







الجزء الثانى من حاشية المولى ﴿ محرم ﴾ على الشرح الشريف * والكشف اللطيف * المسمى بالفوائد الضيائية * وهى فى علم النحو كافية ووافية * للعالم العامل الكامل * والزاهد المكمل الفاضل * المولى عبد الرحمن بن محمد الجامى * على متن الكافية المختصرة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامة المدقق * المشتهر فى المشارق والمغارب * كاشتهار الشمس بين القمر و الكواكب * الشيخ ابن الحاجب * تغمدهم الله تعالى بغفرانه * وبوأهم فى اعلا غرف جنانه

﴿ طبع فى المطبعة النفيسة العثمانية * لازال شرفها الى يوم القيامة ﴾

١٣٠٩



الحمدلله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعد * وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة للفاضل النحرير الشهير بمحرم افندى * عامله الله تعالى بلطفه الخفى * حاشية مفيدة لمعانى شرح مولانا الجامى * قدس سره العالى * على كافية ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور فى باب البدل (وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا) يعنى وان اختلف مدلول البدل ومدلول المبدل منه فى بدل الكل فى نحو قوله جاءنى زيد اخوك لكون الشخص الذى هو مدلول زيد هو الشخص الذى هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبدالله بن صالح بن اسماعيل الامام بالجامع المنير العالى المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتم مانقص من هذه الحاشية بهمة بعض فضلاء الزمان ويرجو ممن نظر وطالع من الاخوان ان لاينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته فى التعبير ويسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشان الخطير * والله على كل شىء قدير * قال الشارح ناقلا عن الشارح الرضى (قال الشيخ الرضى) اى فى شرح الكافية فى هذا المقام (وانا الى الآن) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لى فرق جلى) اى بحيث تبين المغايرة الكلية بينهما (بين بدل الكل من الكل و بين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان) اى شيئا وتابعا من التوابع (الا بدل الكل)

(واستدل)

واستدل عليه بان سيبويه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعنى سيبويه ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبدالله وزيد وخالد وقوله (وما قالوا) من تتمة كلام الشيخ المذكور يعنى والتوجيه الذى قالوا وهو مبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما) اى بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحيثية يعنى فى كونه مقصودا من النسبة (بخلاف عطف البيان فانه بيان) اى جئ لبيان متبوعه لا لكونه مقصودا من النسبة (والبيان) اى المبين بكسر الياء (فرع المبين) بفتح الياء (فيكون المقصود) اى من النسبة فى عطف البيان (هو الاول) اى هو المبين المتبوع لا المبين التابع (فالجواب) اى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل) اى مثل جاءنى زيد اخوك (هو الثانى فقط) اى من غير دخل للقصد للمتبوع (ولا فى سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر القصد فى الثانى فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الا بدل الغلط) اى فانا نسلم ان المقصود فى غير بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ماقالوا فى بيان الفرق ادعاء انحصار القصد فى الثانى وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار فى غير بدل الغلط ومنه وقع الاشتباه الذى ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر المقصود فى الثانى وجاز أن يكون المتبوع داخلا فى كونه مقصودا لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل فانهما حينئذ يشتركان فى ان يكون المتبوع مقصودا ثم نقل الشارح من طرف المجيب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال بعض المحققين فى جوابه) اى فى الجواب عن المذكور (الظاهر) اى الراجح (انهم) اى ان القائلين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اى المتبوع فى البدل (ليس مقصودا بالنسبة اصلا) اى لا اصالة ولا تبعا كما فى بدل الغلط (بل ارادوا) اى بقولهم هذا (انه) اى متبوع البدل (ليس مقصودا اصليا) اى اوليا ولا منافاة فى ان يكون مقصودا لافادة فائدة اخرى (والحاصل) اى حاصل ارادتهم (ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت) اى انت (فيه) اى فى هذا القول (الاسناد الى الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالثانى) اى بلفظ زيد (تتمة له) اى للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب اخوة غير زيد فيكون زيد موضحا للمراد ومبينا لان الاخ الجائى هو الاخ الذى يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالثانى) جواب ان اى ان قصدت ذلك فاللفظ

الثانى التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى) اى الى زيد قصدا اوّليا (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة له) اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد (ومبالغة فى الاسناد) اى للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرر ذكره بعنوانين (فالثانى بدل) لعدم مجيئه للايضاح (وحينئذ) اى وحين اذ قصد به التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به) اى بذلك القول (مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر (والثانى) وهو مبتدأ (اى بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ (اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه) (والثالث) وهو مبتدأ (اى بدل الاشتمال) وقوله (بينه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول) معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملابسة) مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملابسة اى المراد بالملابسة ماتقع بينهما ملابسة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى التابع الملابس (اجمالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اى بقوله اعجبنى زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لاباعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمتعلق بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التى يتعلق بها الاعجاب (فيتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التى يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة اجمالا فى ذات زيد وهذا فى الصفات التى هى داخلة فى الذات واما ما تكون غير داخلة فهو قوله (وكذا فى سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما مما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة ايقاعية (بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعنى تعلقه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لاتنتظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم فى صحتها) اى فى صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اى فيكون لفظ حماره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم مناسبة بين زيد وبين مابعده بشئ من الملابسة المذكورة (بغيرها) وفسره بقوله (اى تكون تلك الملابسة) للاشارة الى ان قوله بغيرها ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملابسة اى ملابسة تكون (بغير كون البدل كل المبدل منه

(اوجزأه)

اوجزأه) اى وبغير كون البدل جزء المبدل منه واحترز به عن الملابسة بما ذكر من النوعين اى بغير الكلية والبعضية (فيدخل فيه) اى فى قوله بغيرهما (ما) اى ملابسة حاصلة (اذا كان المبدل منه جزأ من البدل) اى بعكس النوع الثانى وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (فيكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملابسة) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابسة بغير العينية وبغير كون البدل جزأ من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلكه) فان المبدل منه وهو القمر جزأ من البدل وهو فلكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال هذا النوع فى انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركوز فى الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الشارح رده بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزأ من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال) وليست هذه المناقشه بمعتبرة فان عدم تطبيق المثال بالممثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه) اى فى هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التى هى جزء البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البدل) جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم لم يجعل النحاة هذا النوع نوعا آخر من البدل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خامسا) اى غير داخل فى بدل الاشتمال (ولم يسم بدل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل فى الاقسام المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقلته وندرته) وقال الشارح العجدوانى فى هذا المقام ولعل التقسيم الذى ذكره العلامة السكاكى مستبد اى مستقل باخراج مثل هذا النقض حيث قال فى المفتاح ووجه الحصر عندى هو انا نقول البدل اما ان يكون عين المبدل منه اولا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا اولا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل اوغير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خامسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلكه وهذا كله لفظ المفتاح الذى نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الآخر وهو انهم لم يجعلوه قسما خامسا لعدم وقوعه (فى كلام العرب)

هذه الامثلة مصنوعة اى ليست بشواهد يستشهد بها على وضع القواعد وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقى فى النقل يعنى ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر هذا النوع باسره قوله ﴿ والرابع ﴾ اى من انواع البدل وهو مبتدأ وفسره الشارح بقوله (اى بدل الغلط) وقوله ﴿ ان تقصد ﴾ خبره وهو فعل معلوم مسند الى المخاطب * ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذى هو صفة الاسم وكان قوله ان تقصد عبارة عن القصد الذى هو صفة المخاطب لم يتحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الاتحاد بينهما فقال (اى يكون) يعنى الرابع الذى هو بدل الغلط هو اللفظ الذى يوجد (بان تقصد انت) اى بسبب قصدك ﴿ اليه ﴾ (اى الى البدل) هذا تفسير للضمير المجرور العائد الى المبتدأ * ولما كان قوله ان تقصد بمنزلة الجنس لحد بدل الغلط لكونه شاملا للابدال الثلاثة لانهن ايضا يقصد اليها اخرجه الشارح بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) اى بين البدل والمبدل منه لان الابدال الثلاثة وان كانت يقصد اليها لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البدل والمبدل منه كالكلية والبعضية وغيرهما بخلاف القصد فى بدل الغلط لان الملابسة بينهما وان وجدت فى بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله ﴿ بعد أن غلطت ﴾ ظرف لقوله ان تقصد اى قصدك الى البدل بعد غلطك بسبب من الاسباب كالسهو والنسيان وغيرها وقوله ﴿ بغيره ﴾ متعلق بقوله ان غلطت وقول الشارح (اى بغير البدل) تفسير للضمير المجرور وقوله (وهو المبدل منه) بيان للفظ الغير * ثم شرع المصنف بعد تقسيم البدل الى الانواع الاربعة فى بيان مسائله واحكامه التى تجوز ومالا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال ﴿ ويكونان ﴾ وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى البدل والمبدل منه) للاحتراز عن تخصيص المسئلة ببدل الاشتمال والغلط لكونهما قريبين للضمير وقوله ﴿ معرفتين ﴾ خبر منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعنى اى معرفة كانت من انواع المعارف مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبدل الكل لان مدلول اخاك المعرف بالاضافة مدلول زيد المعرف بالتعريف وانما مثل الشارح بهذا لكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه والتعميم المسئلة كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله من الاشتمال نحو اعجبنى زيد علمه ومن بدل الغلط جاءنى زيد حماره ﴿ ونكرتين ﴾ اى ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاءنى رجل غلام لك) ومن بدل البعض اعجبنى رجل رأس له ومن بدل الاشتمال نحو اعجبنى رجل علم له ﴿ ومختلفين ﴾ اى ويكونان مختلفين فى التعريف والتنكير يعنى فى كون احدهما معرفة وكون

الآخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناصية ناصية كاذبة)
وقوله مختلفين شامل لصورتين احداهما كون المبدل منه معرفة والبدل
نكرة كما فى المثال المذكور وثانيهما بالعكس ومثاله ماذكره الشارح بقوله (ونحو
جاءنى رجل غلام زيد) ثم شرع فى بيان شرط مختص بالقسم الاول من المختلفين
فقال ﴿ وان كانَ ﴾ وقوله (البدل) تفسيرٌ لاسم كان وهو الضمير المستتر تحته
وقوله ﴿ نكرة ﴾ اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو
مختار الشارح حيث فسر قوله معرفة بقوله (مبدلة) ﴿ من معرفة ﴾ للاشارة
الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب
فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة ﴿ فالنعت ﴾ تفسير الشارح له بقوله
(اى نعت البدل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام فى قوله فالنعت عوض
عن المضاف اليه وان قوله فالنعت مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظ واجب والجملة
الاسمية جزائية وقوله (لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل
وجه) دليل للوجوب يعنى انما وجب توصيفه لئلا يكون البدل الذى هو
المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذى هو المبدل منه من كل وجه
لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والبدل
مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة
وهذا خلاف المرضى للزوم نقصان المقصود وكمال غير المقصود (فاتوا)
اى اورد اصحاب اللغة (فيه) اى فى مثل هذا البدل (بصفة) حيث وصفوه
بصفة (يكون) ذلك الايراد (كالجابر لما) اى للنقص الذى (فيه) اى فى البدل
حال كونه (من نقص النكارة) اى من نقص النكارة المحضة ولما وصفت
النكرة زالت النكارة المحضة التى هى انقص الوجوه ومثله المصنف بالآية
ليكون شاهدا فقال ﴿ مثل ﴾ قوله تعالى ﴿ بالناصية ﴾ وهو المبدل منه المعرفة
﴿ ناصية ﴾ وهو البدل النكرة ﴿ كاذبة ﴾ وهذه صفة البدل النكرة * ثم شرع
فى مسئلة اخرى من مسائل البدل فقال ﴿ ويكونان ﴾ اى المبدل منه والبدل
من اىّ بدل كان ﴿ ظاهرين ﴾ اى اسمين ظاهرين غير مضمرين (نحو جاءنى زيد
اخوك) هذا مثال لبدل الكل ايضا والامثلة من غيره ظاهرة ﴿ ومضمرين ﴾
اى ويجوز أن يكون المبدل منه والبدل ضميرين غير ظاهرين سواء كانا متكلمين
اومخاطبين اوغائبين ومثال كونهما ضميرين (نحو الزيدون لقيتهم اياهم) فان
اياهم ضمير بدل من الضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم وانما مثل الشارح بالغائبين
لما سيجئ من الاتفاق فيه دون غيره ﴿ ومختلفين ﴾ اى ويجوز أن يكونا مختلفين
بان يكون احدهما ظاهرا والآخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احداهما كون

المبدل منه ضميرا والبدل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا واخوك) وثانيهما كونه
بالعكس نحو (ضربت زيدا اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل
من زيدا الذى هو اسم ظاهر * ثم شرع فى مسئلة غير جائزة من الصور فقال
﴿ ولايبدل ظاهر من مضمر بدل الكل ﴾ يعنى لايجوز أن يكون الاسم الظاهر
بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر ﴿ الا من الغائب ﴾ اى يجوز
ان يبدل الظاهر من الضمير الغائب ﴿ مثل ضربته زيدا ﴾ لان زيدا فى هذا المثال
اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب فى ضربته بدل الكل وهو جائز * ثم شرع
الشارح فى دليل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان
المضمر المتكلم والمخاطب اقوى) فى المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اى
من الاسم الظاهر كما سيأتى فى بحث المعرفة فقوله اخص دلالة عطف تفسير
لقوله اقوى لان القوة المعتبرة فى باب التعريف بحسب الاخصية وماهو اخص
فهو اقوى واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر
بدلا (منهما) اى من المضمر المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم
ان يكون المقصود) الذى هو البدل (انقص) لضعفه فى التعريف (من غير
المقصود) الذى هو المبدل منه لقوته فى التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا)
وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز فى بدل الكل اى لكون بدل الكل
مايكون مدلوله مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين فى قوة التعريف
كما فى التعريف الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه
(بخلاف بدل البعض او الاشتمال او الغلط) فان البدل فى هذه الثلاثة لما لم يكن
مدلوله مدلول الاول لايلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان
المانع فيهما) اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب
(مفقود) اى غير موجود (اذ) اى لانه (ليس مدلول الثانى فيها) اى فى هذه
الثلاثة (مدلول الاول) حتى يكون مانعا من الابدال * ثم شرع فى امثلة كون الاسم
الظاهر بدلا من الضمائر كلها فى الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيجوز أن
يقال فى بدل البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب
(واشتريتنى نصفى) فنصفى بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب فى اشتريتنى
وهذان المثالان لبدل البعض (و) يقال فى بدل الاشتمال (اعجبتنى علمك)
فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (واعجبتك علمى)
فان علمى مرفوع محلا فى هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك
الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب فى ضربتك
(وضربتنى الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم

﴿ عطف ﴾

﴿ عطف البيان ﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿ تابع ﴾ خبره اى هذا القول (شامل لجميع التوابع) من الصفة والعطف والبدل والتأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال ﴿ غير صفة ﴾ لان المقصود من الصفة دلالته على معنى فى متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى فيه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت فى التعريف واراد المعرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال ﴿ يوضح متبوعه ﴾ وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والتأكيد) لانه يقرر امر متبوعه لانه يوضحه* ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لايضاح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صوره ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع والمتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفراد) اى لم يحصل من التابع على الانفراد ومن المتبوع على الانفراد واذا لم يلزم الاوضحية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله ﴿ مثل ﴾ قول الاعرابى ﴿ اقسم بالله ابو حفص عمر ﴾ (فابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالته على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الانفراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الانفراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته اباحفص* ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشان (اتى الاعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (وانى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من

الدبر وهو علة فى البعير فسره العصام بقوله* ريش پشت* وهى على وزن حمراء
صفة لناقة (عجفاء) وهى صفة اخرى لها اى يقال لها* لاغر* (نقباء) وايضا
هى صفة لها وهى مؤنث انقب مشتق من النقب وهى علة الجرب يكون
فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة الامر اى اعطى
ناقة قوية توصلنى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى الله تعالى
عنه هذا الاعرابى اوكلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى
فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم
بناء على ظنه الغالب (والله مانقبت الناقة) اى ليس بها علة النقب كما زعمت
(ولا دبرت) اى ولا بها علة الدبر ولما آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى
ذهب مأيوسا (فحمل بعيره) اى حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل
البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصباء صغار اوالى الوادى
المسمى بالبطحاء (وجعل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان
الاعرابى لم يركب عليها بل (يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر *
مامسها من نقب ولا دبر) وقوله مامسها جواب للقسم (اغفرله اللهم ان كان
فجر) وهذا اعتذار للاعرابى من طرف عمر رضى الله عنه يعنى يارب اغفر
لعمر رضى الله عنه ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا غموسا
من الكبائر فيكون فاجرا به* واعلم انه ليس فى الواقع من طرف عمر رضى الله عنه
فجور لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا لايؤاخذ به ولذا قال الاعرابى الاديب
ان كان فجر يعنى ان عمر رضى الله عنه مع ظهور عدالته وشفقته لايحلف كاذبا
ولو فرض انه كذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلى الوادى) فى مكان يسمع
مقالته (فجعل) اى فشرع عمر (اذا قال) الاعرابى (اغفرله اللهم ان كان فجر)
اى فى وقت قوله هذا (قال) عمر رضى الله عنه (اللهم صدق صدق) كرره
لاهتمامه اى اللهم صدق الاعرابى يعنى تقبل اعتذاره من طرفى وهذا بناء
على كمال تقواه وتنزهه ثم نزل من اعلى الوادى الى مكان الاعرابى (حتى التقيا)
اى التقى عمر والاعرابى (فاخذ) عمر (بيده) اى بيد الاعرابى تلطفا به (فقال)
عمر رضى الله عنه متفحصا عن حال الناقة ومتطلبا لصدقه (ضع) امر من
وضع (عن راحلتك) اى انزل ماعليها من الحمل (فوضع) اى الاعراب امتثالا
لامره (فاذا هى نقبة) اى الناقة ناقة نقباء (عجفاء) على مااخبر به (فحمله على
بعيره) اى فاعطاه بعير نفسه (وزوده) واعطاه زادا (وكساه) واعطاه كسوة
ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظى بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف
بيان وبين تركيب لايجوز كونه بدلا فقال ﴿ وفصله ﴾ اى فصل عطف البيان

﴿ ثم ﴾

ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله (اى فرقه) وقوله ﴿ من البدل ﴾ متعلق بالفصل ﴿ لفظا ﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى من حيث الاحكام اللفظية) يدل على ان قوله لفظا تميز من الذات المقدرة فى اضافة الفصل الى الضمير اى فصل شئ من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة فسره بقوله اى من حيث الاحكام اللفظية يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم النحوى الذى يجوز فى عطف البيان لا يجوز فى البدل وقول الشارح (واقع) اشارة الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره فى مثل انا ابن بان يكون ظرفا مستقرا ومتعلقه واقع ﴿ فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر ﴾ ثم اشار الى بيان الفرق فقال (فان قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بيان للبكرى) اى الذى جعل مضافا اليه التارك (جاز) اى جاز كونه عطف بيان من البكرى وهذا حكمه اللفظى الذى يجوز فى عطف البيان وهو أنه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) اى ان جعل لفظ بشر فى هذا التركيب (بدلا منه) اى من البكرى (لم يجز) اى لم يجز كونه بدلا وهذا حكمه اللفظى الذى لا يجوز فى البدل لان جواز اقامة البدل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه اقامته مقامه جائز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يجز كما بينه الشارح بقوله (لان البدل) اى انما لم يجز أن يكون بدلا لان البدل يكون (فى حكم تكرار العامل) وهو لفظ التارك ههنا (فيكون التقدير) اى تقدير البدل مقام المبدل منه (انا ابن التارك بشر وهو) اى تركيب التارك بشر (غير جائز كما ذكرنا فيما سبق) اى فى بحث الاضافة وقوله (فى الضارب زيد) بدل من قوله فيما سبق اى ذكرنا فى بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لايجوز وهو كون المضاف صفة معرفا باللام وكون المضاف اليه اسما مجردا عن اللام وكونه مضافا باضافة لفظية لان شرط جواز الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظى فى المضاف فقط اوفى المضاف اليه فقط اوفى كليهما وفى هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وذا لا يجوز ثم ان هذا المصراع للاسدى اراد اظهار شجاعته * ثم اراد الشارح ان يذكر مصراعه الثانى ليظهر معنى الاول فقال (وآخره) اى آخر البيت قوله (عليه الطير ترقبه وقوعا) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا و بمعنى صير فيكون فعلا ناقصا ولما احتمل ههنا المعنيين اراد الشارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه فى كل من المعنيين فبين اولا على تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير ثانى مفعول التارك) يعنى على تقدير كون التارك (ان جعلناه بمعنى المصير) اى بمعنى جعل يكون قوله البكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبرا مقدما والطير

مبتدأ مؤخرا والجملة منصوبة المحل على انهـا مفعول ثان له والمعنى انا ابن الرجل الذى هو جاعل البكرى عليـه الطير (هذا) اى هذا الاعراب وهو كونه مفعولا ثانيا (ان جعلناه) اى ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير والا) اى وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) اى فتركيب عليه الطيرُ (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون عليه ظرفا مستقرا حالا والطيرُ بالرفع فاعل له والآخر أن يكون عليه خبرا مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية حال منه بالضمير فقط على ضعف نحو كلمته فوه الى فىّ والى الوجهين اشار بقوله (وقوله وترقبه) اى جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار واصله تترقب بتائين فحذفت احداهما وهى (حال من الطير ان كان) لفظ الطير مرفوعا حال كونه (فاعلا لعليـه) وهو الوجه الاول فالمعنى انا ابن الرجل الذى ترك البكرى والحال ان عليه الطير مترقبا ثم اشـار الى الاعراب على الوجه الثـانى فقال (وان كان) اى لفظ الطير (مبتدأ فهو) اى تركيب ترقبه (حال من الضمير المستكن فى عليه) اى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف فكان فاعلا للظرف المستقر (ووقوعا) اى وقوله وقوعا (جمع واقع) كالشـهود جمع شاهد (حال من فاعل ترقبه اى الطيور) مترقبة حال كونها فى الترقب (واقعات حوله) اى حول البكرى (مترقبة) ومنتظرة (لازهاق) اى لاخراج (روحه) وقوله (لان الانسان مادام فيه رمق) اى علامة حياة (فان الطير لا يقربه) توجيه ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لوكان ميتا لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البيت من اظهار شـجاعة ابيه والافتخار بالانتساب اليه وفهم أن اعوان البكرى جبناء مثله حتى لم يقدروا على التقرب لتخليصه ومحافظته * ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظا وفهم منه ان له فرقا معنويا ايضا اراد الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوى بينهما) اى بين عطف البيان والبدل(فقد تبين) اى ظهر (فيما سبق) اى فى تعريفهما بان البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك *ثم اراد الشارح ان يبين وجه الشبه بين عطف البيـان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف البيان الذى يكون مثالهما فقال (والمراد) اى مراد المصنف (بمثـل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما) اى كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ التى ليست فيها الالف واللام (للمعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف اليـه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام) ومثـال هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام

(الذى)

الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز أن يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز أن يكون بدلا منـه وهذا البيان مراد المصنف مماهو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بمثـال هو افراد هيئة هذا التركيب اعنى تركيب التارك البكرى بشر يريد به ماهومثله فى تلك الهيئة * ثم اراد الشارح ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لايمتنع (ان يراد به) اى بقوله فى مثل انا ابن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ما خالف حكمه) وهذا تفسـير لما هو اعم اى المراد فى مثل * انا ابن التارك البكرى بشر * كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سـواء كان فى مثل التركيب الذى ذكره اولا فاذا اريد به هذا (فيتناول) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الى آخره (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول ياغلام زيد وزيدا) فقوله ياغلام منادى مبنى على مايرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد معينا وزيد يجوز أن يكون عطف بيـان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيـان يجوز أن يكون بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سـبق فى بحث المنادى كما قال (بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اى على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف فى بحث المنـادى وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الى آخره ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه عطف بيان وهومخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (وياغلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضـا والبدل والمعطوف غيرما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل * ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا ابن التـارك بل قال فى مثل انا ابن التارك فالمتبادر من ذكر المثل ومن اضافته

الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالتـه على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح (والثانى) اى توجيه مراده الى التعميم (افيد) اكثر فائدة من الاول وجه الافيدية ان الثانى شامل الى صور اخرى من المنادى وغيره كما عرفت ﴿المبنى﴾ ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسره الشارح بقوله (اى الاسم المبنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد) اى حد المبنى بما سيذكره (لا يصح) اى الحد (الالمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الا لمن لا يعرف (الاسم المبنى) لانه لو عرفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية المبنى المطلق (اذ) اى لانه (لولم يعرفها) اى لولم يعرف ماهية المبنى على الاطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هـذا تعريفا للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف (ذكر فى حد المبنى) اى فى حد الاسم المبنى (لفظ المبنى) حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب للسؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المبنى تقديره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشىء بالمجهول وذا لا يصح فاجاب بانه لانسلم انه تعريف الشىء بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق ﴿ما ناسب﴾ (اى اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما وهو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لم يناسب فقرينة تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده ﴿مبنى الاصل﴾ وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح او اضافته لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قيل بان الاضافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لان المبنى اعم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة اللامية كيوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو فى الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لغوية ويمكن رده بانا لانسلم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز أن يراد به المبنى المطلق فحينئذ يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اى المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغه (والامر

بغيراللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب) وهو
قوله فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل (هو هذه المناسبة) حيث
فسر الشارح قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر وهو انه
لاتقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان المنفى فى تعريف المعرب
هو المشابهة والمثبت فى تعريف المبنى المناسبة فلاتقابل بينهما فاجاب بان المراد
بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة المنفية فى تعريف المعرب لان المشابهة هى
المشاركة فى الكيف والمناسبة اعم منه مطلقا فمفهوم المعرب هو عدم المشابهة
وهو نقيض الاخص المطلق ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق
وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض المعرب
مبنيا وبعض المبنى معربا وهو باطل لانه مستلزم لبطلان التعريفين طردا
وعكسا واما اذا فسر المشابهة بالمناسبة فيكون بينهما تباين كلى فلا محذور
ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل واثبت به وجه تفسيره
المشابهة المنفية بالمناسبة ولذا اورده على طريق النقل فقال (ولقد
فصل صاحب المفصل هذه المناسبة) اى المناسبة المذكورة فى تعريف
المبنى (بانها) اى مناسبة الاسم المبنى لمبنى الاصل من الامور الثلاثة (اما)
حاصلة (بتضمن الاسم) اى الاسم الذى يصدق عليه حد المبنى (معنى المبنى
الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اى فان اين
اسم مبنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الظرف
والاستفهام فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام التى
هى مبنى الاصل لكونها حرفا تضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية
والجزئية (اوشبهه) عطف على قوله بتضمن اى المناسبة امابشبه الاسم المبنى
(له) اى لمبنى الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات
والمضمرات (فانها) اى فان كل ذلك من المبهمات (تشبه الحروف فى الاحتياج
الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة فى تعيين معناه (اوالصفة) عطف
على قوله الى الصلة كما ان الموصول من المبهمات يحتاج الى الصفة فى تعيين
معناه نحو مررت بمن هو زيد وكذا احتاج اسماء الاشارة الى الصفة
(اوغيرها) اى اويحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع
فى المضمرات (اووقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله بتضمن اى المناسبة اما
حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كنزال) من اسماء
الافعال (فانه) اى لفظ نزال (واقع موقع انزل) لان قولهم نزال بيتا مثلا
فى موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (اومشاكلته) اى

المناسبة اما حاصلة بمشاكلة الاسم المبنى (للواقع) اى للاسم الواقع (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى يافاجرة لكنها مشاكلة لنزال الذى هو واقع موقع انزل (اوقوعه) اى المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه مبنى الاصل وذلك (كالمنادى المضموم) اى كالمنادى الذى يبنى على الضم وهو الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يازيد (فانه) اى فان علة بنائه (واقع موقع كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعو ولوقدر اظهاره يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف فى كاف الخطاب وقوله (للحرف) متعلق بالمشابهة اى المنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى فى كونهما مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد مبنى الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة لمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والمنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع المشابهة لمبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك) متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى اريد بناؤه (اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا (فيمن) اى فى مذهب القارئ الذى (قرأ) اى قرأ لفظ (يومئذ بالفتح) اى بفتح الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبنى الذى هو اذ الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم * ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (اووقع) اى المبنى ما وقع (غير مركب) اى وقع حال كونه غير مركب اوصار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع اوعلى انه خبره المنصوب * ولما كان المراد بالمركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبنى وهو الذى لم يقع غير مركب

مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجـه) اى على طريق (يحقق معه عامله) فهـذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غـيره لا على وجه تحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سيأتى والفاء تفريعية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عـدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسـه اولا وقوله (المضـاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام الموصول اى الاسم الذى يضاف الى مابعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضـافية وكان الغرض من ذكره تعداده لانه يتوارد عليه المعـانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغـلام عمرو وغلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يحقق معه عامله وقوله (والمضـاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف * ثم اراد الشـارح ان يبين وجه تنويع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو ههنا لتقسيم المحدود فكأنه قال المبنى على نوعين احـدهما ماناسب مبنى الاصل والثـانى ماوقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقـابل العدم والملكة لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان المعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكون المعتبر فيه عدم المنـاسبة وبالنسبة الى النوع الثـانى بالعكس لان المعتبر فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتبر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فى المعرب امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشـبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشـابهة والتركيب (اما بانتفائهما معا) اى وذلك الانتفـاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفـاء عدم المشـابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصـل (بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفـاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشـابهة وذلك بوجود المشـابهة التى بمعنى المنـاسبة دون عدم التركيب كالتراكيب الاضـافية المعدودة كما ذكر وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسـبا نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه منـاسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيـه

انتفاء مجموع الامرين يعنى بجواز كذبهما او بصدق احدهما وكذب الآخر (فكلمة او) وهوما فى قوله اوغير مركب (ههنا) اى فى تعريف المبنى (لمنع الخلو) يعنى انه لايجوز فى المبنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما كما هوشان القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معا لم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هوالتركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذى هو المعرب فبقيت فى المبنى الصور الثلاث التى تجوز فيه اما صورة صدقهما فكما فى لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما فى نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى المناسبة كما فى التراكيب الاضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد وغلام عمرو فانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب تحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يجعل اولمنع الجمع بان يكون المراد بقوله ماناسب انه ماناسب مناسبة يكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه مايكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء المفرد لانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ولا يصدق عليه ان عدم تركيبه سبب البناء بل سبب بناءه مناسبته لمبنى الاصل سواء كان مركبا اولا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب فى تعريف المبنى حيث قدم التركيب فى تعريف المعرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى) وقوله (تقديما وتأخيرا) اما تمييزان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما فى التعريفين من جهة تقديم ما اخر فى احدهما وتأخير ماقدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة فى تعريف المعرب فيما قال وهوالمركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب فى تعريف المبنى حيث قال ماناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب اومفعولان مطلقا من اختلف اى اختلافا تقديما وتأخيرا وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لايثار المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهومه وجودى)

وهو المناسبة فى تعريف المبنى والتركيب فى تعريف المعرب وقوله (لشرفه) علة للايثار يعنى انما اختار تقديم ماهو وجودى لكون الوجودى اشرف من العدمى * ثم انه لايخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كماهو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعالل لان الاختلاف مسند الى الترتيب والايثار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافه ايثارا * ثم شرع المصنف فى بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال ﴿ والقابه ﴾ اى مايعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات اواخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة فى الثلاثة لان الالف فى يازيدان والواو فى يازيدون القاب مبنى ايضا لان كلامنهما منادى مبنى على مايرفع به وهوالالف فى الاول والواو فى الثانى ولايتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لانانقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى المبنى المعرّف وهوالمبنى العارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى التصحيح الى قيدين احدهما ان كون الالقاب للمبنى لامن حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات اواخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة فى الثلاثة يتوقف على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات اواخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص التعبير فى المبنى بهذه الالقاب ولا يعبر بها فى المعرب اذ الظاهر فى الاضافة هو التخصيص وقوله ﴿ ضم وفتح وكسر ﴾ خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلاث) تعيين لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة ﴿ ووقف ﴾ عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون * ولما تبين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح رحمه الله تعالى ان يبين مذهب مخالفهم فى هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى) التى هى الضم والفتح والكسر والوقف (فى المعرب) ويقولون فى نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمرا مكسور وكذا فى نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس) اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والجزم فى المبنى ولا يخصصون احدهما باحدها * ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الى آخره ان البصريين يخالفون فى كل من ذلك يعنى لايذكرون القاب المبنى فى المعرب ولا القاب المعرب فى المبنى مع ان المصنف عبر فى صدر

الكتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمة رفعا الى آخره اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اى المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين فى هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التى هى المعبر عنها (لايعبر عنهما) اى عن الحركات والسكنات (البصريون الابهذه الالقاب) اى لايعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولايقولون ان يازيد مثلا مرفوع وان لارجل منصوب وان نخارِ مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها و يقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لا ان) اى لا المراد به ان (هذه الالقاب) اى الضمة والفتحة والكسرة (لايعبر بها) اى بهذه الالقاب (الا عنهما والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا) اى الا عن الحركات اوالسكنات (لانهم) اى البصريين (كثيرا مايطلقونها) اى يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اى كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كما مر) اى كالاطلاق الذى مر (فى صدر الكتاب حيث قال) اى المصنف الذى هو على مذهب البصريين (بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمة والفتحة والكسرة التى هى القاب المبنى ولو لم يجز التعبير بهذا فى مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها لكونه ذاهبا الى مذهبهم ولما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنه بالتعبير لاتخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعنى ان البصريين كما يطلقون القاب المبنى على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة) مع ان ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان بآخر الكلمة كما عرف فى بيان حكمهما حيث قال فى المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفى المبنى وحكمه ان لايختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثانى التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثانى ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثانى تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذى اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لايعبرون ولايطلقون والكوفيون يطلقون * ثم شرع فى بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه) وقوله (اى حكم المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واثره المترتب

على بنائه) تفسير للفظ الحكم وتفسير الحكم بالاثر يلايم بان المراد بالحكم ههنا
هو ماحكم به وهو من معانى الحكم لانه اذاقيل حكم كون فجارِ مثلا انه لايختلف
آخره باختلاف العوامل ولاشك ان الحكم به اثر لكونه مبنيا وعلامة عليه
كماسبق هذا من كلام عصام الدين فى بحث المعرب ﴿ ان لايختلف آخره ﴾ وقوله
(اى آخر المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لامطلقا) توطئة وتربية للفائدة
من التقييد حيث قال (بل) ﴿لاختلاف العوامل﴾ يعنى ليس المراد من حكم المبنى ان
لايختلف آخره اصلا سواء اختلفت العوامل اولا بل المراد به انه لايختلف
باختلاف العوامل ولاينافى هذا اختلاف آخره فى بعض المواضع لعلة اخرى غير
اختلاف العوامل وقوله (اذقد يختلف) علة لهذا القيد اى وانما قيد المصنف
عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اى آخر المبنى (لا لاختلاف
العوامل) بل لعلة اخرى (نحو) اختلاف سكون من فى قولك (من الرجل)
حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة
نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و)
نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقى على الاصل لعدم علة الاختلاف * ثم
شرع فى تعداد انواعه فقال ﴿ وهى ﴾ وقوله (اى المبنى) تفسير للضمير * ولما
لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكرا اراد أن يصححه بقوله
(والتأنيث) اى جعل ضمير المبنى مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اى باعتبار خبر
الضمير وهو قوله ﴿ المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات﴾ وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق
بخبره نحو قوله تعالى ﴿هذا اكبر﴾ وقوله بالرفع بيان لاعراب لفظ الاصوات لانه
لما لم يكن مضافا اليه لاسماء احتمل عطفه بالرفع على اسماء الافعال وبالجر على
الافعال المضاف اليه الاسماء * ولما كان عطفه على الاسماء اولى ليطابق الاجمال
بالتفصيل قال (بالرفع) اى قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لا على
الافعال) اى لا بالجر على انه عطف على الافعال * ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله
(لتصديره) اى انما يكون كذلك وقلنا لتصدير المصنف (بحث الاصوات
فيما بعد) اى فى مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء الاصوات) ولوكان مراده
بالجر عطفا على الافعال لكان المصنف فى مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول
اسماء الاصوات ولما لم يقل كذلك علم ان مراده فى الاجمال عطفه على الاسماء
﴿ وبعض الظروف ﴾ اى المبنى بعض الظروف * ولما غير المصنف اسلوبه فى قوله
بعض الظروف حيث قيده بالبعض بخلاف اخواته اراد الشارح ان يذكر
وجه تغييره فقال (وانما قال) اى المصنف (بعض الظروف) ولم يقل

الظروف كما فى امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اى لان جميع الظروف
(ليست بمبنية بل بعضها) اى بل بعضها مبنى ولوقال الظروف اوكل الظروف
لكان خلاف الواقع * ثم اشار الشارح الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اى
الابواب التى ذكرها المصنف فى اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة
(فى بيان الاسماء المبنية ولابدلكل واحد منها) اى من الاقسام الثمانية المذكورة
(من علة البناء) مثلا لابد من ان يقال فى المضمرات انها لم تكون مبنية
واى مناسبة بينها وبين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل فى الاسماء الاعراب)
دليل لقوله لابد الخ اى وانما لزم لهاذكر علة فى بنائها لكون البناء خلاف الاصل
لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لابد فى بنائها من علة لكن
تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ماهو الاصل فى البناء فقط (واذا كان)
اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء (فلابد
عند ذلك) البناء وهو البناء على الحركة (من علتين اخريين) اى من العلتين
اللتين هما غير العلة التى كانت علة لبنائه (احداهما) اى احدى هاتين العلتين
(علة البناء) اى علة كونه مبنيا (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فان الاصل
فى البناء السكون) فاذا كان مبنيا على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى
لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين اللتين لابد منهما
فى بناء المبنى على الحركة (هى علة البناء للحركة المعينة) من الفتحة والضمة والكسرة
وهى (انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لم) اى لاى علة (اختيرت)
اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بان يقال مثلا ان انا من الضمائر
لم بنى على الفتح دون الكسر والضم ويازيد مثلا لم بنى على الضم ونزال من اسماء
الافعال لم بنى على الكسر * ثم اعلم ان الشارح اشار بقوله فهذه ثمانية ابواب حيث
ذكر ثمانية بعنوان الابواب الى دفع مايشكل على الحصر فى الثمانية من لزوم
خروج بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة
وخرجت سائر انواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا فى قوله
اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون
بمعنى يا فاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال كما سيأتى تصدق على ما
كان بمعنى الماضى او الامر وكذا خمسة عشر وبعلبك فانهما مبنيان مع
انهما لم يدخلا فى اقسام المركبات ولما عنونها الشارح بالباب فكأنه قال باب
الموصولات وباب اسماء الافعال وهكذا فى غيرها كانت شاملة غير الموصولات
ايضا لان الباب فى الاصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تنحصر
فى مسئلة واحدة بل كل مافيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين

ثم المصنف شرع في التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هو عادته فقال ﴿ المضمر ﴾ وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله ﴿ ما وضع لمتكلم ﴾ وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمر الذى هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لمتكلم ومما يجب ان يعلم ههنا ان فى وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو أن المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلى تحته افراد كما فى وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لمفهوم المتكلم ليستعمل فى كل ماورد فى المتكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولنا واياى وايانا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم وهو أن المضمر وامثاله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فانا موضوع لهذا المتكلم المعين واما مفهومه وهو ما وضع لمتكلم مثلا آلة لملاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر فى علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المصنف ماوضع لمتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالمعنى انه وضع لمفهوم المتكلم مع افراده واذا كان الثانى فمعناه انه وضع ليستعمل فى كل المتكلم الخاص الذى هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعنى لكل متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشارح المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) اى من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيده بالحيثية لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى المتكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم الذى يحكى عن نفسه نحو ضربته اوعن غيره نحو ضرب زيد اويحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بانا لا بزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا * ولما قال زيد حكى عن عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانت وان يخاطب بغيره فالموضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الشارح اعنى قوله (اومخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب مابه الخطاب فهو خلاف ماارادبه الشارح لانه حكى هذا التوجه عن غيره حيث قال (وقيل المراد بالمتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى

هو موضوع له الضمير (من يتكلم به) اى من يتكلم بانا مثلا (و المخاطب) اى
المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له (من يخاطب به) وانما اراد هذا القائل
هـذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به) اى بانا
(وانت) ايضا (موضوع لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانت والفرق
بين ما ارتضاه الشارح من حمل كلام المصنف عليه وبين ماحكاه عن هذا القائل
ان ما اختـاره الشـارح هو حمل قوله ماوضع لمتكلم الخ على معنى ان انا مثلا
موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا للفظهما والقرينة فى حمل قيـد الحيثية
على هـذا قوله فيما بعـد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب ومراد
هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم
اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد احد وكلام المصنف يحتمل الثـانى
والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشـار اليه قول المصنف
يعنى يخرج بقيـد أن المضمر ماوضع لاحد هـذه الامور الثلاثة من المتكلم
والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهـذا هو ما اختـاره عصام الدين
ويحتمل ان يكون اشـارة الى تفسير الشـارح فقط يعنى ويخرج بقيد الحيثية
ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ماحكاه الشـارح بقوله وقيل الخ كما قال به
بعضهم لقربه ولكن قال المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف حيث
قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة على تفسير الشـارح وعلى تفسير ماحكاه
الشـارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لوكان المراد القيد الاخير
لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولوكان المراد القيدين لقال بهذين
القـيدين ويدل عليه ايضـا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان الاسماء
الظـاهرة بعده يعنى ويخرج بقيد أن المضمر ماوضع لمتكلم اومخاطب اوغائب
تقدم ذكره لفظـا المتكلم والمخـاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ولمن
يخـاطب لا انهما موضوعان للمتكلم او المخـاطب لعدم التغـير بين الموضوع
والموضوع له ولان لفظى المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة كلها)
اى سواء كانت لفظ المتكلم او المخاطب او الغـائب الغير الموصوفة بماوصف
(موضوعة للغائب) اى موضوعة للغائب (مطلقا) اى من غير اشـتراط تقدم
الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة (اوغائب
تقدم ذكره) اى اوالمضمر ماوضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا
القيد) اى بقيـد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت
الرجل وقوله (وان كانت الخ) وصلية ودليـل للخروج بهـذا القيد يعنى ان
الاسماء الظاهرة تخرج بتقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولوكانت

(موضوعة)

(موضوعة للغائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير
الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها) اى فى الاسماء
الظاهرة كما كان شرطا فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم
اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده
فيها ليس لكونه شرطا لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله ﴿ لفظا
اومعنى اوحكما ﴾ اما تميز من ضمير ذكره اومفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما
بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا اومعنويا اوحكميا فحذفت اداة النسبة
او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه
(اراد) اى المصنف (بالتقدم اللفظى ما يكون) اى تقدم يكون (المتقدم) اى
اللفظ المتقدم (ملفوظا اما تقدما تحقيقا) بان يذكر المرجع اوّلا والضمير ثانيا مثاله
(مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه فاعل وغلامه
بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم
تحقيقا على الضمير (او تقديرا) اى او التقدم اللفظى تقدما تقديرا لا تحقيقا
بان يذكر الضمير اوّلا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرا
يعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه
زيد) فغلامه فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المجرور المضاف
اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل وهو متقدم على الضمير
تقديرا لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه
قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله
لفظا انه شامل على التقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى
التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام
فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فناسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه
يقال المقدر كالملفوظ واما ما قيل انه مخل فمخل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا
للمعنى والحكم ظهر أن مراده باللفظ ههنا مالايكون معنى وحكما وهذا لاينافى
ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع اخر اولايعترض ايضا بان صاحب
الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى المتقدم المعنوى لان الاقسام
فى متنه اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (وبالتقدم
المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع
(مذكورا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزأ للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا
هوا قرب للتقوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو فى قوله هواقرب (هو

العدل المفهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) لكونه
مصدره الذى هو الحدث وهو الجزؤ من الفعل واذا كان العدل منفهما من اعدلوا
(فكأنه) اى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن
متقدما عليه صراحة لفظا مقدما اومؤخرا وقوله (او من سياق الكلام) معطوف
على قوله من لفظه وسياق الكلام بالياء التحتية يطلق على المتأخر من الكلام
كما ان السباق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى السياق لانه
اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن چلبى فى حاشية
المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع اما مفهوم من سباق الكلام اى من
قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا ويدل
الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولابويه) وهو الذى ذكر فى آية الميراث فى
سورة النساء وهى آية ﴿ يوصيكم الله فى اولادكم ﴾ ولم يذكر فى هذه الآية مرجع
ضمير ولابويه لاحقيقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث دل)
اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمه) اى فى باب ذكر الميراث (مورثا) اى
ميتا تاركا واذا دل ماقبل الكلام ومابعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث (فكأنه)
اى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية
ولابوى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية داخلة فى المتقدم الحكمى
والحاصل انه اذادل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما او مؤخرا
صار التقدم لفظا واذا دل تضمنا او التزاما صار التقدم معنويا وقال فى الامتحان
وكذا قوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشى يدل على توارى الشمس
وهى مرجع المستتر فى توارت وقال بعضهم ومنه قوله تعالى ﴿ انا انزلناه فى
ليلة القدر ﴾ اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى
﴿ شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ ماترك على ظهرها
من دابة ﴾ فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض
وكذا الفناء مع لفظة على فى قوله تعالى ﴿ كل من عليها فان ﴾ وقال صاحب
الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحاق الآيات الثلاث بالمعنوى نظرا فان
بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب
ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى بتصدير اما ولعل
وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمى كما قال فى
اللفظى والمعنوى هو أن مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لان بعض
المصنفين كالبيضاوى لم يذكر التقدم الحكمى اصلا وقال الفاضل البركوى
رحمه الله فى امتحانه وانما لم يذكره المصنف لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ماذكر

(فيه)

فيه قول الرضى التقدم الحكمى ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك
مايقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما
على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه فى حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم
قال اى الرضى فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير
مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد
مانقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب فى التقدم الحكمى
مجاز انتهى وغاية ما فى الباب بعد التى واللتيا ان الحكم يأتى لمعنيين احدهما
الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستتر فى حكم
الملفوظ معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا
ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة
ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو فى غاية البعد وايضا لايلزم فى المجاز
الاتحاد فى اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما فى الامتحان
* ولما كان فى كون التقدم الحكمى حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المصنف
محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال الشارح العلامة (واما التقدم الحكمى فانما جاء
فى ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به) اى انما اختير ذكر الضمير فى هذا المقام
(من غير أن يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة فى سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اى
لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصولى لقوله جئ
واللام فى لتعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جئ بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم
مرجعه لاظهار قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها)
متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده (مبهمة) وقوله
(ليتعظم وقوعها فى النفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو
مفعول له الحصولى ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى
ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها
مبهمة (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (ابلغ من ذكره اولا) اى ابتداء (مفسرا)
اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع
(كأنه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع
لما تقدم ذكره (المعهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو
من المعارف يعنى ان المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها
عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا
مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه * ثم اعلم ان الحصر فى قوله فانما جاء فى ضمير
الشان بالنظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقدم الحكمى فى ضمير الشان لان

قصد التعظيم لا يوجد الا فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمى لانه يوجد فيه وفى غيره كما قال (وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا) حيث جعل فاعل نعم ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التى بعده وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذى ذكره بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد واما اذا كان مبتدأ وخبره جملة نعم فالانسب ان يكون من التقدم اللفظى التقديرى فاعرف وربه رجلا على ان يكون الضمير مبهما مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما * ثم لما كان للمضمر تقسيمات متداخلة بعضها بالنظر الى ماقبله من الكلمة من حيث اتصاله بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقال ﴿وهو﴾ وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ماقبله) اى الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله ﴿متصل ومنفصل﴾ خبر للمبتدأ بعد ملاحظة العطف * ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال ﴿فالمنفصل هو المستقل بنفسه﴾ وانما قدم المتصل فى الاجمال وقدم المنفصل فى التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه فى الاجمال لاصالته ولما كان تعريف المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه كالملكة للمتصل والملكة مقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعنى ان الضمير المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما لا يحتاج فى تلفظه الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شان المتصل فعلى هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (يكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبيان للاحتياج المعتبر فيه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الغير يعنى فى المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزء منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير المنفصل (كالاسم الظاهر) فى عدم الاحتياج الى ما قبله وفى عدم كونه كالجزء (سواء كان) اى الضمير المنفصل الغير المحتاج (مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا) لان ما فى هذا هى المشبهة بليس وهو عامل (عند الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا ومحتاجا الى عامله الذى قبله لكنه غير محتاج اليه فى التلفظ ولا يكون كالجزء المتصل به (او) سواء كان (غير مجاور له نحو ماضربت الا اياك) لان اياك وان لم يكن مجاورا لعامله الذى هو ضربت بل كان مجاورا لالاّ لكنه غير محتاج الى ماقبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبتدأ

باياك * ولمافرغ من تعريف المنفصل شرع فى تعريف المتصل فقال ﴿ والمتصل غير المستقل بنفسه ﴾ وفسره ايضابقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل) اى ذلك المضمر (به) اى بعامله وانما قال فى التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لماكان منفيا فى الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان الى آخره ولماكان المذكورههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج فى التلفظ وكان ذلك منحصرا فى الاتصال بالعامل قال المحتاج الى عامله لاالى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء منه) اى من العامل * ولمافرغ من تقسيم المضمر باعتبار ماقبله شرع فى تقسيمه باعتبار اعرابه فقال ﴿ وهو ﴾ وقوله (اى المضمير) اشارة الى مرجعه واحترز به من ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم تقسيما آخر للمضمر اى لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير هذا التقسيم والى ما به يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد وهو قوله ﴿ مرفوع ومنصوب ومجرور ﴾ وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضمر بهذه الصفات التى هى مختصة بالمعرب يعنى وانما عبرعن المضمر بالمرفوع واخويه لقيام المضمر فيما وجد فيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبرا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولانقسام الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور * ولماكان الحصر العقلى قاضيا بكون الاقسام ستة بضرب القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل فى هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء قاضيا بكونها خمسة اراد أن يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال ﴿ فالاولان ﴾ وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز أن يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك يجوز أن يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله (قسمان) وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير ﴿ متصل ﴾ اى القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا فى الضمير فلا يعدل عنه الا لمانع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه ﴿ ومنفصل ﴾ اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصلا مع انه خلاف الاصل (لمانع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الآتية لكونه متصلا ﴿ والثالث ﴾ وقوله (اى المضمر المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو

الضمير المجرور ﴿ متصل فقط ﴾ اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لايوجد المجرور المنفصل (لانه لامانع فيه) اى فى المجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) فى المضمر وكل مالم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل * ولماذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ماسيأتى فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله ﴿ فذلك ﴾ اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى المضمير) تفسير للمشار اليه وهو مبتدأ وقوله ﴿خمسة انواع﴾ خبره * ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيها (المنفصل) اى المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ماضربت الاياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبنى ضربه فيه * ثم شرع المص فى تفصيله فقال النوع ﴿ الاول ﴾ وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر للف وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو ﴿ ضربت ﴾ بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول كونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت * ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ماكان مبنيا على صيغة المتكلم الخ يعنى بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبضم التاء الخ والقرينة فى هذا عادة النحاة فى الابتداء من المتكلم كما سيأتى ﴿ وضربت ﴾ وقوله (على صيغة المتكلم) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كائن على صيغة المتكلم (الواحد) لاله ولغيره كما فى ضربنا (المجهول الماضى) كما ان الاول لمعلومه يعنى انها بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المنتهيين اولهما) اشارة الى متعلق الجار فى قوله ﴿ الى ضربن ﴾ والمراد باولهما هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب ﴿ و ﴾ (ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول منته الى ﴿ ضربن ﴾ (صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى) يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبنون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المصنف (بالمتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) كما سيأتى فى باب المعرفة وكل ماهو اعرف يكون اشرف لقوة معروفيته فتقديم الاشرف انسب * ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم

﴿ فقط ﴾

فقط لاعلى تأخير الغائب عن المخاطب اراد أن يذكر دليل تأخير الغائب فقال
(واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربن وضربن مغيا
لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب
(وصورة التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومنتهاها من النوعين المعلوم
والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت) بضم التاء لمعلوم المتكلم وحده
(ضربنا) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لتثنيته (ضربتم)
لجمعه (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لتثنيتها ايضا (ضربتن) لجمع
المؤنث المخاطبة (ضرب) لمفرد الغائب والضمير مستترفيه (ضربا) لتثنيته
(ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد والراء والباء وسكون التاء المفرد
المؤنث الغائبة وضميره هى مستترة ايضا (ضربتا) لتثنيتها (ضربن) لجمعها
وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول والضمائر
فى هذه الصيغ مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم ونائبه فى المجهول والتاء المضمومة
فى المتكلم الواحد والمفتوحة فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونا فى المتكلم
مع الغير والالف فى التثانى والنون فى جمع المؤنث والمستتر فى الغائبين وفيهما
متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات ﴿ و ﴾ (النوع) ﴿ الثانى ﴾ وقوله
(اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين من
قسم المرفوع ضمير ﴿ انا ﴾ للمتكلم وحده حال كونه منتهيا ﴿ الى هن ﴾ وهو
ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحن)
للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لتثنيته (انتم)
لجمعه (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما) لتثنيته (انتن) لجمعه (هو)
للمفرد المذكر الغائب (هما) لتثنيته (هم) لجمعه (هى) للمفرد المؤنث الغائبة
(هما) لتثنيته (هن) لجمعه وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف * ثم لما كان
انت مركبا من ان ومن ت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو
المجموع المركب اواحدهما والآخر لبيان احوالها اراد الشارح ان يبين
ما ذكره النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن هو أن) اى النون الساكنة
مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجماعا) اى اجمعوا فيها اجماعا (والحروف
الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى آخر انت واخواتها من التاء المتحركة بالحركات
الثلاث مجردة اومع الف التثنية اومع نون الجمع (دالة على احوالها) اى على
احوال الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء
وحدها (والتثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة

بالتاء والواو فى الجمع المذكر وبالتاء والنون فى جمع المؤنث (والتذكير) وهو فى المفرد بفتح التاء وفى الجمع بالواو (والتانيث) وهو فى المفرد بكسر التاء وفى الجمع بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع فى هذا المحل بصحيح وانماهو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ضموا لفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب اللباب عبارة اللباب قيل هذا لايدفع الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى والتى فى نحو قمت سيان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد الشارح بالاجماع الاجماع الاكثرى لاالاجماع الكلى والله اعلم ﴿ و ﴾ (النوع) ﴿ الثالث ﴾ (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل) اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله نحو ﴿ ضربنى ﴾ منتهيا ﴿ الى ضربهن ﴾ ثم قال الشارح على طريق التفصيل (ضربنى) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لتثنيه (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لتثنيه (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب (ضربهما لتثنيه (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما لتثنيه (ضربهن) لجمعه المؤنث ﴿ و ﴾ (القسم الثانى) من القسمين للمنصوب ﴿ المتصل ﴾ اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف النواصب التى تنصب اسمها (نحو) ﴿ انى ﴾ لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى هو ان وقوله (انا) للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما) لتثنيه (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف للمفردة المخاطبة (انكما) لتثنيه (انكن) لجمعه (انه) للغائب منتهيا ﴿ الى انهن و ﴾ (النوع) ﴿ الرابع ﴾ (اى المنصوب المنفصل) وقوله النوع فى الموضعين تفسير لموصوف قوله الثالث الرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب المنفصل تفسيران لنفس الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله ﴿ اياى ﴾ خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لتثنيه (اياكم) لجمعه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لتثنيه (اياكن) لجمعه (اياه) منتهيا ﴿ الى اياهن ﴾ ثم بين الشارح الاختلاف الواقع فى اياى واخواته فقال (وفى اياى اختلافات كثيرة) مبنية على ان الضمير فيها هل هو

﴿ ايا ﴾

ايا وحده او مايتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه فقال الخليل
والاخفش والمازنى ان الاسم المضمر هو ايا وما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها
لقولهم فايا واياه الشواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فايا واياه الشواب
شاذ وقال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى
نفسك وقال قوم اياك واياه واياى بكمالها اسماء وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء
الظاهرة ولا المضمرات مايختلف آخره كما وفاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللاحقة با يا وايا دعامة لها لتصير
بسببها منفصلة * قال الرضى وليس هذا القول ببعيد من الصواب وقال سيبويه
وهو المختار ان الضمير هو ايا ومايتصل به بعده حرف يدل على احوال
المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار الشارح فى هذا مذهب
سيبويه حيث قال (والمختار أن الضمير هو ايا واللواحق) اى ومايتصل به بعده
من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على المتكلم) اى لتدل على انه متكلم
كالياء فى اياى ونا فى ايانا (والخطاب) كالكاف فى اياك (والغيبة) كالهاء فى اياه
(والافراد) كاياك واياه (والتثنية) كاياهما واياكما (والجمع) كاياهم واياهن
وكاياكم واياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين فى بيان دليل هذا
المذهب وذلك ان اللواحق لوكانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر
لم يثبت فى كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير واللواحق المتصلة
حروف تدل على احوال المقصودين كما ان انا مشترك * ثم شرع فى بيان النوع
الخامس الذى هو المجرور المتصل فقال ﴿و﴾ (النوع) ﴿الخامس﴾ اكتفى
الشارح ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسيره كما ذكر
فى الاولين لظهوره وانحصاره فى المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم
منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف ﴿غلامى﴾ وهو خبر للخامس وقوله
(مثال المتصل بالاسم) اى لفظ غلامى مثال المضمر المجرور المتصل الذى
اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما
متصل بالحروف الجارة كقول المصنف ﴿ولى﴾ هذا معطوف على غلامى
وقوله (مثال المتصل بالحروف) تفسير له اى لفظ لى مثال للمضمر المجرور المتصل
الذى اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا * ثم ذكر الشارح سائر الضمائر
من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ما ذكره المصنف من غاية القسمين
فقال (غلامى) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا)
مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكر المخاطب ثم ترك باقى
الامثلة لظهورها وهى غلا مكما غلامكم غلامه غلامهما غلامهن وهذا

نهايتها كما ذكره المصنف بقوله ﴿ الى غلامهن ﴾ ثم ذكر بعض امثلة القسم الثانى
فقال ﴿ و ﴾ (لى) هذا مثال لمايتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير
(لك) لمايتصل بالحرف للمفرد المخاطب وكذا لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم
لها لهما لهن وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف بقوله (الى) ﴿ لهن ﴾ ثم لما كانت
الاقسام الجائزة فى الضمائر اكثر من التى وجدت فى اللغات اراد الشارح ان يذكر
وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل فى حكم العقل
(ان يكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا اومنصوبا اومجرورا متصلا
اومنفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب
كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكلم ست صيغ لان
المتكلم اما واحد اواثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر اومؤنث فهذه
معان ستة وكذا القياس فى المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة
(وضعوا للمتكلم) اى لمفهوم المتكلم اولمن يتكلم (لفظين يدلان) بالاشتراك
المعنوى على ستة معان (كضربت وضربنا) اى مثال اللفظين الموضوعين
لستة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المتصلة به * ثم فصله
بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت) وهو التاء المضمومة
(مشترك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنى (بين الواحد المذكر والمؤنث) يعنى
ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا للمذكر واذا صدر
من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع
لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة) اى ضمير ضربنا ايضا
مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المثنى) بدل بعض من الاربعة اى احد
المعانى الاربعة التى وضع لها لفظ ضربنا هو تثنية (المذكر والمثنى المؤنث)
اى تثنية المؤنث (والجمع المذكر والجمع المؤنث) اى وثالثها الجمع المذكر ورابعها
الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا) اى
وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير
مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربتن لان كل واحد
من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقل (وواحد) اى وواحد من هذه الخمسة
وهو لفظ ضربتما (مشترك بين المثنى المذكر) اذا كان تثنية ضربت وضربتم
(والمثنى المؤنث) اذا كان تثنية ضربت وضربتن * ثم شرع فى بيان الغائب
بطريق المقايسة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حكم
المخاطب فى ذلك) اى فى ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان واللفظ
الواحد موضوعا لمعنيين * ولما توهم ان تثنية الغائب ليس كتثنية المخاطب والقياس

(فيه)

فيه قياس مع الفارق لان تثنية المخاطب لفظ واحد وتثنية الغائب ليس كذلك لانهما لفظان مغايران اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (فى مثل ضربا) لتثنية المذكر (وضربتا) لتثنية المؤنث (هو الالف المشترك بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعتبرة بالنظر اليه (والتاء) اى التى فى ضربتا (حرف التأنيث) اى لبيان تأنيثه لا انها ضمير حتى يكون مانعا لوحدته والحاصل ان مابه الاشتراك غير مابه الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من الانواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل * ثم فسره بقوله (اعنى) اى اريد بقوله جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعانى الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكر مع مؤنثه (خمسة) اربعة منها متغايرة وهى المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو تثنيته (وللغائب) اى وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار المجموع) اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعة (اثنتى عشرة كلمة) يعنى لفظين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (لثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى كلمة معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشرة معنى) يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (يكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معانى الانواع الخمسة فى المعانى الثمانية عشر تحصل تسعون معنى (وبينوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى لوضع كل لفظ معين لمعنى معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة لتعيينه له (ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم النحو قال (لانطول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه * ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال ﴿فالمرفوع المتصل﴾ وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة او اسما للافعال الناقصة وقوله ﴿خاصة﴾ اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر

بوزن العافية بان يكون اصله خاصصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا
من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ او من المبتدأ على مذهب من جوّزه
وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا
وهذه الجملة اما معترضة او حالية بقد المقدرة اى قد خص خصوصا وتاؤه اما
للتأنيث او للنقل او للمبالغة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى لا المنصوب
والمجرور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى ان القصر
فيه اضافى بالنظر الى المتصلات واما المنفصلات فعدم جواز الاستتار فيه بين
لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر الصفة على
الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور
فقوله فالمرفوع مبتدأ وقوله ﴿يستتر﴾ خبره وقوله (لانهما فضلة) دليل لعدم
وجود الاستتار فى المنصوب والمجرور المتصلين يعنى انما لم يستتر هذا ان النوعان
لكونهما فضلة فى الكلام لاعمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب عطف على اسم
ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انما اختص الاستتار
بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل اوشبهه بصفة المرفوعية (وهو)
اى والحال ان الفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهى
الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل
المعين ليس بجزء لكنه مشبه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء لابد من ذكره
فالفاعل لابد من ذكره * ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر الفاعل
ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا
الجواب فذكره الشارح بقوله (فجوّزوا) اى فجوّز النحاة (فى باب الضمائر
التى وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللاختصار
ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتى وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه
مفعول لجوّزوا يعنى جوّز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر ممتنع
الحذف لان كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب
الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو مناف لوجوب الذكر اللازم لكونه
فاعلا وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوّزوا وبيان لعلة
ترجيح الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب
لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو
كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى مقام الاستشهاد له
(كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم
الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما ابقى) من الحروف

(دليل على ما) اى على الحرف الذى (القى) فعل مجهول من الالقاء والمراد منه ههنا الحذف اى على ماحذف منه من حرف اومن حرفين وقوله (على مامضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ فى آخر الكلمة المشتهرة مبنى على الجواز الذى سبق (فى الترخيم) اى فى باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز فى المنادى من غير ضرورة وفى غيره بضرورة * اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لابد من انضمامها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف فى باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لايطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله فجوّزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يندفع هذا بان المراد من الادلة اثبات جواز الحذف فى الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكراهة المذكورة * ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار فى الفاعل مطلقا مع انه خاص فى بعض صيغه اراد الشارح دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص فى بعض الصيغ وهى ماذكرها المصنف بقوله ﴿فى﴾ (الفعل) ﴿الماضى للغائب﴾ ولما كان قوله للغائب شاملا لتثنيته وجمعه ومؤنث الغائب وصفه الشارح للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احترازا عن التثنية والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) احتراز ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو مسند الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد ﴿و﴾ (للواحدة المؤنثة) ﴿الغائبة﴾ قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشارح فيما بين حرف العطف ومعطوفه اعنى الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر الغائب كما احترز فى الاول ولكن قدم الشارح الاوصاف ههنا واخرها فى الاول للتفنن فى العبارة وقوله (اذا لم تكن مسندة الى الظاهر) يحترز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير

المؤنث المستتر تحته راجعا الى هند * ولما توهم ههنا ان الاستتار فى المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شئ زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لايجوز أن تكون التاء فى ضربت ضميرا بارزا فاعلا له اراد أن يدفع هذا بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة فى آخره (علامة التأنيث لاالضمير المرفوع) اى لانه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لاالضمير المرفوع يعنى لانه لوكان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (فى نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما فى هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله ﴿ وفى ﴾ (الفعل) ﴿ المضارع للمتكلم مطلقا ﴾ عطف على قوله وفى الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستتر ايضا فى متكلم المضارع وقوله (سواء كان مثنى اومجموعا اواحدا اوفوق الوحد مذكرا اومؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعنى يستتر فى المتكلم حال كون المتكلم مطلقا اى سواء كان مثنى اومجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الستة صيغة المتكلم مع الغير وقوله واحدا يشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحته وهو انا سواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث اوالمذكر ومثال مافوق الواحد الذى هو عبارة عن ستة معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى والمجموع المذكرين والمؤنثين * اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كما نقلناه عنه فى تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله اوفوق الواحد مستدرك بعد قوله مثنى اومجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعنى قوله مثنى اومجموعا سهو من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس فى عبارة الشارح قوله مثنى اومجموعا بل الشارح اراد أن يغير عبارة الهندى اعنى قوله مثنى اومجموعا الى قوله مافوق الواحد فالناسخ جمع بين اللفظ المغير وبين المغير منه وانما غيره الشارح لان لفظ المثنى لايطلق على الاثنين فى العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو رجلان فاعلمه وقوله ﴿ و ﴾ (للواحد المذكر) ﴿ المخاطب ﴾ عطف على ماقبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا فى المضارع للواحد المخاطب وانما فسره بالواحد لانه لوكان مثنى اومجموعا يكون الضمير فيهما بارزا وقوله المذكر قيد ايضا للمخاطب لانه لوكان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب) فان

﴿ فاعله ﴾

فاعله الضمير هو انت مستتر فيه ﴿ و ﴾ (للواحد) ﴿ الغائب والغائبة ﴾ وهما ايضا معطوفان على ماقبله يعنى ويستتر ايضا فى المضارع الواحد الغائب والواحدة الغائبة لهلكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب اجاز أن يكونا مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد الشارح ان يقيد باناستتاره فيهما ليس مثل ماقبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذا لم يكونا) اى الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد وتضرب هند ومثال الاستتار مامثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب وهند تضرب) فان الضمير المذكر فى الاول والمؤنث فى الثانى مستتران فيهما وقوله ﴿ وفى الصفة مطلقا ﴾ معطوف على ماقبله ايضا يعنى انالضمير المرفوع مستتر فى الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله فى الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب مطابقته لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف اوبالنعت اوعلى عدم الاعتداد بتأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذاكان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهواطلق * ثم فسره الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول اوصفة مشبهة او افعل التفضيل) وهذا تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا اومثنى اومجموعا مذكرا اومؤنثا) تفسير له ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان فى حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين فى ماقال فى اعراب مطلقا بانه ظرف زمان اى زمانا مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل اوغيره وسواء كان مفردا اوغيره والاحسن ماقال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل * ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قيده بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعنى ان الاستتار فى الصفة ليس فى جميع الاوضاع والا زمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت مسندة الى الاسم الظاهر (نحو أقائم الزيدان) فلا يكون مستترا فان أقائم لكونه معتمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر تحته (وهند ضاربة) فان ضاربة مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان) فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا (والزيدون ضاربون)

مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما اسندا الى ضمير جمع المؤنث تحته وقوله (وليست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر تقديره ان الاستتار فى المفردات للصفة مسلم ولكن فى التثانى والجموع غير مسلم لم لايجوز أن يكون الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر ضميرين بارزين وفاعلين كما فى الفعل فاجاب بان الالف (فى ضاربان والواو فى ضاربون) ليست (بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر) اى فى حالة نصبهما وجرهما (نحو رأيت ضاربين) وهذا مثال لحالة النصب (ومررت بضاربين) هذا مثال لحالة الجر * ثم هذان المثالان ان قرئ باؤهما بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤهما مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤهما مقلوبا من الواو (والضمائر لاتتغير عن حالها) فى جميع الاحوال (الا ان يتغير عاملها) اى الا فى حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تثنية الفاعل يكون الفا وان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) اى فى الصفة (ليس عاملا فى الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل فى الصفة (عامل فى اسم الفاعل) اى فى نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه فى الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان فى حالة رفعه وهو هما باق على ماكان عليه فى ضاربين فى حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك فى ضاربون من ان الضمير هو هم لاالواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى فى الاول وجمعا فى الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلوكانت) اى الالف والواو وغيرهما فى الصفة (ضمائر لاتتغير) اى يلزم ان لاتتغير ثم ان هذا من المجيب يحتمل ان يكون ابطالا لسند منع السائل وقوله (الايرى) الخ تتمة للابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (فى تضربين والنون) اى وان النون (فى تضربن) وكذا فى يضربن (والواو) اى وان الواو (فى يضربون) وكذا فى تضربون (والالف) اى وان الالف (فى يضربان) وكذا فى تضربان (لاتتغير فيها) اى هذه المذكورات من الضمائر لاتتغير فى الفعل المضارع فى حالة رفعه ونصبه وجزمه وعدم تغيرها دليل على كونها ضمائر وقوله (فهما اى الالف) الخ تفسير لحاصل ماذكر فى الفرق يعنى ان الالف (والواو فى الصفة حرف التثنية

والجمع) اى الالف حرف دال على تثنيتهما والواو حرف دال على جمعها
(وليستا) اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان يكونا
اسمين ضميرين كما كانتا فى الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان فى الصفة
واسمان فى الفعل والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف * ثم المصنف
لما قسم الضمائر الى المتصل والمنفصل اراد أن يبين ان ايهما من القسمين اصل
فى الضمائر وباى علة يعدل بها عن الاصل فقال ﴿ ولا يسوغ ﴾ وفسره الشارح
بقوله (اى لا يجوز) لان السواغ بمعنى الجواز وبقوله (الضمير) لان فاعله
هو قوله ﴿ المنفصل ﴾ وموصوفه الضمير وفائدة التفسير فى قوله (اى مرفوعا
كان اومنصوبا) تعميم المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل فى الضمائر أن يكون
متصلا ولا يعدل عنه الالعلة واذاكان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان
المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العلل ﴿ الالتعذر
المتصل ﴾ وقوله (اى لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام فى لتعذر اجلية والى
ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ماقدره الشارح فيما قبل بقوله
لاجل شئ وقوله (لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل) دليل لكون الاتصال
اصلا فيه) وقوله (فمتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان
الاتصال اصلا فمتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لا يسوغ الانفصال)
اى لايعدل عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا فى الموضع الذى يمتنع فيه
اتيان المتصل الذى هو الاصل * ثم اراد أن يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال
﴿ وذلك ﴾ وقول الشارح (اى تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اى ذلك
التعذر ثابت ﴿بالتقديم﴾ وقوله (اى بتقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم
بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم
والمقدم عليه هو قوله ﴿على عامله﴾ يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل اوالمنصوب
على عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذاتقدم على عامل لا يمكن ان يتصل به)
دليل للتعذر فى تلك الصورة يعنى اذاقدم على عامله لايمكن ان يتصل الضمير بعامله
وقوله (اذ الاتصال به انما يكون فى آخر العامل) دليل للملازمة اى انما
يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المعتبر فى الضمير
انما يكون باتصاله بآخر العامل لا باوله لان الاصل فى العامل التقديم قوله
﴿اوبالفصل﴾ عطف على قوله بالتقديم وقول الشارح (الواقع) ظاهره انه لتصحيح
تعلق اللام فى قوله ﴿ لغرض ﴾ بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لاحاجة
الى تفسيره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام به وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول

لعل فائدته الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع
لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقق الفصل لا بتوهمه
يعنى ان تعذر المتصل لايوجد الابوقوع الفصل الذى يقع لغرض لابوقوعه
لالغرض وقول الشارح (لايحصل الابه) للاشارة الى ان الغرض قد يحصل
بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان
زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا
كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى
لايحصل غرض المتكلم الابه لانه لوحصل بغير الفصل لايجوز الانفصال كما فى
ضربت زيدا انا وقوله (اذ الفصل ينافى الاتصال) دليل لقوله لتعذر
الاتصال يعنى انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينافى الاتصال
اللازم للاصالة وقوله (وبتركه يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى
ولان ترك الفصل يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما
ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول للاول والثانى للثانى * ثم اعلم ان
ذلك الغرض المقتضى للانفصال وقوله ﴿ اوبالحذف ﴾ عطف ايضا على ماقبله
يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اى
حذف عامله) تفسير للحذف بان يكون اشارة الا ان الالف واللام عوض
عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل
على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير
(لايوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر
الاتصال لعدم ما يتصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله ينبغى ان
يراد حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير
وان يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك
الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل
زيدا وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل
وقوله ﴿ او بكون العامل ﴾ عطف على ماقبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا
للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون
عامل الضمير ﴿ معنويا ﴾ بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون
عامله معنويا سببا للتعذر لانه حينئذ يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل
الغير الملفوظ وهو ممتنع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا
وبين كونه معنويا هو أن العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم

﴿ لان ﴾

لان العامل فى زيدا ضربته هو لفظ ضربت الذى قدر ثم حذف وفى زيد قائم هو عدم العامل اللفظى فى اوله وقوله ﴿او﴾ (بكون عامله) ﴿حرفا﴾ عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح فى اثنائه بقوله او بكون عامله لانه يفيد أنه عطف على خبر الكون* ولما لم يكن سببية كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد أن يقيد بقوله ﴿والضمير﴾ اي والحال ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل ﴿مرفوع﴾ وقوله (اذالضمير المرفوع لايتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر لان اتصال ضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لايتصل (لانه) اى لان الاتصال (خلاف لغتهم) اذ لم يوجد فى لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على تقييد المصنف يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف فى المرفوع لانه غير متعذر فى غيره لانه يوجد فى لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو انى وانك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما لم يذكر المجرور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله ﴿او بكونه﴾ عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الشارح (اى كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسم له وقوله ﴿مسندا اليه﴾ خبره وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف لغو للمسند وقوله ﴿صفة﴾ بالرفع نائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله ﴿جرت﴾ صفة للصفة وقوله ﴿على غير من﴾ اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى ﴿هى﴾ وقول الشارح (اى تلك الصفة) تفسير لمرجع هى وقوله (كائنة) تفسير لمتعلق قوله ﴿له﴾ وايذان بكون هى مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله (فانه لولم ينفصل الخ دليل على كون الاتصال متعذرا فى تلك الصورة يعنى لولم ينفصل (الضمير) فى هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اى التباس غير الفاعل بالفاعل (فى بعض الصور) اى فى بعض صور هذا الباب وان لم يلزم فى بعض صور اخرى مثال الصور التى التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو) مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبره والضمير المجرور راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التى هى جرت على عمرو الذى ليست هى له بل لزيد * ثم فصله الشارح بقوله (فانه لوقيل)

فلو لم ينفصل الضمير الذى هو فاعل ضاربه بل اتصل واستترفيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكرهو (لالتبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو) يعنى التبس ان ضمير ضاربه الذى تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه (عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت ضاربه (بخلاف) اى هذا قول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى (اذا قيل ضاربه هو) بابراز الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر أن يتصل به لما عرفت ان الاصل فى الضمير هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ماهو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان يرجع الى القريب منه الذى هو عمرو ههنا وقوله (والا لاحاجة) اشارة الى ان المقتضى للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه ان لم يوجد الالتباس المذكور لا حاجة (اليه) اى الى انفصاله هنا * ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد أن يذكر وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه) اى حمل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا التباس فيه اطرادا للباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة التى التبس فيها على نسق واحد * ثم ان الشارح اراد أن يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المصنف (من هى له لا) اى لم يقل (ماهى له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ماهى له اعنى انه متعلق بالمنفى اى لم يقل ما هى له بلفظ ما كما ان الاتيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمنفى دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ماهو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر لجانب الشارح باثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم * ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال ﴿ مثل اياك ضربت ﴾ (مثال) اى هذا مثال للتعذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا فى ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل او لتقدمه على العامل كما لا يخفى ﴿ وما ضربك الا انا ﴾ وقوله (مثال الفصل) خبر للمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

﴿ لتعذر ﴾

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو) اى الغرض (التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالفاعل وذالا يحصل الا بالفصل بالا او بمعناه نحو انما ﴿ واياك والشر ﴾ (مثال) للتعذر (لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ماقدره بقوله (اى اتق نفسك والشر) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفا واجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك ﴿ وانا زيد ﴾ (مثال كون العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان انا لما كان مبتدأ كان عامله معنويا فتعذر اتصال المعمول اللفظى بالعامل المعنوى ﴿ وما انت قائما ﴾ (مثال كون العامل حرفا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرفا (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوعا) لكونه اسم ماالتى تشبه بليس وهو من المرفوعات ﴿ وهند زيد ضاربته هى ﴾ (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث اسند اليه (صفة) وهى ضاربته (جرت) اى صارت تلك الصفة خبرا لزيد فكانت جارية (على غير من) اى على غير فاعله الذى (هى) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفة له وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه) اى الشان (اسند اليه) اى الى لفظ هى (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبرا له) اى لزيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هى) اى لفظ هى فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لا تأكيدا) اى لا يكون هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هى تأكيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا تحته راجعا الى هند ويكون لفظ هى تأكيدا لذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هى تأكيدا (لكان) اى هذا المثال (على ذلك التقدير) داخلا فى صورة الفصل (لغرض التأكيد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأكيدا بان هى فى هذا المثال هل هو فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تأكيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه اى ولكن لفظ هى ههنا (تأكيد لازم) اى لازم للتركيب (لا فاعل) اى لانه فاعل اسند اليه الصفة المذكورة (بدليل نحو الزيدون والعمرون ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم

ان فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكرو لما كانت الصفة غير مختلفة بالغيبة والمخاطبة والتكلم احتمل انيكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظ انتم ولفظ نحن فانكان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحتـه وهو نحن بالمنفصل حتى لايلتبس غير الفاعل (وروى عن الزمخشرى) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرون ضاربهم نحن اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ماروى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ (نحن فاعلا) لان ضاربهم لماكان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لواستتر يلزم انيكون مفردا مذكرا فالمرجعان وهما الزيدون والعمرون لا يساعدانه وقوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشرى يعنى ان الزمخشرى بعد مامثـل به قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لالبس فيها) يعنى الزمخشرى اختار فى التمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضاربهم بالافراد ولاالتباس فى كون نحن فاعلا لتعينه فى هذه الصورة بخلاف نحو ضاربوهم بالجمع لانه لما كان بلفظ الجمع التبس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (فى صورة اللبس بطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال المضمر فى صورة لالبس فيها فوجوبه فى صورة اللبس اولى ويحتمل انيكون قوله كماقال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن فى هذا المثال فاعلا كماقال به المصنف فى تمثيله فى المتن بقوله هند زيد ضاربته هى لانه مثال لاالتباس فيه لان ضاربته لماكانت بصيغة التأنيث تعين انيكون فاعله راجعا الى هند لاالى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفا على قوله قال فيكون توجيها لاختيار المصنف هذا المثال * ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع فى مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال ﴿ واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا ﴾ ولما قيد المصنف فى هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقييد فقـال (احتراز) اى قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمتك)فان فى اكرمتك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثانى الضمير المنصوب المخاطب فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثانى لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه) اى فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثانى) اى وبين الضمير الثانى وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثانى بالفعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه * ثم شرع المصنف

فى بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الشارح هذه المسئلة بالقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضميرين وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد الضميرين (مرفوعا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا وبالقيد الثانى عن كون احدهما مرفوعا ليطابق الأجمال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاحد والمفضل عليه هو مافسره الشارح بقوله (من الآخر) وكون احدهما اعرف من الآخر بان يكون احدهما متكلما والآخر مخاطبا او غائبا او يكون احدهما مخاطبا والآخر غائبا * ثم بين فائدة التقييد باعرفية احدهما فى اجراء حكم التخيير فقال (احتراز) اى فائدة هذا القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساويا) فى التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او مخاطبين او غائبين (نحو اعطاها اياه) فان كلا الضميرين فى هذا المثال غائبان وليس احدهما اعرف من الآخر فيتغير حكم التخيير فيدخل فى الحكم الذى سيأتى وهو قول المصنف والافهو منفصل * وذكره الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال فى الثانى) اى فى ثانى الضميرين * ثم بين الشارح علة حكم وجوب الانفصال فى صورة كون احدهما اعرف فقال (للتحرز عن تقدم) الخ يعنى انه انما وجب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة ليحترز به عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة اعرفية احدهما للتقديم الذى يقتضى جواز الانفصال والاتصال فى الثانى هو كون المقدم اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال الثانى منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اى ان كان احد الضميرين اعرف وأردت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين) تفسير لضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف فى قوله احدهما * ولما كان المتبادر من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم معين واضافته للعهد الخارجى وهو اعرفهما وقوله (على الآخر) متعلق بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف * ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان الاعرف مؤخرا) لنكتة اقتضت تأخيره اما بان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعراف فيلزم لاجله تأخير الاعرف او بان يكون مقتضيا لتأخيره فى اول الوهلة (نحو اعطيته اياك) فان احد مفعولى اعطيت ضمير غائب وثانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب

فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذى هو أعرفها لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لاعطيت لزم تقديمه على المخاطب الذى هو المفعول الثانى له مع اعرفيته (فيلزم انفصاله) اى انفصال الضمير الثانى وقوله ليعتذر علة للزوم الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليعتذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (فى تأخير الاعرف) مع وجود المرجح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذى حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول انى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعتذر اى ليعتذر المتكلم ولئلا يلحقه (فى اول الوهلة طعن) وان كان لا يلحقه بعد التفكر بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخيره وقوله (بايراده) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعتذر وبقوله لا يلحقه يعنى انما حصل التعذر به او انما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اى ايراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكى عن سيبويه تجويز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اى كما مع الجمهور فى صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعنى ان سيبويه جوّز الانفصال ايضا كما جوّز الجمهور الانفصال (نحو اعطيتهك) ثم قوله وحكى سيبويه اى وحكاه عن النحاة بلا التزام صحته كذا فى العصام وقال بعض المحشين فى الاستدلال على ماحكاه سيبويه لان الثانى وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الآخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقدم نظرا الى الترجيح المعنوى الذى هو مغن عن الترجيح اللفظى كذا فى الحواشى الهندية وحكى العصام ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد لانه لم يسمع امثاله من العرب والله اعلم وقوله ﴿فلك الخيار﴾ جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسره به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز أن يكون قوله ﴿فى﴾ (الضمير) ﴿الثانى﴾ ظرفا لغوا ومتعلقا بلفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته) اى الضمير الثانى (متصلا) ليكون توطئة لقوله ﴿نحو اعطيتكه﴾ وقوله (باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير

﴿المخاطب﴾

المخاطب ههنا لانه لما قدم لاعرفيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على
غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق الثانى المنفهم من قوله
الخيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا) اى ويجوز ايرادك الضمير الثانى
منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير
الثانى من غير المرفوع منفصلا * ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد)
اى انما جاز فيه ان توردده منفصلا بسبب انه يجوز لك الاعتبار للاعتداد (بالفصل)
اى بانفصال الثانى (بما هو) اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه
وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب
وبين العامل ههنا * ولما كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب
لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب
ولما اورد المصنف مثال الاول اراد أن يورد مثال الثانى فقال (و) (نحو) (ضربيك)
ثم الشارح اراد تطبيق المثال بالممثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق
للممثل لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المجرور المتصل لكونه
مضافا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فحينئذ قد وجد
الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قال (وليس
احدهما) اى الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير
الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفوعا فحينئذ يكون مخالفا للشرط الثانى
اراد الشارح دفع هذا التوهم فقال (لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية)
يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول مجرور بالاضافة اى باضافة
المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا للمصدر
والاعتبار بمحله القريب فيقال له انه ضمير مجرور متصل والضمير الثانى منصوب
متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان
لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا
بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف الذى هو ضمير المتكلم)
وانما قدم لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت الشروط
الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اى فجازلك (الوصل) اى اتصال الثانى (باعتبار
عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله
(بالمتصل) اى بسبب الضمير المتصل (ولك) اى وجازلك (الفصل) بجعل
الضمير الثانى منفصلا (نحو ضربى اياك للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد
(بالفصل) اى بانفصاله بالمتصل * ولما فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها
بالتخيير شرع فى المسئلة التى حكمها وجوب الانفصال فقال (والا) وفسره

الشارح بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساويا فى المعرفة ككونهما
غائبين اومخاطبين اومتكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الشرط الاول
وقوله (اويكون ولكن ماقدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثانى يعنى
وان لم يكن احد الضميرين اعرف من الآخر اويكون احدهما اعرف ولكن
ما اردت تقديم ماهو اعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الثانى) تفسير للمرجع وقوله
(على كل من التقديرين) قيد للجزاء (منفصل) خبر للمبتدأ والجملة جزائية
وقوله (لاغير) تأكيد له اى لايجوز فيه غير المتصل كما يجوز الوجهان فى الباب
السابق * ثم شرع الشارح فى ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير
الاول) اى اما تعين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلئلا
يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر) يعنى لو جاز الاتصال والانفصال
على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المثلين اى احد المتساويين
فى المعرفة (فيما) اى فى اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع مايتصل به
(كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا فى المعنى لانه الآخذ فى باب
اعطيت (بلا مرجح) لان المرجح فى الصورة الاولى هو الاعرفية او تقديم المتكلم
فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما
واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا
تساقطا والمرجح جعل الثانى منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال الموجب
للتقديم (واما على التقدير الثانى) اى واما تعين الانفصال ووجوبه على تقدير
كون احدهما اعرف لكن ماقدمته (فلكراهتهم) اى فالانفصال لكراهتهم
(تقديم الانقص) وهو الاعرف الذى لايكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه
فاعلا لفظا كما فى ضربتك اومعنى كما فى اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى)
متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اى على الاقوى
الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا
اول لاعطيت ولكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف
وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح
لتقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقدمه (بلا مرجح) اى زائد على الاعرفية
فحينئذ يورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال مالايكون احدهما
اعرف (نحو زيدا اعطيته اياه) كما قال الشارح (مثال) اى هذا مثال (لما) اى
للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم
الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف فى هذا المثال لكونهما (ضميرين
غائبين) (او) (اعطيته) (اياك) وانما فسره الشارح باعطيته للاشارة الى ان قوله

اياك عطف على قوله اياه والتقدير نحو اعطيته اياك (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اى الاعرف (ضمير المخاطب) وهو اياك (ولكن ماقدمته) للنكتة السابقة * ولما فرغ المصنف من المسائل التى تعين فيها احد الامرين من ايراده متصلا ومنفصلا او تخير فيها المتكلم فى ايراد ايهما شاء شرع فى المسئلة التى اختير فيها احد الامرين مع جوازهما فقال ﴿والمختار﴾ اى الذى يكون مختارا للنحاة من الامرين ﴿فى خبر﴾ (باب) ﴿كان﴾ اى اذا وقع الضمير خبرا له وزاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد بالخبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لايهام انه مختص بكان ولذا فسره بقوله (اى خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله والمختار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اى مثاله قولك كنت اياه فى اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب * ثم شرع الشارح فى بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار أن يكون متصلا لكونه هو الاصل فقال (لانه) اى انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان فى الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اى وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله (لان عامله) علة لقوله يجب اى وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اى عامل خبر المبتدأ (معنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله * ثم شرع الشارح فى بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز) اى جوازا مرجوحا (ان يكون) اى خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اى كما يجوز جوازا راجحا ان يكون منفصلا (نحو) كنته فى قولك (كان زيد قائما وكنته) وانما جاز ذلك (لانه) اى لان خبر باب كان (شبيه بالمفعول) فى وقوعه بعد الفعل وفاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال فنى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال) لكون اللازم فى المشبه به وجود مزية على المشبه (فلا اقل) فى فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعنى لاحكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم تحصل مزية المشبه به على المشبه فروعى للجانبين وحكم بالجواز * ولما تولد من ههنا انه لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فلم كان الانفصال مختارا

استدرك الشارح بقوله (لكن الانفصال مختار) فى خبر كان (لان رعاية الاصل)
وهو كون مقتضى انفصاله كون اصله خبرا للمبتدأ (اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول) المجوّزة للانفصال يعنى تعارض المرجحان احدهما يرجح الانفصال
والآخر يرجح الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه الاولوية ماذكره المحشى
عصام الدين وهو أن الخبرية حقيقية لكونها لازم الذات وكونه مشابها بالمفعول
تشبيهية وهى لازم الصفات فرعاية الحقيقية اولى من رعاية التشبيهية * ثم شرع
المصنف فى بيان مسئلة اخرى فقال ﴿ والاكثر ﴾ ولما كان المتبادر من الاكثر أنه
اكثر المذاهب اراد الشارح أن يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال
فقال (فى الاستعمال) ولما انفهم منه ان الضمير الذى بعد لولا يجوز فيه
الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال كما ستعرف من مثال
المتن الذى سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله
(انفصال الضمير) اى وجه كون الضمير (المرفوع) الذى (بعد لولا) منفصلا
فى اكثر الاستعمال ثابت (لكون ما) اى لكون الاسم الذى وقع (بعد لولا
مبتدأ) هذا بالنصب خبر الكون وقوله (محذوف الخبر) صفة (تقول) ﴿ لولا انت
الى آخرها ﴾ اى الى آخر الضمائر وفسر الشارح قوله الى آخرها بقوله (يعنى)
اى يريد المصنف بقوله الى آخرها (لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما
لولا انتن لولاهو لولاهما لولاهم لولاهى لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن) وهذه
الضمائر المتصلة بلولا كلها منفصلة لكونها مبتدأ واخبارها محذوفة وجوبا
كما سبق فى بحث الخبر والخبر المحذوف هو موجود لكون الوجود مدلولا لها
وداخلا فى مفهومها لانها لامتناع الشئ لوجود غيره * ثم المص لما ابتدأ فى بحث
الضمائر من المتكلم وختم بالغائب على ترتيبها بحسب الاعرفية وابتدأ ههنا
من المخاطب اراد الشارح ان يذكر له نكتة فقال (وكان الاوفق) اى وكان
الاسلوب الاوفق للمص وقوله (فيماسبق) متعلق بالاوفق اى الذى يوافق موافقة
زائدة على ما ابتدأ ههنا بالاسلوب الذى سبق فى مقام تعداد الضمائر حيث ابتدأ
بالمتكلم ثم المخاطب وانتهى بالغائب وقوله (ان يقول) خبر لكان اى كان
الاوفق له ان يقول المصنف (لولا انا لولا نحن) اى الابتداء بالمتكلم ايضا
(الى آخرها) اى الانتهاء بالغائب * ولما كان هذا الاسلوب مخالفا لماسبق تولدمنه
توهم انه لاوجه له استدركه بقوله (لكن) اى لكن المص (غير الاسلوب)
حيث ابتدأ ههنا بالمخاطب (تنبيها) اى للتنبيه (على انه) اى الابتداء بالمتكلم
(ليس بضرورى) يعنى انه امر ليس بواجب الرعاية بل يجوز الابتداء به
وبغيره * ولما كان الاكثر فى باب لولاهو الانفصال وفى باب عسى بخلافه شرع

(المصنف)

المصنف فى بيان الحكم المذكور فى باب عسى فقال ﴿ و ﴾ ولما كان عسيت معطوفا على لولا انت وهو خبر قوله والاكثر اراد الشارح ان ينبه على هذا العطف وعلى كون الحكم ههنا مخالفا للحكم الذى سبق فى لولا وعلى وجه كون الاكثر هو الاتصال ههنا فاورد هذا التشبيه بين حرف العطف وبين المعطوف فقال (كذلك الاكثر) اى كما كان اكثر الاستعمال فى لولا انفصال الضمير كان الاكثر (فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما) اى لكون الاسم الذى (بعد عسى فاعلا) وقد عرفت ان الضمير اذا كان فاعلا وجب اتصاله بعامله اللفظى المذكور (تقول) فى باب عسى على اكثر الاستعمال ﴿ عسيت الى آخره ﴾ يعنى عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا ومما يجب ان يعلم ان الضمائر فى صيغ الغائب مستترة كما فى سائر الماضيات لكن لما لم يكن لهذا الفعل صيغ مخصوصة للغائب لكونه غير متصرف كان الضمير فى جميع صيغ الغائب مستترا بخلاف سائر الماضيات المتصرفة لانه يكون الضمير المرفوع فيها بارزا فى التثنية والجمع فافهم * ثم المصنف لما بين ماهو الاكثر فى البابين اراد أن يذكر ماهو غير الاكثر فقال ﴿ و ﴾ قد ﴿ جاء ﴾ ولما كان هذا المجيء مقابلا للاكثر اشار اليه الشارح بقوله (فى بعض اللغات) وهو غير الاكثر وقوله ﴿ لولاك ﴾ مع ماعطف عليه فاعل لقوله جاء اى جاء لفظ لولا اذا استعمل مع الضمير لولاك اى كون الضمير متصلا به على خلاف الاكثر ﴿ و ﴾ جاء ﴿ عساك الى آخرها ﴾ اى الى آخر لولاك وعساك فالاول لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا والثانى عساك عساكما عساكم عساك عساكما عساكن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا * ولما كان توجيه الضميرين فى البابين على هذه اللغة التى خلاف الاكثر مذهبا للاخفش وسيبويه اراد الشارح ان ينبه على توجيه الامامين فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذى (بعد لولا ضمير مجرور) اى مجرور متصل كما فى بك وضربك (وقع) اى لكنه وقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت * ثم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع بقاعدة وهى قوله (فان الضمائر) مطلقا (قد يقع بعضها موقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما انا كانت) ثم اشار الى مقام الاستشهاد فقال (فانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (فى هذا المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير المرفوع) اى مع انه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (واقع موقع المجرور) اى موقع المجرور المتصل وكذلك

الضمير فى لولاك كان فى صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على
عكس قوله كانت * ثم شرع فى بيان توجيه سيبويه فى لولا فقال (وذهب
سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف
جر) اى بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولاك كذا لكان كذا فى معنى لم يكن
كذا لوجودك كما فى حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا
اى وان الكاف فى لولاك (ضمير مجرور واقع موقعه) لاموقع غيره كما ذهب اليه
الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش تصرف فيما بعد لولا)
حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بما تصرف وقوله (وسيبويه)
مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف
على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عامل واحد واما
ان عطف سيبويه على قوله فالاخفش وفى نفسه على قوله بعد لولا يكون من
قبيل عطف الشيئين على معمولى عاملين مختلفين ولايجوز يعنى محصل مذهب
سيبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح
مذهب الاخفش تنبيها على انه هو المذهب المنصور لماقال المحشى العصام ان
ان التصرف فى مابعد لولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والمعمول محل
تصريف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف * ولما فرغ
من نقل المذهبين فى مابعد لولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى فقال
(واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ماذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه)
اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع)
لكونه فاعلا لعسى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على
لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل (فى المعنى) اى فى كونهما
للطمع والاشفاق * ثم ذكر محصل المذهبين ايضا بقوله (فههنا) اى فى التصرف
فى عسى (ايضا) اى كالتصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على
مانقله من قاعدة ان بعض الضمائر وقع فى موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا
عطف على المستتر فى تصرف لما قلنا فى ماسبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله
فى الضمير وهما معمولا تصرف * ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضمائر
من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال
شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال ﴿ ونون الوقاية ﴾ واضافة
النون الى الوقاية اضافة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب اى نون
هى سبب الوقاية اوبيانية اى النون التى هى الوقاية كذا فى العصام
وهو مبتدأ وقوله ﴿ مع الياء ﴾ ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ

او من الضمير المستتر فى قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اى ياء المتكلم)
وباعث التفسير ظاهر وقوله ﴿ لازمة ﴾ بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر
المبتدا هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستقر انتهى
ولعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان
المقام فيمن جهل ان نون الوقاية فى ان وضع الضمائر يحتاج اليها وافاده بانها
يحتاج اليها اذا كان ماقبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها
فمقصد آخر والله اعلم وقوله ﴿ فى الماضى ﴾ متعلق بلازمة وتفسير الشارح بقوله
(اذا لحقه تلك الياء) بيان وتنبيه على ان لزومها للماضى ليس بمقيد بشرط
بل لحوق ياء المتكلم سبب لزومه وواسطة له بخلاف المضارع كما سيأتى انه مشروط
بشرط لاشئ وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتقى) متعلق بقوله لازمة
اى لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضى) اى الآخر الذى هو مبنى اما
على الفتح كما فى المفراد او فيما اتصل به نون الجماعة او ضمير المفرد المخاطب نحو
ضربنى وضربتنى او السكون كما اذا اتصل به الواو والالف والتاء
فى المفرد الغائبة نحو ضربتنى وضربانى وضربونى او على الضم فيما اذا اتصل به
ضمير المتكلم نحو ضربتنى او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة
نحو ضربتنى و نون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر فى كل منها (عن الكسرة المختصة)
اى عن الكسرة التى هى مختصة (بالاسم) اى بالاسم المعرب وقوله (التى) صفة
ثانية للكسرة واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعنى انما تجب المحافظة
عن الكسرة التى (هى اخت الجر) او مشبهة بالجر فى كونها فى آخر الكلمة وعلم
من هذا القيد ان نون الوقاية نفسها لاتحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت
الجر لان وجه الشبه هو كونهما فى آخر الكلمة ولا يطلق على آخر حرف واحد
مبنى على الكسر انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اى سميت تلك النون
(نون الوقاية) بيان لوجه التسميه الذى فهم من مجموع قول المصنف والشارح
(نحو ضربنى) وكذا ضربانى وضربونى وضربتنى وضربتانى وضربنى
وضربتنى وضربتمانى وضربتمونى وضربتى وضربتمانى وضربتننى وضربتنى
وضربنانى وقوله ﴿ و ﴾ (كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة ان قوله وفى المضارع
عطف على قوله فى الماضى والمعطوف فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله ولذا
فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بما فصل يعنى كما ان نون الوقاية
لازمة فى مطلق الماضى كذلك لازمة ﴿ فى المضارع ﴾ واستدرك الشارح بقوله
(لكن لا مطلقا) ليكون توطئة لما قيد به المصنف يعنى ان لزوم نون الوقاية
للمضارع ليس على اطلاقه كما فى الماضى (بل حال كونه) اى كون المضارع

(عريا عن نون الاعراب) وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين واما نون جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة فى كل حال المضارع ولاتختلف بالثبوت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اى عن نون هى الاعراب) اشارة الى ان اضافة النون الى الاعراب اضافة بيانيــة لقوله (نحو يضربنى) وكذا تضربنى ويضربننى واضربنى ونضربنى وانما لزمت تلك النون فى ذلك المضارع العارى عن نون الاعراب (لتقى) اى لتحفظ تلك النون (آخر المضارع ايضا) اى كما تحفظ آخر الماضى (عن تلك الكسرة) وهى الكسرة المختصة بالاسم يعنى الكسرة التى تكون فى آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما مرفوع بالضمة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجزم واما محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير وانما قيدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة تضربين) على صيغة المفرد المخاطبــة يعنى كسرة باء تضربين خارجة عن الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لانها) اى لان كسرة باء تضربين مثلا واقعة (فى الوسط حكما) اى لاحقيقة لانها فى الحقيقة فى آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير فى كل حالة والنون فى حالة رفعه كانت الكسرة بسـبب لحوقهما فى الوسـط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا) حيث كسرت النون لالتقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانهما مجزومان او الثانى فى حكم المجزوم وحركة النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هى الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لعروضها) اى لعروض الكسرة فيهما ولم تلزم نون الوقاية فى امثالهما* ولما فرغ المصنف من بيان المواضع التى التزم فيها اتيان النون شرع فى بيان المواضع التى لم يلزم فيهـا اتيانها فقال ﴿وانت مع النون﴾ ولما كان المراد بالنون ههنـا هى نون الفعـل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اى مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتنبيه على ان قوله ﴿فيه﴾ ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرف باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لايجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر فى امثال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اى فى المضارع) تفسير للضمير المجرور يعنى اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة ﴿و﴾ (مع) ﴿لدن وان واخواتها﴾ ثم فسر الشارح اخوات ان بقوله (يعنى ان) بفتح الهمزة (وكأن ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بما فى آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله ﴿مخير﴾ خبر

﴿المبتدأ﴾

المبتدأ * ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما اراد
الشارح ان يذكر امرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا
الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البنائية)
يعنى يجوز لك فى هذه الكلمات الاتيان بنون الوقاية فى اواخرها وانما يجوز
ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة فى بعضها محافظة حركاتها وفى بعضها
محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (فى غير لدن) من المضارع الذى فيه نون
الاعراب وان واخواتها لان حركتها البنائية اما كسرة كما فى يضربان
واما فتحة كما فى البواقى واذا لم تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لملاقاتها بياء
المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التى بنيت عليها (و) اما المحافظة (على
السكون) فحاصلة (فى لدن) لانه لو لم تلحق النون بها لزم تحريك نون لدن
بالكسر فيزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعنى
يجوز لك ترك اتيان نون الوقاية فى الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا)
اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا مافوق الواحد
لان النونات لم تجتمع فى كل من تلك الكلمات بل تجتمع فى بعضها وهى ان وان
ولكن وكأن واما فى لدن فتجتمع فيها النونان وكذا فى يضربان ويضربون
ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتمش هذا الحكم فى لعل وليت اشار الى
تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليهما فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك
الاجتماع اجتماعا حكميا بان يجتمع مع النون الحكمى (كما فى لعل) لانه ليس فى آخره
نون بل فيه لام ولكن اللام فى حكم النون (لقرب اللام) اى لقرب مخرج اللام
(من النون) اى من مخرج النون وقوله (فى المخرج) متعلق بالقرب * ثم اراد الشارح
وجه جواز الترك فى ليت فقال (وحملا على اخواتها) يعنى وانما يجوز ترك النون
فى ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس فى آخره نون ولا ماهو فى حكمها
بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز
فيه حملا على اخواتها (كما فى ليت) ثم استثنى منها مايختار فيها احد الامرين وان
استويا فى الجواز فقال (ويختار) وقوله (اى لحوق نون الوقاية) تفسير لنائب الفاعل
المستتر فى يختار يعنى ويكون لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (فى ليت)
وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت اى مميزا من سائر الحروف المشبهة
وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذى هو علة الترك وهذه
العلة معدومة (فى ذاتها) اى فى ذات ليت لانه ليس فى آخره نون ولا ماهو
فى حكمها * ثم اشار الى دفع المرجح الذى يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها
خلاف الاصل) ولا يصار اليه الا لضرورة صارفة عن العدول عنه ولا يخفى

الى قوله ويختار بمنزلة الاستثناء من مسئلة التخيير ﴿ و ﴾ (فى) ﴿ من وعن وقد وقط ﴾ اى ويختار لحوقها ايضا فى من وعن * ولما كان لفظ قد محتملا للحرف الذى يختص بالفعل وهو قد التحقيقية اوالتقليلية اراد الشارح دفع هذا الاحتمال فقال (وهما) اى لفظ قد وقط يراد بهما ماهو (بمعنى حسب) اى الاسمان لا ان المراد بقد هو الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قط ليس بحرف بل اسميته ظاهرة لاتحتاج الى التفسير بل يذكر استتباعا وانما كان اللحوق مختارا فى الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون) اى على سكون اواخرها (اللازم الذى) اى السكون الذى (هو الاصل فى البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى لانسلم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف * ثم اشار الى ماهو المختار فى لعل فقال ﴿ وعكسها ﴾ (اى عكس ليت) وهو مبتدأ وقوله ﴿ لعل ﴾ خبره وقوله (فى الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان ليت ليست بالعكس فى معناها اوفى غيره من الاحكام بل فى كون لحوق النون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى النفى كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى العكس هو أن المختار (فيها) اى فى لعل (ترك النون) الذى هو عكس الاتيان وانما كان ترك النون مختارا فى لعل (لثقل التضعيف) وهو تشديد اللام فى آخرها بخلاف ليت لانه ليس فى آخرها تضعيف (و كثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين ثقل ليس فى غيرها * ثم شرع فى مسئلة ضمير الفصل فقال ﴿ ويتوسط بين المبتدأ ﴾ اى يقع اويدخل بين المبتدأ ﴿ والخبر ﴾ وقال بعض الشراح وانما قال يتوسط للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم او يتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدركا لان التوسط لايكون الا بين الشيئين ولهذا يحمل التوسط على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع اوالدخول كما فسر به بعض المحشين وقوله بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله ﴿ قبل العوامل ﴾ اى قبل دخول العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذى هو المبتدأ الآن و بين القائم الخبر الآن ﴿ اوبعدها ﴾ (اى اويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما (نحو كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان و بين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل اللفظية اسما وخبرا له لكنهما باقيان على حقيقتهما وهى المبتدائية والخبرية حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد

﴿ بالمبتدأ ﴾

بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولاشك ان الذات باقية فيهما وقوله ﴿ صيغة مرفوع ﴾ بالرفع على انه فاعل يتوسط * ولما كان الظاهر من التعبير أن يقول ضمير مرفوع فعدل المصنف عن هذا التعبير اراد الشارح أن يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو فى ولم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون استئنافية بان يكون جوابا لسؤال مقدر (لمكان الاختلاف) اى لوجود الاختلاف بين النحاة فى هذا المكان وقوله (فى كونه) متعلق بالاختلاف اى فى كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعندا كثر البصريين وعندالخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لامحل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا فى ان محله بحسب مابعده اوبحسب ماقبله فقال الكسائى بالاول والفراء بالثانى وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضى نقله على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ماهو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا اولا وقوله ﴿ منفصل ﴾ بالجر صفة مرفوع وهو انا الى هن كما سبق وقوله ﴿ مطابق ﴾ صفة بعد صفة وقوله ﴿ للمبتدأ ﴾ متعلق بالمطابق * ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله (افرادا) نحو زيد هو القائم وهند هى القائمة (وتثنية) نحو الزيدان هما القائمان (وجمعا) نحو الزيدون هم القائمون (وتذكيرا وتأنيثا وتكلما) نحو انى انا القائم (وخطابا) نحو انك انت القائم (وغيبة) نحو زيد هو القائم * ثم شرع فى بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال ﴿ ويسمى ﴾ وقوله (هذا المرفوع) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يسمى اى ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع تسمى ﴿ فصلا ﴾ ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثانى اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ماهو الظاهر فقال (وذلك التوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف ﴿ ليفصل ﴾ اى كى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر فى ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المتوسط) وقوله ﴿ بين كونه ﴾ ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اى كون الخبر) تفسير للضمير المجرور فى كونه اى انما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون مابعده ﴿ نعتا ﴾ لما قبله ﴿ وخبرا ﴾ اى وبين كون الخبر خبرا له يعنى انه خبر لانعت * ولما جرى هذا السبب فى كونه سببا

للتميز فيما يلتبس الخبر بالنعت وفيما لايلتبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون المرفوع سببا للتميز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى فى التركيب الذى يصلح ما وضع فى مقام الخبر أن يكون نعتا لما وضع مبتدأ بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلتبس الخبر فى هذا التركيب بالنعت فيحتاج الى التميز واما فى التركيب الذى لم يصلح فيه ماوضع فى موضع الخبر أن يكون نعتا بان لم يوجد فيه شروط النعتية فهو ماقاله الشارح (ثم اتسع) اى اعطى الرخصة فى الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة لابسبب الاحتياج الى التميز (فيه) اى فيما فيه الالتباس وقوله (فيما) نائب فاعل لادخل اى ادخل فى انواع التركيب الذى فيه لبس التركيب الذى (لا لبس فيه وذلك) اى سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) كما فى قوله كان زيد هو القائم لان القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لايحتمل ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فى الاعراب (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لالبس فيه ايضا لان الضمير لايوصف به (اوغير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله (بالحمل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التى لا لبس فيها (على صورة اللبس) اى على الصورة التى لها لبس من قبيل حمل النقيض على النقيض * واعلم ان الشارح انما حمل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمله على كونه سببا للتسمية لقرينة السياق لان السبب للتميز بين كونه نعتا وخبرا انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعيين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان مابعده ليس من تمامه بل هو خبر وما ل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لايسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف عن السقوط * ولما كان جواز التوسيط بشرط شئ لامطلقا شرع المص فى بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشارح الضمير المجرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك المرفوع) اى وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسيط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب اولى مع عدم المانع وشرط الفصل على ماذكره احد امرين اولهما (ان يكون الخبر معرفة) فى تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة

(ثم)

ثم ذكر الشارح علة الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعنى انمايشترط الفصل بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى شيء آخر والفصل الذى هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اى الى الفصل (فيها) اى فى المعرفة وفى صورة كون الخبر معرفة وثانى الامرين الذى هو شرط له ايضا ما ذكره بقوله (او افعل من كذا) الخبر صيغة افعل التى استعملت بمن لا بالالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لالحاقه بالمعرفة) دليل لاشتراط الفصل فيه يعنى انما اشترط الفصل فيه لان افعل اذا استعمل بمن يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة الملحق بها الذى هو الاحتياج الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل للالحاق يعنى انما الحق افعل من بالمعرفة لاشتراكهما فى عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعل من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله (مثل كان زيد هوافضل من عمرو) ولما كان هذا القسم منقسما ايضا الى كون الفصل داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك المصنف مثال الاول واقتصر على المثال الثانى احتاج الى بيان وجه الاقتصار وايضا يلزم على المصنف ان يؤتى مثالا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اى المصنف فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افعل من بعد دخول العوامل) حيث اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقتصر على مثال افعل من ولم يؤت مثال الخبر المعرفة وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر الى الاقتصار على تمثيل افعل من يعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون الفصل داخلا بعد دخول العوامل لايراده بكان ولم يؤت فيه مثال ماكان داخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستغنائهما) دليل على الاقتصار فى البابين اى الاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها وقال العصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتياجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصار المصنف فيه للاشارة الى هذا فافهم * ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة فى محل

هذا المرفوع فقال ﴿ ولا موضع له ﴾ وقول الشارح (اى للفصل) يعنى للمرفوع
الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من موضع الاعراب
من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لالفظا ولاتقديرا ولامحلا ﴿ عندالخليل ﴾
وانما ذهب الخليل الى الحكم بعدم المحل له من الاعراب (لانه) اى لان الفصل
(عنده) اى عند الخليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من
الصور المختصة به بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو
من نوع الاسم وقدعرفت ان الحرف من المبنى الاصل * ثم نقل الشارح مذهبا آخر
فيه وهو المذهب الذى استبعده الخليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا
المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لامقتضى فيه) من المقتضيات المذكورة
(للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولاعامل) اى
وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله
لامقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق
فى تعريف العامل بانه مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن الخليل استبعد)
اى نسب الى البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون
حاملا لمعنى من المعانى المتورة على الاسم فيفضى الى وجود واسطة بين قسمى
الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا او تقديرا كما فى المعرب اومحلا كما فى المبنى
منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود
الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها
المصنف على تقدير أن لا يكون له محل * ثم شرع فى نقل المذهب الذى على تقدير
كونه اسما له محل من الاعراب فقال ﴿ وبعض العرب يجعله مبتدأ ﴾ اى
بعض اهل اللسان من العرب * ولما كان المراد من الجعل المسند الى بعض العرب
ليس معناه الحقيقى بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت
خبير بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ بالالقاب التى اطلقها النحاة من المبتدأ
والخبر وغيرهما بل اطلاق هذه الالقاب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو
وهو متأخر اراد الشارح ان يفسر الجعل بتفسير يصحح اسناده الى العرب
الواضعين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى
بالفصل ملابسا (بحيث) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون
الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقاب المخصوصة قوله (بكونه) متعلق
بقوله يحكم اى يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى
الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ * ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله
(والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسربه وابقى

على معناه الحقيقى واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلايصح هذا الاسناد لان العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعى على الفهم الذى يحصل فيه المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجعل بما فسره فاسناد الاستعمال الملابس بتلك الحيثية صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجعل استعماله فى افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلايحتاج الى تفسيره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ او لم يعرفوا استعملوه والحقوه فى عداد المفهومات التى وضع النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما فى العصام* ولما لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالاعراب الذى فيما ذكر بعد فقال ﴿ وما بعده ﴾ اى والاسم الذى بعد الفصل ﴿ خبره ﴾ اى خبر ذلك الفصل * ثم شرع الشارح فى بيان الاعراب الجائز فى قوله خبره فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره فى قول المصنف يحتمل اعرابين احدهما قوله (اما مرفوع على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة) اى وجملة ما بعده خبره (حال) اى جملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله مبتدأ يعنى بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون مابعده خبرا له وثانى الاعرابين ما قال (او منصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عطفا) اى حال كونه معطوفا (على ثانى مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله يجعله يعنى ويجعلون ما بعد الفصل خبرا له فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد * ثم اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها جعله مبتدأ فقال (وانما يعرف) من العرب (جعله مبتدأ) مع ان العلامة التى هى الاعراب مفقودة فى ذلك الفصل فلايعرف فى نفسه بل يعرف (برفع) اى برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرئ (فى مثل قوله كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ برواية شاذة فى قوله تعالى ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾ برفع الظالمون وفى قوله تعالى ﴿ان ترن انا اقل منك﴾ برفع اقل والمراد بقوله فى مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فان الرقيب فى هذا المثال يقتضى عامله ان يكون هو منصوبا لكونه خبرا لكنت فاذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع فيه تعين كونه خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل (وفى) مثل قولك (علمت هذا هو المنطلق) لان المنطلق فى هذا المثال ان قرئ بالنصب يكون مفعولا ثانيا لعلمت وان قرئ بالرفع يكون خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل * ولما كانت النسخ مختلفة

بوجود الواو فى بعضها وعدمها فى البعض الآخر وكان ماذكره الشارح
من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو أراد أن يذكر التوجيه الذى تقتضيه
النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفى بعض نسخ المتن) اى وقع فى بعض نسخه
كذا (مبتدأ بعده خبره بدون الواو) فى اول قوله مابعده (وحينئذ) اى وحين اذ كان
بلاواو اوحين اذ لم يكن بالواو (فالرفع) اى رفع قوله خبره (متعين) لانه لايجوز
حينئذ كونه معطوفا على المعمول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين كون
الموصول مبتدأ وخبره خبرا والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما فى قوله كلمته فوه
الى فى اقول وانما اختار الشارح النسخة الاولى مع كون الثانية اخصر لتصرف
العبارة على الاستعمال القوى وهو استعمال الاسمية الحالية بذكر الواو على
تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقته بالنسخة الثانية والله اعلم * ولما
فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع فى مسئلة ضمير يقال له ضمير الشان
فقال ﴿ ويتقدم قبل الجملة ﴾ ولما اورد فى الحواشى الهندية بان لفظ قبل حشو
لافائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب اراد الشارح
ان يدفع هذا الايراد فقال (وايراد لفظ قبل لتأكيد التقدم) يعنى انه ليس
بحشو زائد كما قيل * ولما كان الظاهر كون هذا التأكيد تأكيدا معنويا لكونه
بعدم تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيد امادفع توهم التجوّز او عدم
الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم
الضمير) يعنى انما يحتاج الى هذا التأكيد لدفع توهم التجوّز فى التقدم وانما
يتوهم التجوّز فيه لان تقدم الضمير (على مرجعه غير معهود) ويكون هذا
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى للتقدم * ثم ذكر وجها آخر لدفع توهم
كونه حشوا بحمله على التأسيس فقال (ولا يبعد) فى دفع توهم الحشو
بان يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهى (ان يقال معنى
الكلام) اى معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) اى الضمير الغائب
المسمى بضمير الشان (متقدما) اى حال كونه متصفا بصفة التقدم وقوله
(من غير سبق مرجع) ليس بداخل فى المراد لدفع الحشو وانما هو تخصيص
آخر لدفع الانتقاض بنحو الشان هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله
لو لم يحمل التقدم على ماذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدما من غير سبق مرجع لم تصدق هذه
القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة لان الضمير
فى ذلك التركيب وقع متقدما لكنه بسبق المرجع وهو لفظ الشان (وذلك)

﴿ اى ﴾

اى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اى تقدمه (قبل الجملة اولا) اى قبل المفرد وان كان بحسب التحقق مختصا بقبلية الجملة لكونه مفسرا بها (فلذلك) اى فلكون التقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا الى قيد يخصصه بالتقدم قبل الجملة (قيده) اى المصنف قوله يتقدم (بقوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سيأتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد أن يفسر الجملة ههنا بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة فى تفسير الجملة فى قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفى تفسيرها فى قوله الآتى ويفسر بالجملة بقوله اى بهذه الحصة المعينة انما هى لتربية الفائدة بذكر الثانى بالاسم الظاهر اذ الظاهر فى العبارة ان يقول يفسر بها بعده * ولما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضعين متغايرة لان المراد بالاول جنس الجملة وبالثانى الحصة المعينة منه * ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولايبعد يقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجها وجيها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه بعيد غاية العبد لانه مستلزم لتغير عبارة المصنف بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسره بقوله ويقع متقدما اقتضى كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيدا للتقدم وداخلا فى المراد فى دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع واضافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه انتهى ثم قال ولايبعد أن يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وذكر اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بغير الضمير اوبجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله اى قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ماهو شان الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشارح هذا التوهم بان الجملة فى الموضعين متغايرة فقال المحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه

الشارح من ادعاء التغاير بينهما فافهم واختر ماشئت قوله ﴿ ضمير ﴾ فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله ﴿ غائب ﴾ اضافة العام الى الخاص وقوله ﴿يسمى ضمير الشان ﴾ ان كان داخلا فى القاعدة فجملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية واضافة الضمير الى الشان من قبل اضافة الدال الى المدلول اى الضمير الذى بمعنى الشان (اذاكان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير الشان وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له لتسمى فحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذاوقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشان لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشان لذلك الضمير وقوله (لا ان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصريح للحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذاكان مذكرا بضمير الشان انما هى للرعاية بين كونه مذكرا و بين تسميته للمطابقة فى الجملة لا لكون الضمير راجعا الى لفظ الشان المذكر ولتحصيل المطابقة بينه و بين مرجعه ﴿و﴾ (ضمير) ﴿ القصة ﴾ مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف و بين لفظ القصة وقول الشارح (اذاكان مؤنثا) تقييد ايضا لتسميته بالقصة يعنى يسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذاكان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة فى الجملة لانه لو سمى ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا لم توجد الرعاية لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمى بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى فى الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرا ومؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن تأنيثه) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذاكان العمدة فيها) اى فى الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما فى الجملة الاسمية اوفاعلا اوما يقوم به الفعل كما فى الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف اوفعل وقوله (لتحصيل علة المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا لتحصيل المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤنثا و بين الضمير الذى وقع مبهما ومفسرا بها وحاصله تحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ﴿ فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا ﴾ ونحو قوله تعالى ﴿ فانها لا تعمى الابصار ﴾ وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز تذكيره ايضا اذاكانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه مذكرا اذاكانت العمدة فيها مذكرا لانه ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيثه

﴿ وان ﴾

وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة فى استحسان هذا الايراد لانه لوكان المؤنث فضلة اوكالفضلة نحو انها بنيت غرفة لانختار تأنيثه بل يكون الامران متساويين فيه * ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر مايفسره فقال ﴿ يفسر ﴾ على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية اوصفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لابهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان اوالقصة لكونه ضميرا مبهما لعدم سبق مرجعه ولاحتياجه الى التفسير ﴿ بالجملة ﴾ وقوله (المذكورة) صفه للجملة اى بالجملة التى تذكر ﴿ بعده ﴾ اى بعد ذلك الضمير وزادالشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والاجلال له لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لايورد اذا لم يكن شان للجملة فلايقال هوالذباب يطير وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كماسبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة فى قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تغاير فى اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة فى اختياره الظاهر مقام الضمير كما عرفت فى ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان ولايبعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا فى ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة * ولماجاز كون جملة يسمى ضمير الشان داخلة فى قاعدة ضمير الشان بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لئلايتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ماهو الراجح منهمافقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله) اى قول المصنف (يسمى ضمير الشان والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (معترضة) اى جملة معترضة فى اثناء القاعدة خبر ان وقوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج اومدخل وقوله (ليس داخلا فى بيان القاعدة) كالتأكيد لكونه لبيان الواقع لان مالايكون قيدا احترازيا عن خروج فرد اودخوله يكون خارجا البتة فى بيان القاعدة يعنى الراجح ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيدا وقوعيا لا احترازيا وغير داخل فى الجملة

المبنية لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجح هذا التوجيه بامرين احدهما ماذكره بقوله (فانه لادخل للتسمية فى هذا الحكم) اى فى حكم بيان القاعدة وقال المحشى العصام عليه بانا لانسلم ان كون عدم المدخلية فى البيان مستلزما لعدم الدخول فى القاعدة لان علة الدخول فى القاعدة لاتنحصر فى البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمدخلية مايكون على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا) دليل لقوله فانه لادخل الخ يعنى ان مايكون له دخل فى بيان القاعدة يشترط ان لايكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج ان ماله دخل فى القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع فى الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلية فقال (وايضا) اى كما يدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل ايضا على خروج شى آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشان فى القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون قوله يفسر بالجملة بعده مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخلا فى القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لوكان قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخلا فى القاعدة يكون مغنيا عن قوله يفسر بالجملة لان ما يسمى بضمير الشان يكون مفسرا بالضرورة لانه لابهامه يحتاج الى التفسير فمجرد قوله يسمى ضمير الشان افاد ما افاده قوله يفسر فيلزم ان يكون قوله يفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ماذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل فى القاعدة لانه حينئذ لايعلم كونه مبهما لان الظاهر فى الضمائر أن يكون لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيد يبين كونه مبهما وذلك القيد قوله يفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) والفاء فى فعلى فصيحة والجار متعلق بقوله انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله على عدم المدخلية فيلزم على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حمل التقدم على معنى ان المراد بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه غير مسبوق المرجع لانه (لو لم يحمل التقدم) فى قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرناه) فى اثناء قوله ولايبعد حيث قال متقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير الشان (بقولنا الشان هو زيد قائم) وانما يرد الانتقاض به اذا بنى هذا القول (على ان يكون هو) اى الضمير فى هذا التركيب (مبتدأ راجعا الى الشان) اى

(الى)

الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملته (خبرا عنه) اى عن الضمير (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بعينها على هذا الضمير مع انه لايطلق عليه انه ضمير الشان لانه خارج عن افراده قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعلل لدفع النقض وتقرير الدفع هو انا لانسلم جريان هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشان لايحتاج الى التفسير واذا لم يحتج اليه فلايصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولاتجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة فى المقدمة بان يقول ان هذا المثال لاتجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لايحتاج الى التفسير فالضمير فيه لايحتاج الى التفسير فاذا لم يحتج الى التفسير لايكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة فلاتجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون منعا كما قررناه بان يقول لانسلم جريانها عليه وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشان لايخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشان مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه فى الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل فى هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لاشان غيره من الجمل (كما لايخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مسندا له ان كان السؤال الوارد مقررا على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند ان كان مقررا على طريق المنع وقوله لايخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الانتقاض بان يقول ان مادة النقض يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثال المصنوع واليه مال عصام الدين * ثم شرع المصنف فى بيان مسائل ضمير الشان من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال ﴿ويكون ﴾ وقوله (ضمير الشان او القصة) تفسير لضمير يكون لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمى بضمير الشان او القصة يعنى ويجوز أن يكون ذلك الضمير ﴿ متصلا ومنفصلا ﴾ قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله ﴿ مستترا وبارزا ﴾ قسمان من المتصل لا انهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم المتصل وقوله ﴿على حسب العوامل﴾ متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله واستتاره وبروزه

ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع حينئذ ذلك الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اى لاستتار الضمير (فيه) متعلق بيصلح (كان) اى يقع الضميرح (مستترا والا) اى وان لم يكن العامل معنويا اوكان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى ﴿ وانه لما قام عبد الله ﴾ اوكان اول مفعولى باب علمت نحو قول الشاعر علمته الحق لايخفى على احد (كان) اى يقع ذلك الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار (مثل هو زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمنفصل) اى الذي كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى ﴿ قل هو الله احد ﴾ على رأى بعض المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمتصل المستتر) لان ضمير الشان مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجملة زيد قائم يفسره والقرينة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظى لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان اوكاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ﴿ ماكاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ ومثال الثالث انه زيد قائم ومثال الرابع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرفا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يات بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا اوحرفا وهو مرفوع كان منفصلا والافان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا انتهى واقول لعل الشارح اراد ذكر ماهو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واما اسم ما فكونه مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم * ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تفاوته بالقوة والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشان * ولما كان قوله وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لا نسيا منسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون

(نسيا)

نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير المجرور فى حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعنى ان حذف ضمير الشان من اللفظ فى حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسره الشارح بقوله (اى جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا يعنى ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذى (اذا كان) الضمير المذكور (مرفوعا فانه لايجوز) حذفه (اصلا) اى لابالضعف ولابالقوة وانما لايجوز حذفه اذا كان مرفوعا (لكونه) اى لكون المرفوع (عمدة) اى فى الكلام لوقوعه مبتدأ والعمدة لايجوز حذفها الا باقامة القرينة فى مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازه) اى اما جواز الحذف فى المنصوب مع كونه عمدة ايضا لكونه اسم ان (فلكونه)اى فلكون المنصوب (على صورة الفضلات) لكونه ضميرا منصوبا صورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها بلا قرينة (واما ضعفه) اى واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه)اى فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد) اى يلزم لحذفه حذف الضمير الذى يراد ايراده (بلا دليل عليه) اى بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلادليل يعنى ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذى يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المسند اليه والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لايدل على اللفظ المفرد * ثم شرع فى التمثيل استشهادا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اى مثال المنصوب الذى حذف مع ضعف (ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء) اى انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كلم المجازاة ويدخل بكسر اللام فعل شرطه والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلق مجزوم بحذف الالف فى آخره على انه جزاء الشرط والجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة والمراد ههنا فتيات يشبهن فى الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى البيت ان الشان من يدخل معبد النصارى صادف هناك نساء يشبهن باولاد البقرة وانما عملت فى ضمير الشان المقدر لانه لو لم يقدر بل اعمل ان فى من لبطلت الصدارة لان كلمة من تقتضى الصدارة فلهذا لم يدخل ان على كلم المجازاة * ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد أن يذكر حكمه فى حالة كونه منصوبا بان المخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التى يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان) (المفتوحة) يعنى جاز حذفه فى كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه

اسم لان الا مع كونه اسما لان المفتوحة (اذاخففت) اى فى وقت كون المفتوحة مخففة * ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الا ناظرة اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع اوالوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لا من النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنفى الامكان الخاص الذى ليس طرفاه ضرورين هوالوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لنفى الضعف بل لنفى الجواز ومثاله فى التنزيل (كقوله تعالى وآخر دعواهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى وهو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم واسمه ضمير الشان لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجملة (الحمد لله رب العالمين) خبرلها ومفسرة للشان المقدر * ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك)اى ذلك اللزوم اعنى لزوم تقدير الضمير المذكور مع ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشان (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح اوبالعكس وانما خففتا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى الملفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبة له ولم يلغ عملها بالتخفيف (ولم يجدوا المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى الملفوظ مع ان ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبها) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر) اى اليق من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى الملفوظ) اى فى الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشان) اى المقدر (والتزموه لئلا تزيد المكسورة عليها) اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها

فى الملفوظ مع نقصان مشابهتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه) اى مع ان لفظ ان (اجدربه) اى بالعمل * ولما كان فى المفتوحة المخففة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقد بين وجه كون الاول لازما اراد أن يبين وجه الحكم الثانى فقال (ولم يجوّزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اى فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها فى ضمير الشان ولم يجوّزوا (اظهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا) اى لانهم اذا جوّزوا اظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من تخفيف ان لانها انما خففت لثقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا ظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول وقوله (كما يدل عليه حذف النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعنى يدل حذف احدى النونين على مطلوبية التخفيف فى ان المشددة * ولما كان قوله ولم يجوّزوا بمعنى انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفى ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود اعنى نفى الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكتف الشارح بقوله ولم يجوّزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اى لما نفوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم النفى ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالامكان المنفى فقال (وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة) دون المكسورة فانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اى حالة تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار * ولما فرغ المصنف من بيان مسائل الضمائر من انواع المبنى شرع فى بيان مسائل اسماء الاشارة وانواعها فقال ﴿ اسماء الاشارة ﴾ واضافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه من قبيل اضافة الدال الى المدلول * ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة وكان تعريفه للعهد الخارجى بقرينة سبق ذكرها ولكون العهد الخارجى اصلا فى مقام التعريف ولا يعدل عنه الا للضرورة اراد الشارح ان يذكر القيودات التى بها حصل تعريفه فقال (اى اسماء الاشاره المعدودة فى المبنيات) قوله اسماء الاشارة اى الاسماء التى تدل على الاشارة شامل للغوى ولغيره وقوله المعدودة فى المبنيات يخرج منها ما لا يعدّ منها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التى بين المبتدأ والخبر اعنى بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله ﴿ ماوضع ﴾ اى الموصول خبره يعنى ان اسماء الاشارة ماوضع * ولما كان الغرض من التعريف ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كلى

يشمل لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شان وضعه وكان المبتدأ على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اى اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء ليطابق المبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اى من الاسماء (لمشار اليه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له فسره الشارح بقوله (اى لمعنى مشار اليه) يعنى ان كل واحد منها موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة التى دل عليها لفظ المشار ومنصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذى يدل عليه قوله لمشار اليه اى يشار اليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها) اى عند ذكرها مطلقا (حقيقة فى الاشارة الحسية) واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسية لا ذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا فى معناه الموضوع له فى الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف منعا (ضمير الغائب وامثاله) من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا موضوع لمعنى يشار اليه يعنى الى مرجعه وانما لا يرد (فانها) اى فان الضمائر ليست موضوعة للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هى موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية) فانا اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله تعالى ﴿تلك الجنة التى﴾ (مما) اى من اسماء الاشارة التى (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اى مثل ما فى هذه الآية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا (محمول على التجوز) اى على المجاز اى على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس * ثم بين الشارح علة بناء اسماء الاشارة بقوله (وانما بنيت) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء (لشبهها) اى لمشابهتها (بالحروف) التى هى مبنية الاصل فى احتياجها الى الصفة فى تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعلق فى الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المبنى اعنى انه داخل فى نوع ما ناسب مبنى الاصل لا فى النوع الثانى الذى هو غير

المركب * ثم شرع فى تقسيمها فقال ﴿ وهى ﴾ اى اسماء الاشارة ﴿ ذا ﴾ فقوله هى
مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضى عند
الشارح بقرينة انه جعل قوله للمذكر حالا لاخبرا حيث قال (حال كونها) اى
حال كون ذا ﴿للمذكر﴾ ولما كان المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع اراد
الشارح ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المثنى والمجموع بقرينة
المقابلة * ولما حمل الشارح قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد
عليه انه يلزم ان يكون حالا من الجزء اى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه
الجمهور ومنهم المصنف حيث عرّف الحال فيما سبق بما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به وحمل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضى فاجاب بقوله
(والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر) اى ذا (الى المبتدأ) يعنى
هى فيكون معناه نسبة ذا الى هى فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت حالا
من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلا للنسبة
لان ذا وحده ليس بخبر للمبتدأ بل الخبر هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو
المجموع لا ذا وحده وهذا يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع
ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركاكة الشارح رجح
ان يكون خبر هى محذوفا اى خمسة وان يكون ذا مبتدأ وللمذكر خبره كما رجحه
صاحب الامتحان وزينى زاده وغيرهما اقول لعل ترجيح الشارح هذا التوجيه
وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم قوله ﴿ ولمثناه ذان ﴾ معطوف
على ذا قبل الربط كما هو مرضى الشارح يعنى وذان حال كونها لمثنى ذا * ولما كانت
حالات الاعراب ثلاثا اعنى الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث
لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث
فقال (رفعا) اى ذان بالالف فى حالة الرفع ﴿ وذين ﴾ بالياء الساكنة المفتوح
ما قبلها (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر * ثم فسره بما يطابق به مرضيه
فقال (اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر) ولما كان لفظ لمثناه حالا وحقها
ان تكون مؤخرة عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقديمه لكونه على خلاف
مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول اى قدم المثنى مع ان رتبته
تقتضى تأخره (ليكون الضمير) اى الضمير المجرور الراجع الى المذكر (اقرب الى
مرجعه) مما يكون مؤخرا عنه (وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية)
وهى قوله للمؤنث تا وما عطف عليه ولمثناه تان وجمعها اولاء ثم صرح بذلك
الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (هى مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده
بل (مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منهما) اى من ذا وما عطف عليه

بحال) من كونه للمذكر وللمؤنث وغيرهما (كان) اى ذلك المجموع المركب من ذاو ماعطف عليه (خبراله) اى للفظ هى * ولما كان فى لفظ ذان لغتان احداهما مااختاره المصنف وهو كونه مبنيا على مارفع به اذا استعمل فى حالة الرفع وعلى ماينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجر وثانيتهما ان يكون مبنيا على مارفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجئ فى بعض اللغات ذان) يعنى حال كونه مبنيا على الالف (فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر) وقوله (ومنه) خبر مقدم (قوله تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين ان المراد بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثها ان ضمير الشان محذوف والجملة خبر لضمير الشان مفسرة له كذا نقل عنه وانما دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح نسخة مشتملة لها (وللمؤنث)(الواحدة)(تا) اى اسماء الاشارة حال كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة احدها تا فقط والاقوال بين النحاة فى اصالة احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله (قيل هى)اى كلمة تا هى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى يذكرها المصنف (لانه) اى اصالتها ثابتة لانه (لم يثن) اى لم يكن مثنى من لفظها من اللغات (الاهى) اى الاتا (وذى) وهى ثانية من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة * ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة وانما تكون الاصل (لكونها) اى لكون ذى (بازاء ذا للمذكر) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء اللغة الموضوعة للمذكر وهى ذا (فينبغى ان يناسبها) اى فينبغى ان يناسب المؤنث لمقابله من المذكر فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكون اداة التأنيث كما فى تضربين * ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا وذى كلاهما (اصلان) والبواقى فروعات لوجود المرجح فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما * ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرها فقال (وللقول) اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة تا وذى (قدمتا

(على)

على سائرها) اى على سائر اللغات الموضوعة للمؤنث الواحدة (لفرعيتها) اى لفرعية سائر اللغات ﴿ وتى ﴾ (بقلب الالف) من تا (ياء) وهى ثالث اللغات ﴿ وته وذه ﴾ وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تا فى ته (والياء) اى بقلب الياء فى ذى (هاء) فيكون تا مقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء) اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة بالقصر ﴿ وتهى ﴾ وهى سادس السبعة ﴿ وذهى ﴾ وهى سابعها حال كونهما (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين ﴿ ولمثناه ﴾ (اى لمثنى المؤنث) ﴿ تان ﴾ اى لفظ تان حال كونه موضوعا لمثنى المؤنث (فى الرفع) اى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعا وهما مقيدان لمعنى الواحد ﴿ وتين ﴾ بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب والجر * ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرها اراد الشارح ان يذكر وجه الاختصاص بها فقال (ولا يثنى) اى ولا يورد التثنية (من لغاته) اى من الالفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة (الا تا) اى الا لغة تا دون اللغات السائرة وانما اختص هذا الايراد بها (لكثرة دورها على الالسنة) اى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى بعض النحاة (من اختلاف اواخر ذان وذين) فى تثنية المذكر (وتان وتين) فى تثنية المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشأ التوهم هو الاختلاف الواقع فى اواخرها حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات يعنى توهم بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى تثنية ذا وتا وهى ذان وتان معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بايرادها بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى تثانى الاسماء المعربة (والجمهور) اى وجمهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما اوجرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين) بالياء (لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وقوع المذكورات حال كونها (على صورة المعرب اتفاقى لالقصد الاعراب) اى لا ان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدال على المعانى المعتورة حتى تكون معربة مخالفة لاخواتها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف

ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم
الناشى من هذا الوقوع وهمى مع ان الحكم ببنائها عقلى لوجود علته والسلوك
الى مسلك العقل اولى من السلوك الى مسلك الوهم ﴿وجمعهما﴾ (اى جمع المذكر
والمؤنث) ﴿اولاء مدا وقصرا﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى ممدودا اومقصورا)
اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظ اولاء يعنى من اسماء الاشارة اولاء
حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظى
وحال كون لفظ اولاء مقروأ بالمد اى بوجود الهمزة المكسورة بعد الالف
بان يكون مبنيا على الكسر وبالقصر بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبنيا
على السكون* ثم اشار الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ
اولاء ومادته (مقصورا) يعنى اذا اريد ايراده على هيئة المقصور (يكتب بالياء)
على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى* ولما فرغ المصنف من مسائل
اسماء الاشارة من حيث تجردها عن الملحقات شرع فى مسائلها من حيث لحوق بعض
الحروف باولها اوبآخرها فقال ﴿ويلحقها﴾ وقوله (اى اسماء الاشارة) تفسير
لمرجع الضمير المنصوب* ولما كان اللحوق مشعرا بالكون فى الآخر أراد أن يفسره
على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال
(يعنى) اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى (انه يدخل على اوائلها) بذكر اللحوق
الاخص وارادة الدخول الاعم اوبذكر المقيد وارادة المطلق دخولا مقيدا بقوله
(على سبيل اللحوق) وانما قيد به لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترز به عن الدخول
على سبيل الجزئية والحاصل ان قيد الدخول بعلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول
وقيده بعلى سبيل اللحوق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) عطف تفسير
للحوق لان اللحوق هو العروض (بعد اعتبار اصالتها) اى اصالة اسماء الاشارة
يعنى لاباعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها وقوله ﴿حرف التنبيه﴾ فاعل يلحقها
(وهى) اى حرف التنبيه كلمة (ها) وتأنيث هى باعتبار الخبر وقوله (فهوليس
فى الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير باللحوق ودفع لما يتوهم من اتصاله فى الخط
انه جزء منها والفاء فى فهو ينبغى ان يكون للتفصيل اى والهاء فى كلمة هذا
ليس جزأ من اسماء الاشارة فى الحقيقة وان كان جزأ منها فى صورة الخط
(وانما هى) اى انما لفظها (حرف جئ بها) اى الحق باوائل اسماء الاشارة
(للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ بها للتنبيه) اى لافادة تنبيه المخاطب
(على النسبة الاسنادية) اى على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التى بعدها
لكونها من الامور التى يجب اويستحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد قائم
وها ان زيدا قائم) وقال البيضاوى فى متن الامتحان ويدخل الهاء مالم يلحق

اللام بينهما انتهى يعنى ان هاء التنبيه لاتدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال هاذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعنى بقوله مالم يلحق اللام كما اشترطه البيضاوى فى متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها اى يلحق بعضها لان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه ورد الشارح الغجدوانى عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من قبيل التخالف لمانع وجد فى اجراء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع فى عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد وهى افادة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما وبين ذامع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ﴿ هاانتم اولاء ﴾ ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال ﴿ ويتصل بها ﴾ ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالآخر وكان الواقع ههنا هو الثانى اراد أن يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لايحصل الا بحذف المضاف فقال (اى باواخر اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مطلق الاتصال لا الاتصال بالآخر ويجوز أن يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخلا فى القاعدة المقررة بانه اذا قوبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الآحاد على الآحاد وقوله ﴿حرف الخطاب﴾ فاعل يتصل اى حرف يخاطب به (وهو) اى الحرف الذى يتصل بالاواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف وقوله (تنبيها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذفت اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع اوصل يجوز ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم للتنبيه فاتصل (على حال المخاطب) اى على حال الشخص الذى وقع به التخاطب باسماء الاشارة وقوله (من الافراد) ظرف مستقر على انه صفة للحال يعنى تنبيها على الحال التى هى جزء من مجموع الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيها على حال المخاطب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك الاحوال * ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر والضمائر معدودة من الاسم وكان المناسب ان تكون الكاف اسما وقد جعل حرفا فاقتضى وجها للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقال

(وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذا زيد (ولوكانت) اى تلك الكاف (اسما لم يمتنع ذلك) اى وقوع الظاهر موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا وبزيد وهذا الاستدلال بابطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها وقيل عليه انا لانسلم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة فى افعل ونفعل وتفعل من المتكلمين والمخاطب اسماء مع انه لايجوز وقوع الظاهر موقعها لوجوب الاستتار فيها ولوكان جواز الوقوع لازما لامتنع انفكاك الاسمية عنها فاجيب تحرير المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى يلزمه الجواز هو الذى يكون من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندى بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال فى الامتحان ولايخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا واجيب ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية او معنى ذلك انيت بسكون الياء فحينئذ لا الاشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعرب اذ لايمكن جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تأكيدا لانه متباين ولا جعله مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لايضاف لكونه معرفة واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو مااختاره صاحب الامتحان واشار اليه العصام بتصوير ولايبعد * ثم شرع فى بيان انواعها فقال ﴿ وهى ﴾ (اى حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع * ثم ان الضمير مبتدأ وقوله ﴿خمسة﴾ خبره وانما جئ فى اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون مميزه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتأنيثه وانما ترك ماهو الاولى وهو اعتبار التأنيث ههنا حتى يكون مقررا لحرفية حروف الخطاب لتحصل الموافقة بقوله فى خمسة كذا فى العصام (والقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطاب (يقتضى) ذلك الاصل (الستة) لكون الاحوال المعتبرة فى المخاطب ستة ثلاثة للمذكر المخاطب وثلاثة للمؤنث المخاطب * ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اى ولما اشترك تثنية المخاطبين فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة فى تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة

﴿فى خمسة﴾ اخرى حال كون تلك الخمسة التى ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعنى) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناها وجمعهما وهى) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا (ستة) لان المعانى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة لاشتراك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهواولاء * ولما فسر الشارح الخمسة بالانواع مع ان الظاهر أن يفسر بالافراد اراد أن يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعا له اوكان كلها اصولا برأسها ستة وهى تا وذى وته وذه وتهى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المصنف فى المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه فى صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب لافى صدد مطلق التعداد ولاشك انه لايدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال * ثم الفاء فى قوله ﴿ فيكون ﴾ اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسره الشارح بقوله (اى الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة فى مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة ﴿خمسة وعشرين وهى﴾ (اى تلك الخمسة والعشرون) ﴿ذاك﴾ بفتح الكاف اى ابتداؤها ذاك منتهيا ﴿ الى ذا كن ﴾ (يعنى) ان المصنف يقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى واردت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (وذا كما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (وذا كم) اى احدها ذا كم (اذا اشرت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء﴿و﴾ (على هذا القياس)﴿ذانك﴾ وتوسيط الشارح قوله على هذا القياس بين حرف العطف و بين ذانك لارادة مزج لفظ ذانك فيما قبله من بيان تعيين مواقع الاستعمال والا فهذا اللفظ فى كلام المصنف

معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزء آخر فيكون
المعنى على ارادة الشارح وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى
قلت بقولى اذا اشرت الخ وعلى ارادة المصنف عطفه على ماقبله وهى ذانك
فى حالة الرفع (وذينك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت) اى اذا اردت
الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا
حال كونه منتهيا ﴿ الى ذانكن ﴾ فى حالة الرفع (وذينكن) فى حالتى النصب
والجر (اذا اشرت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثا) اى جمعا مؤنثا
﴿ وكذلك البواقى ﴾ (يعنى) اى يريد المصنف بالبواقى (تاك) اذا اشرت الى مفرد
مؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تاكن) يعنى تاك تاكما تاكم تاك تاكما
تاكن والمشار اليه فى كلها مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيكن) اشارة الى
ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث
وهما تا وتى لان تى مقلوب تا كما مر والى الثانى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشرت
الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكن اى منتهيا الى تيكن يعنى تيك
تيكما تيكم تيك تيكما تيكن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتينك) فى حالتى
النصب والجر اذا اشرت الى تثنية المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا
(الى تانكن وتينكن) اذا اشرت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما
تانكم تانك تانكما تانكن (واولئك بالمد) اى بالهمزة بعد الالف اذا اشرت الى
المذكرين او المؤنثات (واولاك بالقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا
(الى اولئكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف
الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى
وفى الصحاح لايقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء
الاشارة من حيث مايدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال
﴿ ويقال ﴾ اى يستعمل ﴿ ذا ﴾ يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير
زيادة اللام ﴿ للقريب ﴾ اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة
الى البعيد ﴿ وذلك ﴾ اى ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف ﴿ للبعيد ﴾ اى
اذا اشرت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه ﴿ وذاك ﴾ اى يستعمل لفظ
ذاك بالكاف بدون اللام ﴿ للمتوسط ﴾ اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى
يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين * ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب
وذاك للمتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة
لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط)
لكونه من الامور النسبية (لايتحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب

﴿ لكونه ﴾

لكونه عبارة عن المتخلل بين الشيئين فاعتبر جانب التحقق * ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح ان يذكر نكتة لعدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخريين منها) بان يستعمل ذا للبعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله في القريب (مذهبا) اى مذهبا خاصا يستند الى النحاة ويتبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهي ذا للقريب ونحوه من العبارات كما هي عادته في غير هذا المقام ثم شرع في بيان احوال الكلمات التي تستعمل في البعيد ايضا فقال ﴿ وتلك ﴾ اى الموضوعة للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف ﴿ وذانك ﴾ اى الموضوعة لتثنية المذكر مقارنة بالكاف ﴿ وتانك ﴾ اى الموضوعة لتثنية المؤنث مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخريين) تفسير لقوله ﴿مشددتين﴾ وبيان على انه حال من ذانك وتانك يعني انهما انما تدخلان في هذا الحكم اذا كانت نونهما بالتشديد ﴿ واولالك ﴾ الموضوعة لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله (اى هذه الكلمات الاربع) اى تفسير وبيان في ان قوله ﴿مثل﴾ (كلمة) ﴿ ذلك ﴾ خبر للمبتدأ وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعني ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا * ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسره به واما الغير الجائز فهو أن يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو أن يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع اذا كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد

(ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك للبعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فما افاده العصام من انه لوكان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هذاك بدون اللام يعنى بما استعمل فى المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق فى الوسط * ولما حصر المصنف الحكم المذكور فى لفظ تلك وذانك وتانك المشددتين واولالك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ماعداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تاك وذانك وتانك المخففتين واولاك الغير المقرونة باللام فقال (واما تاك) اى حال كونها بغير اللام (وذانك وتانك) اى حال كونهما (مخففتين واولاك بغير اللام) وقوله (للمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ما هو المفهوم من قول المصنف لكن لماكان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال فى القريب والمتوسط احتاج الى التعيين * ثم شرع فى بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب) نحو ذاك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذانك وتانك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب ﴿واما ثمه وهنا﴾ حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) ﴿وهنا﴾ حال كونه (بفتح الهاء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض اللغة (بكسر الهاء) اذا شدد نونه (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء ﴿فللمكان﴾ اى ثمه وهنا بلفظيه فموضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله ﴿خاصة﴾ اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للاشارة الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لا يستعمل) اى لا يستعمل ثمه واخواته (فى غيره) اى فى غير المكان المذكور هذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقى والحسى اى لا يستعمل فى غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا فى غير المكان او فى المكان الغير الحسى (الا مجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لعلاقة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ فى غير المكان مجازا على سبيل

الاستعارة المصرحة التبعية بان يشبه الزمان كما فى قوله تعالى ﴿ هنالك الولاية ﴾ اوغيره كما يشاربها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان فى القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ماذكر بعدها من الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة بانه للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعنى ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اى ماعدا المذكورات (من اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل فى المكان) كالمذكورات ههنا فى نحو هذا المسجد (وغيره) اى ويستعمل ايضا فى غير المكان فى نحو هذا الرجل وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينها وبين سائر اسماء الاشارة ان هذه المذكورات تستعمل فى المكان حقيقة وفى غيره مجازا بخلاف البواقى فانها مستعملة فى المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ اوغيره واما البواقى فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفا اوغيره * ثم شرع فى مسائل الموصولات من المبنى فقال ﴿ الموصول ﴾ وقوله (اى الموصول المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام فى قوله الموصول للعهد الخارجى وقوله (فى اصطلاح النحاة) اشارة الى ان ماذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح النحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام ﴿ مالايتم جزأ ﴾ وقول الشارح (اى اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لاموصول معرفة حيث لم يفسره بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم ولوكان معرفة لزم معلوميته وقوله (لايتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته) وفى هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزأ تميز من الذات المقدرة فى نسبة لايتم الى فاعله يعنى لايتم جزئية وقوله (يعنى لايكون جزأ تاما) تفسير على طريق يوضح ان التمامية صفة للجزء لان التميز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفى راجع الى القيد اعنى نفى التمامية لا الجزئية وقوله (ان كان جزأ) اى تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزأ (تميزا) اى ان كان نصبه على التميزية وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لايتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم منحصرة فى المعدودات منها ولفظ لايتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار فى نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (اولايصير) عطف على قوله لايكون يعنى اما ان يفسر بما سبق اويفسر بان معناه لايصير (جزأ تاما ان كان يتم) اى لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد

جعله فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر أنه بمعنى كان انتهى
اللهم الا ان يقال لما كان فى التامية بعد النقصان تحول وانتقال فسره به لتلك
الاشارة اولانه لما فسره على التقدير الاول بلا يكون فسره فى الثانى بلا يصير
للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه فى الموصول
(مالايحتاج) اى جزء الجملة الذى لايحتاج (فى كونه جزا اوّليا ينحل اليه) اى
بحيث ينحل اليه (المركب اوّلا) اى انحلالا اوّليا لانه اذا انحل اليه انحلالا ثانويا
يكون ذلك الجزء جزأ ناقصا لكونه جزء الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء
الذى لايحتاج فى كونه جزأ اوّليا وان كان غير محتاج بعد انضمام شىء اليه لكنه
لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه
من حيث الاسناد كما فى المبتدأ والخبر والفاعل اومن حيث التعلق كالمفعول
فهذا المبتدأ مثلا جزء اوّلى للجملة وتحل الجملة اليه انحلالا اوّليا فان لم يحتج
الى انضمام امر آخر نحو زيد فى زيد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام
امر آخر فى كونه جزأ اوّليا فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج
فى كونه مبتدأ الى انضمام الصلة * ثم لما كان الظاهر للمعرف ان يقول فى التعريف
مالايكون جزأ لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر فى كونه مبتدأ لايكون مبتدأ
فلايكون جزأ اصلا فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان
يبين وجه العدول فقال (وانما نفى) فى التعريف (كونه جزأ تاما) بناء على ان النفى
يرجع الى القيد (لاجزأ مطلقا) يعنى سواء كان تاما اولا (لانه) اى عدم نفى
مطلق الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب) بعد كونه
جزأ تاما بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة
(ايضا) اى كما كان المجموع (جزأ) اى من المركب فلما كان الموصول قبل
انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفى الجزئية عنه نفيا للجزئية
عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لاجزأ تاما) لكونه جزء الجزء
(اوّليا) اى ولا اوّليا لانه اذا انحلت الجملة اليه تحل اوّلا الى مجموع الموصول
والصلة وثانيا الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والانحلال
بقوله اوّلا قوله (الا بصلة) استثناء مفرغ يعنى لايتم بشىء الا بصلة (وعائد)
ولما توهم توجه النقض على التعريف بانه باطل لكونه مستلزما للدور حيث
ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه تحرير المراد فقال
(والمراد بالصلة) اى المذكورة فى التعريف (معناها اللغوى) وهو مايتصل به
(لاالاصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما لم يكن

(المراد)

المراد به معناها الاصطلاحى (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائداليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شىء بآخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى (فمعرفتها) اى فمعرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرّف الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولماتوهم من جانب الناقض ان يقال لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرّف ان يثبت المقدمة الممنوعة بقوله (والقرينة على ان المراد بها) اى بالصلة (معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله) اى قول المعرّف (وعائد فانه لواريد بها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلايكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج) دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاخراج (مثل اذ وحيث) من تعريف الموصول لانهما ليسا بموصولين لانهما وان وجدت بعد هما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم العائد فيهما واذا كان لفظ عائد لاخراج شىء مغاير للمعرّف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيدا لازما واذا كان قيدا لازما لم يكن المراد من الصلة معناها الاصلاحى لانه لوكان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجا فيه * ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (ولقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع (ان تعرف الصلة بما) اى بتعريف (لايتوقف معرفته) اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة باسم لايتم) اى ذلك الاسم (جزأ الامع هذه الجملة) وقوله (مشتملة) صفة بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائداليه) اى الى ذلك الاسم (فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز أن يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولايلزم الدور) المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها به * ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اندفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد

ايضا مأخوذا فى تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركا لامحالة لكون هذا التعريف مغنيا عن ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائد معانه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل فى ذكره مكررا فائدة وهى (تصريح بما) اى بالمعنى الذى (علم ضمنا) اى فى ضمنه لامصرحا وقوله (مبالغة) مفعول له للتصريح اى قصد تصريحه بعدما علم فى ضمن التعريف لقصد المبالغة (فى الاحتراز) اى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيث) اى عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائد فى هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة بذكر العائد ولكن لما كان ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله مشتملة على عائد ذكره ثانيا للاهتمام بشانه ومن البين انه لايلزم من ذكر الشئ مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولايخفى مافى كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر مالايتم جزأ فى تعريف الموصول لغوا لدخوله فى مفهوم الصلة يعنى فى مفهوم الصلة التى عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور ووقع فى محذور آخر وهو اشتمال تعريف المصنف للموصول على اللغو وهو ذكر مالايتم جزأ اذ اللازم عليه حينئذ ان يكتفى بقوله مالايكون الا بصلة اوان يقول مالايذكر الا بصلة ثم ان قوله وذكر العائد من مقول هذا القائل والظاهر أن هذا منع للزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى الاصطلاحى من الصلة يعنى انا لانسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحى وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا التعريف فلادور ولانسلم ايضا لزوم الاستدراك بذكر العائد وانما يلزم لو كان ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولما كانت الصلة الى آخره) توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون المقصود من قوله وصلته تعريفا للصلة لكونه فى صدد التعريف حيث عرف اولا الموصول فيوهم كونه فى صدد التعريف ان قوله وصلته شروع فى تعريف الصلة لوجود التضايف بينهما فاراد الشارح ان يدفع هذا الايهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف لكونه غير مانع لكونه تعريفا بالاعم بل

المقصود من ذكره انه لماكانت الصلة اى المذكورة فى تعريف الموصول بقوله
الا بصلة (بمعنيه) اى بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها
اللغوى ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان
كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم تحقق فى الواقع الا بالوصف
المقصود واما بحسب المفهوم فهى اعم (من ان تكون) جملة (خبرية اوغير خبرية)
بان تكون انشائية طلبية اوغير طلبية لذكر الجملة فى التعريف مطلقة (ولا تكون
بحسب الواقع) اى ولا يجوز أن تكون الصلة فى الواقع (الا) جملة (خبرية)
فان هذا التخصيص لايفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة اى
ولما كان العائد المذكور فى التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون
ضميرا اوغيره) بان تكون الالف واللام اوغيره من العائدات (واذا كان ضميرا)
اى وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير (للموصول)
بان يكون راجعا اليه (اولغيره والواجب) اى والحال ان الذى وجب
فى الضمير الذى اشترط فى الصلة(ان يكون ضميرا للموصول)وانما ذكر الشارح
والواجب اهتماما بشان كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه بخلاف
وجوب كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكى الى جواز كونه
اعم من الضمير لما ذكره فى التسهيل بعدم الفرق من ان العائد الى المبتدأ اعم
اتفاقا من ان يكون ضميرا اوغيره واذا قيس عليه عائد الموصول بقى على عمومه
ورجح العصام كونه عاما ههنا ايضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عينها)
جواب لما يعنى ولوجوب التخصيصات الغير المفهومة من التعريف عين المصنف
الصلة (بقوله) ﴿ وصلته ﴾ وقوله (اى صلة مالايتم جزأ الا بصلة وعائد)
تفسير لمرجع ضمير وصلته وانما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول
كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هى
الصلة التى ذكرت فى تعريف الموصول والتصريح بها فى المرجع انما يحصل
بذكره مفصلا لابذكره مجملا ولا يحصل الذكر التفصيلى الا بالارجاع الى المذكور
فى التعريف وقوله ﴿ جملة خبرية ﴾ خبر للمبتدأ وهو وصلته وقوله (اومافى معناها
كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على قول
القائل الاخر نحو قوله تعالى ﴿ قال ومن ذريتى ﴾ يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة
بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المصنف بها
انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى اوبالتركيب الغير
الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلة الالف واللام اسم الفاعل واقتصار
المصنف على الجملة الخبرية لكونها اصلا فى الصلة لان الذى والتى وغيرهما

من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة نكرة لاتكون
صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان
الانشائية كالامر والنهى غير موضحة للموصولات والصلة يجب ان تكون
موضحة لها وقوله ﴿ والعائد ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ ضمير ﴾ خبره اى العائد الذى ذكر
فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لاغير ضمير) تأكيد للقصر
المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لاغيره من العائدات وقوله
﴿ له ﴾ ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع
الضمير المجرور وقوله (لالغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام
لاجل التعيينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله
وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين
الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههناله * ولما كانت الالف واللام
الداخلتان على اسم الفاعل اوالمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين
ولم تكن صلتهما جملتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد أن يبين صلتهما فقال
﴿ وصلة الالف واللام اسم الفاعل اوالمفعول ﴾ وانما لم تكن صلتهما جملة مع
انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة شبيهة باللام الحرفية) اى فى الصورة
فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (فجعلت) لذلك (صلتها) اى صلة
اللام (ما) اى لفظا (كان جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند
اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام
وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع
وعلى الحدث وكان اصل صورتهما جملة فعلية لكن جعلت (مفردا صورة) اى
من حيث الصورة اوفى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل
بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد
الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخل عليها فى صورة
الحرف وقال العصام ليس تعرض المصنف لصلة الالف واللام لعدم دخولها
فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو
فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة
بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى
للمصنف ان يقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة
من بين الصفات لانهما لبعدهما عن الفعل لايكونان صلة انتهى وحاصل
مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلته من
بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام

﴿ المصنف ﴾

المصنف على ما قرره والثانى من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت
فى محل البيان يفيد الحصر ولما سكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله
أونحوهما او وامثالهما فهم منه الحصر ولذا قال المحشى والاولى * ثم شرع المصنف
فى تعداد الموصولات فقال ﴿ وهى ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى الموصولات)
لئلا يتوهم ارجاعه الى الصلة فى اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد
ايراد الخبر ﴿ الذى ﴾ اى لفظ الذى حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر) ﴿ والتى ﴾
حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) ﴿ واللذان ﴾ حال كونه موضوعا (للمثنى المذكر)
﴿ واللتان ﴾ حال كونه موضوعا (للمثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان
على الالف فى كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما
فقال ﴿ ويكونان ﴾ اى ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنين ﴿ بالالف ﴾ وقوله
(فى حالة الرفع) تعيين لكونهما بالالف يعنى لا مطلقا بل اذا استعملا فى مقام الرفع
﴿ والياء ﴾ اى يكونان بالياء (فى حالتى النصب والجر) ﴿ والاولى ﴾ ولما كان هذا اللفظ
مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى
كما كانت عليه مؤنث الاول اولا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة
كما فى اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعنى انه بضم
الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكر والمؤنث) يقال
الذى اللذان الاولى والتى اللتان الاولى (الا انه) اى لا فرق بين الوضعين الا فرقا
وهو ان لفظ الاولى (فى جمع المذكر) اى استعماله فيه (اشهر) من استعماله
فى جمع المؤنث ﴿ والذين ﴾ بالياء الساكنة المكسور ماقبلها وبالنون المفتوحة
وجاء الذون بالواو الساكنة المضموم ماقبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان
بحذف النونات اذا طالت صلتها كذا فى الامتحان ولما التبس لفظ الذين بلفظ
اللذين فى التثنية اراد دفعه بقيد قوله (كاللائين) وقوله (كلاهما لجمع المذكر) يعنى
الذين واللائين كلاهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثانى جمع من غير
لفظه كما قيل فى الحاشية ان اللائين رفعا ونصبا وجرا جمع الذى من غير لفظه
ويحذف نونه فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل وقد جاء
اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا انتهى وقد اهمل الشارح ذكر هذا النقل واهمل
ايضا ماذكره فى الامتحان من ان الاولى والذين مختصان باولى العلم فلا يقالان
فى غيرهم ولايخفى ان الشارح العلامة معذور فى هذا الاهمال لاهمال المصنف له
﴿ واللائى ﴾ (بالهمزة والياء) اى حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء الممدودة
بعدها ﴿ واللاء ﴾ حال كونها (بالهمزة المكسورة فقط) اى من غير ياء بعدها
﴿ واللاى ﴾ (بالياء فقط) اى من غير همزة وقوله (مكسورة) يعنى حال كون

تلك الياء مكسورة (اوساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللاى (مجرى الوقف) وهذا الاجراء جائز وواقع كما قرئ متواترا قوله تعالى ﴿لقدكان لسبأ فى مسكنهم﴾ بسكون الهمزة فى لسبأ (وجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (فى جمع المؤنث اشهر) من استعمالها فى جمع المذكر على عكس لفظ الاولى ﴿ واللاتى واللواتى ﴾ (لجمع المؤنث) يعنى حال كونهما موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به (و جاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع اللغة الاولى وقوله (وفى اللواتى) الخ فرع للثانية يعنى وجاء فى اللواتى (اللوا بحذف التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح ان المصنف قد ذكر ههنا سبع لغات وهى الاولى والذين واللائين واللائى واللاء واللاى واللاتى واللواتى مع فروعات بعضها لفظان منها مختصان فى جمع المذكر وهما الذين واللائين ولفظان منها مختصان فى جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى وثلثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة وقلتها فان الاولى منها اشهر فى المذكر واللائى مع فرعيتها اشهر فى المؤنث ﴿وما﴾ عطف على ما قبله اى الموصولات ماذا كان مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان مابه الاشتراك بين ما وبين من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لايعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانه اكثرى لا كلى واما استعمال من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو عرفت ماعرفته) مثال للاستعمال الغالبى فيما لايعقل لان معنى ما فى ماعرفته ليس من ذوى العقول واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ماقال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمل لفظ ما بعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء ومابناها) حيث ورد فى هذه الآية وما بناها مستعملا بما مع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل ﴿ ومن ﴾ عطف على ماقبله وقوله (ايضا بمعناه) بيان لمابه الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيمن يعقل) لبيان مابه الافتراق ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل * ثم شرع الشارح فى بيان احكامهما المشتركة بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى فى ما ومن (المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك حجر واحد اوحجران اواحجار وكذلك يقال ومن آذاك زيد اوزيدان اوزيدون اوهند اوهندان اوهندات ﴿ واىّ ﴾ عطف على ماقبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما فى الاولين (نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا للمذكر ﴿ وايّة ﴾

﴿ للمؤنث ﴾

للمؤنث حيث قال (بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار) ﴿وذو الطائية﴾ يعنى لفظ ذو ايضا من الموصولات* ثم فسر الشارح لفظ الطائية بقوله (اى المنسوبة الى بنى طى) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اى مجئ ذو (موصولة) اى حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم) اى بلغة بنى طى وهو ايضا (بمعنى الذى) اذا استعملت صفة للمذكر (اوالتى) اى بمعنى التى اذا استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر * وبئر ذوحفرت وذوطويت) اوله * فان الماء ماء ابى وجدى * وقوله بئر عطف على قوله ماء ابى فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبرا له وذو فى الموضعين اسم موصول بمعنى التى وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسره بقوله (اى التى حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت عطف على ذوحفرت كما قال (والتى طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولايخفى ما فى قوله فان الماء ماء ابى وفى قوله وبئر ذوحفرت من الحصر الادعائى المستلزم للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار ﴿وذا بعد ما﴾ اى بعض الموصولات لفظ ذا حال كونه بعد ما (الكائنة) اشارة الى ان قوله ﴿للاستفهام﴾ ظرف مستقر صفة لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعته) وسيجئ اعرابه فى مقام التفصيل ﴿والالف واللام﴾ اى وبعض الموصولات الالف واللام واشار الشارح بتفسيره بقوله (اى مجموعهما) الى ان المختار فى الالف واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لانه اللام وحده على ماهو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول وال كما فى الامتحان* ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذى) اى اذا دخلا على اسم الفاعل او المفعول المفردين المذكرين (اوالتى) او بمعنى التى اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (اوالمثنى) اى بمعنى اللذان اواللتان اذا دخلا على تثنيتهما مذكرا او مؤنثا (اوالمجموع) اى بمعنى الذين او اللاتى اذا دخلا على جمعهما مذكرا او مؤنثا ايضا* ولما فرغ المصنف من تعداد اسماء الموصول اجمالا شرع فى بيان مسائلها فقال ﴿والعائد المفعول﴾ (اى العائد الذى لايتم الموصول جزأ (الا به) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد من العائد ماسبق ذكره صريحا فى تعريف الموصول الذى هو من شروط الموصول جزأ تاما وقوله (اذا كان مفعولا) اى اذا كان العائد مفعولا للصلة قيد لجواز الحذف وقوله والعائد مبتدأ وجملة ﴿يجوز حذفه﴾ خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع) اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع للحذف هو كون العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذى ماضربت

الا اياه فحينئذ لايجوز حذفه اذلو حذف لايعلم ان العائد الى الموصول هل هو المنفصل الذى بعد الا اوالضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض الذى لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا لمانع وكذا عائد الالف واللام فانه لايجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما ولوحذف الضمير خفى علينا انهما موصول اوحرف تعريف كذا فى حاشية العصام ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك وقوله (لانه فضلة) دليل لاختصاص جواز الحذف فى العائد بالمفعول يعنى انه انما يجوز الحذف فى العائد المفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع ان الايجاز مطلوب وقوله (لا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف فى غير المفعول واشارة الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافى يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف فى الفاعل يعنى ان جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة لم يجز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حمل الشارح العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدأ بشرط ان لايكون الخبر جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولاظرفا نحو الذى هو فى داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ فى صلة اى نحو قوله تعالى ﴿ ايهم اشد على الرحمن ﴾ ايهم هو اشد كما سيجىء او اذا كان مبتدأ وطالت صلته كقوله تعالى ﴿ وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ﴾ اى وهو الذى هو فى السماء اله ولما طالت الصلة بالعطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف المجرور بشرط ان يجر بحرف متعين تطلبه الصلة وتتعدى به نحو قوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ ولما تعين تؤمر فى التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اى بما تؤمر به او بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصوف والعائد اليه محذوف وهو ضاربه * واعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعا ومنعه لما عداه خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوى فى متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ ومجرورا وصوب به شارحه البركوى فى زيادة لفظ وكثر حيث قال فى الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف فى زيادة الكثرة اذلولا ها لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر على الاضافى بقوله لا اذا كان فاعلا لئلا يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث

خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين فى جواز
الحذف ولذا قال العصام ولايخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف
فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو
الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فشىء آخر ولاشك ان
الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة فان قلت ان الجواز فى العائد
المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذى قيد بعدمه
ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهى كونه فضلة باقية والمانع الذى يكون
عدمه شرطا هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولايلزم ان يكون
شرط الاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها
شروط للجواز كما افصحت به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان
مبتدأ يجوز بشرط ان لايكون الخ حيث جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم * ثم
قال (نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاؤه) يعنى ان المفعول
العائد الى من محذوف فى هذه الآية * ثم المصنف لما وسط مسئلة الاخبار بالذى بين
مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال
(اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع مايلحق به كالتى
(اومايقوم مقامه) اى اومايقوم مقام الذى يعنى به الالف واللام (ومقصودهم)
اى مقصود النحاة (من وضعه) اى من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفى القاموس
مرّنه تمرينا فتمرّن درّبه فتدرّب انتهى والتدرّب التعوّد اى القاه فى المهالك حتى
تعوّد الجراءة كما هو عادة الفرسان فى تعليم الفرس فمعنى تمرين المتعلم تعوّده
فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل العميقة كما قال (فيما تعلمه فى هذا الفن
من المسائل وتذكيره) اى لتذكير المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه ميزان
يعلم به مراتب المتعلمين فى الاستحضار والسرعة فى الانتقال ولانه لابد فى الاخبار
بالذى من تذكير كثير من المسائل مثلا لابد من تذكير الحال والتميز بانه يجب ان
يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لايخبر عنهما وان المجرورين بحتى وكاف التشبيه
لايقعان مضمرين حتى يعلم انهما لايخبر عنهما وان ضمير الشان يجب تقديره
لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لايخبر عنه وعلى هذا فقس غيره (فانهم)
اى فان النحاة (اذا قالوا لاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة
الفلانية بالذى بعد بيانهم) له لانه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز (طريقة
الاخبار به) اى بالذى (لابد له) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو)
اى مما يجوز فيه التقديم والتأخير ومالايجوز ومما يجوز فيه الاضمار ومالايجوز
كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى لابدّ له ايضا من تدقيق

النظر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك الاخبار فى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم) منها (يمتنع) كما ستطلع عليهما واذا كان الامر كذلك (فاراد المصنف) لهذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) ﴿ واذا اخبرت ﴾ وتفسير الشارح لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تبعى بذكر المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة المجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لا يتخلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة عن ارادة معناه الحقيقى فهو أن اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحقق الاخبار والحال انه لم يتحقق بعد بل سيتحقق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة) متعلق بتخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبتدأ والخبر والمفعول ﴿ بالذى ﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام) للاشارة الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعل بآلته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرها من الموصولات فكانه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبما يقوم مقامه قال العصام ان قوله ومايقوم مقامه هو الالف واللام واما باقى الموصولات فالاظهر أنه يجرى هذا الاخبار فى كلها اى فى نحو التى واللذان والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان لوجه حمل الباء على الاستعانة دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست بصلة يعنى ان كون الباء فى قوله بالذى تحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن الظاهر أنها ليست بصلة لانها لوكانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها فقوله لان الذى (مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا لان المنفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت باسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرا به فحينئذ يكون الباء صلة للاخبار وقوله ﴿ صدرتها ﴾ جواب لاذا (اى) اذا اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى اوما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة الحاصل بعدها الاخبار وانما فسر صدرتها بقوله اوقعت الى آخرها لعدم تأتى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ فى صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى والى مايقوم مقامه وتعيين المضاف اليه الذى اضيف اليه الصدر المذكور فى ضمن التصدير ﴿ وجعلت

﴿ موضع ﴾

موضع المخبر عنه ﴾ قوله (اى فى موضع ماهو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول
فيه لجعلت وتفسير المخبر عنه بقوله ماهو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر
عنه هو الذات الذى قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (با) ستعانة
ا(لذى فى الجملة الثانية) بجهة غير معلومة فى الجملة الاولى التى كان فيها قبل
قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفى تفسير المخبر عنه بقوله
بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التى تكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية
وان اطلاق المخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار ما يؤول اليه لانه باعتبار وجوده
فى الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع المخبر عنه
الحقيقى *ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقى بقوله
(يعنى) اى يريد المصنف بقوله وجعلت موضع المخبر عنه (فى موضعه الذى
كان) اى ذلك الموضع (له) اى للذات الذى يكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية
اى فى المآل وقوله (فى الجملة الاولى) متعلق بكان يعنى كان ذلك الموضع
موضعا له فى الجملة الاولى وقوله ﴿ ضميرا لها ﴾ مفعول ثان لجعلت وقوله (اى
لكلمة الذى) تفسير لمرجع الضمير فى لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير بتأويل
الكلمة ﴿ واخرته ﴾ وقوله (اى المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب
فى اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اى اخرت اللفظ الذى
يكون مخبرا عنه فى الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذى
﴿ خبرا ﴾ (نصبه على الحال) اى قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير
المنصوب فى اخرته يعنى اخرت المخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذى حال
كون ذلك المؤخر خبرا للمبتدأ الذى هو الموصول (اوضمن اخرته) يعنى يحتمل
ان يكون فى نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على تضمين
اخرت يعنى (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخرا عن الشيء
الآخر فجاز أن يريد به معنى جعلته (خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار بالذى
يحصل بعدة اشياء بتصديرك الذى وبوضعك الضمير الراجع الى الذى فى موضع
الاسم الذى اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعلك اياه
خبرا عن ما صدر من الموصول *ثم مثل له مثالا فقال ﴿ فاذا اخبرت ﴾ وزاد الشارح
ههنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص فى المفعول ﴿ عن زيد من ﴾ (جملة)
﴿ ضربت زيدا ﴾ والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة
الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه* ولما ذكر المصنف موضع التمثيل على طريق
الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا فقال
(بكلمة الذى) يعنى اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذى (اوقعتها) اى

اوقعت كلمة الذى (فى صدر الجملة الثـانية) يعنى الجملة التى تحصل بعد الجعل المخصوص (وجعلت فى موضع ما) اى فى موضع الاسم الذى (هو مخبر عنه) اى كان مخبرا عنه واخرته وبقى موضعه خاليا وذلك الموضع (فى هذه الجملة) اى فى الجملة الثانية التى اريد تحصيلها (اعنى) اى اريد بذلك المخبر عنه الذى اخر وبقى موضعه خاليا (زيدا) اى لفظ زيدا اى الذى كان مفعولا فى الجملة الاولى وهذا التفسير الثـانى وهو قوله (والمراد بموضعه) مبنى على ان المراد بموضع المخبر عنه (محله الذى كان) ذلك المحل (له) اى للمخبر عنه (فى الجملة الاولى) يعنى فى جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محـل المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضـع محل الاعراب الذى وجد فيه المفعول لاذات المفعول والحـاصل انك جعلت فى موضع ما هو مخبر عنه سواء كان موضع المؤخر فى هذه الجملة اوموضع زيد المفعول فى الجملة الاولى (ضمير الذى) اى راجعـا الى الذى (واخرت المخبر عنه اعنى زيدا) فى المثـال المصنوع (وجعلته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذى و) ﴿قلت الذى ضربته زيد﴾ والواو فى قلت ليس فى نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرت فلايقتضى الواو واما اعتبار مزج الشـارح لكلام المصنف مع كلامه فيقتضى الواو لانه على هـذا معطوف على جعلته الذى هو بعض من كلام الشـارح * ولما اختص الاخبـار بالالف واللام فى الجملة الفعلية من الجملة اراد المصنف ان ينبه عليه فقال ﴿وكذلك﴾ وفسره الشارح بقوله (اى مثل الذى) للاشارة الى ان الكاف فى كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذى والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله ﴿الالف واللام﴾ مبتدأ مؤخر كذا فى المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقـاء خبريته ويبعد أن يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام مثل ذلك لان الجهل فى حكمهما فى جواز الاخبار لا فى تجنس الامثـال لكلمة الذى فى هذا الحكم وقوله ﴿فى الجملة الفعلية﴾ يجوز أن تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام اوظرفا مسـتقرا منصوبة المحل على انهـا حال من الالف واللام كذا فى زينى زاده وقوله ﴿خاصة﴾ حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان فى الجملة الفعلية حال كونهـا خاصة لحكمهما فى جواز الاخبـار عن جزء من اجزاء تلك الجملة مثل حكم الذى فى الجواز وفى الكيفية المخصوصة وهو بان تصـدر الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضميرا للالف واللام وبان تؤخر المخبر عنه خبرا له مثلا اذا اردت الاخبـار عن زيد فى ضربت زيدا بالالف واللام

بدلت الفعل الذى ضربت الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول فى الاول الضاربه انا زيد وفى الثانى المضروب لى زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبه المصنف بصورة الدليل فقال ﴿ ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها ﴾ اى من الجملة الفعلية والا فليس من دأب المصنف تعليل المسائل كما نبه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق بالاشتراط المنفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلته جملة فعلية * ثم اراد الشارح ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او) اسم (المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلته بهما لزم ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل او المفعول يجوز أن يكون صلة لهما وان مالا يمكن اخذهما منه لا يجوز أن يكون صلة لهما والجملة الاسمية لا تجوز أن تكون صلة لهما لانها مما لا يمكن اخذهما منه فان قلت يجوز أن يخبر عن زيد فى مثل زيد قائم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤه بحيث يصح كونه صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القائم زيد اوالمؤاخيك زيد وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو مؤاخيك والضمير لا يصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يقيد قولنا كل مايمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف واللام * ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما ولم يمكن الاخذ من كل الجملة بل من بعضها اراد الشارح ان يذكر شروطا لامكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول) اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من الفعل المبنى للمفعول) لا مطلقا بل (بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمه الجملة الفعلية متصرفا) اى ما يجىء منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لايجىء منه) اى غير المتصرف (اسم فاعل ولا مفعول) فاذا لم يجىء منه اسم فاعل ولا مفعول لم يمكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان شرط آخر عدمى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام (حرف لايستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لايستفاد معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اى الداخل (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم

وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجمل (فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلا (يكون) ذلك المبنى (قائما) اى دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقريب الاستقبال (فيفوت معنى السين) الذى هو الغرض من تصدير المضارع به وفى حاشية العصام ان فيه بحثا لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز أن لا يبالوا بفوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز أن يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لا يقوم زيد لا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعدم كون الفعل محلى بالسين وسوف وحرف النفى وغيرها واثبت هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة واريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يمكن اشتقاق احدهما من الفعل الذى يحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا الدليل بعينه جار فى اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضى او المستقبل لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما جائزان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين ورد بانه لو جاز عدم مبالاتهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة فلم لا يجوز عدم مبالاتهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعين فيجوز أن يستفاد من القرائن بخلاف ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفى لان الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة الدالة على معنى السين والنفى * ثم شرع المصنف فى فائدة ذكر القيود اللازمة فى الاخبار فقال (فاذا تعذر امر منها) وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسير لمرجع الضمير المجرور فى منها وقوله (التى هى تصدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهى تصدير الموصول (ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار واذا جاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (تعذر الاخبار) اى لم يجز

الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامرين الاخيرين او لم يوجد*ثم شرع المصنف فى اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم فى امتناع الاخبار المذكور فقال ﴿ ومن ثمه ﴾ الجار متعلق بامتنع المذكور بعدها على سبيل التنازع والمشار اليه بثمه هو ما فسره الشارح بقوله (اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار) يعنى ان الحكم بامتناع الامر الاتى يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطية وفى هذا التفسير اشارة الى ان من فى من ثمه تعليلية بمعنى اللام والى ان المشار اليه بثمه هو تلك القضية ولا يخفى ما فى اطلاق الاسم الموضوع للاشارة الى المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم ﴿ امتنع ﴾ (الاخبار) وقوله (بالذى) قيد وقوعى ﴿ فى ضمير الشان ﴾ ثم شرع الشارح فى تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اى لو فرض الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشان مخبرا عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل لامتناع الاخبار الذى يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذى) اى جعل الجملة الاولى مصدرة بالذى (وتاخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المتفهم من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع الذى يقتضى الاخبار هو الشيئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تاخير المخبر عنه لانه استدل على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم ضمير الشان (على الجملة) فيكون تأخيره منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فلكونه سببا موجبا للتاخير يعنى ان هذا الامتناع لترتب الامرين المتنافيين على ضمير الشان لانه ترتب على كونه ضمير الشان تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيره واجتماع هذين الامرين هو اجتماع النقيضين لانه يلزم حينئذ أن يكون ضمير الشان موجبا للتقديم واللاتقديم فرجح مقتضى كونه ضمير الشان وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير ﴿ و ﴾ (كذلك امتنع فى) اى الاخبار ﴿ الموصوف ﴾ اى فى الاسم الذى كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذى عن هذا الموصوف فقط (بدون الصفة) اى بان لا يراد الاخبار به مع صفته لانه لو اريد بالموصوف مع صفته لم يمتنع وقوله ﴿ و ﴾ (فى) ﴿ الصفة ﴾ عطف على قوله فى الموصوف اى امتنع الاخبار ايضا فى الصفة التى اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد) اى عن الذى هو الموصوف (بدون العاقل) الذى هو الصفة (ولا عن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والآخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف

(لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) فى الشق الثانى (اوموصوفا فى الشق الاول) وفيه لف ونشر مشوش كما لايخفى لانه لوامكن الاخبار عن زيد فقط فى المثال المذكور لزم تأخيره عن محله خبرا للموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فحينئذ يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخيره واقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لايجوز كونه موصوفا كذلك لايجوز كونه صفة لماسبق فى باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين حاصل ملابسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبرت عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف والصفة بجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز أن يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه لامحذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا اوصفة ﴿و﴾ (كذلك امتنع) فى ﴿المصدر العامل﴾ اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اريد الاخبار عنه فقط (بدون المعمول فلايجوز) اى الاخبار (فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيؤول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار) وهو الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب ناصباله) فلايجوز اعمال الضمير (وبخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلامحذور فيه ﴿و﴾ (كذلك امتنع) فى ﴿الحال﴾ اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانك اذا اخبرت عن قائما فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم يمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلايجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه) اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى بحمل الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنـه المتأخر عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعه فاذا امتنع الايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احد شروط الاخبار ﴿و﴾ (كذلك امتنع فى) ﴿الضمير المستحق لغيرها﴾ يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها اى لغير

كلة الذى وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى الذى وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل الراجع الى زيد فى زيد ضربته وصدّرت الذى واخرت الضمير المنصوب عن محله وقلت الذى زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لامتناع تصدير الذى) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير (عود الضمير اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى الى كلة الذى واذا ارجع ذلك الضمير اليها (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلاضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار فى (الاسم المشتمل عليه) يعنى فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلة الذى (نحو قولك زيد ضربت غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد ضربت غلامه (فلايصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا على الضمير الذى يستحق لزيد الذى هو غير كلة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير) اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى صدّرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلاعائد) وهو لايجوز (وان جعلته عائدا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد وكل منهما) اى كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائد وبقاء الموصول بلا عائد (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فحذف العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول لكن فلا يجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استئنافية ومامبتدأ والاسمية صفتها ومابعده من قوله موصولة وماعطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لانها هى الموصولة (لا) ماالتى هى (الحرفية فانها) اى فان ماالحرفية لاتكون موصولة لان الحرفية قسمان (اماكافة) اى مانعة لعمل ان وغيرها من تأثر العوامل (نحو انمازيد قائم) وكذا انمابالفتح وكأنما ولكنما (واما نافية) اماداخلة على الفعل (نحو ماضربت زيدا و) اما داخلة على الاسم نحو (مازيد قائما) وكلاهما ليستا بموصولتين قال العصام ان فى ذكر المصنف لفظ مابوصف الاسمية وبيان معانيها التى هى غير كونهـا موصولة فائدتين احداها ان لفظة مامشتركة بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كماتكون اسمية تكون حرفية وثانيتهما بيان ان ماالاسمية لاتختص بالموصول بل هى كماتكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليحصل به الاستغناء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعانى وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج فى بابه ماليس من اسماء الافعـال هذا خلاصة ما فى العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا

من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لماظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراده بيانا لماليس بموصول فى بابه وليس كذلك لفوات الفائدتين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والنافية نظرا لان المصدرية وكذا الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يعم دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى ﴿والسماء وما بناها﴾ وانما اكتفى الشارح بمثال واحد اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء بتمثيله فى الاجمال (واستفهامية) اى ما الاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قبيل نسبة الكل الى الجزء كذا فى الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فمثال الاول (نحو ما عندك و) مثال الثانى نحو (ما فعلت) وتحذف الفها مع الجار المضاف نحو كتاب م عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى ﴿عم يتساءلون﴾ للفرق بينها وبين الموصولة من نحو ﴿عما كانوا يعملون﴾ ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت فى الوقف كمه وقد تستعار لمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار (وشرطية) اى تكون بمعنى الشرط ولها جزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها﴾ (موصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة (بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ يعجبك) فان معجب مفرد اى ليس بجملة (واما) موصوفة (بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال) وفسره الشارح بقوله (اى رب شئ تكرهه النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكره وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب وجملة تكره صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال بكسر العين حبل تشد به الدابة ليمنعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر يعنى ورب ما تكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل الحل لم يدرك كونه مشدودا لسهولة الحل فلما انفرج بحل العقال علم فى ذلك الوقت انه كان مشدودا به (وتامة) اى ما الاسمية تكون تامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا فسره بعض الشراح وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا صفة يجب ايضا

ان يقول ولاموصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب
الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيجيء بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحترز
عن الاستفهامية بان يقول ولااستفهام كما فى الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد
الشارح الذى فسرها به وحصر الاحتراز عن الامرين ليس تفسيرا حقيقيا لها
بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعداه ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج
احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل
واما احتياج الصفة الى الموصوف فمن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل
وقوله (بمعنى شئ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة لتامة * ولما وقع
الاختلاف بين النحاة فى ان التامة هل هى بمعنى شئ المنكر او المعرّف اراد الشارح
ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ انما هى
بمعنى شئ منكر (عند ابى علىّ والشئ المعرّف) اى وانها بمعنى الشئ المعرّف باللام
(عند سيبويه) ولما ذهب المصنف الى مذهب ابى علىّ قدمه الشارح ومثاله
نحو قوله تعالى ﴿ فنعماهى ﴾ فاذا فسرت على المذهب الاول قيل (اى نعم شئ هى)
بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشئ المعرّف وسيذكر
الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى
تكون صفة لنكرة لافادة الابهام فى تلك النكرة (نحو اضربه ضربا ما) ثم فسره
الشارح بقوله (اىّ ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم
الضرب بانه باىّ ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى
النكرة من افادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم انها اسم فمعنى مثلاما مثلا
مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ماهذه اما التحقير
او التعظيم او التنويع فمعنى اضربه ضربا ماهو ضربا حقيرا او عظيما او نوعا
من الضربات اوضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معطوفة على جملة
ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كما فى كونها مشتركة
بين ماذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال
وما الاسمية لان من لاتجئ حرفا لاعند البصرية ولاعند الكوفية الا انها
قدتزاد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة)
وهو مانحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفامية) اى وتكون استفهامية
(نحو من غلامك ومن ضربت) فمن فى المثال الاول اما مبتدأ ومابعده
خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى وتكون
شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من
موصوفة كما تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون

موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مقام الافتخار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اى نحو قوله بن غيرنا فى قوله (وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبى محمد ايانا * اى على شخص غيرنا) وحب النبى فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبى وايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبى وحب النبى وان كان مؤخرا لكنه مقدم فى الرتبة لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفته يعنى كفى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة بجملة (نحو من جاءك قد اكرمته) فمن مبتدأ وجملة جاءك صفته وجملة قد اكرمته خبره وقوله (الا فى التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرف له اى ان لفظ من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة الا فى التامة (والصفة) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الشارح (فان كلمة من لا تجىء تامة ولا صفة) واشار بقوله لا تجىء الى ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابى على حيث اثبت مجىء كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تجىء نكرة تامة فاختار المصنف عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المصنف منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت ما بما لا يعلم واما نحو قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشى على بطنه * ونفس وما سواها﴾ حيث استعملت من فى الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما فى الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والمجموع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والمجموع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى او الهندين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامرين او الامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت ما فعلته وفعلتهما وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا فى الامتحان (واىّ) اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اى وحكم لفظ اية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كمن) اى حكمهما مثل حكم من (فى ثبوت الامور الاربعة) وهى وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اى فى انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لانه مركب منهما فلا يتوهم

ان المركب من الثبوت والانتفاء عدمى على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المتنفى فافهم * ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لامثلتها اراد الشارح ان يبين الامثلة فقال (فاىّ الموصولة) اى مثال كلمة اىّ التى وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاىّ بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلتها (والاستفهامية) اى مثال هذه الكلمة التى وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاىّ مرفوع لفظا على انه مبتدا ومضاف الى الضمير واخوك خبره (والشرطية) اى ومثال كلمة اىّ التى وقعت شرطية نحو قوله تعالى (ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زائدة وجملة له الاسماء الحسنى جزاء الشرط ومعنى الآية اىّ اسم من الاسمين المذكورين وهما ماذكرا فى اول الآية من قوله تعالى ﴿قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن﴾ فنداؤه تعالى بهما جائز لان لله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة) اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل) فاىّ منادى مبنى على مايرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا فى ان اىّ هل تكون موصوفة بالنكرة فالاخفش اجاز كونها نكرة موصوفة. وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء * ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اىّ) اى كلمة اىّ (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة فى قوله مررت برجل اىّ رجل فيلزم على المصنف ان يقول واىّ كما الا فى التامة (فلم جعلها المصنف كمن التى لاتقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل) ليست بصفة بل هى (استفهامية) فى الاصل (لان معنى مررت برجل اىّ رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باىّ بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يسئل عن حاله) اى حاله التى تكون سببا لعظمته لانه عظيم (لايعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فنقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام هو الجهل فى ذات المسؤل عنه او فى صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب على السبب ﴿وهى﴾ ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اىّ وايّة مشتركتان فى الحكم الآتى اراد الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث ففسره بقوله (اى كل واحدة من اىّ وايّه) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين ﴿معربة﴾ وقيد الشارح كونها معربة بقوله (بالاتفاق) ليظهر فائدة التقييد بقوله ﴿وحدها﴾ يعنى ان تقييد المصنف بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقى من الموصولات كما هو مقتضى تفسير

الشارح بقوله (لايشاركها) اى لايشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الاعراب) اى فى كونها معربة (غيرها) اى غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) اى من باقى الموصولات (الاعلى اختلاف) اى لايشارك فى كونها معربة الا مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذوالطائية) يعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصور فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقى من الموصولات معرب ايضا لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذوالطائية وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الاعراب والبناء فى اللذان واللتان واما فى ذو فان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد والتذكير فى استعماله نحو قوله * فامارجال موسرون اتيتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * يعنى اما الرجال الاغنياء الذين اتيتهم فالذى يكفينى من الذى حصل عندهم ما كفانى من المؤونة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول وقال فى الامتحان وذوالطائية مبنية فى اشهر اللغات لاتتصرف تقول جانى ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذو فعلوا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرهما اى التأنيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذى بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذو واعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوجدان فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الاحوال انتهى واعترض العصام على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقى واثبات الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذوالطائية يعنى انهما ليستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات * ثم قال وقد وضع الشارح ماقصده يعنى ماقصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة فى اللذان وذوالطائية مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لايشعر بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمله على وجه يشعر بالانكار كما حمله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول * ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) اى انما اعربت كل واحدة من اى واية مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على

(خلاف)

خلاف ماهو الاصل فيهما (لانه التزم فيهما) اى فى كل واحدة من كلمة اىّ وايّة (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التى) صفة الاضافة اى الاضافة التى (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله لاضافة المفرد فحينئذ لا يرد النقض بكلمة (حيث واذ واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة الملتزمة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معربة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانهما اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقا كما سيجئ ولم يتعرض له المصنف لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مغن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معربة فى جميع الاوقات الاوقت كونهما موصولة وحذف صدر صلتهما اى صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايّهم اشدّ على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشدّ (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل فى التفسير الذى فسر به الشارح بقوله (اى ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت كل واحدة منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهه) اى لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحروف فى الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة * ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الآخر فتأكد الاحتياج القديم فاضمحلت علة الاعراب * ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتاج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) اى لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منها ومن الغايات (بعض مايوضحها) ويبينها لانه حذف منها بعض مايوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات مايبينها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثن) اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحالة التى كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثنائه مستلزم لدخولها

فى المستثنى (مثل يا ايها الرجل) لان اىّ ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التى) اى كما استثنى المصنف الموصولة التى (حذف صدر صلتها لانه) اى لان المصنف (ذكر فى قسم المنادى ان كل مايقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى) سواء كان من لفظاىّ واية اوغيرهما (و بناء الموصوفة) اى و بناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلة فى المنادى المفرد المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلاحاجة الى الذكر ثانيا) لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل * ثم شرع المصنف فى مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية فى معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير فى جوابها فقال ﴿ وفى ﴾ توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) يفيد أن استعمال ﴿ ماذا صنعت ﴾ ليس بكلام مخصوص بل شائع مشهور متداول فى محاوراتهم ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل ان فى ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ وجهان ﴾ مبتدأ مؤخر يعنى ان فى ماذا صنعت اى المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظة ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه توجيهين فى معنى ماذا ﴿ احدهما ﴾ اى احد الوجهين وتوسيط الشارح قوله (ان معناه) للاشارة الى ان قوله ﴿ ما الذى ﴾ خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله ما الذى لايرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه يقتضى ان يكون تصديقا لانه لايقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائم اوقاعد فيقتضى ان يصحح قول المصنف بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو ما الذى وقوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى ما الذى بناء على ان يكون (ذا) اى لفظ ذا وحده (بمعنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اىّ شئ الذى صنعت) قوله اىّ شئ مأخوذ من الاستفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلته فيقتضى العائد فسره الشارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول محذوف * ثم اراد توجيه اعراب ماذا بعد توجيه معناه فقال (فما) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما) اى والكلمة التى (بعده) اى بعد ما وهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدأ مؤخرا * ثم شرع فى بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال ﴿ و ﴾ (حينئذ) اى حين اذا كان ماذا بمعنى ما الذى ﴿ جوابه ﴾ اى يكون المناسب فى جواب السؤال ﴿ رفع ﴾ ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث

يساعدالخط على كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسره بقوله
(اى مرفوع) واشار العصام فى حاشيته الى الاحتمال الثانى حيث قال ولك
ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل
الذى تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبراله ولايخفى ان مااختاره الشارح
اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو
الاصل فى الخبر * ثم اشار الى المعنى المقتضى للرفع بقوله (على) اى على ان اللفظ
الذى يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) فى جوابه (الاكرام) اى لفظ
الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف مافسره بقوله (اى الذى) وهو
المبتدأ وقوله (صنعته) بصيغة المتكلم صلته والضمير المنصوب فى صنعته راجع
الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) دليل على كون
الجواب مرفوعا يعنى انما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب
مطابقا للسؤال فى كون كل منهما) اى من السؤال والجواب (جملة اسمية) ثم
شرع فى بيان الوجه الآخر وفى جوابه المناسب فقال ﴿و﴾ (الوجه) ﴿الاخر﴾
وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذى هو اسم التفضيل
اى الوجه الآخر من الوجهين (ان معناه) اى معنى ماذا مطلقا ﴿اى شئ﴾
ولما كان لفظ ماذا فى الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فما وحده يدل على معنى
اى شئ من قبيل لفظ واحد دال على المعنى المركب وذا وحده يدل على معنى
الذى فلم يبق فى هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما فى هذا الوجه فيحتمل
كونها زائدة كما قال الشارح (وههنا عبارتان) اى فى هذا الوجه يحتمل العبارتين
(احداهما) اى احدى العبارتين (ان ماذا بكمالها) اى بمجموع ما وذا يعنى
بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شئ) اى معنى اى شئ مأخوذ من المجموع
لاان اى شئ مأخوذ من ما وحده كما فى الوجه الاول (والثانية) اى العبارة الثانية
من العبارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اى شئ) اى مجموع اى شئ
مأخوذ من ما كما كان فى الوجه الاول (وذا زائدة) اى وحينئذ تكون ذا زائدة
لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه * ثم قال (والظاهر) اى الراجح من العبارتين
هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداهما) اى مؤدى ما وذا (واحد) لاينفك احدهما
عن الآخر فى الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم) اى معنى قول القوم
(انها) اى كلمة ماذا (بكمالها) اى بمجموعها (بمعنى اى شئ) فالمعنى المفهوم
من هذا القول (انه) اى الشان (ليس لكل منهما) اى من ما وذا (معنى
بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك
(ليكون كلمة ذا زائدة) ههنا فالمعنى الذى هو اى شئ ليس معنى ما وحده والا

لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه و بين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منهما واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما اى شئ) وفى العصام والاولى ان ذا لا تجئ موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فى ماذا هو او مَن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد أن يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا اسم اشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان تكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى ﴿ امّن هذا الذى ﴾ فان هاء التنبيه لا تدخل الا على اسم الاشارة انتهى ملخصا * ثم شرع فى بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال ﴿و﴾ (حينئذ) اى وحين اذا كان ماذا بمعنى اى شئ ﴿جوابه﴾ اى يكون المناسب فى جواب السؤال بماذا صنعت على هذا التوجيه منصوبا لان جوابه بالمناسب ﴿ نصب ﴾ (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ الذى يجاب به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب اى صنعت الاكرام (ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية) اما فى الجواب فظاهر واما فى السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذى بعده * ولما لم تكن علة الرفع فى الاول وعلة النصب فى الثانى وهو مطابقة الجواب للسؤال علة موجبة لوقوع التخلف فيها اشار الشارح بقوله (ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى فى جوابه او الاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لان فوات المطابقة بين السؤال والجواب مغن عنه) لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هى امر استحسانى لانه قد تخلف ولو كانت واجبة لم يجز تخلفها * ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع فى مسائل اسماء الافعال التى هى معدودة من المبنيات فقال ﴿ اسماء الافعال ﴾ اى الاسماء التى معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ وقوله ﴿ ماكان ﴾ خبره وقول الشارح (اى اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما فسره بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا للافراد وقوله ﴿ بمعنى الامر ﴾ خبر منصوب لكان اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كما سيجئ وجهه وقوله ﴿ او الماضى ﴾ بيان لنوعى اسماء الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ماكان مقارنا بمعنى الامر والآخر ماكان مقارنا بمعنى الماضى * ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اى بمعنى الامر او الماضى اللذين

(هما) اى الامر والماضى (من اقسام مبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه * ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر اوالماضى فيلزم ان يكون غيرجامع دفعه بقوله (فماقيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فتحتاج فى دفع ماقيل (اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى أتضجر) على صيغة المتكلم للمضارع (واوّه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوّه ليس بمعناهما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى أتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ نحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لانسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لوكان المراد بكل واحد من أتضجر وأتوجع معناها الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولماكانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت التكلم (عبرعنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بأتضجروأتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناها محمول على انشاء التضجر والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال * ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثيل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدى فقال ﴿ مثل رويد زيدا اى امهله ﴾ وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيدا مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله ﴿ وهيهات ذاك ﴾ وفى هيهات ثلاث لغات احداها (بفتح التاء) وهو (فى لغة الحجاز وبكسرها) اى وثانيتها بكسر التاء وهو (فى لغة بنى تميم وبالضم) اى وثالثتها بضم التاء وهو (فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب ﴿ اى بعد ﴾ (مثال) اى قوله هيهات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم * ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدّم الامر) اى وانما قدم المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف للاشارة الى هذا * ثم انه لما اختلفت اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى

الامر اوالماضى بان يكون علماله اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هوالظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذى) اى الامر الذى (حملهم) اى حمل النحاة (على ان قالوا انهذه الكلمات) من رويد وهيهات (وامثالها) من الاسماء التى يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء (مع تأديتها) اى مع ان كلا منها يؤدى (معانى الافعال) من الامر والماضى وغيرهما وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى) خبره اى الذى حملهم على هذا القول امر لفظى لاحقيقى يعنى نفى الفعلية عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم على هذا القول (ان صيغها) اى ان صيغة هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال) اى لصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضى والامر الحاضر وقوله (وانها) عطف على ان صيغها كعطف التفسير او كعطف الخاص على العام يعنى وانهذا الامر الحامل على ذلك ان تلك الاسماء (لاتتصرف تصرفها) يعنى انها لاتقبل التصرف كتصرف الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لا انها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاثبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل) ثم ايد هذا بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (وقال الشارح الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشئا عن التوهم من كون اسماء الافعال مؤدية لمعانى الافعال وهو (ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل) وهو مايدل بهيئته على الزمان و بمادته على الحدث كما هو شان الفعل واذا كان لفظ صه اسما للفظ اسكت الدال على معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (لالمعناه) اى ليس اسما دالا على معناه فقوله ماقال اسم ليس وقوله (بشئ) خبره يعنى ليس ماقال هذا البعض بشئ معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لوكان اسم صه علما موضوعا للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق لفظة صه وليس كذلك (اذا العربى القح) بضم القاف الخالص يعنى لان العربى الخاص (ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه لم يخطر بباله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولوكان معناه لخطر بقلبه وقوله (وربما) ترق يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القح لفظ اسكت (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير

موضوعة لالفاظ الافعال (قال المصنف) فى تعريفها (ماكان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ماكان معناه الامر اوالماضى) ثم اراد الشارح ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضى ايضا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعنى التى هى دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر من قوله ماكان بمعنى الامر اوالماضى (ان يكون هذا) اى كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لايصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انهما اسمان وضع احدهما لمعنى والآخر لمعنى آخر * ثم انه لما وقع الخلاف فى ان وزن فعال من الثلاثى المجرد هل هو قياسى فى معنى الامر اولا اراد المصنف ان يبينه بقوله ﴿ وفعال ﴾ بفتح الفاء (اى ما يوازن) يعنى المراد من فعال ليس حصره فى تلك المادة بل يعم كل ما يوازن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله ﴿ بمعنى الامر ﴾ ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ و بمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبرا لتحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة فى التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضى حتى يحترز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا اوغيره كما سيجئ وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله ﴿من الثلاثى﴾ (المجرد) ظرف مستقر صفة للامر هذا ما اختاره الشارح والعصام وضعفه المعرب المشهور بزينى زاد واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا بعد حال واختار فى الامتحان كونهما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله ﴿ قياس ﴾ خبره وفسره الشارح بقوله (اى قياسى) لتصحيح الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لايتحد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اى كونه كذلك ذو قياس مثال ماكان كذلك (كنزال بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثى * ولماوقع الخلاف بين سيبويه والمبرد فى كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسى وقال المبرد أنه مسموع لانه لوكان قياسيا لجاز أن يقال قوام وقعاد فى قم واقعد

وليس لاحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب اراد الشارح ان يبين ان المصنف
اختار مذهب سيبويه وانه كيف يجاب عن الايراد الوارد على سيبويه فقال
(قال سيبويه وهو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد
عليه) اى على كونه مطردا (انه لايقال قوام وقعاد فى قم واقعد) فيحتاج الى
ان يؤول قول سيبويه وهو مطرد (فلهذا يؤول بعضهم) وهو الاندلسى
(قول سيبويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيبويه (اراد بالاطراد الكثرة)
يعنى بقوله مطرد أنه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت
المسموعات (فكأنه) اى فبلغ فى الكثرة حتى صار كأنه (قياس لكثرته) وفى قوله
فكأنه اشارة الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب
الامتحان انه لايحتاج الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون الشئ
قياسا لايقتضى ان يجئ فى جميع المواد فلا ينافى عدم وروده فى مادة القيام والقعود
لكونه قياسا حتى يحتاج الى التأويل وزاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل
المذكور فعلا تاما فلا يجئ نعام وكوان انتهى * ولما كان الخلاف فى كونه قياسيا
انما هو فى مجيئه من الثلاثى اراد أن يبين ماهو فى حكمه من الرباعى فقال (واما
فى الرباعى) اى واما حكمه فى الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفقت النحاة من سيبويه
وغيره (على انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى
لم يجئ (الا نادرا) وهذا المعنى الذى حمل عليه قوله على انه لم يأت الانادرا هو
ما اختاره العصام وغيره من المحشين فى توجيه كلام الشارح لانه اذا حمل على
ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الانادرا فلا يجوز لان فعال
لم يتصور مجيئه من الرباعى وما يجئ نادرا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال
بل فعفال وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان
بالعرعرة وهى لعبة لهم لان الصبى اذا لم يجد أحدا أرفع صوته فقال عرعر فاذا
سمعوا خرجوا اليه وتلاعبوا بتلك اللعبة قال * يدعو وليدهم بها عرعار * قال
المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق
وقال السيرافى فى جواب المبرد أن الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار
وعارعار بالالف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله اعلم
ثم شرع فى بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال ﴿ وفعال ﴾ وهو مبتدأ وزاد الشارح قوله
(حال كونه) للبيان فى ان قوله ﴿ مصدرا ﴾ حال من الضمير المستتر فى خبره الآتى
اعنى قوله مبنى وقوله ﴿ معرفة ﴾ بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله ﴿ كفجار ﴾
صفة اخرى للمصدر يعنى حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما
المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار خبرا للمبتدأ المحذوف

﴿ بتقدير ﴾

بتقدير هو مثل فجار لكن زيني زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل * ولما خفى
كونه معرفة اشار فى تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعنى انهم
يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما
للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور واشار الشارح ايضا بقوله بمعنى الفجرة
والفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا فى المؤنث والمذكر وايده بما نقله
عن الشارح الرضى حيث قال (قال الشارح الرضى هو) اى هذا الوزن
(مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه)
وانما قال هذا لان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان
فعال امرا اوصفة او مصدرا اوعلما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم
انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد
فى كونها مؤنثة كذا فى العصام ومحصل التردد فى الدليل انهم ربما استدلوا
على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا فى استعماله
صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب ثم قيل
فى الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة فى قوله * انا اقتسمنا حظيتنا بيننا *
فحملت برة واحتملت فجار * وجه الاستدلال ان برة علم للمرأة وفجار بمعنى
الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة
ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول فى الغرابة وحمل كلامه على الاخرى
فى التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على ان المحمولة معرفة ومؤنثة بديع
بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف بفجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به
على الامرين التأنيث والتعريف وقوله ﴿ و ﴾ (حال كونه) ﴿ صفة ﴾ عطف
على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله (لمؤنث) اشارة الى قول الشارح
الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن صفة المؤنث ولم يجيء فى صفة
المذكر ﴿ مثل يافساق ﴾ (بمعنى يافاسقة) وقوله ﴿ مبنى ﴾ خبر للمبتدأ وهو فعال
مصدرا كما فسره الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما
فعال مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر
لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله ﴿ لمشابهته ﴾ اى
لمشابهة كل من القسمين ﴿ له ﴾ (اى لفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول
كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر * ثم ذكر وجه المشابهة بقوله ﴿ عدلا وزنة ﴾
وهما تميزان من الذات المقدرة فى النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة)
اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابهته عدلا
(فلما) اى فثابت للذى (ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن

فى طرف المشبه به الذى هو (بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى) يعنى ان نزال
مثلا معدول عن انزل (للمبالغة وهذه الصفة للمبالغة فى الامر) هذا بيان
لعلة العدول اى انما عدل عن الامر الفعلى لقصد المبالغة فى الامر و نظيره (كفعال
بفتح الفاء و تشديد العين (وفعول للمبالغة فى فاعل) يعنى كما ان فعال و فعول يجيئان
لقصد المبالغة فى فاعل كذلك يجيء فعال فى مكان افعل وانما لم يبين وجه العدول
فى طرف المشبه لكونه ظاهرا فيه اما فى فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا
عن الفجور او الفجرة وفى فعال صفة فلكون يا فساق معدولا عن يافاسقة
ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة العدول ففيها شيء
على ماحكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى والذى) اى والرأى الذى (ارى
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون هيهات مثلا
معدولا عن بعد ورويد معدولا عن امهل (شيء) اى حكم (لادليل لهم) اى
للنحاة (عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى
كيف يكون مع ان القاعدة (فى كل معدول عن شيء ان لايخرج) ذلك الاسم
المعدول اليه (عن النوع الذى ذاك الشيء) اى المعدول (منه) اى من ذلك
النوع يعنى أن كان من نوع الاسم فالواجب فى المعدول ان يكون اسما ايضا
فاذا كان الاصل فى كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل)
يعنى فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد وامهل وامثالهما من المعدولات
بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع
الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه
هذا القسم بفعال بمعنى الامر فى كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به
(فهى) اى فالمبالغة المقصودة لايحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها
(ثابتة فى جميع اسماء الافعال و بين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه
حصول المبالغة فى جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها فى الصورة المخصوصة
حيث بين هذا (فى كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فمن اراد
الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى مافى شرح الشيخ
الرضى وقال العصام فى حاشيته ويرد عليه يعنى يرد النقض على قوله والاصل
فى كل معدول عن شيء ان لايخرج عن النوع الذى ذاك الشيء منه بان يقال
ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس
باسم فالمعدول اسم والمعدول عنه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل
ان لايخرج عن نوع اصله اوعن نوع ما التام منه اصله ومادة النقض من قبيل
الثانى فلا نقض ﴿و﴾ (فعال حال كونه) ﴿ علما للاعيان ﴾ وزاد الشارح بين حرف

﴿ العطف ﴾

العطف و بين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن في مبنى كما سيأتي * ولما كان لفظ عيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسره بقوله (اى لعين من الاعيان) اى لذات من الذوات * ثم بين فائدة قوله علما وقوله للاعيان بقوله (انما قال) اى المصنف (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم (وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ماقال النحاة انه علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه علم (للمعانى لا للاعيان) اى لا انه علم للاعيان والذوات (وقوله) اى قول المصنف ﴿مؤنثا﴾ بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما * ثم بين وجه زيادة هذا القيد فقال (وذكره) اى انما ذكر المصنف لفظ مؤنثا (للتنبيه) اى لقصد التنبيه (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم للاعيان (الا كذلك) اى الا وقع علما مؤنثا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التنبيه ان هذا القيد قيد وقوعى لا احترازى ومثال ماوقع كذلك ﴿كقطام﴾ (علما لمؤنث) اى لامرأة ﴿وغلاب﴾ (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله ﴿مبنى﴾ خبر للمبتدأ وقوله ﴿فى﴾ (استعمال اهل) ﴿الحجاز﴾ تقييد لكونه مبنيا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل فى بنائه واعرابه انما هو بين اهاليه يعنى ان قوله فى الحجاز مجاز حذفى كما فى قوله تعالى ﴿واسئل القرية﴾ لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة فى الاستعمال لا فى الحقيقة * ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهة فعال بمعنى الامر) يعنى استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها بباب فعال الذى هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والزنة يعنى ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان نزال معدول عن انزل وقوله ﴿ومعرب﴾ عطف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال معرب ﴿فى﴾ (استعمال) ﴿بنى تميم﴾ ولا يحتاج ههنا الى تقدير الاهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان كما فى الاول وقوله ﴿الا ما فى آخره﴾ استثناء من نائب الفاعل الذى استكن فى معرب يعنى معرب كل ماكان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان الذى) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الخ تفسير للفظ (فى آخره) واشارة الى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله ﴿راء﴾ فاعل للظرف ويجوز أن يكون فى آخره خبرا مقدما وراء مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية صلة للموصول كما جوزه صاحب المعرب زينى زاده لكن تفسير الشارح بهذا يأباه وقوله (فان بنى تميم) دليل للاستثناء يعنى انما يستثنى من هذا الحكم ما فى آخره راء فان بنى تميم (اختلفوا فيه) اى فى مايكون فى آخره راء (فاكثرهم)

اى فاكثر بنى تميم (يوافقون الحجازيين فى بنائه) اى مافى آخره راء (واقلهم) اى واقل بنى تميم (لايفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما للكوكب) مثال للمستثنى عند اكثرهم * ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث حكم الاكثرون باعراب ماليس فيه راء وبناء مافيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى وجه حكم اكثر بنى تميم ببناء مافيه راء هو (ان الراء حرف مستثقل) وقوله (لكونه) علة لكونه مستثقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالمكرر) لوجود صفه التكرير فيه (فاختير فيه) يعنى فلكونه كالمكرر اختير فيه (البناء دفعا للثقل) العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب وقوله (اذ سلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال العصام هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم وجه آخر وهو أن الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها انتهى وانما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى وهو قوله كل لفظ * ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعدود من المبنيات اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك الانواع ماهو معرب وماهو مبنى منها فاراد الشارح أن يذكر تلك المقدمة فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية على لفظ انسان) بل على لفظ العرب (اما منقولة) اى من الصوت (الى باب المصادر) وهى ايضا نوعان لانها أما منقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل (مثل واها للتعجب) فان واها اصله صوت ثم نقل الى المصدرية ولزم المصدرية وهو ليس باسم فعل (وحكمه) اى وهذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو مانقل من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل مه وصه

وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدأ وفاعلها سادّا مسدّ الخبر فتكون الجملة اسمية اوكونها مع فاعلها جملة فعلية اوغيرها من الاحكام الجارية عند النحاة فى اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه فى الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات اواصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات وقوله (واما غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعنى الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اى على الصفة التى (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اى على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اى على ماكانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا ساذجة) اى صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء افعال وهى) اى والتى كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فمنها) اى فبعض تلك الانواع (ما) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له) اى للانسان من الندامة من شئ او التعجب من شئ (كقول المتندم) اى من تعرض له الندامة واراد اظهارها (اوالمتعجب) اى من يعرض له ادراك امر غريب وينشأ منه التعجب واراد اظهاره (وى) قال فى الصحاح هو كلمة تعجب ويقال ويك ووى لعبدالله وقدتدخل وى على كأن المخففة والمشددة تقول ويكأن قال الخليل هى مفصولة تقول وى ثم تبتدئ فتقول كأن وقال الكسائى هو ويك فادخل عليه ان ومعناه ألم ترها اقول ومنه قوله تعالى ﴿ويكأن الله يبسط الرزق﴾ وقوله تعالى ﴿ويكأنه﴾ (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لاتقدر) يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الآخر لم تكن مبتدأ ولاخبرا ولا فاعلا وغيرها لان المبتدأ مايمكن ان تحكم عليه بشئ والخبر مايمكن ان تحكم به على شئ والامران محالان ههنا لانك لاتقدر (ان تحكم عليه) اى على ذلك الصوت (بشئ) حتى يكون مبتدأ (او) ان تحكم (به) اى بذلك الصوت (على شئ) حتى يكون خبرا وانما امتنعت القدرة بذلك لان وضعها لاظهار الندم او التعجب اوالوجع كما فى اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونخ ونحوه للبعير لاسماعه لهذا الصوت لجرى العادة باناختهم فلم يحتج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه او به فان وقع شئ من هذا الباب مركبا فانما قصد به اللفظ كقولك نخ صوت لاناخة البعير وغاق حكاية صوت الغراب لا ماهو وضع الباب عليه من

حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على اصلها (مايجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية) اى هذا الجريان (بسبب ان يصدر عن نفسه) اى من ذلك الانسان المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شئ) من الاصوات (كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما) اى لاصدار لفظ (يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه او به) الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (يصوّت به) اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية ولا على قصد اظهار معنى يعرض له وقوله (امالزجر او دعاء او غير ذلك) بدل بعض من لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ) اى وحين اذكان المقصود منه ذلك (ايضا) كالنوعين السابقين (لا تقدر أن تحكم عليه او به وهذه الاقسام) اى وهذه الاقسام الثلاثة التى هى اقسام لغير المنقولة (كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها) اى فى تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم القدرة على جعل كل منها محكوما عليه او به (واذا تلفظ بها) اى اذا اريد ان يجرى واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) فى النوع الاول (قال زيد عند التعجب وى او) اى اذا قلت فى النوع الثالث (عند) قصد (اناخة البعير) قال زيد (نخ او) اى اذا قلت فى النوع الثانى قال زيد (غاق عند حكاية صوت الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ اى اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك الاصوات مع العوامل فتلك الاصوات (فى هذه الحالة) اى فى حالة التركيب (ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة فى كونها مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث انها اصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية (والمراد بالاصوات هنها) اى فى القسم الذى عدّ من المبنيات (ما) اى اصوات (كانت باقية على ما) اى على حالها التى (هى) اى الاصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن حالتها التى ذكرها بقوله واذا تلفظ الى آخره يعنى ان المراد هنها ماكانت باقية على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله (وهى بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد بها هو ماكان كذلك معنى

وانما يكون المراد بهـا ههنا مالم تكن منقولة على سبيل الحكاية لانها باعتبـار
كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوى فى التعجب
دال بالطبع وان الثـانى كغاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسـان
تشبيها بشئ لايخفى انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لانا خة البعير وانما
هو لجرى عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه وماليس باسماء ليس بمبنى لان المبنى
الذى هو من اقسـام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفى الاعم يسـتلزم نفى
الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذى ورد على قوله ليست باسماء بانهـا
اذا لم تكن اسماء ينبغى ان لاتذكر فى عدادالاسماء فاجاب عنه بان ذكرها اى بان
ذكر النحويين لتلك الاصوات (فى باب الاسماء) انماهو (لاجرائها) اى لاجراء
تلك الاصوات (مجراها) اى مجرى الاسماء (واخذها) اى ولاخذالاصوات
(حكمها) اى حكم الاسماء بان حكمت عليهابانهامر فوعة محلا لكذا اومنصوبة
لكذا (وبنيت) يعنى وبعد اجرائهـا مجرى الاسماء واخذها حكمها الحقت
بالمبنيات منها لابالمعربات (لجريها) اى لجرى الاصوات (مجرى ما) اى مجرى
الاسم الذى (لاتركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم
المبنى بل كان بعضها معربا كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها داخـلا
فى اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا الداخل بقرينـة كونهابابا آخر اراد
الشارح بعد سرده فى المقدمة المذكورة بيان ماهو المراد من تعريف المصنف
فقـال (فالاصوات) هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق
لتعريف المصنف بالحدود يعنى ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات
لان الاصوات (بهذا الاعتبار) ﴿كل لفظ﴾ (انما قال) اى المصنف (لفظ)
مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اى كل اسم (لعدم الوضع فيها)
اى فى الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) فى قول الشارح بانها ليست باسماء
لعدم كونهـا دالة بالوضع ﴿حكى به﴾ اى بهذا اللفظ ﴿صوت﴾ من اصوات
الحيوانات اومن الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم اوغيرها كما مثل لهـا
فى متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع الحجارة
بعضهـا على بعض وفسر الشـارح قوله حكى بقوله (اى اصدر على لسـان
الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق اوقال زيد نخ اواح
واما بمشـابهه نحو قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب اوقلت غاق قاصدا
اصدار ماشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب * ولماخص الشـارح
مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سـابقا فسر الحكاية به يعنى ان الاصوات
كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله اصدر وبيـان

لغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات والجمادات * ثم احال الشارح مصحيح تفسيره به الى مابينه فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المنقولة) وهو قوله ومنها مايجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج ماوقع فيها وادخال مايقع غير معقول مع انه حينئذ لم تنحصر المبنيات فيماذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بكل قسم من اقسام المبنى مايشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرّف المصنف القسم الآخر من الاصوات فقال (اوصوّت به للبهائم) يعنى القسم الآخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات القوائم الاربع * ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه بالحمل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا للبهايم وغيرها وقوله (اى لاناختها) تفسير للتصويت يعنى ان التصويت للبهائم يكون لاناختها كنخ مشددة اومخففة لاناخة البعير (اوزجرها اودعائها) كهس بكسر الهاء وبالسين المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحوبس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم (اوغير ذلك) نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت * ثم بين الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون الطيور فاذا حمل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض افراد الانسان) اى بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كما لايتناول ماهو للطيور (كالمجانين والصبيان) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لا على سبيل التقييد والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعرف بقوله كل لفظ حكى به صوت (كغاق) ولما كان للفظ غاق اعتباران احدهما اعتبار كونه نفس المحكى عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وثانيهما اعتبار

كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت
عند الشارح اراد أن يحمل كلام المصنف على ماارتضاه فقال (اذاصوت به)
يعنى انما يكون لفظ غاق مثالا اذا صوت به (انسان) اى يصوت به على سبيل
الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها له) اى لقصد تشبيه صوته
(بالغراب) اى بصوت الغراب (والثانى) اى ومثال القسم الثانى المعرف بقوله
صوت به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة اومخففة عنداناخة البعير) وقال
بعض النحاة ان هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وقال
صاحب الامتحان وأرى انه الحق لدخوله فى حدها انتهى * ولما ذكر الشارح
فى الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلا من الثلاثة فى الاصوات
المبنيات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعريف القسمين
الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على طريق
النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى
صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوت الحيوان والجمادات
هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه
وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم اوغيرها فيكون متعلقا بالغير
بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اى فى
تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف
لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشان (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين
المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود
بالاول حكاية الغير وبالثانى التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله
(ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما مايأبى الحاقهما
(بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لما تعلقت بغير الانسان بالتعلقين يوهم
ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها وتحكى فيما بينها
عن غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان
القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم
الاول الغير المذكور (كذلك)اى ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) بالالحاق من
القسمين الاخيرين (لكونه) اى انما كان هذا اولى بالالحاق لكون القسم الاول
(صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير

فى غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو
ابعد منه بالطريق الاولى ان لايكون معربا ثم انه لايخفى ان هذا التعليل على
هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا
من القسمين الاخيرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا
لايستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انا لانسلم ان عدم كونه
معربا يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
لاتكون اسماء معربة ولامبنية كما فى العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه
بصيغة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى بالنقل والوجه الوجيه لتركه ماعلله
فى الامتحان حيث قال بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتندم وآه للمتوجع واح للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على مايقتضيه الطبع فاذا حكى دخل
فى القسم الاول يعنى بقوله كل لفظ حكى به صوت انتهى واقول ان حاصل
التعليلين انه ان اريد بالحكاية فى ضمن حكى انه اعم من الحكاية بنفس المحكى
عنه وبمشابهه كان مثل قال زيد وى داخلا فى القسم الاول وان اريد بها
الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف له الشارح وحمل الحكاية عليه
يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فحينئذ يحتاج الى ان يقول فى الحاقه بالمبنيات
بانه علم الحاقه من الحاق القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم ﴿ المركبات ﴾
الظاهر أنها مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله
(اى المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه ان باعث التفسير الاشارة
الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد المركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت
فى اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر اوباحد جزئيه
كبعلبك صرح بذلك فى المفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحمل كل اسم
عليها مما لايصح فلايصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير
هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم
لايلايم جعل التعريف فى اخواته للمذكورات على ماهو ظاهر كلام المصنف
وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة للجمعية لايلايم جعل نظائرها
معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
لاالمعهودات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف
عليه فى المركبات وفيما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به
من حملها على العهد بقرينة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح
من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل

﴿ لتعين ﴾

لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من المعرب ﴿كل اسم﴾ اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله ﴿من﴾ (تركيب) ﴿كلمتين﴾ ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الشارح لفظ التركيب للاشارة الى ان حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبها وقوله من كلمتين فصل يخرج به الاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لاحاجة اليه ايضا كما فى سائر الحدود المقدمة لانه فى قسم الاسماء وان اجاب عنه العصام بانه لو لم يصرح لكانت العبارة هكذا وهو قولنا كل ماهو من كلمتين وعدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الشارح قوله (حقيقة اوحكما) سيذكرها وقوله (اسمين) لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كبعلبك وخمسة عشر (اوفعلين) نحو ضرب يضرب (اوحرفين) نحو من عن وقوله (اومختلفين) يشمل المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من وقوله (وجعلهما كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من كلمتين كلمة واحدة او جعلهما كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا اما بالعلمية كبعلبك او بغيرها كما فى خمسة عشر * وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قيد به المصنف وهو قوله ﴿ليس بينهما نسبة﴾ (اصلا) وقوله (لافى الحال ولاقبل التركيب) تفسير لقوله اصلا * ثم ذكر فائدة قوله حقيقة اوحكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لئلا يخرج) من تعريف المركب (مثل سيبويه) اى ماتركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين مايكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعتين لمعنى خرج منه نحو سيبويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظ ويه (صوت غير موضوع لمعنى) كما هو شان الاصوات فاذا كان صوتا (فلا يكون كلمة حقيقة) فلا يصدق حينئذ تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (فى حكم الكلمة حيث اجرى) اى لانه اجرى (مجرى الاسماء المبنية) كما عرفت فى الاصوات (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبنى (مثل عبد الله) اى مثل العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافى بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا مثل (تأبط شرّا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تأبط وشرّا نسبة

تعليقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين
فى التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبدالله وتأبط شرا (نسبة
قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انهما اسمان
مركبان من الكلتين لكنه لايصدق عليهما المحدود فيقتضى اتيان فصل حتى
يخرجهما * ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلا يخرج من الحد بذكره
ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبدالله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة
عشر فلا بد من فصل آخر حتى لايخرج منه مثل هذا وقد قيد الفاضل الهندى
النسبة المذكورة بقيد حتى لايخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد
بالنسبة المنفية فى قوله ليس بينهما نسبة هى ماليست نسبة اسناد نحو زيد قائم
حال كونه علما ولانسبة اضافة نحو عبدالله ولانسبة عمل نحو تأبط شرا
فيدخل فى التعريف نحو خمسة عشر فاشار الشارح الى ركاكة هذا القيد فقال
(ولايخفى انه يخرج بهذا القيد) اى بقيد ليس بينهما نسبة (خمسة عشر)
وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف او حرف الجر
كما فى بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثانى متضمن لمعنى
من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن الحد المركب (مع انه) اى مع ان مثل
هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب المبنى وكل حد
لايصدق على كل ماصدق عليه المحدود ليس بحد صحيح فحد المركب ليس بحد
صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن التعريف
مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والآخر عشر
(قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة
وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية لكون النكرة
فى سياق النفى وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلى فوجب
الحمل على ماحمل عليه الشارح بقوله لافى الحال ولاقبل التركيب * ثم اشار
الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت آنفا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين
النسبة على وجه آخر) اى على وجه لايخرج عن الحد مثله (ليخرج منها)
اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعيين
مبتدأ وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعبية انه لاقرينة
على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلايكون خروج خمسة عشر قرينة لانه
يؤدى الى الدور * ثم الشارح لما رد التوجيه بالتعيين اراد أن يبين توجيها بوجه
آخر لايخرج مثله فقال (والاحسن) فى توجيه هذا التعريف بوجه لايخرج مثله
(ان يقال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة

مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الآن اولم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر ناظر اليه يعلم انه قدكان فى اصله تركيبا اضافيا (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة) التعليقية (التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فحينئذ يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر) يعنى الكلمة التى ركبت من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اى مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اى على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اى من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين و بين تركيب جعفر مثلا من جع وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق الحد صدق المحدود * اعلم ان المركب ثلاثة الاول ماكان على هيئة المركب النسبى نحو عبد الله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى مالم يكن على هيئة المركب النسبى وبنى الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبن كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخيران داخلان فيه فاراد المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال ﴿ فان تضمن ﴾ (الجزء) ﴿ الثانى حرفا ﴾ وانما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف الثانى سواء كان الحرف المذكور الذى تضمنه الجزء الثانى (اى حرف عطف) اى حرف عطف كخمسة عشر (اوغيره) كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم ﴿ بنيا ﴾ (اى الجزآن) ثم بين الشارح علة البناء فى كل من الجزئين فقال (الاول) يعنى ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره فى وسط الكلمة) وقوله (الذى) صفة للوسط اى فى الوسط الذى (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون فى الآخر (والثانى) اى ووجه بناء الجزء الثانى واقع (لتضمنه) اى لتضمن الجزء الثانى (الحرف) فناسب لهذا بمبنى الاصل فوجب البناء ﴿ كخمسة عشر ﴾ اى مثال المركب الذى تضمن الجزء الثانى فيه الحرف فبنيا لذلك مثل خمسة عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذفت الواو) اى واو العطف التى عطف بها الثانى على الاول ليحصل التركيب (وركبت

عشرة مع خمسة) تركيبا تعداديا (و) (مثل) (حادى عشر واخواتها) وسط الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من كخمسة عشر يريد مادون العشرين وفوق العشرة * ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر فى الضمائر والى مجموع المثالين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادى عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) منتهيا (الى تاسع عشر) وقوله (او اخوات) اشارة الى الاحتمال الثانى يعنى اخوات (كل من خمسة عشر وحادى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد فى امثال هذا اعنى فى مقام لايحتاج فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتف فى هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثالين فقال (وانما اورد) اى المصنف (مثالين) فى اسماء العدد المركبات (ليعلم) اى للاشارة الى مايجب علمه وهو (ان البناء) اى كونه مبنيا (ثابت فى هذا المركب) اى فى التركيب التعدادى (سواء كان احد جزئيه) اى جزئى المركب بالتركيب التعدادى (العدد الزائد على العشرة) وهو (من احد عشر الى تسعة عشر او صيغة الفاعل) اى اوكان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اى من احد ونحوه وهذا التعميم مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما فى احد عشر اوغير ظاهر كما فى حادى عشر اذ ليس المعنى حادى وعشر * ولما كان تضمن التركيب الثانى لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واردا على تمثيل المصنف بالمثال الثانى اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اى فى التمثيل للمبنى بالمثال الثانى نظر (لان الثانى) اى لان الجزء الثانى (فيه) اى فى نحو حادى عشر (لايتضمن الحرف) اى حرف العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لايراد به) اى بحادى عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعشر كما يراد به فى نحو احد عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اى جواب هذا النظر تحرير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلا حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصله تسليم قوله لايتضمن يعنى انا نسلم ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لامطلقا) يعنى لا نسلم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقا اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر اولا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى

بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يزاد عليه واحد واريد
اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة * ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث
مثلا) اى الواقع فى المرتبة ثالثا (واحد من الثلاثة) اى مجموع الثلاثة (لكن
لامطلقا) اى لكن لا انه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لوكان كذلك
لايقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى
وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة
(فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحد الى
العشر (للدلالة) اى ليدل (على ماذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر
وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذ وامثل ذلك)
اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد
عشر الى تسعة عشرة (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من
مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما لا يتيسر ذلك
من المجموع (لان صيغة فاعل لاتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية
مع الالف الزائدة وقوله (جميعا) حال من حروفها اى لاتسع حروفها حال
كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر
فاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنيت كذلك
لحصل اسما الفاعل الدالان على المفردين فالتبس حينئذ منه المقصود
(فاقتصروا) اى فلذلك اضطروا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ
تلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ايهما كان (اذ فى اخذ
بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطروا الى الاخذ من احدهما
لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة الالتباس) اى
التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير
فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى
والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (فاختاروا)
اى لاضطرارهم الى الاخذ من الجزئين تعين الاخذ من احد الجزئين فثبت
من هذا جواز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم
اختاروا (الاول) اى اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء
الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود)
وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء
الثانى لانه لايدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر ومايدل على المقصود
من اول الامر اولى مما دلالته عليه من ثانى الامر * ثم اشار الى منشأ غلط السائل

حيث توهم ان المراد من التضمن لمعنى الحروف هو تضمن نفس تركيب الحادى عشر وبنى عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ماقال بقوله (فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن معنى حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير (من احد عشر) لكنه اى مقابل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقا من الاحد بشرط وقوعه بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركيب حادىعشر (متضمن حرف العطف باعتبار أنه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف لاباعتبار) اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذلا معنى له) لانه لوكان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى هذا القياس) اى وعلى قياس حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون لافرق بينهما) فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاول بشىء (الابذكر الواو) فى الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه) اى وبحذف الواو فى الحادى عشر باعتبار أنه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقى فى الاول وقوله (الااثنى عشر) استثناء من قوله كخمسة عشر اى كل واحد من الاحد الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى الجزآن منه الااثنى عشر للمذكر * ولما اكتفى المصنف بذكر مثال المذكر اراد الشارح ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (واثنتى عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر الذى بنى فيه الجزآن احتمل حكم المستثنى ان لايبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب الآخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لايبنى فيهما) اى فى كل من اثنى عشر واثنتى عشرة (الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا واثنتا (بل يبنى الثانى المتضمن) منهما وهو العشر اى لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اى لشبه الجزء الاول (بالمضاف) اى بالتثنية المضاف لان اصلهما اثنان واثنتان لالحاقهما بالتثنية كما عرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبها سائر التثانى (بسقوط النون) اى بسبب سقوط النون منهما فى كونهما معربين بالالف والياء وفى سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب المعدود من المبنى قسمان احدهما ماتضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى مالم يتضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى هو المراد بقوله والا * ولما كان قوله والامركبا من ان الشرطية ولا الحرفية

القائمة مقام الفعل فسره الشارح بقوله (اى وان لم يتضمن الثانى) اى الجزء الثانى
(حرفا) اى معنى حرف من الحروف ﴿اعرب الثانى﴾ اى اعرب الجزء الثانى
منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذى فى الثانى بالاعراب الناقص
وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثانى
منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا بل كان مبنيا
لم يعرب كما فى نحو سيبويه وانما قيد الشارح بقوله مع منع صرفه ليظهر
مابه الفرق بين الافصح والفصيح لان اعراب الثانى متفق عليه فى الفصيح
والافصح والفرق بين الافصح وغيره انما هو فى منع صرفه وفى صرفه
فالاول الافصح والثانى غير الافصح وكذا فائدة التقييد بقوله وان لم يكن الخ
لتطبيق قول المصنف على ماهو الاشهر والاولى لانه قدنقل الرضى جواز
اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التركيب كماهو ظاهر عبارة المصنف فى هذا المقام
حيث اطلق اعراب الثانى وفى بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان
الشرطين فى كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لايكون
باضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقدوجه الشارح كلامه هنالك
بما وجهه تطبيقا لكلامه بما هو المشهور ﴿كبعلبك وبنى الاول﴾ ولعل المصنف
قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتقييد للاعراب بكونه كاعراب
بعلبك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء
الجزء الاول وهو وقوع آخره فى وسط المركب وقوله (المانع من الاعراب)
صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع فى الوسط موجبا للبناء وهو أنه
لما لم يكن تركيب بعلبك نسبيا وجعلتا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء
الاول فى وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له فتعين البناء
* ولما كان الاصل فى البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح
فقال (وعلى الفتح) اى وانما بنى على الفتح (لانه) اى لان الفتح من بين الحركات
(اخف) قال فى الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى
كرب وفتحوه فى غيره انتهى وانما لم يتعرض الشارح لعلة الاعراب فى الثانى
لكونه فى غاية الظهور لان الاصل فى الاسم هو الاعراب وقوله ﴿فى الافصح﴾
متعلق باعرب الثانى وبقوله بنى الاول على سبيل التنازع فبايهما تعلق
حذف المفعول من الآخر كذا فى المعرب لزينى زاده وتفسير الشارح بقوله
(اى اعرب الثانى مع منع الصرف) لبيان ماهو الافصح وانما منع الصرف
لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية (وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات)
وفى هذا التفسير تاييد لكون قوله فى الافصح من التنازع * ثم شرع فى بيان اللغتين

الغير الافصحين بقوله (وفيه) اى فى مثل بعلبك من المركبات التى لايتضمن الثانى فيهامعنى الحرف (لغتان اخريان) اى فصيحتان (احداهما) مايقابل قوله بنى الاول وهو (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع الصرف فى المضاف اليه واخراهما) اى واخرى اللغتين الفصيحتين مايقابل منع الصرف فى الثانى وهو (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى) ولما فرغ المصنف من المركبات شرع فى بيان الكنايات التى هى من جملة المبنيات فقال ﴿ الكنايات ﴾ وهو مبتدأ وخبره قوله كم وماعطف عليه * ثم شرع الشارح فى بيان النكتة فى عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اى لفظ الكنايات جمع والمراد بها ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة (وهى) اى الكناية (فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين) اى غير مبهم (بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه) اى على ذلك الشئ المعين وانما لم يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من الاغراض كالابهام) اى وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشئ المعين (على السامعين) اما لمحافظته عن السامعين اومحافظة السامعين عنه (كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا) فانه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ابهامه على السامعين لاحدى المحافظتين * ثم لما توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكنايات ان كان تعريفها لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة فى الكناية فكلا اللازمين منتفيان ههنا اراد الشارح ان يفسرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اى بالكنايات (ههنا) اى فى مباحث المبنيات (مايكنى به) اى لفظ يكنى به (لا المعنى المصدرى) اى ليس المراد بها معناها المصدرى وهو التكنية والتعبير بقرينة اطلاقها على نفس الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل مايكنى به بل بعضه) بقرينة ان كثيرا منها معرب كهن كناية عن الفرج اوعن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما وبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة عليه خفاء وقال العصام لافرق بينه وبين كل ما كنى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول ولابعض مبهم (بل بعض معين) اى بل المراد بالكنايات بعض معين لامبهم وقوله (فكأنهم اصطلحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنايات هو العهد الخارجى فلابد من قرينة واظن ان النحاة اتفقوا (فى باب المبنيات ان يريدوا

بها) اى على ان يريدوا بالكنايات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح يعنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدّر المصنف لفظ البعض بان يقول (بعض الكنايات كما قال) اى كما هو دأبه فى مقام يراد به البعض المعين حيث صدّره على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنايات يدل على ان تركه للاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) اى فحين اذا اريد بها البعض المعين لايمكن (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به مفصلا) اى الا بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر الجمع فى لفظ واحد لاختلاف الفاظه ومعانيه ولان التعريف يكون للجنس لا للافراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكنايات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكنايات من المبنى والمعرب وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من مطلق الكنايات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) اى فلذلك تعرض المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع التعيين لمعانى كل منها (فقال الكنايات) ﴿ كم ﴾ ثم ذكر الشارح وجه كونها مبنية فقال (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين (اما لكونها) اى لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحروف) اى كوضع الحرف فى كونها موضوعة على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية وقوله (اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف) وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية) اى فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل النظير على النظير ﴿ وكذا ﴾ اى ومن البعض المعين كلمة كذا (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اى لان هذه الكلمة (فى الاصل ذا من اسماء الاشارة) اى التى من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اى على كلمة ذا (كاف التشبيه فصار المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى الذى يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقى ذا على اصل بنائه) فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر زائدا على اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى اشتراك معناهما يعنى وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا ﴿للعدد﴾ وقوله (والكناية عنه) لبيان انهما ليسا بلفظين صريحين للعدد بل كنى بهما عن العدد * ولما ذكر المصنف فى معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان يذكر

معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد فى كم فقال (وجاء كذا) اى وجاء كذا فى اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) كما يجيء للعدد (نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (اوغيره) بالجر عطف على قوله عن يوم السبت والمعنى حينئذ انه يجيء ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى ان غير العدد اما خرجت يوم كذا اوغيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت فانه يجيء بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعنى ومن البعض المعين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعنى يقال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اى للكناية عن الحديث) وقوله (والجملة) عطف تفسير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحديث هو الحديث الطويل الذى يطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر اى كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما فى الاصل كية وذية على وزن المرة حذفت اللام وابدل منهما تاء التأنيث كما فى بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولايكونان الامفتوحتين كذا فى الرضى يعنى انهما اذا استعملا على الاصل ووقف عليهما بالهاء لاتكونان الا مفتوحتين فلاينافى مانقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجيء لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اى وانما بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى) اى الجملة (من حيث هى) اى من حيث كونها (جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهما من خواص المفردات) بل استحقاقهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذى هو من انواع الكلمة التى هى المفرد * ثم انه لايخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات كونه مبنيا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) يعنى ولما وقع الاسم المفرد الذى هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اى موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه) اى خلو الاسم المفرد (عنهما) اى عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد باحدهما (رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمة قبل التركيب) هذا جواب لما لان للاسم حالتين احداهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل فى الاولى البناء وفى الثانية الاعراب قال الشيخ الرضى وبناؤهما على الفتح لثقل البناء كما فى اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولايستعملان الامكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى وقد عرفت ان هذا النقل منه

محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اى على خلاف كونهما مشددتين لانه علل قوله فلا تكونان الا مفتوحتين بقوله لثقل التشديد * ولما كان اللائق بالمصنف ان يذكر كلمة كاين فتركها اراد الشارح العلامة ان يذكرها وان يذكر فى وجه تركه نكتة فقال (ومن الكنايات) اى ومن جملة الكنايات التى بنيت (كاين) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد الياء (وانما بنى) اى ذلك اللفظ (لان) اى لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اىّ) اى على لفظة اىّ بتشديد الياء * ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع فى بيان حال الجزء الثانى فقال (واىّ) اى لفظ اىّ (كان فى الاصل) اى فى اصل وضعه (معربا) كما سبق فى الاستفهام (لكنه) اى لكن الشان (محى) بضم الميم وكسر الحاء مجهول محا يمحو اى ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ اىّ (معناهما الافرادى) اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اىّ (فصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) فى كون المجموع دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كم الخبرية) وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اى فلذلك صار لفظ كاين (كأنه اسم مبنى على السكون) لكونه بمعنى الاسم المبنى الذى هو كم الخبرية ومناسبا له فى البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدأ اى آخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبره والجملة صفة بعد صفة للاسم يعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المبنى الذى آخره نون ساكنة (كما) اى كالنون الذى وقع (فى آخر من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لا تنوين تمكن) عطف على قوله نون ساكنة اى ليست النون الساكنة التى فى آخره تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة فى الاصل تنوين تمكن * ثم استشهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا بقوله (ولهذا) اى ولكونها نونا ساكنة كما فى سائر المبنيات عليها لا تنوينا (يكتب) فيه (بعد الياء) اى بعد ياء اىّ (نون) فى الرسم يعنى الشاهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا انه يكتب بعد الياء نون وقوله (مع ان التنوين لا صورة له) دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كتابة النون بعد الياء علامة على ان تلك النون الساكنة ليست بتنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون لانه لا صورة للتنوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبنى والمعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوينا (فمرتبتها) اى فمرتبة لفظة كأين (فى البناء منحطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبنى الصرف (فلذلك) اى فلانحطاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكره المصنف) اى ذلك اللفظ (معها) اى مع اخواتها وقال العصام ويحتمل

ان لايقول المصنف ببنائه * ثم شرع المصنف فى تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية وفى بيان الفرق بينهما وبين مميزها فقال ﴿فكم الاستفهامية﴾ وهو مبتدأ وقول الشارح (المتضمنة معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله ﴿مميزها﴾ اى مميز الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح له بقوله (اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه) للاشارة الى ان رفعه للابهام انما هو عن جنس الذى سئل عنه يعنى ان المسؤل عنه من اىّ جنس ملك اوانس رجل او امرأة وقوله ﴿منصوب﴾ خبر للمبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقتضى للاعراب وهو التمييزية وقوله ﴿مفرد﴾ اماخبر بعد خبر او صفة للمنصوب * ثم شرع فى وجه كون مميز هذا القسم منصوبا مفردا فقال (لانها) وانما اختير لمميزها النصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت موضوعة للعدد وكناية عنه) وكان لمميز العدد ثلاثة انحاء كما سيجيء فى اسماء العدد أن مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه) وهو جواب لما اى جعل مميز كم الاستفهامية ﴿كذلك﴾ كمميز احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل لاختيار حال العدد الاوسط يعنى وانما جعل مميزه كمميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعا مجرورا كما فى الطرف الاول او مفردا مجرورا كما فى الطرف الثانى (لكان تحكما) اى لكان دعوى بلا دليل وترجيحا بلا مرجح لتساويهما فى الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس انهما مساو فى الوسطية مع ان فيه رجحانا من وجه لانه خير الامور وخير الامور اوساطها ووجه الفاضل الهندى باختيار حال اوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان السائل لايعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهاميه لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل وجهة * ثم شرع المصنف فى بيان حال مميز كم الخبرية فقال ﴿و﴾ (كم) ﴿الخبرية﴾ وقوله الخبرية مبتدأ اول موصوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الشارح بتوسيطه بينه وبين حرف العطف والمبتدأ الثانى محذوف واشار اليه الشارح بقوله (مميزها) وقرينة الحذف

﴿ عدم ﴾

عدم جواز كون قوله ﴿ مجرور ﴾ خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم المطابقة اللفظية واما معنى فلعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر المبتدأ وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ماقدر به الشارح على خلاف ماقدر به الفاضل الهندى لانه قدر لفظ المميز حيث قال ومميز كم الخبرية مجرور ولكن الشارح اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ماقبله واشار الشارح بقوله (بالاضافة) الى الواسطة للجر وهى اضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرية مجرورا لانها نقيضة رب فحملت عليها فى الخبر كذا فى الامتحان وقوله ﴿مفرد﴾ مرفوع على انه خبر بعد خبر اوصفة لقوله مجرور واشار الشارح بقوله (تارة) الى انه لاتناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة ﴿ ومجموع ﴾ (اخرى تقول كم رجل عندى) بالمميز المفرد (وكم رجال) عندى بالمميز المجموع (كما تقول) فى المميز للمائة ومافوقها من اسماء العدد التى هى احد الطرفين (مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول فى المميز للثلاثة الى العشرة التى هى الطرف الآخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع * ثم اراد الشارح ان يبين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) اى مميز الخبرية (مفردا) اى حال كونه مفردا فى بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة ومافوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة ومافوقها (مميزه) اى مميز ذلك العدد (كذلك) اى مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فما قال (وانما جاء) اى مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) فى بعض الاستعمال لتقصد التصريح بتكثيره الذى يحتاج فيه الى التصريح ولايحتاج اليه فى اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اى حاصل فيه (ما) اى لفظ (ينبئ) اى يخبر (عن كثرته) اى عن كونه كثيرا (صريحا) اى انباء صريحا لان لفظ المائة مثلا ينبئ صراحة بكثرته (ولما كان هذا) اى ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اى هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله) اى مثل العدد المذكور المصرح كثرته من لفظه (فى التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعية مميزه) اى قصد بجعل مميزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كأنها) اى مثل ان تلك الجمعية تصير (نائبة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه فى التصريح (بها) اى بالكثرة * ثم شرع المصنف بعد بيان مابه الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التمييز فى بيان مابه الاشتراك بينهما من المسائل فقال ﴿ وتدخل من ﴾ اى وتدخل لفظة من الجارة ﴿ فيهما ﴾ اى عليهما اى جوازا اذا لم يفصل بينهما وبين

مميزها بفعل متعد فانه لو فصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى ﴿ كم تركوا من جنات ﴾ كذا فى الامتحان * ولما احتمل كون الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اى فى مميز كم الاستفهامية والخبرية) يعنى ان الضمير راجع الى قوله مميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا مرة فى كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما فى قوله تعالى ﴿ ثم قست قلوبكم ﴾ (تقول) فى المميز الاستفهامية فى مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا فى مميز الخبرية بطريق الاقتباس فى مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكت من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة فى جواز دخول من فى مميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضى اراد الشارح العلامة ان يبين ماهو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى هذا) اى دخول من (فى الخبرية) اى فى مميز الخبرية (كثير ونحو وكم من ملك وكم من قرية) وهاتان فى الآيتين للخبرية اى كثيرا من ملك وكثيرا من قرية وقوله (وذلك) مبتدأ اى كونه كثيرا وقوله (لموافقته) ظرف مستقر خبره والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى مميز الخبرية وقوله (جرا) بالنصب مفعول المصدر وقوله (للمميز) متعلق بجرا ويجوز أن يكون بنزع الخافض اى فى الجر متعلقا بموافقته وقوله للمميز صلة للموافقة وقوله (المضاف) بالجر صفة للمميز والالف واللام بمعنى الذى وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل للمضاف يعنى ان وجه كثرة دخول من البيانية فى مميز الخبرية انما هو لكونه موافقا فى الجر للمميز الذى اضيف اليه لفظ كم الخبرية (واما مميز كم الاستفهامية) يعنى واما حال مميز كم الاستفهامية (فلم اعثر) اى فلم اطلع (عليه) اى على استعمال ذلك المميز (مجرورا) اى حال كونه مجرورا (بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها فى مميز كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته * ثم عارضه الشارح على قوله ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بتجويز الزمخشرى فى تفسير الآية فقال (لكن جوز الزمخشرى) يعنى ان قولك ولا دل على جوازه باطل لان الزمخشرى جوز (ان تكون كم) اى كلمة كم (فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما * ثم ذكر المصنف مسئلة اخرى مشتركة بينهما فقال ﴿ ولها ﴾ بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها

الشارح بقرينة ارجاعه الى كلة كم حيث فسره بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله (استفهامية كانت اوخبرية) لانه لوكان ماوجده من النسخة مثنى للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظرفامستقرا على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما اقتضاء الاستفهامية للصدارة فثابت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى الاستفهام (يقتضى صدر الكلام) وانما وانما اقتضى الاستفهام الصدارة (ليعلم من اول الامر أنه) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اىّ نوع من انواع اللام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهر واما فى الخبرية فما قال (والخبرية ايضا) اى كالاستفهامية (تدل على انشاء التكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلة الخارجتين كما نبه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصد به انشاء التكثير (ايضا) اى كالكلام الذى قصد به الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنبيه من المتكلم (عليه) اى على انه من اىّ نوع من انواع الكلام (من اوّل الامر) كما يجب فى الاستفهامية * ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية * ولما كان فى لفظ كلا هنا اشكالان احدهما فى تذكيره لان الظاهر أن يكون مؤنثا والآخر فى تثنيته لان الخبر وهو قوله يقع مفردا والظاهر اما ان يقول كل واحدمنهما يقع او يقول كلاهما يقعان ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لو قال) اى المصنف (كلتاهما) بلفظ المؤنث (لكان) اى لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظين او الاسمين لكن زيادة الموافقة فى ايراده مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوفقية يعنى انما كان الايراد بالتأنيث اوفق لان تأنيث كم شاع فى ألسنة النحاة اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بتأويليه مبنى على ماشاع بين النحاة وللتذكير وجه ايضا * ثم شرع الشارح فى رفع الاشكال الثانى وهو ان الظاهر أن يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه ينبغى ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات فدفعه بقوله (فهو) اى فوجه ايراده بلفظ كلا الذى للتثنية مبنى (على تأويل كلا هذين النوعين) يعنى ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اى النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد

من كم الاستفامية والخبرية) اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله ﴿ يقع ﴾
ونقل زيني زاده فى معرب الكافية قاعدة فى استعمال كلا عن مغنى اللبيب فقال
وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم اوكلاهما قائمان ايهما
الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان
قدر مبتدأ فالوجهان والمختار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان
قيل كايهما قيل قائمان اوكلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو كلاهما
محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضى ان يكون الافراد
فى يقع مختارا لكونه خبرا ههنا وقوله ﴿ مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ﴾ اما حال
من المستكن الذى فى يقع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم بين) اى
المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية والخبرية وفى نسخة
منها فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) ﴿ فكل
ما ﴾ فاشار الشارح بتفسير مابقوله (اى كل واحد من كم الاستفهاميه والخبرية)
الى ان لفظ كل ههنا افرادى لامجموعى لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا
ولما دخل ههنا على ما الموصولة توهم انه مجموعى فدفع الشارح هذا التوهم
بهذا التفسير واشار الى انه ليس بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد
نوعى لفظ كم كما قال زيني زاده ان لفظ ماههنا لايجوز أن يكون موصولا لهذا السبب
وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله ﴿ بعده ﴾ ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة
المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما وقوله ﴿ فعل ﴾ مبتدأ مؤخر ثم الشارح
اراد أن ينبه بقوله (اوشبهه) على ان المراد بالفعل مايعمه وشبهه ليشمل نحوكم
يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا اوتقديرا)
سنبينه فيما بعد وقوله ﴿ غير مشتغل ﴾ بالرفع على انه صفة فعل وقوله ﴿ عنه ﴾
متعلق بمشتغل بتضمين معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله ﴿ بضميره ﴾
متعلق ايضا بمشتغل وصلة له على اصل معناه يعنى فكل من الاستفهامية
والخبرية اذا وقع بعدكل منهما فعل غير فارغ عن عملهما بسبب اشتغاله يكون
بالضمير الراجع * ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله
بضميره وكان الغير المشتغل اى الفارغ عن عمل كم اعم من ان يكون سبب فراغه
اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به لم يحتج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق
ضميره واما على النسخة التى زيد فيها قوله بضميره يعنى تخصيص سبب الفراغ
بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به توهم تخصيص سبب الفراغ
بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق ضميره) فمثال المشغول بالضمير
نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربت غلامه

﴿ وانما ﴾

وانما ذاد الشارح قوله (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله ﴿كان منصوبا﴾ خبر لقوله فكل ما* يعنى ان كل واحد من هذين النوعين لكم اذا كان مقيدا بهذه القيود يكون اعرابه نصبا ﴿معمولا﴾ لما وجد بعده من الفعل اوشبهه ﴿على حسبه﴾ اى على اقتضائه * ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا معلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق فى كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الظرف يكون اللائق فيه ان يكون مفعولا فيه فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يندفع به هذا التوهم فقال (اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى وقع بعد هذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحو كم رجلا ضربت يكون اقتضاؤه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضاؤه مفعولا فيه وليس المراد به اقتضاء الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز * ثم فسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله لايكون الا بحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله وعمله لايكون الا بحسب المميز اى ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت) مثلا (فكم) فى هذا التركيب (منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا لضربت باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع اقتضاء الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه) اى فكون كم ههنا معينا (لاحد المنصوبات) وهو المفعول فيه (انما هو) اى التعين (بحسب المميز) وهو اليوم لانه لو لم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا * واعلم ان هذا التفسير من الشارح ووجه تشمير ساقه فى الاستدلال عليه لدفع ما اعترض عليه الشارح الرضى بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يحتج الى ماقاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انما هو على وجه الظرفية لا على وجه آخر * ثم شرع الشارح فى امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى فمثال كم الاستفهامية المنصوبة وهو مبتدأ وقوله (نحو كم رجلا ضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم

غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلا من هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرها فاقتضى كل من هذه الافعال بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف فى الثالث * ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله لفظا او تقديرا فقال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور فى قول المصنف (او شبهه) اى وجعلنا قولنا او شبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعد كم مع عدم اشتغاله بضميره (ملفوظا) فى نحو كم رجلا ضربت (او مقدرا) اى او كان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدرا بعد كم اى بين كم و بين الفعل المذكور المشتغل بالضمير فى نحو كم رجلا ضربته لانه اضطربت اقوال النحاة فى هذه الصورة لانها حينئذ تدخل فى قاعدة الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذى بعد لفظ كم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب فى تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندى دخول هذه الصورة فى قوله والا فمرفوع بمعنى انه يجوز رفعه وحمل قول المصنف كان منصوبا على وجوب النصب يعنى ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كما فى نحو كم رجلا ضربت ونوع جاز نصبه ورفعه كما فى نحو كم رجلا ضربته وقال العصام ويرده ما ذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى يجب فيه النصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف الشارح الرضى فى نحو كم رجلا ضربته حيث جوّز تقدير الفعل قبل كم وقال ولا منع من تقدير الناصب قبل كم ثم دفع ماقيل ان كم يقتضى الصدارة والتقدير قبله ممتنع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامى ههنا توجيهه على وجه لم يحتج الى ماتكلف به الفاضلان من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب اليه الرضى بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير) وقوله (وقدّرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى ان طريق جعله من هذا القبيل ان تقدّر بعد كم فعلا غير مشتغل اى فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اى فمثل هذا التركيب يجوز نصبه ورفعه لانه (من حيث ان مابعده فعل مقدّر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم تجعله) اى وان لم تجعل مثله (من قبيله) اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اى بعد كم (فعلا غير مشتغل عنه فهو)

اى فمثله (من هذه الحيثيــة مرفوع داخل فى قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف فى بيان المحل الذى يكون كم مجرورا فيه فقــال (وكل ماقبله) وفسره الشــارح بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة بالنكرة التى هى عبــارة عن النوعين من الاســتفهامية والخبرية وقوله (ووقع قبله) للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشتريت) وقوله (او بكم رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (او مضاف) اى اووقع قبله اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التى وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلام كم رجلا ضربت و) مثال الخبرية نحو (عبد كم رجل اشــتريت) فقوله وكل ما قبله مبتدأ والفاء فى قوله (فمجرور) جوابية وقوله مجرور خبر للمبتدأ الذى تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف واشار الشارح بقوله (بحرف الجر او الاضــافة) الى عامل المجرور وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر او المضــاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذى ورد بان تقديم حرف الجر او الاسم المضــاف على كم الاســتفهامية او الخبرية مناف لصدارتهما فاجاب بانه جائز للضرورة (لان تأخير الجار) ســواء كان حرفا او اسما (عن المجرور ممتنع لضعف عمله) اى عمل الجــار مطلقا واذا امتنع التأخير (فجوز) اى وجب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من الجار ومابعده كلمة واحدة فلا يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصدارة للجــار يعنى مع انا لانحتاج الى ماقلنا من الجواز للضرورة وانما نحتــاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مع انه جاز أن يجعل الجار (اسما كان او حرفا) فقدم الشارح الاسم ههنا على الحرف ليكون اشــارة الى ان الجعل المذكور فى الاسم ابعد من الجعل فى الحرف فاذا جاز فى الابعد فجوازه فى البعيــد اولى (مع المجرور) اى مع مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) اى مثــل كلمة واحدة (مستحقة للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لا يســقط المجرور عن مرتبته * ثم شرع المصنف فى الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والا) ولما كان قوله والا عبارة عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسره الشــارح بقوله (اى وان لم يكن) واشــار به الى ان الا مركبة من حرف الشرط ولا النافية يعنى وان لم يوجد (بعده) اى بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية (لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل) اى غير فارغ (عنه

بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هى شروط النصب (ولاقبله) اى قبل كل منهما (حرف جر او مضاف) كما هى شروط الجر وزاد الشارح قوله (وكان مجردا عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالعلة لقوله ﴿ فمرفوع ﴾ يعنى وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ او المقدر ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله (اى فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلة على الجملة الاسمية التى حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها جزاء لقوله والا وقوله ﴿ مبتدأ ﴾ خبر بعد خبر اوصفة للمرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ ﴿ ان لم يكن ظرفا ﴾ اى ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وما وقع ظرفا فالاكثر أنه مقدر بجملة لاما يدل على مكان اوزمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا فى متن العصام وقول الشارح (نحو من ابوك) تنظير لا تمثيل يعنى كما ان من الاستفهامية فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبرا له وان كان معرفة يجوز ان يكون خبرا عنه * ثم انه لما كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز فى صورة كون خبره معرفة عند غير سيبويه من النحاة اراد الشارح ان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدأ على الاطلاق (مبنى على مذهب سيبويه) اذ يلزم حينئذ التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهاما مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك الا على مذهب سيبويه (فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة) لا مطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كمن وما وكم (واما عند غير سيبويه) من النحاة (فهذا) اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عند غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو فى مثل تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يجز كونه مبتدأ (لكونه نكرة و) لكون (مابعده معرفة) وقوله ﴿ وخبر ان كان ظرفا ﴾ عطف على قوله مبتدأ (نحو كم يوما سفرك فكم) اى لفظ كم (ههنا) اى فى هذا المثال الذى كان مميزه ظرفا (منصوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار الاصل (داخل تحت قاعدة النصب لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف) اذ هو غير مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على الفاعلية وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعدكم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى فى ضمن قوله داخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم وقال العصام هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية

﴿ وهى ﴾

وهى النائبة عن الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى ردا على العصام ان ماقاله
الرضى مرضى موافق لكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر
ثبت له حكمه من الرفع انتهى واليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة
الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل فى قاعدة النصب باعتبار اصله داخل ايضا
فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل اوشبهه مشتغل عنه لالفظا ولاتقديرا
ولاقبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت
قاعدة الرفع (لقيامه) اى لقيام لفظ كم (مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ) لان
القاعدة هى ان الظرف اذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل * ولما فرغ المصنف
من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع فى بيان احوال سائر اسماء
الاستفهام والشرط * ولماكانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل
احكامهما احال البيان المذكور بقوله ﴿ وكذلك ﴾ على احكام كم * ولما احتمل ان
يكون المشار اليه عبارة عن قوله فكل مابعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسره
الشارح بقوله (اى مثل كم) وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة
الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع احكامهما بل (فى تأتى الوجوه الاربعة
الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على حسبه وثانيها كونه مجرورا
بحرف الجر اوالاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لايكون ظرفا
ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة)
وهى اشتراط نصبه بكون مابعده فعلا واشتراط جره بكونه مدخول احد
الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر
مقدم وقوله ﴿ اسماء الاستفهام والشرط ﴾ مبتدأ مؤخر ولما لم يتأت جميع الوجوه
الاربعة فى كل واحد من هذه الاسماء اوّله الشارح بقوله (بمعنى انه تتأتى تلك
الوجوه الاربعة) يعنى المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك الوجوه تتأتى (فى
مجموع هذه الاسماء) لافى كلها وهذا لاينافى ان لايوجد بعض الوجوه فى بعض تلك
الاسماء وهذا من الشارح تأويل لكلامه فى وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه
هذه الاسماء بما ذكر فى كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه
الاربعة تجرى فى كل واحد من هذه الاسماء وليس كمافهم بل تجرى فى بعضها
وبجريانها فى البعض يصدق عليها انها تتأتى فى المجموع بالجملة (لا) المراد به
انها تتأتى (فى كل واحد منها) اى من هذه الاسماء كما سيفصله الشارح وفى
العصام ان هذا التأويل من الشارح فى طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام
حيث ارادبها ان ماشبه منها بكم جميعها من حيث المجموع لاكل واحد منها
وبعضهم اوّله فى التشبيه فقال ذلك البعض يعنى وكذلك انها مثل كم فى بعض

تلك الوجوه اوجميعها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال العصام ولايخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لابد أن يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام انتهى * ثم بين الشارح ماهو مشترك بين الاستفهام والشرط وبين ماهو مختص باحدهما فقال (وهى) اى تلك الاسماء المشبهة بكم (من) اى لفظ من (وماواى وانى واين ومتى مشتركة) اى حال كون كل من هذه الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اى وكلمة اذا حال كونها (مختصة بالشرط وكيف) اى وكلمة كيف (وايان) حال كونهما (مختصتين بالاستفهام) ثم فصل الشارح كل واحد منها من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال (فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما) اى فى من وما وقت كونهما استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهى كونهما منصوبتين بما بعدها من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين وكونهما مرفوعتين بالابتداء ومثال كونهما منصوبتين بما بعدها فى كلمة من (نحو من ضربت و) فى كلمة مانحو (ماصنعت و) مثال كونهما مجرورتين فى من بحرف الجر (بمن مررت و) بالاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما مرفوعتين بالابتداء فى كلمة من نحو (من ضربته و) فى كلمة مانحو (ماصنعته) ثم بين وجه عدم تاتى الوجه الآخر فيهما فقال (ولايتاتى فيهما) اى فى من وما (الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانها شرط الخبرية كامر (واذا كانتا) اى كلمة من وما (شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة) اى كماتتأتى تلك الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو) اى مثال النصب فى من نحو (من تضرب اضرب و) فى مانحو (ماتصنع اصنع و) مثال المجرور بحرف الجر نحو (بمن تمرر امرر و) بالمضاف نحو (غلام من تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء فى من نحو (من يأتنى فهو مكرم) وفى مانحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عندالله ولايتاتى فيهما) اى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لايتاتى (فى جميع اسماء الشرط) سواء كانت مما عداها مشتركة نحو اى واين اومختصة بالشرط نحو اذا وعلى كل تقدير فيها لايتاتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لايقع) اشارة الى ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لايقع (بعدها) اى بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (ولايصلح الفعل للابتداء) الا شاذا نحو تسمع بالمعيدى اوماوّلا بالاسم فى نحو ﴿ وان تصوموا ﴾ (وماهو لازم للظرفية) اى والاسم الذى هو لازم ظرفيته وقوله (من هذه الاسماء) بيان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة

السابقة (كمتى واين وايان وكيف وانى واذا) قوله ومامبتدأ وقوله (ان لم يجر بجار) لجملة شرطية خبره يعنى ماهو لازم الظرفية من اسماء الشرط يتأتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار يجر به (نحو من اين) وان لم يدخل (فلابد من كونها منصوبة على الظرفية ابدا) باعتبار أنه مفعول لمقدر (وعن بعضهم) اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع اسما صريحا) كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى انه اذا خرج عن الظرفية يبقى اسما صريحا مجردا عن معنى الظرف (فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) وقوله (اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو) تفسير واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى خبره وكلاهما بمعنى الوقت (فهى) اى كلمة اذا فى قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح الرضى) للاشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وانا لم اعثر) اى لم اطلع (لهذا) اى لكون اذا مستعملا فى غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيد لقوله فلابد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لايجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح الرضى من عدم الاطلاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ داخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرتفع فى الاستفهام محلا) وقوله فى الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريبا وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذا كان مبنيا صار له محلان احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه بقوله (مع انتصابه على الظرفية) بايراد مع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب لان مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان بعده فعل كما تقدم (نحو متى عهدك بفلان) فان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه على الظرفية بكونه ظرفا لمتعلق محذوف * ولما احتمل ان يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد ان يفسره بقوله (اى متى كائن عهدك به) لافادة أن المتعلق قدر مؤخرا على وفق ماتقدم فى قوله وقدرت بعده فعلا (واما اى) اى واما لفظ اى من هذه الالفاظ (فتتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن الرفع على الابتداء وعلى الخبرية فاما رفعه بالخبرية ففى هذا المثال وهو (نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت) اشارة الى ظرفيته (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة

مجيئك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فاى وقت على تقدير انتصابه) لفظا (بالظرفية) اى بكونه ظرفا (مرفوع المحل) اى مرفوع محله (بالخبرية) يعنى انه منصوب لفظا لكونه معربا ومرفوع محلا لكونه خبرا (والوجوه الباقية)وهى الوجوه الثلاثة الباقية احدها النصب (مثل ايهم ضربت و) ثانيها الجر نحو (بايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع المصنف فى مسئلة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهى جواز الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد ﴿ وفى مثل كم عمة لك ياجرير وخالة ﴾ ثم فسر الشارح هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه) اى يريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع فيه لفظ كم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه ان يكون مميزه مذكورا وان يكون محذوفا فان الحال فى تركيب كم عمة كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله ﴿ثلاثة اوجه﴾ مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف النسختان عند الشارح ففى بعضها وفى مثل كم عمة بحذف المميز كما هى مختار الشارح فان هذه النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث المميز كما فسره باشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد أن يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اى كما نقلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ المميز (فى كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (وفى مثل تمييز كم عمة) يعنى بزيادة لفظ التمييز فحينئذ يكون مراد المصنف بقوله فى مثل (اى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اى فى مثل الاسم الذى وقع تمييزا يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمة منصوبا ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تمييزا ثلاثة اوجه من الاعراب (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختارها الشارح اعنى مالم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (يحتمل) اى احتمالا عنده راجحا كما سيصرح (ان تعتبر الاوجه الثلاثة) اى التى ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه اى يجوز ان تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (فى كم) اى فى ذاتها (احدها) اى احد الثلاثة (رفعه) اى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب والجر وعلى هذا التقدير يكون المميز مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص اوشخصا (والآخران) اى والوجهان الآخران من الثلاثة (نصبه على الظرفية اوعلى المصدرية) اى الثانى من الوجوه جعله منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير

﴿ كون ﴾

كون المميز محذوفا وانما احتمل اعتبار الوجوه فى كم (فانه) اى لان المصنف (اشار فيما سبق) فى بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب) حيث لم يقل منصوبا بالمفعولية بل قال على حسبه ليعم كل المنصوبات التى اقتضاها الفعل فحينئذ يجوز أن يعتبر فى هذا البيت على تقدير كون عمة مميزا ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله حلبت فى المصراع الثانى وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا بالابتداء ويحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدرا فتقدير الاول كم زمان فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله حلبت وتقدير الثانى كم حلبة فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق لقوله حلبت * ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا) اى وجه اعتبار الوجوه الثلاثة فى نفس كم (اليق) من الوجهين الآخرين (بما سبق) فى كلام المصنف (من وجوه اعراب كم) وجه الاليقية ان فى هذا التوجيه تخليص الكلام المصنف عن ورود لزوم الاخلال بذكر ما لم يذكر قبله * ثم شرع الشارح فى بيان احتمال التوجيه الآخر فى الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى فقال (ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الاوجه) اى الاوجه الثلاثة المذكورة (فى مميزها) اى فى مميز كلمة كم (اعنى) اى بذلك المميز ههنا (عمة) اى كلمة عمة (فاحدها) اى فاحد الاوجه الثلاثة (الرفع) اى رفع عمة (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ وحلبت خبرا له فحينئذ لا يكون مميزا لان المميز لا يكون مرفوعا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء ان تكون كلمة كم استفهاميـــة فيكون مميزها المحذوف منصوبا مفردا (اوخبرية) فيكون المحذوف مجرورا مفردا اومجموعا ولا يخفى ان الاعتبار لا يكون فى هذا التقدير الا بحذف المميز فلا يكون داخلا فى الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه (والآخران) اى والوجهان الاخران (النصب) اى احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها) اى كون كم (استفهامية) بان تكون عمة تميزا لها (و) الآخر من الوجهين (الجر) اى جر عمة (على تقدير كونها) اى كون كم (خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الاوجه كما ذكره الشارح فرعا على جواز حذف المميز اراد أن يشير اليه بقوله (فكان الاليق) اى على المصنف تأخير هذا اى تأخير قوله وفى مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الآتى بعده وهو قوله (وقد يحذف فى مثل كم مالك) حتى يكون قوله على الترتيب الاليق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز فى بعض المواضع تقديم الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك الاعتبار لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية اوالمصدرية مبنيان ايضا

على حذف المميز ولم خصص شارح الالفية بهذا الوجه الثانى فاجاب عنه
الفاضل الامير بان الوجه الاول ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه
معتبرة فى نفس كم موافقة لماسبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثانى ففيه
عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف المميز وقال العصام
بعد اثبات التمحل فى التميز فى الحمل على التميز فى بعض الوجوه فالاولى ان يقال
المرادبالاوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله
وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمةلك ياجرير وخالة فانه الذى ذكر آنفا
فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحوكم مالك
وكم ضربت تنظيرا بحذف هذا التميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما فى كم ضربت اوالمقدر كما فى كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها
وهو جر عمة مع الجمعية محتاج الى اثبات وقوع نسخة فى البيت المذكور بالجمع بان
يكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور اطلع على تلك النسخة * ثم اراد
الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها التميز فقال (واما
النسخة الاخرى) اى واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى فى مثل
تميزكم عمة بزيادة ذكر التميز (فلا تحتمل) اى فلا تحتمل الاعتبار فى الوجوه (الاالوجه
الاخير) وهو اعتبار بعض الوجوه فى عمة على تقدير عدم كونه مميزا وهو تقدير
رفعه بالابتداء بان يكون المميز محذوفا واعتبار بعضه فى عمة ايضا على تقدير
كونه مميزا * ثم شرع فى بيان معنى البيت المذكور بعد تطبيقه بماسبق فقال (والبيت
للفرزدق) هذا بيان لقائله (يهجو جريرا) يعنى مراده بهذا البيت ان يهجو
جريرا بترذيل اقاربه (وتمامه) اى وتمام البيت (فدعاء قدحلبت علىّ عشارى)
ثم شرع فى بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال (الفدعاء)
على وزن حمراء مؤنث الافدع ومعناه (المعوجة الرسغ من اليداوالرجل) وفى شرح
الابيات الفدع بالتحريك عوج فى المفاصل كأنها قدزالت عن اماكنها ويقال
رجل افدع وهو المعوج الكف والذراع اوالقدم والساق لان فى مفاصله
انحرافا وانقلابا (فتكون) حينئذ معنى الفدعاء (منقلبة الكف اوالقدم بمعنى
انها) اى الكف اوالقدم (لكثرةالخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل
(صارت) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة
(كذلك) اى معوجة (اوهذا) اى اومعنى الانقلاب ان هذا الا عوجاج يعنى
اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلقة لها) اى للعمات والخالات (نسبها)
اى نسب الشاعر فى مقام الهجو عمات جرير وخالاته (الى سوء الخلقة) من اول
الامر لالكثرة الخدمة فيحصل الهجو المطلوب فى كل من الاعتبارين (وانما

عدّى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (بعلى) مع ان الاصل فيه ان يتعدى باللام كما يقال حلبت له ماشيته وههنا تعدّى بعلى الاستعلائية لتضمنه) اى لتضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة فى الهجو اى حلبت وثقلت تلك الحلبة علىّ * ثم بين وجه كونه استثقل خدمتها بقوله (اى كنت كارها لخدمتها) لسوء خلقتها (مستنكفا منها) اى من خدمتها (فخدمتنى على كره منى واختار) اى ولذلك الاكراه اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلغ فى الذم من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بابلغ اى خدمة المواشى ابلغ فى الذم من الخدمة للانسان (والعشار) بكسر العين (جمع عشراء) بضم العين وفتح الشين (وهى) اى العشراء (الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها من المواشى (لانها) اى لان الناقة الموصوفة (تتأذى من الحلب) اشد تأذيا (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذا لم تطع بسهولة (ففى حلبها) اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (ففى ذكر عمته وخالته) اى فى ذكر الشاعر عمة جرير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفيه) وقوله (ابيه وامه) بدل من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالة اخت الام يعنى ان نسبك ياجرير رذيل مطلقا لا شرف فى واحد من الطرفين وهذا ابلغ فى مقام الهجو المطلوب * ثم شرع فى تطبيق لفظ كم بالمقصود على تقدير كونها استفهامية وخبرية فقال (فالاستفهام) اى المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله (على تقدير نصب عمة) خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم) خبر بعد خبر او احدهما خبر والآخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالمية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشئ ملزوم للجهل فكأنه من ذكر الملزوم وارادة اللازم واليه اشار الشارح بقوله (كأنه) اى كأن المتكلم ههنا (ذهل) اى غفل (عن كمية عدد عماته وخالاته) اى لكثرتهما (فسأل عنه) اى عن عدده وهذا مااختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على الحقيقة كأنه قال اخبرنى اىّ عدد من العمات والخالات حلبت علىّ عشارى اى ذلك كثير لا اعرف عدده فى الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها

(خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمة على التميز (على سبيل التحقيق) اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عماتك) يا جرير (وخالاتك قد حلبت علىّ عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان على تقدير كون عمة مميزا منصوبا فى الاستفهامية ومجرورا فى الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا فعمة مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلثة واليه اشار الشارح بقوله (واذ حذف المميز) فنصب كم اما على الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) او على المصدرية واليه اشار بقوله (او كم حلبة) بالنصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على) سبيل (التهكم) كما عرفت (او كم مرة او حلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق وبقوله (على التكثير) اشار اليه تسامحا (فارتفاع عمة) اى فعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اى على كونه مبتدأ * ولما كان عمة نكرة احتاج الى تخصيص ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (ومصححه) اى مصحح كونه مبتدأ (توصيفه) اى جعله موصوفا (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ (قد حلبت) اى جملة قد حلبت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعا الى المبتدأ (وكم) اى واعراب كم (استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع نصب) لكونه داخلا فى قاعدة النصب (لان الفعل الواقع بعدها) اى بعد كم وهو حلبت (مسلط عليها) اى على كم لعدم شغله بالضمير او غيره (تسليط الظرفية) على تقدير المميز بمرة (او المصدرية) او تسليط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر (واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء) لانهما تابعان لعمة فان الاول عطف عليه والثانى صفة له (واذا نصبتها) اى اذا نصبت عمة على التميزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت خالة وفدعاء (واذا خفضتها) اى واذا خفضت عمة على التميزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اى خفضت خالة وفدعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسئلة كم من حيث معناه ومن حيث اعرابه واعراب تميزه شرع فى بيان مسئلة مميزه من حيث ذكره وحذفه فقال ﴿ وقد يحذف ﴾ قال فى المعرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميز كم) لبيان الضمير المستتر تحته يعنى ان نائب الفاعل لفعل يحذف مستتر تحته وراجع الى مميز كم لا الى نفس كم وقوله (استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين ﴿ فى مثل كم مالك ﴾ فى الجملة الاسمية ﴿ وكم ضربت ﴾ فى الجملة الفعلية * ولما كان قوله فى مثل

(اشارة)

اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى عن كثرة المال على تقدير كونها خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان الظاهر حال المتكلم (دالة على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية دراهمك اودنانيرك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصصه بهما هذا على تقدير استفهاميتها (اواخبار) اى اوظاهر الحال قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اى دراهمك ودنانيرك وهذا على تقدير خبريتها (فمعناه) اى فمعنى تركيب كم مالك (كم درهما اودينارا) بنصب التميز فى الاستفهامية (او) معنى (كم درهم اودينار مالك) بجرهما فى الخبرية * ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال كم مالك فقال (فكم) اى لفظ كم (فى هذا المثال) اى فى مثال كم مالك يعنى فى كل مثال يكون بعد كم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقتضائه الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظ كم (واذا سئل عن ضربك يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد الضرب يضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه) اى اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لولم يعلم بوقوعه كان الظاهر أن يسئل عنه بالهمزة اوبهل ويقول اضربت اوهل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا سئل كذلك (اواخبر به فالظاهر) اى الراجح فى المراد أن يقدر المرة اوالضربة وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما سيجئ (ان السؤال) حين كونها استفهامية (اوالاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما (بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة) بنصب المميز فى الاستفهام (اومرة) بالجر (ضربت) فى الخبرية (اوالى ضرباتك) يعنى اوبالنسبة الى ضرباتك (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (اوضربة ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت يعنى فى كل مثال دخلت لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (اما منصوب على الظرفية) اى على ان يكون ظرفا للفعل الذى بعده (اوالمصدرية) اى او على ان يكون

مصدرا مفعولا مطلقا له * ولما كان المصدر الذى للعدد مشتركا مع المرة فى الدلالة
على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان يفرقه بقوله (والفرق
بين المعنيين) اى بين جعله ظرفا و بين جعله مصدرا (اذا كان المصدر) فى قوله
كم ضربة (للنوع) بان يكون بكسر الضاد (فظاهر) لانه حينئذ لا يشتركان
لان المراد فى المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفى الضربة عن
نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا
كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الضاد فحينئذ تشترك المرة والضربة فى السؤال
عن العدد فتحتاج الى الفرق حتى يجوز أن يعتبر فى الاول الظرفية وفى الثانى
المصدر مع اتحاد مآلهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فالملحوظ فى الظرفية) اى
المعنى الذى لوحظ فى جعله منصوبا على الظرفية (اوّلا) اى قبل ملاحظة كونه
حدثا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع فى زمان لكن المراد بذلك الزمان
ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان
(الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان) نحو امس والآن وغدا لان هذه
الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان
الذى هو مدلول الفعل و بين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو أن مدلول الفعل
لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل
التعدد يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان
تكرر الضرب يقتضى تعدد ازمنته والله اعلم (وفى المصدرية) اى المعنى الذى
لوحظ حين جعله مصدرا (اوّلا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به
ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل
المراد الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذان
التوجيهان فى اعراب كم اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة * ولما فرغ من بيان
الاحتمال الراجح اراد أن يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال الثانى)
وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غير مشتغل (بتقدير كم رجلا) بالنصب اذا
كانت استفهامية (او رجل ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير
يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز * ولما فرغ
المصنف من مسائل الكنايات من المبنيات شرع فى مسائل الظروف منها
فقال ﴿الظروف﴾ ولما عبر عنها المصنف فى تعداد المبنيات ببعض الظروف
واسقط ههنا لفظ البعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من
حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسره الشارح بقوله (اى
الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات

﴿ببعض﴾

(ببعض الظروف) يعنى ان الالف واللام للعهد الخارجى وهواشارة الى ماذكر فى تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذاكان العهد اشارة اليه لاالى مطلق الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله ﴿ منها ﴾ ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المجرور بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله ﴿ ما ﴾ (اى ظرف) الموصول مع صلتـه التى هى ﴿ قطع ﴾ على صيغة المجهول فاعل للظرف كذا فى المعرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع ﴿ عن الاضـافة ﴾ و بعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضـاف اليه) بيـان لسبب القطع يعنى ان سـبب قطع هذه الظروف عن الاضـافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اى دون الحذف من النية و نسيانه (فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين) يعنى انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التى عدت من المبنيات لانه حينئذ يكون معربا مع وجود التنوين الذى هو من خواص المعرب (نحو ربّ بعد كان خيرا من قبل) فانه لما حذف المضـاف اليه منهما فى اللفظ حذف ايضـا فى النية لانه لم يرد خيرية بعـدية شئ معين من قبليته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم * ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا وعبر عنهـا بالغايات ايضا اراد الشـارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من العقلاء (كانت) تلك الغـاية (ما) اى الاسم الذى (اضيفت هى) اى تلك الظروف (اليـه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسبى يجب ان تكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضـافته يجب ان تكون فى المضاف اليه (فلما حذف ذلك الاسم الذى اضيفت هى اليه بلاعوض صرن) تلك الظروف المضـافة (غايات) وقوله (ينتهى بهـا الكلام) صفة كاشفة للغايات اى معنى صيرورتهـا غايات انه ينقضى بهـا الكلام وانما قيـد الحذف بلا عوض اذلو عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظروف كثير نحو قوله تعالى ﴿ وكلا ضربنا له الامثال ﴾ وفى الظروف قليل كما سيجئ فى مابعد من كلام الشارح * ثم شرع فى بيان وجه بنائها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات مع ان الاصل فيهـا هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسبا لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هى اللام والظاهر أن هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها)

شروع فى بيان السبب الآخر فحينئذ ينبغى ان تكون النسخة باوكما ضبط فى بعض الحواشى المرئية يعنى ان سبب بنائها اما لتضمنها معنى اللام الذى هو الاصل فى الاضافة اولمشابهة تلك الغايات (بالحروف) التى هى مبنى الاصل (فى الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا فى حال اضافته بالفعل لان فى حال اضافته بالفعل مرجحا لاعرابه وهو وجود الاضافة التى هى من خواص الاسم هذا بخلاف حال الاضافة فانه حينئذ لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب فى الاسم الذى اضيف الى الجملة فلعدم ظهور اثر الاعراب فى المضاف اليه لكونه جملة كذا فى العصام وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل و بعد) اماظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هى كائن كقبل اوصفة للمصدر المحذوف اى قطع قطعا كقبل وقول الشارح (وما اشبههما) تفسير للتمثيل اى والذى كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك المذكورات و بين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست بل مابه الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به ولذا قال (ولايقاس عليها) اى على المذكورات (ما) اى ظروف ملابسة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال فاذا لم يقس عليها ما بمعناها فعدم جواز القياس فى غيرها اولى * ولما كان فيما قطع عن الاضافة تجويز وجه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (ويجوز فى هذه الظروف على قلة) اى بناء على استعمال قليل (ان يعوّض التنوين من المضاف اليه فتعرب) اى فحينئذ تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهى ترك المضاف اليه بلاعوض ثم استشهد لهذا فقال (قال الشاعر * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات) قوله فساغ اى سهل وقوله لى متعلق به والشراب فاعل فساغ وضمير المتكلم فى كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم اوفتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة وهو خبر اكاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء

العذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب فى حلقى بعد الغم الذى اصابنى
قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى
وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث لايجرى
الطعام والشراب فى حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من
قصاصه بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع
للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا مما عوّض
فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لايجوز أن يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه
لفظا و نية فيكون من قبيل رب بعد كان خيرا من قبل كما تقدم فدفعه الشارح بابطال
السند بان يقول هذا ليس من قبيل ذلك لانه لافرق فى هذا المضاف اليه لفظا لانية
(بين ماعرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف
المقطوعة عنها) كما فى قول الشاعر (و بين مابنى) اى و بين الظروف التى بنيت (منها)
اى من تلك الظروف ولوكان هذا من قبيل الاول لحذف فيه المضاف اليه
ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه
منوى لتعويض التنوين عنه حاصله انه لافرق بين مابنى و بين ماعرب فى تضمنهما
معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا
بالتنوين المرجح لجانب الاعراب (بل انما اعرب لعدم تضمنها) اى الظروف
المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تتضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة
كما سبق فى قوله رب بعد الخ واذا لم تتضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فمعنى)
قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاكمة
الشارح الرضى بين هذين المذهبين و ترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى
والاول) اى عدم الفرق بين مابنى و بين ماعرب فى كون المضاف اليه منويا (هو
الحق) ثم شرع المصنف فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال ﴿ واجرى
مجراه ﴾ وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجراه بقوله (اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن
لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيثه بل الى لفظ ما فى ماقطع عن الاضافة
وقوله ﴿ لاغير وليس غير ﴾ اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف
المضاف اليه) اى وانما اجرى هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف
لاشتراكهما فى حالين احدهما حذف المضاف اليه فى كل من اللفظين
ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما
من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع فى علة البناء
على الضم وجملة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير

فى اللفظين (من الظروف) اى معدودا منها لكنه بنى على الضم (لشبهه) اى لشبه غير (بالغايات) وهى لفظ قبل و بعد و شبهه بها (لشدة الابهام) اى لوجود شدة الابهام (الذى فيه) اى فى لفظ غير لان صفة الغيرية لاتختص بذات دون ذات حتى لايكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهى اشدّ ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم (كما) اى كالابهام الذى الذى هو حاصل (فيها) اى فى الظروف المقطوعة (ولايحذف منه) اى من لفظ غير (المضاف اليه) فى اىّ موضع كان (الابعد لاوليس) اى فى موضع كونه واقعا بعد لاوليس (نحو افعل) يحتمل الامر والتكلم (هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير) وقال فى شرح اللب ان لافى لاغير لنفى الجنس وتقدير جاءنى زيد لاغير جاءنى زيد لاالجائى غير زيد ويجوز أن يكون تقديره جاء زيد لاغير زيد جاء وغير التى فى ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كأنه قيل ليس الا كذا قاله الرضى وقال العصام فى متنه والظاهر أن غير فى لاغير وليس غير على نحو واحد وليس فى ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لاغير تقديره لاغيره جاء وانما خصص حذف المضاف اليه فى حال وقوعه بعدهما (لكثرة استعمال غير بعدهما) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة مشابهته بغير فسره الشارح بتوسط (كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) بين العاطف و بين قوله (حسب) اى كما اجرى لاغير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن ليس اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اى لشبه كلمة حسب (بغير) اى لفظ غير (فى كثرة الاستعمال) كما فى غير بعد لاوليس (وعدم تعرّفها) اى وفى عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كما فى غير مطلقا وقال العصام ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لاغير اذلا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب و بين ان يقال جاء زيد لاغير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابهامه لا يتعرّف كغير انتهى وحاصله اعتراض على الشارح فى حمل حسب على غير مع انهما متساويتا الاقدام (ومنها) (اى من الظروف المبنية) اى المعدودة من المبنى وفى الامتحان ان ترك قوله ومنها انسب انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك فى علة البناء مع لاغير ونحوه فلا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التغاير (حيث) اى لفظ حيث (للمكان) وفى الصحاح ان حيث فى المكان بمنزلة حين فى الزمان وهو موضوع للمكان فى اللغة نحو قمت حيث قام زيد اى مكان قيامه (وقال الاخفش قديستعمل) اى استعمالا قليلا (للزمان) نحو قمت حيث قام

(زيد)

زيد اى زمان قيامه ﴿ ولا يضاف ﴾ اى لايضاف لفظ حيث الى شئ من شانه ان يضاف اليه ﴿ الا ﴾ يضاف ﴿ الى جملة ﴾ وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (اوفعلية) تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو قمت حيث زيد قائم اوحيث يقوم زيد وقوله ﴿ فى الاكثر ﴾ متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لا فى اكثر اللغات * ثم شرع بيان ماهو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا نجيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله (اى اماترى مكان سهيل طالعا آخره) اى آخر البيت (نجما يضئ كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كما صرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى ﴿ الله اعلم حيث يجعل رسالته ﴾ هذا بناء على ان نجما بالحركات كما ذكره الشارح بدل من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الابيات وطالعا حال من سهيل والمعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب * ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) اى تلك الكلمة (غالبة الاضافة) اى غالبة اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاقل مضافة الى مفرد لانه نادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى) اى كلمة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) اى فاضافة كلمة حيث (اليها) اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلمة حيث (الغايات المحذوف ماأضيفت هى اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة لغايات على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ماأضيفت اليه نائب فاعله اى الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعرب بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاؤه على بنائه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاؤه) اى بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد) فلا تنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها ﴿ ومنها ﴾ (اى من

الظروف المبنية) (اذا) اى لفظ اذا (زمانية كانت) كما هو وضعها (او مكانية) وهى التى للمفاجأة ومكانيتها قوله كما سيأتى فى الشرح (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة اذا (لما) اى للعلة التى (ذكرنا فى حيث) وفيه ان ماذكره الشارح فى علة بناء حيث هى علة بنائه على الضم واذا ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعتين لمبهم احتاجتا الى الجملة المضاف اليها فشابهتا فى الاحتياج الى جملة الموصول اوانهما شابهتا الحرف فى مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الشارح اراد بقوله لما ذكرنا ماذكره فى بيان مذهب بعضهم آنفا بقوله لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة كذا فى حاشيته لابن قاسم العبادى وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بناء اذا اسكان الآخر وقلة الحروف بلا اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عد انتهى فعلى هذا لاشتراك بينهما فى العلة (وهى) اى كلمة اذا * ولما عمم الشارح بقوله زمانية كانت اومكانية احتاج الى التقييد بقوله (اذا كانت زمانية) اى كلمة اذا اما زمانية اومكانية فان كانت زمانية فهى (للمستقبل) اى للزمان المستقبل (وان كانت) اى ولو كانت لفظ اذا (داخلة على الماضى) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا فى بعض النسخ بتذكير وان كان وفى بعضها بالتأنيث وهى الموافقة لما قبلها (وذلك) اى كونها للمستقبل فى حالتى دخولها على المستقبل والماضى حاصل (لان الاصل فى استعمالها) اى فى استعمال اذا (ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل (مختص من بينها) اى من بين تلك الازمنة المستقبلة (بوقوع حدث فيه) اى فى ذلك الزمان (مقطوع بوقوعه) اى بوقوع ذلك الحدث (فى اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع فى الواقع اولا (والدليل عليه) اى على كونها كذلك (استعمالها) اى استعمال لفظ اذا (فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى) اى فى الحدث المقطوع وقوعه فى زمان من ازمنة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفى الواقع ايضا (وقوله تعالى) اى ونحو قوله (اذا الشمس كوّرت) اى عوّرت اواذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة كذا فى الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) اى ولكون اكثر محل اذا فيما تحقق وقوعه وقطع به (كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل) اى لفظ اذا (فى الماضى كما فى قوله تعالى) اى فى قصة ذى القرنين عليه السلام (حتى اذا بلغ) اى ذو القرنين (بين السدّين و) كذا فى قوله تعالى (حتى اذا ساوى) اى سوّى (بين الصدفين)

٨ المراد لفظ

اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة (حتى اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الا يات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فما قال (وفيها) (اى فى اذا) يعنى فى كلمة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن موضوعة له * ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو) اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس جئتك ففيها ترتب مضمون جئتك وهى مجىء المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فتضمنت) اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب مضمون احداها على الاخرى وكل اداة شانها كذلك ففيها معنى الشرط فكذا كلمة اذافيها معنى الشرط * ثم اراد الشارح ان يشير الى فائد اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اى فالبيان بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لبنائها) اى لبناء كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ايد المصنف كلامه بقوله (ولذلك) وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتعين الجملة حينئذ لان تكون معترضة اواستئنافية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اى اذا كانت كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض اوالاستئناف كما فى معرب زينى زاده ثم فسره الشارح المشار اليه بقوله (اى لكون معنى الشرط فيها) لتعين علة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعنى ولتضمنها معنى ان فقط (لا لاصالتها فيه) كما فى كلمة ان (اختير) (اى جعل مختارا) وانما فسره به للاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها الفعل) يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعويين احداها عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على مافسر به الشارح وعلى مايفهم من القصر المستفاد من التقديم يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها فى الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قال الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوى اختير الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها لانا جعلنا

القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط * ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لمناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضى الفعل * ثم اراد أن يبين الوجه الغير المختار فقال (وجوّز الاسم) اى وجوّزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا (فى الشرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او تقديرا كان الشرطية ولم يجوّز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوّز وقوع الاسم بعدها وعبارة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجويز الامرين الاطباق على جواز الرفع فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش * ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال

﴿ وقد تكون ﴾ وقوله (اى اذا) تفسير للضمير فى تكون وقوله ﴿ للمفاجأة ﴾ ظرف مستقر على انه خبر لتكون وانما اتى بتكون مصدّرا بقد للاشارة الى ان استعمال اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ماقبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (مجردة عن معنى الشرط) للاشارة الى المنافاة بين كونها للشرط و بين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم المبتدأ بعدها * ثم بين الشارح لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأه الامر مفاجأة) يعنى انها من مهموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئته) بكسر الجيم على انه من باب سمع او بفتحه على انه من باب منع بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فجاءة بالضم والمد) اى بضم الفاء وانما قيدبه لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأه من الحدين بمعنى اخذه بغتة والمراد اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاءة الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا لقيته وانت لاتشعر به) اى الملاقاة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندى ان الفجأة كالضربة بمعنى * كسى را ناكاه دريافتن * وبالمد بمعنى * ناكاه رسيدن * انتهى

فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله ﴿ فيلزم المبتدأ بعدها ﴾ عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى المعرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التى للمفاجأة (وبين اذا الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق

بين المفاجأة والشرطية * ولما توهم المنافاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب
الرفع فى باب الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد)
اى مراد المصنف (بلزوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو
(غلبة وقوعه) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد
باللزوم هو اللزوم الكلى واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى قوله فيلزم
(ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا المفاجأة (فى باب الاضمار
على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حمل الارادة باللزوم
على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة
التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا
ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يشترطون فيه الاعتماد
على المبتدأ وغيره فى عمل الظروف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى
بعدها يلزم ان يكون مبتدأ لا فاعلا للظرف * ولما لم يتعرض للمثال اراد الشارح
بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع
اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره
(والعامل فى اذا هذه) اى اذا التى للمفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف
وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى المعنى الذى هو المفاجأة
بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى
من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره
(وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى
(فيه) اى فى هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولا على معنى هذا
العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا
(فهى) اى تلك الفاء (للسببية) اى لسببية ماقبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع)
وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة (عن الخروج) المفهوم
من خرجت (قيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء
(للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت
وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب
الزجاج (فان اذا هذه) اى التى للمفاجأة (زمانية او) التقدير (مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية
وقولنا زمان وقوف السبع) على ماهو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان
وقوف السبع على ماذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت

لامفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم تبق اذا ظرفية) وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله لم تبق وقوله (بل المفعول به محذوف) عطف على قوله لا مفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع اومكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياه اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف * ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد تكون) اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئية (نحو آتيك اذا احمرّ البسر اى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا احمرّ لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى ﴿والليل اذا يغشى﴾ كما فى الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد منعه الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة) فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعثر الخ وقد مرّ أن الراجح عند الشارح عدم ثبوته *ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذ بسكون الذال فقال ﴿ ومنها ﴾ (اى ومن الظروف المبنية) ﴿ اذ ﴾ اى كلمة اذ بسكون الذال وقوله (الكائنة) اشارة الى ان قوله﴿ للماضى ﴾ صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى ﴿واذ يمكر بك الذين كفروا﴾ (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى للوجه الذى (مرّ) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة (او) وجه بناءها (لكون وضعها) اى وضع كلمة اذ (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضميمة وهى المضاف اليه (وقد تجىء) اى قد تجىء كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذا بقرينة مجازا (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذ الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل *ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذ ههنا لتنزيل المستقبل مكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضيات فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال العصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز أن يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى ﴿واذ قال الله ياعيسى ابن مريم اءنت قلت﴾ كما فى تفسير التيسير ﴿ ويقع بعدها ﴾ اى بعد كلمة اذ ﴿الجملتان﴾ وقوله ﴿الاسمية والفعلية﴾ تفسير للجملتين

﴿ على ﴾

على طريق البدل وانما احتاج الى التفسير لانه يجوز أن يتوهم ان المراد من الجملتين الماضوية والاستقبالية كما فى اذا يعنى ان كلة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتمالها) اى لعدم اشتمال كلة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل فى المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعاية) متعلق بالاختصاص وهذا التوصيف لبيان علة اختصاص ماعدا اذ بالفعاية يعنى ان اذ غير مختصة بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذا مختصة بالفعلية لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ماهو مشتمل على معناه مختص بالفعلية لان الشرط يقتضى اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اى مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذ قام زيد) وهذا مثال لوقوع الفعاية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيصا لمعنى الماضى على اصل وضعها وقد جمع فى التنزيل وقوع الجمل الثلاث فى آية واحدة فى قوله تعالى ﴿ اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذهما فى الغار اذ يقول لصاحبه ﴾ ثم بين الشارح استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقد يجىء) اى لفظ اذ (للمفاجأة) كما استعمل اذا فيها (نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها) اى مجيء اذ فى المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانسب فى المثال نحو بينا عند فلان اذ زيد طالع حتى يوافق مانقل عن الرضى من انه قد يجىء للمفاجأة والاغلب فى جواب بينما اذ وفى جواب بينا اذا ولايجىء بعد اذا الا الفعل الماضى وبعد اذ الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما ولذا لايستفصحهما الاصمعى فى جوابهما لكن خطىء فى انكار الفصاحة كذا فى العصام وفى الامتحان واتى اذ للمفاجاءة فيدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله بينا عند فلان اذ طلع زيد ولايخفى ان هذا مخالف لمانقل من انه لايجىء بعدها الا الاسمية ولعل مراد من حصرها فى الاسمية انه فى الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوازه على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا و بينما للاختلاف الواقع بين الاصمعى وغيره واتى بالجملة الاسمية فى المثال للتنبيه على الاستعمال الاغلب وقد يجىء للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما تستعار اللام للوقت تستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكأنه للتردد فى الاسمية لم يذكره الشارح ههنا ﴿ومنها﴾ اى ومن الظروف المبنية ﴿اين وانى﴾ وتوسيط الشارح قوله (فهما) للاشارة الى ان قوله ﴿للمكان﴾ خبر للمبتدأ المحذوف وانما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكائنة للتفنن يعنى ان فى مثل هذا

يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبرا للمحذوف وكذا يجوز أن يكون حالا كذا فى المعرب وقوله ﴿ استفهاما وشرطا ﴾ يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكن فى الظرف المستقر وان يكون تميزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام والشرط كما اختاره العصام بقرينة مابعده وهو قوله ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اول الوجوه حيث فسره بقوله (اى حال كونهما للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى العصام او بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المدلول وهو معناهما كذا فى الامتحان ثم بين وجه كونهما مبنيين بقوله (وبناؤهما) اى وجه بناء كلة اين وانى حاصل (لتضمنهـا) اى لتضمن كل واحد من اين وانى (معنى حرف الاستفهام او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام (نحو اين زيد و) مثال تضمنها حرف الشرط (اين تكن اكن و) مثال تضمن انى حرف الاستفهام (انى زيدو) مثال تضمنها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) ثم اراد الشارح ان يذكر استعمالا خاصا بانى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (انى زيد) لا بمعنى الاستفهام عن مكان زيد ولا بمعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى ﴿ فأتوا حرثكم انى شئتم ﴾ اى كيف شئتم يعنى من اى جهة شئتم كذا فى البيضاوى والقرينة الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود فعل بعده مجردا عن معنى الشرط (و) جاء ايضا فى الكلام (انى القتال) لا بمعنى السؤال عن مكانه بل (بمعنى متى) يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولانى ثلاثه معان استفهامية كانت او شرطية احدها بمعنى اين الا ان اين مع من فى الاستعمال ظاهرة اومقدرة ويجىء انى بمعنى كيف نحو انى ﴿ يؤفكون ﴾ ويجىء انى بمعنى متى ولا يجىء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل انتهى قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يجىء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل مخالف لما مثله الشارح بقوله انى زيد وانى القتال وقال سيرى زاده والحق ما قاله الرضى * ثم قال بعد ما رجح قول الرضى بقى ههنا شىء وهو ان انى فى قوله تعالى ﴿ انى لهم الذكرى ﴾ بمعنى كيف على ماصرح فى الكشاف ولم يدخل على الفعل ثم قال ويمكن دفعه فليتأمل اقول ولعل وجه التأمل انه يجوز أن يكون الفعل مقدرا بعد انى فى هذه الآية ويشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف يتذكرون والله اعلم ﴿ و ﴾ (منها) ﴿ متى ﴾ ووسط الشارح بين حرف العطف وبين متى بقوله منها للاشارة الى ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها ههنا للاشارة الى كمال اتصال متى بما قبلهـا من اين وانى فى كونهما للمكان والزمان وقوله ﴿ للزمان ﴾ اما

صفة لمتى بتقدير الكائنة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان اوحال منه اى كائناللزمان وقوله ﴿ فيهما ﴾ ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فيهما (اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى الاستفهام (نحو متى القتال و) فى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) ﴿و﴾ (منها) ﴿ايان ﴾ اى ومن الظروف المبنيةايان ﴿ للزمان ﴾ اى الكائنة للزمان اوهى للزمان ﴿ استفهاما ﴾ اى حال كونها للاستفهام وقوله ﴿ مثل متى ﴾ يريد به انه مثاله فى كونه للزمان وللاستفهام وهذا كلام يشير به الى مآل كلام المصنف والى تعبيره بلفظ اخصر منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان ظرف زمان خبرمقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر (والفرق بينهما) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان استفهاما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامورالعظام) اى الامور التى تعظم عند المتكلم لكونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذاكان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لايقال (ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (ولا) يقال ايضا (ايان قدم الحاج) بلفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج فى الماضى وليس هو سؤالا عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اى ايان ملابس بخلاف متى فانه) اى لفظ متى (غير مختص) اى غيرمقصور (بهما) اى بالامور العظام وبالمستقبل بل يستعمل فيهما وفى غيرهما من غيرالامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقوم زيد ومتى قام زيد* ولما كان فى ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الشارح بقوله (والمشهور) اى فى ايان (فتح الهمزة والنون) اى وفتح النون (وقدجاء)اى فى غيرالمشهور (كسرهما) اى كسرالهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كما جاء فتحهما وقال العصام قوله وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان مجئ كسرهما كمجئ فتحهما وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان كسرهما معا فى لغة واحدة وليس الامر كذلك لعبارة الرضى وهى ان كسرهما لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ما تفيد عبارة الشارح ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما معا لغة غير مشهورة وما تفيد عبارة الرضى ان اللغة المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرها وان غير المشهورة منها كسر الهمزة والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالف للاخرى ﴿ و﴾ (منها) ﴿ كيف ﴾ (الكائنة) ﴿ للحال استفهاما ﴾ وانما صرح الشارح بتوسيط الكائنة ههنا ليكون اشارة الى المغايرة بين متى وايان و بين كيف فى كون معناها للزمان فيما سبق

وللحال فى كيف * ولما كان لفظ الحال موضوعا فى اللغة للزمان اعنى نهاية الماضى وبداية المستقبل وحمل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على هذا المعنى اراد الشارح العلامة ان يرد هذا الحمل بان يفسره بقوله (اى حال الشيء وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة * ثم اشار الى باعث التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشيء لازمان الحال كما توهمه بعض الشارحين) وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال اى فى حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا استعمال الظرف * ثم ايد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب المفصل فقال (قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لاظرف (ومعناه السؤال عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال كما هو المتوهم (تقول كيف زيد اى على اىّ حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم يعنى ولوكان ظرفا لا بدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم السبت وهذا مذهب سيبويه فانه عنده اسم لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف لانه بمعنى على اىّ حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وقال الاخفش وهو ظرف اذ تقديرك له بقولك فى اىّ حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بفى مع انها ليست بظرف ثم هو معارض بصحة تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء انتهى (وتستعمل) اى كلمة كيف (للشرط) اى لمعنى الشرط لا مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على استعمال ضعيف (عند البصريين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما فى استعمالها فى الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس اى على اىّ هيئة تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها فى الشرط غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجيء فى بحث الحروف ان كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود فى كلام البلغاء ثم فصل الشارح اعرابها فقال (فان كان) اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف (فى محل الرفع بالخبرية) اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله مامرّ وهو قوله كيف زيد (وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل) مثل كيف جئت (فهو) اى فلفظ كيف (فى محل النصب على الحالية اى على اىّ حال جئت أراكبا ام ماشيا) ﴿ومنها﴾ (اى من الظروف المبنية) ﴿مذ ومنذ﴾ والنسخة التى اختارها

الشارح الهندى ليس فيها لفظ منها وقال فى الامتحان ذكرهما يعنى مذ ومنذ فى الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما له فى الدلالة على الزمان انتهى وسيجئ فى قول الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الخ مايؤيد النسخة التى اختارها الهندى وماقاله صاحب الامتحان (بنيا) اى بنى مذ ومنذ مع انهما اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب (لموافقتهما مذ ومنذ حرفين) اى لموافقة مذ ومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين فى اللفظ والمعنى وهما اشبه شئ بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء * اعلم ان مذ مبنى على السكون واذا التقى الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم بضم الذال وفى بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه وميم منذ لغة سليمية والله اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اوّل المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجئ يعنى يكون هذان اللفظان فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اوّل المدة (اى اوّل مدة زمان الفعل المتقدم عليهما) اى الفعل الذى تقدم عليهما وهو مارأيته فى قوله (نحو مارأيته مذ ومنذ يوم الجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة (اى اوّل زمان عدم رؤيتى) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اى عدم رؤيتى اياه وليس الضمير راجعا الى الرائى الذى هو فاعل ما رأيته ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة ما قال العصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيته اى فى المفسر وليس فاعلا ولايتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتى كما يتوهم انتهى * ثم اراد المصنف ان يفصل حكم ماكان بهذا المعنى فقال (فيليهما) وقوله (اى يقع بعدهما) تفسير بالولى وهو وقوع شئ بعد شئ من غير فصل وقوله (اى بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير التثنية والفاء فى فيليهما للتفصيل وقوله (المفرد) فاعل لقوله يليهما يعنى اذا كانا بمعنى اول المدة يقع بعدهما المفرد (اى الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا عن الفعل المفرد وقوله (لاالمثنى ولاالمجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ماليس بمثنى ولا بمجموع * ولما فسر الشارح المفرد ههنا بما يقابل المثنى والمجموع توهم ان ماوقع المثنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل ماوقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمفرد المقابل للمثنى والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى قوله مارأيته مذ يوم الجمعة لان الاسم الذى وقع بعدهما فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (اوحكما) اى اويكون

المفرد مفردا حكما وان كان مثنى حقيقة (نحو مارأيته مذاليومان اللذان صاحبنا)
بفتح الباء اى كان مصاحبا اوبسكون الباء اى وقع المصاحبة بينى وبينه (فيهما)
اى فى هذين اليومين * ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى
هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فاول هذا الزمان
هو الزمان الذى وقعت فيه المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح
بقوله (اى اوّل مدة عدم رؤيته هذان اليومان) وقوله (فمادام) الخ شروع
فى بيان ان المقصود من اليومين ليس عددهما بل المقصود به الامر الواحد
لانه مادام (لايلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لايحكم عليهما) اى على اليومين
(باولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحاد المبتدأ والخبر فى الخارج وقوله (لان
اول المدة) الخ دليل لقوله لايحكم وتقرير الكلام ان اليومان يلاحظ امرا واحدا
لانه لو لم يلاحظ لايحكم عليهما بالاولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امرا واحدا
اما الملازمة فلان اول المدة (انما يكون امرا واحدا لاشيئين) فى صورة المثنى
(اواشياء) فى صورة المجموع وقوله (فالمثنى والمجموع) الخ تفريع يعنى اذا ثبت
ان يكون مايعبر عنه باول المدة امرا واحدا فثبت ان المثنى والمجموع (اذا وقعا
اوّل المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحملا عليه (يكونان) اى يكون ذلك المثنى
والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول المدة ههنا وقوله
(المعرفة) صفة المفرد * ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية فقال
(حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى
اليومان المذكور فى قوله ما رأيته مذ اليومان (او) معرفة (حكما) اى فى الحكم
لافى الحقيقة (نحو مارأيته مذ يوم لقيتنى فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة
لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاة المخاطب فيه صار معينا وانما يكفى
كون المعرفة حكما فى الجواز (لحصول تعين المقصود من كونه معرفة وانما كان
التعيين) بوجه ما (مقصودا لانه) لو لم يتعين الوقت لكان مجهولا ولايخفى انه
(لافائدة فى جعل الوقت المجهول اوّل مدة فعل) بوجه ما قصد اعلامه اى زيادة
على تعين اول الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اوّلية وقت ما لزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة) دليل لقوله لا فائدة فى جعل الوقت المجهول
لانه يجوز أن يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل فائدة وهى تعين
وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر فحينئذ تكفى افادته من غير
تعيين فاراد دفعه بان الفائدة مايترتب على الفعل فيلزم ان يكون مفيدا لغير
ماافاده الاول فاولية وقت ما معلوم بالضرورة فلا حاجة الى افادته فيحتاج
الى فائدة زائدة فى ذكر اول المدة بمذ ومنذ فهذا الذكر انما هو لتعين ذلك الاول

المنفهم من الفعل * ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى فيهما فقال ﴿ و ﴾ (تارة يكونان) ﴿ بمعنى جميع المدة ﴾ وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله تارة يكونان وقوله (اى جميع مدة زمان الفعل) للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعنى يكون مذ ومنذ تارة بمعنى جميع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة ﴿ فيليهما ﴾ (اى مذ ومنذ) اى فحينئذ يليهما ﴿ المقصود ﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا) ﴿ بالعدد ﴾ للاشارة الى ان الالف واللام فى المقصود موصول والى ان الباء فى قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف لقوله بل ظرف مستقر حال من الضمير الذى هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول والى ان المضاف محذوف اى بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء فى قوله بالعدد للمصاحبة يعنى بمعنى مع يعنى يلى مذ ومنذ الزمان الذى قصد بيانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضى حيث قال ولو لم يؤول بهذا لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من كلام المصنف من دخول الباء فى العدد أن المقصود من العدد هو بيان الزمان وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فمراد الرضى ان يدفع الاشكال عن العبارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الشارح العلامة واما الفاضل العصام فدفعه بابقاء العبارة على المتبادر يعنى على كون الباء صلة وبالتحرير بان المراد بالعدد اسم العدد يعنى يليهما الزمان الذى قصد هو باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان المبنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المصنف المقصود بالعدد يعنى انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومنذ يومان لانها ليست باسم العدد بل هى اعداد لكونها تفيد المقصود بالعدد من تقييد الآحاد (اى بعدده المستغرق) اى بعدده الذى يستغرق (جميع اجزائه) اى جميع اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسر الشارح قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان بمعنى اول المدة وبين ما كان بهذا المعنى لان المراد فى قولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة فى يوم الجمعة بعد أن تكون متحصلة فى جزء منه بخلاف ما اريد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية فى جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق فى الثانى دون الاول * ثم اكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اى لا يخرج (منه) اى من العدد المذكور (شئ نحو ما رأيته مذ يومان) فقوله (اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى) تفسير لمعنى مذ وقوله (يومان لا ازيد ولا انقص)

بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذى فى السابق و بينه ههنا بان الزمان الذى فى الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى والزمان الذى فى الثانى مايصلح ان يكون جوابا لكم يعنى اذا قيل متى عدم رؤيتك تقول مارأيته مذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك تقول مذ يومان فسئل فى الاول عن حد الزمان وفى الثانى عن عدده * ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع فى بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال ﴿وقد يقع﴾ ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولى وغيره فسره الشارح بقوله (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثانى ليخص الوقوع بمعنى الولى ﴿ المصدر ﴾ (نحو ماخرجت مذ ذهابك) فتقديره على المعنى الاول اوّل مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى مدة ذهابك ﴿ اوالفعل ﴾ اى وقد يقع بعدهما الفعل (نحو ماخرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك يعنى اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لاالى مجرد الفعل كما توهمه عبارته ﴿ اوان﴾ ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هى المثقلة والمخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسره الشارح بقوله (اى ما كتب) يعنى ليس المراد بان هى ماكانت مثقلة داخلة على الاسمية اومخففة داخلة على الفعلية على التعيين لاحداهما بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعنى بالهمزة والنون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (اومخففة) بان قرئت بسكونها لاشتراكهما فى الاقتضاء لتأويل مابعدهما من الجملة بالمفرد ولاشك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ماخرجت مذ انك ذاهب) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (اوماخرجت مذ ان ذهبت) والتقدير فى الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا باودون الواو كما هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة او المخففة انما هو بالترديد لانه لايمكن الحمل عليهما جميعا * ولما كان فى هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدهما بلا دخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اى اوتقع بعدهما الجملة الاسمية (نحوماخرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره) اى لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (لقلتها) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المصنف قوله ﴿ فيقدر ﴾

على قوله يقع اى قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فيقدر حينئذ (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ ﴿ زمان ﴾ اى لفظ زمان اوما بمعناه نحو ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعدتهما القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف كذا فى حاشية العصام ﴿ مضاف ﴾ (الى احد هذه الامور) من المصدر وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) اى حمل المصادر التى (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ (عليهما) اى على مذ ومنذ حملا متواطئا لان مذ ومنذ عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليهما الا ماهو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجى بينهما (فكان التقدير فى) تركيب (ماخرجت مذ ذهابك) ان تقول (مذ زمان ذهابك و) قس (على هذا القياس فيما بقى) من قولك ماخرجت مذ ذهبت وما خرجت مذ أنك ذاهب او مذ أن ذهبت وقال ابن مالك فى نكته وتقدير هذا فى المصدر وانّ صحيح لانهما مفردان تحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه لان الزمان حينئذ يكون مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف اليه وقيام الجملة مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير المطرد انتهى * ولما فرغ المصنف من بيان اقسام مذ ومنذ واقسام مابعدهما شرع فى اعرابهما واعراب ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج فى التعيين فقال ﴿وهو﴾ (اى كل واحد من مذ ومنذ) حال كونهما (اسمين) اى لا حرفين وانما فسره بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما ﴿مبتدأ﴾ وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدر يعنى كأنه قيل لم يجوز أن يكونا مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط المبتدأ موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما لكنهما معرفتان بالنظر الى مآلهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضافة ﴿ وخبره مابعده ﴾ وقوله (اى خبر كل منهما) تفسير لمرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعده) اى بعد كل واحد منهما تفسير لصلة ما بانها لفظ بعده بتقدير يقع ﴿ خلافا للزجاج ﴾ اى يخالف هذا القول خلافا للزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما ومن مابعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند الجمهور مذ ومنذ وخبره مابعده وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما) اى لان مذ ومنذ (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ مابعدهما ويرد

عليه) اى على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذ اومنذ (معرفة) لكونه اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اى كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز بالاتفاق) وكما ورد عليه هذا يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم الجمعة بانه اول المدة اوجميعها * ولما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذ ومنذ كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنها مذ ومنذ وهذا يقتضى ان يكونا خبرين لامبتدئين لان الظرف اذا وقع فى التركيب يتعين للخبرية فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد بقوله (واعلم انهما) اى مذ ومنذ (اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لاظرفان) لانهما ليسا بتقدير فى واذا كانا كذلك (فلايصح عدّهما) اى عدّ مذ ومنذ (من الظروف المبنية) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التى اختارها الشارح (الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان) يعنى ان المراد من عدّهما فى عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لاانهما يقعان ظرفين) بمعنى ان لفظ فى مقدر فيهما كما فى سائر الظروف وقوله (فى تراكيبهم) متعلق بيقعان ﴿ومنها﴾ (اى من الظروف المبنية) ﴿لدى﴾ ولما جاء فى لدى لغات اشار اليها المصنف فاحداها لدى (بالالف المقصورة) ﴿ولدن﴾ (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن مثل عضد ساكنة النون هى المشهورة ومعناها اول غاية زمان اومكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم ومعناها اول غاية زمان اومكان وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن الا ان يقال لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب اومقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكونهما اصلين وام الجميع واكثر لغة فرّق بينهما وبين مابعدها بقوله ﴿وقد جاء لدن﴾ (بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) ﴿ولدن﴾ (بفتح اللام والدال وسكون النون) ﴿ولدن﴾ (بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير النون وهو قوله ﴿ولد﴾ (بفتح اللام وسكون الدال) ﴿ولد﴾ (بضم اللام وسكون الدال) ﴿ولد﴾ (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى فى بيان الشارح لغة لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه فى صدد التقييد واما المصنف فلعدم تقييده بشئ اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال

﴿ فيحتمل ﴾

فيحتمل التقييد بالفتح والكسر فى الدال وانما لم يكتف فى بيان لدن بضم الدال
ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بحركات ثلاث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة
لدن بضم الدال كذا فى العصام * ثم شرع الشارح فى وجه بنائها فقال (وبناؤها)
اى بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين
ان ضمير بناؤها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الآتى والفرق الى
آخره يعني ان الشارح مثل فى بيان الفرق بقوله لدى زيد اولدن زيد ولو خصص
الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعنى بناء المجموع حاصل (لوضع
بعضها) اى لكون بعض لغاتها وهى لد ولدولد يعنى ما كانت بغير النون
والالف موضوعات (وضع الحروف) فى كونها موضوعات على حرفين كمن
وعن وان كانت مشتركة فى المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع
الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف (وحمل البقية) اى وحمل مابقى من هذه
الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه) اى على البعض
الذى وضع وضع الحرف من حمل النظير على النظير فى المعنى * ثم اشار الى اشتراك
الكل فى المعنى بقوله (وكلها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند)
اى ملابسة بمعناه فى الجملة وانما قيدنا بقولنا فى الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان
معنى قوله وكلها بمعنى عند فى اصل اللغة والفرق بينهما فى الاستعمال حيث قال
(والفرق) اى الفرق بين كل منها وبين عند (انه يقال) اى فى عند (المال
عند زيد فيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) اى فى كيسه وبيته (وفيما)
اى ويقال ايضا فى المال الذى ليس عنده بل (فى خزائنه) اى فى خزائن
زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) اى عن حضور زيد (ولا يقال)
اى ولا يجوز فى باب لدى ان يقال (المال لدى زيد اولدن زيد الافيما) اى فى المال
الذى (يحضر عنده) لا فيما يكون غائبا اوفى خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال
لدى الله لايهامه المكان (وحكمها) اى وحكم كل من اللغات بحسب العمل
(ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المجرور المنفهم منه
وقوله (بها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية وقوله
(على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة
فى الاعراب بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى مابعدها وان يكون مابعدها
مجرورا بها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب
(وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن) اى بلفظ لدن من بين تلك المذكورات
(خاصة) اى خص النصب بلدن لا بغيرها من البقية وقوله (غدوة) نائب
الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة) على التميزية

(سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها (لنونها) اى لتشبيه نون لدن (بنون التنوين فى مثل رطل زيتا) فصارلدن كأنها اسم تام بالتنوين فصار عاملا و ناصبا لتمييزها وهو لفظ غدوة قال الرضى فنصبها تشبيها بالتمييز اوتشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت ابن مالك ان النصب على التمييز وكذا نقله الدماميني عن المغنى لابن هشام واختاره الشارح العلامة *ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتنوين فقال (ولذلك) اى ولكون نون لدن كالتنوين (تحذف) على صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن (وتثبت) وكذا هذاعلى صيغة المجهول اى تحذف النون تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كماهو شان سائر الاسماء التامة المنونة مع التمييز *اعلم ان العصام ذكر فيه توجيها حاصله ان حذف النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التنوين كما فى سائر الاسماء المنونة تارة لمانع واثباتها اخرى .وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف التنوين فى الاسماء التامة المنونة انتهى يعنى ان حذف التنوين منه جائز فى كل حال سواء حذف بعد كونه اسما تاما اوقبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون واثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها مشابهة للتنوين كذلك يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحر الاعلى يعنى ان لدن اذا نصبت به لفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يجز حذف النون منها (وغيرها) اى وغير السحرة وهذا يشعر أن حذف التنوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت كالدليل على تعينه للتمييز ﴿ ومنها قط ﴾ ترك الشارح ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله قط على قوله لدى كماهو الاليق ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر * ولما اختلفت اللغات فى لفظ قط واحتمل رسم ماذكره المصنف الكل اراد الشارح ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح القاف (ومضموم الطاء) اى ومضموما طاؤه (المشددة وهذا) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغاته) اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا *ثم شرع فى بيان اللغات الآخر فيه بقوله (وقد يخفف الطاء المضمومة) فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) اى قاف كل

(من)

من اللغتين فصار بضم القاف والطاء مخففة (اتباعا) يعنى لالاصالتهما بل لجعل القاف فى كل منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما فى اللغة الاولى (اوالمخففة) كما فى اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والباقية فرع الثانية الغير الاشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولافرع لاحد الاصلين فقال (وقدجاء قط حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهمل الشارح بيان حركة القاف لكونها معلومة فى الجملة من قوله (مثل قط الذى هو اسم فعل) فانه بفتح القاف كقولنا جاءنى زيد فقط (فهذه خمس لغات كلها) يعنى ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة فى التكلم لكنها ليست بمختلفة فى المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة ﴿ للماضى المنفى ﴾ وقوله للماضى تعيين للخبرية فى كلام الشارح لتقديره كلمة كلها واما فى تركيب المصنف فيحتمل ان يكون حالا اوصفة اوخبرا لمحذوف وانما فسر الشارح بقوله (اى لاجل الفعل الماضى المنفى) للاشارة الى اللام للاجل لاللصلة وانما حمل اللام عليه لانه لوكان للصلة لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان لاالفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا فى عقبه ليفيد معنى الاستغراق فى الزمان الذى نفى وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (اوالزمان الماضى المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى فى اللفظ وجار عليه واما فى الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) اى حدث (فيه) اى فى ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين انه فى الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى فى قول المصنف صفة للماضى حقيقة لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفى الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لامعنى لنفى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له والثانى على تقدير كونه موضوعا له لهذا اللفظ وقوله (ليستغرق النفى) للاشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفائدته يعنى انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيده ليستغرق النفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لايستفاد من المفعول المنفى السابق (نحو مارأيته قط) يعنى ان نفى الرؤية مستغرق فى جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى مارأيت * ثم شرع فى بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعنى ان وجه بناء ماكانت مخففة من هذه الخمس (لوضعه) اى لكون ذلك اللفظ موضوعا

ومطبوعا (وضع الحروف) اى مشابها لبعض افراد الحرف فى كونه على حرفين وفى سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر فى بنائه ولذا قال (وبناء المشددة لمشابهتها) اى لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) فى وجه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض) فى كونه لاستغراق النفى ولما بنى عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سيجئ بنى قط ايضا لكونه محمولا عليه من قبيل حمل النظير على النظير ﴿و﴾ (منها) ﴿عوض﴾ وتوسيط الشارح لفظ منها لتصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح العين وضم الضاد) تفسير لتصحيح اللغة وهو اما حال اوخبر مبتدأ محذوف وكونه بضم الضاد هى اللغة المشهورة (وقدجاء) اى وجاء فى عوض (فتح الضاد) فى لغة (وكسرها) اى وكسر الضاد فى اللغة الاخرى وقوله ﴿للمستقبل المنفى﴾ اما حال اوصفة اوخبر مبتدأ محذوف كما سبق فى قوله للماضى (اى لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المنفى) مسندا فى الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لا للصلة وقوله (اوالزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ) تفسير على تقدير كون اللام للصلة وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفى الى الزمان مجازا عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة) بيان ايضا لفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (نحو لا اراه) بفتح الهمزة (عوض) يعنى انه لا تتعلق به رؤيتى فى جميع الازمنة المستقبلة (وبناء عوض) اى ووجه بناء عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت ان ماقطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف فى الاحتياج والباء فى قوله (بدليل اعرابه) للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى) يعنى انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى) اى معناهما هو الموجود الذى (يبقى على وجه الدهر) واكثر مايستعمل عوض فى مقام القسم وقال العصام ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم لجواز أن تكون الفتحة التى ترى فى لفظ الدهر فى قوله دهر الداهرين فتحة بناء لا فتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لم يسمع بناؤهما كذلك فتعين فتحهما للاعراب * ثم شرع فى بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان احكام ماقطع عن الاضافة فقال ﴿والظروف المضافة الى الجملة او﴾ (الى كلمة)

﴿اذ﴾

《 اذ 》 وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم فى الظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضافة (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله 《يجوز بناؤها》 خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الشارح وقول الشارح (لاكتسابها) دليل لجواز بنائها يعنى وانما يجوز بناؤها لاكتسابها اى لاكتساب الظروف المذكورة (البنـاء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل * ولما ظهر الاكتسات المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلاواسطة كما فيما عدا اذ او بواسطة كما فى كلمة اذ وقوله 《على الفتح》 متعلق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء نحو قوله تعالى (يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم الى الجملة وهى جملة ينفع وقوله تعالى (من خزى يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلمة اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنهـا التنوين وقوله (فيمن قرأ بالفتح) متعلق بالمثالين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثـالين لما بنى على الفتح فى قراءة من قرأهما بالفتح كما قرئ به فيهمـا فى القراءة المتواترة واما فيمن قرأهما بالرفع فى الاول وبالجر فى الثـانى كما هى المتواترة ايضـا فيكونان مثـالين لكونهما معربين * ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتهـا لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتيـاج الى شئ وهذا بيان لمرجح الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجح الاعراب برد مرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فجاز الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب 《 وكذلك 》 وفسر الشـارح المشار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى الظروف بتاويل المذكور لانه لو لم يؤول به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه 《 مثل وغير 》 وتوسيط الشارح قوله (مذكورين) للاشارة الى ان قوله 《مع ماوان》 حال من مثل وغير اوصفة لهما * ثم ان مااختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هذا مع ماوان وان بزيادة الالف والنون الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشـددة ومخففة اذ لفظهمـا مغن عنه

لتكررها فيها واما النسخة التى اختارها الشارح فالالف والنون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذأن يؤوّله وبقوله (مخففة) وهى التى تدخل على الفعل (اومشددة) وهى التى تدخل على الجملة الاسمية وان يؤوّل ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قيامى مثل ماقام زيد) هذا مثال للفظ مثل المذكور مع ماالمصدرية (وقيامى مثل ان يقوم زيد) وهذا مثال مثل المذكور مع ان المخففة المصدرية (او) قيامى (مثل انك تقوم) وهذا مثال ماذكر من لفظ المثل مع ان المشددة وانما عطفه باو لان النسخة التى اختارها الشارح هى ماليس الالف والنون مكررا فيها فيقتضى ان يمثل مثالان سواء كانت مشددة او مخففة فلايجتمعان فى مادة واحدة فيكون الممثل احدالامرين فيقتضى ان يأتى فى المثالين باوالداخلة على احد الامرين كما ذكرنافى امثاله * ثم شرع الشارح فى توجيه وجه جوازالبناء والاعراب فى المذكورات فقال (لمشابهتهما) اى وانما الحق مثل وغير حال كونهما فى هذه الصفات بالظروف المضافة فى جواز البناء والاعراب لكونهما مشابهتين (الظروف المضافة الى الجملة) فى كونهما مضافين فى المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى وهوماوان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث يعنى ان الظروف المضافة الى الجملة وهى التى كان مثل وغير مشابهتين لها (نحو اذا وحيث) وقوله (وبهذه المشابهة) يعنى بسبب هذه المشابهة لابغيرها من الاسباب (ذكرهما) اى المصنف (فى بحث الظروف) مع انهما ليسا بظرفين (ويجوز اعرابهما) اى وكما يجوز بناؤهما يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه فى اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغى ان لايكون على اطلاقه لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف هل هى مضافة الى شرطها اولا وجائزة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة الاضافة اليها فهى ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماهية المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان لاتضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التى صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا اومبنيا فى اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بدله من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لايجوز فى مثله الا الاعراب فى الظروف المضافة

وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا ﴿ المعرفة والنكرة ﴾ اى المتداولتان فى ألسنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بحثهما على بحث

﴿ غير ﴾

غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرهما المصنف عنه كذا فى العصام ثم فسره الشارح بقوله (اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة) لبيان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشيرا الى ماسيجئ من المسائل المستحضرة وقدر كلمة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هى عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين بالكسر بالمبين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التى كانت جزأ من الكتاب مبينة للمسائل التى كانت جزأ من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لامن الاسم المبنى لان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى المعرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين اواكثر وعدمها وتقسيمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المتصرف الى المصدر وغيره كذا فى الامتحان * ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والنكرة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال ﴿ المعرفة ﴾ يعنى ماهيتها على ان يكون اللام للجنس كما هو الا ليق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله ﴿ ما ﴾ اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اى اسم) ﴿ وضع ﴾ تفسير لما بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق * ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلا وهى ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان لزيد وعمرو مع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثانى الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيجئ اراد الشارح ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئى) كوضع الاعلام (او كلى) كوضع غيره والوضع الجزئى ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته بتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لامن حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهى بمنزلة المفهوم

الجزئى لاتحتمل غيرها والمراد بالوضع الكلى ان يتصور المفهوم الكلى سواء
جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من
تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا اولم يجعل ذلك
المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون
الوضع والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ماكان الموضوع له خاصا
سواء كان الوضع خاصا ايضا كما فى الاعلام او عاما كما فى البواقى من المعارف
والنكرة ماكان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام فى قوله
﴿ لشئ ﴾ متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله
﴿ بعينه ﴾ صفة لشئ والضمير المجرور فى قوله بعينه راجع الى الشئ فقوله
ماوضع بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والنكرات وقوله
لشئ بعينه بمنزلة الفصل اخرج النكرات اذ هى لم توضع لشئ بعينه * ثم الشارح
اراد تفسير الشئ الملتبس بعينه فقال (اى بذاته المتعينة) فاراد بظاهره ان
الشئ اذا قيد بعينه يرادبه ذاته المتعينة يعنى شخصه اعتمادا على ماشاع بين الادباء
من استعمال امثال هذا التركيب اعنى تقييدهم للشئ بقولهم بعينه يريدون به
ذاته المتعينة المشخصة والا فمجئ العين بمعنى الذات المتعينة مما لم تساعده
اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشئ ونفس الشئ كما فى قولهم
جاءنى زيد نفسه وجاءنى زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ماوضع
لشئ نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشئ اذ ما
من موضوع لشئ الا وهو موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ
الموضوعة بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن
النكرة كذا فى العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لايرد على الشارح
ماأورده العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ماهو الشائع بين الادباء
لزم المحذور المذكور اعنى الالتباس لان المراد من الشئ المذكور هو الذات
وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف
بقوله الملتبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لاقبله
انتهى ماسمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للمتكلم والمخاطب) بالجر
صفة بعد صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات
(فالشئ) يعنى انما قيدنا بهذه لان الشئ المذكور فى التعريف حال كونه
(مقيدا بهذه المعلومية) وهى كونه معلوما لهما (والمعهودية) وهى كونه
معهودا بينهما (اذا وضع له) اى لذلك الشئ (اسم فهو) اى فذلك الاسم
هو (المعرفة واذا وضع له اسم) يعنى اذا وضع لذلك الشئ (باعتبار ذاته

مع قطع النظر عن هذه الحيثيــة وهى كونه من حيث انهـا معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشئ باعتبـار ذاته فقط هو (النكرة فقوله ما وضع لشئ) مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المصنف فى تعداد انواعها فقال ﴿وهى﴾ (اى المعرفة) وقوله هى مبتدأ وخبره فى تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفى تركيب الشارح قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعرّفة بما ذكر لكنها من حيث افرادها النوعية كما سبق فى اول الكتاب فى قوله وهى اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر فى هذه الانواع الستة ليس بعقلى ولا جعلى بل هى منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بجعل كل واحد منها فى مرتبته بان ذكر بعضهـا اوّلا وبعضها ثانيا بعده (فى الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكريا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) بان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبـة فى الاعرفيـة والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادهـا كلى مشكك فان بعضهـا اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الآخر الى آخره وقيل الى مرتبـة ليس فوقها اعرف منها وقيل الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى لان الترتيب الذكرى ليس بمطابق للترتيب الرتبى فى الاعرفية فان المبهمات منها مايساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها مايساوى المعرفة باللام ومنها مايفوته فاجيب بان ماذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك فى المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المصنف ماهو المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى وليس كذلك وكون المبهمات مساوية لذى اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله ﴿المضمرات﴾ خبره يعنى اول انواع المعرفة هى المضمرات وهى اعرف باقى الانواع (فانهـا) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعة بازاء معان معينـة مشخصة) وكل لفظ شـانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كما فى الاعلام بل (باعتبار امر كلى كما مر) لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ اوّلا) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد (يحكى عن نفسه مثلا) بان يقول انا فعلت

كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظتـه بهذه الحيثية (آلة لملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (ووضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال زيد انا قائم وضع لفظ انا لزيد واذا قال عمرو انا قائم وضع لفظ انا لعمرو مع ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لايفاد ولايفهم الا واحد بخصوصه) يعنى لايفيد لفظ انافى انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى التركيب الثانى انه ولايفهم منهمـا الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك) يعنى لا ان الواضع لاحظه لوضع لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فتعقل ذلك المشـترك) اما مصدر مضاف مبتـدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضـاف اذا كان مبتدأ يكون لحصره على الخبر ففى كلامه حصر بقرينـة قوله لا انه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول او المضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشـترك نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للوضع) وقوله (لا انه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير اللام يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لا لانه الموضوع له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كما قررنا فالوضـع فى المضمرات وامثالهـا كلى لملاحظـة المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المشخصان وموضعه علم الوضع ﴿و﴾ (الثانى) ﴿الاعلام﴾ اى الثانى الانقص من مرتبة المضمرات فى التعين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سـواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصـور بينهمـا (او الجنسـية) عطف على الشخصية يعنى وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسـد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبـار علم لهـذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنـع الصرف للعلتين فيه وهما التأنيث والعلمية ولايجوز ايضا دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضـع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميتـه ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن

معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه و بين الاسد مع اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال الاسد فى افراده حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ماقاله ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وبقى ههنا ماقاله العصام حيث قال ويشكل تصور العلم الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظة الله تعالى فانه لم يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلايمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه تعالى فلايمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة فى هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الاقكرمانى فى شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر أنه وصف فى اصله بدليل كونه صفة للاسم الآخر الشريف فى قوله تعالى ﴿ الى صراط العزيز الحميد الله الذى ﴾ على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لايستعمل فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه فى اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر خفى غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى ﴿ وهو الله فى السموات ﴾ معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر فى المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولايخفى ان توجيه الاقكرمانى وان كان توجيها اقناعيا لكنه لايكون سببا للتخلص عما اشكله العصام ﴿ و ﴾ (الثالث) اى الذى فى المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ماذكره المصنف فى المرتبة الثالثة فى الذكر وهو ﴿ المبهمات ﴾ (يعنى) اى يريد المصنف بالمبهمات (اسماء الاشارات و) اسماء (الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات عطفا على قوله اسماء لايراده بصيغة الجمع (وانما سميت) اى تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند المخاطب (وكذا الموصول) اى كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من غير صلة مبهم) صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل يحتمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما لم يجعل الضمير الغائب من المبهمات لان مايعود اليه متقدم فلايكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات

والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون الوضع فى هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة) وهى هذا الحجر والذى خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذى فى الثانى معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى بعد ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كما فى العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اى شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى دخل وللذى اكل مثلا (كليا) اى حال كونه وضعا كليا غير مانع من وقوع الشركة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كليا لان الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر) وتعقل ايضا المشار اليه المثنى المذكر او المجموع المذكر وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وعين لفظا) اى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيرها (بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكر فدخل فيه كل مفرد مذكر يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه الامران اعنى كون الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثابت لان التصور (المعتبر فيه) اى فى هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكر مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاص) يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثابت (لانه) اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير المشار اليه بالشجر وقوله (لا المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان الناطق المشترك بين افراده ﴿ و ﴾ (الرابع والخامس) ﴿ ماعرف باللام ﴾ يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ماعرف

(بالنداء)

بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجئ وانما جمع الشارح بينهما بقرينة عطف المصنف فى ما سيجئ فى قوله اوالنداء باو وانما جمع المصنف بينهما لانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقى ولماكان اللام له معان اربعة اراد الشارح ان يفسر اللام على وجه يعم كلا من المعانى الاربعة فقال (العهدية اوالجنسية او الاستغراقية) يعنى سواء كانت اللام التى عرف بها الاسم لاما تفيد العهد اوالجنس اوالاستغراق وسواء كان العهد خارجيا اوذهنيا كما عممه الفاضل الامير فى حاشيته وقال صاحب الامتحان فى تعليقاته ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام لام الحقيقة نحوالانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ﴿ان الانسان لفى خسر الا الذين﴾ الآية وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد الذهنى نحو اشتر اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة والاستغراق والعهد الذهنى فعلى هذا لا يرد على الشارح انه جعل قسم الشئ وهو الاستغراق قسيما له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج العهد الذهنى ههنا فى اللام العهدية كما نقلناه عن الفاضل الامير وان يراد بالجنسية لام الحقيقة القسيمة للاستغراق لامعناها الاعم منهما (وانما لم يقل) اى المصنف (مادخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ماعرف الخ (لئلا يدخل فيه) اى فى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ) فانه لو قال ما دخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسين اللفظ دون افادة التعريف ولما قال ماعرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهو المطلوب * ثم انه لما كان للمصنف فى حق العبارة ان يقول ماعرف باللام والميم حتى يدخل فيه ماعرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر وجها لتركه فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السلام (ليس من امبر امصيام فى امسفر) فى مقام ليس من البر الصيام فى السفر حيث اجاب عليه السلام لسائل حميرى سأل بلغته بابدال اللام الى الميم فقال امن امبر امصيام فى امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعد ما) اى لا يعد الاسم المعرف الذى (دخلته) اى دخلت الميم اياه نحو لفظ بر ولفظ صيام (قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان يقال ماعرف باللام والميم وقال العصام فحينئذ سقط ماذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعنى

ان بين قول الشارح ههنا و بين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا هو أن يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازمان متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الشارح بان يقال انا لا نسلم التناقض لان ما ذكره المصنف فى اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان فى كونهما من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك مايكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف للميم لانه يكون من افراد ما هو الخاصة وماذكره ههنا تعريف المعرف باللام ولاشك ان دخول الميم فى افراده ليس بقطعى حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحمله الشارح ههنا على البدلية لعدم القاطع فى دخوله والله اعلم ﴿ او ﴾ (عرف) ﴿ بالندا ﴾ وانما وسط الشارح قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر مابه الاشتراك بينهما كما هى امارة لكونه لتقسيم المحدود ويؤيده عد المصنف كلا منهما نوعا على حدة حيث قدر الشارح بقوله والرابع والخامس وقد اشرنا اليه ايضا فى تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المعرف بالنداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعين ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذا قصد به معين) يعنى انما يكون نحو يارجل مثالا للمعرفة اذا قصد بالنداء نداء لمعين (بخلاف نحو يارجلا) اى اذا قصد به النداء (لغير معين فانه) اى فان قوله يارجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة * ولما ذكر المصنف المعرف بالنداء والمتقدمون من النحاة تركوا ذكره فى كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد الشارح ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انما لم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذ اصل) اى لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (ياايها الرجل) لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يارجل للمعنى الذى دل عليه قولنا ياايها الرجل ﴿ و ﴾ (السادس) ﴿ المضاف الى احدها ﴾ اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى احد المعارف المذكورة * ولما توهم عدم جواز الاضافة فى القسم السادس اعنى ما عرف بالنداء انه لايجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى كلها (اى الى احد الامور الخمسة) يعنى ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد

الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا تستلزم) دفع لمنشأ التوهم وهو أن الضمير المذكور لوكان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل منها مع انه لاتصح الاضافة الى ماعرف بالنداء فاجاب عنه بانه لاتستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحتها) اى صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلا يرد) اى فحينئذ لا يرد (انها) اى الاضافة (لاتصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وما عرف باللام لا بالنسبة الى المنادى كما ارجعه الفاضل الهندى كذلك (فان المنادى لايضاف اليه) وقال العصام لايخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا جعل الهندى المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف فى المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكروه ابتداء لم يسبق فى كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشارح ذهب الى ان القضية المستنبطة من قوله الى احدها فى قوة قولنا احد الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية المستنبطة هى الموجبة الجزئية وهى اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه و من السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لايضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم * ثم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذى يضاف الى احد المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوابه فقال (قيل) اى على المصنف (كان عليه) اى كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا لتعريفه من الامور المذكورة او من المضاف الى احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى فى النوع السادس (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة بالذات (مثل غلام ابيك) فان الغلام فى هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى الضمير الذى هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير تعريفا فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اى عن هذا الايراد بتحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (او بالواسطة) كقولنا غلام ابيك * اعلم ان هذا السؤال نقض شبيهى تقريره ان عبارة المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شانها كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لا نسلم انها غير شاملة لم لايجوز

ان يكون المراد منه اعم منهما * ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح فى بحث الاضافة اراد أن ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق) اى فى بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى أحد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما قيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفى بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زينى زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه * ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موهما بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد أن ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (لانها) اى الاضافة اللفظية (لا تفيد تعريفا) بل تفيد التخفيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة * ولما ترك المصنف تعريفات المعارف وعرّف من بينها العلم لا غير اراد الشارح بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) فى بحث المبنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرّف باللام او النداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعنى امتاز العلم من بين المعارف بذكر

تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اى خص المصنف وقال ﴿ العلم ﴾
ولما كان المراد بالعلم المعرف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصدق
تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اى سواء
كان العلم اسما يعنى غير كنية ولقب (اولقبا اوكنية) وقال العصام هذا معنى
ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم انتهى يعنى ان لفظ
الاسم يطلق فى الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير
صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثانى والثانى اعم من الثالث
(لانه) اى لان العلم (ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (اوالام) نحو ام ايمن (اوالابن)
نحو ابن عامر (اوالبنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك العلم (كنية والا)
اى وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان قصد به مدح) نحو صالح (اوذم)
نحو طالح (فهو) اى فذلك العلم (لقب والا) اى وان لم يصدر ولم يقصد به
مدح اوذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم
ان تخصيص الكنية بما صدر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والا
فالتخصيص غير لائق لان ماصدر بالاخت والاخ خارج عنه واورد عليه ايضا
ان قوله والا فان قصد قضية مباينة للكنية لان المفهوم منها ان الكنية مالم
يقصد به المدح ولا الذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
كابى الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما قد يتصادقان
قلنا فحينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقى والمخلص ان يلتجأ الى ماحققه
الرضى من ان الفرق بينهما معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص اويذم بمعناه
والكنية لايعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف
من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله ﴿ ماوضع لشئ بعينه ﴾ فى مقام
الجنس خبره اى اسم وضع لشئ معين (شخصا) اى سواء كان ذلك الشئ
شخصا (اوجنسا) لان الشئ المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة متعينة
فى الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا عند دخول لام
الجنس (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله بعينه (عن النكرات) لانها
وان وضعت لشئ لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعين * ولما ذكر الوضع
ههنا توهم خروج الاعلام التى لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة
الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التى تعينت)
اى لم يكن التعين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اى
بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى فى ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا
بغلبة الاستعمال فمثل تلك الاعلام (داخلة فى التعريف) اى فى تعريف العلم

لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملابسة (بحيث اختص العلم الغالب بمفرد معين) تكون الغلبة ملابسة (بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له) اى لذلك المفرد المعين (ذلك) اى الاسم يعنى ان الاستعمال المعين شابه الوضع المعين فى كونه لمعين فصار هؤلاء المستعملون مشابهين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله ﴿ غير متناول ﴾ بالنصب حال من الضمير الذى فى وضع وقوله ﴿ غيره ﴾ بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشىء بعينه غير متناول غير ذلك الشىء) وقوله (بالاستعمال فيه) بيان للتناول اى التناول والشمول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضوع لمعين فى غير ذلك المعين يعنى ذلك التناول لاينافى ذلك الوضع (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول غيره (عن المعارف) اى التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وماعرف باللام او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلا منها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها المعينة كما قررها الا انها اذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله كانا وهذا فانها وان وضعت لمتكلم معين ولمشار اليه معين لكنها تتناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لايتأتى فى المعرف بلام الجنس فانه لايتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعرّف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراقى كذا فى حاشية ابن قاسم العبادى (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف فى تعريف العلم ﴿ بوضع واحد ﴾ وتفسيره بقوله (اى تناولا بوضع واحد) للاشارة الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اى تناولا كائنا بوضع واحد وقوله (لئلا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو وقوله يعنى ان هذا القيد فى التعريف قيد مدخل لامخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلاينافى هذا تناوله بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيدا لشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر مسمى بزيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يوهم ان الاعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه

﴿ لانسلم ﴾

لانسلم خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق يعنى سواء كان بوضع واحد او بأوضاع لم لايجوز أن يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لاتخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما تتناوله باوضاع متعددة * ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اى المصنف (الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها) اى بسبب جعل كل من الانواع فى مرتبتها فى الاعرفية (فى الذكر) اى فى ذكر الاعرف من الانواع اولا ومادونه ثانيا وهكذا كما سبق (اراد) اى المصنف (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) يعنى ان المضمرات نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمخاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة فى الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب فى كل من الانواع مماسوى المضمرات بل (فيما) اى فى النوع الذى (يكون فيه) اى فى اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) فى الاعرفية كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال) ﴿واعرفها﴾ (اى اعرف المعارف) اى اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله (يعنى اقلها لبسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الآخر مع اشتراكها فى الوضع للمعين يعنى ان التفاوت بين المعارف فى افادتها عدم الالتباس فانها تفيد تقليل الشركاء مع التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهو اعرف لكن المعتبر فى افادة عدم اللبس ليس عدم اللبس عند المتكلم اوغيره بل المعتبر عدم اللبس (عند المخاطب من حيث اصنافها) لامن حيث انواعها وانما قيد بالحيثية فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله ﴿المضمر المتكلم﴾ خبر لقوله اعرفها وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال انا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس فى كون الموضوع له لانا هو المتكلم المعين ﴿ثم﴾ (المضمر) ﴿المخاطب﴾ اى ثم الاعرف بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وانما كان المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) اى يحدث (فيه) اى فى المخاطب (ما) اى طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لايتطرق) ذلك السبب (فى المتكلم) وانما فسرنا التطرق بهذا لانه فى الاصل حدوث الطريق وكلما كثر حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب ثم اراد الشارح بقوله (ألاترى انك اذا قلت انا لم يلتبس) اى لفظ انا (بغيره) اى بغير من يقوله ويتكلم به (واذا قلت انت جاز أن يلتبس بآخر) فانه يجوز ان يكون فى حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للخطاب (فيتوهم) اى بسببه (ان الخطاب له) اى لغير من يخاطب فحينئذ يحتاج الى قرينة لفظية اوحالية

على تعيين المخاطب الذى يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لايعلم منه انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به فى انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه بعارض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المعتبر فى الاعرفية ان لايوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله يعنى اقلها لبسا عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) اى التى يعتبر فيه الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافه فحينئذ يجوز أن يوجد اللبس فى المضمر المتكلم وفى المخاطب لكن يكون اللبس الذى يوجد فى المتكلم اقل من الذى فى المخاطب * ولما بقى حكم صنف المضمر الغائب اراد الشارح ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) اى المضمر الغائب ادون منهما فى الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف اى وانما لم يذكر المضمر الغائب لتعينه بعدم الاعرفية التى بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه) اى المضمر الغائب (ادون منهما) اى من المتكلم والمخاطب * ثم اراد الشارح ان يذكر وجها لاقتصار المصنف فى بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقتصر) اى المصنف فى مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ماعداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لاتفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنى انه لاتفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التى تعريفها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) اى فى المضاف (تفاوتا) بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) اى ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ماأثبت) اى لم يثبت المصنف (التفاوت بين اصنافه) اى بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) اى بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضمرات والمبهمات وغيرهما (واصنافه) اى وبعد بيان التفاوت بين اصناف بعضه يعنى المضمر * ثم اراد الشارح ان يشير الى ان الترتيب الذى ذكره المصنف بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذى ذكره) اى المصنف (انما هو) اى هذا الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة كما سبق فى بحث النعت (فان فيه) اى فى هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون

(اخص)

اخص من الصفة او مساويا لها فاى منها يقع موصوفا فالآخر يكون اعرف بالنسبة اليه ﴿ والنكرة ﴾ اى الاسم النكرة ﴿ ما ﴾ اى الاسم الذى ﴿ وضع لشئ ﴾ اى لمعنى ﴿ لابعينه ﴾ وقوله (اى لاباعتبار) تفسير لقوله بعينه المنفى يعنى انه وضع لشئ لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك الشئ (المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع فى المعرفة كذلك بل هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلوميته سواء كان ذلك الاسم منقولا اومرتجلا مفردا اومركبا لقبا اوكنية موضوعا لمعين اومعنى حدثا او وقتا اولفظا يؤذن به اومرادا به اومحض عدد فانه اذا لم يعتبر التعين فى كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لايوجب النكارة لعدم الوضع ولايرد نحو وجه لك ورأس لك لان ذلك وضع لشئ لابعينه وان وقع على معين لعارض انتهى مافى شرح الفاضل الهندى * ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال (فقوله) اى قول المصنف فى تعريف النكرة (ما وضع لشئ) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون مابه الاشتراك بينهما (وبقوله) اى بقول المصنف (لابعينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى مابه الامتياز بينهما ﴿ اسماء العدد ﴾ وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء العدد ماسيأتى اوخبر لمبتدأ محذوف اى هذا البحث بحث اسماء العدد اومبتدأ وقوله ما وضع الخ خبره * ولما كانت الاسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه تخصيصها بالذكر فاراد الشارح ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما افردها) اي انما افرد المصنف اياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء ولم يدرجها فيها (لان لها) اى اسماء العدد (احكاما خاصة ليست) اى تلك الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال * ولما بعد ذكر المبتدا بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد الشارح ان ينبه على كون اسماء العدد مبتدأ بذكر الضمير المرضى عند الشارح لكون اسماء العدد مع حذف الجزء الآخر جملة مستقلة فحينئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما اشرنا اليه واليه اشار بقوله (وهى) اى اسماء العدد ﴿ ما وضع ﴾ وانما فسر الشارح الموصول بقوله (اى الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ لوجعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا

فسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الالفاظ المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن السؤال بكم يعنى عن السؤال من العوارض التى تعرض للاشياء من حيث آحادها (منفردة كانت اى تلك الآحاد) كما كانت فى لفظ الواحد (او مجتمعة) كما فى غيره وانما فسره الشارح به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندى للاشكال الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهما لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد او الاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندى بان المراد من الآحاد اعم من ان تكون منفردة او مجتمعة فتشمل الواحد والاثنين * ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد بآحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكمية الاحاد) اى المراد منها (ما) اى لفظ (يجاب به) اى بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذا سئل بكم عن واحد واحد اى على حدة منفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجتمعة وهذا هو المراد من الآحاد (والالفاظ الموضوعة) اى المراد من الالفاظ الموضوعة (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اى من تلك الآحاد وقوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ * ثم بين الشارح بالصراحة دخول الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اذا اخذت الاحاد (منفردة فاذا سئل) اى فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم هو) اى بكم آحاد هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت مجتمعة فبينها بقوله (والاثنان) اى لفظ الاثنان مثلا (موضوع لكميتها) اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الآحاد حال كونها (مجتمعة متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى مالا نهاية له) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه مافوقها (فظهر من هذا التقرير أن لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض اهل

(الحساب)

الحساب من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان فى دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان فى اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لاطباقهم على عدهما فى الاصول كما سيأتى والثانى انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين فالواحد ليس له الا حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغى ان لايكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث ان الواحد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض مايقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفى الاثنان هو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالاثنان نصف الاربعة التى هى مجموع الحاشيتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف فى الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثانى كما اشار اليه العصام * ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية فى الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث يندفع منه هذا التوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله ماوضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير أن ينضم اليهما شىء آخر من بيان الجنس وغيره (هى) اى نفسها (الموضوع له) فقوله هى ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضافى واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعنى به معنى الجنسية فان المعنى الموضوع له فى نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوعين للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالته عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هى الموضوع له وقوله (لاينتقض التعريف) جواب لما اى فحينئذ لاينتقض تعريف اسماء العدد منعا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال لكون المعنى الآخر جنسا (وذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لاتفهم) اى لانها لاتفهم (منها) اى من هذه الكلمات (الوحدة والاثنينية فقط) بل يفهم

منها معنى آخر وكل شيء شانه كذلك ليس بداخل فى تعريف اسماء العدد ﴿ اصولها ﴾ (اى اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التى يتفرع منها) اى من تلك الاصول (باقيها) اى باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير يعنى انها ماتقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحاق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول يعنى انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كواحدة واثنتان) لان اصلهما واحد واثنان (اوباسقاطها) اى واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (اوبالتثنية) اى يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل تثنية (كمائتين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثانى الف (اوبالجمع) اى مايتفرع بجعله جمعا حقيقة (كمئات والوف و) مشابهة نحو (عشرين) واخواته (اوبالتركيب) اى اويتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) اى سواكان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احدالاصلين مضافا الى الآخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافى حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (اوامتزاجيا) بان لايكون بينهما نسبة من الاضافة اوالعطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا اومعطوفا فى الحال وان كان الثانى معطوفا فى الاصل (اوبالعطف) اى اويتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمسة وعشرين) لان هيئتها الاجتماعية التى لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك فقوله ﴿ اثنتا عشرة كلمة ﴾ خبر لقوله اصولها يعنى ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله ﴿ واحد الى عشرة ﴾ اما بدل من اثنتا عشرة اوخبر للمحذوف اى هى لفظ واحد منتهيا الى عشرة اومع العشرة يعنى واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات ﴿ و ﴾ الحادى عشر منها ﴿ مائة و ﴾ الثانى عشر ﴿ الف ﴾ قال فى الامتحان فان قيل لا امتداد فى ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ﴿ ثم اتموا الصيام الى الليل ﴾ وانما الدخول فى التناول القطعى كقوله تعالى ﴿ وايديكم الى المرافق ﴾ قلنا تقدير الكلام و ثلاثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعيان فتكون الغاية لاسقاط ماوراءها لا لمد الحكم اليها الذى هو حكم عدم التناول القطعى الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية وهى ان الغاية قد تكون داخلة فى المغيا وقد لاتكون فان كانت الممتدة زائدة مجاوزة للغاية كما فى قوله تعالى ﴿ وايديكم الى المرافق ﴾ لان اليد تطلق من رؤس

الاصابع الى العضدين فالمرافق داخلة فى اليد فتتاول اليد اليها فتكون المرافق داخلة
وان كان الممتد منقطعا كالنهار المنقطع عند الغروب فلايتجاوز بحيث يتناول
الليل كما فى قوله تعالى ﴿ اتموا الصيام الى الليل ﴾ فلاتدخل الغاية فيها فالسائل
بنى سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثانى فاعترض بخروج العشرة والمجيب
اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول مافوق العشرة
فالعشرة داخلة فيه كما فى المرافق وقد اشرنا اليه فى التفسير * ثم شرع المصنف
فى بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال ﴿ تقول ﴾ ولما كان هذا القول
من المصنف مجملا اراد الشارح ان يفصله بقوله (فى الاعداد) الظاهر أنه بكسر
الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملايم لما يكون ظرفا له وهو تقول فانه فعل
المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعنى
انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكرة
ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفا)﴿واحد اثنان ﴾ (فى المفرد المذكر وتثنيته)
اى الواحد فى المفرد المذكر والاثنان فى تثنية المذكر ﴿ واحدة اثنتان اوثنتان ﴾
(فى المفرد المؤنث وتثنيتها) يعنى ان الواحدة فى المفرد المؤنث واحد اللفظين
وهما اثنتان وثنتان فى تثنية المؤنث وقوله (على ماهو القياس) اشارة الى ان هذه
الالفاظ غير خارجة عن القاعدة وهى ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها
للمذكر فيكون المجرد منها اصلا وما بالتاء فرعا ﴿ و ﴾ (تقول) اى فيما زاد على
الاثنين على خلاف القياس يعنى انك تقول (فى المذكر) ﴿ ثلاثة الى عشرة ﴾ يعنى
ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة
(بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون
الثلاثة ومافوقها جمعا مذكرا فاتت كلها بالتاء (اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلاثة
رجال الى عشرة رجال) ﴿ وثلاث الى عشر ﴾ فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية
منصوب محلا على انه معطوف على ماقبله والعاطف مقدر كذا فى المعرب لزينى زاده
اى ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى
بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها
مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى بالتاء وبين المؤنث لان
المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لماسبق فيجب ان يفرق بينه وبين مايتفرع عليه
من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل
الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكره بغير التاء ومؤنثه
بها كما هو القياس (لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ماهو اسبق
فى الاعتبار بغير التاء يكون مؤنثه باداة التأنيث كما كان فى نحو ناصر وناصرة

والواحد والاثنان واذاكان مذكره بالتاء يكون مؤنثه بحذفها والاصل ههنا
بعكس السابق يعنى ما بالتاء اصل وما بتركها فرع * ثم شرع المصنف فى بيان
احوال ما فوق العشرة فقال ﴿ و ﴾ (تقول اذا جاوزت عشرا) قدره الشارح
كذا للاشارة الى ان قوله ﴿ احد عشر ﴾ وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى
اذا جاوزت العشر تقول احد عشر ﴿ اثنا عشر ﴾ (فى المذكر) اى اذاكان
معدوده وتميزه مذكرا فانهما بحذف الالف فى احدى و بحذف التاء فى اثنا
و بحذفها فى الجزء الثانى ايضا (نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا)
﴿ احدى عشرة اثنتا عشرة اوثنتا عشرة ﴾ اى وتقول كذا بزيادة الف التأنيث
فى الاول وبزيادة التاء فى اثنتا وثنتا وبزيادتها فى الجزء الثانى (فى المؤنث) اى
اذاكان معدوده مؤنثا (نحو احدى عشرة امرأة) حال كونها (على الاصل)
اى على القاعدة الجارية * ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما فى الاولين
(وتأنيث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه
من ان الاحد ليس من الاصول بل المذكور فيهما هو الواحد فاجاب عنه بان
اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى
احد والواحدة) غيرت (الى احدى للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى
الا فى التركيب كما سبق فى احد عشر واحدى عشرة المضافين نحو احدهم
واحداهن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التركيب الا قليلا وايضا تحذف النون
فى اثنان واثنتان وثنتان حين التركيب وفى العصام ان اصل الاحد وحد على
وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند
الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلبت الواو المكسورة
فى الاول قياسا كالمضمومة ﴿ و ﴾ تقول ﴿ ثلاثة عشر الى تسعة عشر ﴾ يعنى
اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر
بالتاء فى الجزء الاول و بحذفها فى الجزء الثانى يعنى تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة
عشر رجلا) وقوله ﴿ ثلاث عشرة الى تسع عشرة ﴾ معطوف على قوله ثلاثة عشر
بالعاطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا
مافوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة
وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول وباثباتها فى الجزء الثانى
(ابقاء) اى لقصد الابقاء (للجزء الاول فيهما) اى فى النوعين المذكورين من
ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحاله) اى ابقاءه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب)
وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكره بالتاء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل بعد
التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانهما لما نزلا منزلة اسم واحد صار آخر

﴿ الاول ﴾

الاول كأنه وسط الكلمة فصار ذلك الآخر محفوظا عن التغير * ثم اراد أن ينبه على توجيه كون الجزء الثانى بترك التاء فى المذكر وباثباتها فى المؤنث فقال (وتذكير الثانى) اى جعل الواضع الجزء الثانى وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (كراهة اجتماع تأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع اداتى تأنيث (من جنس واحد) بان يكونا تاء (فيما) اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما لما اعتبرا واحدا كانتا كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة يعنى ان اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكر واما احدى عشرة واثنتا عشرة وكذا ثنتا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور فان التأنيث فيهما اى فى كل من احدى واثنتا مع العشرة من جنسين فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث بالالف والثانى بالتاء فلا يكونان من جنس واحد * ولما كانت علة ترك التاء فى الجزء الثانى لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثانى فى احد عشر واثنا عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما تذكير الثانى) اى تذكير الجزء الثانى (فى احد عشر واثنا عشر فمحمول) اى فليس للاحتراز عن المحذور المذكور بل تذكيره فى التركيبين محمول (على التذكير) اى على تذكير الجزء الثانى (فى ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد * ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التأنيثين فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما فى ثنتا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء فاجاب عنه باثبات المقدمة الممنوعة فقال (والتاء فى ثنتان) ليست اداة التأنيث بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنو فاذا كانت كذلك (فلم يتمحض) اى ذلك التاء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (ولذا) اى ولعدم كونه لمحض التأنيث (حكمنا عليه) اى على هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخالف لسائر الاجناس من التاء التى لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التى فى اواخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة * ولما اورد عليه النقض بان يقال ان التاء فى اثنتان للتأنيث لامع البدل لان البدل من لام الكلمة هى الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتى التانيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى اثنتان) اى والتاء فى كلمة اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لمحض التأنيث لا مع البدلية (الا انها) اى لكن تلك الكلمة (حملت على ثنتان) فى ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب الامتحان وتاء ثنتان واثنتان لما لزمتا الوسط لعدم مفرد بهما وكانتا بدلين من لام

الكلمة وهمزة الوصل للابتــداء لا للتعويض كانتـا لجنس آخر انتهى حاصله
عدم التفريق بين ثنتان واثنتان فى هذا الحكم * ثم اراد أن ينبه على وجه اتيان التاء
فى المؤنث فقال (واما تأنيث الجزء الثانى) اى الجزء الثانى وهو عشرة (فى المؤنث)
اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة فثابت (فلانه) اى الشان (لما وجب تذكير المذكر)
وهو حذف التاء من الجزء الثانى فى المذكر يعنى فى ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت)
من كراهة اجتماع علامتى التــأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
(وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (للمؤنث) فى نحو ثلاث عشرة امرأة
(لانتفاء المانع وهو) اى المانع المنتفى (عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنى انه
لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة هى
الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل
الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء فى مذكره ليحصل ذلك الفرق واما
اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيــل فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث
ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول وبتركها
فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على
القاعدة * ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا فى شين عشرة من الكسرة والاسكان
بين تميم والحجاز فقال ﴿ وتميم ﴾ اى قبيلة تميم ﴿ تكسر الشين ﴾ بضم التاء من
الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحتها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله
(عند التركيب) للاحتراز عن الانفراد لانه لاخلاف فى فتحتها وقيده المصنف
بقوله ﴿فى المؤنث﴾ للاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا وتفسير الشارح
بقوله (اى من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنى
ان تلك القبيلة يبدلون فتحة الشين من عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن
احد الامرين اما (عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا
عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين
وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة
الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتداؤها ثلاث عشرة وانتهاؤها
تســع عشرة خمس فتحات متواليــة وهى فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة
الشــين وفتحة الراء وفتحة التاء ﴿والحجازيون يسكنونها﴾ اى يخففون فتحة
الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجــازيين هى (اللغة الفصيحة)
كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا﴾ بسكون الشين
فى القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها فى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق
بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار

(لان)

لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة
فى دفع المحذور لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس * ثم شرع المصنف
فى بيان العقود الثمانية يعنى فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح
بقوله (و تقول) الى ان قوله ﴿عشرون﴾ معطوف بعاطف مقدر على ماقبله
من مفعول تقول يعنى و تقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون ﴿واخواتها﴾
اى اخوات كلة عشرون من العقود الثمانية ولما ظهر الاعراب فى كلة اخواتها
المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة
احتمل الاعراب فى اخواتها ان تكون بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن
الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة
رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندى هو الاول على ان يكون
اخواتها مبتدأ وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فالجملة حينئذ معترضة
* ولما كان الاعراب المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ماقبله اشار
الى ما اختاره على خلاف الهندى فقال (بكسر التاء) يعنى ان لفظ اخوات
ينبغى ان يكون بكسر التاء * ثم انه لما كانت كسرة التاء فى جمع المؤنث السالم
مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعنى ان كونه بكسر التاء
لكونه منصوبا لا مجرورا * ثم بين المعنى الذى اقتضى النصب له بقوله (بالعطف
على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اى الذى
نصب (محلا بمقولية القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف
على لفظ تقول الذى فى كلام المصنف حيث صدر به * اعلم انه انما يصح ان يجعل
عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول
القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول القول يكون مركبا لكون القول
بمعنى المركب كذا قيل فى بعض الحواشى * ثم فسرت الاخوات بقوله (وهى
ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اى منتهيا الى تسعين يعنى به ستون
وسبعون وثمانون * ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المصنف
عليه بقوله ﴿فيهما﴾ (اى) تقول كذا (فى المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ
(من غير فرق) فى اللفظ بان يزاد فيه حرف فى المؤنث او ينقص كما يفرق فى غيره
ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهى عقود ثمانية) يعنى كما يقال لهذه
الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها
وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور فى متن الامتحان
ثم شرع المصنف فى بيان احوال الاعداد التى بين العقود المذكورة وفسره
الشارح ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر)

للتنبيه على ان قوله ﴿ احد وعشرون ﴾ معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون وقيده الشارح بقوله (فى المذكر) لانك تقول احد وعشرون بتجريد الجزء الاول من علامة التأنيث فى المذكر وتقول ﴿ احدى وعشرون ﴾ بالحاق الف التأنيث بالجز الاول (فى المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح لنكتة فى تغيير المصنف لعبارته ههنا حيث لم يقل مثل ماسبق من ذكر ابتداء عدد فى كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهى انه لما غير الواحد الى لفظ احد وغير الواحدة الى لفظ احدى (ههنا) اى فى استعمالهما مع احد العقود الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزأ من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى كان فى حال التركيب لافى حال الانفراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغييرهما ههنا مع كونهما غير مركبين يعنى انما غير ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون مثلا (والمعطوف عليه) وهو احد اواحدى وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه (فى قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف) يعنى انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الاحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرهما مما استعمل مع العقود المذكورة من الآحاد بسبب التغيير لم يكن استعمال لفظى الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذى هو مضاف الى (ما تقدم) يعنى انهما لم يستعملا فى حال العطف على صورة لفظ الاعداد الذى تقدم استعمالها مثل استعماله (بعينه) اى بعين ماتقدم من كون مذكرها بالتاء ومؤنثهما بحذفها (فلذلك) اى فلكون استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال مافوقهما (لم يدرجهما) اى لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (فى قاعدة العطف بلفظ ماتقدم) كما فى ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفى ثلاث عشرة للمؤنث بحذفها فان قاعدة العطف على ماسيجيء ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعنى انه بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث (بل) اى بل المصنف (خصها) اى قصر تلك القاعدة (بما عداها) اى بما عدا احد وعشرون او احدى وعشرون ولم يكتف بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرها بذكر حكم ماعداها (فقال) ﴿ ثم بالعطف ﴾

﴿ قال ﴾

قال العصام وللتصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ماذكرها وهو أنه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ماتقدم
عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف
لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح فى مائة والف بصورة العطف المطلق
الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ماذكره الشارح
متابعة لما فى حواشى الهندى اما على ماذكره الرضى من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز فى الكل والعكس اكثر فلاتتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل
هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ماتقدم بالباء وقال فى المسئلة الآتية
ثم بالعطف على ماتقدم بعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق
بصورة ماتقدم من نحو خمسة عشر حيث تقديم الاقل على الاكثر فيه واجب
فلا يعكس فى المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان يعنى عطف الاكثر على
الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ماقبله
بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما
على الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال (اى عطف تلك العقود)
من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد
(عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولايخفى
ان هذا التفسير يفيد أنه لايجوز عكسه ههنا كما هو فى الحواشى الهندى وتبعه
الشارح وقوله (كائنا ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله ﴿ بلفظ ماتقدم ﴾ ظرف مستقر
حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه
لوكان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم بالعطف توهم ان ماتقدم من نحو ثلاثة واربعة
معطوف على العقود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعنى انك تقول
فى هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد
عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا بلفظ العدد الذى تقدم
كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله (اى من اسماء العدد) وهذا بيان لما اى
المراد من قوله ماتقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة فى المذكر
وثلاث الى تسع فى المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (بغير تغير) عطف
تفسير لقوله بعينه يعنى المراد بكونه بعين ماتقدم انه لايتغير بصورة اخرى
بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة ماتقدم كما عرفت وانه على
القاعدة السابقة فى كون اثنان بغير التاء فى المذكر وبالتاء فى المؤنث وفى كون
ثلاثة ومافوقها الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون
فى المذكر) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول

(اثنتان او ثنتان وعشرون فى المؤنث) كما تقول اثنتا عشرة فيه و هذان على
القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة وعشرون) اى وتقول ثلاثة وعشرون
كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعنى بالتاء (فى المذكر وثلاث) اى وتقول ثلاث
(وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعنى بغير التاء (فى المؤنث) ثم قال (هكذا)
ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنتهيا * ولما اكتفى المصنف ببيان
منتهى المذكر زاد عليه الشارح بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين)
ثم شرع المصنف فى مسئلة مافوقها وجعله الشارح على دأبه مفعولا للمقدر
وفسره بقوله (وتقول فيما) اى فى العدد الذى (زاد) اى ذلك العدد (على
تسعة وتسعين) (فى الواحد) (مائة والف) اى اذا كان كل منهما
واحدا (مائتان والفان) اى وتقول كذا (فى التثنية) اى فى تثنية
كل منهما وايضا بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا على قاعدة التثنية وقوله (فيهما)
ظرف لتقول وقوله (اى فى المذكر والمؤنث) تفسير لضمير التثنية وقوله (من
غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكر والمؤنث يعنى تقول كذا
فى مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفى مؤنثهما من غير تفريق بينهما
بلفظ للمذكر وبلفظ للمؤنث بل هى متساوية فى الكل * ثم شرع فى بيان حكم
ما زاد عليهما فقال (ثم) ووسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والف
ومايتفرع عنهما) بين العاطف وبين قوله (بالعطف) لبيان ان قوله بالعطف
متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة والف اى فى العدد الذى زاد
على مفرد مائة والف وقوله وما يتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد عليه ليس
مختصا بمفرديهما بل حكم مايتفرع عليهما ومايكون فروعالهما من تثنيتهما
وجمعهما من المائتين والالفين ومن المئات والالوف كذلك وهذا هو الظاهر
من تلك العبارة لكن الاستقراء يحكم ان المراد بقوله ومايتفرع هو تثنية المائة
وتثنية الالف لا جمعهما لان جمعهما لايدل على عدد معين وما لايدل على عدد
معين ليس من اسماء العدد كما صرح به فى الامتحان لان المئات والالوف لايدلان
على معين من ثلثمائة وثلاثة آلاف بل يحتاج فى كل منهما الى تقييد وتفسير الشارح
بقوله (اى بعطف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والف
وواحد (اوعطفهما) اى اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد
ومائة وواحد والف يعنى ان حكم العطف فى هذا النوع مخالف لماقبله لان كلا
من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا)
تمهيد لقول المصنف (على) (صورة) (ماتقدم) بانه ظرف مستقر وحال من
الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعنى ان كلا الامرين جائز ان ههنا حال كون العدد

الزائد الذى عطف على عدد المائة والالف او عطفهما عليه واقعا ومستعملا على الصورة التى تقدمت (من اسماء الاعداد من غير تغير وتبديل) يعنى على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاثنين للمذكر والواحدة والاثنتان بالتاء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما فصله الشارح بقوله (فتقول مائة وواحدا اوواحدة) هذا مثال ما وقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكرا ومؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان) معطوف على قوله واحد يعنى انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنتان للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) فى المذكر بالتاء (او ثلاث) اى مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا اواحدى) اى اومائة واحدى (عشرة امرأة) مثال لما كان الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد وعشرون رجلا اواحدى) اى مائة واحدى (وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان) اى مائة واثنتان (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مركبا بالقوة وعلى هذا القياس فى العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اى اومائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بحذفها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لمنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال فى تثنية المائة) اى مائتين (والالف) اى فى الالف (وتثنيته) اى فى تثنية الالف اى الفين بيان لحكم ما يتفرع عليهما كما مر وقوله وتثنيته الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة كذا قيل فى حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر لانه يجوز أن يعطف قوله والالف على قوله فى تثنية المائة لا على المائة ووجهه ان الشارح لما اورد فى الامثلة المذكورة مثالا للفظ المائة المفردة قاس عليها امثلة الالف المفردة فحينئذ لايكون قوله وتثنيته على مافى بعض النسخ مستدركا زائدا لان فى ذكره هكذا فائدة ما بالجملة * ثم ذكر حكم ماكان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (ويجوز أن يعكس العطف فى الكل) اى بان يعطف الاكثر على الاقل (فتقول واحد ومائة الى آخر ماذكرناه) ثم شرع المصنف فى بيان اللغة الثالثة الجائزة فى تركيب مخصوص وبيان ماهو الاصل منها وما هو شاذ منها

فقال ﴿و﴾ (الاصل) ﴿فى﴾ ياء الجزء الاول فى ﴿ثمانى عشرة فتح الياء﴾ اى اذا كان مستعملا فى المؤنث وانما وسط الشارح قوله الاصل للتنبيه على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لما دل عليه قول المصنف حيث قال جاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لبناء صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاولى من الاعداد التى تركبت من اخواتها وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء * ثم لما بين ماهو فرع عقبه بقوله ﴿وجاء اسكانها﴾ (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (لتثاقل المركب) اى لحصول التثاقل فى هذا التركيب التعدادى (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما اسكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى كما كان التثاقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجيزه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معدى كرب انما هو فى التثاقل علة للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التثاقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمانى عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الاول وجائز فى الثانى * ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال ﴿وشذ حذفها﴾ (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شذ هى ما اختاره الشارح واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فهى وحذفها بفتح النون شاذ فتكون الجملة حينئذ اسمية يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حاكونها ﴿بفتح النون﴾ عن القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذ يعنى انما شذ فتح النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى اواخر امثاله (فالوجه) اى فالقياس (بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاضى اذا حذفت الياء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الذى) الخ شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (يسوغ) اى يجوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضى منفردا لوجود سبب واحد من اسباب التثقيل لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استثقاله فجعل) اى فلتلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه الرضى بقوله (قال الشارح الرضى ويجوز كسرها) اى كسر النون فى ثمان عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح

﴿اولى﴾

اولى) اى من الكسر (ليوافق) اى ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواتها) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة اواخر اجزائها الاولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفا لما نقله عن الرضى يقتضى ان لايجوز الكسر فى النون فانه يكون اصلا مرفوضا على مايفهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان مايتبادر من عبارة المصنف ممالا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون يعنى ان الشاذ مجموع الحذف والفتح ولايلزم منه ان لايجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى الامتحان وجاز الحذف مع كسر النون ونعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقوله الآتى ومميز الثلاثة الخ وتنبيه على ان مسائل التميز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف (فى بيان حال مميزاتها) اى مميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر المميز * ثم نبه على وجه الابتداء من مميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنين فقال (وابتدأ) اى انما ابتدأ المصنف (من الثلاثة) اى من بيان حال مميز الثلاثة (لانه) اى الشان (لامميز للواحد والاثنين كما سيصرح المصنف به) اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) ﴿ومميز الثلاثة﴾ منتهيا ﴿الى العشرة﴾ فى المذكر (والثلاث الى العشر) اى فى المؤنث ﴿مخفوض﴾ (اى مجرور) بحسب الاعراب ﴿ومجموع﴾ بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله ﴿لفظا﴾ اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون مميزا مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ ﴿اومعنى﴾ اى اوكان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على مادون العشرة من الرجال * ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه كون مميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) فثابت (فلانه) اى الشان (لما كثر استعماله) اى استعمال مميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التميز اشد وقوله (آثروا) بمد الهمزة جواب لما اى اختاروا فيه (جر التميز) وقدموه على النصب الذى هو مقتضى معنى التميز لان الجر انما يكون (بالاضافة) والاضافة اليق (للتخفيف لانها) اى لان الاضافة (تسقط التنوين والنونين) وبحذف التنوين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المعطوف فيما كثر استعماله * ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا)

(ه) ثابت (ليطابق المعدود) اى لتحصيل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه
ثلاثة آحاد (العدد) اى الاسم العدد الذى وضع له ﴿ الا فى ثلثمائة ﴾ منتهيا
﴿ الى تسعمائة ﴾ (استثناء) اى قوله الا فى ثلثمائة استثناء (من قوله مجموع)
يعنى مميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيفت الى لفظ المائة فان المائة
الذى هو تميز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثمائة وانما استثنى منه (لانهم) اى
لان اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها) اى بكلمة المائة (ثلاثا) اى
لفظ ثلاث (واخواته) اى واخوات ذلك اللفظ من الاربع وغيره يعنى لم يجمعوا
لفظ المائة حين جعلوه تميزا للفظ الثلاث واخواته بل تلفظوا به مفردا فى كلها
﴿ وكان قياسها ﴾ اى قياس ثلثمائة جملة معترضة وفائدتها بيان ماهو القياس
فى استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ
المائة اذا فرض القصد بجعلها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) ﴿ مئات ﴾
بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم ﴿ او ﴾ يقال ﴿ مئين ﴾ بالياء والنون
على صورة جمع المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احد الجمعين
(لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو) اى الجمع الذى
يكون على صورته (مئون والثانى) اى والجمع الثانى (جمع المؤنث السالم وهو)
اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الشارح لفظ الصورة فى جمع المذكر السالم ولم يزد
فى جمع المؤنث لانه لا اختلاف فى الثانى فى كونه جمعا للمائة واما فى جمع المذكر السالم
ففيه خلاف بين الاخفش وغيره فى كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن
غسلين وقال الآخر انه مفرد فى صورة الجمع فان اصله مئى على وزن عصى ابدل
الياء الاخيرة نونا فصار مئين كذا فى العصام * ثم شرع فى بيان وجه رفض القياس
المذكور فى نحو ثلثمائة واخواته فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر
السالم لان تأنيث صورة ثلاثة انما يكون بتأويل الجماعة فى المعدود ومسلمون
ليس فى تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر
على غير القياس كما عرفت واذا لم يجز الاضافة الى جمع المذكر (فلم يبق) فى جواز
الاضافة اليه من الجمعين (الا مئات) فانه يجوز اضافته اليها لعدم المانع فيها
(لكنهم) اى لكن اهل الغة (كرهوا ان يلى التميز) فقوله التميز بالرفع فاعل يلى
ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور معه اى كرهوا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة
واخواته التميز (والمجموع بالالف والتاء) بان يقال ثلاث مئات (بعد ما تعود)
وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التى تعود بها التميز (المجئ بعدما)
اى بعد العدد الذى (هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد

﴿ الذى ﴾

الذى هو فى صورة المجموع لفظ (عشرين) منتهيا (الى تسعين) فانه يقال
فيها عشرين درهما فاذا لم يجز فى المذكر السالم وصار مكروها فى المؤنث السالم
(فاقتصر) اى التميز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات
(مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه اوعن كراهته لان مايجمع بالجمعين
المذكورين يكون لافراده فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من الجمع
ثم شرع فى بيان حال مميز نوع آخر من اسماء العدد فقال ﴿ومميز احد عشر﴾
فى المذكر منتهيا ﴿الى تسعة وتسعين﴾ ولما اكتفى المصنف فى ذكر مميز هذا النوع
بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان مميز مؤنثه
كذلك يعنى احدى عشرة الى تسع وتسعين ﴿ منصوب مفرد ﴾ فقوله منصوب
بالرفع خبر لقوله ومميز وقوله مفرد خبر بعد خبر * ثم شرع الشارح فى بيان علل
كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) اى نصب المميز اما (فى العقود)
الثمانية واما فيما بينها من الاعداد المركبات اى فى نحو عشرين وثلاثين (فلتعذر
الاضافة) اى لامتناع اضافة العقود امتناعا عاديا الى تميزاتها حتى تكون
مجرورة وانما تعذرت الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم ابقاء النون) اى النون
الواقع فى آخر كل من العقود (معها) اى مع الاضافة وانما لا يستقيم ابقاء النون مع
انها ليست بنون الجمع (اذهى) اى لان النون الواقعة فى العقود المذكورة
وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع ابقاؤها مع الاضافة ولكنها (فى صورة
نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله ابقاء النون اى ولا يستقيم
حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تميزاتها (اذ) اى لان
النون فى اواخر العقود (ليست هى) اى النون المذكورة (فى الحقيقة) اى
فى نفس الامر (نون الجمع) حتى يجرى فيها مايجرى فى نون الجمع من الاحكام
فاذا امتنع الشقان المذكوران تعين ابقاؤها مع غير الاضافة فاذا تعين عدم
الاضافة امتنع الجر فتعين النصب (واما فيما عداها) اى واما نصب التميز فيما عدا
العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلانهم) اى فلان العرب (كرهوا)
اى جعلوا مكروها فيما بينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى
التميز والعددان اللذان تضمنهما المركب العددى (كالاسم الواحد) لان
العددين لما تركبا جعلا كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية
مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك المركب الى ما بعده يلزم ان يكون الاسم
الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا اضافيا قوله (ولا يرد عليه)
جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء
كالاسم الواحد بعينه جار فى التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمسة عشرك

باضافة خمسة عشر) الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم لذلك الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لا نسلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشرك ليست من قبيل جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الواقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشرك (لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطاب (لم يمتزج) اى مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز الواقع فى خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا) قوله (وانما جوّزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوّزوا تركيب (ثلثمائة امرأة مع ان فيها) اى فى كلة ثلثمائة امرأة (صيرورة ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اى اعتبار شيء واحد وليس هذا التجويز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة منفردا ولا يخفى ان كراهة شيء لعلة لا ينافى تجويزه لعلة اخرى * ثم شرع فى بيان وجه افراد مميز هذا النوع فقال (واما افراده فلانه) اى واما جعل مميز هذا النوع مفردا فمبنى على كونه منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب علم المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبروا افراده) اى افراد ذلك المميز المنصوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او اكثر فى كلة واحدة وقال العصام الظاهر أن يكون لفظ قليلا مؤنثا لان موصوفه مؤنث * ثم شرع المصنف فى بيان احوال مميز المائة والالف اللذين من الاصول فقال ﴿ ومميز مائة والف و ﴾ (مميز) ﴿تثنيتهما﴾ اى تثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان ﴿ و ﴾ (مميز) ﴿ جمعه ﴾ (اى جمع الف) وانما زاد الشارح لفظ المميز فى الموضعين للاشارة الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة * ولما غير المصنف عبارته فى قوله وجمعه حيث افرد الضمير فيه اراد الشارح ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل) اى المصنف (وجمعهما) يعنى لم يقل بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لانه لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان

﴿ استعمال ﴾

استعمال جمع مائة) وهو مئين اومئات كامر (مع مميزها) اى حال كون ذلك الجمع مستعملا مع المميز (فى الاعداد) اى فى باب الاعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) اى متروك * ثم بين هذا المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) اى كما يجوز أن يقال (ثلاثة آلاف رجل) فانه لايجوز فى الاول ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اى يجوز أن يقال فى تثنية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفا رجل) بنصب المثل على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اى يجوز فيه ان يقال قولا مماثلا فى الجواز لقوله الفا رجل وقوله ﴿ مخفوض ﴾ خبر لقوله ومميز مائة وقوله ﴿ مفرد ﴾ خبر بعد خبر له الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب ولكن قال فى حاشية العصام ان مميز المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا كما فى قوله * اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء * انتهى وانما افرد مميز هذا النوع (لانه) اى الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر الباب (كالآحاد) اى كما كانت الآحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما اى لما اشتركا مع الآحاد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون مميزهما) اى مميز المائة والالف جاريا (على طبق مميزها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون مميز هذين اللفظين مطابقا فى الاحوال لمميز الآحاد * ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون مميزهما مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اى وان كان المناسب ان يكون مميزهما مجموعا كالآحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الآحاد) واقعة (فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اى وكانت المائة والالف واقعتين (فى جانب الكثرة منها) اى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما اى لما كان بينهما فرق بوقوع الآحاد فى جانب القلة و بوقوعهما فى جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا فى مميزهما ايضا بان يختار (فى مميزها) اى فى مميز الاحاد (الجمع الموضوع للكثرة و) بان يختار (فى مميزهما) اى فى مميز المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعادل) مفعول له لقوله اختير اى اختير ذلك لتحصل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على الكثير فى موضع القليل وذكر مادل على القليل فى موضع الكثير * ثم شرع المصنف فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال ﴿ واذا كان المعدود ﴾ سواء كان مذكورا بطريق التميز نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المميز ﴿ مؤنثا واللفظ ﴾ اى وكان اللفظ (المعبر به عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه

﴿مذكرا﴾ وذلك المذكر (كلفظ الشخص اذاعبرت به) اى اذا قصدت التعبير به (عن المؤنث) اى اذا قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاءنى ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث امرأة ﴿اوبالعكس﴾ (بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذاعبرت بها عن المذكر) نحو رجل والفاء فى قوله ﴿فوجهان﴾ جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى ففى العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجملته جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاثة الى العشرة (والتأنيث) اى بان يعبر بالثلاث الى عشر * ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك اللفظ (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدال على التذكير (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الآخر لان مراعاة جانب اللفظ فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كما هو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة انفس اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة * ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال ﴿ولا يميز واحد﴾ (وواحدة) ﴿ولا اثنان﴾ (واثنتان وثنتان) وقوله (بمميز) بكسر الياء المشددة متعلق بقوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيده له من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد يعنى لا يورد كل منهما وانما حمله على المجاز لانه لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصد ابقاؤهما على الابهام وليس كذلك بل المراد أن تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع مميزه) لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله فلا يورد من قبيل عطف المفصل على المجمل يعنى لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد رجل ولا اثنان معه) اى ولا يورد لفظ اثنان ايضا مع مميزه (كما يقال اثنا رجلين) ثم اراد أن يذكر حالهم اذا ارادوا ان يذكروا هذين العددين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون) اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تمييزا لهما) اى للواحد والاثنان (على تقدير) اى على قصد (ذكر التمييز) المبين للجنس (معهما) اى مع الواحد والاثنين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ الصالح للتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلان حيث عرف تثنيته وجنسه منه ايضا وقوله ﴿استغناء﴾ بالنصب على انه مفعول له لقوله ولا يميز

﴿وعلة﴾

وعلة لعدم ايراد تميزها معهما يعنى انما لايميزان لحصول الاستغناء ﴿ بلفظ التميز ﴾ وانما فسره الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التميز المستغنى به هو التميز بالقوة لا التميز بالفعل يعنى ما من شانه (لان يكون تميزا على تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين يعنى انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتميزية لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتميز اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحروفه الاصلية (على الجنس و) يدل (بصيغته على الوحدة) فى نحو رجل (و) على (الاثنينية) فى نحو رجلان فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التميزان التقديريان مستغنيا ﴿ عنهما ﴾ (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تميزه (اذا كان التميز) اى هذا اذا كان التميز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) التميز (مثنى) ومثلهما المصنف بقوله ﴿ مثل رجل ورجلان ﴾ اى مثال التميز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل وعن لفظ الاثنين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) علة لصحة التمثيل بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل برجل ورجلان فانه يفهم من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجولية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغته هذا فى لفظ الرجل واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدالة على التثنية (الاثنينية فبذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (عن المميز) وفى بعض نسخ الشرح استغنيا بصيغة التثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورد على قوله استغناء بلفظ التميز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدرونه على سؤالهم الذى يرد على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو ههنا (ان مميز الواحد مغن عنه) يعنى ان كون مميز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لكنا لانسلم ان مميز الاثنين) اى لانسلم ان كون مميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كمميز الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان مميزه) اى مميز لفظ الاثنين (مثنى) كما فى الامثلة المذكورة (يغنى عنه) اى فالاستغناء بلفظ التميز عن لفظ الاثنين مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان مميزه مثنى ايضا وقوله (لم لايجوز أن يكون) اى المميز (مفردا كما يقال اثنا رجل) سند للمنع والدليل على جواز كون مميز الاثنين مفردا

وروده فى الشعر وهو اثنا رجل حنظل كذا فى العصام وقال ايضا ومن اسانيد المنع الذى ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا رجال انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء فى الواحد غير مسلم ايضا * ثم شرع الشارح فى الجوابين عن طرف المصنف لالتزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة الممنوعة يعنى ان مميز لفظ الاثنين مستغن عن ذكر الاثنين كذا فى بعض الحواشى واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو أنه لايجوز أن يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعنى لما جعلوا ان يكون المميز (فى مميز سائر الآحاد) مجموعا يعنى فى ثلاثة الى عشرة على وجه اللزوم غير متخلف عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغى) جواب لما يعنى انه ينبغى لهم (ان يعتبر فيما) اى فى التميز الذى (لم تتيسر الجمعية فيه) اى فى ذلك التميز لكونه تميزا للاثنين لانه لو جمع التميز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ماهو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اى ينبغى فى تميز الاثنين الاسم الذى يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من المفرد لان اللائق عند تعذر شئ هو المصير الى ماهو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنينية) لاالافراد لانه ابعد منها بالنسبة الى الاثنينية * ثم شرع فى جواب آخر فقال (ولايبعد أن يقال) اى ولايبعد أن يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعنى ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز فى قوله (انه لايميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تميز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التميز (اى بجواهر حروفه) اى حروف التميز (المصورة) اى التى صورت بصورة (بهيئة خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة التثنية الدالتين على الافراد والتثنية اللتين هما بعينهما هو المعنى الذى افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المصورة اى التى صورت بصورة قابلة (للحوق علامة الافراد به أعني) اى بتلك العلامة (التنوين اوعلامة الاثنينية) اى القابلة للحقوق علامة الاثنينية (اعنى) بتلك العلامة (حرفى التثنية) وهما الالف اوالياء والنون (فاذا اعتبر) اى ذلك التميز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتنوين (استغنى) اى ذلك التميز (به) اى بذكر رجل بالتنوين (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشوا لافادة التنوين لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التميز يعنى الرجلان مثلا (مع علامة التثنية) وهى ادخال الالف والنون (استغنى) اى كان التميز مستغنيا (به) اى بلفظه الدال على الاثنينية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل

(عليه)

عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنان سلكوا الى طريق اخف من الآخر (فاختـاروا لحوق العلامة التى هى اخف من ذكرهما) اى على الطريق التى هى الاستدلال عليه بذكر الواحد اوالاثنين * ولما كان اخفية الطريق الاولى بديهيانبه عليه بقوله (ولاشك ان رجلان) اى الاستدلال على الاثنينية بعلامة التثنية فى رجلان (اخف من اثنى رجل) اى من الاسـتدلال عليه بلفظ اثنى ثم شرع المصنف فى بيـان دليل الاستغناء ونبه عليه الشـارح بقوله (وذلك الاسـتغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصـالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والتثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء ﴿ لافادته ﴾ (اى لافادة لفظ التميز) اى مامن شانه يجوز أن يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلافقوله لافادته مفعول له لقوله اسـتغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاسـتغناء فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله ﴿ النص المقصود ﴾ وانما فسر الشارح النص بقوله (اى التنصيص) للتنبيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى الاصولى وهو ماسـيق له الكلام بل المراد به معناه المصدرى اعنى بمعنى جعل الشیء منصوصا (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله التنصيص عطف تفسـير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه اشارة الى ان قوله ﴿ بالعدد ﴾ متعلق بالمقصود يعنى التنصيص الذى قصـد بذلك العدد وانمافسره الشـارح بقوله (اى بذكر اسم العدد) للتنبيه على ان نفس العدد هو المقصود لاالمقصود به وانمـا المقصود به هو ذكر اسم العدداذ المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التميز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود (استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسم العدد فقال ﴿ وتقول ﴾ على صيغة المخاطب كمانبه عليه فى الحاشـية الهندية بقوله وتقول انت وتركه الشارح لكونه معلوما بقرينة ماذكر فى صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده به ذلك الفاضل لبيان وقوعه فى نسخته اولاخذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغـائبة المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا فى العصام يعنى انه لماكان بين حكم اسم الفاعل من العدد باعتبـار تصييره وبين حكمه باعتبـار تذكيره وتأنيثه فرق ظـاهر فى الاستعمال قال وتقول ﴿ فى المفرد ﴾ وهومتعلق بتقول وقوله ﴿ من المتعدد ﴾ ظرف مستقر اماصفة من المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من المتعدد واما حال منه اى حال كونه من المتعدد * ثم فسر الشارح المفرد بقوله (اى فى الواحد)

للاشارة الى ان المراد من المفرد هو اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان
بلفظ الواحد او الثانى او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل فى باعث التفسير
لكنه ذكر تبعا للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضا وهى التصريح بلزوم
كون الواحد جزأ من المتعدد وقوله ﴿ باعتبار تصييره ﴾ اما ظرف مستقر على
انه حال من المستتر فى تقول فتكون الباء للملابسة اى تقول حال كونك ملابسا
بتصييره واما مفعول مطلق من تقول اى قولا باعتبار تصييره فيكون بيانا لنوعه
واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح
حيث فسره بقوله (اى بسبب اعتبار تصييره) وهذا تفسير للباء وقوله (اى
تصيير ذلك المفرد) تفسير للضمير المجرور بان التصيير لكونه مصدرا من صير
يصير بتشديد الياء بمعنى جعل مضاف الى فاعله وقوله (عددا انقص) مفعوله
الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى
باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب
ضم ذلك الواحد اليه ﴿ الثانى ﴾ بحذف اداة التأنيث (فى المذكر) اى اذا اعتبرت
تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه
وقوله (مقول التقول) خبر للمبتدأ اى والغرض من هذا بيان كون لفظ الثانى
فى كلام المصنف مفعولا لتقول وقوله (وذلك القول) شروع فى تطبيقه
على الممثل يعنى لاشك ان لفظ الثانى (انما هو) اى انما يعبر بالثانى (باعتبار
تصييره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد) اى العدد
الانقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه)
اى بانضمام الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثانى
الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين) اى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة
الاولى (وانما ابتدأ) اى المصنف (من الثانى) اى دون الواحد (اذ)
اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون
وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواقع
قبل الواحد (واحدا) بانضمامه اليه وقوله ﴿ والثانية ﴾ عطف على قوله الثانى
اى تقول الثانية بالتاء (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس)
اى باعتبار تصييره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى
والثانية تقول الثالث او الثالثة والرابع او الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية
﴿ الى العاشر ﴾ (فى المذكر) ﴿ والعاشرة ﴾ اى وحال كون سلسلة المؤنث منتهية
الى العاشرة (فى المؤنث) ﴿ لا غير ﴾ قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان الحصر
راجع الى ما تحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقوله (فلا يجرى ذلك)
اى ذلك القول بهذا الاعتبار (فما) اى فى العدد الذى هو (تحت الاثنين)

(يعنى)

يعنى الواحد كما عرفت وجهه (ولا فيما) اى ولايجرى ايضا فى العدد الذى (فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه لان (فوقه) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات التسعة (لايتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك المركب * ثم شرع فى بيان استعمال اسم العدد الذى على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال ﴿و﴾ (تقول فى المفرد) ﴿باعتبار حاله﴾ اشار الشارح بتوسيط قوله تقول فى المفرد بين العاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله * ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبته) يعنى باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الآحاد (من المتعدد) وقوله (من غير اعتبار معنى التصيير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ماقبله بانه يشترط ان لايعتبر ههنا معنى التصيير وقال العصام لايخفى ان التصيير للمفرد حال من احواله فلاتحسن المقابلة لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصلة لان التصيير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضعه فى نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الشارح بالمرتبة لان المصنف لوقصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله ﴿الاول والثانى﴾ عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول باعتبار حاله الاول والثانى (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر) ﴿والاولى﴾ اى وتقول الاولى ﴿والثانية﴾ اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون قصدك (من غير اعتبار معنى التصيير) ثم انه لما غير المصنف قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى اراد الشارح ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد والواحدة) بل قال الاول فى المذكر والاولى فى المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذى يدل على المرتبة لاعلى واحد من الوحدات سواء كان فى مرتبة الاول او فى اثنائها او فى آخرها ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لايدلان على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدل على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول و) من الواحدة لفظ (الاولى للدلالة) اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة

(وهكذا) اى وتقول هكذا من الثانى والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكره (الى العاشر و) ينتهى مؤنثه الى (العاشرة والحادى عشر) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبحذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) (والحادية عشرة) اى وتقول كذلك بالتاء فى الجزئين وبفتحهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (الثانى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكره (الى التاسع عشر و) ينتهى مؤنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل مستعملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) اى او لم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين) من غير العدد (فى التذكير) اى بان يكون مذكره بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع) منتهيا (الى العاشر وفى المؤنث) اى وتقول فى مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتهيا (الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب) مما فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب التعدادى كما اذا ركب الآحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الآحاد على احد العقود الثانية مثال الاول (نحو الثالثة عشرة) بالتائين فى الجزئين * ثم بين كونهما بالتائين بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والآخر اسم الفاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد الآحاد مؤنثين بالتاء (فى المركب المؤنث كما تذكرهما) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال (وانما ذكروا الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث مثلا (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الآحاد الثلاثة فاذا كان اسما لواحد لا للمجموع (فلا معنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعدود مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه) اى فان هذا الاسم اسم (للجماعة) اى لمجموع الوحدات الثلاثة عشر فناسب فيه اعتبار التأنيث (وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التاء فى المذكر

والثالثة والعشرون) بالتاء فى الجزء الاول فى المؤنث * ثم شرع المصنف فى بيان
الفرق بين الاعتبارين بقوله ﴿ ومن ثمه ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى ومن اجل
اختلاف الاعتبارين) للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمه ههنا
مجاز بطريق الاستعارة المصرحة لان اصل وضعه للاشارة الى المكان
واستعمل ههنا للاشارة الى ما سبق من الفرق بين الاعتبارين يعنى بهما (اعتبار
تصيره واعتبار حاله) وقوله (اختلفت اضافتهما) مقدر ههنا ليتعلق به
الجار حتى يكون قوله من ثمه مفعولا له يعنى انما اختلفت الاضافة فى الاعتبارين
لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلاختلاف اضافتهما) للاشارة الى ان
قوله ﴿ قيل فى الاول ﴾ معلل باختلاف الاضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين
والى ان قوله من ثمه متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف
حصل الاختلاف فى الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف فى الاضافة قيل
فى الاول وفسر الاول بقوله (اى فى المفرد من المتعدد والمقول باعتبار تصيره)
وقوله ﴿ ثالث اثنين ﴾ نائب فاعل للفظ قيل اى اذا اريد بالعدد الاخير الذى يعبر
باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذى اضيف اليه قيل فيه ثالث اثنين
ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اى باضافة ذلك الاسم
الذى عبر به عن العدد (الى الانقص بدرجة) اى بواحد ومعناه ﴿ اى مصيرهما ﴾
وقوله (اى الاثنين) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله
الثانى قوله (ثلاثة) وهو محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جاعل الاثنين
الانقص منه بواحد ثلاثة * ثم بين المصنف مايشتق الثالث منه فقال ﴿ من ﴾ اى هو
مأخوذ من (قولهم) ﴿ ثلثتهما ﴾ (بالتخفيف) اى بتخفيف اللام من الثلاثى وانما قيد به
الشارح لانه ليس بمأخوذ من ثلثتهما بتشديد اللام من التثليث لانه حينئذ يكون
مأخوذا من قولهم مثلث بالتشديد وهو الشراب الذى طبخ حتى ذهب ثلثاه
بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثهم من باب ضرب
اذا كان ثالثهم وكملهم ثلاثة بنفسه (اى صيرت الاثنين ثلاثة) وهذا تفسير للمجموع
قوله ﴿ و ﴾ (قيل) ﴿ فى الثانى ﴾ عطف على قوله فى الاول واليه اشار الشارح
بتوسيط لفظ قيل بين العاطف والمعطوف * ثم فسر الثانى بقوله (اى فى المفرد)
اى فى العدد المفرد (من المتعدد المقول) الذى اريد الاخبار به (باعتبار حاله)
ومرتبته ﴿ ثالث ثلاثة ﴾ (او اربعة) اى رابع اربعة (او خمسة) اى خامس خمسة
(بالاضافة) اى باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوى) اى ذلك المضاف اليه منه
(عدده) اى عدد ذلك الاسم ومأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث ثلاثة (او يكون)

اى او باضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اى فوق مأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث اربعة او خمسة او ستة ومعناه ﴿اى احدها﴾ اى المراد من الثالث احد ما اضيف اليه من الاعداد المذكورة * ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه فى مرتبة اولا واراد الشارح ان يقيده بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدرك فقال (لكن لا مطلقا) اى ليس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك المفرد فى مرتبة من المراتب كوقوعه (فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جدا) اى قطعا يعنى كونه مستبعدا من المراد قطعى * ثم شرع فى بيان ما فوق العشرة بالاعتبار الثانى فقال ﴿وتقول﴾ (فى اضافة ما زاد على العشرة) يعنى فى اضافة المفرد الذى هو فى مرتبة من المراتب التى هى ما فوق العشرة ﴿حادى عشر احد عشر﴾ (باضافة المركب الاول) وهو حادى عشر (الى المركب الثانى) وهو احد عشر وقوله (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات) اى عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير فى مرتبة اخيرة بعد انقضاء العشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الى ان كلمة ﴿على﴾ متعلق به لكونه مفعولا له لقوله تقول يعنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول كذلك للبناء على (الاعتبار) ﴿الثانى﴾ لانه يقال كذا فى الاعتبار الاول لانه لا يجوز فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الاشارة اليه فى قوله الى العاشر والعاشرة لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيما دون الاثنين وما فوق العشرة (باعتبار بيان الحال) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصيير وقوله ﴿خاصة﴾ (لان الاعتبار الاول) منصوب اما على انه حال من الثانى واما على انه مصدر مفعول مطلق من تقول يعنى ان الابتداء من الحادى والتجاوز الى ما فوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصيير (لا يتجاوز العشرة كما عرفت) فى قوله لا غير * ثم اشار المصنف الى جواز وجه آخر فقال ﴿وان شئت قلت﴾ وقيد الشارح بقوله (فى اداء هذا المعنى) للاشارة الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول يكون ايضا بقولك ﴿حادى احد

عشر﴾

عشر ﴾ فالمعنى باق فى الصورتين * ثم اشار الشارح الى محل الفرق بين القول الاول و بين هذا بقوله (بحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استغناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله بحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بيان للمستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان للمستغنى به يعنى لفظ العشرة فرغ من ذكره فى المركب الاول بسبب ذكره (فى المركب الثانى) ثم اشار المصنف الى منتهى مايقال فى اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وفسره الشارح بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله ﴿الى تاسع تسعة عشر﴾ مقيسا ويكون قوله حادى احد عشر مقيسا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص فى الجواز بتركيب حادى احد عشر * ثم اراد المصنف ان يبين الفرق فى حكم الاعراب بين القول الاول و بين القول الثانى فقال ﴿فيعرب﴾ (الجزء) ﴿الاول﴾ يعنى ان حذف الجزء الاخير فى المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقى منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (للبناء) وقال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس فى آخره حرف علة فى غير حالة النصب فانه فى البناء ساكن الآخر وفى الاعراب ساكن الآخر ايضا الا فى حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جاءنى حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جاءنى حادى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا و بضمها تقديرا فالتلفظ فى الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى فى الاول ومعرب تقديرا فى الثانى واما فى حالة النصب قلت فى الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيا وفى الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا * ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقى حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وثانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء فى الجزئين وذلك الموجب هو التركيب * ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التى هى قسم من اقسام الاسم شرع فى مباحث قسم آخر منها

فقال ﴿ المذكر والمؤنث ﴾ فقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بحث المذكر ماسيجيء او خبر محذوف المبتدأ اى البحث الآتى بحث المذكر * ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثه) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها كما فى ماعدا باب الثلاثة الى العشرة او بالعكس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بدونها فناسب ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر اقسام الاسم وقوله (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المصنف المذكر فى الذكر على المؤنث (لاصالته) اى لكون المذكر اصلا لانه لايحتاج الى علامة التأنيث لالفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا او تقديرا وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج فكان المؤنث فرعاله والاصل مقدم طبعا فالانسب تطبيق الذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ماقبله اى وانما اخر المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه) اى لان تعريف المذكر (عدمى) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف المؤنث) اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعدام تعرف بملكاتها كما ان تصور العمى مؤخر عن تصور البصر لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عن عدم التأنيث عما من شانه ان يكون مؤنثا * ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال ﴿ المؤنث ﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿ مافيه ﴾ وهو الموصول او الموصوف خبره * واعلم ان لفظ ماهنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا لكن الشارح لما فسره بقوله (اى اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو ان يكون موصوفا لانه لوكان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم بلام التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كما هو الراجح فيه وانما رجح الشارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله ﴿ علامة التأنيث ﴾ مرفوع على انه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله ﴿ لفظا ﴾ منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله (اى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر لكانت اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ فى الحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقية او غير حقيقية فالحقيقية اما من العقلاء (كامراة و) اما من غير العقلاء فهو (ناقة و) اما غير حقيقية فهو (غرفة او حكما)

اى اوكون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعقرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنهاليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذ الحرف الرابع فى المؤنث) وهو الباء فى العقرب (فى حكم تاء التانيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث (لا تظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثى كنار مثلا يقال فيه نويرة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لا يقال فى تصغير عقرب عقيربة بل يقال فيه عقيرب وقوله ﴿او تقديرا﴾ عطف على قوله لفظا (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ التى استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا فى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية) وقدجمعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

نفسى الفداء لسائل وافانى * بمسائل فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة * هى ياقتى فى عرفهم ضربان
قدكان منها ما يؤنث ثم ما * خيرت فيه باختلاف معان
اما الذى لابد من تأنيثه * ستون منها العين والاذنان
والنفس ثم الدار ثم الدلو من * اعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب * والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا * والريح منها واللظى ويدان
والغول والفردوس والفلك التى * فى البحر تجرى وهى فى القرآن
وعروض شعر والذراع وثعلب * والملح ثم الفأس والوركان
والقوس ثم المنجنيق وارنب * والخمر ثم البئر والفخذان
وكذاك فى ذئب وفهد حكمهم * ابدا وفى عرب بكل مكان
والعين للينبوع والدرع التى * هى من حديد قط والقدمان
وكذاك فى كبد وفى كرش وفى * سقر ومنها الحرب والنعلان
وكذاك فى فرس وفى كأس وفى * افعى ومنها الشمس والعقبان
والعنكبوب تحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان
والرجل منها والسراويل التى * فى الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الاناس ومثلها * ضبع ومنها الكف والساقان

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ للاشارة الى ما قال المصنف فى الايضاح من ان التاء مقدرة فى الجميع فى الثلاثى كنار

وفى الرباعى كعقرب وان كانت فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقدوردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قديدمة فى تصغير قدام ووريئة فى تصغير وراء فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل كذا قال فى الامتحان ثم شرع فى تعريف المذكر فقال ﴿ والمذكر بخلافه ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى اسم) للاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة المقابلة وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء فى قوله بخلافه للملابسة وقوله (بمخالفة المؤنث) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمعناه كما قال فى الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى ﴿ فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ﴾ اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول يعنى المذكر يخالف المؤنث ثم فسر المخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد فى الاسم الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا) ولما توقف التعريفان على معرفة علامة التأنيث وجودا وعدما تعرض المصنف لبيانها فقال ﴿ وعلامته ﴾ وقوله (اى علامة التأنيث) تفسير للضمير المجرور ﴿ التاء والالف ﴾ وقوله (حال كونها) اى حال كون الالف اشارة الى ان قوله ﴿ مقصورة ﴾ بالنصب حال من الالف وقوله (كسلمى) مثال للمؤنث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحبلى) مثال له من الصفة وقوله ﴿ اوممدودة ﴾ معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للممدودة من الاسم وقوله (وحمراء) مثال لها من الصفة * ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما زعم فيه بعضهم فقال (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة أيضا فيقال انها من جملة علامات التانيث (فى قولهم) فى مؤنث اسم الاشارة (ذى وتى) حيث انهما يستعملان فى مؤنث ذا وتا (وزعم) اى ذلك البعض (انها) اى الياء فى هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرهما بدون الياء ولولا الياء للتأنيث فيهما لماكان كذلك واراد الشارح ان يرد استدلال ذلك البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء فى المؤنث (بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذالم يكن احتمال فى خلافها وههنا ليس كذلك (لجواز أن يكون) اى احتمال ان يكون كل واحدة من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت) بكسر التاء فانهما ضميران موضوعان للمؤنث لا انهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقال فى الامتحان وفى هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء فى الوقف يخرج نحو صافنات

﴿ واخت ﴾

واخت وبنت لانهـا تاء التأنيث مع انه لايوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق
اى سواء كانت هاء فى الوقف اولا فلابد من التقييد بعدم الاصالة وايضا ان
لم يقيد بالآخر دخل نحو تراث وتكلان مع انهما ليستا للتأنيث لان اصلهما
الواو وان قيد الآخر بالآخر الحقيقى خرج نحو ضاربتين لانهـا للتأنيث
وليست فى الآخر الحقيقى وان قيد الآخر الحقيقى بالآخر الكائن بعد اصول
الحروف خرج اخت لان التـاء فيها ليست بعد الاصول بل هى من الاصول
وان اريد أن المراد من التاء هو تاء التأنيث لامطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء
التأنيث على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور والبحث
الثانى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهى فى الضمير المنفصـل وهـا فى الضمير
المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضربين ونون ضربن وتاوته وهذه وهذى
وكلتا وثنتان وكلهـا خارجة عن المؤنث وداخلة فى المذكر والبحث الثالث
ان الالف قديكون للالحـاق فان اريد بالف التأنيث الالف مطلقا فلا يكون
التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان
اريد بها الف التأنيث يلزم الدور ايضـا والجواب عن الاول انا نريد بالتاء
ماهو الاعم من الحقيقى نحو اخت والكون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثانى
انا نقدر التاء فى الامثلة المذكورة من نحو هى وغيرها ولا نسـلم التأنيث بالصيغة
طردا للبـاب وحفظا للقاعدة وتسـهيلا للضبط وعن الثالث انا نريد بالالف
الالف الذى صار مسـتقلا فى منع الصرف فنحو موسى مؤنث بهذا المعنى
وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعيين لانه
تعريف حقيقى يراد به التحصيل فلادور انتهى مافى الامتحان ملخصا واجاب بعضهم
بان المعرف خاص اى المؤنت الذى سوى ماذكر * اعلم ان مذهب سيبويه فى الالف
الممدودة انهـا فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف
للزومه صار كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله كما فى كتاب وغلام فاجتمعت الفان
فلو حذفت احداهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما
الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة دون الواو
والياء لانها لو قلبت الى احداهما لاحتيج الى قلبها ايضا كما فى سائر ودائر كذا فى المنهل
وقال الجاربردى فى شرح الشافية ان الالفين معا للتأنيث فعلم من ذلك ان الالف
الممدودة هى الالفان معا دون الهمزة فقط فلايرد ما اورده العصام من ان الالف
التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا ففى قوله الالف
ممدودة نظر انتهى * ثم شرع المصنف فى بيان اقسام المؤنث فقال ﴿وهو﴾ (اى
المؤنث) ﴿حقيقى ولفظى فالحقيقى ما﴾ وقوله (اى اسم) تفسير لما واشارة الى انها

موصوفة كما مر ﴿ بازائه ﴾ وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء بمعنى المقابلة والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم ﴿ ذكر ﴾ وهو بالرفع فاعل الظرف وقوله ﴿ من ﴾ (جنس) ﴿الحيوان﴾ بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس لئلا يرد عليه ان للنخلة ايضا ذكرا مع ان تأنيثها ليس بحقيق اذ يقال فيه اشترى نخلة انثى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذ النخلة ليست من جنس الحيوان وقوله ﴿ كامرأة ﴾ (فى مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقى من العقلاء وقوله ﴿ وناقة ﴾ (فى مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء * ثم شرع فى تعريف اللفظى فقال ﴿ واللفظى بخلافه ﴾ (اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى) واعرابه وباعث التفسير مثل مامر (وقوله اى ليس بازائه) اى حال تعريف التأنيث اللفظى هو أنه اسم مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة) كما فى غرفة (اوحكما) كعقرب (اوتقديرا) كعين حال كون كل منها (بلا تأنيث) اى بلا وجود تأنيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها ﴿ كظلمة ﴾ (مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة ﴿ وعين ﴾ (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى تقديرا) وانما كان مثالا للتقديرى (فان تاء التأنيث مقدرة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) اى اذا اريد تصغير كلمة العين تصغر (على عيينة) باظهار التاء فيها * ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل امثلة ثلاثة للانواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للنوعين اراد الشارح ان يبين وجه الاقتصار عليهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه) بالنسبة الى النوعين الآخرين * ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسائله بالنسبة الى اسناد الفعل اليه فقال ﴿ واذا اسند الفعل ﴾ اى الفعل الاصطلاحى وانما قيده الشارح بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الآتى مختص بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعنى لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ماهو الاصل فيه علم ان المراد منه بالفعل الفعل وشبهه وعبارة متن الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى ﴿ اليه ﴾ (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون

﴿ المؤنث ﴾

المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (اولفظيا) نحو ظلمة (مظهرا) اى وسواء كان مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضمرا) نحو امرأة ضربت وظلمة ظهرت والفاء فى قوله ﴿ فبالتاء ﴾ جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك الفعل) للاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى الباء التى للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى التباسا وجوبا يعنى ان الفعل اذا اسند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء والقرينة على كونه واجبا قوله فيما سيأتى وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايذانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما فى غاية الامر وذلك الوجوب حاصل فى كل من الصور (الا اذا كان) اى الفعل (مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقى) وقوله (فانه) علة للاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ لك الخيار فى الحاق التاء وتركه) وكل ماهو شانه ذلك فهو ليس بواجب وماليس بواجب لايدخل فى القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) ﴿ وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ﴾ فقوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت مخير فى الحاق التاء وتركه فى الفعل المسند الى الاسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقى * ولما كان هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ بقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ ولا تقتلوا اهل الذمة ﴾ اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى الحقيقة لان الاستثناء الحقيقى يكون باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك * ثم شرع الشارح فى تطبيق الامثلة فقال (فلك) اى فجاز لك (ان تقول فى) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا اذا اسند الى ظاهر منه (بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظى (فانه لا يجوز فيه الشمس طلع) بترك التاء وقوله لكون التأنيث علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى انما يجوز فيه الامران (لكون التأنيث فيه) اى فيما اسند الى الظاهر الغير الحقيقى (لفظيا) كالشمس لا حقيقيا كامرأة وقوله

(واستغنائه) بالجر عطف على لكون اى ولاستغناء ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بفعله المسند وقوله (لما فى لفظه) متعلق بالاستغناء وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى فى لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى من الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمره) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمره (مايشعر) اى علامة تعلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تانيث فاعله لان الفاعل حينئذ يكون تحته فيجوز أن يكون الضمير راجعا الى مذكر اذ لايجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فيشتبه الامر فوجب الحاق التاء بفعله حتى يعلم من اول الامر أن الضمير الذى تحته راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره * ولما كان توجيه الشارح فى ارجاع الضمير المجرور فى قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالفا لتوجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الوافية اشار الشارح الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى فى لفظ اليه فى قوله واذا اسند الفعل اليه (راجعا الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض فى تفسيره اى المؤنث الحقيقى (اوضمير المؤنث اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة اواسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فحكمه فى كل منهما وجوب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقرينة) اى باعانة قرينة (قوله) اى قول المصنف (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيد ان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهره فبقى فى مخالفته ايضا قيد ان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر فى هذا التوجيه ان الضمير فى اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لايحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت فى ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا فى الآخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المسئلتين متقابلتين والشارح جعل الثانية مستثناة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا * ولما بقى صورة لم يستثنها المصنف نبه الشارح عليها فقال (ولوكان) اى المصنف (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا اوجب الحاق التاء فى مسنده (صورة

الفصل) اى صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اى كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهر غير الحقيقى او فى ما سواه اذا فصل بالاختيار وقوله (لئلا يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعنى ان فائدة الاستثناء انه لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اى الى تقييد القاعدة (بقولنا بلا فصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق فى القاعدة شئ منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام المصنف (احسن) من كلامه الذى لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تميز من الذات المقدرة فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا حسنا فى الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتبادر كما عرفت فى توجيه الشارح * ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاحتياج الى الاستثناء فقال (ففى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة الفصل (ايضا) اى كحكم ظاهر غير الحقيقى (لك الخيار) اى جاز لك الاختيار (فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول) اى فكما تقول (حضرت القاضى) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله * ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جاز الحاق التاء فى حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه كما تقول (وحضر القاضى امرأة) فكلا التركيبين جائز ان هذا مثال لوقوع الاسناد مع الفصل الى المؤنث الحقيقى وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث اللفظى التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقى (منقولا عما) اى عن العلم الذى (يغلب) استعماله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى بزيد (امرأة فانه) اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التاء فيه (نحو جاءت اليوم زيد) اى امرأة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه (لرفع هذا الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل وقال العصام الظاهر أن وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة انتهى وقد يقال ان التاء فى الكريمة يحتمل ان تكون للنقل كما فى العلامة لا للتأنيث فلا يعتبر بمثل هذه القرينة * واعلم انه يلزم من قوله انه يجوز أن يقال جاءنى طلحة وجاءتنى طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التاء فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هوله فصار التأنيث فيه نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى

فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط ومما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نملة عند
ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به المذكر وعلى
هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة فى قوله
تعالى ﴿قالت نملة﴾ انثى لان لو كان ذكرا لما جازت التاء فى فعله كما لاتجوز فى فعل
طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال سلونى عما شئتم
وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان عليه السلام أكانت
ذكرا ام انثى فافحم فقال ابو حنيفة بعد الافحام كانت انثى فقيل له من اين عرفت
فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى ﴿قالت نملة﴾ ولو كانت ذكرا لقال قال
نملة كما يقال جاءنى طلحة * واعلم ايضا انه اراد باللفظى ههنا غير ما اراد فى باب غير
المنصرف لان اللفظى ههنا فى مقابلة الحقيقى سواء وجدت فيه علامة التأنيث
لفظا اولم توجد فلم يتناول المؤنث الحقيقى وجعله فى باب غير المنصرف فى مقابلة
المعنوى سواء كان حقيقيا اولم يكن فنحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث حقيقى
على ما اريد ههنا ولفظى على ما اريد فى باب غير المنصرف وايضا المؤنثات
السماعية لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد فى باب غير المنصرف
* ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات الغير المأوّلة شرع فى بيان احكام
المؤنثات بالتأويل فقال ﴿ وحكم ظاهر الجمع ﴾ وقوله (لاضميره) تفسير لفائدة
قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى اسند الى الجمع الظاهر لاحكم الفعل الذى
اسند الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خصص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم
ههنا بالخيار فى التاء وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين
لابالخيار فى الاتيان والترك والحكمان متغايران (فان الحاق التاء او) الحاق
(ضمير الجمع فيه) اى فى الاسناد الى ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحاق التاء
(او جاؤا) اى او الرجال جاؤا بالحاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء وقوله
﴿ غير ﴾ (جمع) ﴿ المذكر السالم ﴾ بالجر على انه صفة الجمع على قول من قال
ان لفظ الغير لايكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو الحركة
غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند
الفاضل الهندى وقوله لانه لو كان علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم
(لانه لو كان) اى المسند اليه (جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه) اى تأنيث فعله اصلا سواء
كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) بل
يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع اطلق مطلقا (اى
سواء كان واحده) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات) فانه
جمع مؤنث سالم مفرده مؤنث (او) كان واحده (مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال)

﴿ وقوله ﴾

وقوله ﴿ حكم ظاهر غيره ﴾ (المؤنث) ﴿ الحقيقى ﴾ بالرفع خبر للمبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجات وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال ﴿ وضمير ﴾ بالرفع مبتدأ وتوسيط الشارح قوله (جمع الذكور) لبيان موصوف قوله ﴿ العاقلين ﴾ (اى جمع المذكر العاقل) وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله ﴿ غير ﴾ (الجمع) ﴿ المذكر السالم ﴾ وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعوا سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والنون (فان ضميرهم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لاغير) اى لا غيره من هى ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذا الحكم مخالف للحكم الذى يجئ فقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله ﴿ فعلت ﴾ خبره بحذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك الضمير (المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى ضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله ﴿ وفعلوا ﴾ معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان فى فعلت ولا تأويل ههنا كما فى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر العاقلين * ثم شرع فى بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال ﴿ والنساء ﴾ وهو جمع المؤنث المكسر ﴿ والايام ﴾ وهو الجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ماسيجئ من قوله فعلت وفعلن (اى ضمير النساء وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثلها) اى يكون مماثلا (فى كونه) اى فى كون ذلك المماثل (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) اى ولو لم يكن ذلك الجمع المماثل لها (من العقلاء) وفيه اشارة الى ان جهة التشبيه بين النساء وبين مماثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء كالنساء او من غير العقلاء (كالعيون) وهو جمع العين المؤنث سماعا قوله (وضمير الايام) عطف على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثلها) اى يكون مماثلا لكلمة الايام (فى كونه) اى فى كون

المماثل (جمع المذكر غير العاقل) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين ﴿ فعلت وفعلن ﴾ ففسر الاول بقوله (اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثانى بقوله (وضمير فعلن) ولما كان الضمير فى فعلن هو البارز فسره بقوله (اى بالنون) بخلاف فعلت فان الضمير فيه لما لم يكن بارزا بل كان مستكنا تحته وكان التاء علامة له فسره بقوله مقرونا * ثم نبه الشارح على وجه التخيير بين الحكمين فقال (امافى جمع المؤنث) اى اما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء والعيون (فظاهر) لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعة له) اى لجمع المؤنث سواء كان عاقلا اولا (وامافى جمع المذكر) اى واما كونه بالنون فى جمع المذكر (الغير العاقل كالايام فلانه) اى فغير ظاهر لانه (لا اصل له) اى لجمع المذكر الغير العاقل (فى التذكير كالرجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له كما وضع الواو للجمع العاقل والنون للجمع المؤنث وقوله (فيراعى حقه فى التذكير) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف على جملة لا اصل له وهو داخل فى المنفى اى لم يوجد له اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك الاصل والفاء فى قوله (فاجرى) تفريعية لان قوله اجرى على صيغة المجهول تفريع على قوله لا اصل له وداخل فى النفى اى اذا لم يكن لمثل هذا الجمع اصل ولم يجب ان يراعى حقه اجرى ذلك النوع من المجموع (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث العاقل الناقص بالنسبة الى المذكر العاقل لان فى الثانى كمالين دون الاول فان فيه كمالا واحدا وهو كونه من العقلاء ومانحن فيه من غير العاقل ليس له كمال اصلا وحاصل مابينه الشارح من الوجوه ان الامر ههنا على ثلاثة اوجه ماله اصل فى التذكير وماله اصل فى التأنيث وماليس له اصل منهما فالواو موضوعة للاول والنون موضوعة للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى المؤنث وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لان ماذكر فيها يومى الى كون الامر ههنا على وجهين حيث قال (ففى الحواشى الهندية) حال كون مافيها (موافقا لشرح الرضى) وهو (ان النون) اى الضمير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا اومذكرا (كالواو) اى كما ان الواو (وضعت لجمع العاقلين) وحاصل تقسيمه ان الجمع اما جمع العقلاء كالمسلمون اوجمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها) اى فاذا وضعت النون لغير العقلاء مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء) اى فى قولنا النساء فعلن ليس لكونها مؤنثا بل (للحمل) اى لحمل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) اى على نحو الايام والعيون على عكس ماوجهه الشارح وانما حملا المؤنث على غير العقلاء (اذ الاناث) اى لان الاناث وقوله

﴿ لنقصان ﴾

(لنقصان عقولهن) متعلق بقوله (بجرين) اى انما اجريت الاناث (مجرى غير العقلاء) ولم تجر مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف ان النون موضوعة لجمع المؤنث على ما حققه الشارح ولغير العقلاء على ما حققه الهندى تبعا للرضى فنحو الايام مضين ليس بحقيقة عند الشارح لانها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشارح الرضى لانهما من غير العقلاء * ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع فى بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) اى الاسم الذى يطلق عليه المثنى وهو فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير آخره الى ما وكانت كلمة ما عبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح الى تقدير يصحح ماهو المراد فقال (اى آخر مفرده) يعنى المراد باللاحق ما لحق آخر مفرده لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور (او قدر) اى او التوجيه فى تصحيح المراد انه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه) والمعنى على التقدير الاول ان المثنى هى الصيغة التى ركبت من المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزأ منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثانى ان المثنى هو المفرد واللواحق اى مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى فمآل الاول ان المثنى كل مفرد لحق آخره الف او ياء مع نون مكسورة ومآل الثانى ان المثنى اسم فى آخره الف او ياء مع نون مكسورة * ثم اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقدير فقال (والا) اى وان لم يقدر المضاف او قولنا مع لواحقه (لا يصدق التعريف) اى تعريف المثنى على فرد من افراده (الا على مثل مسلم) اى على لفظ مسلم المفرد الذى هو جزء (من) لفظ المثنى الذى هو لفظ (مسلمان) مثلا فى حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) فى حالة النصب او الجر (كما لا يخفى) لان الملحقات انما تلحق بآخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع انه مفرد غير داخل فى افراد المحدود فلا يكون التعريف مانعا وبعد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذى يلحق بآخره اى بآخر لفظ مسلمان او مسلمين الف او ياء فيلزم ان يوجد اسم يلحق فيه الالف او الياء بآخر لفظ مسلمان او مسلمين ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى هو المسلمانان و المسلمينين وكذا ناصرانان وضاربانان فلا يصدق التعريف على شئ * ولما كان لا احتياج الى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد بل لا احتياج اليه عند اظهار المراد اراد الشارح ان يشير الى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) اى فى تعريف المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات) يعنى ان عبارة المصنف وان وقعت هكذا لكن المقصود الاظهر هو أن يكون فى آخره الف

ونون كما عرف به القاضى فى كتاب اللب فحينئذ لايحتاج الى هذين التقديرين اللذين
هما من التكلف ومعلوم انهم جعلوا المقصود الاظهر فى كثير من المواضع
قرينة على المراد* واعلم ان ههنا بحثا من وجوه الاول انه على تقدير المضاف
استشكل بانه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق
عليه انه مالحق آخر مفرده واو او ياء مع انهما جمع لامثنى فلايكون التعريف مانعا
واجيب عنه بتحرير المراد بان المفرد ههنا يراد به ماهو مفرد للتثنية كما يراد به فى الجمع
ماهو مفرد للجمع لان المفرد يطلق بالاشتراك على مايقابل التثنية وعلى ما يقابل الجمع
فان ناصرا مثلا مفرد التثنية بالنسبة الى ناصران ومفرد الجمع بالنسبة الى ناصرون
كما ان لفظ اثما مشترك بين تثنية المذكر والمؤنث وكذا الحال فى سائر المشتركات
فلايصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفرده الف ونون لان مفرده
من حيث اريد جمعه ليس بمفرد المثنى الثانى انه على تقدير قولنا مع لواحقه لم يصدق
على المثنى الذى حذفت نونه بالاضافة فى نحو مسلما بلدة لانه على هذا التقدير يكون
المثنى مجموع المفرد والالف اوالياء والنون ولانون فى مثل هذا المثنى واجيب عنه
بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لاينافى كونها جزأ من الدال
لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون مقدرة ورد بان النون فى حال الاضافة
كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين مع الاضافة كذلك لا تقدير للنون معها ويمكن ان
يقال لانسلم ان النون كالتنوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التنوين والحركة
لايوجدان الا بعد التركيب مع العامل بخلاف النون فانها توجد قبل التركيب
ايضا ولا معنى لجعلها عوضا عن الحركة او التنوين كذا فى الامتحان وسيجئ
فى كلام الشارح مايخالفه من جعلها عوضا عنهما الثالث ان الاستغناء عن
هذه التكلفات على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن فى التعريف
لفظ اللحوق كما لم يكن فى عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف
حيث ادخل اللحوق ففى كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله
لحق انه على وجه اللحوق على ان يكون من قبيل ضيق فم البئر فقوله ﴿ الف ﴾
بالرفع فاعل لحق فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى فى حالة كون المثنى
مرفوعا الى ان كلمة او فى قوله ﴿ او ياء مفتوح ﴾ لتقسيم المحدود يعنى المثنى
قسمان احدهما مالحق آخره الف وهو ماكان مرفوعا والآخر مالحق آخره
ياء وهو ماكان منصوبا ومجرورا كما فسره به فيما سيجئ* ولما كانت الياء مشتركة
بينه وبين الجمع اراد أن يحترز عن التى فى الجمع بقوله مفتوح ﴿ ماقبلها ﴾ ثم اراد
ان يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان)
اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء)

اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالتى النصب والجر) للاشارة الى محل الياء وهو حالة النصب والجر بالاشتراك وقوله (ليمتاز عن صيغة الجمع) اشارة الى علة كون ماقبل الياء مفتوحا يعنى انما فتح ماقبلها ليحصل الامتياز بين الياء التى فى المثنى و بين التى فى الجمع لانها فيه مكسور ماقبلها* ثم اشار الى وجه ترجيح الفتحة فى المثنى بقوله (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر ماقبل الياء فى المثنى ويفتح فى الجمع (لكثرة التثنية وخفة الفتحة) اى لكون التثنية اكثر استعمالا من الجمع ولكونه اكثر تداولا فى الألسنة بخلاف الجمع فانه لما كانت له جموع مكسرة كانت معينة له فى الاستعمال فكان استعمال السالم منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية مايعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناسب ان يتعين لها ماهو اخف من الحركات فعين لها الفتحة قوله ﴿ ونون ﴾ بالرفع معطوف على احد الامرين المفهوم من اوالداخلة فى التعريف وقوله (عوضا) مفعول له لقوله لحق اوحال من النون اى انما لحقت النون فى آخر المثنى على كلا القسمين ليكون عوضا او حال كون النون عوضا (عن الحركة) اى الحركة التى فى المفرد مطلقا (او) عوضا عن (التنوين) الذى فى المفرد العارى عن اللام وقوله ﴿ مكسورة ﴾ بالرفع على انه صفة للنون وهذا احتراز عن النون المفتوحة التى فى جمع المذكر السالم وقوله (لئلا تتوالى الفتحات) علة لكون النون مكسورة يعنى انما كسرت النون ههنا مع ان الفتحة اخف لئلا تقع الفتحات متوالية (فى صورة الرفع) اى فى صورة كون المثنى مرفوعا بالالف (وهى) اى تلك الفتحات المتوالية اربع ثلاثة موجودة وواحدة مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحداها تحقيقية واثنتان تقديريتان اما الموجودة التحقيقية فهى (فتحة ماقبل الالف) واما الموجودة التقديرية فهى الالف (التى هى فى حكم الفتحتين و) اما الغير الموجودة المحترز عنها فهى (فتحة النون) وقوله ﴿ ليدل ﴾ متعلق بقوله لحق ولما احتمل فى ارجاع الضمير فى ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها بقوله (ذلك اللحوق) اى ليدل ذلك اللحوق السابق ذكره فى ضمن لحق (او) ليدل (اللاحق) الذى هو الالف او الياء والنون (وحده) بدون الملحوق هذا ملايم لتقدير المضاف فى قوله آخره كما مر (او) ليدل ذلك اللاحق (مع الملحوق) اى مع صيغة المفرد وهذا ملايم لتقدير مع لواحقه* ولما كان بين كون النون من اللواحق وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع ذلك التوهم بقوله (ولا بأس باشتماله) اى فى اشتمال اللاحق اوتعريف المثنى (على لحوق النون) حيث قال ولحق نون مكسورة (وعدم دلالة) اى فى عدم دلالة (لحوقها) اى لحوق النون (على ذلك) اى على ماسيجيء فى قوله على ان معه مثله من جنسه

لان النون لما كانت عوضا عن التنوين او الحركة لم يبق لها مدخل فى الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحوق النون غير مسلم لجواز أن تكون النون لاحقة دالة على المقصود كما فى باقى اللواحق واما (على تقدير تسليمه) اى تسليم عدم دلالتها فلا منافاة ايضا (اذا) اى لان الشائع الجائز فى الاستعمال انه اذا (دل امران من امور ثلاثة على شئ) اى على معنى من المعانى لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى بل اذا دل الامران من الثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه (صح ان يقال) فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اى على ذلك الشئ فلا يضر خروج احد هذه الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية مافى الباب) اشارة الى التحقيق يعنى مع ان التحقيق ههنا ان فى النون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها ليست كدلالة الامرين الاخيرين فى القوة بل التحقيق (ان تكون دلالتها) اى دلالة النون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة الاسم المفرد الملحق وبواسطة الالف او الياء المكسور ماقبلها لان النون لو وجدت مع الواو ومع الياء المكسور ماقبلها تدل بواسطتهما على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع لما اورد فى الحواشى الهندية حيث اراد بالدلالة معنى اللحوق بقرينة ان النون من اللواحق مع انها ليست فيها دلالة على المقصود فلعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة فى ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باسناده هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يلحق حتى يشمل النون ولما دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة اخرى واعترض العصام على الشارح الجامى بانه منع ما اجمع عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء واما النون فهى عوض عن الحركة او التنوين فى المفرد وماذكره على تقدير تسليمه فى غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل من مجرد الحاق الالف او الياء انتهى يعنى ان قوله على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع ان عدم دلالتها مجمع عليه ومنع ما اجمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله ﴿ على ان ﴾ متعلق بقوله ليدل اى انما الحق بآخره هذه الملحقات ليدل بعضها على ان ﴿ معه ﴾ (اى مع مفرده) يعنى مع مدلول مفرده وقال العصام هذا التفسير يؤيد تقدير المفرد فى التعريف انتهى واقول واما على تقدير عدم تقدير المضاف فى التعريف فالضمير راجع الى مافى ماالحق اخره كذا فى المعرب فقوله معه خبر مقدم لان وقوله ﴿ مثله ﴾ بالنصب اسمها اى مثل

﴿ ذلك ﴾

ذلك المفرد وقوله (فى العدد) بيان لوجه التشبيه المنفهم من قوله مثله يعنى
ان المراد بالمماثلة بين المفرد و بين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع
منهما مثنى هى المماثلة فى العدد (يعنى) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله
(حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه) حال من قوله مثله وقال
فى المعرب ان قوله من جنسه صفة لمثله ولايجوز أن يكون حالا لانه على تقدير
كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فكون معنى التحقيق المستفاد من لفظ
ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفرده)
اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المقدر فى التعريف وايضا اذا لم يقدر
المضاف يكون راجعا الى ما كامر * ولما كانت المجانسة بين شيئين تطلق على معنى
ان هذين الشيئين يكونان تحت مفهوم واحد اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان
(باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد و مما هو مماثله اى دخول المماثل
(تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة للموضوع
يعنى ان المفرد والفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك
(بينهما) اى بين المفرد و بين ماضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان
ومسلمين ففيه فردان احدهما المفرد الذى لحق به الالف والنون او الياء والنون
وهو مذكور بجوهره والثانى المفرد الآخر الذى دل عليه المجموع وهو غير
مذكور بجوهره وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو عاقل يقبل
الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفى العصام
ان قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما
لم يدخلا تحت جنس الموضوع له اى الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وهو
الشجاع وكذلك ابوان على ما نبينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب
وهو ليس الموضوع له الاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد
ان يقال المراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى
فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفاعنه انتهى * واعلم ان تفسير
الشارح المماثلة بقوله فى العدد يعنى فى الواحد يلايم قول المص حيث زاد بعد قوله
مثله قوله من جنسه ولو لم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم
الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين احدهما الوحدة والثانى الجنس * ولما اريد بالمماثلة
المماثلة فى العدد بقى المماثلة فى الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق
الآخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به الاسم المفرد الذى (يماثله) اى يماثل
المفرد (فى الواحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف مغنيا (عن قوله
من جنسه) لكونه مستفادا من لفظ مثله * ثم اراد بيان بعض القيود فقال (وقوله)

اى قول المص (ليدل) ليس بقيدمدخل ولامخرج بل هو (اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف اوالياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تثنية القرء (فلا يقال قرآن ويراد بها) اى لفظة قرآن (الطهر والحيض)يعنى بان يراد باحد فردى هذه التثنية معنى الطهر وبالآخر معنى الحيض اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركا بينهما كما فى الرجلين والفرسين لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القرء وضع للطهر ووضع ايضا بالوضع الآخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس مثلا وضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يرادبها) اى بل يجوز أن يقال قرآن ويراد بهذه التثنية (طهران اوحيضان على الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لبعضهم) ثم انه لماورد النقض عليه بباب التغليب اراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم تقرير جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقوله وهو أنه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (يشكل) اى ينقض (بالابوين) اى لايجوز اطلاق لفظ الابوين (للاب والام) اى من حيث يراد به الاب والام (و) ينقض ايضا (بالقمرين للشمس والقمر) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشرفه وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكون القمر مذكرا والشمس مؤنثا سماعيا وكذلك سائر باب التغليب كالعمرين كما ستعرف ما فيه وانما ينتقض به لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذانك المعنيان احدهما (الاب و) الآخر (الام) مع انه يجوز ذلك وشائع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض انه(ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذانك المعنيان احدهما (القمر و) الآخر (الشمس قلنا) فى جواب هذا النقض بمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لانسلم ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها لانه (جاز أن يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب والام وكذلك جاز أن يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يؤول الاسم) اى اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمى بالاب (يتناولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب الادعائى الذى هو الام فاذا كان الامر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان

{ يصدق }

يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد (فيثنى) اى فيجوز أن يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها كالاب ادعاء (فيكون) اى فيجوز أن يكون (معنى الابوين) معنى (المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قمرا ويطلق عليهما اسم القمر ادعاء فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر *ثم اورد على هذا الجواب بابطال السند بدليل لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية فى مثل القرئين تنافيا لانه لو جاز اعتبار هذا التأويل فى مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا) بل هو اولى لانه فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا وانه فى مثل القرئين (بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء موضوعا لاحدهما كما فى الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء (موضوع لكل واحد منهما) اى من الحيض والطهر (حقيقة) لا ادعاء والحقيقة اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (وليأول) اى وليأول مفهوم القرء بهذا الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقرء (ليحصل به مفهوم يتناولهما) اى الحيض والطهر (فيثنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر (قلنا) اى فى جواب هذا الابطال بمنع ملازمة الشرطية القائلة بانه لو جاز الاعتبار هناك للزم جوازه هنا بانه لا نسلم لزوم هذا الجواز لانه (لاشبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس فى هذا بل (فى جواز تثنيته) اى فى انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الائمة (والمص اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) والتقديم للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص لما لم يجوز تثنية الاسم وجمعه بمجرد الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (تثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (اوادعاء) نحو عمرين (وجمعها) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله فزيد مبتدأ وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشترك متعلق بقوله (يؤول بالمسمى بزيد) يعنى ان صحة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص التى وضع لفظ زيد لها باوضاع متعددة فى المفهوم الذى هو من سمى بزيد لا لانها مشتركة

فى لفظ زيد كما فى مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار لكون الاعلام كثيرة الاشتراك فى التسمية فيؤوّل اوّلا بالمسمى بزيد (ثم يثنى ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء فقوله (وكذلك عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله (يؤوّل بالمسمى بعمر) يعنى ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هى لاطلاق لفظ عمر على ابى بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدهما حقيقة والآخر ادعاء (ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو لعلة كثرة الاستعمال فقط وكفاية هذه العلة فى الاعتبار مشتركة بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان فى الاعلام المشتركة علتين احدهما كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض (الاولى ان يقال الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها) متعلق بقوله (يكفى) وقوله (لتثنيتها) اى لصحة جعلها مثناة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعها) اى ولصحة جعلها مجموعة عطف عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يعنى انما يكفى مجرد الاشتراك اى مجرد الاشتراك فى اللفظ والاتفاق (فى الاسم) فى صحة تثنية الاعلام وجمعها لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما كما تكلف له المصنف (بخلاف اسماء الاجناس كالقرء) فانه يشترط فيها الاشتراك فى المعنى ايضا فلذا لا يثنى القرء فيحتاج الى اعتبار معنى يشترك بينهما (فعلى قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك فى الاسم (ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه) بخلاف المصنف لانه غير قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التثنية فى معنى وان كانت علما كما عرفت *ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله فالمقصور الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد) وقوله (مما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد فى مادة من المواد من الآخر الذى (يتطرق اليه التغير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفا مقصورة او ممدودة حيث يمتنع مع وجودها الحاق الالف (اراد المصنف ان يبين حكم ما) اى حكم المفرد الذى اريد تثنيته مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه) اى الى ذلك الاسم (التغير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغير ولم يتعرض لحكم ما وراءه (لان حكم ما) اى حكم المفرد الذى (وراءه) اى وراء حكم ما يتطرق اليه التغير (يعلم من تعريف المثنى) لكون ذلك الآخر قابلا للحركة التى اقتضتها

الالف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف (فقـال) لاجله ﴿ فالمقصور ﴾ وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا خبره يعنى وحكم المقصور * ولما كان المقصور فى اصطلاح النحويين مشتركا بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة و بين ذات الالف التى ليس بعدها همزة تقتضى مدها فسره الشـارح بقوله (اى الاسم المقصور) للايذان بان المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لواريد به المعنى الثانى لقال والمقصورة * ثم عرف الاسم المقصـور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمراء اى غير زائدة كالالف الذى فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذا وقفت عليه * ولما كان القصر فى اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصير اراد الشارح ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى و بين المعنى اللغوى يحتمل على المعنيين الاولين فقال (ويسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد مافى آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (او) اى او يسمى مقصورا (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس عن الحركات والقصر) فى اللغة هو (الحبس) وقال العصام ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن العنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسـبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القـاموس انتهى واشرنا اليه آنفا ايضا ﴿ ان كان الفه ﴾ اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد الشارح قوله (منقلبة) للاشـارة الى ان قوله ﴿ عن واو ﴾ خبر لكان وتذكير كان لكون لفظ الالف مذكرا وتأنيث منقلبة للاشـارة الى جواز اعتبـار التأنيث فيه باعتبار كونه كلمة وفيه اشـارة الى انه ان اسـند الى الظاهر يختار التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسـند الى الضمير يختـار التأنيث فيه كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والآخر غير ظاهر فسره بقوله (حقيقية) ليكون اشارة الى انه مشتمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان) تثنية عصا اسم مايعتمد عليه من الخشب اوغيره وانمـا عرف كون اصله واوا لانه لم يرسم باليـاء ولم يسمع فيه الامالة (اوحكما) اى سـواء كان انقلابه عنه فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واوا اوياء ولم يمل

اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق باليائى لان الامالة امارة اليـاء (كالوان) بكسر الهمزة وباللام المفتوحة تثنية الى بكسر الهمزة وبالالف المقصورة وهواسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد ههنا استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمى (بالى) يعنى كونه علما له لافى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لايثنى وفى حاشـية العصـام انه ينبغى ان يقول ولم يمل اواميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون مماسمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن اليـاء انتهى يعنى اذاكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن اليـاء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان ممااميل * ولماكان هذا الحكم ليس على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله ﴿ وهو ثلاثى ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون الواو للحال والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور فى الفه الراجع الى الاسم المقصور اى حل كون ذلك المقصور ثلاثيا * ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيد فيه فسره بقوله (اى غيرمافيه اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هوالثلاثى المجرد المقابل للرباعى والخماسى لاالثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرباعى) بيانية لما فى قوله غير مايعنى ان المراد بمافيه هوالرباعى اى المجرد (والثلاثى المزيد فيه) وهوشامل للرباعى المزيد على الثلاثى وللخماسى والسـداسى المزيدين عليهما وقوله ﴿ قلبت ﴾ جملة جزائية يعنى ان كانت حال المقصور كماذكر فحكمه اذا اريد ان يثنى ان تقلب (الفه) ﴿ واوا ﴾ ليمكن الحاق الف التثنية وانماقلبت واوا (اعتبارا) اى للنظر (للاصل) الذى هواصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (اوحكما) اى اوفى الحكم كامر وفى نسخة لاعتبار الاصل باظهـار اللام فحينئذ يسـتقيم عطف قوله (وخفة الثلاثى) بالجر عطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى ليس فيها اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه معطوف على قوله اعتبارا وان يكون مجرورا معطوفا على قوله للاصـل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذى هو الواو مقطوعا او موهوما واختصـاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى خفيفا بالنسبة الى مافوقه من الرباعى فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما) اى بخلاف المقصور الذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا (حيث لايرد) اى لانه لايرد الواو ولا ينقلب الالف (فيه) اليه لانه لولم يرد الالف الى اصـله اجتمعت الالفان فوجب حذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولايقـال

﴿ يفرق ﴾

يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان الثقل) اى لتمكن الثقل وثبوته فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله ﴿والا﴾ عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكر وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور (منقلبة عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرحيان فى رحى) لان الالف التى فى آخر كلمة رحى منقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (او) يكون اصلها ياء لافى الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى فى الحكم (بان كان) يعنى ان كون المقصور يائيا فى الحكم انماهو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل) اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى المتمكن الاصل كخسا بمعنى فرد (اوعديمه) اى اوكان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لاتكون منقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كمتى وعلى والى من الحروف الجارة فان الالف فى الاسماء العريقة البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقد اميل) جملة حالية من قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه ممالا وقوله (كمتيان) مثال لماهو معدوم الاصل ممالا وهو بفتح الميم والتاء وبعدها ياءمفتوحة وبعد الياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفرده ياء (فى متى) اى فى تثنية متى فانه معدوم الاصل وقد اميل فى قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاءمتى ممالا) اى وقدجاء مفرده الذى هواسم متى بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (اوكان) عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخل فى الحكم الذى بينه بقوله والاهو ماكان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة اوحكما او المفرد الذى كان مبنيا (على اربعةاحرف فصاعدا اصلية كانت الالف كا) لف ا (لاعلى والمصطفى) فان الفهما اصلية لان كلمة الاعلى اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف وآخره الف وكذا كلمة المصطفى اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمنقلبة عن ياء فان الاعلى من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (اوزائدة) سواء كانت الالف التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (كحبلى) فان الفه حرف التأنيث وليست من الكلمة وقوله ﴿ فبالياء ﴾ جملة جزائية لقوله والا فالتقدير (اى فالفه مقلوبة بالياء) يعنى ان كانت حال المفرد المقصور كذلك فيقلب الفه فى التثنية ياء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا للاصل) بيان لوجه انقلابه بالياء فى النوعين وعلة لقوله فالفه مقلوبة وقوله (فيما اصله الياء حقيقة اوحكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل الفه ياء حقيقة اوحكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا)

عطف على قوله اعتبارا اى وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت * ولما فرغ من حكم الالف المقصور شرع فى حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال ﴿و﴾ (الاسم) ﴿الممدود﴾ وانما وسط الشارح لفظ الاسم بين المعطوف و بين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله والمقصور واعلم ان الهمزة التى فى الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك فشرع فى بيان حكم الاول بقوله ﴿ان كانت همزته اصلية﴾ ثم فسر الشارح الهمزة الاصلية بقوله (اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة) يعنى ان المراد بالاصلية هى الهمزة التى ليست بزائدة ولا منقلبة عن همزة اصليـة ولا عن همزة زائدة ﴿تثبت﴾ اى ان كانت همزته اصلية تثبت تلك (الهمزة) على طريق الوجوب (فى الاشهر) يعنى بخلاف ماحكاه ابوعلى عن بعض العرب كما سيذكره وقوله (لاصالتها) متعلق بقوله تثبت يعنى ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثالها (كقراء) اى مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اى لمن حسن تجويد القرآن (او) موضوع (للمتنسك) اى لمن تعبد وعلى كلا الوضعين فهو ماخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعنى انه يقال قرأ فلان اذا تعبد بقراءة القرآن فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال العصام ان هذا سهو ففى القاموس القراء ككتان الحسن القراءة وجمعه قراؤن لايكسر وكرمان النـاسك المتعبد كالقارىء والمتقرىء وجمعه قراؤن وقوارىء انتهى وعلى كل من التقديرين ليست همزته زائدة ولا منقلبة عن اصليـة او زائدة فتكون اصلية واذا اريد أن يثنى تثبت فيقال قراآن * ثم اراد أن يبين غير ماهو الاشهر فقال (حكى ابوعلى) يعنى السيرافى (عن بعض العرب قلبها) اى قلب الهمزة الاصلية فى تثنيته (واوا نحو قراوان) وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا فى نفسه * ثم شرع فى بيان الحكم الثانى بقوله ﴿وان كانت﴾ (الهمزة) ﴿للتأنيث﴾ ثم فسر الشارح بقوله (اى منقلبة عن الف التانيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث انها منقلبة عن الف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هى مقلوبة عن الحرف الذى للتأنيث وهو الالف (كحمراء) يعنى مؤنث احمر (فان اصلها) اى اصل كلمة حمراء (كان) اى ذلك الاصل (حمراا بالفين) ثم فصل الالفين بقوله (احدهما للمد فى الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليسا للتأنيث بل الالف الذى بعد الراء ليس بدلا عن شىء بل لمجرد رفع الصوت ومده (والثانية) اى الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التى للتأنيث (همزة) لا للزوم اجتماع الساكنين اولغيره بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك

الالف (طرفا) اى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهى الالف
الاولى كما ان الواو والياء اذا وقعتا بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فكذا الالف
اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلب همزة وقوله ﴿ قلبت واوا ﴾ جملة جزائية
لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزته للتأنيث قلبت
تلك الهمزة فى تثنيته واوا على طريق الايجاب (فيقال فى تثنية حمراء حمراوان)
وانما قلبت واوا ولم تجعل ثابتة كما فى الاصلية ولم يجز فيها الامران كما سيجيء
(لان الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من اقصى الحلق الذى لا مخرج
بعده ولكونها من الحرف الشديدة ولذا تبدل فى الاكثر وتسهل ويمد الحرف
الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله (من جنس
الالف) اما حال من الضمير الذى فى لفظ ثقيل او خبر بعد خبر يعنى انها حرف
ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الالف او حرف ثقيل كائن من جنس
الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما الف متحرك او الف ساكن ويدل
على الاول ان الالف اذا تحرك يصير همزة كما فى حمراء وانما اختار ذلك لان مجرد
كونها حرفا ثقيلا لا يوجب ذلك القلب فان قوله (فينبغى ان لا تقع بين الالفين)
مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فيجب ان لا تقع تلك الهمزة بين الالفين
احدهما الالف الممدودة والثانية الف التثنية * ولما توجه عليه ان حال الهمزة
الاصلية كذلك فلم تثبت تلك وقلبت هذه فاراد أن يشير الى علة تقتضى القلب
ههنا فقال (مع انها) اى مع ان همزة التأنيث (غير اصلية) فان علة الثبوت
هى كونها اصلية فلما انعدمت علة الثبوت تعينت علة الانقلاب وقوله
(والواو اقرب) جملة حالية واشارة الى علة وجوب الانقلاب الى الواو يعنى
والحال ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) اى لثقل الواو بالنسبة
الى الياء فناسبت الواو الهمزة واشتركتا فى الثقل بخلاف الياء فانها اخف بالنسبة
الى الواو وهذا بيان لعلة انقلابها عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت)
تأييد لاقربية (الواو الى الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء يعنى اذا
وقعت فى اول الكلمة مضمومة قلبت الواو اليها (فى مثل اقتت) من الافعال (و)
فى مثل (اجوه) من الاسماء والمراد من امثالهما ان تكون الواو مضمومة فى اول
الكلمة فان اصل الاول وقتت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى
واصل الثانى وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب فى الاول الهمزة وفى الثانى الواو
ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوا وجوبا وفيه
مذهبان آخران من غير الجمهور اراد الشارح ان يبينهما فقال (وربما صححت) يعنى ان
عند البعض ثبتت تلك الهمزة كما ثبتت فى الاصلية (فقيل) فى تثنية حمراء (حمراآن

باثبات الهمزة بين الالفين (وحكى المبرد عن المازنى قلبها) اى قلب الهمزة التى للتأنيث (ياء نحو حمرايان والاعرف) اى المسلك الاعرف (قلبها) اى قلب الهمزة (واوا) ولذا اختاره المصنف وقوله(والا) معطوف اما على القريب وهى جملة وان كانت للتأنيث اوعلى البعيد وهى جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث) للاشارة الى ان الا مركبة من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اى بسبب ان تكون الهمزة (للالحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وبسكون اللام وبالباء الموحدة عصب العنق كذا فى الصحاح من علب وانما لم تكن الهمزة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة عن واو اوياء (فان همزته) اى همزة لفظ علباء (للالحاق) اى لالحاقه (بقرطاس) اى بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولاللتأنيث بان تكون الهمزة (منقلبة عن واو اوياءاصلية ككساء) هذامثال لكون اصلها واوا (ورداء) وهذا مثال لكون اصلها ياء كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (وردای) وهومن الردية وقال فى المتوسط واعلم ان المراد بالاصلية مايكون اصليا اوفى حكمه ليشمل مافيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حرباآن لكونها فى حكم الهمزة الاصلية والمحذوف العجز نحواخ واب يرد الى الاصل نحو اخوان وابوان وفى نحو يد ودم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للاشارة الاان الالف واللام فيه للعهد الخارجى وخبرذلك المبتدأ محذوف وهو(جائزان) والجملة جزائية * ثم فسرالشارح ذينك الوجهين بقوله (احدهما) اى احد الوجهين اللذين جازا ههنا هو (ثبوت الهمزة) وقوله (وبقاؤها) عطف تفسير للاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هوالبقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء لان الشىء قد يثبت ولا يبقى (لان الهمزة فى الصورة الاولى) اى فى مثل علباء الذى همزته للالحاق (منقلبة عن واو اوياء) وقوله (ملحقة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل) متعلق بملحقة يعنى ان الهمزة فى الصورة الاولى كان اصلها واوا اوياء زيدت للالحاق بالاصل كسين قرطاس (وفى الاخرى) اى وفى الصورة الاخرى (عن اصلية) اى منقلبة عن واو اوياء اصلية (فشابهت) تلك الهمزة حينئذ (همزة قراء) فى كونها اصلية من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلى والاخرى ملحقة بحرف اصلى (فتثبت) تلك الهمزة (فى الصورتين) اى فى صورة الالحاق وفى صورة الانقلاب عن الواو اوالياء الاصلية (كما فى قراء) اى كما تثبت فى لفظ قراء (وثانيهما) اى ثانى الوجهين الجائزين هو (قلب

الهمزة واوا) فيقال علباوان وكساوان ورداوان (لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية) اى ليست كهمزة قراء (فشابهت) تلك الهمزة فى كونها غير اصلية (همزة حمراء) واذا كانت كذلك (فقلبت) على صيغة المجهول يعنى اذا كانت حال الهمزة كذلك فقلبت انقلاب (مثلها) اى مثل همزة حمراء (واوا) ثم اراد الشارح ان ينقل ما فى بعض الشروح من المخالفة لهذه القاعدة فقال (وفى الترجمة الشريفية) وهو اسم كتاب يعنى انه وقع فيه هذا الكلام وهو (ان اللازم من هذه العبارة) وهى عبارة المصنف حيث قال والا فالوجهان حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر أنه اشارة الى الوجهين المذكورين فيما قبل فيلزم منه (انه لايجوز أن يقال فى رداء) اى فى المهموز الذى اصل همزته ياء لايجوز فى تثنيته (الا) احد الوجهين اما (ردآن بالهمزة اورداوان بالواو) ثم قال (لكن المشهور) يعنى لكن هذا اللازم من عبارة المصنف هو خلاف ما اشتهر بين النحاة لان المشهور عندهم فى مثله ان التثنية فيما اذا كانت همزته منقلبة عن ياء مثل رداء يجوز أن يقال (فيه ردايان بالياء) اى بالياء التحتانية ثم قال فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغى ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد) يعنى ان يعبر بنكرة (ليكون) اى ليكون لفظ فوجهان (عبارة) عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون المفهوم منه انه وجهان من الوجوه فيشمل الوجهين السابقين والوجهين الاخيرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو احد الوجهين (وردها الى الاصل) اى وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه الثانى وقوله (لا الاشارة) بالنصب عطف على قوله عبارة يعنى ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة وعن ردها الى الاصل من الواو والياء وان يكون لفظ الوجهين اشارة (الى الوجهين المذكورين) وهما اثبات الهمزة وقلبها واوا (كما هو) اى تعين الوجهين المذكورين (المتبادر من اللام) فى كلام المصنف فانه للعهد الخارجى ههنا فكونه للعهد هو الذى يتبادر للذهن وان كان غير المتبادر احتمال حمله على العهد الذهنى ههنا انتهى نقل الشارح العلامة كلام صاحب الترجمة اعتراضا منه على المصنف فمورد الاعتراض ايراده لفظ الوجهان باللام ثم قال الشارح العلامة بعد نقله كلام صاحب الترجمة (لكنا قد تصفحنا) اى تتبعنا وهذا منع لقوله لكن المشهور يعنى لانسلم ان اللازم من كلام المصنف هو خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لانا قد تتبعنا (كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها) اى فى تلك الكتب (اثرا) اى دلالة خفية فضلا عن الدلالة القوية الظاهرة (مما) اى من الاثر الذى (حكم على صيغة المعلوم

اى حكم صاحب هذه الترجمة (باشتهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ما وقع) بالنصب صفة لقوله اثرا يعنى فما وجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدناه فى كلام الرضى هو أنه (قد تقلب المبدلة من اصل) وقوله تقلب انما ينبىء عن ضعف هذا الوجه لا عن قوته وشهرته كما زعمه صاحب الترجمة يعنى انه اذا اريد تثنية ما فى آخره همزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك الاصل واوا اوياء قد تقلب تلك المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى * ثم قال الشارح (وهذا) اى قوله المبدلة من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (اوياء)نحو رداء فيكون الحاصل من المذاهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثانى قلبها واوا سواء كان اصلها واوا اوياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى بقوله وقد تقلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو أنه ان كان اصلها واوا تقلب اليه فقط وان كان ياء تقلب ياء كما تقلب واوا فاكتفى الشارح بالنقل عن كلام الرضى واما المحشى العصام عصمه الله عن الا ثام فقد نقل عبارة كل من المفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الشارح فى الحاشية فعبارة المنفصل هكذا وما فى آخره همزة لا يخلو اما ان يسبقها الالف اولا فالتى سبقها الالف على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء اوزائدة فى حكم الاصلى كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء ففى هذا الاخير تقلب واوا لا غير كحمراوان والقياس فى البواقى ان لا تقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هذا واما الممدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن جار مجرى الصحيح وهو أن تكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب توافق ما فى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة الرضى لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد تقلب وهو اكثر فى افادة الضعف واما عبارة غيره فبقد الداخلة على الماضى فلا تفيد التقليل والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان مسئلة اخرى من مسائل المثنى فقال ﴿ ويحذف نونه ﴾ (اى نون التثنية) ﴿ للاضافة ﴾ وقد فسره الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة) للاشارة الى ان اللام فيه اللام الاجلية فانه مفعول له ليحذف لا ان اللام فيه للتوقيت بان يكون مفعولا فيه كما فى المعرب * ثم بين علة حذفها باضافته الى آخر فقال (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام التنوين) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجملة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله (وانقطاعها) بالنصب اى انقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتمام وقوله (والاضافة) بالرفع

﴿ عطف ﴾

عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله
(والامتزاج) عطف تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون وبين
الاضافة منافاة لان النون تقتضى الانقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا
حصل بين اللازمين منافاة حصل بين الملزومين كذلك (فيتنافيان) اى فيتنافى النون
والاضافة* ولما كان القياس فى تثنية الاسماء التى آخرها تاء التأنيث ان لاتحذف
تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقى باقيها على
القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال ﴿ وحذفت تاء التأنيث ﴾
ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موافقا للقياس ومخالفا له وصفه الشارح بقوله
(التى قياسها ان لاتحذف من آخر المثنى كشجرتان وتمرتان) ليكون اشارة الى
ان حذفها ﴿ فى خصيان واليان ﴾ (على خلاف القياس) يعنى ان تاء التأنيث
حذفت فى هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيهما خصيتان
واليتان بالتاء قبل الف التثنية لكن لاوجوبا بل (مع جواز اثباتها) اى اثبات تلك
التاء (فيهما) فى هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا على جواز
الاثبات اتفاقا * ثم بين الشارح نكتة لتخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين
فقال (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى فى هذين اللفظين دون غيرهما
(ان كل واحدة من الخصيين والاليين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون
كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (لما اشتد اتصالهما
بالاخرى) اى اتصال كل واحدة من مفردا الخصيين والاليين بالمفرد الآخر من
كل واحدة منهما يعنى ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة
بالالية الاخرى (بحيث) اى اتصالا ملابسا بحيث (لايمكن الانتفاع بها) اى
بكل واحدة من الخصية اوالالية (بدونها) اى بدون الخصية الاخرى اوالالية
الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعنى لما اشتد اتصالهما صارتا اى صارت
كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اى فى منزلة (مفرد) واذا كانتا
مع كونهما مثنيين فى منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث تدخل فى الآخر
واللازم منه ان يقول خصيتيه واليتيه ولما لم تقع التاء فى الآخر على مقتضى
هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت
ان التاء فى المفرد تقع فى آخره وكذا فيما هو بمنزلته وههنا وقع فى وسط
الكلمة اى فى حشوها (وتاء التأنيث لاتقع فى حشوه) اى فى حشو ما هو
بمنزلة المفرد * ثم نقل الشارح وجها آخر فى حذفها منهما فقال(وقيل) ان اصل
الاختلاف ههنا ليس مبنيا على القياس وعلى العدول عنه بل هو مبنى على

اختـلاف اللغة فى مفرد هـاتين الكلمتين فان فيهمـا لغتين احداها خصية واليـة بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتـاء وثانيتهما (خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا) اى ولوكانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالتـاء فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان واليان بغير التـاء فيهمـا فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتـاء مبنيـا على الكثيرة وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الشارح اعتمادا على ماهو الظـاهر المتبـادر من كلام المصنف حيث قال وقد حذفت ولم يقل وقد يحذف والمتبـادر من دخول قد على المـاضى ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلتـه وبينهما منافاة * ثم اراد الشـارح ان يبين نكتة فيما بين المسئلتين من تغاير العبـارة حيث قال فى المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع وفى المسـئلة الثانيـة وقد حذفت بصيغة الماضى فقال (ولما كان حذف النون) اى نون التثنية فى حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اتى) اى اتى المصنف (فى بيانه) اى فى بيان حذف النون (بالفعل المضـارع المفيد) اى الذى يفيد (لا للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف تاء التأنيث) فى الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف (قاعدة) فضلا عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس فى مادة مخصوصة) وهى مادة الخصية والالية (فلهذا) اى فلوقوع هذا الحذف على خلاف القياس (اتى) اى المصنف (فى بيانه) اى فى بيان هذا الحذف (بالفعل الماضى) ليكون دالا على عدم الاستمرار * ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع فى بيان تعريف الجمع واحواله فقال ﴿المجموع﴾ اى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع ﴿مادل﴾ ولما كان فى المجموع اعتبـاران احدهما مجموع حروف مفرده مع الزوائد التى تلحقه وثانيهما مجرد حروف مفرده فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف معنى اى لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لايكون اسما لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاعتبار الثانى تكون الزوائد حروف مبنى لاحروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذا فى شرح اللب والمراد هو الاعتبار الثانى بقرينة ذكر المجموع فى ابواب الاسماء فسره الشـارح بقوله (اى اسم) واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله ﴿على﴾ متعلقا بدل يعنى ان المجموع اسم دل (على جملة) ﴿آحاد مقصودة﴾ وانما قيد الشـارح الآحاد بقوله جملة لئلا يتوهم ان استعماله فى هذا التعريف كاستعماله فى تعريف اسماء العدد فى كونه اعم من الآحاد جملة او متفرقة طـائفة طائفة اواثنين اثنين اوواحدا واحدا فيدخل

فى قوله مادل على آحاد نحو رجل ورجلان هكذا فى العصام وقوله (اى يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعنى على آحاد وافراد يتعلق (بها) اى بتلك الآحاد (القصد) اى قصد القائل (فى ضمن ذلك الاسم) يعنى الاسم المجموع وسيجىء ان هذا القيد مع قوله ﴿بحروف مفرده﴾ للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما فسره الشارح بقوله (اى بحروف هى مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الآحاد مقصودة بالحروف التى هى مادة (لمفرده الذى هو) اى ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتغير جملة تلك الآحاد باسم واحد مشتمل على حروف هى مادة رجل وقوله (حال كون تلك الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله ﴿بتغيرما﴾ حال من الحروف والى ان الباء للملابسة وماصفة للتغير ذكر للابهام يعنى بتغير اى تغير كان بعد كونه (بحسب الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (اما بزيادة) اى سواء كان ذلك التغير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد (او اختلاف) يعنى اوكان بسبب اختلاف (فى الحركات والسكنات) وسواء كان ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كما سيجىء وانما قال هذا ليدخل فى الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال فى مفرده ناقة هجان وفى جمعه نوق هجان لكن حركته فى الافراد مخالفة لحركته فى الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف بينهما فى الحكم لا فى الحقيقة * ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال (فالجار فى قوله بحروف مفرده) وهو الباء (اما متعلق بقوله مقصودة) اى فقط (او بقوله دل) اى فقط (او بهما) اى او هو متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولا لاحدهما ويجعل معمول الاخير محذوفا اى مادل بحروف مفرده على آحاد الحروف التى تقصد تلك الآحاد بحروف مفرده * واعلم ان العصام رجح الاول من الوجوه الثلاثة وزيف الاخيرين لان مادة مفرده كما هى مادة لمفرده مادة ايضا للجمع والمدخلية فى الدلالة كما كانت للحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما فى رجال ومن حروف مفرده المقدر كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان فعلة بكسر الفاء من الاوزان المشهورة للجمع الذى مفرده على فعال بضم الفاء ثم قال واما ما فى الحواشى الهندية من ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة فليس بشىء اذ ما من جمع الا ويقصد به

آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقيق المفرد وتقديره اه ما فى العصام فعلى هذا لا مدخل للحروف فى الدلالة استقلالا حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل بل لها مدخل فى مقصود الآحاد استقلالا (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف) كما سبق فى تفسيره واراد به ان الباء ليست بمتعلقة بما قبلها كما فى الباء الاولى* ثم بين التغير بالزيادة فقال (ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة) يعنى بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون فى آخر الاسم) اى فى آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم (من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة الاعرابية والنون عوض عن التنوين وكلاهما من تمة الاسم وليسا باجنبيين (وكذا الالف والتاء) فى جمع المؤنث السالم واذا كانا كذلك (فتغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادة الى صيغة اخرى) لان مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى قول المصنف (مادل على آحاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد (واسماء الاجناس) اى ويشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار (كتمر ونخل فانها) اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدل عليها) اى على الآحاد (وضعا) لكونها غير موضوعة لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل (عليها) اى على الآحاد (استعمالا) فانه كما يجوز أن يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا فى تمرات متعددة هذا تمر وكذا النخل وهو شجر التمر وقوله (واسماء الجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اى ويشمل قوله مادل على آحاد الاسماء التى هى مفرد ولكنها لا تطلق الا على جماعة (كرهط ونفر) وقوله (وبعض اسماء العدد) عطف ايضا على ماقبله يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض اسماء العدد يعنى غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل مايجوز اطلاقه عليه (وعشرة) وقوله (وبقوله مقصودة بحروف مفرده) متعلق بقوله (خرجت اسماء الاجناس) يعنى ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفرده بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسماء الاجناس التى هى من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعنى مثل الرجلية فى نحو رجل والثانى معنى الافراد وكان قوله مقصودة بحروف مفرده مركبا من قيدين احدهما مقصودة والآخر بحروف مفرده وكان خروج اسماء الاجناس بمعنيه ناظرا الى القيدين اراد الشارح ان يفصله ويقسمه فقال (فاذا قصد بها) اى باسماء الاجناس (نفس الجنس) يعنى نفس الرجلية مثلا فى رجل (لا افراده) وهو بكسر الهمزة مصدر اى كونه مفردا يعنى ان قصد بها احد المعنيين الذى هو الجنس ولم يقصد المعنى الآخر الذى هو كونه مفردا (فبقوله مقصودة) يعنى فحينئذ تخرج اسماء الاجناس

بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفرده فانها حينئذ وان دلت على آحاد لكونه فردا منتشرا وشاملا لكل من اتصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد ليست بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل لمعنى الرجلية مثلا (واذاقصد بها) اى باسماء الاجناس (الافراد) اى كونه مفردا (استعمالا) اى على ماوقع عليه الاستعمال (فبقوله) اى فتخرج اسماء الاجناس من التعريف بالقيد الآخر وهوقوله (بحروف مفرده) لان الافراد الذى قصد باسم الجنس ليس مقصودا بحروف مفرده لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغير ما وانما قال استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اى وكما خرج بقوله بحروف مفرده اسماء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء الجموع) كرهط وقوم ونفر (واسماء العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الآحاد ليست بحروف مفرده اذ لا مفرد لها * ولما وقع اختلاف فى اسماء الاجناس التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء وفى اسم الجمع بانهما جمع اولا ذكر المصنف ماهو الاصح عنده من المذاهب فقال ﴿فنحو تمر﴾ والفاء للتفريع يعنى انه فرع هذا الكلام على تعريف الجمع يعنى اذا عرف المجموع بهذا التعريف فنحو تمر وركب ليسا بجمع وفسره الشارح بقوله (مما هو الفارق) ومن فى قوله مما بيانية وما موصولة وقوله الفارق مبتدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعنى المراد بنحو تمر هو الاسم الذى يفرق (بينه) اى بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذى هو من لفظه (التاء) يعنى من غير تغيير فى لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا على واحد فاذا اريد واحده يلحق التاء بآخره فيقال تمرة ﴿و﴾ (نحو) ﴿ركب﴾ وزاد الشارح لفظ نحو للاشارة الى انه معطوف على تمر يعنى ونحو ركب (مما) اى من الاسماء التى (هى اسم جمع) ﴿ليس بجمع على الاصح﴾ وهو مذهب سيبويه كما سيجئ ثم اضرب الشارح عن قول المصنف بقوله (بل الاول) اى نحو تمر (اسم جنس والثانى) اى نحو ركب (اسم جمع كالجماعة) يعنى كما ان لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقعت الموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد وقوله (وقدعلمت انهما خارجان عن حد المجموع) للاشارة الى وجه التفريع يعنى ان نحو تمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثانى اسم جمع وقدعلمت من قيود التعريف انهما ليسا بجمع فينتج انهما ليسا بجمع * ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اى بين اسم الجنس واسم الجمع هو (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا) لكونه موضوعا على حقيقة وكلما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت فى ضمن فرد او فردين

او افراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لايقع على الواحد ولا على الاثنين * ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد أن يدفعه فقال (فان قيل الكلم لايقع على الكلمة والكلمتين) يعنى ان قولك فى الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين منقوض لان لفظ الكلم لايجوز اطلاقه على مفرده الذى هو الكلمة وعلى مثناه الذى هو الكلمتان (وهو) اى والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمنع فقال قلنا ذلك (وقيل ذلك بحسب الاستعمال) يعنى انه لانسلم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ماهو بالوضع وهذا لاينافى عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لايجوز أن يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لابالوضع) اى لابحسب الوضع * ثم ترقى بالعلاوة فقال (على انه لاضير) يعنى انا سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال مانعا ايضا لكن لانسلم ان الكلم اسم جنس لانه لاضرر (فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اى وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله (على الاصح وهو) اى والحال انه (قول سيبويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى ماعليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل) وهو جمع جمل (وباقر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد منها (جمع) اى داخل فى المجموع وقال فيما نقل عنه وكذا فى القاموس الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباب والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير أن يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقع للموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش فى ان امثال هذه الاسماء التى هى من اسماء الجموع كلها داخلة فى افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما واما اسماء الاجناس فليست بداخلة فى الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعنى كما ان اسماء الجموع داخلة فى افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلة فيه لوجود مفرده فيها (كتمر وتمرة ونخل ونخلة) يعنى التى يفرق بينها و بين واحدها بالتاء فحصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثانى ان بعض اسماء الجموع داخلة فى اسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء * ثم ذكر مافيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس اوجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها * ثم

شرع فى بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال ﴿ ونحو فلك ﴾
(مما) اى حال كونه من الاسماء التى (الجمع والواحد فيه) اى فى ذلك الاسم
وقوله الجمع مبتدأ وقوله (متحدفيه بالصورة) خبره والجملة صلة لمايعنى ان الجمع
الذى تكون صورته وصورة مفرده واحدة ﴿جمع﴾ (لصدق الحد) اى حدالمجموع
(عليه) اى على مثل لفظ الفلك (فان التغير المأخوذ فيه) اى فى تعريفه قيد
معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغير اعم (من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كما فسره الشارح بماذكر فيما قبل
واذاكان التغيراعم وغير مختص بالتغير الحقيقى (فضمة فلك اذاكان مفردا) اى
اذا استعمل مفردا كما فى قوله تعالى ﴿فى الفلك المشحون﴾ فانه مفرد لاتصافه بالمفرد
الذى هو المشحون وقوله فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة
فاء الفلك اذا استعمل مفردا يكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان)
اى لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما فى قوله تعالى ﴿ حتى اذا كنتم فى الفلك
وجرين بهم﴾ فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا
فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء
وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع * ولما فرغ من تعريف المجموع
شرع فى بيان انواعه فقال ﴿ وهو ﴾ (اى المجموع نوعان) ﴿صحيح ومكسر﴾
اى النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر ﴿فالصحيح﴾ (اى الجمع الصحيح تارة
يكون) ﴿ لمذكر و ﴾ (تارة يكون) ﴿لمؤنث﴾ وانما فسره بقوله تارة لئلا يتوهم
من العطف بالواو أنه يكون لمذكر ولمؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما ﴿ فا ﴾
(لجمع الصحيحا) ﴿ لمذكر ﴾ وسلك الشارح فى التقدير الى مسلك الهندى حيث
قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بالمذكر الجمع صحيحا وكلا
التقديرين جائزان كما فى المعرب ﴿ما﴾ اى هو جمع ﴿لحق آخره﴾ (اى آخر مفرده)
﴿واو﴾ وهو فاعل لحق وقوله ﴿ مضموم﴾ بالرفع صفة لواو وقوله ﴿ماقبلها ﴾ نائب
فاعل له وقوله (فى حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله ﴿اوياء
مكسور ماقبلها﴾ معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
صفة جرت على غير من هى له ولذا ذكر فى الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث
لوجوب الموافقة فى مثلها الى مابعدها فى التذكير والتأنيث وكلمة اوههنا لتقسيم
المحدود وهو جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله فى (حالتى النصب والجر)
يعنى ان كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله ﴿ ونون﴾ بالرفع معطوف
على كل واحد من النوعين اى واو ونون وياء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال
من النون يعنى حل كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (اوالتنوين)

اى اوعوضا عن التنوين فقط تارة اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة الى ان هذه المنفصلة مانعة الخلو يعنى انه لا تخلو النون فى الجمع عن ان تكون عوضا عنهما بان تكون لشيء آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما بان تكون عوضا عنهما معا فان الجمع المذكر على ثلاثة انواع احدها المعرّف باللام نحو الضاربين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين فى مفرده الذى هو الضارب وثانيها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربى اذلا حركة فى مفرده لكونه مضافا الى ياء المتكلم بل هى عوض عن التنوين فقط دون الحركة وثالثها نحو ضاربين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما فى مثله لان مفرده ضارب بالحركة والتنوين وقوله ﴿مفتوحة﴾ بالرفع صفة النون وقوله (لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون فى الجمع لتكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو المضموم ماقبلها بخلاف النون فى التثنية كما عرفت فيما مر وقوله﴿ ليدل ﴾ اتمام للتعريف بذكر علته الغائية يعنى انما لحق تلك اللواحق ليدل (ذلك اللحقوق) اى المذكور ضمنا فى لحق (اواللاحق فقط) بدون ملحوقه (اومع الملحوق) اى اواللاحق مع الملحوق ﴿على ان معه﴾ (اى مع مفرده) وانما فسره به وبقوله (الواحد من حيث معناه) ليوجد التقابل بينه وبين قوله ﴿اكثر منه﴾ لان مقابل الكثرة هى الوحدة لا الافراد وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقة بل المراد منها هى الوحدة الاعتبارية * ولما ترك المصنف فى تعريف الجمع المذكر التقييد بقوله من جنسه اراد الشارح ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المصنف (من جنسه) بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اى لارادة الاكتفاء (بما) اى باللفظ الذى (ذكر) اى ذكره (فى التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو لازم فى التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لا لعدم لزومه ههنا ولزومه هناك * ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة فى المفضل عليه ايضا اورد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة فى ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (فى المفضل عليه) هو المفرد (ولا كثرة) اى والحال انه لا كثرة (فى الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) فى جوابه (ثبوت اصل الفعل) اى فى المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو (اوعلى سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل فى المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم

من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شانه ان يوجد فيه الفقه اوالعلم لكونهما حمارا وجدارا لكن يجوز أن يكون فقيها وعالما بحسب الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه فى الحمار والعلم فى الجدار لكان فقه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة فى المفرد تحقيقا لكن توجد فيه فرضا * ثم شرع المصنف فى بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الياء اوالالف فى آخر مفرده فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره الشارح بقوله (اى آخر مفرده) ليكون اشارة الى انه بحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب خبر كان وقيده الشارح بقوله (ملفوظة كالقاضى) يعنى الاسم المفرد الناقص الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف باللام ليشمل هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى وقعت قبلها كسرة وقوله (حذفت) (اى الياء) جزاء الشرط يعنى ان كان كذلك حذفت منه الياء التى فى آخره فان قلت كيف يصدق فى الثانى اى الياء المقدرة قوله حذفت فينبغى ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع اويائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع كذا فى العصام وتقرير السؤال ان قوله حذفت ليس فى محله لان الياء فى مثل قاض ليست بمذكورة فى جمعه حتى يطلق عليها الحذف وتقرير الجواب ان علة الحذف فى المفرد غير علته فى الجمع لان سبب التقاء الساكنين فى المفرد هو التنوين وفى الجمع سكون واو الجمع (مثل قاضون) بضم الضاد (جمع قاض فان اصله قاضِيُون فنقلت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة ما قبلها) وهى كسرة الضاد (طلبا للتخفيف) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة (وحذفت اليا) اى الساكنة (لالتقاء الساكنين) احداها الياء والثانى واو الجمع الساكنة وهذا فى حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى واقع على هذا القياس فى الحذف لالتقاء الساكنين (حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين) يعنى بيائين بعد الضاد احداها ياء الكلمة وثانيتها ياء الاعراب (حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين) احداها كسرة الضاد وثانيتهما كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتان (واليائين) اى ولثقل اجتماع اليائين وهما الكسرتان التقديريتان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها (لالتقاء الساكنين) احدها الياء الاصلية التى اسكنت والثانى الياء الاعرابية التى هى علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان

وفيه قاعدة صرفية وهى ان واو الضمير اذا اتصل بالناقص بعد حذف لامه ما قبلها مفتوحا ابقى على الفتح وان كان مكسورا او مضموما ... هذا ما جمعناه من ... الجرجانى على العزى للامام ... فان شئت ... اليه

﴿آخره﴾ (اى آخر الاسم الذى اريد جمعه) وفسر الشارح الضمير المجرور ههنا مخالفا لتفسيره فى الاول للتفنن* اعلم ان قوله آخره ليس موجودا فى نسخ المتن التى اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما فى النسخ التى اختارها الشارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التى اختارها الاولان فاما راجع الى الاسم الذى اريد جمعه اوالى آخر ذلك الاسم كما فى العصام وقال صاحب المعرب اعنى زينى زاده والاول هو الراجح لان المقصور والممدود من انواع الاسماء المتمكنة وجعل الآخر مقصورا اما مسامحة اوعلى مقتضى اللغة لاعلى اصطلاح النحاة واما قولهم فى هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود مع انهما ليسا من الاسماء المتمكنة لكونهما مبنيين انتهى وتفسير الشارح وقوله ﴿مقصورا﴾ بقوله (اى الفا مقصورة) يدل على انه يختار ان يكون المراد بالمقصور معناه اللغوى وقوله ﴿حذفت الالف﴾ جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة الحذف يعنى وان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع ﴿وبقى﴾ (بعد الحذف) اى بعد حذف الالف وقوله ﴿ماقبلها﴾ فاعل بقى وفسره الشارح بقوله (اى حرف) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف) للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور المؤنث راجع الى الالف وقوله (على ماكان عليه) تفسير لبقى وقوله ﴿مفتوحا﴾ بالنصب حال من فاعل بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع الى مايعنى وانما لم يغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (لتدل الفتحة) اى الفتحة التى بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفا حذفت لعلة فانه لوغير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا ﴿مثل مصطفون﴾ بالواو الساكنة المفتوح ماقبلها فى حالة الرفع ﴿ومصطفين﴾ بالياء الساكنة المفتوح ماقبلها حال كون ذلك اللفظ (فى حالتى النصب والجرفان اصلهما) اى اصل هذين اللفظين اللذين بفتح الفاء (مصطفيون) بفتح الفاء وضم الياء (ومصطفيين) بفتح الفاء وكسر الياء (قلبت الياء) فيهما (الفا لتحركها) اى لكون الياء فى اللفظين متحركة بالضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (وانفتاح) اى ولانفتاح (ماقبلها وحذفت الالف) اى المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو اوالياء الساكنين* ولما كان الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد أن يبين شرط كل منهما فقال ﴿وشرطه﴾ (اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته) اى اريد جعله جمعا وقوله (جمع

﴿الصحيح﴾

الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جمعيته اى اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع * ولما اختلفت الاقوال فى كون هذا الشرط شرطا لتذكيره او شرطا لجمعيته حيث قال بعضهم انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (يعنى) اى يريد المصنف بقوله وشرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اريد أن يجمع جمعا صحيحا فله شرط فانه ﴿ ان كان ﴾ (ذلك الاسم) اراد به مايقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى الاعم وبقوله ﴿ اسما ﴾ اراد به مايقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا فسره الشارح بقوله (اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه) فحينئذ لا يرد عليه ان اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل فاناما كان اسما فهو الاسم بالمعنى الاعم وماكان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهنا وقوله انكان اسما شرط وقوله ﴿ فمذكر ﴾ الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله ﴿ علم ﴾ خبر بعد خبر او صفة للمذكر وفسره الشارح بقوله (اى فكونه مذكرا علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجملة ﴿ يعقل ﴾ صفة للعلم او المذكر قال العصام اشار الشارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف حيث قال قوله وشرطه انكان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لايجوز كون شرطه مبتدأ ومابعده خبره من الشرط والجزاء لان قوله فمذكر فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لايخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه انيكون مذكرا علما يعقل انكان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس فى العبارة مايجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذالايجوز فى السعة فاجاب الشارح بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضى من انه ليس فى العبارة مايجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيعود الى كونه مذكرا علما بقى انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر فى السعة وكأن الشارح لم يلتفت اليه لانه منع الهندى اختصاصه بالشعر وبقى ايضا انه هل يسمع منع الهندى لما ادعى الرضى من غير سند موثوق به كذا فى العصام ملخصا ووجه الفاضل الهندى هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اى شرطه ماسيذكر وقوله فمذكر جملة جزائية لقوله انكان اسما كما فى قوله تعالى ﴿ الزانية

والزانى فاجلدوا ﴾كما سبق فى صدر الكلام وقيد الشارح قوله علما يعقل بقوله (من حيث مسماه لامن حيث لفظه) ليندفع به مايتوهم من ان التذكير والعلمية صفة اللفظ وكونه عاقلا صفة المعنى فلا يجوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا القيد الى ان هذا الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول * ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال (وانما اشترط ذلك) اى انما جعل كونه مذكرا وعلما للعاقل شرطا فى صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اى الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف (لصحة بناء الواحد) اى لعدم تغير بناء مفرده (فيه) اى فى ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة لانه غير بناء مفردها فيه فكل ماليس فيه تغير فهو اشرف مما يدخل فيه تغير فالجمع الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره) اى من المؤنث وغير العاقل واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل (فان فقد) على صيغة المجهول وهو ضد وجد اى وان لم يوجد (فيه) اى فى الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح (الكل) اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس بعلم للعاقل (كالعين) فانها مؤنث سماعى ليس بعلم ولا بمستعمل فى العاقل فان كلا من معانيها خال عن الشروط المذكورة وقوله (او الاثنان) عطف على قوله الكل اى او ان لم يوجد الاثنان من الشروط (كالمرأة) فانها وان كانت موضوعة للعاقل لكن لم يوجد فيه الشرطان الآخران وهما التذكير والعلمية (او واحد) او وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط الآخر (نحو اعوج علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال فى القاموس اعوج بلا لام فرس لبنى هلال فيكون حينئذ علما لفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه اذا فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يجز أن يجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التكسير فتجمع العين بالعيون او بالالف والتاء كما قيل فى جمع اعوجى اعوجيات * ولما اورد الرضى على كلام المصنف بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر ان يقول فمجرد عن التاء لئلا ينتقض بدخول نحو طلحة وبخروج نحو سلمى وورقاء اراد الشارح ان يجب بتحرير مراد المصنف بقوله فمذكر فقال (واراد) اى المصنف (بالمذكر) فى قوله فمذكر (مايكون) اى اسم يكون (مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة) اى سواء كانت التاء ملفوظة فى نحو طلحة او مقدرة فى نحو نار وغيرها من المؤنثات السماعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه (ليخرج عنه) اى عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لايجمع بالواو والنون) يعنى يصدق عليه انه مذكر علما للعاقل مع انه لايجوز أن يجمع بالواو والنون عند الجمهور

(خلافا للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا فى جواز الجمع فى نحو طلحة بالواو والنون مخالفين للجمهور لكنهما اختلفا فى انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى الكوفيين (اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل فى اجازوا وهو جائز بلا تأكيد بالمنفصل فى وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لئلا يخرج يعنى انه حمل مراد المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى فى هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى بهما رجل كانا مذكرين (يجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤون وسلمون (اتفاقا) من النحاة مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما اريد بالمذكر مايكون بغير التاء سواء كان بالالف ممدودة او مقصورة دخلا فى الحكم المذكور وقوله (لان علم التأنيث) ينبغى ان يكون علة للاتفاق فى جواز الجمع فى الاسم الذى فيه الالف دون مافيه التاء يعنى انهم انما اتفقوا فى جواز الجمع بالواو والنون فيما هو بالالف دون ماهو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء لا الالف) يعنى ان التاء والالف وان اشتركتا فى كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الالف ليست كمنزلة التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالمؤنث بالتاء لا يمنع ماكان مؤنثا بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء (تقلب) اى همزته (واوا) اذا اريد جمعيته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤون (فتنمحى) وهو بفتح التاء وسكون النون مضارع من الانمحاء وهو قبول المحو اى اذا انقلبت الهمزة فى الجمع واوا تكون (صورة علامة التأنيث) قابلة للمحو وان كان اصل التانيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة) اى وحال الالف المقصورة نحو سلمى (تحذف وتبقى الفتحة) التى (قبلها) حال كونها (دالة عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال العصام فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمى رجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفى شرح اللب ان المراد بالمذكر هو المذكر اللغوى يعنى ماكان معناه مذكرا لا الاصطلاحى الذى هو ماليس فيه علامة التأنيث فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر مايكون مجردا عن التاء ولو مقدرة ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء

وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم * ثم شرع فى بيان شرط النوع الثانى فقال ﴿ وشرطه ﴾ (اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح) ﴿ ان كان ﴾ (اى ذلك الاسم) ﴿ صفة ﴾ (من الصفات) وقوله ﴿ غير علم ﴾ بالنصب خبر بعد خبر او حال من اسم كان وقال العصام ان قوله غير علم لافائدة فيه ولقائل ان يقول انا لا نسلم انه لافائدة فى ذكره اصلا بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات نحو صالح وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بلا شرط شئ من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل فانه لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول) ﴿ فمذكر يعقل ﴾ قال فى شرح اللب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناول نحو قوله تعالى ﴿فنعم الماهدون﴾ اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى انتهى * ولما كان له شروط اخر اشار اليها الشارح بقوله (اى له) اى لصحة جمعه بالواو والنون (شروط) بعضها وجودى اى بشرط شئ وبعضها عدمى اى بشرط لا شئ (فالشرط الاول) وجودى وهو (كونه مذكرا يعقل) كامر ﴿ و ﴾ (الشرط الثانى) مع ماعطف عليه كلها عدمى وهو مع كونه مذكرا عاقلا ﴿ ان لا يكون ﴾ (ذلك الاسم الكائن صفة) ﴿ افعل فعلاء ﴾ (اى مذكرا) يعنى ان لا يكون مذكرا (غير مستو فى صيغة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هى له للصفة لكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) ظرف لمستوى وهذه القيود كلها لمستوى المنفى لانها قيود للغير المستوى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صيغة مذكرها مساوية لصيغة مؤنثها نحو ضارب وضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالتاء وعدمها والثانى ان تكون صيغة مذكرها غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة كاحمر للمذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة مستقلة وهى حمراء وكذلك وزن فعلان غير مساو لوزن مؤنثه الذى هو فعلى فاراد المصنف ان يخصص صحة الجمعية بالواو والنون بالنوع الاول واراد الشارح ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير أن لا تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها غير مساو فى صيغة الصفة التى هى صيغة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها مساويا لمؤنثها فى الصيغة التى كانت صيغة لمؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر

على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء) اضرابا عن قوله غير مستوى اى لايكون المذكر فى افعل فعلاء مساويا بل يكون المذكر فيه على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء ﴿ نحو احمر حمراء ﴾ فانه لايصح ان يجمع احمر بالواو والنون فلا يقال فى جمعه احمرون لان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعلة كون هذا الشرط شرطا له يعنى وانما لايصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعل الذى لغير اسم التفضيل (و بين افعل التفضيل) اى و بين وزن افعل الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع احمر احمرون ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل و بين كونه لغيره وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكانه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه و بين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لا يجوز الجمع فى افعل التفضيل وان يجوز فى مثل احمر ولم لم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعل التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى مالا يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة ﴿ و ﴾ (الشرط الثالث) العدمى (ان) ﴿ لايكون ﴾ (ذلك الاسم) ﴿ فعلان فعلى ﴾ (اى) والشرط الثالث ان لايكون (مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المؤنث) ووزن فعلان ليس بمساو (بان يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى) ﴿ مثل سكران وسكرى ﴾ (فانه لايقال فيه سكرانون) وانما لم يصح ههنا (للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (و بين فعلان وفعلانة) اى و بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلانة بالتاء (كندمانون) فان مؤنثه ندمانة بالتاء فانه كما ان وزن افعل من الاوزان المشتركة بين افعل التفضيل و بين غيره كذلك وزن فعلان مشترك بين ماكان مؤنثه فعلى و بين ماكان مؤنثه فعلانة (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يجعل الحكم بالعكس ورجح عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلان وفعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالتاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها لان فى بغير الضمير وفى بالتاء بالباء واظن انه سهو من قلم الناسخ فينبغى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب الراجع الى فرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمان ندمانة بين مذكره ومؤنثه بالتاء وعدمها اى صيغة مذكره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل

فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث ﴿و﴾ (الشرط الرابع) العدمى ﴿ ان لايكون ﴾ (الاسم المذكور مذكرا) ﴿مستويا فيه﴾ (اى فى هذه الصفة) وتذكير ضمير فيه انما هو (بتأويل الوصف) والا فيلزم فيه التأنيث لكونه راجعا الى الصفة ﴿ مع المؤنث ﴾ ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لايكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير أن لايكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا لايكون الوصف المذكر المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لايكون الصفة يستوى فيه المذكر مع المؤنث بان يكون كلاهما على صيغة واحدة واجاب الهندى بان ضمير أن لايكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلايلزم ماذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا فى العصام وقال بعضهم فما ذكره الفاضل الهندى وغيره من الشارحين يندفع به الاشكال واما ماذكره الشارح بقوله ان الشرط الرابع ان لايكون الاسم المذكور اى الذى اريد جمعه مذكرا مستويا فيه اى فى الصفة مع المؤنث فلايندفع به الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشئ فى نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لايكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكر مع المؤنث فى تلك الصفة اى الاسم * اعلم اولا ان وزن الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وان وزن الفعول بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله ﴿ مثل جريح ﴾ مثال للاول فانه بمعنى المجروح ﴿وصبور﴾ مثال للثانى فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى مجروح (وصبور) اى صابر هذا فى المذكر (وامرأة جريح) اى مجروحة (وصبور) اى صابرة وهذا فى المؤنث (فلايجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا مذكرا صحيحا (ولابالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لايجمع بالجمع الصحيح اصلا (فانه لما لم يختص بالمذكر ولابالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما) اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظير الخنثى المشكل الذى لم يحكم بذكورته ولابانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان) اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه) اى فى ذلك الجمع والذى يستويان فيه هو وزن فعلى (مثل جرحى وصبرى) ﴿و﴾ (الشرط الخامس) العدمى ﴿ان لايكون﴾ الاسم المذكور (مذكرا) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان الباء فى قوله ﴿بتاء التأنيث﴾ للملابسة وذلك ﴿مثل علامة﴾

فانه اسم ملابس بتاء التأنيث مع انه مذكر فمثل هذا الاسم لايجمع بالواو والنون فلا يقال علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المنفهم من هذا الشرط يعنى وانما لايصح جمعه لكراهة (اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لاتوجد فيه رائحة التأنيث وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالدليل للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لايجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء فقيل علامون لم يعرف انه جمع فعال اوجمع فعالة وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يغنى عنه فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا فى العصام وذكر بعضهم ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكر معنى ولفظا فنحو جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (وتحذف نونه) (اى نون الجمع) (بالاضافة) (كما مر فى التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف نونه بالاضافة (وقد شذ) اى خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيده الشارح بقوله (بكسر السين جمع سنة بفتحها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة حقيقة لفتحت السين كما فى مفرده (وارضين) (بفتح الراء) وقيد به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس اوحملا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى وقد جاء فى بعض اللغة اسكان الراء كمفرده وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اى سكون الراء (وانما حكم بشذوذهما) اى بشذوذ سنين وارضين (لانتفاء التذكير والعقل) اى لانتفاء الشروط المذكورة فى صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الانتفاء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما اوصفة) وقال فى حاشية العصام ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لايحذف نونه بالاضافة نحو * دعانى من نجد فان سنينه * وثانيهما ظاهر وبهذا علم ان لايتجه ان حق بيان الشذوذ أن يقدم على بيان حذف النون لانه لاتعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتمام البيت *لعبن بنا شيبا وشيبتنا مردا * فان نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما فى اللباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه معتقب الاعراب فابقى فى الاضافة على خلاف القياس كما فى هذا البيت وفى قوله * وماذا تبتغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الاربعين * فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة * واعلم ان الحكم بشذوذهما انما هو رأى الجمهور ومنهم

المصنف (وقد أدرج) اى ادخل (صاحب اللباب) وهو اسم كتاب فى النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والثبون والقلون ونحوها من الجموع التى وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من الجموع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سنين وامثاله) من الثبون وهو جمع الثبة بمعنى وسط الحوض و بمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب اللباب (بعضها) اى بعض تلك الجموع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من الجموع التى ابقاها (ارضين) جمع ارض (وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه) اعلم ان عبارة اللباب هكذا والزيادة فى نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون اوتوهما كاوزون انتهى وقيل فى شرحه ان المراد بنحو ارضين هو مالم يكن مذكرا علما عاقلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون فى امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل اريضة اى فى تصغيره ثم قال فى الشرح وكذا فى سنون وثبون وقوله اوتوهما كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توهما لانه لايجب ان يكون اصل اوز بالادغام اوزز بفكه وتحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا لاتوهما انتهى ماقال فى اللباب وما قال فى شرحه واقول ان فى قول الشارح العلامة فى هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب اللباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق فى دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخرجتها من الشذوذ منها سنين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولوقال وابقى بعضها على الشذوذ منها قلون وحرون مما لم يكن فى اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمنقول والله اعلم ولله در صاحب الوافية حيث قال ان قول المصنف وقد شذ الخ جواب عن سؤال مقدر فكأنه قيل فى صورة النقض لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والثبون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم فى توجيهها ومحصلها ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل هى عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما فى ارض اوعن الاعلال والادغام كما فى سنة وحرة وهو فى غاية السماجة انتهى ملخصا ولايخفى ان هذا موافق لما فى اللباب فقوله ﴿ المؤنث ﴾ بالرفع معطوف على قوله فالمذكر الصحيح وهو شروع فى مباحث النوع الثانى من الجمع

المصحح وفسره الشارح بقوله (اى الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله المؤنث صفة للموصوف المحذوف كما مر ما فيه وقوله ﴿ ما لحق ﴾ شروع فى تعريفه وقوله (اى جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسره ههنا ولم يفسره فى تعريف المذكر المصحح للاهتمام به لبعد المسافة ههنا بخلاف الاول ﴿ آخره ﴾ (اى آخر مفرده) اى مفرد ذلك الجمع ﴿ الف وتاء وشرطه ﴾ (اى شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعنى ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفرده لان مفرده اما صفة واما اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فحينئذ ﴿ ان كان ﴾ فقوله كان من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله (اى مفرده) وقوله ﴿ صفة ﴾ بالنصب على انه خبره والواو فى قوله ﴿ وله ﴾ حالية وله خبر مقدم (اى لذلك المفرد) وقوله ﴿ مذكر ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعنى ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر ﴿ فان يكون ﴾ اى فشرطه ان يكون ﴿ مذكره ﴾ (اى مذكر ذلك المفرد) وقوله ﴿ جمع ﴾ ماض مجهول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر أن يكون يعنى ان كان كذلك فشرطه اى يكون ذلك المذكر مما يجمع ﴿ بالواو والنون ﴾ بان استجمع فيه الشروط المذكورة فى الجمع المذكر الصحيح وحينئذ لم يجز جمع مثل صحراء وسكرى وفعيل بمعنى المفعول وفعول بمعنى الفاعل ومفعال بمعنى مفعيل هذا الجمع لامتناع مذكره بالواو والنون وانما اشترط هذا (لئلا يلزم) اى لكراهة ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لولم يجمع مذكره بالواو وجمع بجمع التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء وفعلى فعلان كعطشى عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكره به وقوله ﴿ وان لم يكن ﴾ معطوف على قوله ان كان يعنى ان لم يكن ﴿ له ﴾ اى لمفرده يعنى للمفرد الذى هو صفة وليس له ﴿ مذكر ﴾ وقوله (جمع بالواو والنون) اشارة الى ان النفى فى قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعنى ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والنون كما فى حمراء وعطشى وقال العصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون انتهى ولعل الشارح اراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النفى والاثبات مع انه لا تنافى فى مثل هذا اذ يراد به نفى القيد والمقيد معا ﴿ فان لا يكون ﴾ وقوله (اى فشرط صحة جمعيته) تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعنى

ط صفة للمذكر

المقيد قوله جمع بالواو والنون
والمقيد قوله مذكر ازهر

ان لم يكن لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جمعيتـه شئ عدمى وهو (ان لايكون) ذلك المفرد ﴿مجردا﴾(عن تاء التأنيث)﴿كحائض﴾ فانه لعدم اطلاقه على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردا عن تاء التأنيث لايجوز أن يقال فى جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال فى جمعه طامثات بل يقال فيـه حوائض وطوامث لاغير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض والطمث فى الجملة فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتـة ما لاتختص بزمان دون زمان والجـارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن او غدا بخلاف حائضة بالتـاء (لانه يقـال فى جمع حائضة حائضـات) وكذلك فى جمع الطامثة طامثات فانهما اذا كانتا بالتـاء تطلقان على من حدث لهمـا الحيض والطمث كذا فى شرح اللب فيكون مشـابها للفعل فى اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلو قيل فى جمع حائض ايضا) يعنى الذى بغير التاء (حائضـات لزم الالتباس) اى التباس الصفة التى لم يعتبر فيهـا الحدوث بالصفة التى اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لنقصـان مشابهته للفعل واذا اعتبر فيهـا الحدوث يقـال حائضة لكمال مشابهتها الفعل ويجمع على حائضـات والحاصل انه اذا قيـل فى جمعه حائضـات فهو جمع الحائضـة لا جمع الحائض واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة * ثم شرع فى بيان النوع الذى يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف بلا شرط شئ فقال ﴿والا﴾(عطف) اى قوله والا معطوف (على قوله ان كان صفة) وانما اشـار الشارح اليه لدفع توهم انه معطوف على قريبه الذى هو قوله وان لم يكن لانه لايجوز أن يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها وقوله (اى وان لم يكن المؤنث صفة) اشـارة الى ان لفظ الا مركب من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضراب عنه اى ان كان مفرده اسما مقابلا للصفة وقوله ﴿جمع﴾ على صيغة المجهول جواب ان فى الا ونائب فاعله تحته اما راجع إلى مصدره كما فى قوله تعـالى ﴿وحيل بينهم﴾ او راجع الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول فظاهر واما الثانى فبحذف المضاف اى مفرد هذا الجمع وقوله ﴿مطلقا﴾ مفعول مطلق مجازى اى جمع جمعـا مطلقـا وقوله (اى من غير اعتبار شرط) تفسير لمطلقـا يعنى ان صحة جمعية هذا النوع بالالف والتـاء ليست بمشروطة بشروط مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكر وان لايكون مجردا وذلك الجمع (مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة) اى الذى تأنيثه لفظى (و) فى جمع (زينب)

اى الذى تأنيثه معنوى * ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضى للمصنف فى قوله مطلقا فقال (وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اى قوله مطلقا (ليس بسديد لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقرينة تخلف الصحة فى بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة) يعنى المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لايطرد فيها) اى فى تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلايقال نارات وشمسات (بل هو) اى الجمع بالالف والتاء (فيها) اى فى تلك الاسماء (مسموع) اى مقصور على السماع (كالسموات) فى جمع السماء (والكائنات) فى جمع الكائن (وذلك) اى ووجه كونه مقصورا على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفى تأنيثها (لانه) اى لان هذا التأنيث (ليس بحقيقى) بان يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف باستعمالها مؤنثا وقوله (ولاظاهر العلامة كعزة وسلمى) بالنصب عطف على خبر ليس يعنى تأنيثها ليس ظاهرا علامتها فيه كما فى طلحة قوله ولاظاهر العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوهما كقدر ونار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله والكائنات والشمالات فى الرياح فحاصل مراد الرضى النقض لكلام المص يعنى ان قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة فى الصفة فلاينافى ان يكون له شرط آخر من كونه سماعيا اوغيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لخلص من الاعتراض والله اعلم * ولما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسائله شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (جمع التكسير) اى تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير ايضا وهو النوع الثانى من المجموع (ماتغير) والنسخة التى اختارها الشارح بياء مضمومة ان يكون مجهول المضارع من غَيَّرَ يُغَيِّرُ والنسخة التى اختارها صاحب المعرب بفتح التاء على انه ماض معلوم من تغير يتغير وفسره الشارح بقوله (اى جمع تغير) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وتغير صفة فعلى النسخة التى اختارها الشارح يكون قوله (بناء واحده) مرفوعا على انه نائب فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه واموره الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع ماذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيت بهما بناء مستأنفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت اليها اثنين صارت عشرة و يكون

المجموع الثانى غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا فى جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال فى حد الجمع بتغيرما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المص بالتغير المذكور فى تعريف جمع التكسير غير التغير الذى ذكره فى تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التى دخلت فى نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير فى نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ماكان عليه وقيد الحيثية معتبر فى التعريفات وقوله (كماهو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحيثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير أن يجعل الشيء الثانى غير الاول وذلك لايحصل الابتغير نفس المفرد و بتغير حروفه (فلا ينتقض) اى فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لاينتقض تعريف جمع التكسير منعا (بجمع السلامة) اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لايدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحده بل تغيره (لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة) وقوله (به) متعلق باللحوق اى بلحوقها بذلك الواحد* ثم انه لماتوهم الانتقاض بالجمع الصحيح الذى حصل تغير واحده بحذف آخره اراد أن يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لاينتقض التعريف بجمع السلامة لاينتقض ايضا بما غير بناء واحده بعد الجمعية لان المتبادر (من تغيره) اى من تغير واحده ليس التغير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية (فلا ينتقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لاينتقض جمع السلامة منعا (بمثل مصطفون) من الجموع السالمة التى يكون آخر مفردها بالالف المقصورة او بالياء المكسور ماقبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه) اى فى مثله (يلزم) اى بحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائدتين لاقبله* ثم انه لما توهم منه انه كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير فى نفس الواحد فلم لم يحمل على المتبادر نظيره الذى هو التغير المذكور فى تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور فى تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اى فهذا التغير (اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان فى جمع التكسير (اومن حيث الامور الخارجة الزائدة) كما كان فى جمع السلامة وقوله (كمايدل عليه ماالابهامية) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر فى تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اى تفيد تلك الابهامية (للعموم فى قوله) اى فى قول المصنف (بتغيرما) حيث وصف

(التغير)

التغير بما فالوصف بالتغير ههنا وتركه فى تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد بالاول غير المراد بالثانى وقوله (سواءكان) اشارة الى تصرف آخر فى التعريف لانه لماحمل التغير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هوالتغير الحقيقى خرج عن التعريف جمع التكسير الذى تغيره تغير اعتبارى كالفلك مع ان امثاله داخلة فى جمع التكسير فيقتضى ان ينتقض التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اى المراد من التغير فى تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواءكان (ذلك التغير حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد فى الاول مغير حقيقة بكسر رائه وادخال الالف بين الجيم واللام وفى الثانى بادخال الهمزة فى اوله واسكان الفاء وادخال الالف بين الراء والسين (اواعتباريا) اى اوكان ذلك التغير اعتباريا بلاتغير فى بناء واحده (كفلك كامر) من انه داخل فى مطلق الجمع ولما لم يصدق عليه تعريف النوع الاول تعين ان يكون داخلا فى النوع الثانى وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال الاعتبارى لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق يحمل على معناه المتبادر فلايخرج عن الحمل عليه الالوقوع ضرورة تقتضى حمله على غير المتبادر فههنا لما لم تكن داعية الى اخراجه عن المتبادر اعنى بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه واخراجه عنه فى الثانى اعنى بالنسبة الى التغير الاعتبارى ليدخل فيه نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا فى العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم دفعه بقوله الا ان يقال لا ينكر فى افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد أن كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر فى تعريفه يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغير لم يعتبر فى تعريفه ثم قال والاوجه ان يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى ان الاوجه اعتبار التغير فى التعريفين وارادته فى الثانى غير ما اريد فى الاول بقرينة المقابلة فمآل التعريف الاول ماغير بالحاق الزوائد المخصوصة ومآل الثانى ماغير بغير الالحاق المذكور ثم قال لاحاجة الى التكلف فى اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم يتغير مفرده بتغير آخره لابتغير صيغته لان مايطرأ على الآخر لايغير الصيغة فقوله ماتغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم

حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصا * ثم شرع المص فى تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال ﴿ جمع القلة ﴾ وهو مبتدأ ومايذكر بعده خبره من قوله افعل الى قوله والصحيح هو الصحيح من الاعراب * ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء النسبية اشار الشارح الى ماهو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو منتهاه (ومابينهما) اى ويطلق على الاعداد التى بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها ﴿ افعل ﴾ بفتح الهمزة وسكون الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن افعل) اشارة الى ان افعل خبر للمبتدأ الذى هو جمع وفسره به لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل اريد به الوزن لم يصح الحمل عليه للمغايرة وهو (كافلس جمع فلس) ﴿ وافعال ﴾ (اى جمع يكون على وزن افعال) بفتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر فى قوله ﴿ وافعلة ﴾ اى جمع يكون على وزن افعلة يعنى بكسر العين (كارغفة جمع رغيف) ﴿ وفعلة ﴾ بكسر الفاء وسكون العين و بفتح اللام (كغلمة جمع غلام) وقوله ﴿ و ﴾ ﴿ الجمع ﴾ ﴿ الصحيح ﴾ عطف على ماقبله ايضا اى وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع قلة (مذكرا كان) ذلك الصحيح (كمسلمين اومؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر) اى الراجح (انهما) اى جمعى السلامة (لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان) اى جمعا السلامة (لهما) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر أن جمعى السلامة موضوعان لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحان للقلة والكثرة ﴿ وماعدا ذلك ﴾ وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى الجمع الذى عدا وتجاوز ذلك (المذكور من الاوزان) اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وماعدا الجمع الصحيح ﴿ جمع كثرة ﴾ (يطلق على ما) اى العدد الذى (فوق العشرة الى مالانهاية له) فيرتقى جمع الكثرة الى ثلاثة وعشرين وزنا * فعل * كحمر * وفعلان * بضم الفاء كغفران جمع غفير وبكسرها كغلمان جمع غلام * وفعلى * كجرحى بفتح الفاء * وفعل * بكسر الفاء وفتح العين كفرق جمع فرقة * وفعال * بضم الفاء وتشديد العين كصوّام جمع صائم * وافعلاء * كاولياء جمع ولىّ * وفعل * بضم الفاء وتشديد العين كحيض * وفواعل * كصواحب * وفعلى * بضم الفاء كحبلى * وفعال * بكسر الفاء كرجال * وفعل * بضم الفاء وفتح العين كغرف * وفعلة * بالفتحات كبررة * وفعائل * كترائب * وفعلة * بضم الفاء وفتح العين واللام كقضاة * وفعالى *

﴿ بفتح ﴾

بفتح الفاء كيتامى * وفعلة * بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطة بوزن عنبة جمع القرط * وفعيل * كعبيد جمع العبد * وفعول * بضم الفاء كوجوه * وفعلاء * بضم الفاء وفتح العين كالظرفاء * وفعال * بكسر الفاء كضرار * وفعالى * كمعانى * وفعالى * بضم الفاء كاسارى * ولماجاز استعمال احدهما مكان الآخر فى السعة اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستعار احدهما) اى كل واحد من القلة والكثرة (للآخر) لافى الضرورة بل (مع وجود ذلك الآخر) يعنى يستعمل اللفظ الموضوع للقلة فى الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل ايضا اللفظ الموضوع للكثرة فى القلة مع وجود لفظ يدل على القلة كقوله تعالى ﴿ثلاثة قروء﴾ فان القروء على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل فى القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفى الصحاح القرء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ وقروء كفلوس واقرؤ كافلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ماعدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع انتهى مانقله وقال بعضهم ان الفرق بين الجموع بالقلة والكثرة انما هو عند كونها منكرة اما اذا كانت معرفة باللام فهى مشتركة بينهما غير مختصة باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة التفتازانى فى التلويح اعلم انهم لم يفرقوا فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة انتهى فدل كلامه بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هى فى جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة ثم قال وهذا اوفق الاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقاة واقول فلعل مراد العلامة مما ذكره فى التلويح من عدم التفرقة انه مسلك الاصولين وما ذكره بعض من التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلامنافاة بينهما والله اعلم * ثم شرع المصنف فى بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم فقال ﴿ المصدر ﴾ وهو فى اللغة اما مصدر ميمى بمعنى الصدور او اسم مكان وفى الاصطلاح (اسم الحدث) واضافة الاسم الى الحدث من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة كالضرب الخالى عن قصد النوع والعدد اوتضمنا كالجلسة والجلسة فانهما مركبان من الحدث ومن النوع اوالعدد * ولماكان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص بماهو صادر عن الفاعل اراد الشارح ان يبين ان المراد به ماهو اعم فقال (يعنى) اى المصنف (بالحدث) اى المذكور فى تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اى بفاعله (سواء صدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك الغير (كالضرب والمشى)

فانهما صادران عن الضارب والماشى (اولم يصدر عنه كالطول والقصر) فانه اذا قيل طال زيد اوقصر فانه بمعنى ان الطول اوالقصر قائمان به لا بمعنى انهما صدرا عنه اذليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى* سياهى* ليس بحدث بل بمعنى* سياه بودن* فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا فى العصام وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوى سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة الانفعال كالانكسار * ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو مأخذ الاشتقاق مع ان قوله اسم الحدث شامل له اراد أن يحترز عن المعنى الثانى فقال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد بالحدث فى تعريف المصدر هو الحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق * ثم الشارح فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى ان المراد بجريان الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له) اى لذلك الفعل (او بيانا لنوعه اوعدده) اى لنوع الفعل اوعدده (مثل جلست جلوسا) وهذا للتأكيد (اوجلسة) بفتح الجيم لبيان عدد الجلوس (اوجلسة) بكسر الجيم لبيان نوع الجلوس* اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشىء على مايقوم ذلك الشىء به مبتدأ اوموصوفا اوذا حال اومتبوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هى له اوعلى غير من هى له ومنها جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى موازنته اياه فى حركاته وسكناته فيقال ان الناصر مثلا جار على ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيدا له اوبيانا لنوعه اوعدده ولما كان المراد ههنا هو المعنى الاخير فسره به * ومما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعانى مشهور عندهم فى مقامه فلا تلزم الغرابة والابهام فى التعريف وانما يلزم لو لم يكن مشهورا فى احد منها كذا فى العصام* ولما اعتبر فى هذا الجريان امر ان احدهما ان يشتق منه الفعل والثانى ان يقع بيانا خرج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه احد الامرين المعتبرين اوكلاهما فاشار اليه الشارح بقوله (مثل القادرية والعالمية) اى مما يوجد فى آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذان المثالان مثال للاسم الذى لم يوجد فيه كلا الامرين المعتبرين لان القادرية وامثاله مما يكون مصدرا بالياء لا يشتق منه الفعل لكون اصله اسم فاعل ولا يقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلاله وويحاله) معطوف على قوله مثل القادرية اى من المصادر التى

لم يوجد لها فعل يشتق منه بان يقال واح يويح اووال يويل وقوله (مما لم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة فى عدم اشتقاق الفعل من كل منها فقوله فمثل القادرية مبتدأ وقوله (لايكون مصدرا) خبره اى فمثل هذه الاربعة من النوعين لايكون مصدرا فى اصطلاح النحويين لانعدام الامرين فى النوع الاول وانعدام عدم الاشتقاق فى الثانى واليه اشار بقوله (وان كان الاخيران) اى ولوكان مثل ويلاله وويحاله بالنصب(مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثانى من الامرين المعتبرين لكن لما لم يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجريان المعتبر عليهما واعترض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويح مفعولا مطلقا فلايختص هذا الجواز بهذين المثالين بل يجوز فى مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على حدث لاكونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا فيرده قوله تعالى ﴿ ويل للمطففين ﴾ يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل وقع فى هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجهه انه يمكن ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال ان الظاهر أنه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا فى كلامهم واستعمالاتهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو العالمية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا فى كلامهم اذلايقال علم عالمية * ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما انه يحكم عليه بانه سماعى والآخر يحكم عليه بانه قياسى شرع المصنف فى بيان انه اىّ نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال ﴿ وهو ﴾ (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وهو قوله ﴿ من الثلاثى ﴾ (المجرد) ظرف مستقر حال اما من الضمير المرفوع المستكن فى الخبر وهو قوله ﴿ سماع ﴾ فانه لما جاز تأويله بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من الضمير المجرور فى عليه فى الكلام المنفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع فعلى التقادير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من الثلاثى المجرد وانما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثى المزيد فيه فى هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها فى كلامهم فى امثاله كذا فى العصام (ويرتقى عدده) اى عدد المصدر الثلاثى السماعى (الى اثنين وثلاثين كما بين فى كتب التصريف) يعنى فى المراح وغيره على

مذهب سيبويه وضبطه على ماذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اما ساكن
اومتحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ اولم يكن فان لم يكن بزيادة
شئ فالفاء منه اما مفتوح نحو قتل اومكسور نحو فسق اومضموم نحو شغل وان
كان بزيادة شئ فتلك الزيادة اما تاء اوالف اونون فان كانت الزيادة تاء فالفاء
اما مفتوح نحو رحمة اومكسور نحو نشدة اومضموم نحو كدرة وان كانت الفا
فالفاء ايضا اما مفتوح نحو دعوى اومكسور نحو ذكرى اومضموم نحو بشرى
وان كانت الزيادة الفا ونونا فالفاء ايضا اما مفتوح نحو ليان اومكسور نحو حرمان
اومضموم نحو غفران وفى هذا القسم وزن آخر الحق به وهو نزوان بفتح النون
والزاى وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ اولا فان كان الثانى فالفاء
اما مفتوح اومكسور اومضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح نحو طلب
اومكسور نحو خنق ولم يجئ مضموم العين بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا
فهو مفتوح العين لاغير نحو صغر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين
لاغير نحو هدى اذ اصله هدى وان كان بزيادة شئ فاما ان يكون تاء التأنيث
فقط اولا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح نحو غلبة اومكسور نحو سرقة ولم يجئ
منه مضموم العين ايضا فان لم يكن بزيادة التاء فاما ان تكون فيه مدة اما الالف
اوالواو اوالياء فان كانت الفا فامامعها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح
نحو ذهاب اومكسور نحو صراف اومضموم نحو سؤال وان كانت معها زيادة
اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما بفتح الفاء نحو زهادة اومكسور نحو
دراية اومضموم نحو بغاية ولم يذكر سيبويه لندرته وان كانت الزيادة التاء والياء
فالفاء مفتوح لاغير نحو كراهية ولم يذكره ايضا وان كانت المدة واوا فهو ايضا
امامعها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فيه زيادة اخرى فالفاء امامضموم نحو دخول
اومفتوح نحو قبول ولم يجئ منه مكسور العين وان كانت معها زيادة اخرى
فتلك الزياة هى التاء ولم يجئ الا مضموم الفاء كصهوبة وان كانت المدة الياء
فلم يجئ منه الا مفتوح العين نحو وجيف وان كان فيه ميم زائدة فلا تكون
الامفتوحة فاما مع زيادة شئ آخر اولا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح نحو مدخل
اومكسور نحو مرجع على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما
نادران ايضا وان كان مع زيادة شئ فتلك الزيادة هى التاء بحكم الاستقراء
وعينه اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور نحو محمدة وقوله ﴿ وفى غيره ﴾ حال
من المبتدأ المحذوف بقرينة السياق اى وهو حال كونه فى غيره وفى نسخة من
غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن فى قياس لكونه مؤولا ايضا بمعنى
المفعول اى مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثلاثى وعطف قوله قياس

﴿ على ﴾

على سماع لعدم تقدم المجرور اذ قوله من الثلاثى منصوب المحل وهذا لايجوز عند المصنف خلافا للفراء فانه لم يشترط تقدم المجرور فيجوز هذا العطف عنده كذا فى المعرب (اى غير الثلاثى المجرد يعنى) اى يريد المصنف بذلك الغير (الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد و) الرباعى (المزيد فيه) ﴿قياس﴾ (اى قياسى كما تقول) ولما اكتنى المصنف بايراد الامثلة فقط بعد قوله كما تقول اراد الشارح ان يفصل مراده فقال ان مراد المصنف من القياس انه يجوز لك ان تقول يجوز (كل ماكان) اى كل مصدر (ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر (على افعل) اى مايكون على وزن افعل (فمصدره) اى فمصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعال) بكسر الهمزة (وكل ما) اى كذلك تقول كل مصدر (كان ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على) وزن (استفعل فمصدره) يكون (على) وزن (استفعال) وقس عليه كل ماهو مصدر غير الثلاثى مثل ﴿اخرج اخراجا واستخرج استخراجا﴾ اى تقول اخراجا فى مصدر اخرج واستخراجا فى مصد استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف) اى تقول كذلك فى سائر المصادر التى هى مصدر غير الثلاثى من الاوزان التى حفظتها بها فى فن التصريف * ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع فى بيان كونه عاملا فقال ﴿ويعمل﴾ (اى المصدر بالقطع) اى يعمل المصدر نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له او لفعله وانما قيد به ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم لان فى هذه المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثانى ان العمل للفعل فقط دونه والثالث انه يجوز أن يكون العمل له اولفعله وقوله ﴿عمل فعله﴾ بالنصب على انه مفعول مطلق تشبيهى اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب المصدر وقوله (المشتق منه) اشارة الى تلك المناسبة وهى مناسبة الاشتقاق اى فعله الذى يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله ﴿ماضيا﴾ حال من الفعل اى حال كون ذلك الفعل الذى اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذى هو الماضى لكونه مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك المصدر رفع محل زيد الذى هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمرا الذى هو مفعوله وقوله ﴿او﴾ عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله ﴿غيره﴾ للاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا (اى غير الماضى) اى حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله (مستقبلا) تفسير للغير اى مستقبلا (كان)

اى ذلك الغير (اوحالا) مثال المستقبل والحال (نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا اوالآ ن) يعنى ان قيدته بغدا يكون مثالا للمستقبل وان قيدته بالآ ن يكون مثالا للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال فان كان مقيدا بغدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالآ ن يكون عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله (لمناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اى بين المصدر وبين ذلك الفعل (لاباعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات (فلهذا) اى فلعدم كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر (لم يشترط فيه) اى فى المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل او الحال بل لعدم ذلك الاشتراط يعم الماضى وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشترط الزمان فى اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى وذلك لايتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذلو كانا للماضى كانا مشابهين للفعل الماضى معنى لا لفظا وللمضارع لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسره الشارح بقوله (يعنى عمل المصدر) اى يريد المصنف من هذا التقييد أن عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس بجائز على اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لايكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل بانه) اى المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمرا (صرفا فسيجيء حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى ومما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالمفعول المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعدمه هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيدا اوبيانا للنوع اوالعدد واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام نقلا عن الرضى * ثم اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولايتقدم معموله) (اى معمول المصدر) فسر به الضمير لئلا يتوهم ارجاعه الى الفعل اوغيره (عليه) اى على المصدر وانما لم يجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير أن يضرب (وشيء مما) اي ومعمول من المعمولات التى وقعت (فى حيز أن) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعد أن المصدرية (لايتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اى فحينئذ لايجوز أن يقال (اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة

(معمول)

معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول لان للموصول حق الصدارة * اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة﴾ وقوله تعالى ﴿فلما بلغ معه السعى﴾ لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المؤول بشئ فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتمم للعامل لملابسته له فى الاغلب فيدخل فيما لايدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ﴿ما انت بنعمة ربك بمجنون﴾ والجمهور منعوا مطلقا ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما كذا فى شرح اللب واشار اليه العصام * ثم شرع فى بيان مسئلة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولا يضمر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحته او الظرف الآتى واشار الشارح بقوله (اى معموله) الى الاول يعنى ان نائبه مستتر تحته وراجع الى معموله يعنى لايجوز أن يضمر معمول المصدر من الفاعل وغيره فيكون على هذا التفسير وقوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضمر اى لا يضمر معمول المصدر فى المصدر وقوله (اويكون) اشارة الى التوجيه الثانى يعنى او لايكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اى نائب فاعل لقوله لايضمر وقوله (لانه لو اضمر) دليل لعدم جواز الاضمار يعنى انه لو جاز أن يضمر الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لاضمر فى المثنى والمجموع) اى للزم ان يجوز اضمار الفاعل فى مثنى المصدر ومجموعه يعنى فى لفظ ضربان وضربات (قياسا على الواحد) لان كل مايجوز الاضمار فى واحده من الفعل والصفة يجوز الاضمار فى مثناه وجمعه لكن الاضمار فى مثنى المصدر وجمعه غير جائز لان الاضمار اذا كان جائزا فيهما (فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين) فى صيغة واحدة احداهما (نظرا الى المصدر و) الاخرى نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احداهما ان تثنية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وثانيتهما ان تثنية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير فى الفعل بارز وفى الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا فى نحو ضربا وضربوا (وكذا) اى كالفعل (فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذ مايقع عليه اسم الفاعل هو مايقع عليه مرفوعه قوله (لايلزم) جواب لما اى لما كان كذلك لايلزم (فيها) اى فى المذكورات من الفعل وغيره من الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنيتين والجمعين لانهما

مقصور ان بالنظر الى الفاعل فى ماذكر * ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) الى المقدمة الاولى يعنى ان تثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل (فان له) اى للمصدر (فى نفسه) اى فى معناه الذى يدل عليه بالمطابقة (تثنية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدثين الواقعين المختلفين اما بالنوع اوبالعدد وقوله (ولاشبهة) اشارة الى دفع مايرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور فى الثانى لان الاضمار بالبارز جائز كما فى نحو ضربى زيدا فاجاب عنه بانا لانسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه لاشبهة (ان الاضمار) اى الذى دل عليه قوله لايضمر مقيد بقوله (فيه) والاضمار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم الاستتار) يعنى وان لم يدل مطلق الاضمار على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير (بارزا) كما سبق فى ضربى زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضمرا فيه) فانه لايدخل تحت الفعل اونحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو هما فيكون التعبير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لايكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل فى باب الضمائر هوالبارز وقوله (فلا حاجة) تفريع لما قبله اى ولما قيد قوله لايضمر بقوله فيه لاحاجة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدته) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها يعنى ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لايضمر (نحو ضربى زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج الى اعتبار قيد لاخراجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار فى المصدر بهذا التعليل هو مااختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان فى التعليل بحثا اما اولا فلانا نمنع قياس تثنية المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع فى التثنية والجمع المقيسين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لايجرى فى التأكيد واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع فى اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام فى الاستتار انه لابد من علامة فى استتار ضمير المثنى والمجموع ولما اتحدا فى الصفة اكتفى بتثنيتهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فمنع لزومها واسند اليه اسم الفعل والحاصل ان التعليل العارى عن هذه المنوعات ماعلل به شارح اللب بانه انما لايجوز اضماره فى المصدر وجاز فى الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر فى وضعه

(الى)

الى ماهية الحدث فقط لا الى ماقام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لاوضعى فلايحتاج الى الامر الحكمى انتهى* ثم شرع فى ذكر مسئلة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال ﴿ ولا يلزم ذكر الفاعل ﴾ (اى فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام فى الفاعل للعهد الخارجى والقرينة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا فى الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى ﴿وليس الذكر كالانثى﴾ وقوله (لامظهرا ولا مضمرا) تفصيل للذكر اوعدم اللزوم يعنى انه لايلزم ذكره حال كونه مظهرا ولا حال كونه مضمرا لما عرفت انه لايضمر فيه (نحو اعجبنى ضرب) بالتنوين (زيدا) فان الضرب فى هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لامظهرا ولا مضمرا وان كان له فاعل فى الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لايلزم يعنى وانما لايلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ما غير مأخوذة فى مفهومه) اى فى مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة فى مفهومه (فلا يتوقف تصور مفهومه) اى مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما (بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة فى مفهوم كل منها فلا بدلها من ذكر فاعل اماحقيقة اوحكما* ثم شرع فى مسئلة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال ﴿ ويجوز اضافته ﴾ اى اضافة المصدر ﴿ الى الفاعل ﴾ كما يجوز عدم اضافته بان يكون منونا عاملا فى فاعله ولما كان عمل المصدر فى فاعله قسمين احدهما عمله فيه حال كون المصدر منونا نحو اعجبنى ضرب زيد بتنوين ضرب و برفع زيد والآخر عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير تنوين و بلا رفع زيد لفظا و يجوز كلا الامرين لكن اختلفوا فى اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين هو القسم الاول كما قال (مع ان اعماله) اى اعمال المصدر (منونا) اى حال كونه منونا (اولى) منه حال كونه غير منون يعنى مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اى لان المصدر (حينئذ) اى حين كونه منونا (اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير منون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه كذلك يعنى انمايكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع المنون (نكرة) ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لاعلى الضرب المعرفة فانه مع التنوين منصوص بنكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قديكون معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾ وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا

مااختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ماصرح به
الرضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعا للفظه
وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عندالاكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هوالفاعل
يعنى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل
بان يكون معمولا مرفوعا وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعا
لمحله ايضا يريدبه ان جعل المصدر تابعا لمحل المعمول الارجح بان يكون مرفوع
المحل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهوكونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه
كذلك عند اكثر النحاة او عند اكثر الاستعمال وقوله عند اكثر يقتضى ان
الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح فى الاستشهاد مثالا نحو قوله
تعالى ﴿ دفع الله الناس ﴾ يشير الى عكس مادعاه لانه فى هذه الآية مضاف باتفاق
القراآت والله اعلم * ولمابين مسئلة اضافته الى الفاعل اراد أن يبين مسئلة اضافته
الى غير الفاعل من المعمولات فقال ﴿ وقديضاف ﴾ (اى المصدر) ﴿ الى المفعول ﴾
او رد هذه المسئلة بقد ليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول * ولما كان الظاهر
من ايراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات اشار الشارح الى عمومه
بقوله (سواء كان) اى ذلك المفعول الذى اضيف اليه المصدر (مفعولا به او) كان
(ظرفا او) كان (مفعولا له) وقوله (على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قله
هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاد) مثال
لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاد بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة)
مثال لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول له
* ولما فرغ من بيان ما كثر اعمال المصدر فيه شرع فى بيان ماقل فيه اعماله فقال
﴿ واعماله ﴾ (اى اعمال المصدر) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان قوله ﴿ باللام ﴾
حال من الضمير المجرور فى اعماله والى ان الباء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله
(اى بلام التعريف) لئلا يظن ان المراد بها هى اللام الجارة او الابتدائية وقوله
﴿ قليل ﴾ خبر لقوله واعماله يعنى ان استعمال المصدر المعرف باللام عاملا قليل
وقوله (لانه) دليل لقلة اعماله فى هذه الصورة يعنى وانما كان اعماله قليلا حين
التباسه باللام لان المصدر (عند عمله) اى عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو
(مقدر بان) اى المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعنى ان معنى قولنا اعجبنى
ضرب زيد هو أن يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير
يقتضى ان لايدخل عليه مالايدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا كان
كذلك (فكما لايدخل لام التعريف على ان) المصدرية حال كونها (مع

﴿ الفعل ﴾

الفعل ينبغى ان لا يدخل) اى لام التعريف (على المصدر المقدر به) اى على المصدر الذى قدر بان مع الفعل* ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللازم منه ان لايجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة استدرك عليه بقوله (ولكن جوّز ذلك) اى اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اى ليحصل الفرق (بين الشئ) وهو أن مع الفعل ههنا نحو أن يضرب (و بين المقدر به) اى و بين المصدر الصريح نحو الضرب فان أن يضرب اصل والضرب فرع ولولم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للاصل وهو غير مرضى عنده* ثم نقل وجها ضعيفا فى زعمه فقال (قيل لم يات فى القرآن شئ من المصادر المعرّفة باللام عاملا فى فاعل اومفعول صريح) بل قد جاء فى الشعر وهو قوله * ضعيف النكاية اعداءه* فان النكاية مصدر معرّف باللام وقد عمل فى اعداءه كذا فى الوافية (بل قد جاء) اى فى القرآن(عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الجهر بالسوء) فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المعرّف باللام وهو عامل فيه* ثم شرع فى النوع الذى يكون العمل للفعل فقط فقال ﴿ فان كان ﴾ (اى المصدر) ﴿ مفعولا مطلقا﴾ * ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما ياتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه مخالف لما ههنا فسره بقوله (صرفا) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو ان يكون (من غير اعتبار ابداله) اى كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ماسيذكر واما ان كان صرفا ﴿ فالعمل للفعل ﴾ وقوله (من غير تجويز أن يكون) اى العمل (للمصدر) احتراز عما سيجئ من تجويز أن يكون له او للفعل وقوله (اذ لا يجوز) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل يعنى وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لايجوز (اعمال الضعيف) اى المصدر (مع وجدان القوى) اى الفعل (سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم الحذف) وانما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان محذوفا لازما بان يكون من المواضع التى يجب حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ما سيجئ فان حذف فعله نوعان احدهما واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والآخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا) فان فعل المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من المواضع التى وجب الحذف فيها *ثم شرع فى بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال ﴿ وان كان ﴾ وقوله (اى المصدر) تفسير للضمير المستتر فى كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله ﴿بدلا منه﴾ خبره المنصوب والى ان المراد به ليس البدل الاصطلاحى الذى هو من التوابع الخمسة بل المراد به بمعنى العوض اعنى وقوع ذلك المصدر المعرّف ههنا يعنى الذى هو

المفعول المطلق ﴿بدلا﴾ اى عوضا ﴿منه﴾ (اى من الفعل وهو) اى المصدر الذى وقع عوضا من الفعل (ما) اى المصدر الذى (كان حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعيا له وشكرا له وحمدا له) فان كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف افعالها اعنى سقيت ورعيت وشكرت وحمدت حذفا لازما سماعيا وجعلت المصادر المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة ﴿ فوجهان ﴾ (اى فيجوز فيه) اى فى اعمال هذا النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام فى هذا المثال اعنى فى سقياله متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (للاصالة) وهذا مذهب السيرافى اى لكون الفعل اصلا فى العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و)الوجه الآخر (عمل المصدر) يعنى سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (للنيابة) اى لكون المصدر ههنا نائبا عن الفعل وعوضا عنه وقيامه مقام الفعل لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل وهذا مذهب سيبويه حيث جوّز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل (وقيل) اى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله احدهما (عمل المصدر للمصدرية) اى لكونه نائبا عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمله للبدلية) اى لكونه مصدرا فقط لا لكونه نائبا عن الفعل (ففى قوله) اى فحينئذ يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان اى فلفظ وجهان بدل من القول فى قوله وقوله (وجهان) اى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى ففى قوله احدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر لنيابته ولمصدريته * اعلم ان الشارح تبع فى نقل هذا التوجيه صاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز أن يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجيه كما قال العصام لان المصنف لما صرح بالبدلية بقوله بدلا منه لم يلايم حمل كلامه على ان عمل المصدر للمصدرية * ولما وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمى المصدر اراد الشارح ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اى المصنف (بين قسمى المصدر اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى المصدر الذى (لم يكن مفعولا مطلقا و ما كان) اى والقسم الآخر هو المصدر الذى كان (اياه) اى مفعولا مطلقا (بالجمل المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم معموله

﴿ وقوله ﴾

وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول
وانما فصل بين المسئلتين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين
وان يذكر تلك الجمل بعدهما (لبيان) اى لقصد بيان (بعض احكام عمل
المصدر) وهو عدم جواز تقدم معموله (لان عمله فى القسم الاول) اى فى المصدر
الذى لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا
مطلقا (فلو اخرت) اى لو اخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما
(لتوهم تعلقه) اى تعلق ماذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين
على السواء) بان لم يكن فى احدهما اظهر واكثر وقال العصام ان مراد الشارح
من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى
المصدر فينبغى ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك
بينهما على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ماعرفت من ان امتناع
تقديم المعمول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان
بعض احكام الجمل الى هذا اعنى ان المشترك بعضها لاجميعها والله اعلم * ثم شرع
فى بيان اسم الفاعل فقال ﴿ اسم الفاعل ﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿ ما ﴾ مع صلته التى
هى قوله ﴿ اشتق ﴾ خبره (اى اسم اشتق) ﴿ من فعل ﴾ وهو بسكون العين مع كسر
الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث) يعنى المصدر
فان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وفيه اشارة الى انه ذهب
الى مذهب غير السيرافى فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر
بلاواسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحى الذى هو ضرب و يضرب
وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلاواسطة
وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام فى قوله ﴿ لمن ﴾ متعلق
باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر فى اشتق يعنى
راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من
﴿ قام ﴾ (اى الفعل) وهو الحدث وقوله ﴿ به ﴾ متعلق بقام وقوله (اى لذات)
تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمة وقوله (قام بها
الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمة من غير قطع النظر عن
الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل
و بين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل
فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن
التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومتقرب من فلان او متبعد عنه ومجتمع معه
فان هذه الاحداث نسب لاتقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر وقال

العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ماقيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه قرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لايقوم باحد المتسبين معينا دون الآخر فلامعنى له اذالحدث لابد أن يقوم بمعنى ولامعنى للقيام بشيء الاعلى التعيين انتهى ماحققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالبين ولماكان لفظ من مختصا بالعقلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق بالمصنف ان يعبر بعبارة شاملة واشار اليه الشارح بقوله (ولوقال) اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لمن (لكان) اى لكان هذا القول (اولى) من قوله لمن قام * ثم اشار الى وجه اولويته بقوله (لان ماجهل امره) اى لان الشيء الذى لم يعلم كونه عاقلا اوغير عاقل (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهول (بلفظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تأويل كلام المصنف وفى وجه تعبيره باولى يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتأويل يعنى ان المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى تغليب العقلاء على غير العقلاء كما فى قوله تعالى ﴿ رب العالمين ﴾ وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستتر فى اشتق اى ملتبسا ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لابمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (تجدد وجوده) اى وجود الحدث (له) اى لذات مبهمة وقوله (وقيامه به) عطف تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما فى الحال فحقيقة بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مختلف فيه * ثم شرع فى بيان فوائد القيود وفى بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيته وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما مضاف الى فاعله وهو المصنف اوالى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام فى تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف اوالتعريف (قوله) اى قول من عرّف اسم الفاعل بهذا التعريف (ماشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغيره) اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهواسم المفعول (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها مشتق من الفعل

(فكما)

فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتاج الى قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بما عداه اسم المفعول واسم التفضيل (لان الجميع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا فى شرحه ان قول المعرّف (بمعنى الحدوث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد أن تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت * ثم انه لما كانت عبارة المصنف فى شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين فى اسناد خروج اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال (والظاهر) اى المستفاد من كلام المصنف ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل فى الجميع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى) اى الجميع الذى (حكم عليه) اى على ذلك الجميع (بانه) اى بان مجموع ماعدا الصفة من اسم المفعول واسم التفضيل (ليس) اى ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح حقية كلامه فى الاسناد فقال (والحق) اى الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اى قول المصنف لاقول بعض الشارحين المخالفين له فيما سيأتى ثم بين حقيته بقوله (لان المتبادر من قوله) اى من قول من عرّف اسم الفاعل وهو قوله (ماشتق لمن قام به) اى الذى يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اى والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) وقوله (من غير زيادة ولا نقصان) بيان لتمام اى يعنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ولا نقصان وهذا ظاهر فى اسم الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصر ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره ولا نقصانها منه فخروج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام بل لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلوضم الى اصل الفعل) اى الى تمام معنى الفعل الذى قام بالفاعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل فى تمامه واصله (كالزيادة فيه) اى كما ضم فى اسم التفضيل يعنى لو جعلت تلك الزيادة مضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اى لذلك المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اى فحينئذ لا يصدق (على هذا الاسم) اى الموضوع لذلك المعنى المشتمل وقوله (انه) فاعل لا يصدق اى لا يصدق عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اى الى تمامه (بل) يصدق

عليه انه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون
الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله
بمعنى الحدوث * ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اى الشارحون
المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه) اى الى قوله بمعنى الحدوث * ثم بين
موضع غلطهم بقوله (ظنا منهم) اى لحصول الظن منهم (ان الاشتقاق) اى
المذكور فى ضمن قوله ما اشتق (لمن قام به شامل لاسم التفضيل) اى مجردا
عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتنبهوا) اى ذلك الظن فاسد لانهم
لم يتنبهوا لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد
الاشتقاق من غير الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع
واذا كان كذلك (فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة (بل)
هو موضوع (له) اى لمن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا
لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ما قرره من اسناد المصنف خروجه الى
هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة الى اسم التفضيل لكن يكون
مضرا من جهة اخرى اراد الشارح ان يشير اليه مع جوابه فقال (ويخدشه)
من الاخداش وهو من الخدشة والخدشة فى الاصل هو السعى والكسب كما فى الصحاح
والمراد ههنا ازالة السعى بان يكون همزته للازالة يعنى انه يتوجه على هذا الكلام شئ
ودفعه بادنى سعى وهو أنه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من غير
زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى
على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى
على هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل
لان قيام النصرة فى مثل نصار انما هو مع اعتبار المبالغة فيه وقوله (ولا يبعد) اشارة
الى ازالة تلك الخدشة يعنى لا يبعد (ان يلتزم ذلك) يعنى ان تقول ان خروج صيغة
المبالغة من التعريف ليس بمضر لنا بل خروجها لازم وقوله (ويدل عليه)
معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول يعنى يدل على خروجها
منه (حصره صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة
المبالغة من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصر) اى فى الصيغة التى
حصر المصنف فيها فى قوله الآتى وهو قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل
ومن المزيد فيه على صيغة المضارع وقوله (وجعل) بسكون العين مصدر
وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعنى ويدل عليه حصره وجعل (احكام

صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل وماوضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله فدل مجموع ذلك على ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل واتماقال ولا يبعد للاشارة الى ان فى خروجها خفاء ما ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل داخل فيه فان الظاهر أن كلمة من للبيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم الفاعل باعتبار أنها لمن قام به اصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير والثانى انه ان استلزم ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المثنى والمجموع منه ايضا لانه ذكرهما ايضا بعد فقال والمثنى والمجموع مثله فلذلك خفى علينا مراد المصنف * ولما التزم الشارح خروجها تكلف فيما بعده بحمل المثنى والمجموع على مثنى المبالغة ومجموعها كما اشار اليه العصام * ثم الشارح اراد أن يؤيد كلامه بما ذكر فى الترجمة الشريفية بقوله (وفى الترجمة الشريفية مامعناه) اى وقع فى الترجمة الشريفية كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره يعنى وفيها ايضا ان كل (ماشتق من مصادر الثلاثى) حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به لاعلى هذه الصيغة) اى ليس على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو اما صفة مشبهة اوافعل التفضيل اوصيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب) يعنى ان هذا الكلام يدل على خروج صيغة المبالغة منه * ثم شرع فى بيان صيغة من النوعين اعنى الثلاثى المجرد وغيره فقال ﴿ وصيغته ﴾ (اى صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اى صيغة اسم يقال له اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علما له بخلاف توجيه المصنف فى شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله ﴿ من مجرد الثلاثى ﴾ ظرف مستقر حال من المبتدأ اومن الضمير المستكن فى الخبر واضافة المجرد الى الثلاثى من قبيل جرد قطيفة يعنى من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا فى المعرب اى صيغته الذى يقال له اسم الفاعل حال كونه من الثلاثىّ المجرد المبنى ﴿على﴾ (زنة) ﴿ فاعل ﴾ وقوله ﴿ ومن غيره ﴾ عطف على قوله من مجرد الثلاثى اى صيغته من غير الثلاثى المجرد * ثم فسر ذلك الغير بقوله (اى ثلاثيا) وهو وماعطف عليه منصوب على انه حال وانما فسره بهذه الصورة ليطابق التفسير المفسر لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثى يعنى حال كون ذلك الغير الثلاثى المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه اورباعيا مجردا او) رباعيا (مزيدا فيه) وقوله ﴿ على صيغة المضارع ﴾ وقوله (المعلوم) بالجر على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق

من المضارع المعلوم لامن المجهول وانما اهمل المصنف هذا القيد لان قوله
﴿ بميم ﴾ الى آخره مغن عنه كما لايخفى يعنى انها على صيغة المضارع لكن حال
كونه صيغة اسم الفاعل مقارنا بميم وفسره بقوله (اى مع ميم) للاشارة الى ان الباء
للمصاحبة وقوله ﴿ مضمومة ﴾ بالجر صفة الميم * ثم بين الشارح موضع تلك الميم
بتوصيفها بقوله (موضوعة فى موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف
المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا) ليشمل مضارع
الرباعى لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج اومفتوحا كما فى
الخماسى والسداسى مثل يفتعل ويستفعل قوله ﴿ و ﴾ (مع) ﴿ كسر ماقبل الآخر ﴾
عطف على قوله بميم ولذا وسط الشارح قوله مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اى
بكسر الحرف الذى قبل الحرف الاخير فان وجد فى ذلك الحرف كسر فبها ونعمت
وان لم يوجد (فيما) اى فى الحرف الذى (قبل آخر المضارع كسر) اى يجعل
مكسورا ايضا (كما) فى الابواب الثلاثة وهى (فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل) يعنى مافى
اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف * ثم شرع فى بيان امثلته
من غير الثلاثى المجرد فقال ﴿ نحو مدخل ﴾ فانه اسم فاعل من ادخل يدخل
ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضع الميم موضع حروف المضارعة)
وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحروف اى موضع الحروف التى هى مضمومة
فى مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة فى مضارع الرباعيات اى رباعى كان
﴿ ومستغفر ﴾ اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيما)
اى فى اسم الفاعل الذى (وضعت) اى الميم (موضع حروف المضارعة
المفتوحة) فان حروف المضارعة فى يستغفر مفتوحة فى المعلوم * واعلم ان الشارح
تفنن فى كلمة وضع حيث ذكرها فى الاول وانثها فى الثانى مع انها فى موضعين
مسندة الى الميم فانها فى الاول اسندت الى ظاهرها فجاز التذكير والتأنيث
اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى واما فى الثانى فاسندت الى ضميرها فحينئذ
وجب تأنيثها وانما فسر المثالين بحيث عين الاول فى الحروف المضمومة والثانى
فى المفتوحة لانه لو لم يكن مراد المصنف فى التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر
امثلة اخرى يعنى ان يذكر مثالا للخماسى المزيد على الثلاثى وعلى الرباعى ومثالا
للرباعى المجرد * ثم قال (ولو اقيم) اى ولو اقام المصنف (متفاعل) اى مثالا من باب
التفاعل (مقام مستغفر) اى فى مقام كلمة مستغفر يعنى التى من باب الاستفعال
وقوله (كان) جواب لو اقيم يعنى لو اقيم كذلك كانت الفائدة اتم مما ذكره لان
متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون
(مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل

آخر المضارع كما لايخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الآخر فيما عدا حرف قابل للاعراب يعنى آخر الحروف التى بنيت والله اعلم فلو اقيم كذا كان مثال هذاالقسم ايضا (مذكورا) فى المتن وانما كان اتم لانه لوكان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمى الميم مثال) متعلق بقوله (يكون من قسمى الكسر ايضا مثال) يعنى يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا يوجد مثال لكل من قسمى الكسر احدهما الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع وهو متفاعل وثانيهما الكسر الواقع فى آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعة موضع الحرف المضموم فيكون ماقبل الاخير مكسورا هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثانى الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح والثانى ايضا على قسمين احدهما مكسور ماقبل الآخر والثانى مفتوح ماقبل الآخر فنحومدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحومتفاعل يكون مثالا للقسمين الاخيرين واما المصنف لما اورد نحومستغفر مثالا فكان مثال الاخير غيرمذكور * ثم شرع فى بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال ﴿ويعمل﴾ (اى اسم الفاعل) وقوله ﴿عمل فعله﴾ بالنصب مفعول مطلق تشبيهى يعنى يعمل مثل عمل فعله ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اى فعل ذلك الاسم (لازما) اى غير متعد الى المفعول الصريح (يكون هو) اى ذلك الاسم (ايضا) اى كفعله (لازما) فلايعمل فى المفعول الصريح (ويعمل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل لفظ الخارج كعمله (وان كان) اى فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا) اى اسم فاعله الذى هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول اناضارب زيدا كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اى فعله (متعديا الى الاثنين) اى الى مفعولين كاعطى واعلم (كان هو) اى اسم فاعله الذى هو معط وعالم ايضا اى كفعله (كذلك) اى يتعدى الى مفعولين فكما يجوز أن تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انامعط زيدا درهما (وكما ان فعله) اى وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الظرفين) يعنى ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اى المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اى الى سائر ماهى فضلة اى غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اى اسم الفاعل (اليها) اى الى المذكورات *ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصالته بل كان عاملا لمشابهته للفعل كان عمله بشرط شئ وعينه المصنف بقوله ﴿بشرط معنى الحال او الاستقبال﴾ ولما كان قوله بشرط حالا عند الشارح فسره مع الاشارة الى عاملها وصاحبها فقال (اى يعمل) وهو اشارة الى عامل الحال وقوله (اسم الفاعل)

اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفاعل اشارة الى كونه
حالا وظرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى شئ يشترط)
تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشئ
وقوله (من معنى) بيان لذلك الشئ وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك
المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او) زمان (الاستقبال)
فالظاهر أن هذه المنفصلة حقيقية لانهما لايجتمعان ولايخلو الاشتراط عنهما
*ولما كان الزمان المضاف غير مباين للحال والاستقبال المضاف اليهما ولم يجز
ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (فالاضافتان) اى
احديهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافته الى الاستقبال (بيانيتان) يعنى
ليستا بلاميتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى
بمعنى من فيكون معناهما انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال* ثم شرع
فى بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) اى انما جعل وجود احد زمان
الحال وزمان الاستقبال شرطا فى عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس
بالاصالة كالفعل بل (لشبه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل
المضارع بالمشابهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلموازنته واما معنى
فلقبول الشيوع والخصوص واما استعمالا فلوقوعهما صفة للنكرة فاذا كان عمله
لمشابهته للمضارع (فيلزم) حينئذ (ان لايخالفه) اى لايكون اسم الفاعل
مخالفا للمضارع (فى الزمان) ايضا لانه لوكان مخالفا له فى الزمان بان يكون زمانه
ماضيا لنقصت المشابهة بينهما* ثم ادرج مثالهما فى مثال واحد فقال (نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الآن) هذا مثال لما كان بمعنى الحال وقوله (اوغدا) اشارة
الى مثال ماكان بمعنى الاستقبال يعنى اونحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا فان
الضارب فى المثالين عمل عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله
وهو عمرا الاعتماده على المبتدأ ولكونه بمعنى احد الزمانين*ولما كان المتبادر من كونه
مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له فى الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله
تعالى ﴿وكلبهم باسط﴾ خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على
وجه لايخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال اوالاستقبال) ليس مختصا بما كان
بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو مامر من زيد
ضارب الآن (او حكاية كقوله تعالى وكلبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط
ذراعيه بالوصيد) اى بعتبة الغار (فان باسط ههنا) اى فى تلك الآية عامل
فى مفعوله الذى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول الآية لكنه
(وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية

الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدها (ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل) وهو ههنالفظ الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود فى ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله (او يقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى الحكاية وهو أن يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كأنه) اى كأن ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لايخفى ان المفهوم من كلام المصنف ان شرطية زمان الحال اوالاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لا فى الفاعل مضمرا اومظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرفى النفى والاستفهام ثم قال الاولى ان لا اشتراط فى ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول لا نسلم ان يكون هذا ظاهر كلام النحاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله اوالهمزة اوما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال اوالاستقبال والاعتماد على صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا * ثم شرع فى بيان شرط آخر للعمل فقال ﴿و﴾ (بشرط) ﴿الاعتماد﴾ وانما قدر الشارح لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه او الى انها للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامير وقوله ﴿على صاحبه﴾ متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسره العينى وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدأ حالا اومنسلخا بدخول النواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وعلمت زيدا ضاربا عمرا (اوالموصول) عطف على المبتدأ * ثم انه لايخفى انه يرد على الشارح ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المصنف من صاحبه غير الموصول لاما يعمه بقرينة ما سيأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجميع لان الموصول فى اسم الفاعل لايتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح

على الوهم واقول ولعل ذكره هنا للاستطراد او لبيان ان علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه انما هى لوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم ﴿ او الموصوف ﴾ بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به ﴿ او ذو الحال ﴾ بان يكون اسم الفاعل حالا من ذلك الاسم ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط اى انما يشترط فى العمل كونه معتمدا على صاحبه لتكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كون تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل (مسندا الى صاحبه) اعلم ان الفعل يقتضى شيئا للاستناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم لا يقتضى شيئا كما تقرر فى علم الوضع * ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا لمشابهته الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاستناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاستناد فلزم فى العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية * ثم شرع فى امثلة كل منها فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا مثال الاعتماد على ذى الحال ومثال للعامل فى الضمير المستتر وفى المفعول فان فرسه بالنصب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله ﴿او﴾ (اعتماده)﴿ على الهمزة ﴾ عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد * ولما كان هذا الحكم غير منحصر فى الهمزة فسرها الشارح ووصفها بوصف (الاستفهامية) واشار الى عدم انحصاره بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة * ثم بين لفظ النحو بقوله (من الالفاظ الاستفهامية) سواء كان حرفا كهل او اسما نحو من وما نحو من خاطب الخالدان وما صانع البكران وقوله ﴿ او ما ﴾ عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى او بشرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاحتراز عن الاسمية الموصولة والموصوفة * ثم قال (ونحوها من حروف النفى كلا وان) بكسر الهمزة اى النافية وانما فسر النحو فى الاول بالالفاظ وفى الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد فى الحرف وفى الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفى فيوجد فى الفعل كليس وفى الحرف كما ولا ولما لم يدخل الفعل فى هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف فى ذكر الهمزة وذكر ما ولم يقل او الاستفهام او النفى كما قال غيره للاشارة الى اصالة الهمزة فى الاستفهام والى اصالة ما

(فى)

فى النفى * ثم شرع فى بيـان توجيه علة الاشتراط باحدهما حين انعدام الاول لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفى) وقوله (بالفعل) متعلق بقوله (اولى) وهو خبر ان يعنى ان دخول الاستفهام والنفى على الفعل اولى من دخولهما على الاسم كما بين فى محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل (فازداد بهما) اى بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبهه) اى شبه اسم الفـاعل (بالفعل نحو أقائم زيد وأقائمٌ الزيدان وماقائم زيد وماقائم الزيدان) وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو ياطالعا جبلا فان طـالعا عمل فى جبلا لاعتماده على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشـام بانه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعـل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد فى مثله على الموصوف المقدر فمعنى ياطالعا يارجلا طالعا وهذا مااختاره ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفى فى التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لابد لكل صفة من صـاحب تجرى عليه ملفوظ اومقدر انتهى ملخصا * ثم انه لما كان اسم الفاعل اما لزمان الحال اوالاستقبال اوالماضى وفرغ من بيـان حاله فى الاول شرع فى بيان حاله فى الثـالث فقال ﴿ فان كان ﴾ وفسر الشارح اسم كان بقوله (اسم الفاعل) للاشـارة الى ان اسمه ضمير مستتر تحته وراجع الى اسم الفاعل واورد له وصفا بقوله (المتعدى) للاشارة الى ان الخلاف فى هذه المسـئلة فى وجوب اضـافته الى المفعول وهو انما وجد فى المتعدى ﴿ للماضى ﴾ ولما كان كونه للماضى على وجهين احدهما بالاستقلال والآخر بوجوده فى الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اى للزمان الماضى بالاسـتقلال) يعنى سواء كان المراد بكونه للماضى انه مقارن للزمان الماضى دون الحال والاستقبال نحو انا ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضى (فى ضمن الاستمرار) بان يراد استمرار وجوده ووجود الماضى فى ضمنه نحو انا ضارب زيد * ثم الشارح ضم قوله (واريد ذكر مفعوله) الى قوله فان كان للاشارة الى انه لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة ﴿ وجبت الاضافة ﴾ (اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) ﴿ معنى ﴾ وفسره بقوله (اى اضافة معنوية) للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازى للاضافة ولبيان نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات) الخ علة لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع انها صفة مضـافة الى معمولها يعنى انما كانت تلك الاضـافة معنوية لا لفظية لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضـافة الى معمولها فاسم الفاعل ههنا ليس بمضـاف الى معوله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه

للحال اوالاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب فى هذا المثال لما كان للمعنى الماضى لكونه مقيدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على الاشتراط فى عمله بكونه مقارنا للحال اوالاستقبال ﴿ خلافا للكسائى ﴾ اى خولف خلافا وذلك المخالف لهم هو الكسائى (فانه) اى الكسائى (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما تجب الاضافة عنده (لانه) اى اسم الفاعل (يعمل) اى يعمل فى مفعوله (عنده) اى عند الكسائى بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضى او الاستقبال او الحال) وانما اخر الحال عنهما لكونها ذات الطرفين فزمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال فى الوجود لكنه مؤخر عنه فى الملاحظة فروعيت ههنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اى واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون) اى مفعوله (منصوبا) اى لفظا (على المفعولية) ويجوز أن يكون مضافا الى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كما هى الجائزة عنده ايضا (ليست) اى تلك الاضافة (اضافة معنوية) كما كانت عند الجمهور (لانها) اى وانما لم تكن تلك الاضافة معنوية عنده لان تلك الاضافة (عنده) اى عند الكسائى (من قبيل اضافة الصفة الى معمولها) وكل اضافة شانها كذلك فهى اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن معنوية (وتمسك الكسائى) اى استشهد على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه) حيث كان الباسط عاملا فى مفعوله وناصبا له مع كونه بمعنى الماضى ولو لم يجز اعماله مع كونه للماضى لم يقع المفعول منصوبا فى هذه الآية (وقدم الجواب) من طرف الجمهور (عنه) اى عن قوله تعالى بالتأويل بالحكاية * ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما اذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوبا فقال ﴿ فان كان له ﴾ (اى لاسم الفاعل) اى وان وجد لاسم الفاعل الذى كان للماضى ﴿ معمول آخر ﴾ وقوله (غير ما اضيف) صفة كاشفة للمعمول الآخر اى المراد بذلك المعمول الآخر هو غير المعمول الذى اضيف (اسم الفاعل اليه) من نحو المفعول الثانى لباب اعطيت او علمت فبفعل مقدر (اى فانتصابه) اى فانتصاب ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لا باسم الفاعل) للاشارة الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائى قائل بان انتصابه باسم الفاعل ﴿ نحو زيد معطى عمرو درهما امس ﴾ (فدرهما) اى فان لفظ درهما فى هذا المثال (منصوب باعطى المقدر) اى بفعل اعطى الذى قدر بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) اى سئل بقوله (ما اعطاه فقيل درهما اى) فاجيب عنه بانه (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل اسم

الفاعل المجرد عن اللام شرع فى المسئلة التى هى حين دخول اللام عليه فقال
﴿ فان دخلت اللام ﴾ واورد الشارح وصفا لها بقوله (الموصولة) للتخصيص
يعنى المراد بدخول اللام (على اسم الفاعل) هى اللام الموصولة وقال العصام
ان الشارح قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على
اسم الفاعل لايغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضى ثم قال ولايخفى
ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى من قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهى ان
اسم الفاعل والمصدر المتعدين الى المفعول به بانفسهما قديتقويان باللام وتسمى
لام التقوية فى غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه الافعال
يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم
كذا فى الرضى وقوله ﴿ استوى الجميع ﴾ جزاء لقوله فان دخلت يعنى اذا كان
كذلك استوى (اى استوى جميع الازمنة) من الماضى والحال والاستقبال
ولم يشترط فى عمله اقترانه بالحال اوالاستقبال ولااعتماده على شئ من الصواحب
(فتقول) اى فحينئذ يجوز أن تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا امس) اى
حال كونه مقارنا للماضى (كما تقول) اى كما يجوز أن تقول (مررت بالضاب ابوه
زيدا الآن اوغدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال
دخول اللام الموصولة عليه يعنى انما لم يشترط فى العمل مقارنته باحد ازمنة
الحال والاستقبال فان علة الاحتياج الى اشتراط احدهما منتفية ههنا لان علة
الاحتياج انما هى لتقريبه من الفعل ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه
ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل بالحقيقة حينئذ) اى حين كونه صلة لان
اصل الضارب الذى ضرب ولما بدل لفظ الذى الى صورة اللام (عدل عن صيغة
الفعل) اى ضرب مثلا (الى صيغة اسم الفاعل) وهو ضارب وانما عدل عن
هذا الاصل (لكراهتهم) اى لكراهة العرب (ادخال اللام) اى الذى هو من
خواص الاسم (عليه) اى على الفعل * ثم شرع فى بيان احكام صيغة المبالغة فقال
﴿ وماوضع ﴾ اى حكم الاسم الذى وضع ﴿ منه ﴾ (اى) حال كونه (من اسم
الفاعل) ولما كان فى دخول صيغة المبالغة فى تعريف الفاعل تخديش بناء على
مافى الترجمة الشريفية وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة
المبالغة فقال (بتغيير) اى وضع بتغيير (صيغته) اى صيغة اسم الفاعل (الى
اخرى) اى الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغيير ملابسا (بحيث يخرج) اى
ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بتغيير صيغته الاصلية وبضم المبالغة
فى معناه وقوله ﴿ للمبالغة ﴾ متعلق بوضع * ولما كان فى المبالغة احتمال كونها فى الفاعل

كالتكثير الذى فى باب التفعيل اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم بتقييد المبالغة بقوله (فى الفعل المشتق منه) يعنى ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فعال بتشديد العين وفعول ومفعال بكسر الميم وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وسلك المصنف مسلكه فقال ﴿ كضراب وضروب ومضراب ﴾ حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة فى الفعل كما اشار اليه ﴿ وعليم ﴾(بمعنى كثير العلم)﴿ وحذر ﴾(بمعنى كثير الحذر) وكون هذين الاخيرين للمبالغة عند سيبويه وقوله ﴿ مثله ﴾ بالرفع خبر للموصول اعنى ماوضع وقوله (اى مثل اسم الفاعل) تفسير للضمير المجرور وقوله (فى العمل واشتراط مايشترط به عمله) تفسير وبيان لوجه الشبه يعنى ان ماوضع للمبالغة كاسم الفاعل فى كونه عاملا كفعله وفى اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل * ولما كان ظاهر كلام المصنف مبنيا على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق حمل الشارح عبارته عليه وفسره به الى هنا واراد ان ينبه ان كلامه قابل ايضا لاحتمال ان يكون داخلا فى الحد فقال (هذا) اى حملنا لفظ المثل على المثلية فى العمل والاشتراط (على تقدير أن تكون صيغ المبالغة خارجة عن اسم حد الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول فى افراده يعنى المراد بذلك الاشتراك هو الاشتراك فى الحكم لا الاشتراك فى المفهوم (واما) اى واما توجيه كلام المصنف (اذا كانت) اى صيغ المبالغة (داخلة فيه) اى فى حد اسم الفاعل ومشتركة معه فى المفهوم (فمعنى هذه العبارة) اى فيكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) اى وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) اى ذلك الفرد منه (مثله) اى مثل اسم الفاعل (اذا لم يكن) اى مثل الفرد الذى لم يكن (للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الا ن اوغدا) يعنى فلا يجوز ان يقول امس كما لا يجوز فى ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد على المبتدا ولوجود احد المعنيين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب عمرا الآ ن اوغدا اوامس) وهذا لما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (ومافيه) اى واسم الفاعل الذى حصل فيه معنى (من معنى المبالغة ناب) اى قام ذلك المعنى (مناب ما) اى مقام المعنى الذى (فات من المشابهة اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهى موزانته له فى الحركات والسكنات وقد فات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فبقيت المشابهة المعنوية والاستعمالية * ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه اعلم ان فى قوله وماناب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال

الكوفيون ان ماكان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لايعمل مثله لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه فاتت المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جابر لمافات من المشابهة اللفظية فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وماناب ورده العصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا وقال فى شرح اللب ويمكن ان يدفع بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هى التى بعدته من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة فى الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المنافى للفعلية * ولما لم يختلف المفرد من اسم الفاعل والمثنى والمجموع فى هذا الحكم اشار المصنف الى عدم الفرق بينهما فقال ﴿ والمثنى ﴾ وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اى المثنى (من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة) نحو ضاربان وضرابان * ولما لم يكن للمثنى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام اشار اليه وفرقه عن المثنى بقوله ﴿و﴾ (كذلك) ﴿المجموع﴾ (منهما) اى من اسم الفاعل ومما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله (مصححا كان) اى سواء كان ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضرابون (اومكسرا) كضربة ﴿ مثله ﴾ (اى مثل اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (فى العمل وشروطه) اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعنى وانما لم يفرق بين مفرده وبين مثناه وجمعه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى صيغته المفردة من حيث ذاتها) اى ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اى بسبب الحاق (علامتى التثنية) من الالف والنون اومن الياء والنون (والجمع) اى وعلامة الجمع من الواو والنون اوالياء والنون لبقاء صيغة المفرد فيهما (تقول الزيدان ضاربان اوالزيدون ضاربون عمرا الآن اوغدا) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله (اوالزيدان الضاربان اوالزيدون الضاربون عمرا الآن اوغدا اوامس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجميع وقال العصام ان هذه العلة يعنى قوله لعدم تطرق انما تاتى لوجه عمل المصحح لانه لاتتغير صيغة مفرده فيه واما فى عمل جمع المكسر فلا تفى لانه تتغير صيغة مفرده الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى ﴿ ويجوز حذف النون ﴾ وتفسير الشارح للنون بقوله (اى نون المثنى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة فى نون المثنى والمجموع وقوله ﴿ مع العمل ﴾ متعلق بيجوز وظرف له وقوله (فى معموله بنصبه على المفعولية) تفصيل لكيفية العمل وصورتها يعنى ان حذف النون جائز فى الصورة التى عمل اسم الفاعل فى معموله

بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المفعولية نحو نحن الضاربوا زيدا وزيد وعمرو الضاربا بكرا ويجوز ايضا ذكر النون فى هذين المثالين وقوله (بخلاف ما اذا كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعنى انما قيد المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذى كان (مضافا اليه) الى معموله بان يجره بالاضافة (فان حذفها) اى حذف النون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها وقوله ﴿و﴾ (مع) ﴿التعريف﴾ بالجر معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع فيكون من قبيل عطف شرط شئ على شرطه الآخر يعنى اشترط لجواز حذف النون شيئين احدهما كونه عاملا والثانى كونه مع التعريف * ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله ﴿تخفيفا﴾ واشار الشارح بقوله (مفعول له للحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله (اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين) يعنى العمل والتعريف (لقصد مجرد التخفيف) وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصد يعنى انما قصد التخفيف فى هذه الصورة لوقوع الثقل بكون الصلة طويلة (بها) اى بسبب النون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا لمعموله تكون الصلة مشتملة للفاعل والمفعول والمشتمل لهما يكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملا النصب لفظا بل كان مضافا الى ذلك المعمول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اى كقراءة القارئ الذى قرأ قوله تعالى (والمقيمى الصلوة) فى سورة الحج (بنصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة المتواترة التى هى بجر الصلوة وباضافتها اليه * واعلم ان القارئ بهذا هو المطوعى فى احد وجهيه وفى الوجه الآخر قرأه بزيادة النون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة النون مخالف للرسم * ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التنكير) اى واما حذف النون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب الاليم) اذا قرئ لفظ الاليم (بالنصب فحذفها) اى فحذف النون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة الى علة الضعف يعنى انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة اللام) فحينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية وقوله والقراءة جواب للسؤال المقدر كأن قائلا يقول لم يكن ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النصب ليست بمتواترة (والقراءة) الغير المتواترة (مما لا اعتماد عليه) فلا يرد حينئذ على الشارح ما اعترض بعض المحشين بان

قوله القراءة مما لا اعتماد عليه ليس ممايبنغى لان القراءة اصل فى العمل لورودها من معدن البلاغة فان مراده نفى الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة بنصب العذاب فى الآية المذكورة لم توجد فى المتواترات * ولما فرغ المصنف من مسائل اسم الفاعل شرع فى مسائل اسم المفعول فقال ﴿اسم المفعول﴾ (هو) ﴿ما اشتق من فعل﴾ (اى حدث موضوعا) ﴿لمن وقع﴾ اى ذلك الحدث ﴿عليه﴾(اى لذات ما) يعنى انه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا للذات الذى وقع ذلك الحدث عليه وفى العصام ان قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج نحو مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان المضروب فى هذين المثالين لايصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه الضرب او لمن وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب فى المثالين المذكورين المفعول به وانما ذكرت كلمة فى واللام للظرفية والعلية لا لانه بناء وضع لهما لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب فى يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص او يقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليه) للاحتراز عن اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمعروف فانهما موضوعان لما وقع عليه الشهرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا فى بعض الحواشى ولكن اختصاص قيد الحيثية فى تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعدم اعتباره فى تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه بما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (فمضروب) شروع فى تطبيق الحد بالافراد يعنى ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اى لذات من الذوات لا لذات معين وقوله ما صفة لذات وقوله (وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة له اى للذات المبهمة التى وقع عليها الضرب (واعتذار اقامة من) اى الاعتذار من المعرّف لاقامته لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اى ولم يقل لما وقع مع انه الظاهر لعموم ما اى هو الاعتذار الذى (مرّ فى اسم الفاعل) فلا يلزم تكراره (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعنى بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اى من هذا التعريف (ماعدا المحدود) اى غير المحدود الذى هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو فى المتعدى * ولما كان لاسم التفضيل جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اى سواء وضع اسم التفضيل (لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (اولتفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارجان بهذا القيد (فانه) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل لموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك واسم المفعول) بخلافه فانه (موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط) اى من غير اعتبار زيادته * ثم شرع فى بيان صيغته من الثلاثى وغيره فقال (وصيغته) اى صيغة اسم المفعول حال كونه (من الثلاثى المجرد على) (زنة) (مفعول) (كمضروب) (ومن غيره) (اى غير الثلاثى المجرد) من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى المجرد او الرباعى المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) اى على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بفتح) اى حال كون تلك الصيغة فى اسم المفعول ملابسة بفتح (ما) اى الحرف الذى (قبل الآخر) وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لخفة الفتحة) اى لكونها اخف الحركات (وكثرة المفعول) اى ولكون اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان للفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكسرة (كمستخرج) وهذا مثال له حال كونه (بفتح الراء) ثم شرع فى بيان عمله فقال (وامره) (اى شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كامر خبر مشبه به وقوله (فى العمل) متعلق بالامر كذا فى المعرب وبيان لوجه الشبه * ولما كان عمله فى نائب فاعله غير مشروط بشئ اختص احتياجه الى الشرط فى عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح بقوله (اى فى عمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله فى العمل فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اى اشتراط عمله) الى ان اللام فى الاشتراط للعهد الخارجى وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر فى اسم الفاعل وهو أنه يشترط عمله فى المفعول به (باحد الزمانين) اى الحال والاستقبال (والاعتماد) اى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمزة) اى او الاعتماد على الهمزة (او) على لفظ (ما) (كامر اسم الفاعل) (اى مثل شانه وحاله)

(وقال)

وقال العصام نقلا عن الرضي ان قوله وامره كامر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابى على ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال اوالاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس فى كلامهم مايدل على اشتراط عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولو اكتفى بقوله وامره كامر اسم الفاعل فى العمل لكفى انتهى* ثم ذكر الشارح باقى الحال والشان بقوله (واذا كان) اى اسم المفعول (معرفا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضى) اى اذا كان بمعنى الماضى (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال اوالاستقبال اوكما يعمل اسم الفاعل اذا دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (يرفع ما) اى المفعول الذى (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (فلوكان) اى بعد رفعه لذلك المفعول بالنائبية اما ان لا يوجد مفعول آخر اويوجد فان وجد (هناك مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائبا (يبقى) اى ذلك المفعول الا خر (على نصبه) اى على نصب الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله ﴿ نحو زيد معطى غلامه درهما ﴾ فقوله معطى بفتح الطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبقى درهما منصوبا على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الآن اوغدا) وقد اهمله المصنف لظهوره واهمل ايضا بيان ماكان معرفا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفا باللام واورد له مثالا بقوله (اوالمعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس) ثم شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال ﴿ الصفة المشبهة ﴾ يعنى الصفة التى ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة (باسم الفاعل من حيث انها) اى تلك الصفة (تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث) كما يثنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر ويؤنث فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله ﴿ ما اشتق ﴾ اى اسم اشتق ﴿ من فعل لازم ﴾ وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين) اى المشتقين من المتعدى نحو ضارب ومضروب وليس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج عنه افعل التفضيل من المتعدى نحو زيد اعلم من عمرو كذا فى الوافية ﴿ لمن ﴾ اى موضوعا لمن وفسره بقوله (اى لما) اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف فى التعاريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور ههنا كذلك ﴿ قام به ﴾ وقال فى الوافية ايضا ان قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة ولم يتعرض له الشارح العلامة * ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله ﴿ على معنى الثبوت ﴾ يعنى انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لابمعنى الحدوث) كاسم الفاعل او المفعول وهذا

(احتراز عن نحو قائم وذاهب) اى عن اسم الفاعل الذى من اللازم واشار اليه بقوله (مما اشتق) وهو بيان للنحو فى نحو قائم يعنى المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) اى فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لاصفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفى الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى الثبوت افعل التفضيل الذى اشتق من اللازم نحو افضل اه وفى العصام ان المراد بالثبوت فى كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ماحققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن فى الوضع الا انه ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة اوفى جميع الازمنة ولادليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم تجد نفيه فى جميع الازمنة كأنك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه فى زمان كان الظاهر وقوعه فى جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح اه اقول فههنا ثلاثة اشياءالاول المتجدد وهوالمراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضى والثانى المتجدد المستمر فى جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدده حادث وباعتبار استمراره فى جميع الازمنة مستمر والمستمر بهذا المعنى غيرمجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هوالقسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح بقوله (واللازم) اى المراد من قوله من فعل لازم (اعم من ان يكون لازما ابتداء) اى حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اى من الباب الذى اختص باللازم (اوعند الاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع اولم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه مثال العارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه فى هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيد عمرا فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز اشتقاقها منه مادام باقيا فى ذلك الباب فانه لم يصدق تعريفه حينئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التى هى كلمة رحيم (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذى بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذى (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق

عليه تعريفه ويمتاز من الراحم الذى هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز أن يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اى غير أن يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك لكون هذا الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يجىء من الباب الذى بضم العين فى الماضى والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فانه فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين اشتقاقه حتى لايكون فى اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت فى الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى فلايكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة اى مهزولة ضعيفة فكان فى اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجرى مجرى الاسم للناقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثانى للرجل الذى يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق * ثم شرع فى بيان صيغتها المعينة فقال ﴿ وصيغتها ﴾ (اى صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للاشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة عنهما نحو حسن وجهه بالتنوين وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله ﴿ مخالفة ﴾ بكسر اللام خبره وقوله ﴿ لصيغة ﴾ (اسم) ﴿ الفاعل ﴾ متعلق بمخالفة * ولما كان لفظ الفاعل الذى اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ماقبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثى ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهى لفظ الفاعل فيختص حينئذ بصيغة الثلاثى المجرد اشار الشارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله (اولصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد) الى الاحتمال الثانى يعنى ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هى لفظ الفاعل وقوله

الذى هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثى يعنى انما اعتبرت المخالفة مخصوصة
بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة
الى غيره لانه الذى هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد الذى هو
اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعى وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول
مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على
وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل انتهى واقول يحتمل ان يريد
الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله (فلا تجىء
صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اى للاتفاق فى التوجيه الثانى يعنى
اذا كان المراد من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثى المجرد يكون الحكم بالمخالفة
حكما قطعيا كما عرفت وقوله (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها
سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله (اى كائنة) للاشارة الى
ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن فى مخالفة حيث قدر
المتعلق مؤنثا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار
وقوله (بحيث لاتتجاوزه) تفسير للمقدار يعنى ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على
مقدار المسموع لاتتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف)
شروع فى بيان الاعراب الجائز فى قوله على حسب السماع يعنى ان الظرف
المستقر (منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة) وهذا هو الاعراب
الذى اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (اوصفة) اى او الظرف المستقر
منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر مايسمع)
وفى العصام انه يرد على قوله اى كائنة على قدره ان وزن افعل من الالوان
نحو احمر ومن العيوب نحو اعور واعمى من الثلاثى قياسى فى اسم الفاعل مع
انهما مخالفان لصيغة الفاعل فاجاب عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع
ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لايكون مجيئها من غير الثلاثى قياسيا مقصورا
على ما سمع انتهى * ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة
لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التخصيص فقال
(وخص مخالفتها) اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل)
متعلق بالمخالفة وقوله (بالبيان) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا
يعنى ان المخالفة ممتازة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول
(مع انها) اى مع ان صيغة الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا)
اى كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ أن يقول مخالفة
لصيغتى الفاعل والمفعول دون أن يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة

﴿ اختصاص ﴾

اختصاص) اى لوجود زيادة الاختصاص (لها) اى للصفة المشبهة (باسم الفاعل) ولم يوجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اى لكون الصفة المشبهة (مشبهة به) اى باسم الفاعل فى كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هى منه فهى بمعنى ذومضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذوحسن كما ان اسم الفاعل للحدث المشتق هومنه فضارب بمعنى ذوضرب لافرق بينهما الا من حيث الحدوث او الاطلاق كما ذكرنا كذا فى الرضى ولايخفى ان هذا الوجه يصلح توجيها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) اى وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو (لمشابهتها) اى لمشابهة تلك الصفة (اياه) اى اسم الفاعل (فيما ذكر) اى فى الاوصاف الذى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله ﴿ كحسن ﴾ مع مابعده خبر للمبتدأ المحذوف اى وتلك الاوزان المسموعة نحوحسن بفتح الحاء والسين ﴿وصعب﴾ بفتح الصاد وسكون العين ﴿ وشديد ﴾ ولها اوزان اخر وقد جمعها بعضهم فى بيت * هز ده آمدبنظم وزن صفات * حسن وضيق وشجاع وجبان * احول وشكس وصلب وصفر وسليم * وبس خلوع وخشن وجنب وعطشان * نفسا آمد ود كرقيوم * پس امام وندس دكرحيوان * ثم شرع فى بيان عملها فقال (وتعمل) اى الصفة المشبهة (عمل فعلها) اى كعمل فعلها الذى هوالفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هورفع الفاعل فقط ولاينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لاينصب مفعولا ولاشبهه انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة لما سيأتى من ان النصب على التشبيه انما هو مذهب البصرين واماعند الكوفيين فهومنصوب على التميزية فعبارته مطابقة لمذهبهم وقوله ﴿ مطلقا ﴾ منصوب على انه حال من المستكن فى تعمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار الوصف كذا فى المعرب وفسر الشارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان) اى من الازمنة الثلثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط يعنى انها انما لم تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث المقتضى للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى الثبوت (فلامعنى) اى فلافائدة (لاشتراطه) اى لاشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة المشبهة فانها لكونها بمعنى الثبوت لاتقتضى الزمان الذى هو عبارة عن التجدد وقوله (واما اشتراط الاعتماد) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط

الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فمعتبر فيها) اى فى الصفة المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول لايتأتى) اى لايحصل ولايقع (فيها) اى فى الصفة المشبهة كما انه معتبر فى اسم الفاعل وانما لم يحصل (لان اللام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام (بموصول بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فان اللام الداخلة عليه قدتكون موصولة وقدتكون غير موصولة كما اذاكانت بمعنى الثبوت العارض له فى نحو الضامر والحائض كما عرفت تحقيقه واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية* ولما كان للصفة المشبهة اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عنونه بقوله ﴿ وتقسيم مسائلها ﴾ ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها قسما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو أراد به معنى المفعول لقال اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر المبنى للفاعل والمبنى للمفعول يعنى ان الجاعل جعل كل قسم منها مذكورا بالاستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحينئذ لابدلها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها اقساما بين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع فى وجه التسمية يعنى وانما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشان (يسأل عن حكمه) اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز أن تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله ﴿ ان تكون الصفة ﴾ خبر للمبتدأ يعنى اى لها اقساما بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله ﴿ باللام ﴾ للملابسة والى انه ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن ﴿ او مجردة عنها ﴾ اى او تكون مجردة عن اللام نحو حسن* ثم شرع فى تقسيمها الثانى بحسب المعمول وانما زاد الشارح قوله ﴿ و ﴾ (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون ﴿ معمولها ﴾ اى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما) على قوله ﴿ مضافا ﴾ ليكون مقابلا لقوله ﴿او﴾ (ملتبسا) ﴿ باللام او مجردا

عنهما ﴾ فقوله معمولها عطف على اسم ان يكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اى عن اللام والاضافة) تفسير للضمير المجرور المثنى فى عنهما والفاء فى قوله ﴿ فهذه ﴾ للفذلكة يعنى ان انقسمت الصفة كذلك فهذه (اقسام)﴿ ستة ﴾ (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما كونهما باللام اومجردة (فى الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا اوباللام اوبغير الاضافة واللام * ثم شرع فى تقسيمها بحسب الاعراب فقال ﴿ والمعمول ﴾ وفسره بقوله (اى معمول الصفة المشبهة) للاشارة الى ان اللام فى المعمول للعهد الخارجى وقوله ﴿ فى كل واحد ﴾ ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد ﴿ منها ﴾ (اى من هذه الاقسام الستة) وهى الحسن وجهه اوالحسن الوجه اوالحسن وجه اوحسن وجهه اوحسن الوجه اوحسن وجه فالمعمول الذى هوالوجه مثلا ثلثة اقسام ﴿ مرفوع ﴾ (تارة) ﴿ ومنصوب ﴾ (تارة) ﴿ ومجرور ﴾ (اخرى) اى تارة اخرى وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) ليكون توطئة لقوله ﴿ صارت ﴾ اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالاعاريب الثلثة صارت (اقسام مسائلها) اى تحوّلت وارتفعت اقسام مسائلها ﴿ ثمانية عشر قسما ﴾ (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلثة التى المعمول من حيث الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (فى الاقسام) اى فى الاقسام الستة (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام * ثم شرع فى بيان الواسطة فى كل من الاعراب الجائز فيها فقال ﴿ فالرفع ﴾ اى الحاصل الجائز (فى المعمول) ﴿ على الفاعلية ﴾ (اى فاعليته للصفة المشبهة) يعنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة ﴿ والنصب ﴾ اى وكون المعمول منصوبا مبنى ﴿ على التشبيه ﴾ (اى تشبيهه) اى مبنى على جعل (معمول الصفة) شبيها ﴿ بالمفعول ﴾ وقوله ﴿فى﴾ (المعمول) ﴿ المعرفة ﴾ ظرف للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول معرفة نحو الحسن الوجه اوحسن الوجه وقوله ﴿وعلى التميز ﴾ معطوف على قوله على التشبيه وانما زاد ههنا قوله (اى جعل معمول الصفة تميزا) للاشارة الى مغايرة الاعتبارين لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى المعمولات معمول معين يقال له التشبيه فليس فيه الجعل واما ههنا فلما كان التميز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل ﴿فى﴾ (المعمول) ﴿ النكرة ﴾ (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون نصبه فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التميز (عند البصريين

حيث فرّقوا بينهما وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول المنصوب للصفة المشبهة (على التميز) اى منصوب على التميز (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين اللتين احداهما كونه معرفة والثانية كونه نكرة * ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنيا على عدم جواز التميز معرفة حيث اضطرّوا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان البصريين مضطرّون الى هذا لعدم جواز التميز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا ولم يضطرّوا الى الحكم بمعمول غريب (لانهم) اى لان الكوفيين (يجوّزون تعريف المميز) اى يحكمون بجواز كون التميز معرفة * ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول) اى يحكمون بان النصب (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين (وقال الشارح الرضى) اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى الاحرى والانسب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه وان كان نكرة فنصبه على التميز فقوله (والجر) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب اى الجر (فى المعمول) اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك المعمول اضافة لفظية * ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتمل ارجاع الضمير المجرور الى المسائل والى الاقسام اراد أن يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام) للاشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير المجرور راجع الى المسائل لانها هى المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل يأباه السياق ولان التفصيل انما يتمشى فى الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع الى الاقسام الثمانية عشر فانها وان لم تكن مذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنها مذكورة فى ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقوله فتفصيلها مبتدأ وقوله (حسن وجهه) خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اى اذا قرأت الصفة بالتنوين انقطع احتمال الاضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله (ورفع) بالجر عطف على التنوين اى فحينئذ اذا قرأت معمولها الذى هو (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية) اى بكونه فاعلا للصفة (او نصبه) اى اوقرأت ذلك المعمول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) واورد ههنا بعلى حيث قال على التشبيه وفى الاول بالباء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية معنى مستقل لاقتضاء الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى ومختلف فيما

بين النحاة وقوله (وبحذف التنوين وجر وجهه) معطوف على قوله بتنوين الصفة يعنى واذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذى هو وجهه فيكون وجهه مجرورا (بالاضافة) اى بسبب اضافة الصفة اليه * ثم اورد الشارح قوله (فهذا التركيب) لربط قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا للمبتدأ المحذوف (اى) تركيب حسن وجهه يكون (ثلاثة امثلة) حال كونها (من الامثلة المقصود) اى التى قصد (ذكرها) اى ذكر تلك الامثلة وقوله (لتوضيح الاقسام) متعلق بالمقصود وعلة للقصد المذكور يعنى انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة (باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا و نصبا وجرا) (وكذلك) وهذا شروع فى بيان امثلة اخرى فقوله (اى مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه والى ان الكاف بمعنى المثل وقوله (فى كونه امثلة ثلاثة) اشارة الى وجه التشبيه يعنى تركيب (حسن الوجه) بغير تنوين الصفة و بمعرفة المعمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجوه المذكورة) اى حال كونه ملابسا بالوجوه المذكورة من رفع معموله و نصبه اذا قرأت بالتنوين ومن جرّه اذا قرأت بحذفها فيحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التى هى مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا او منصوبا والصفة التى بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجه) (عطف) اى هذا التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) قوله (اى هو ايضا) تفسير لصورة العطف يعنى ان تركيب حسن وجه ايضا حال كونه (بالوجوه المذكورة) فقوله هو مبتدأ وخبره (امثلة ثلاثة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون مثالا للصفة المجردة المرفوع معمولها وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله مجرورا يكون مثالا للصفة المضافة المجرور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه) بترك الواو معطوف ايضا بالعاطف المقدر كذا فى المعرب حال كون هذا التركيب (بادخال اللام على الصفة ورفع) اى وبرفع (وجهه بالفاعلية) اى بسبب كونه فاعلا (او نصبه) اى او بنصبه (بالتشبيه) اى تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين التقديرين يكون مثالا للصفة الملتبسة باللام المرفوع معمولها او المنصوب معمولها (اوجره بالاضافة) اى او بجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه فيكون مثالا للصفة الملتبسة باللام و بالاضافة المجرور معمولها فان هذه الاضافة لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط تجريدها عنهما كما سبق * ثم المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى فى الامثلة السابقة بذكر العاطف واتى فى الامثلة الآتية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التغير فقال

(وانما غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى بسبب تركه (اشارة)اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه (شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير للقسم السابق وقوله (لان الامثلة السابقة) علة لكون هذاالقسم منها مغايرا للاول منها يعنى هذه الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للصفة المجردة عن اللام وهذه) اى وهذه الامثلة كانت مثالا (للصفة ذات اللام) فيكون هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة المتبسة باللام مع رفع معمولها والثانى للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر معمولها (الحسن الوجه) حال كونه (بالوجوه الثلاثة) فى معمولها يعنى الرفع والنصب والجر مع كون المعمول باللام ايضا (الحسن وجه) (ايضا) اى كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع المعمول اونصبه اوجره مع كون المعمول مجردا عن اللام * ولمالم يطابق تفصيل المصنف للاجمال اراد الشارح ان يبين لاختياره وجها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثانى) اى ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فماهو وجودى مقدم على العدمى طبعا فاراد المصنف تطبيق الاجمال بالترتيب الطبيعى وقوله (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب فى تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (لان قسما واحدا منها مختلف فيه) وهو حسن وجهه كما سيأتى (وسائر الاقسام) منها (صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجه (ممتنع) اى كل واحد منهما وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال فان قسمين منها ممتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثنان منها) لكلامه يعنى ان اثنين منها (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة باللام (ممتنعان) اى ممتنعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين الممتنعين (ان تكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة) اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

صفة المعمول يعنى ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمولها الذى يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق * ولما اتى المصنف فى مثال ذلك القسم الممتنع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل الحسن وجهه) ضم اليه الشارح المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجه غلامه) وانما امتنع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجه اوالى وجه غلامه (فيه) اى فى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر أن الاضافة اللفظية لاتفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط اوفى المضاف اليه فقط اوفيهما معا فلم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين) اذا كانت مفردة (اوبحذف النون) اذا كانت تثنية اوجمعا سالما (كحسن وجهه) اى كما وجدت الخفة فى هذا التركيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة فى المضاف فقط فوجد شرط الاضافة اللفظية وقوله اوبحذف معطوف على قوله او بحذف التنوين يعنى الخفة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلا بدأن توجد فيما اضيف اليه من المعمول (اوبحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) بحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستتاره) بالجر معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه اوبان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستتر الضميران المزبوران (فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلا له فحينئذ وجد التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او بحذفهما معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجه بالاضافة بحذف التنوين

من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولاخفة) فى معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكأنه قال ان الخفة اما فى المضاف فقط اوفى المضاف اليه فقط اوفيهما معا ولاخفة (فيه) اى فى مثل الحسن وجهه (بواحد منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضا فى باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع وقوله (وثانيهما) معطوف على قوله احدها اى وثانى الوجهين الممتنعين (ان تكون الصفة) اى الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) اى الى معمولها الذى تجرد (عن اللام) وهو ايضا اما بلاواسطة (مثل) (الحسن وجه) (او) بواسطة متعلقه نحو الحسن (وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعنى الصفة الكائنة باللام (الى وجه) اى الى معمول نكرة (وان) اى ولو (افادت) اى تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه (بحذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصوف (واستتاره) اى وباستتار ذلك الضمير (فى الصفة) كما حذف واستتر فى الحسن الوجه (لكنهم) اى لكن النحاة (لم يجوزوها) اى لم يجوزوا تلك الاضافة كما جوزوا فى الحسن الوجه (لان اضافة المعرفة) يعنى الصفة ذات اللام (الى النكرة وان كانت) اى ولوكانت اضافة المعرفة الى النكرة (لفظية مفيدة للتخفيف) حيث خفف ماضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كافيا فى الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف اوالتخصيص (لكنها) اى لكن تلك الاضافة (فى الصورة) وهى اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اى صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف فى الاضافة اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود ممتنع فهذا التركيب ممتنع * ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع فى بيان ماهو مختلف فيه فقال (واختلف فى) اى وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز فى (صورة كانت الصفة فيها) اى فى تلك الصورة (مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) اى الى معمولها الذى هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسط الشارح قوله فى صورة الخ بين حرف الجر الذى هو لفظ فى وبين مجروره الذى هو قوله (مثل حسن وجهه) لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل لصورته النوعية فلهذا اورده بلفظ المثل ولم يقل فى حسن وجهه * ثم اراد الشارح ان يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها) اى يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) اى جوازا كائنا مع قبح ولايجوزونها

مع حسن وقوله (فى ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوّزونها اى انما يجوّزونها
مع قبحها فى ضرورة الشعر لا فى السعة ولا فى ضرورة الشعر مع حسن وقوله
(والكوفيون) عطف على فسيبويه اى والكوفيون (يجوّزونها) اى تلك
الصورة (بلا قبح فى السعة وخه الاستقباح) اى وجه حكم الاولين بقبحه
(انهم) اى النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اى اضافة الصفة المشبهة اى تلك
الصورة من صورها مع وجود الصورتين الاخريين لها وقوله (لقصد التخفيف)
متعلق بقوله انما ارتكبوا اى انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها
لتحصيل القاصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فتقتضى الحال)
اى حال القاصدين (ان يبلغ) اى التخفيف (الى اقصى) اى اعلى (مايمكن
منه) اى تخفيفا لاتخفيف اعلى منه وقوله (ويقبح) بالنصب عطف على ان يبلغ
اى يقتضى تلك الحال ان يقبح (ان يقتصر على اهون التخفيف) اى على اسفله
وقوله (اعنى) تفسير لاهون التخفيف اى اريد باهون التخفيف (حذف التنوين)
اى من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذى اضيفت اليه تلك
الصفة (و) قوله (لايتعرض) بالنصب عطف على قوله ان يقتصر اى يقبح
مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التخفيف وعدم التعرض (لاعظمه)
اى لاعظم التخفيف (مع امكانه) اى مع كون التعرض او مع كون اعظم التخفيف
ممكنا ههنا لكون المعمول وجهه (وهو) اى واعظم التخفيف (حذف الضمير)
اى الضمير المجرور فى قوله وجهه او فى قوله غلامه (مع الاستغناء) اى مع وجود
كون التركيب مستغنيا (عنه) اى عن ذلك الضمير المجرور وقوله (بما) متعلق
بالاستغناء لان وجود الاستغناء يقتضى شيئين احدهما المستغنى عنه وهو
الضمير ههنا والثانى المغنى يعنى سبب الاستغناء واراد أن يذكره بقوله بما
(استكن فى الصفة) اى سبب كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يجعل الضمير
مستكنا تحت الصفة حتى يفيد مايفيد المحذوف وهذا دليل مذهب البصريين
وقوله (والذى اجازها) الخ دليل الكوفيين وقوله (بلا قبح) متعلق باجازها
وقوله والذى مبتدأ وقوله (نظر) خبره يعنى والداعى الذى دعا الى اجازة
مثل هذه الاضافة بلا قبح نظره واعتباره (الى حصول شئ من التخفيف فى
الجملة وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضى عدم
التعرض الى اعظمه لاستقباح هذه الاضافة * ثم شرع المصنف فى بيان احكام سائر
الاقسام فقال «والبواقى» اى الاقسام التى بقيت (من الاقسام الثمانية عشر)
وقوله (التى خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواقى التى من الثمانية عشر
هو مابقيت منها بعد ماخرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة) اى بعد ما

خرجت الاقسام الثلاثة التى اثناها ممتنعان وواحدها مختلف فيه (وهى) اى التى بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قسما) واحكام هذه الخمسة عشر ثلاثة احسن وحسن وقبيح وقوله والبواقى مبتدأ اول وقوله ﴿ ماكان فيه ضمير واحد ﴾ مبتدأ ثان وخبره ماسيأتى من قوله حسن يعنى ان البواقى على ثلاثة انواع الاول ماكان فيه ضمير واحد والثانى ماكان فيه ضميران والثالث مالا ضمير فيه وقوله ﴿ منها ﴾ ظرف مستقر حال من الموصول وقوله (اى من تلك البواقى) تفسير للضمير المجرور وانما اتى به ليحصل العائد من الجملة الصغرى وهى قوله ماكان الى المبتدأ الاول اعنى البواقى * ولما كان موضع الضمير المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والآخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اىّ قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واىّ قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شانه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها (وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة اقسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها (الحسن الوجه) حال كونه (بنصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعرفة باللام ومعمولها ليس بفاعل لها لكونه منصوبا فيقتضى ان يكون فاعله ضميرا مستترا تحته فيوجد فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بجرّه) اى بجرّ الوجه فان هذا القسم الذى تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها ففاعلها مقدر تحته فيوجد فى هذه الصفة ايضا ضمير واحد (و) ثالثها (حسن الوجه بنصبه) اى بنصب لفظ الوجه وفى هذا القسم ايضا ضمير واحد مستكن فى الصفة اعنى بهذا القسم ماتكون الصفة فيه مجردة عن اللام والاضافة ومعمولها منصوبا على التشبيه (و) رابعها (حسن الوجه بجرّه) اى بجرّ لفظ الوجه وهذا القسم الذى كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها وفاعلها ايضا مستكن تحته (و) خامسها (الحسن وجها بنصبه) اى كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التميزية (و) سادسها (حسن وجها بنصبه) اى بتنوين الصفة وبنصب معمولها على التميزية مع كون الصفة مجردة عن اللام والاضافة (و) سابعها (حسن وجه بجرّه) اى بان تكون الصفة مضافة الى معمولها مجردة عن اللام فى كل من هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستتر فى الصفة وقوله (واما فى المعمول) عطف على قوله اما فى الصفة اى ذلك الضمير الواحد اما يوجد فى معمولها ضميرا بارزا راجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اى ومثل الحسن وجهه وقوله (برفعه) قيد للمفعول فى المثالين اى حال كون المعمول مرفوعا بالفاعلية (فيهما) اى فى هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام فى الاول

(وغير)

وغير مجردة عنهـا فى الثـانى (وهما) اى اللذان يكون الضمير الواحـد
فى المعمول (قسمان) اى هذان القسمان من البواقى الخمسة عشر (والمجموع)
اى المجموع من السبعة مع القسمين (تسعة) اى مافيه ضمير واحد تسعة اقسام
وهذه التسعة ﴿ احسن ﴾ اى يحكم بانهـا احسن الوجوه فانشعبت منها تسع
مسائل بان يقال مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه ضمير واحد
وكل تركيب فيـه ضمير واحد احسن فهذا لتركيب احسن فقس عليه البواقى
فكبرى هذا القياس مسئلة موضوعها قسم من الاقسـام الخمسة عشر ومحمولها
حكم من الاحكام الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليـل لاحسنية القسم الذى
فيه ضمير واحد اى وانما كان ماكان فيه ضمير واحد احسن الوجوه لان الضمير
(فيه) اى فى هذا القسم كائن (بقدر الحاجة) لان الحاجة انما هى الى الضمير الواحد
الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة او ضميرا مجرورا
يضاف اليه المعمول ففى تلك الاقسـام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه (من غير
زيادة) اى من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اى ومن غير نقصان من المحتاج
اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت فى الاقسام القبيحة وكل تركيب
يكون مساويا لما يحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان
منه اخلال وكل منهما منحط عن درجة الاحسنية فى البلاغة * ثم شرع فيما يحكم
بانه حسن فقـال ﴿ وماكان ﴾ وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعنى البواقى
ما كان اى التركيب الذى وجد ﴿ فيه ضميران منهـا ﴾ اى من تلك البواقى * ولما
امتنع ههنا ان يوجد الضميران فى الصفة معا او فى المعمول معا اشـار الى ماهو
الواقع بقوله (احدهما) اى الواقع الممكن ههنـا ان يوجد احد الضميرين
(فى الصفة و) الضمير (الآخر فى المعمول) لانهما يوجدان معا فى الصفة
او فى المعمول فانه ممتنع (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه)
قيد للمثالين ايضا اى حال كون المثالين ملابسين بنصب المعمول وقوله (فيهما) متعلق
بالنصب اى فى هذين المثالين ولما كان المعمول ههنا مشتملا على الضمير ولم يجعل
فاعلا للصفه لكونه منصوبا بالمفعولية احتـاجت الصفة الى فاعل فاستـتر فاعلها
فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول
وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) اى وهذان المثالان (قسمان)
من الاقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك
فهو ﴿ حسن ﴾ وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اى غير قبيح لانه لولم يشتمل على ذلك الضمير
المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف

يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة) ثم شرع فيما يحكم عليه بالقبيح فقال ﴿ومالا ضمير فيه﴾ اى والقسم الذى لاضمير فيه (منها) اى من تلك البواقى الخمسة عشر (وهو) اى الذى لاضمير فيه اصلا لافى الصفة ولا فى المعمول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرّف باللام (و) ثانيها (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرّف (و) ثالثها (حسن وجه) اى الصفه المجردة عن اللام والرافعة للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برفعه) قيد للاربعة اى حال كون المعمول (فيها) اى فى الامثلة الاربعة مرفوعا بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يجز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشتمل على الضمير فبقى كل منها بلا ضمير فهذا القسم ﴿قبيح﴾ (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى*ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا الابعد تأمل وقوله (مثل ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنفى يعنى لما لم يكن وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى المعمول) فانا اذا قلنا الحسن وجهه فالضمير المجرور فى وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى احتاج المصنف الى ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكة الحاصلة بتلك القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة اوغير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف ﴿ومتى رفعت﴾ اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (معمول الصفة) للاشارة الى ان مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة لحذف لمعلوميته وقوله ﴿بها﴾ متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت المعمول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة التى يكون المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية ﴿فلاضمير فيها﴾ (اى) فهذه علامة ظاهرة على انه لاضمير (فى الصفة لان معمولها) اى لان معمول الصفة (حينئذ) اى حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها) اى لتلك الصفة اذ لامرفوع غير الفاعل (فلو كان فيها) اى وبعد كون فاعلها ظاهرا لو كان للصفة المذكورة (ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل.

الظاهر والآخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذى هو وجود الضمير واذا كان للصفة فاعل ظاهر ﴿ فهى ﴾ (اى تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المعمول (حينئذ) اى حين رفعها لفاعلها الظاهر ﴿ كالفعل ﴾ اى تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفعل) اذا رفع الفاعل الظاهر (لايثنى ولايجمع) اى كما لايجوز فيه ان يجعله مثنى ولا مجموعا (بتثنية فاعله الظاهر) بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمعه) اى وبسبب كون فاعله الظاهر جمعا حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولايجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك الصفة) اى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل فى هذا الحكم حيث (لاتثنى ولاتجمع بتثنية معمولها) اى بسبب كون معمولها المرفوع تثنية (وجمعه) اى وبسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسنان الوجهان ولاالحسنون الوجوه بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه وقوله ﴿ والا ﴾ عطف على قوله متى رفعت (اى وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بها) اى بتلك الصفة (بل تنصب) بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشبيه بالمفعول او على التميزية (او تجر) بان جعلت الصفة مضافة الى معمولها ﴿ففيها﴾ فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ضمير الموصوف﴾ مبتدأ مؤخر اى فحينئذ يوجد فى تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون) اى ذلك الضمير (فاعلالها) اى تلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها ﴿ فتؤنث ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى انت) للاشارة الى ان قوله فتؤنث صيغة مخاطب كما كان رفعت كذلك وانما خص الشارح التفسير به مع ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت مخاطبا بقرينة قوله بها فان وجودبها قرينة قوية على انه لايجوز أن يكون قوله رفعت فعلا غائبا مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما ههنا فلا قرينة مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز لك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها فحينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع فنعلم ان الضمير الراجع الى هند مستتر تحتها (او) اى او تقول هند (حسنة وجها) اى بنصب معمولها على التميز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستترفيها وقوله ﴿وتثنى﴾ عطف على قوله فتؤنث (اى) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة الصفة الى معمولها (او حسنان وجها) اى الزيدان حسنان وجها بنصب المعمول على التميزية ايضا وكذا قوله ﴿ وتجمع ﴾ عطف على

احدهما اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذاكان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه) اى بالاضافة (اوحسنون) اى والزيدون حسنون (وجها) ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعديين كحكم الصفة احال مسئلتهما على مسئلتها فقال ﴿ واسما الفاعل والمفعول ﴾ فقوله اسما تثنية مرفوع بالالف على انه مبتدأ اضيف الى ما بعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الالف واللام التى فى الفاعل فحذفت الالف لفظا فصار اعرابه تقديرا وقوله ﴿ غيرالمتعديين ﴾ بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول) ولماكان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا اراد أن يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ وذلك الفرق هو أن اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدى يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى ماهو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدى الى مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لمالم يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقا من الفعل المتعدى لامحالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدى مالايكون متعديا الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدى ايضا) اى كحكم اسم الفاعل الغير المتعدى لكن اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان التعدى معتبرا فى اسم المفعول (لاشتقاقه) اى لانحصار اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدى الى مفعول واحد) لا انه مشتق من الفعل اللازم الذى لامفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لماعرفت (فاذابنى) اى فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فيبقى) اى فيبقى اسم المفعول المذكور (غير متعد الى مفعول) كماكان اسم الفاعل المشتق من اللازم غيرمتعدله والحاصل ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدى الى مفعول واحد ﴿ مثل الصفة ﴾ اى حكمهما كحكم الصفة (المشبهة) ﴿ فى ذلك ﴾ (اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها ممتنعا وبعضها مختلفا وبعضها جائزا مع قبح وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض * ثم فصله الشارح بقوله (فيرفعان) اى فيرفع كل (الفاعل) اى ان كان الرافع اسم فاعل (والمفعول مالم يسم فاعله) ان كان الرافع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبانهما) اى ويجوز أن ينصب اسم الفاعل واسم المفعول مايذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام مالم يسم فاعله فى الثانى على التشبيهية بالمفعول او على التميزية كما كان فى الصفة المشبهة فيكون

﴿ فاعله ﴾

فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اى ويجوز أن يضافا (اليهما) اى ان كان
اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين
مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد
حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه
(برفع) لفظ (الاب) فيهما فحينئذ لا ضمير فيكون قبيحا (ونصبه) اى وبنصب
لفظ الاب فيهما على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستترا فيهما
(وجره) اى وبجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين
ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد
قائم ابوه او قائم اباه او قائم ابيه فالاخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول
بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعديين فيما ذكره
بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين لايجوز
اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى زيد
من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب
فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولايجوز ايضا نصب
اسم الفاعل لمعموله الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذى هو
نائب فاعله وانما لم يجز اضافتهما ولا نصبهما على التشبيهية بالمفعول او على التميزية
(لئلا يلزم الالتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول
كما اذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدى (زيد ضارب اباه و) فى اسم المفعول
المتعدى الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب
(فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو
(فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهية
(بالمفعول) هذا فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله
زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو
(مفعول اول) اى الذى (اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها) اى ولكنه جعل
منصوبا على التشبيهية (بالمفعول والمفعول الثانى) اى على تقدير جعله نائب
فاعل منصوب بالتشبيهية فمفعوله الثانى (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب
ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه
بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل
الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا كذلك (تقول زيد تميمى الاب)
حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهية وفاعله مستتر
(ومجرورا) بالاضافة * ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول

ومن مسائل الصفة المشبهة شرع فى مسائل اسم التفضيل وفى تعريفه وموضع عمله فقال (اسم التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الآخر ومعناه فى الاصطلاح انه (مااشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجملة اشتق صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) واشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوى المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل او وصف بالزيادة على غيره كذا فى العصام وسيجئ * ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح ان يفسره على وجه يعمها فقال (قام به الفعل) كما كان فى اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل (او وقع عليه) اى اوالموصوف وقع عليه اى الفعل * ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قسمى اسم التفضيل) اى لوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الآخر (ماجاء للمفعول) نحو اشهر واعرف وقال العصام معترضا لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ لاما وقع عليه الشئ فالتعميم لايتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور فى تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز أن يراد به القسمان واما اذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل الفعل فيكون المتبادر منه ما قام به لاما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره او معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لا انتهى وقال فى اللب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعا للمفعول كاشهر وقال فى شرحه وانما كان القياس كذلك اذ لو كان لهما لكثر الاشتباه فجعلوه قياسا فى الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال فى ماسيجئ ومع وجود هذا فى كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية او اعتبارية كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار اليه وهو موصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطبا فالمغايرة فيه اعتبارية كذا فى العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (فى اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير

بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيدزائد
علما فانه اشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن فى المشتق منه كذا وجهه العصام
ثم قال لافائدة لادراج لفظ الاصل ويمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز
ان تكون للتأكيد والله اعلم *ثم شرع الشارح فى بيان اعراب المتن وفى بيان فوائد
القيود فقال (والباء فى قوله بزيادة اماظرف لغو لموصوف) فيكون المعنى (اى
لذات مبهمة متصفة بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجرى التعميم على مامر لان
الزيادة اعم من ان توجد فى جانب ماقام به او فى جانب ماوقع عليه وقوله (اوظرف
مستقر) بالرفع عطف على قوله اماظرف لغو اى الباء فيه اماظرف مستقر فيكون
المعنى (اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولايخفى مافيه من المسامحة فان الباء
ليس بظرف لغو ولامستقر بل الجار مع مجروره فتدبر *ثم شرع فى بيان فوائد
القيود فقال (فقوله مااشتق من فعل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف
يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج (لان المراد بالموصوف ذات مبهمة
متصفة بالزيادة ولاابهام فى تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلا اشتق لموصوف معين
وهو المكان الذى وقع فيه السجدة وقال العصام انه لاحاجة فى الاخراج الى حمل
الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان اومكان
اوآلة موصوف بل لزمان اومكان اوآلة مضاف يعنى ان المسجد موضوع لمكان
السجدة والمطلع لزمان الطلوع والمفتاح لآلة الفتح انتهى وانتصر بعض المحشين
لجانب الشارح بما صرحوا ان اسمى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان
باعتبار وقوع الفعل فيهما ولايخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور
الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما
لموصوف فلابد وان يكون كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف فظهر لك من
ذلك ان كلا من اسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف فلابد من العناية ليخرجن
انتهى فحينئذ سقط ماقال العصام من انه لاحاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف
على ذلك (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بزيادة على غيره يخرج) اى
هذا القيد (اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان كلا منها ليس بموضوع
لموصوف ملابس بالزيادة على غيره فى اصل الفعل بل كل منهـا موضوع
لموصوف ملابس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لايكفى فى كون التعريف مانعا مالم يتعرض
لخروج صيغة المبالغة ولوحمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له
لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل

الفعل الا ان يقال لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ماعداه فانه لايذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم انتهى * ولما فرع من تعريف اسم التفضيل شرع فى بيان صفته وشروط بنائه وعمله فقال ﴿وهو﴾ وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام لبيانه من حيث الصيغة ﴿افعل﴾ اى صيغة وزن افعل حال كونه (للمذكر) وزن ﴿فعلى﴾ بضم الفاء حال كونه (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبه بخروج بعض ماغير من تلك الصيغة اشار الشارح الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب اصل الوضع) يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى فحين اذا كان المراد هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى فى وزن اسم التفضيل لفظ (خير) لفظ (شر) فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل اخير واشرر فخففتا) اى فاريد تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اى بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام لايكفى مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشرر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغير اخير واشر للجميع لانهما مغير اخير واشر المستعملين بمن انتهى ثم شرع فى بيان شرط بنائه فقال ﴿ وشرطه ﴾ اى وشرط اسم التفضيل من حيث بنائه ﴿ ان يبنى ﴾ بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اى) ان يجعل (اسم التفضيل) مبنيا ﴿من﴾ (حدث) اى من مصدر ﴿ثلاثى﴾ وقوله (لارباعى) قيد للثلاثى يعنى ان بناءه مقصور على الثلاثى ولايجوز أن يبنى من الرباعى ﴿مجرد﴾ وقوله (لامزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعنى المراد من اشتراط الثلاثى هو الثلاثى المجرد لاالثلاثى الذى زيد عليه حرف آخر وقوله ﴿ ليمكن البناء﴾ (اى بناء افعل وفعلى منه) اى من الثلاثى المجرد يعنى انما اشترط لبنائه ان يكون مبنيا من الثلاثى المجرد ليحصل امكان بنائه منه (اذ البناء) اى فان بناء افعل للمذكر وبناء فعلى للمؤنث حال كونه (من الرباعى) اى المجرد نحو دحرج (والثلاثى) اى ومن الثلاثى (المزيد فيه) اى من نحو اكرم واكتسب واستخرج حال كونه (مع المحافظة على تمام حروفه) اى من غير حذف حرف منه (متعذر) اى غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهى افعل وفعلى (لا تسع) اى لا تحتمل

﴿ الزيادة ﴾

(الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر اوحرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اى والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعى فصاعدا يجب اى يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثانى ممكن لكن غير جائز فانه لوسقط حرف اوحرفان من الرباعى اومن المزيد فيه لتصحيح بنائه (يلزم الالتباس) اى التباس مايبنى من الرباعى مثلا بما يبنى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار الشق الثانى (فانه لايعلم انه) اى افعل اوفعلى (مشتق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او) هو مشتق من (الثلاثى المجرد او) هو مشتق من الثلاثى (المزيد فيه) يعنى اذا قيل احرج على وزن افعل من دحرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دحرج اومن حرج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعل من استخرج باسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج اومن استخرج (فان هذه الحروف الثلاثة) وهى الخاء والراء والجيم مثلا فى اخرج (تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد) بان يكون اسم تفضيل من خرج (او بعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعى مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحرج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من دحرج (اوتكون) اى يحتمل ايضا ان يكون (من حروف المزيد فيه اما من اصوله) يعنى احتمال كون الحروف الثلاثى من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (اومن زوائده) يعنى او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (اوممتزجا منهما) اى من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ماهو المشتق) اى الاصل الذى يشتق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلايتعين المعنى) ايضا يعنى فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج اوزيادة اخراج اوزيادة استخراج وقوله ﴿ليس بلون﴾ صفة للثلاثى المجرد ولذا فسره الشارح بقوله (اى من ثلاثى مجرد ليس بلون) اى شرطه ان يكون من الثلاثى المجرد الذى ليس دالا على لون من الالوان كالحمرة والصفرة ﴿ولا عيب﴾ اى ولا دالا على عيب (ظاهرى) يعنى من عيب ظاهرى وسيجئ فائدة القيد بالظاهرى وانما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا ظاهريا ﴿لان منهما﴾ فاللام فى لان متعلق بليس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله ﴿افعل﴾ نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشان المحذوف يعنى ان وزن افعل الذى

اشتق من اللون والعيب يكون ﴿ لغيره ﴾ (اى لغيراسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل
(كاحمر واعور) فان الوزن الاول من الحمرة التى هى لون من الالوان والثانى
من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة كلاهما على وزن افعل لكنهما
لغير اسم التفضيل (فلو اشتق) اى فحينئذ لو اشتق (اسم التفضيل ايضا)
اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) اى من الحمرة والعور
(لالتبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اى بوزن احمر
(ذو حمرة و) بوزن اعور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل (او) اى
او المراد بوزن احمر أنه (زائد الحمرة او) بوزن اعور أنه زائد (العور) ولما كان المنفهم
من قوله لان منهما افعل لغيره ان بناء افعل للصفة مقدم على بنائه للتفضيل
اراد الشارح ان يقرر منعا يجوز أن يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اى جعل
علة امتناع بنائه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل
فان بنى التفضيل منه ايضا لزم الالتباس (انما تم) اى هذا التعليل (اذا تبين)
اى ظهر (ان افعل الصفة مقدم بناؤه) اى بناء افعل الصفة (على افعل
التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بنائه للصفة
مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان مايدل على ثبوت مطلق
الصفة مقدم بالطبع) اى بتقدم طبيعى (على مايدل على زيادة على الآخر فى الصفة)
فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد
(والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على
اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبيعى مقدما على الاعتبار
الثانى الوضعى * ثم اراد أن يمثل له بقوله ﴿ مثل زيد افضل الناس ﴾ وقوله
(فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للممثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى
مجرد) وهو لفظ الفضل الذى من فضل يفضل والشرط الوجودى الذى هو
كونه مشتقا من الثلاثى المجرد موجود وكذا شرطه العدمى فان الافضل المذكور
(ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظ افضل (الفضل)
وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ماهو شانه كذلك يصح ان يكون
مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له * ثم شرع فى بيان اسم التفضيل
الذى اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجرد اويكون من لون او من
عيب فقال ﴿ فان قصد غيره ﴾ وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه للغير
بقوله (اى غير الثلاثى المجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق
قصد غير الثلاثى المجرد بطريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى
ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعل (على ان لاحد) اى على معنى

﴿ وهو ﴾

وهو أن لاحد (زيادة فيه) اى فى هذا الفعل (على غيره) اى على ذلك الاحد ولاشك ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع ان يشتق منه الوزن المخصوص الذى هو افعل لكون المشتق منه غير الثلاثى المجرد اولكونه لونا اوعيبا فحينئذ أن قصد هذا المعنى بغير افعل ﴿ توصل اليه ﴾ اى الى غير الثلاثى المجرد ﴿ باشد ﴾ اى بلفظ اشد ﴿ونحوه ﴾ اى توصل ايضا بنحو لفظ اشد من لفظ اكثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افعل من مادة الحدث الذى قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحوه سببا لوصلة هذا المعنى وفى العصام ان اللام فيما فسر به الشارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب * ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب فقال ﴿ مثل هو اشد منه استخراجا ﴾ واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اى هذا مثال (للثلاثى المزيد فيه) وهو الاستخراج يعنى انه لو اريد أن يدل لفظ على ان استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفظ افعل من استخراج ممتنع توصل الى هذا المعنى بايراد لفظ الاشد الدال على زيادة الاستخراج الذى هو مرجع ضميرهو فى هو اشد ومرجع الضمير المستتر فى اشد الاستخراج الاشد ومرجع الضمير المجرور فى منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث المطلوب تمييز له فحصل المفضل وهو فاعل لفظ اشد والمفضل عليه وهو مجرور من وقوله ﴿و﴾ اكثر ﴿ بياضا ﴾ معطوف على قوله اشد فى المثال الاول يعنى اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الاخر قيل فيه هو اكثر بياضا منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله ﴿ وعمى ﴾ عطف على قوله بياضا اى وهو اكثر عمى منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهرى اراد أن يبين وجه الاحتياج الى هذا التقييد فقال (وحيث قيدنا العيب) اى لفظ العيب المنفى الواقع فى كلام المص (بالظاهرى) اى بقولنا الظاهرى حيث خرج منه العيب الباطنى الذى هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقى فى جواز البناء منه (لا يرد) اى لا يرد النقض على كلام المص (مثل اجهل وابلد) وتقرير النقض ان قوله يشترط فى البناء ان لا يكون عيبا باطل لانه جار على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتحرير المراد بانا لا نسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله فان مرادنا بالعيب المنفى هو العيب الظاهرى كالعور والعمى والعرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك على قوله لا يرد يعنى ان التقييد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه

من النقض المذكور ولكن لايدفع الايراد الآخر الذى يرد على هذا التقييد فانه (يرد عليه انه صح على هذا التقدير) يعنى صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احمق على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حماقة احد على غيره بان يقال زيد احمق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق) اى و بين الحمق فاذاصح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعنى لوصحا صح اشتقاق الاحمق لكن صحة اشتقاق الاحمق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذه) اى بشذوذ اشتقاق الاحمق الواقع (فى نحو احمق من ابن هبنقة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذه فان اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذا ولكنهم حكموا بشذوذه فيلزم ان لايصح اشتقاقه واذا لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف و كعملس الاحمق والقصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزد بن ثروان فجعله لقبا لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب بمنع الجريان بتحرير المراد من لفظ الاحمق فى نحو احمق من هبنقة يعنى لانسلم ان العيب فيه غير ظاهرى كالجهل فان المراد (بالحمق) اى المذكور فى ضمن الاحمق فى نحو احمق من هبنقة ليس بالحمق الغير الظاهرى الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحمق الظاهرى الذى لايصح البناء منه فان المراد به (مايبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الظاهر)متعلق بيبدو فيكون حينئذ عيبا ظاهريا فلا يكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى (عن ابن هبنقة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علق خرزات (وعظام وخيوط على عنقه وهو ذولحية طويلة فسئل) اى هبنقة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هبنقة فى جوابه (لاعرف) اى تعليقى لهذه الاشياء انما هو لتحصيل عرفانى (بها) اى بتلك المعلقات (نفسى ولا اضل) اى ولئلا اضل نفسى وقوله (وتقلد) تأييد لكمال حماقته الظاهرة بانه تقلد (ذات ليلة اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادته) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحا ورآى ان قلادته فى عنق اخيه (قال) اى لاخيه (ياأخى انت انا) يعنى انت هبنقة لكون القلادة الدالة عليه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لانى لوكنت انا لكانت القلادة فى ثم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى ففى هذا الجواب (شائبة من حمق) اى اى حصة فى المجيب من حماقة (ابن هبنقة) والمراد بالمجيب هو الفاضل الهندى (فانه) فان الحاصل من هذا الجواب (يقتضى جواز اشتقاق احمق) اى

لفظ الاحمق (من حمق) اى من الحمق الذى (لمن لايكون بهذا الظهور) اى كظهوره فى هبنقة (قياسا) لكونه حمقا غير ظاهرى (وان يكون) اى ويقتضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل وابلد بلمن يكون آثار جهله وبلادته) فقوله (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون فى لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل القياس لكونهما عيبا ظاهريا (ولايقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد لانه لايحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب فى عدم العقل فانه لم يقل احد ولايقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما فى الباطن فيكون الاشتقاق قياسا والآخر أنهما فى الظاهر كالحماقة الظاهرة فى هبنقة فيكون اشتقاقه شاذا كمثله بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد قياسى لكونهما عيبين غير ظاهرين وقال العصام وقدشنع الشارح رحمه الله تشنيعا شنيعا على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله مثله وقدأخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه والعجب منه انه ليس ما نقل من الهندى مرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه انتهى يعنى ان الفاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشار اليه بقوله فيه واذا لم يلتزم فلايليق التشنيع بهذا والله اعلم * ثم الشارح اراد أن يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عدّ احمق) اى عدّ لفظ احمق من مايشتق قياسا على انه (من قبيل ابلد) مشتقا من البلادة (حيث قال) اى حيث قال الرضى (وينبغى ان يقال) اى ينبغى للمصنف ان يقول فى بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيدا للعيوب الظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (يبنى منها) اى يصح ان يبنى منها (افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق منه) ولما فرغ المصنف من بيان شروط بنائه شرع فى بيان مايشتق على القياس ومايشتق على خلافه فقال ﴿ وقياسه ﴾ وهو مبتدأ وقوله (اى القياس الواقع فى اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشارة الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله ﴿ للفاعل ﴾ متعلق بذلك المحذوف على انه ظرف لغو وانما فسر الشارح الضمير المجرور بقوله اى القياس الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعل اسم تفضيل يعنى اذا وقع لفظ افعل اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا

للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (لاللمفعول) اى ليس قياس الواقع فيه انيكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على احد زائدا على غيره وانما كان القياس كذلك (فانه لواشتق) اى اسم التفضيل (لكل منهما) اى من الفاعل والمفعول (قياسا) اى اشتقاقا على القياس (مطردا) اى غير متخلف بان كان لفظ افعل مشتركا بين انيكون للفاعل وبين انيكون للمفعول (لكثر الالتباس) اى للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد اعلم من عمرو يلتبس لنا انه هل المراد به زيادة العالمية اوزيادةالمعلومية واما اذا علمنا القياس المذكور نعلم ان المراد به زيادة العالمية (فاقتصروا) اى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا وحصروا القياس فى واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار (على الاشرف) اى على ماهو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول * ثم اشار الى جواز وقوعه على خلاف القياس فقال (وقد جاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا للمفعول حال كونه (على خلاف القياس فى مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة القرائن (نحو اعذر) مشتقا (لمن هو اشد معذورية) لا لمن هو اشد معتذرية (والوم) (لمن هو اشد ملومية) لا لمن هو اشد لائمية (و) (على هذا القياس) (اشغل واشهر) (واعرف) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الاولين اعنى اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على تفسير الاولين بان يفسر الاشغل بقولنا لمن هو اشد مشغولية والاشهر بقولنا لمن هو اشد مشهورية والاعرف بقولنا لمن هو اشد معروفية وكذا احب اى اكثر محبوبية واخوف اى اكثر مخوفية وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجيء اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعى كما فى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا امن اللبس اما لانه لم يستعمل الا مبنيا للمفعول نحو حب وسقط فى يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما لقرينة نحو * اشغل من ذات النحيين * كما فى النكت للسيوطى وفى شرح العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى ﴿ والذين آمنوا اشد حبا لله ﴾ لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجيء له افعل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زينى زاده فى المعرب للكافية ثم قال بعد ماحكاه فاحفظه فانه من النفائس واللطائف * ثم شرع المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (ويستعمل) (اى اسم التفضيل) (على احد ثلثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احد تلك الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كما فى اخر اولم يجعل اسما كما فى الدنيا اواذا لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر انتهى وانما اهمل الشارح

(ذكرها)

ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لايحتاج الى الاخراج بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهماله بل على سبيل التنبيه والتميم للفائدة * ولما ذكرت الاوجه الثلاثة فى تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر فى الثلاثة اراد أن يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال (وهى) اى الوجوه الثلاثة (استعماله) اى استعمال اسم التفضيل (بالاضافة اومن) وهو اصل استعماله (اواللام) اى استعماله باللام * ولما كان مآل هذا الكلام الى تركيب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهى المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو معا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر أن هذه المنفصلة من اىّ قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقى) يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة فى التحقق والانتفاء بمعنى انهما لاينتفيان بان لم يوجد واحد منهما ولايجتمعان بان وجد الاستعمالان فى كلمة واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منها) تفريع على كونها على سبيل الانفصال الحقيقى يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة فى اسم التفضيل وقوله (لان وضعه) علة لوجوب تحقق واحد منها ولامتناع خلوه عن واحد منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشىء على غيره) لما عرفت فى تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان ينتسب احد الشيئين الى الآخر اعنى انتساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا (فلا بد فيه) اى فى اسم التفضيل (من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه) يعنى بالمزيد عليه ويسمى المزيد عليه فى الاصطلاح بالمفضل عليه كما يسمى المزيد المفضل * ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا فى الظهور بان يكون لزوم ذكره بديهيا فى بعض من الثلاثة و نظريا فى بعض آخر أراد أن ينبه عليه بقوله (وذكره) اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهر) اى وجوب ذكره فيهما ظاهر لايحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم من عمرو وزيد اعلم عمرو فالمفضل عليه الذى هو عمرو مذكور فيهما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما وجوب كونه مذكورا حال كونه مع اللام (فهو) اى المفضل عليه (فى حكم المذكور ظاهرا) اى فى حكم المحقق الذى يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة لكونه فى حكم المذكور يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عليه فى صورة كون اسم التفضيل باللام كالمذكور فى الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين)

كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذى يشار اليه هو المعين (لتعين المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكور (قبله) اى قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع فى تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت اولا شخص من الاشخاص بان يكون شخصا مبهما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه مبهما واردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو الافضل) بان تستعمله باللام مريدا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التطويل وقوله (اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور اذا اردت بعمرو الشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد) لا غير الشخص الذى قلنا فانه حينئذ لايصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما كما اذا تصورت فى نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا وقلت بعد تامل ياعمرو الافضل فان الانسان قديتفكر فى مطلوب الغير فاذا لاحظه تصدى الى الجواب عنه لنفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر ثمه فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال المحشى محمد العينى ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لايكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد) تفريعا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان المراد بعمرو الافضل هو الشخص المذكور لفظا فى قوله شخص افضل من زيد او متصورا كما كان فى المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام فى اسم التفضيل المستعمل بها للعهد الخارجى والا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل ارادة الزيادة التى هى لازمة له وقوله (فيجب) تفريع على كون التقسيم انفصالا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبيه على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن او معرفا باللام انه يجب (ان يستعمل اما) ﴿مضافا﴾ وهو وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذى استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس) ﴿او بمن﴾ اى او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من عمرو) ﴿او معرفا باللام﴾ اى او استعمل معرفا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نحو زيد الافضل) كما عرفت ماهو المراد منه فالفاء فى قوله ﴿فلا يجوز﴾ تفصيلية وفاعل لايجوز لفظ نحو زيد الافضل فانتزع الشارح من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزج ذلك

المتزع بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لقوله لايجوز يعنى ان الانفصال بين الثلاثة حقيقى فانه كما لايجوز خلو اسم التفضيل عن احد منها لايجوز ايضا الجمع بين الامرين منها بناء على قول المصنف ﴿ نحو زيد الافضل من عمر ﴾ يعنى لايجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى وان جاز هذا التركيب الجامع لهما (يكون) احد الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيدا للمقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيدا للمقصود * ولما توجه على المصنف نقض بوقوع استعمالهما معا فى قول الاعشى اراد الشارح دفع هذا النقض بقوله (واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر *) حيث وقع الجمع فى لفظ الاكثر بين اللام وبين من يعنى فى قوله منهم (فقيل) اى فاجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس مادة النقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى فى هذا البيت يعنى فى قوله منهم (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية التى هى من خصائص اسم التفضيل وما استعمل فيه (بل) كلة من فى هذا البيت (للتبعيض) وماهى للتبعيض لبست بالتفضيلية (اى لست) يعنى ان معنى البيت لست ياعلقمة (من بينهم بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامرا على علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يعنى اتباع عامر اكثر من اتباعك وانما العزة للكاثر وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما * ثم اشار الى عدم جواز خلوه عن احد الاستعمالات الثلاثة بقوله ﴿ ولا ﴾ الواو فيه عاطفة ولازائدة للاشارة الى انه معطوف على قوله فلا يجوز والمعطوف فى قول المصنف قوله نحو زيد الافضل وفى قول الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اى خلو اسم التفضيل (عن الكل) اى كل من الاستعمالات الثلاثة (ايضا) اى كما لايجوز جمع الاثنين منها وانما لايجوز الخلو (لفوات الغرض) وهو بيان زيادة الفضل فى احد على غيره وذلك لايتحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله (نحو) ﴿ زيد افضل ﴾ معطوف على المثال الاول اى كما لايجوز المثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لايجوز هذا المثال الذى خلا فيه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اى شخص فحينئذ فات الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل اى يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة فى جميع الاوقات الا وقت ان يعلم لحصول الغرض فقوله يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى

(المفضل عليه) ولذا فسره الشارح بقوله المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ماسواه ثم اختلفوا فى التقدير فى مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الآخران فى الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز أن يقال فى مثله) اى فيما يجوز أن يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار أنه) حال من قوله ان يقال يعنى يجوز أن يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على ان اسم التفضيل فى مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شىء) اى كل موجود سواه ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كما فى قبل وبعد وقوله (اوأنه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز أن يقال ان المحذوف فى مثل الله اكبر لفظ (من مع مجروره اى الله اكبر من كل شىء) يعنى باعتبار أنه مستعمل بمن قال العصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شىء فى التقدير الاول انه لابد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لايجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو مناف للتنوين ثم اورد على هذا الجواب ان تنوين العوض غير مناف لغير المنصرف بل المنافى له تنوين التمكن كما سبق ولو سلم فاى مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كما فى قبل وبعد من الغايات ثم قال واعلم انه ربما يجىء بعد اسم التفضيل ما هو فى صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى ﴿وهو اهون عليه﴾ اذليس شىء اهون عليه تعالى من شىء وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من انتهى ويمكن ان يجاب ان قوله بجعله بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مفتوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على القواعد التى بنيت للامور الحادثة كما قيل فى تعريف لفظة الجلالة والله اعلم * ثم شرع فى بيان القواعد المخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال ﴿ فاذا اضيف ﴾

(اى اسم التفضيل) يعنى ان فى كل من الثلاثة مسئلة مخصوصة اما المسئلة التى اذا استعملت بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة ﴿ فله ﴾ اى فيجوز أن يكون لذلك ﴿ معنيان ﴾ اى جائزان بان يراد واحد منهما ﴿ احدهما ﴾ اى احد المعنيين الجائزين وقوله ﴿ وهو الاكثر ﴾ جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما وبين الخبر الذى هو قوله ﴿ ان يقصد به ﴾ واشار بتلك الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الآخر الذى سيجئ يعنى احد المعنيين ان يقصد باسم التفضيل الذى اضيف الى المفضل عليه ﴿ الزيادة ﴾ ولما كان لفظ الزيادة مجملا بانها باى شئ قامت اراد الشارح ان يفسر مجموع الكلام بقوله (اى احدهما) للاشارة الى ان قوله ان يقصد خبر له وبقوله (زيادة موصوفه) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله ان يقصد فعل مجهول مأول باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسره به ليصح الحمل بين المبتدأ الذى هو احدهما وبين الخبر الذى هو أن يقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول اى المقصودية وهو صفة للمعنى الذى هو الزيادة فصفة الشئ لا يكون محمولا قبل حمل موصوفه فلا معنى لان يقال ان احد معنيى اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة المقصودة كذا فى الحواشى الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه اه لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف وذكر العصام وجوها ثلاثة فى تصحيح الحمل المذكور احدها جعل ان يحذف المضاف اى قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذو أن يقصد ثم قال والشارح اشار الى دفعه اى الى دفع السؤال الوارد على الحمل بقوله احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف انتهى ماقال المحشى العصام وقوله ﴿ على من ﴾ متعلق بالزيادة ﴿ اضيف اليه ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى على ما) للاشارة الى ان من بمعنى مايشمل غير العقلاء وبقوله (اضيف اسم التفضيل) للاشارة الى ان نائب الفاعل فى اضيف مستتر وراجع الى اسم التفضيل وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد أن يتحقق الفعل فى المزيد عليه والباء متعلق بالقصد

والضمير فى تحققه راجع الى ما وفى بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقق المعنى الذى يوجد فى ضمن بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالبعض الذى وجد ذلك المعنى فى ضمنه هو ماعدا المفضل ولايخفى ما فى تركيب الشارح من الاضطراب فى افادة المعنى المراد وهو أن معنى اسم التفضيل وجد فى الطرفين لكن فى المفضل زائد على المعنى الذى وجد وتحقق فى المفضل عليه ووجه المحشى محمد العينى كلامه بماذكرناه ولذا قال العصام الاولى فى ضمن ماعداه يعنى الاولى للشارح ان يقول فى ضمن ماعداه اى ماعدا المفضل عليه لا ان يقول فى ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعلة توجيه الشارح لكلام المصنف بان هذا القصد انما يصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وابقى على اطلاقه يعنى سواء تحقق فى الفرد الذى يوجد فى المفضل اوفى المفضل عايه (يلزم تفضيل الشئ على نفسه) فانه اذاقيل زيد افضل الناس واريد وجود الفضل فى زيد وفى افراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلا فيهم لان فضيلته زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر فى الناس انه الذى ماعدا زيدا فيكون زيد خارجا عنه * ثم اراد أن يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال) اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجئ (لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره) كما عرفت فى تعريفه واذا كان وضعه لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المفضل) وهو الغير الذى اريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل ماهو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر * ثم اراد تفصيل اشتراط هذا الاستعمال فقال (فيشترط) (فى استعماله) اى فى استعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا المعنى) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره (أن يكون) وهو بتأويل المصدر نائب فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر فى يكون بقوله (موصوفه) للاشارة الى انه راجع الى الموصوف المذكور فى ضمن قوله الزيادة لانه فى معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان كون موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم) شرط فى هذا الاستعمال ولما كان كون الشئ بعضا من شئ اعم من ان يكون داخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد أن يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان كان) اى ولو كان اى الموصوف (خارجا عنهم) اى ممن لا يصدق عليه لفظ الناس

بحسب الارادة لانه لوكان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لعلة الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه بعضامنهم لان مقصود المستعمل (من استعماله لهذا المعنى) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله (تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لان يعنى ان مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركيه) اى على مشاركى ذلك الموصوف (فى هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف ولغيره من الناس (مثل زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع) اى فى نوع الناسية يعنى فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة فى المشاركين له فى كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال قوله (فلا يجوز) تفريع على مالم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الشارح عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى) للاشارة الى انه يجوز التركيب الآتى اذا قصد به المعنى الثانى وقوله (قولك) للاشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لانه استشهاد من كلام البلغاء ولان الاشتراط المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبيه على ماقلنا من توهم العكس يعنى انما لايجوز هذا القول لانعدام الشرط الذى يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس كذلك لان يوسف الذى وصف بالاحسنية خارج (عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (باضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اى الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المجرور فى اخوته لان حكم الاضافة ان يكون المضاف مباينا للمضاف اليه ولوكان يوسف داخلا فى الاخوة لزم اضافة الشيء الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا محال كما لايخفى * ثم شرع فى ثانى المعنيين فقال (والثانى ان تقصد به) اى باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اى ثانى معنييه) اشارة الى ان قوله والثانى مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الضمير المثنى الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسره بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى المعنى الثانى ليحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قوله ان يقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان يقصد

انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذو أن يقصد كما عرفت * ثم فسر قوله ان يقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة لزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة لزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو أنها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره كما قصد فى المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة فى الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه اوعلى غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضاف اليه فقط فحينئذ لاينافى هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعنى يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا لاحقيقيا وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجميع ماسواه يعنى ان تصريح الرضى بان المراد منه جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقى لكن المتبادر منه انه قصر عرفى بان يراد بالجميع هو الجميع الذى من شانه ارادة الزيادة عليه اذلا معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصد به ان زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخوته بل مطلقة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائد على غيره من الناس سواء كان اخوته اوغيره وهذا خلاصة ماأورده العصام ثم نشأ من بيان المعنى الثانى سؤال وهو أنه اذا لم يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فما الفائدة فى الاضافة فاراد المصنف ان يبين فائدة اضافته الى مابعده فقال ﴿ ويضاف ﴾ وهو فعل مجهول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله (اى اسم التفضيل) وفسر ماأضيف اليه بقوله (الى ماأضيف اليه) وصح هذا التفسير لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة للطرفين اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما لمعلوميتهما يعنى ان اسم التفضيل اذا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده ﴿ للتوضيح ﴾ يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح القاصد لاسم التفضيل (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا العطف يحتمل ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظر

اذلا وجه الى ذكره لان الاضافة اذاكانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولاتقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شائعة مستعملة فى سائر الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع بضم الميم اسم فاعل من المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هى تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن الى القوم ان المضاف ليس بداخل فى المضاف اليه بان يكون من اضافة المباين الى المباين بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع فى اهل مصر ودخول الحسن فى القوم وقوله (مما لا تفضيل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفريع على قوله ويضاف للتوضيح يعنى انه لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لايشترط (كونه) اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط ويجوز أن يكون تفريعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى) اى بالمعنى الثانى (ان يضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره والجملة صفة الجماعة يعنى انه يجوز أن يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذين كان ذلك الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم * واعلم ان هذا المعنى لما كان بحكم الجواز مشتملا على ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاول اما داخل فيهم اوغير داخل فيهم * ولما اختصر المصنف فى التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفى الانواع فذكر النوع الذى هو ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قريش والموصوف بالافضلية وهو نبينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها على قريش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة لجميع الناس ولذا قال (اى افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لماذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان يضيفه) يعنى

يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) اى من جنس الموصوف وقوله (ليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم * ثم صرّح بمثال المصنف فقال (كقولك) ﴿ يوسف احسن اخوته ﴾ (فان يوسف) اى مثال المصنف مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف (لايدخل) اى لايجوز ان يدخل (فى جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لماتبين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك * ثم شرع الشارح فى بيان النوع الآخر الجائز الذى اهمله المص ايضا فقال (وان تضيفه) اى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسره بقوله (اى اعلم مماسواه) يعنى المراد به انه اعلم مماسواه (وهو) اى لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اى ممتاز من سائر الاعلمين (ببغداد) اى بكونه مضافا اليها (لانها) اى لان بلدة بغداد اما (منشأه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا لانها افادت تخصيص الاعلمية باهلها * ثم شرع فى بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال ﴿ ويجوز فى ﴾ (النوع) ﴿ الاول ﴾ ثم فسره الشارح بقوله (من نوعى اسم التفضيل المضاف) فان الاول فى كلام المصنف يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف * ثم عينه بقوله (وهو الذى) اى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع الذى (يقصد به الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما ﴿ الافراد ﴾ والآخر المطابقة (اى افراد اسم التفضيل) يعنى المعنى المراد بالافراد أن يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مثنى او مجموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان او الزيدون) وامثلة التأنيث (او هند او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق بالكل يعنى يحمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس * ثم شرع فى علة

(هذا)

هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم تطبيقه بالموصوف ثابت (لأنه) اى لعلة ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا (يشابه افعل من) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن وقوله (الذى) صفة لافعل من يعنى افعل الذى (ليس فيه) اى فيما يستعمل بمن (الا الافراد والتذكير) كما سيجئ حكمه وقوله (فى كون المفضل عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعنى ان ماهو مستعمل بالاضافة مشابه لماهو مستعمل بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد افضل من عمرو يذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعنى قولنا زيد الافضل فان المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله ﴿والمطابقة﴾ بالرفع معطوف على قوله الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا * ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى فاعلا اعنى المطابق بكسر الباء ومفعولا اعنى المطابق بفتحها ومابه المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله (اى مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وبقوله (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) الى صورته وماذكر المصنف بقوله ﴿لمن هو﴾ الى مطابقه وانما اورده باللام مع ان طابق متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر أن الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا هذا يعنى ان يطابق اسم التفضيل من هو (اى اسم التفضيل) ﴿صفة له﴾ والضمير المجرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف (نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون) اى ونحو الزيدون (افضلوهم) اى افضلوا الناس وهذا ان المثالان للمطابقة فى التثنية والجمع وقوله (وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن) اى فضليات النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التأنيث وانما جاز المطابقة لموصوف فى صورة الاضافة (لمشابهته) اى لحصول مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اى اسم التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) اى فى كون ماهو المستعمل بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل بمن وبوجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من الشبهين فمن حيث كونه مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثانى ياخذ حكمه الذى هو المطابقة * ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله ﴿واما﴾ (النوع) ﴿الثانى﴾ حال كونه (من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو) اى النوع الثانى من النوعين (الذى يقصد به زيادة مطلقة) وقوله ﴿و﴾ (القسم) ﴿المعرف باللام﴾ عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف والثانى من

اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به ههنا هو المعرف الذى يكون من الثانى واشار الشارح اليه بقوله (منه) اى من النوع الثانى يعنى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرّف الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد وهو قوله ﴿فلابد﴾ اى لابد (فيهما) اى فى النوع الثانى وفى المعرف منه ﴿من المطابقة﴾ وانما اورد الشارح قوله فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة الخبرية الى المبتدأ (اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) وباعث التفسير مامر سابقا وقوله (للزوم مطابقة) بيان لعلة وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يعنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل لموصوفه فى هذين الاستعمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث اصلا لا يعدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى لزوم كون اسم التفضيل ممتزجا (بمن التفضيلية لفظا) كما فى المستعمل بمن فى نحو زيد افضل من عمرو (او معنى) كما فى المستعمل بالاضافة التى هى بمعنى حرف الجر فى نحو زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى يقصد به الزيادة المطلقة والذى هو المعرّف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما) اى بعد النوع الثانى والقسم المعرّف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما لانه لو كان موجودا اقتضى مجرورا وما لا مجرور له لا جار له واما عدم كون المفضل عليه مذكورا فى المعرّف باللام فظاهر واما فى النوع الثانى فانه لو لم يقصد به زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه له بل هو شىء آخر كامر ﴿و﴾ (اسم التفضيل) ﴿الذى﴾ استعمل ﴿بمن مفرد مذكر لا غير﴾ (اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكأنها من تمام الكلمة) ولما فرغ المصنف من بيان مسائل اسم التفضيل ومباديه واقسامه شرع فى بيان شروط عمله فقال ﴿ولا يعمل﴾ اى لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله ﴿فى﴾ (اسم) ﴿مظهر﴾ متعلق بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعموله الذى فرض عمله * ثم نفى وزاد الشارح قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للاشارة الى ان المراد بالنفى نفى عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسره به (بقرينة الاستثناء) يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قرينة دالة على ان المراد بالنفى ههنا نفى رفعه بالفاعلية وقال العصام وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية يعنى ان وجهه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمعموله بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا ان يكون النفى المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا به ثم قال وفيه بحث لانه لا يصح الاستثناء مع بقاء اصل العمل على عمومه يعنى

لايعمل اصلا فى مظهر بفاعليته والعمل فى هذا المظهر لايتصور الا بالفاعلية انتهى
ولايخفى ان فى عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه
لايعمل فى مظهر الا اذا كان الخ والكلام فى مقام النفى والاثبات فى عمله فى المظهر
لافى رفعه بالفاعلية مع انه يوهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم * ثم ارادبيان
وجه تخصيص النفى بالمظهر فقال (وانما خص) والظاهر أنه على صيغة المعلوم
يعنى وانما خص المصنف (المظهر) بالذكر ولم يقل ولايعمل فى الفاعل (لانه)
اى لان اسم التفضيل (يعمل فى المضمر بلاشرط) وانما كان عمله بلاشرط (لان
العمل فى المضمر ضعيف) وقوله (لايظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة
الحكم بضعفه يعنى انه ضعيف لانه لايظهر (اثره) اى اثر العامل (فى اللفظ)
لكون المضمر مبنيا فاعرابه محلى واذا كان عمله فى المضمر ضعيفا (فلايحتاج) وهو
بصيغة المجهول (الى قوة العامل) اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعترض
عليه العصام بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى وليس كذلك لان الشارح
الرضى قيده بالمستتر فلايجوز هند زيد افضل هى منه وما ذكره من التعليل انما يتم
فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر أنه لايظهر فى لفظه
اثر العمل والاجاز عمله فى سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله فى المضمر يوهم انه
ضعف عمله فى المضمر لكونه مضمرا لالكونه مبنيا فحصل من الحصر فى العلة عدم
ضعف عمله فى سائر المبنيات وقوله فلايجوز هند زيد افضل هى منه يقتضى
ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوى يعنى الذى ظهر فى اللفظ سواء كان
اسما ظاهرا اوضميرا لان لفظ هى فى هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول * ثم شرع
فى بيان وجه تخصيص النفى بالفاعل فقال (وانما خص) اى المصنف (بالفاعل)
يعنى ادار الكلام بين عمله فى الفاعل وعدم عمله فيه ولم يتعرض لغير الفاعل
من المعمولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لاينصب المفعول به سواء كان)
اى المفعول به (مظهرا اومضمرا) ثم ترقى فى اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (مايوهم ذلك) نائب فاعل وجد يعنى
ان وجد بعده لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فافعل دال) اى
فحين وجد أن ذلك اللفظ كذلك لايكون لفظ افعل عاملا فى ذلك اللفظ الذى
يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افعل قرينة دالة (على الفعل) المحذوف
(الناصب له) اى لذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن
سبيله) فان من يضل يوهم كونه مفعولا به لاعلم لكنه ليس كذلك لان المعنى
(اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل)
* ثم شرع فى بيان حال عمله فى سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتميز
فيعمل) اى اسم التفضيل (فيها) اى فى هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل

فى المضمر (بلاشرط) وانما لم يشترط العمل بشئ فى هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذين الاثنين من الثلاثة (تكفيهما) اى فى عملهما (رائحة من الفعل) فلا يحتاج الى تقوية مشابهة عاملهما بالفعل باشتراط شئ مثالهما (نحوزيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلاشرط فى الظرف الذى هو اليوم وفى الحال التى هى راكبا (والتميز) وهو بالنصب عطف على قوله لان الظرف اى وانما يعمل فى التميز بلا شرط لان التميز (ينصبه مايخلو) اى ينصبه العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصبه الفعل ومابمعناه ومثال الذى ينصب التميز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التميز فى هذا المثال هولفظ رطل لكونه اسما مبهما تاما وهوخال عن معنى الفعل وعن رائحته * ثم شرع فى بيان علة عدم عمله فى الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اى اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازيا كما نقلنا عن العصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التقييد احترازا عنه (لان هذا العمل) اى عمل اسم التفضيل فى الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون ذلك العمل بالاصالة لا بالمشابهة (انما هو) اى ذلك العمل الذى بالاصالة (عمل الفعل) اى عمل الفعل فقط لا العمل الذى فى غيره قوله انما خبر لان وانما كسرت مع انها فى مقام الخبر لان كون مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا فلها وجهان احدهما وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والا خر وقوعها عن اسم المعنى فتكسر فى الاول وتفتح فى الثانى وفى هذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا العمل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل) اى العمل الذى بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل (لانه) اى الشان (ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اى فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (فى الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل المصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (ليعمل) متعلق بليس بالنفى يعنى ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة * ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفاعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثانى ايضا بقوله (ولانه) اى وانما بطل مشابهته باسم الفاعل لان اسم التفضيل (لماكان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمها ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فيما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة معترضة فحينئذ يكون قوله (لايثنى) ومابعده خبرا عنه

يعنى لما كان اسم التفضيل فى استعماله الذى هو الاصل فى اسم التفضيل لايثنى (ولايجمع ولايؤنث) وان كان الاحتمال الثانى فقوله لايثنى وما بعده حالات منه اى لما وجد اسم التفضيل فى استعماله الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث (بعد مشابهته) يعنى لما كان كذلك كانت مشابهته بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل (بمشابهته) اى بسبب مشابهته لاسم الفاعل (ايضا) اى كما لم يعمل بمشابهته للفعل وقوله ﴿ الااذا كان ﴾ (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لايعمل فى الفاعل الظاهر فى وقت من الاوقات الاوقت كونه ﴿ صفة ﴾ وفسر الشارح الصفة بقوله (اى وصفا سببيا) اى وصفا لايكون فاعله ماجرى عليه بل يكون ذكر ماجرى عليه سبب متعلقه الذى هو فاعله فيكون الوصف سببيا منسوبا الى سببه الذى هو المتعلق وقوله (وهو فى اللفظ) تمهيد لقوله ﴿ لشئ ﴾ واشارة الى ان تعلق الصفة لشئ تعلق لفظى والى انه مقابل لما صرحه المصنف بقوله الا تى وهو قوله وهو فى المعنى يعنى ان اسم التفضيل اذا كان صفة لشئ فى اللفظ * ثم فسر كونه صفة لشئ بقوله (معتمدا عليه) اى معنى كونه صفة له كونه معتمدا على ذلك الشئ فى اللفظ ثم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بان يقع نعتاله) يعنى ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشئ اما ان يكون نعتاله اى لذلك الشئ (او) يكون (خبراعنه) اى عن ذلك الشئ (او) يكون (حالا) من ذلك الشئ * ولما بين تعلقه اللفظى شرع فى بيان تعلقه المعنوى بقوله ﴿ وهو ﴾ والواو فيه حالية يعنى اذا كان اسم التفضيل صفة لشئ فى اللفظ والحال انه ﴿ فى المعنى ﴾ (صفة) ﴿ لمسبب ﴾ واعلم ان العصام حكى عن الرضى ان الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببيا لامسببا وقال الهندى اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ماجعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ كانت سببا وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لايلزم ان يكون فى المعنى للسبب الواقع بل يكفى ان يكون لماجعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله اوسقيما انتهى ماقال العصام ملخصا وقال بعضهم المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم المسبب دون السبب ولامناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحصل التوجيه الذى ذكروه فى نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق اوبالسبب ان اطلاق المسبب على المتعلق اوعلى السبب اطلاق مجازى وفائدته الاشارة الى كون المسبب جعليا بمعنى انه مجهول السبب وانما قدر الشارح قوله صفه للاشارة الى الخبر

المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو فى المعنى صفة كائنة لمسبب
وقوله (مشترك) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للاشارة الى ان شرط ذلك المسبب
ان يكون مشتركا (بين ذلك الشئ) وهو مايكون اسم التفضيل صفة له فى اللفظ
وجاريا عليه (وبين غيره) اى بين غير ذلك الشئ وسيأتى فوائد القيود وقوله
﴿ مفضل ﴾ بفتح الضاد المشددة وبالجر صفة لمسبب ونائب فاعله مستتر تحته
وهو راجع الى مافسره الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله ﴿ باعتبار الاول ﴾
ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى مفضل كذا فى المعرب واما تفسير الشارح
بقوله (اى باعتبار تقييده) ههنا وفى قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد
تعلق البائين بقوله مفضل واعترض عليه الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول
وقوله باعتبار الثانى بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لايتعدى الفعل بحرفين متماثلين
الى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار
فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كما يقال فى البلد فى الدار فيبدل
البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله
باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا نقل العصام عنه ومن ثمه اختار زينى
زاده الحالية فمآل التفسير أن فى ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا
والآخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب
(بذلك الشئ الذى اعتبر اولا) وهو جريان صفته عليه فى اللفظ فقوله اعتبر
اولا اشارة الى ان الاولية ههنا اعتبارية لاذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون
الاول اولا وان عتبر جانب المعنى يكون الثانى اولا والمراد بالشئ الذى قيد به
المسبب هو ماذكر بقوله لشئ فكون اعتبار الاول اولا كان مبنيا على اعتبار كون
الشئ اولا وقوله ﴿ على نفسه ﴾ متعلق بقوله مفضل وقوله (اى على نفس ذلك
المسبب) تفسير للضمير المجرور اى ذلك المسبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على
الشئ يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال كونه ﴿ باعتبار غيره ﴾ (اى باعتبار تقييده)
اى تقييد ذلك المسبب (بغيره) اى بغير ذلك الاول وهو التقييد بالشئ (فيكون)
اى المسبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه) وقوله ﴿ منفيا ﴾
(خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منفيا (او) انه منصوب على انه
(حال من اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) منصوب
على انه (صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا) فيكون مفعولا مطلقا مجازيا
لقوله مفضل وقال زينى زاده فى معرب الكافية ان كونه مفعولا مطلقا انسب
لقوله الآتى وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منفيا هو
تحصيل كونه بمعنى حسن ولايحصل هذا الابنفى التفضيل اما بلا واسطة

اوبالواسطة وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفى الاولين بواسطة اسم التفضيل والله اعلم ﴿ مثل مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ﴾ (فرجلا) اى لفظ رجلا (هو الشىء الذى ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (فى اللفظ) لكونه بالنصب صفة لرجلا وقوله فى عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا ويجوز أن يكون حالا من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد) اى وبين غيره الذى هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر لقوله والكحل اى ذلك الكحل كما كان مسببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل عليه) اى هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولايخفى على المتفطن مافيه من التسامح فى قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه فى الحقيقة ليس الموصوف بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذى فى عينهما ولعل العدول عن الحقيقة للاشارة الى ان علة التغاير الاعتبارى هى تغاير العينين والله اعلم * ثم شرع الشارح فى بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اى اسم التفضيل وقوله (فى اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا) اى انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا فى اللفظ (لشىء) وجاريا عليه (و) ايضا كونه ثابتا (فى المعنى لمسببه) شرطا فى عمله فى الفاعل الظاهر (ليحصل له) اى لاسم التفضيل (صاحب) اى موصوف (يعتمد) ذلك اسم التفضيل (عليه) اى على ذلك الصاحب بان يكون خبرا اوصفة اوحالا كما مر (ويحصل له) اى وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر متعلق بذلك الصاحب) حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لانه بالاعتماد تحصل المسببية وبكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لولم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشار بقوله (حتى يتيسر عمله) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى فى المظهر وقوله (كالصفة المشبهة) اشارة الى دفع مايتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية المذكورة (لانحطاط رتبتهما) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل (يعمل فى المظهر) اى فى الظاهر الذى يقع (بعده سواء كان اى ذلك الظاهر (من متعلقات الموصوف) نحو زيد ضارب غلامه (اولم يكن) اى اولم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له و نصبه الضارب معانه لم يكن من

متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما و بين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل ولقائل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وماقاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ماكان فاعلا ومن غيره ماكان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم * ثم شرع الشارح فى بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى فى العمل (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا اعتبار التغاير بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتباره مفضلا غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراك (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك مارأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهدية * ثم ذكر الشارح وجه خروجه بقوله (فانهما مختلفان) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين الرجل او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الملحوظ فى المسئلة السابقة مستعد لان يعتبر مفضلا ومفضلا عليه لانه الملحوظ (المقيد تارة بهذا) اى بكونه فى عين الرجل (وتارة بذلك) اى بكونه فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل الملحوظ المقيد بالاعتبارين (واحد بالذات ومختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانهما مختلفان بالذات فقوله فانهما الخ دليل للخروج وقوله (ولئلا يبقى) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادهما بالذات لئلا يبقى اى لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل (التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (ليسهل) دليل لقوله لئلا يبقى يعنى انما اعتبر اخراجه عما هو اصل فى استعماله ليكون (اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل (عن المعنى التفضيلى بالنفى) سهلا (كما سيتضح فائدته) اى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلى لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار * ثم شرع فى بيان وجه اشتراط العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ) اى لان اسم التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدا

لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل) ليوجد ربط
كلامه وهو قوله (لانه) بقوله منفيا يعنى انما قال المصنف منفيا لانه (اى) لان
(احسن فى هذا المثال) اى فى المثال الذى اورده المصنف وهو قوله ما رأيت
رجلا الخ (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كما ان لفظ
احسن الذى من مادة الحسن اذا سلط عليه النفى يكون بمعنى حسن كذلك (كل
افعل) اى كل ما هو على وزن افعل (فى المواد الاخر) اى سواء كان مشتقا من
الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلط عليه النفى يكون (بمعنى
فعل) مثلا اذا قلنا ما رأيت رجلا اكرم من زيد او اعلم من زيد يكون بمعنى كرم
وعلم لنفى الزيادة فيه وفى بعض الحواشى انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل
يثبت بقيد كونه منفيا لا بجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط
الاول ليتحقق الاعتماد او الشرط الاول ليتحقق الثانى ليحصل له مظهر يتعلق
بذلك الصاحب حتى يعمل فى المظهر ولقد احسن الشارح فى بيان القيود
والشروط انتهى * ولما كان توجه النفى على اسم التفضيل محتملا معنيين اراد
الشارح ان يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اى عبارة قوله ما رأيت
رجلا احسن فى عينه الخ (تحتمل معنيين احدهما) اى احد المعنيين المحتملين
(ان يكون احسن) اى لفظ احسن وقوله (مثلا) للاشارة الى ان احد هذين
الاحتمالين غير منحصر فى لفظ احسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن افعل
واقعا فى حيز النفى فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفى) حال منه وقوله
(بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعنى ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع
بعد النفى يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه
اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه) النفى (الى قيده) اى الى قيد اسم
التفضيل (الذى) اى القيد الذى (هو الزيادة فيفيد) اى يفيد هذا التركيب
مع استيلاء النفى على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا
على كحل عين زيد) واذا توجه النفى الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على
اصل الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيبقى) فحينئذ يبقى (اصل حسن
كحل عين رجل) حال كون ذلك الحسن الباقى (مقيسا الى زيد) اى الى حسن
الكحل فى عين زيد وقياس الحسن الباقى الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب
يجوز بوجهين (اما بان يساويه) اى يساوى حسن كحل عين الرجل المقيس حسن
كحل عين زيد بحيث لم يكن فى احدهما زيادة على الآخر (او بان يكون) اى او
بان يكون حسن كحل عين الرجل (دونه) اى منحطا عن حسن عين زيد (والمساواة)
اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر وان كان

جائزا بحسب مايفيده التركيب لكنه غير ملايم فى هذه المسئلة لانه (يأباه) اى يرد ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى فى عين زيد (فرجع المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسبا وملايما لقرينة المقام رجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن فى عين كل احد) سوى زيد (الكحل) يعنى بقى بعدا لنفى اصل حسن الكحل الذى فى عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منحط عن الحسن الذى (فى عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفى) اى باعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذالم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كحل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيهما) اى ثانى المعنيين اللذين تحتملهما هذه العبارة (هو أن يجعل احسن قبل تسليط النفى عليه مجردا عن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رأيت رجلا احسن انه احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة مع قطع النظر عن النفى جائز (عرفا) وان لم يجز لغة وانما جاز ذلك فى العرف (لان نفى الزيادة لايلايم المدح) لان المقصود بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقصود لايحصل بنفى زيادة الحسن عن غيره لان نفى زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا وان يكون بدونه والاعم لايدل على الاخص الذى هو المقصود وهو اثبات ان يكون بدونه (فبقى) اى فحينئذ بقى (اصل الحسن) قبل توجه النفى لما مر من التجريد قبل النفى (وتوجه النفى الى حسن رجل) مقيدا بكونه (مقيسا الى حسن زيد) يعنى ان النفى يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد نفيه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى مارأيت حسن رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى مارأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى قياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى بكون حسن رجل (دونه) اى دون حسن زيد (لايناسب المقام) لانا اذا قلنا مارأيت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائدا بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساويا له اواحسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذا لم يجز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نفى قياس المساواة (فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى مارأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (فى عين زيد فانتفى) اى فحينئذ انتفى (المساواة والزيادة) اى اذا انتفى المساواة فانتفاء الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة شاملا لمايكون ناقصا وزائدا أراد أن يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاه المقام) يعنى ان حمل نفى المساواة على نفى الزيادة لامر اقتضاه مقام المدح

ثم شرع فى بيان الوجه الآخر الذى يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولايبعد ان يقصد بنفى المساواة) يعنى فى قولك ليس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز أن يقصد بهذا النفى (نفى الزيادة ايضا) اى كما قصد به نفى المساواة يعنى بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفى المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفى الزيادة فيدل قوله ليس بمساو على نفى المساواة بالمطابقة وعلى نفى الزيادة بالالتزام وانما يدل عليه بالالتزام (لان فى الزائد على شئ) فقوله فى الزائد خبر مقدم لان وقوله (مايساويه) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر الراجع الى الموصول فى مايساويه يعنى انه يوجد فى الشئ الزائد على شئ الشئ الذى يساوى ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة فكما يدل هذا الكلام على نفى المساواة يدل ايضا على نفى الزيادة فى مقام المبالغة لان فى العشرة شيئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية الاولى وثانيهما الاثنان الذى هو زائد على الثمانية التى فى ضمن العشرة وبهما تكون العشرة عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى فى ضمن العشرة ولا الاثنان الزائدان عليها وقوله (فيصح) تفريع لقوله لان فى الزائد يعنى اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونة العرف نفى المساواة سواء كان المساوى هو المساوى الذى فى ضمن الزائد او المساوى الذى ليس فى ضمنه يعنى يصح ان يقصد بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للثمانية التى وقعت جزأ للعشرة ولا للاثنان الذى هو جزء زائد عليه وقوله (فانتفى) تفريع لقوله فيصح يعنى اذا صح هذا القصد فى العرف ففى قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن زيد يجوز أن ينتفى (الزائد ايضا) اى كما انتفى المساواة وقوله (فيحصل) تفريع للمجموع يعنى اذا صح هذا المجموع يحصل (من جميع ذلك) فيما نحن فيه (ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد) فانه لما انتفى الشقان من المساواة والزياد تعين قصد الشق الثالث الذى هو النقصان (وذلك) اى وذلك القصد (كمال المدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لايقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساوله فى احد لايكون ذلك المساوى ايضا مشابها له فى كيفيته وان كان مساويا فى كميته (فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل أسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل مارأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا) وهذا السؤال وارد على قوله منفيا بطريق النقض الحقيقى يعنى ان قولك الا اذا كان صفة لشئ الخ جار بعينه على قولنا مارأيت رجلا الخ لان لفظ افضل وقع صفة

لرجل حال كونه منفيا وكل مايصـدق عليه ذلك يجوز عمل اسم التفضيل فيه
فى المظهر مع ان حكم المدعى وهو الجواز متخاف فى مثل هذا المثال مما كان المفضل
والمفضل عليه مختلفين بالذات وقوله (كما جاز فى المثال المذكور) يعنى يقتضى
جواز عمله فى هذا المثـال كما اقتضى فى المثال السابق وهذا اشـارة الى الجريان
فاجاب عنه بمنع الجريان بقوله (قلنا) يعنى لانسـلم جريان هذا الكلام بعينه
فى هذا المثال الغير الجائز وانما يجرى عليه اذا لم يكن فرق بينهما وليس كذلك
بل (فرق بين المثالين) اى بين قولنا مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه
فى عين زيد وبين مارأيت رجلا افضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل عليه
فى المثال المذكور) وهو المثال الجائز الذى اورده المصنف فى المتن (متحدان بالذات)
وهو الكحل الذى هو واحد بالذات ومتغاير بالاعتبـار كما مر (والاصـل
فى اسم التفضيل) يعنى ان المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل
فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات) اى كما كانا مختلفين بالاعتبار
كما وقع فى مادة النقض فان المفضـل فيه هو ابوه والمفضـل عليه هو زيد وهما
مختلفان بالذات (ففى صورة الاتحاد) وهى صورة المثـال الاول الجائز حيث
اتحدا فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيلى) لوجود خلاف ماهو الاصـل فيه
والعدول عنه (فاذازال) يعنى اذا ضعف المعنى التفضيلى باستعماله على خلاف الاصل
وزال ايضـا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنفى) اى بتسليط النفى عليه
(زال) اى زال ذلك المعنى التفضـيلى الضعيف (بالكلية) اى لم يبق له معنى
تفضيلى اصلا (ولم يبق له) اى لاسم التفضيل (قوة ان يعود حكمه) وهو عدم
جواز العمل فى الظاهر اصلا (بعد الزوال) اى بعد أن يكون ذلك الحكم زائلا
للنفى (بخلاف مارأيت) اى بخلاف مادة النقض وهو قولنـا مارأيت (رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه
مختلفان بالذات) اى مختلفان فى هذا المثال فحينئذ كان استعماله على الاصل فاذا
استعمل على الاصل (فلاضعف فى معناه التفضيلى) فاذا انعدم الضعف (فله)
اى فجاز للمعنى التفضـيلى (قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو) اى الحكم
المذكور (عدم جواز عمله فى المظهر) ثم النحاة لما جوزوا عمل اسم التفضيل
فى المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك بكونه بمعنى حسن
ولما كان اقتضاء الجواز جواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد أن يشير الى وجه
ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضى وجها قريبا للوجوب فقال (مع انهم) فقوله
مع منصوب على انه مفعول فيه ليعمل اى الذى يتعلق به اللام فى قوله لانه بمعنى
حسن يعنى ان اسم التفضيل يعمل فى هذه الصورة لكونه بمعنى حسن ولعدم

(جواز)

جواز خلافه وهو رفع احسن لان العرب (لو رفعوا) (احسن بالخبرية) ولم يكن منصوبا بالنعتية (و) رفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لاحسن (لفصلوا) اى للزم على من رفعه كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومعموله) اى وبين معمول احسن وقوله (اى ماعمل فيه) تفسير للمعمول يعنى ان المراد بمعمول احسن هو المعمول الذى عمل فيه (احسن من حيث انه) اى احسن (اسم التفضيل فيه معنى الفعلية) وانما قيده بهذه الحيثية ليتحقق اجنبية الكحل فى وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذى هو احسن فيما سيأتى لان احسن حال كونه خبرا عامل فى المبتدأ الذى هو الكحل على رأى ضعيف وهو أن العامل فى المبتدأ هو الخبر فحينئذ يرد عليه انه لانسلم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاحسن ايضا وليس باجنبى (وذلك المعمول) اى المراد بالمعمول الذى عمل فيه احسن من حيث كونه اسم التفضيل لا من حيث كونه خبرا (قوله منه فى عين زيد) اى هذا اللفظ الذى وقع مفضلا عليه وتعلق جاره باحسن فى هذه المسئلة وقوله (باجنبى) متعلق بقوله لفصلوا (وهو) اى ذلك الاجنبى (الكحل) وقوله (اذ كل ماليس) اشارة الى كونه اجنبيا يعنى ان الكحل وان كان معمولا ايضا لاحسن بناء على هذا الرأى الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم التفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وعامله خبره وكل ماليس (معمولا من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم التفضيل (فهو) اى فذلك المعمول (اجنبى له) اى لمعمول ذلك العامل حال كون الاجنبية حاصلة (من هذه الحيثية) وان لم يكن اجنبيا له من حيثية اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو فى النسخ التى رأيناها فيكون حينئذ اما صفة لاجنبى او ابتدائية يعنى يكون الكحل حينئذ هو الاجنبى الذى لا يجوز (تخلله) اى وقوعه (بينه) اى بين احسن (وبين معمولاته من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم التفضيل * اعلم انهم اختلفوا فى ان العامل فى المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عامله عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى قيد الحيثية فى اثبات اجنبية الكحل ولذا قيده الشارح بالحيثية ناظرا الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرجه) ماعرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثانى وهو المذهب المنصور يعنى انه ان كان العامل فى الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنبية) ايضا (ماعرض له) اى للكحل (من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر) وانما لا يخرجه (اذ العامل بالحقيقة حينئذ) اى حين اذ كان عامله معنى الابتداء (هو معنى الابتداء) فقط (لا اسم التفضيل) فيكون الكحل اجنبيا ايضا من حيث كونه معمولا لمعنى الابتداء * ولما كان لزوم الفصل مبنيا على كون

الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبى واشار اليه بقوله (بخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا فى الكحل اوكان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذا عمل) اى احسن (فى الكحل بالفاعلية) اى بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنبيا حينئذ) اى حين اذ كان فاعلا لاحسن وانما لم يبق اجنبيا (لانه) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له (من معمولاته) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ منه (فى عين زيد على الكحل) فيقال مارأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذور منه والمهروب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه فى عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولا له (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور فى هذه الصورة مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فنقل عن المصنف جواب عنه بانه لو قدم لزم عود الضمير يعنى الذى هو ضمير منه الى مالم يذكر لفظا ورتبة يعنى الكحل لانه لو اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندى معترضا على المصنف بانه لا نسلم الركاكة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدا مؤخرا يجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخرا لفظا لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدم رتبة فلا ركاكة فيه ولذا لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف فاجاب فى دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذى هو العامل الضعيف على كونه مبتدأ فى هذا التركيب الذى يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح للزوم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائز فيه فلا يقتضى ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن فى معناه) اى لكن حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير فى معنى ذلك التركيب (تعقيد ركيك) اى تعقيد مناف للفصاحة والتعقيد فى نفسه مخل بالفصاحة واذا كان ركيكا يزيد اخلاله فان التعقيد ان كان فى النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظى وان كان فى الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ركيك وههنا كذلك اما فى النظم فبسبب التقديم والتأخير واما فى الانتقال فلان الانتقال من الملزوم الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركاكته لزمت الشبهة المذكورة ايضا (لو قيل) اى لو عبر هذا المعنى الذى هو معنى العبارة المشهورة (بهذه العبارة) وهى قوله (مارأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو) بان عبر الكحل بالضمير واريد به (اى الكحل فى عين زيد) وقوله (لا يخلو) جواب لو اى لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركاكة وتعقيد ايضا) اى كما لا يخلو القول الاول عنهما (مع انهما) اى ان العبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركاكة مخالفتان

(للمقصود)

للمقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهوره وانهما (ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هى مسألة الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى فى العبارة المشهورة وقال العصام هكذا ذكره الهندى ووافقه الشارح وهو مايقتضى منه لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف فى العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا مضطرين فى اعماله وحاصل القدح مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى فى الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه فى النفى يضعف المعنى التفضيلى فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلى قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا انتهى * ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة المشهورة اليها اراد الشارح ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (ولما قرر) اى المصنف (مسئلة الكحل) اى مسئلة يجوز عمل اسم التفضيل فى المظهر (وبين شرائطها) اى شرائطها التى تعمل فى المظهر باجتماع تلك الشروط (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التى يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه) اى على طريق من طرق التعبير (يطابق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود) اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ والى اثبات شئ بل هو عبارة تؤدى المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان كذلك اراد المصنف ههنا (ان ينبه على ان التعبير عنها) اى عن المسئلة المذكورة (غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها) اى عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر منه) اى بلا اخلال يحصل فى العبارة وينقص حسنها (وعلى ترتيب) اى يمكن ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض مع بقاء الاداء وقوله (وينتقل) بالنصب معطوف على ان ينبه اى واراد ايضا ان ينتقل (بهذا التقريب) اى بذكر مايقرب به (الى ما) اى الى شعر (انشده سيبويه واستشهد به) اى بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهدا فى اثبات هذه المسألة (ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين سيذكرهما المصنف (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف ﴿ ولك ﴾

اى وجاز لك ﴿ ان تقول ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد ﴾ اى بحذف لفظ منه يعنى الجار والمجرور معا وقوله (باقامة) بيان لسبب جواز الحذف لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل

من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامة (من عين زيد مقام منه فى عين زيد) يعنى بحذف فى من فى عين زيد و بحذف الضمير المجرور فى منه فاقيم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر منه) بيـان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للمقصود وقوله (بمقدار ضمير منـه وكلمة فى) يعنى ان الاخصرية تحصـل بحذف كلمتين فى الجملة احدهما ضمير منه والاخرى كلمة فى من فى عين * ولما انفتح باب الاختصار اراد أن يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقال (ولو رفع) اى ولو اريد الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من البين) وازيل منه (وا كتفى) اى واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة فى كما فى الاول وكلمة عين وكلما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعنى ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن باقيا مع الحذف لم يجز حينئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى يعنى وانمـا بقى ذلك لانه على كل تقـدير اى على كل من ارتكاب الحذفين المذكورين (فالمعنى) اى فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اى على الظهور الذى (كان) اى ذلك المعنى (عليـه) اى على ذلك الظهور الذى كان (قبل هذا التعبير) وانما بقى المعنى على اصله مع ان المفضل عليـه فى اصـل التركيب المشهور هو الكحل الذى هو مرجع ضمير منـه وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك المشبهة بقوله (لان اصله) اى اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل اصـله (من كحل عين زيد) يعنى اذا قرر بذكر المفضل والمفضل عليـه على اصـله الذى هو تغايرهما بالذات فيرجع الاصـل على هذا الى قولنا ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير عنه بالعبارة المشهورة جعل الظـاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل عليه لقصـد اخراجه عن اصـله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصلى على هذا التقرير يستنبط من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل فى العبارة المشهورة يعنى انما عدل عن هذا الاصل الى العبـارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لايحصل المقصود الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصلى وهو تفضيل الشئ على غيره مغـايرة ذاتية

والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشيء على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لايكون) اى اسم التفضيل حيئذ (من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حيئذ) يعنى وانما لا يكون كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ الكحل فلايكون من القبيل المذكور * ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغير بالحذف وقال العصام لم يلتفت المصنف الى الوجه الآخر الذى ذكره الشارح بقوله ولو رفع بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع عنه قياسا انتهى شرع فى بيان جواز تغير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشعر المذكور فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغير العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التى كان الكحل فيها) اى فى تلك العين حال كونه (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التى كانت ظرفا للكحل المفضل عليه واحترز به عن العين التى كانت ظرفا للكحل المفضل كما ستعرفه (قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير فى مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على احسن (استغنى) اى حصل الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل * ثم اراد الشارح ان يشير الى جواز كون كعين زيد فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة لعين والى جواز كون الكاف اسمية بمعنى المثل ردا على ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى تقدير قوله مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول لقوله مارأيت وقوله (مماثلة لعين زيد اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (فى اصل التكحل) اشارة الى وجه التشبيه يعنى ان النفى وارد على هذا القيد وان المراد به نفى اصل التكحل واذا انتفى الاصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج الى حذف المعطوف فى الموضعين وستعرفه وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله احسن بالنصب اما مفعول ثان لقوله مارأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت او حال من مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول رأيت وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل عليه بان معنى مارأيت كعين زيد مارأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز أن يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين

زيد لانه يكون المعنى مارأيت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها * ثم اورد سندا لقوله ولايجوز بقوله وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة انتهى فالشارح اشار الى انه لامانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض الذى ذكره الرضى فى السند مندفع امابجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى اصل الكحل لافى الفضل فى حسنه وامابجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ واشار الى الثانى بقوله (اوتقول) يعنى اندفاع التناقض الذى ذكره الرضى امابما ذكرنا فى التقدير الاول اوبان تقول (معناه) اى معنى قوله مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا كعين زيد) فقوله (فى كونها احسن) اشارة الى ان وجه التشبيه ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفى والضمير فى كونها راجع الى العين وقوله (فيها) متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله (منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (فى غيرها) حال من الكحل * ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفى المماثلة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفى الحسن الزائد (على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكناية التى هى ابلغ من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية عين متصفة بالاحسنية من غيرها مماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها فى الحسن الناقص منها فيلزم (ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذكور وتقرير السؤال انه لاضرورة فى اعمال سم التفضيل فى هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لايلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبى اذ لامعمول لاحسن فى هذه العبارة وهو منه فاجاب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (فيها) اى فى هذه الصورة (فصل ظاهر) اى لزوم فصل بالاجنبى بين احسن ومعموله فى الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا ههنا فى الحكم وقوله (لو رفعت افعل) قيد لقوله فصل ظاهر يعنى ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم من كون افعل مرفوعا (بالابتداء) كما لزم فى العبارة المشهورة (لانها) اى لكن جوز هذه الصورة شيء آخر وهو أنها (فرع الاولى) لانه قدم أن اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

عن ذكره ثانيا فالضرورة حينئذ معتبرة حكما فى هذه الصورة ايضا اعتبارا
باصلها وقوله (ولان) الخ جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعنى ان الفصل
المقتضى لاضطرار كون الكحل معمولا لاحسن موجود فى هذه الصورة ايضا
لان (من التفضيلية مع مجرورها) وهو افظ منه (مقدرة فيها) اى فى هذه
الصورة (ايضا) اى كما كانت ملفوظة فى العبارة المشهورة (كما ذكرنا) اى
بقولنا وتقديره او بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبى تقديرا وقال
العصام ان المصنف فرّق بين التركيب الاخصر وبين تركيب تقديم العين بالاشارة
حيث قال فى الاول فلك ان تقول وقال فى الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل
وان تقول بعطفه على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقدير
العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يقدر بوجه يطابق الاول كما اشار
اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقدر بوجه لا يطابق الاول الا باعتبارات كما اشار اليه
بقوله اوتقول الى آخره * ثم المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله ﴿ مثل
ولا ارى ﴾ ثم اراد الشارح بيان اعرابه بقوله (مثل) اى لفظ مثل ههنا (منصوب
على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (اى قلت مارأيت كعين زيد الخ قولا يماثل
قول الشاعر وانما ترك) اى المصنف (صدر البيت) وهو كما سيأتى قوله مررت
على وادى السباع (ليكون) اى تركه لقصد أن يكون المصنف (مبتدأ بما) اى
باللفظ الذى (هو مبدأ المماثلة) اى به تحصيل مماثلة قوله لقوله الشاعر فان مماثلة
قوله وهو كعين زيد حاصلة بقوله كوادى السباع فى ان يكون بالكاف ومقدما
على اسم التفضيل وقوله (وترك) عطف على قوله انما ترك ولا يخفى مغايرتهما
بمغايرة المفعولين فحينئذ يصح العطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت فى قول
الشاعر ترك ايضا (موصوف احسن فى المثال) فان موصوفه فى المثال هو قوله
عينا كما كان فى الشعر قوله واديا فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف فى المثال ايضا
لكنه تركه (وان كانت) اى ولو كانت (المماثلة الكاملة فى ذكره) اى فى ذكر
الموصوف فى المثال وقوله (اذهو) دليل لوجود المماثلة الكاملة فى ذكره اى
المماثلة المذكورة انما كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله
عينا (فى مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو)
اى والحال ان اللفظ المقابل فى الشعر باللفظ المقابل فى المثال وهو لفظ
واديا (مذكور) فى قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر فى المثال ايضا
مايقابله ولكنه تركه فى المثال ولم يقل مارأيت عينا كعين زيد (لانه) اى لان
المصنف (كان فى مقام بيان الاختصار) وقوله (فى المثال المذكور) مفعول
فيه لترك وقوله (اوّلا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكانى والثانى زمانى يعنى

ان المصنف لما كان قائلا فى مقام الاختصار اراد أن يشير الى المقام فى الموضعين فرجح ترك الموصوف فى المثال فى الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اى مع اللفظ الذى (يليه) فى الشعر ثانيا (و) تمام البيت الذى تركه (هو) قوله (مررت على وادى السباع ولاارى) ﴿كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب اتوه تئيه * واخوف الاما وقى الله ساريا﴾ ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لاارى واديا اقل به ركب) فقوله لاارى اشارة الى مبدأ النفى وقوله واديا مفعوله وقوله اقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو فى اللفظ جار على واديا وقوله به متعلق باقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة الى الركب الموجودين فى الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (فى وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل المثال السابق وقوله (فقدم) اشارة الى بيان العدول عن هذا الاصل يعنى اريد الاختصار بان قدم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكر حالا بقوله فى وادى السباع فغير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لاارى كوادى السباع (واستغنى) اى فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانيا) اى بقوله فى وادى السباع كما تقدم وجهه فى تقديم لفظ كعين زيد فى المثال السابق * ثم شرع فى بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لاجمع (وهو) اى الركب فى العرف (مخصوص براكبى الابل) وان كان فى اللغة عاما للراكبين على شئ مطلقا كما ان الدابة شامل فى اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصص فى العرف بذات القوائم الاربع (والتئية) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة وبعد الهمزة ياء مشددة فاصله تأيية بسكون الهمزة وبعدها الياء المذكورة التى بعدها ياء مفتوحة مصدر من ابى يؤيى كعدّى يعدّى تعدية وهو مشتق (من ايى) يعنى بفتح الهمزة وباليائين كما هى لغة فى امثاله نحو حيى بفك الادغام (او) من (ايّ) يعنى بالادغام وهو جائز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعنى ان لفظ التئية ثلاثية من ايى اواىّ على وزن التحية التى هى مصدر (من حيى) بفك الادغام (او حىّ) يعنى بالادغام وقرئ بهما فى قوله تعالى ﴿ويحيى من حىّ عن بينة﴾ (وهو) اى معناه فى اللغة (المكث والتأنى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى انه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) اى معناه فى اللغة (السير فى الليل) ومنه قوله تعالى ﴿سبحان الذى اسرى بعبده﴾ (فقوله ارى) يعنى المنفى بقوله لاارى فانه متكلم معلوم (اما) مشتق (من رؤية البصر) بان كان بمعنى ابصرت متعديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق (من رؤية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى علم متعديا الى مفعولين (فعلى

الاول) اى فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (واديا مفعوله و كوادى)
اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى
ويكون المعنى لارى واديا حال كونه مماثلا لو ادى السباع (قدم عليه) اى على
تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا
لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون
(واديا مفعوله الاول و) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام
وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لا اظن و نفى
الظن ابلغ من نفى الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت
الى هذا الاحتمال لكونه مقتضى لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرواية
فانه لو وجدت الرواية لنبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ
حين يظلم (ظرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى
المرئى بوادى السباع تشبيهه به وقت ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف
انما يقع فى وقت الظلام لافى النهار (والواو) اى الواقعة (فى ولا ارى اما
اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الشارح (او) اى الواو الواقعة فى ولا ارى
واو (حالية) وسيجىء ترجيح الحالية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة
واديا والجار) اى الباء الجارة الواقعة (فى) قوله (به متعلق باقل والمجرور) اى
والضمير المجرور (عائد الى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد
(وجملة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وتئية) بالنصب على
انه (تميز عن نسبة اقل) اى انه تميز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى
الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تئية (منصوب على المصدرية) اى
على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله اتيانا لكونه
بمعنى فعله الذى هو اتوه وقوله تئية صفة لذلك المصدر فاقيمت الصفة مقام ذلك
المصدر كما فسره بقوله (اتيانا تئية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك
الوادى بنوع اتيان وهو الاتيان على طريق التأنى (واخوف) وهو اسم تفضيل
ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا واقع على خلاف القياس
كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى
المفعول) اى زيادة مخوف (اسند) اى اسند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى
الى المستتر الراجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى
موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون
الركب فاعلا له ومن تعلق الجار فى به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب
منهم) اى من الركبان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا

مخوفيته زائدة من مخوفية وادى السباع * ثم شرع فى اتمام اعراب البيت فقال (وما) يعنى ان كلة ما الوقعة (فى) جملة (ماوقى الله مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرى لمادخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وقى الله بعددخولها وقاية الله (وساريا) اى ولفظ ساريا فتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وقى) تفسير لاعرابه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقرينة الركب مفعول قوله وقى (والمستثنى) اى المستفاد المصرح بقوله الاما وقى الله (مفرغ) يعنى انه مستثنى من عموم الاوقات بقرينة كون المستثنى مصدرا بما المصدرية التوقتية ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا (اى واديا) وهذا تفسيرله بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعنى يكون معنى مجموع البيت لاارى واديا (اقل واخوف فى كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الافى وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال فى المعرب هذا التوجيه يعنى كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كما فى قوله تعالى ﴿وما بناها﴾ فيكون مامنصوب المحل على الاستثناء من الركب اومن المستكن فى اخوف وجملة وقى الله لامحل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اى وقاه الله تعالى وقيل مامصدرية غيروقتية والمستثنى منقطع اى لكن وقاية الله تثبة (يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه) وقوله (والحال انى لاارى) اشارة الى ان الواو فى ولاارى حالية والى ان جملة لا ارى مضارع منفى حال من فاعل مررت وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف فى كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون جملة ولا ارى حالية وما اختار ما قاله الرضى من انها اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله (يكون توقف الركب به) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع الخوف فالقرينة تكون هى العادة وقوله (اقل من توقفهم بوادى السباع) اشارة الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك الوادى) اشارة الى انه لما سلط النفى على الزيادة فى اقل واخوف انتفت الزيادة والمساواة فبقى المعنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى مما عدا هذا الوادى من الاودية الموصوفة بتلك الصفات (فى كل وقت الاوقت وقاية الله سبحانه راكبا ساريا سائرا بالليل فيه من الآفات والمخافات) اى مواضع الخوف ولما كان ما يعبر به هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى اصله وثانيهما جعله وادى السباع كما فى عبارة المصنف بعد تغير هذا الاصل

(اراد)

اراد أن يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) اى لو أردت ان تعبر معنى البيت (بالعبارة الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (لقلت) اى فى تفسيره بان تقول ان المراد به انه (ولارى واديا اقل به ركب اتوه منه) اى من الركب الذى (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس بمرئى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كما هى عبارة المتن (لقلت ولارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع) وهذا اللفظ الآخر هو ما به يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا وجعله مفعولا اوحالا لقوله لارى واستغنى به عن ذكر منه ثانيا جعل المفضل عليه هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع * وهذا آخر ماقصدنا تحشيته من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى وبعد هذا نشرع فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمى الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يعيننى بعد هذا ايضا بالعناية التى اعانتنى بها بلطفه وكرمه فاقول * ولما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف) وهو بتخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل فى كلمة قسم ماضيا (الكلمة) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل الانحصار قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله (ولم يكتف) معطوف على قوله قسم يعنى ان الظاهر من قوله وقد علم الخ ان يكتفى بذكر تعريف كل من الثلاثة فى صدر الكتاب لكنه لم يكتف (بهذا القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت النوبة) اى بعد اتمام مباحث الاسم وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب لما فى ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اى بذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف رحمه الله ﴿الفعل مادل﴾ وفسره الشارح بقوله (اى كلمة) اشارة الى ان ماموصوفة عبارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان تذكير دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما

والافهو راجع الى الكلمة ولو ظهر المعنى الذى هو عبارة عنه لزم تأنيثه (على معنى) متعلق بقوله دل وقوله (كائن) بالجر للاشارة الى ان قوله (فى نفسه) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله (اى فى نفس مادل) اشارة الى ان الضمير المجرور فى تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجح ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى المدلول فى نفس الكلمة وقوله (يعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى مابقرينة ايراده مذكرا لكن يريد بقوله فى نفسه فى نفس الكلمة لكون ماعبارة عنها * ولما كان المآل ان المعنى فى نفس الكلمة اراد أن ينبه على تفسير ذلك المآل فقال (والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المنفهمة منها (من غير احتياج) اى غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت فى دلالتها فى الحرف كما سيجيء وانما لم يحتج الى الضم (لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمظروف وكما ان المظروف اذا استقر فى مكانه لايحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان فى مفهوميته من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شيء * ثم شرع فى بيان توجيه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى) ترجيحا للقرب وموافقة فى التذكير كما هو الظاهر فى اللفظ (وحينئذ) اى وحين اذ رجع الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى فى نفسه) كما هو التوجيه الثانى (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (فى نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع مآل التوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الامر الواحد الذى رجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة فظاهر اذ لامعنى لكون المعنى فى نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصلا فى نفس المعنى الا انه لايحتاج فى حصوله الى شيء آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج فى حصوله الى شيء آخر حيث لايحصل بدون حصوله كما فى الحرف * ثم الشارح لماساوى بين الارجاعين ورجح الارجاع الى الكلمة ولم يرجح الوجه الذى هو الظاهر بحسب اللفظ بقرينة قربه وتذكيره حيث لايحتاج فيه الى التصرف

اراد أن ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعني ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذي يطابق (لما ذكره) المصنف (في وجه الحصر) وهو قوله في صدر الكتاب لانها اما ان تدل على معنى في نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كما لايخفى) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل في التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم و بعضها غير مستقل بها كالحرف اراد أن ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعني انه مخالف لاخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان) ماضيا كان اوحالا اومستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر * اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخل الذي هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذي هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخل في كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجهنا كلامه بتعميم النسبة بان نقول سواء كانت النسبة الى فاعل ماهي نسبة الحدث الذي هو مدلول الفعل اونسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقي ههنا اشكال ينشأ مما قال بعضهم ان المشهور فيما بينهم كما ذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثتها ما ذكره ههنا ورابعها تقيد الحدث اوالنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم انما لم يلتفتوا الى الرابع لاستلزام دلالة الفعل على مجموع ماسواه والله اعلم (ولاشك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طرفيها) اى طرفي النسبة يعني ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر مسند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) واذا لم تستقل

بالمفهومية (فالمراد بالمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة) فانه لواريد به تلك النسبة لزم الخلف وايضا ينتقض تعريف الفعل بالحرف * ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقى صحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثانى ايضا فقال (ولما وصف ذلك المعنى) اى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور أنه لايريد بالمعنى المعنى المطلق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما خرجت النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعين ان يكون المراد به) اى بقوله على معنى فى نفسه (الحدث) ولما انجر الكلام الى ارادة الحدث من المعانى الثلاثة وكان الحدث جزأ من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا ان يوجد مجاز فى التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعة للمعانى الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء وايضا اذا اريد بالمعنى فى قوله مادل على معنى معناه المطابقى مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى فلاتصح ارادته لانه معناه المطابقى ليس بمستقل فى نفسه لكونه مركبا من المستقل ومن غير المستقل فالمركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عما اريد فى الاسم والحرف لان تعريفهما ايضا مادل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامى يلزم كون الحرف غير دال على معنى اصلا * فلما كان بطلان ارادة الآخرين ظاهرا تعرض لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى فى قوله على معنى (ليس معناه المطابقى) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة (بل) المراد بالمعنى (اعم) اى سواء كان مطابقيا او تضمنيا لتكون دلالته على المجموع وعلى جزء منه حقيقة * ولما اورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عاد المحذور ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص استدرك الشارح بقوله (لكن لا يحقق الا فى ضمن التضمنى) يعنى انه لايلزم منه المجاز لانه انما يلزم لوكان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا لابشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه فى ضمن التضمنى وقوله (فخرج بهذا القيد) تفريع لقوله فى نفسه يعنى انه لما قيد المعنى فى تعريف الفعل بكونه فى نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه الاعم المتحقق فى ضمنى التضمن خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيجئ فى بحثه لكن كان الاسم

داخلا فى التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله ﴿ مقترن ﴾ (وضعا) اى اقترانا وضعيا لاعقليا وسيجىء فائدة زيادته ﴿ باحد الازمنة الثلاثة ﴾ وقوله (فى الفهم من لفظ الدال عليه) للاشارة الى ان مفهومية احد الازمنة منفهم مع انفهام المعنى الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان يعنى ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلالة بهيئته على الزمان المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن (فهو) اى لفظ مقترن (صفة بعد صفة للمعنى)وهذا تفريع على كونه قيدا مخرجا يعنى اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله فى نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له قوله مقترن (يخرج به) اى بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه فى نفسه لكنه غير مقترن باحد الازمنة * ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادة لفظ وضعا حيث غفل المصنف عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه يعنى انه خرج بقوله (وضعا يخرج اسماء الافعال) نحو هيهات ونزال (لان جميعها منقولة) يعنى ان اسماء الافعال ليست دلالتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول لان مجموع تلك الاسماء من الاسماء المنقولة اما منقولة (عن المصادر اوغيرها) اى او منقولة عن غير المصادر (كما سبق) فى بحثها فهى وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست فى اصل معناها الموضوعة له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر فقوله (ودخل) معطوف على متعلق بقولنا يعنى ان قولنا وضعا كما خرج به اسماء الافعال التى من الاغيار دخل به (فيه) اى فى حد الفعل (الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها) اى معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت عنه فى الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به فى حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية انتهى يعنى ان كلا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونان حينئذ داخلين فى حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن باحد الازمنة فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما فى الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى ما يتوهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق

(على المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (مقترن باحدالازمنة الثلاثة) لا انه اقترن بالزمانين كليهما لانه لمادل على الزمانين لزم منه دلالته على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين حال كونه مستقلا مع قطع النظر عن الوضع الآخر أنه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك) يعنى الاشتراك الناشى (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده فى بيان خواصه كما هى عادته فقال ﴿ ومن خواصه ﴾ (اى بعض خواص الفعل) ﴿ دخول قد ﴾ وانما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذا احد المقاصد الثلاثة (او لتقليل الفعل) اى لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (اوتحقيقه) اى اولقصد اخبار تحقق الفعل وثباته وهذا ثالثها (وشىء من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يحقق الا فى ضمن الفعل) ومالا يحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فدخول قد خاص بالفعل ﴿ و ﴾ (دخول) ﴿ السين وسوف ﴾ وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل فهما لا يوجدان الا فى الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدلالتهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل نظرا لانه ان اريد أنه لا يمكن وجوده فممنوع وان اريد أن وجودهما فى غيره ممكن لكن لا يدل فمسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مراد ثم قال فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس فى الحال يقال نفست الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل

ان السين منقوص من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى
﴿ و ﴾ (دخول) ﴿ الجوازم ﴾ يعنى ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص
دخولها عليه دون الاسم (لانها) اى الجوازم (وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما)
فانهما وضعتا لنفى الحدث الذى فى مدخولهما (او) اى اووضعت تلك الجوازم
(لطلبه) اى لطلب الفعل (كلام الامر او) وضعت (للنهى عنه) اى عن الفعل
(كلا الناهية) وهذا فيما عملت فى الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازم
(لتعليق الشئ) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعلية اوفى ضمن الجملة
الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان اواسما كمهما ومتى
(وكل من هذه المعانى) اى من نفى الفعل وطلبه و نهيه عنه وتعليق الشئ به (لايتصور
الا فى الفعل) وزاد العصام فى التعليل بان العمل امارة الاختصاص لان الشئ
مالم يخص الشئ لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب بانا لانسلم ان اختصاص
العمل اعنى الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لايجوز أن يختص عملها لانفسها
الاترى ان ما ولا يختصان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من
طرف العصام بان مراده من قوله مالم يخص الشئ لم يعمل فيه ان الملزوم
اخص واللازم اعم وكل شئ يعمل فهو مختص بدون العكس يعنى وبعض
ماخص لم يعمل وماولا من هذا القبيل والله اعلم ﴿ ولحوق تاء التأنيث ﴾ ولما غير
المصنف عبارته ههنا بذكر اللحوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف)
يعنى ان اللحوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على
لفظ قد يلزم كون اللحوق مدخولا للدخول فلامعنى له (وانما خص به)
اى وانما اقتصر على الفعل (لحوق تاء التأنيث) وامتاز الفعل به عن الاسم (لانها)
اى لان تاء التأنيث (تدل) اى لاتدل الا (على تأنيث الفاعل) ولما لم يكن هذا
التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولاتلحق) اى لاتلحق التاء
المذكورة ايضا (الا بما) اى باللفظ الذى (له فاعل) اى باللفظ الذى لابدله
من فاعل اونائبه وذلك هو الفعل لاغير (والصفات) اى الصفات التى لابدلها
من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لاتكون نقضا علينا فان تلك الصفات
(استغنت عنها) اى عن تاء التأنيث (بما) اى بسبب شئ (لحقها) اى لحق
لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها) اى على تأنيث تلك الصفة
(و) على (تأنيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة فى قائمة
مثلا لما دلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على
التأنيث واذا كان كذلك (فلاجرم اختص) اى لحوق تلك التاء (بالفعل)
لان الفعل غير مستغن عنها وقوله ﴿ ساكنة ﴾ بالنصب (حال من تاء التأنيث)

لكونها واردة بالنكرة (و) قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التاء (المتحركة لاختصاصها) اى لاختصاص المتحركة (بالاسم)كاعرفت ﴿ و ﴾ (لحوق) ﴿ نحو تاء فعلت ﴾ يعنى من خواصه ايضا لحوق التاآت التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى * ثم فسر مراده فقال (اراد) اى المصنف (بنحو) اى بقوله نحو (تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة) وقوله (فتدخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل من كلة نحو يعنى فحينئذ تدخل (فيه) اى فيما يختص لحوقه (تاء فعلت) اى التاء المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لايلحق الا بما) اى الا باللفظ الذى (له فاعل) فان تلك التاآت ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحينئذ يلزم وجود الفاعل فيما لحقته (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع الفعل فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة الفروع منحطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عنه) اى عن ذلك الفعل (بمنع) اى بسبب منع (احد نوعى الضمير) اى البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولوكانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اى لقصد التحرز (عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع) عن المستتر (لان المستكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجيح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم اليق واجدر) من البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه * ولما فرغ المصنف من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال ﴿ الماضى مادل ﴾ قوله (اى فعل دل) اشارة الى ان ماموصوفة وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لاالعقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله ﴿ على زمان ﴾ متعلق بدل

﴿ وقوله ﴾

وقوله ﴿قبل زمانك﴾ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعنى على الزمان الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعنى ماكان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان القبلية اما ذاتية كقبلية العلة على المعلول اوزمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبل زمانك هى القبلية الذاتية لكن لامطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما فسره به للاشارة الى دفع ماقيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق وننقل الكلام الى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدما بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمه قال قبلية ذاتية (لابحسب الزمان) فانه لوكان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا اشارة الى مسئلة حكمية وتحقيقها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لابداية له ولانهاية بدليل انه لوكان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتدائه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لوكان ذلك التقدم تقدما زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لهايكون التقدم والتأخر لذاتها هذا * ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منشأه الذات لاالتقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر وههنا ليس كذلك فان الامس لايجامع اليوم كذا فى بعض الحواشى وفيه مباحث اخر والوجه فى تركها ماقال العصام ولتحقيقه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر * ثم شرع فى بيان فوائد قيود التعريف فقال (فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال) اى من المضارع وغيره فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه) فان ماعدا الماضى امادال على الحال واما على المستقبل فلايصدق قوله قبل زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك * ولما توهم انتقاض التعريف

منعا بانه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لايصدق
عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بما الموصولة) يعنى مافى قوله
مادل (الفعل) كما فسره الشارح بقوله اى فعل واذاكان المراد بالموصول فعلا
(فلا ينتقض منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت
على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه * ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض
بالمنع فى قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان
قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطا وجزاء فانهما ماضيان يعنى يصدق
عليهما المحدود مع انه لايصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لاعلى
زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (والمراد بالدلالة ماهو بحسب الوضع)
يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اريد بها
هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (بلم يضرب) فانه ليس موضوعا باصل
الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان
قبل زمانك بحسب كونه موضوعا له بل وضعه للمستقبل اوالحال ودلالته على
الماضى بحسب الاستعمال (وجمعه) اى وكذا لاينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا
للافراد (بان ضربت) فيما وقع فى حيز الشرط (ضربت) اى فيما وقع
فى حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى ثم عرض لهما الاستقبال بسبب وقوعهما
فى حيز الشرط والجزاء * ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه الممتاز بها
عن اخواته من الافعال لان اخواته معربة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى
على الفتح) واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبنى فقال (خبر مبتدأ محذوف
اى هو يعنى) اى بمرجع الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح
لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفا صحيحا (او) هو مبنى على الفتح
(تقديرا نحو رمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة * ثم شرع الشارح فى بيان وجه
كونه مبنيا على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك التعرض لوجه
نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة
للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معتورة عليه
وهى الفاعليه والمفعولية والاضافة ولا شئ منها موجود فى الفعل واذا كان
الاصل فيه البناء ولامقتضى للعدول عنه وهى المشابهة التامة كما فى المضارع ابقى
الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام بين كونه مبنيا على الحركة وبين كونه مبنيا
على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنيا على الحركة اى التى هى غير الاصل
فى المبنى (دون السكون الذى هو الاصل) اى ترك ماهو الاصل (فى المبنى فلمشابهته)
اى لمشابهة الماضى (المضارع) الذى هو متحرك لكونه معربا (فى وقوعه)

(اى)

اى وقوع الماضى موقع الاسم (نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب) فان ضرب
ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا
وجزاء) بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعنى ان الماضى مشابه للمضارع
ايضا فى وقوع الماضى شرطا وجزاء كما وقع المضارع (تقول) اى يجوز أن تقول
(ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح) اى واما وجه
كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فلكونه) اى فلكون الفتح
(اخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا على الفتح مشروطا بشرط لاشئ اعنى
بشرط عدمى قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) (فانه) اى فان الماضى (مبنى
على السكون معه) اى مع الضمير المذكور (نحو ضربن) وهو الجمع المؤنث الغائب
(الى ضربنا) اى منتهيا الى نفس المتكلم مع الغير يعنى طرفى الصيغ الثمانى معلوما
ومجهولا وهى ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربت وضربتن وضربت
وضربنا فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت
وضربتا وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبنى على السكون يعنى انه انما بنى
على السكون لا لكون السكون اصلا معدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الاصل
بل بناؤه على السكون لمرجح آخر وهو كراهة (اجتماع اربع حركات متواليات فيما)
اى حاصلة من اللفظين الذين (هو) اى احدهما مع الآخر (كالكلمة الواحدة) يعنى
اجتماع اربع حركات ليس بكريه اذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال احداهما بالاخرى
شديدا بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كريه فى الموضع الذى حصل اجتماعها من
الكلمتين اللتين كان اتصال احداها بالاخرى شديدا بحيث تجعل احداهما مع الاخرى
كالكلمة الواحدة وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعنى انه لما كانت
تلك الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله اشد اتصال
لكونه مدلولا للفعل دلالة التزامية كما عرفت (وانما قيد) اى المصنف (الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا) اى لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) اى فان فعل
ضربا يعنى الفعل الماضى الذى هو مثنى ضرب (ايضا) اى كمفرده (مبنى على الفتح)
لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله (و) (مع غير) (الواو) معطوف
على قوله الضمير فاشار الشارح اليه بتوسيط لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعنى
ان كون آخر الماضى مبنيا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لا يكون مصاحبا
للضمير المذكور والثانى ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع المذكر (فانه) اى لان الآخر
(يضم) اى يجعل مضموما (معها) اى مع كلمة الواو وقوله (لمجانستها) بيان لوجه
ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى فيما كان مبنيا على الضم اذا كان
مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعنى انه يضم لفظا

(كضربوا) يعنى اذا كان الحرف الاخير صحيحا (اوتقديرا) او يضم تقديرا يعنى انه كان مضموما فى الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ماقبله مفتوحا (كرموا) بفتح الميم يعنى اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا وماقبل الواو مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك فى اللفظ وفى بعض الحواشى ان هذه العبارة من الشارح موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو والظاهر أن المراد يبنى على الضم لقصد مجانستها لحرف العلة لما صرح به فى المنهل وغيره انتهى * ولما فرغ من بيان خواص الماضى وتعريفه شرع فى بيان حد المضارع وخواصه فقال (المضارع ما اشبه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اى فعل) تفسير لما وضمير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (باحد حروف نأيت) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله (اى حال كونه) اى كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف نأيت) وفيه اشارة الى ان الباء للملابسة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زينى زاده فى معرب الكافية وقوله (فى اوائله) حال من الحروف اوصفة له يعنى حال كون تلك الحروف فى اوئل المضارع (يعنى) اى المصنف بحروف نأيت (الحروف التى جمعتها كلمة نأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفى التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا كذا فى بعض الحواشى * واعلم ان ترتيب صيغ الفعل فى علم الصرف مخالف لترتيبها فى علم النحو فان ترتيبها فى الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المخاطب متوسطا وفى النحو من المتكلم الى المخاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلم التى جمعت تلك الحروف ثلاث اتين ونأيت ونأتى فالابتداء فى الاول متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلا موافقة لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المخاطب وفى هذا موافقة لترتيب النحو فى الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم * ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام فى قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف فى صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ما ترى وفسر الضمير المجرور بقوله (اى لوقوع ذلك الفعل) للإشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشتركا) مفعوله يعنى ان تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التى تشترك بين المعنيين يعنى (بين

(زمانى)

زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان فى استعمال المضارع فى الزمانين قولين احدها انه حقيقة فيهما يعنى انه من الالفاظ المشتركة والثانى انه حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو أنه مشترك (كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين) اى كلفظ العين فانه اسم وقع مشتركا بين الذهب والشمس وغيرها ﴿ وتخصيصه ﴾ وهو (بالجر عطف على قوله لوقوعه) وقوله (اى تلك المشابهة) الخ لبيان الاهتمام فى تفسير مراد المص كما قلنا يعنى ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة (انما تكون) اى لاتكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه) اى ولكونه مخصصا (بواحد من زمانى الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا لهما ومشتركا بينهما بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة قوله وتخصيصه لان التخصيص انما يتعدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد بالواحد الذى خصص الفعل به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله ﴿ بالسين ﴾ متعلق ايضا بقوله وتخصيصه والباء سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب ﴿ وسوف ﴾ اى وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) اى فان لفظ سوف (للاستقبال البعيد كما مر) فى بيان الخواص وقوله (كما ان الاسم يخصص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للمشابهة بينهما فان شرطها اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه ولما عرف اتصاف المضارع من متن المصنف اكمل الشارح بيان اتصاف الاسم ايضا فانه اذا قلنا طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التى هى احد معانيه بقرينة ذكر طلع * ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ماوضع للحال او الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال (وانما عرّف) اى المصنف (المضارع بمشابهته الاسم) حيث قال ما اشبه ليكون التعريف مطابقا للفظ المضارع (لانه) اى لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اى لكونه مشابها (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول عن معنى آخر وهو كونها مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للمشبه فان الشيئين المشابهين شبها بالاخوين الذى (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع المصنف فى بيان تعين كل واحد من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال

﴿فالهمزة﴾ وقوله (من تلك الحروف) اما صفة اوحال يعنى المراد بها الهمزة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف نأيت فالفاء فى قوله فالهمزة تفصيلية والهمزة بالرفع مبتدأ وقوله ﴿للمتكلم﴾ ظرف مستقر خبره وقوله ﴿مفردا﴾ بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الهمزة معينة لنفس المتكلم حال كونه مفردا (مذكرا) اى سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (اومؤنثا نحو اضرب) ولايخفى ان المصنف غير ترتيب ماذكره فى الاجمال الذى هو لفظ نأيت حيث قدم فيه النون وقدم ههنا الهمزة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو تقديم الهمزة لان الابتداء فيه من المتكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال ﴿والنون له﴾ (اى للمتكلم المفرد) الذى سبق مع تعميمه المذكر والمؤنث لكن لا لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا اوكلهم مؤنثا اومختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد ﴿مع غيره﴾ (واحدا كان) اى سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (او اكثر) فيكون جمعا (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لمذكره ومؤنثه ولا لمثناه وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة فى المتكلم فان السامع ان كان مشاهدا للمتكلم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعاينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضرورى من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح فى كتب الصرف وقوله (وكأنهما) لبيان وجه ترجيح الهمزة للمفرد والنون للمتكلم يعنى اظن ان الهمزة فى اضرب والنون فى نضرب (مأخوذان) اى الهمزة مأخوذة (من) همزة (انا و) النون مأخوذة من نون (نحن) ﴿والتاء للمخاطب﴾ (واحدا كان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او مثنى او مجموعا مذكرا) اى سواء كان ذلك المثنى والمجموع مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد والمثنى والمجموع مذكرا نحو تضرب وتضربان وتضربون (اومؤنثا) نحو تضربين وتضربان وتضربن وقوله ﴿وللمؤنث﴾ عطف على قوله للمخاطب اى التاء معينة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة المؤنث * ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره فى مقابلة قوله ﴿والمؤنثين﴾ تركه المصنف ولما كان قوله ﴿غيبة﴾ بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبينة للهيئة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو تضرب وتضربان ﴿والياء للغائب غيرهما﴾ وقوله (اى غير القسمين)

تفسير لضمير غيرهما اى المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما) تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث الغائبة و) الا خر (مثناه) فبقى للياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالمجموع ست صيغ ولما تعين القسمان منهما للتاء بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب) وانما جاز كونه بدلا (لانه) اى لان لفظ غير (وان لم يصر بالاضافة) اى لم يصر بسبب اضافته الى ضمير (معرفة لكنه) اى لكن الشان انه (خرجت بها) اى بالاضافة (عن النكارة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكارة الصرفة (فهو) اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده الشارح ههنا وجوز كونه بدلا واشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لايجوز أن يكون صفة له لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورد عليه بانه لايجوز أن يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالنعت واجب مثل بالناصية ناصية كاذبة فاجاب عنه بقوله لانه الخ يعنى انه انما يحتاج الى التوصيف اذا كانت النكرة نكرة صرفة كما فى الناصية واما اذا كانت نكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهو أنه (حال) من الغائب * ثم رجحه فقال (وهو الاولى) اى ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (لموافقته السابق) بيان وجه انحصار الاولوية فى كونه حالا يعنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والمناسبة للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لايكون الا حالا ولايجوز كونه بدلا وفيه اشارة الى اتمام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالا ليس لضعف كونه بدلا كما توهم بل وجه آخر * ثم شرع فى مسائل حروف المضارعة فقال ﴿وحروف المضارعة﴾ اى الحروف التى تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم ﴿مضمومة فى الرباعى﴾ ولما كان المتبادر من لفظ الرباعى هو الرباعى المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعم فقال (اى فيما) اى فى المضارع الذى (كان ماضيه) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك الاربعة مجردة عن الزوائد (كيدحرج اولا) اى اوليست جميع الاربعة اصلية بل كان احدها زائدا وذلك فى الثلاثى المزيد فيه (كيخرج) وكذا يقاتل ومنها الابواب الستة التى الحقت بالرباعى المجرد ﴿ومفتوحة﴾ اى حروف المضارعة مفتوحة ﴿فيما سواه﴾ (اى فيما) اى فى المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى (ماضيه) يكون مبنيا (على اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف

مثل يتدحرج و) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوهما) اى نحو يتدحرج
ويستخرج وهو ماكان ماضيه على ثلاثة احرف مثل ينصر ويضرب اما وجه
كونها مضمومة فى الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع لمكان
التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان
كثير الاستعمال استدعت كثرته ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى
والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقلة المستدعية للتخفيف
ايضا كذا فى بعض الحواشى ﴿ولا يعرب من الفعل غيره﴾ (اى غير المضارع)
وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم
(فيه) اى فى ذلك الغير * ولما توجه على عبارة المتن بانه لم يجز تعلق قوله اذا لم يتصل به
بقوله لا يعرب اراد الشارح ان يمهد مقدمة يندفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان
هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يعرب
يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصال
نون التأكيد به واما اذا اتصلت به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد
ان غيره لا يعرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فيلزم صرف عبارته
الى وجه يوافق المراد وهو أنه لم يتعلق بمنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق
بمفهومه فانه لما كان قوله لا يعرب من الفعل غيره (فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع)
فقوله (صح) جواب لما اى لما كان فى هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى بقولنا
لا يعرب (قوله) ﴿اذا لم يتصل به نون﴾ فانه لما نفى اعراب غير المضارع انفهم منه اثبات
اعراب المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاءنى غير زيد فانه يقتضى انحصار
المجيئية فى زيد يعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون
﴿تأكيد﴾ (ثقيلة كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة
(او خفيفة نحو يضربن) بسكونها وقال العصام وفى توجيه الشارح تبعا لصاحب
الوافية نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى
مايعرب الا المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الظرف به تقييدا لحصر
الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تندفع الشبهة اذا كان هذا القول
تقييدا لحصر اعرابه فى وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة
ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيدلها اى يعرب مغايرة
فى وقت عدم الاتصال فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به
احد النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى
غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه فى صدد بيان حال المضارع
لا فى صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولا نون جمع المؤنث) اى وانما يعرب

﴿المضارع﴾

المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يعرب باتصال تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احدهما) اى نون التأكيد او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبنيا) وانما يقتضى اتصال احدهما كونه مبنيا (لان نون التأكيد لشدة اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا تكون النون المذكورة (بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعنى اذا كان بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل امايدخل الاعراب (قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله) اى دخول الاعراب (فى وسط الكلمة) لكون النون المذكورة بمنزلة آخر الكلمة (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع واما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى فى الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ دليل لعدم كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لمشابهتها) اى لمشابهة نون جمع المؤنث الداخلة فى المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (فى الماضى) يعنى فى كونهما لجمع المؤنث ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع فى بيان تعينه فقال ﴿ واعرابه ﴾ اى اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها ﴿ رفع و ﴾ ثانيها ﴿ نصب ﴾ (يشارك) اى يشارك المضارع (الاسم فيهما) اى فى كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا ﴿ وجزم ﴾ اى وثالث الانواع جزم (يختص) اى يكون الجزم مختصا (به) اى بالمضارع (كالجر) اى كما كان الجر مختصا (بالاسم) حيث قال فى صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لا بمعنى الرفع الذى هو علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون وان اقتضاه العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم يعنى انه بمعنى السكون او حذف نونه او حذف حرف اقتضاه العامل انتهى * ثم شرع المصنف فى بيان انواع المضارع بحسب الاعراب اللفظى والتقديرى كما بينهما فى الاسم فقال ﴿ فالصحيح ﴾ (منه) اى من المضارع * ولما كان فى تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفيين وبين النحاة وهو انه فى اصطلاح الصرفيين ماسلم جميع حروفه من حروف العلة وعند النحاة ماسلم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو)

اى الصحيح (عند النحاة) لاعند الصرفيين (ما) اى لفظ (لم تكن حروفه الاخيرة حرف علة) سواءكان لامه اوعينه اوكلاهما حرف علة فكلمتاوعد ويسر صحيحتان عند النحاة وغير صحيحتين عندالصرفيين وانما قال حروفه الاخيرة ولم يقل لامه لاختلاف الاصطلاحين فقوله فالصحيح مبتدأ وخبره الآتى قوله بالضمة ﴿المجرد﴾ بالرفع صفة الصحيح وقوله ﴿عن ضمير بارز مرفوع﴾ متعلق بالمجرد وزادالشارح قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله وما يضرب الا هو فانه يصدق عليه ان لفظ يضرب لم يجرد عن الضمير البارز المرفوع لان فاعله الضمير الذى ذكر بعدالا وهو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذا قيد المرفوع بالمتصل يصدق عليه انه مجرد عن المتصل وقال العصام والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير أن لايتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله ﴿للتثنية﴾ صفة ثالثة لقوله الصحيح يعنى الصحيح المجرد الكائن للتثنية (مذكرا كان) اى تلك التثنية (اومؤنثا) وقوله (مثل يضربان وتضربان) اشارة الى تعميم التثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان وقوله ﴿والجمع﴾ بالجر عطف على التثنية وزادالشارح وصفه بقوله (المذكر) ليحصل تعميم الجمع للمذكر والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى تعميم آخر يعنى سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكر اى الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) وهو للمخاطبة وقوله ﴿والمخاطب﴾ بالجر عطف على ماقبله وصفه بقوله ﴿المؤنث﴾ ليختص بالمخاطبة (مثل تضربن) ولما اشترط للحكم الذى سيذكر أن يكون الصحيح معربا مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ) يعنى انه بعد اشتراط المذكورات بقى فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب فى الواحد الغائب المذكر و) ثانيها (تضرب) حال كونه (فى موضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد) اى وفى الواحد (المخاطب المذكر و) ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال كونه (فى المتكلم الواحد و) رابعها (نضرب) حال كونه (فى المتكلم مع غيره) ﴿بالضمة﴾ خبر للمبتدأ يعنى ان اعراب الصحيح الذى يكون مجردا عن الضمائر المذكورة بالضمة (فى حال الرفع) ﴿والفتحة﴾ (فى حال النصب) ﴿لفظا﴾ وقوله (اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى النسخ التى وجدها الشارح وليس بموجود فيما وجده صاحب الوافية وزينى زاده ﴿والسكون﴾ اى بالسكون (فى حال الجزم) ثم قال العصام لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون

فقوله للتثنية صفة ثالثة لقوله عن ضمير لا لقوله المجرد ولا لقوله به لمعنى وهو ظاهر لا يحتاج الى التفصيل بل يعرف بادنى تأمل تأمل ولكن مع شكرى لهم

ة التأنيث باعتبار

لايكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجيه بان يكون هذا ناشئا عن عدم الفرق بين اللفظى والتقديرى فالباء فى قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل ساكن فى الاصل ثم حرك لعارض ولم يعتبر القوم التقديرى فى السكون كما اعتبروه فى الحركات الثلاث تأمل ومثال كونه معربا بالضمة ﴿مثل يضرب﴾ (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لن يضرب و) مثال كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك الآخرين فاتمهما الشارح ولعل وجهه انه اراد أن يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لا انه اراد أن يمثل لاعرابه حتى يكون التمثيل قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاتمه بما الحق به انتهى ملخصا ﴿و﴾ (المضارع) ﴿المتصل به﴾ فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الشارح والالف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل والضمير المجرور راجع الى الالف واللام وقوله ﴿ذلك﴾ فاعله وقوله (اى ذلك الضمير البارز المرفوع) تفسيرله وقوله (وذلك فى خمسة مواضع) جملة معترضة اوردها الشارح فى تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى ان المضارع الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه ﴿بالنون﴾ وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة اى كونه بالنون فى حالة كونه مرفوعا ﴿وحذفها﴾ (اى بحذف النون) للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة النون وقوله (حالتى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم ناقص حيث اعطى حذف النون الى حالتيه وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على ان حذف النون اعراب له فى حالتيه والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان) اى كما ثبت ان (النصب فى الاسماء تابع للجر) يعنى انما اعرب بحذف النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة فى المفرد فكما تسقط الحركة فى المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر فى الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه اعراب المذكورات بالحروف فلمشابهتها صورة المثنى والمجموع فى الاسماء كذا فى بعض الحواشى * ثم شرع فى بيان امثلته فقال ﴿مثل يضربان﴾ وهو تثنية الغائب حيث

رفع بالنون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة (ويضربون) مثال لجمع الغائب (و) كذلك (تضربون) ﴿وتضربين﴾ مثال المفرد المخاطبة وهذا كله فى حالة الرفع واما حالة الجزم فهو قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعنى لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربى وكذلك النصب* ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع فى بيان اعراب المعتل منه فقال ﴿و﴾ (المضارع) ﴿المعتل الآخر﴾ اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من حروف العلة* ولما كان بين كونه معتلابالالف وبين كونه معتلا باخويه فرق اشار الى ان هذا الحكم مختص بمايعتل آخره ﴿بالواو والياء﴾ لا بالالف كماسيجىء حكمه يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه ﴿بالضمة تقديرا﴾ (فى حال الرفع) وانما كان تقديرا لا لفظا (لان الضمة) يعنى لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما وقع فيه الواو (يدعوو) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمة التقديرية ﴿والفتحة﴾ يعنى ان اعراب ذلك المتعلق بالفتحة ﴿لفظا﴾ (فى حال النصب) وانما كان لفظا (لخفة الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة عليهما (نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعو و) من اليائى نحو (لن يرمى) ﴿والحذف﴾ وتفسيره بقوله (اى بحذف الواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمة والى ان الالف واللام فى اوله عوض عن المضاف اليه وقوله (فى حال الجزم) تعيين للحالةالتى يكون اعرابه بحذف الآخر فيها وانما كان اعرابه بحذف الحرفين فى حال الجزم (لان الجازم لما لم يجد حركة) فى آخره (اسقط الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما قابلين للسقوط كذا فى العصام نقلا عن الرضى وفى بعض الحواشى انه لعل وجه المناسبة كون حرف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل (نحو) اى مثال المجزوم من الواوى (لم يغزو)من اليائى (لم يرم) وقوله ﴿و﴾(المضارع) ﴿المعتل﴾ (الآخر) شروع فى حكم المعتل بغيرهما يعنى ان المضارع الذى يعتل آخره ﴿بالالف﴾ يكون اعرابه ﴿بالضمة والفتحة تقديرا﴾ وانما لم يكن لفظا بالفتحة كما كان اخواه (لان الالف لاتقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) فى حالة رفعه (يرضىو) فى حالة نصبه(لن يرضى) ﴿والحذف﴾ (اى بحذف الالف فى حالة الجزم) كما كان فى الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ماحمله من ذات الاعراب شرع فى بيان المواضع التى حمله فيه نوعا من انواعه فقال ﴿ويرتفع﴾ وقوله

﴿المضارع﴾

(المضارع) تفسير للضمير المستتر فى يرتفع وهو فاعله وقوله ﴿ اذا تجرد عن الناصب والجازم ﴾ ظرف مكان او زمان لقوله يرتفع يعنى انه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعنى جنسهما (نحو) اى مثال المجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع الاختلاف بين النحاة فى العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الآخر هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة مايتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعنى انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يعمل (فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته) اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذالكسائى منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع فى ذلك الرضى حيث قال كما هو المتبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبارة الرضى هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للايماء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء ان المصنف ذكر فى ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا فى بعض الحواشى ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعنى ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والحاصل ان يقوم فى يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لايعين اختيار المذهب الاول بل يومئ اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال فى بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفى بيان المجزوم ويجزم بلم الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل فى المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثانى وهو كون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الإسم كما فى زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب فى موقع الاسم (اى ضارب اومررت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب ايضا (او رأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل اذا كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فما وجه دلالة عبارته اعنى قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل فى وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذ تحقق الناصب والجازم يمتنع

وقوع الاسم موقعه لان الاسم لايدخله ناصب ولا جازم فنى لم يضرب لايصح
ان يقال لمضارب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله
ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه
موقع الاسم خنى فى كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة
والمقصود الاصلى فى هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لابيان
العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام * ثم التزم الشارح هذا المذهب
حيث تعرض لتفصيله وتحقيقه فقال (وانما ارتفع لوقوعه) اى المضارع
(موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) اى على تقديره وقوعه كذلك (يكون
كالاسم) لاشتراكه معه فى هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى
حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) اى اعرابه الذى هو اسبق من النصب
والجر لانهما بواسطة العوامل اللفظية (واقواه) اى لكون ذلك الاعراب
اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذهما العمدتان
فى الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع وذلك)
اى وكون العامل فى المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين)
وهو المذهب الذى اختاره المصنف فى كثير من الاحكام (واورد عليه) اى
اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع فى المضارع كونه
واقعا فى موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرتفع فى مواضع)
يعنى انه كما يقع مرفوعا فى المواضع التى يقع فيها موقع الاسم كذلك يقع مرفوعا
فى المواضع التى (لايقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا
فى الصلة (نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد
دخول حرف التنفيس التى هى من خواصه فى نحو سيقوم (وسوف يقوم وفى
خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا فى خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو
كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل فى كاد
ان يكون مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه
عكسه والايراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (وفى نحو يقوم) اى ومنها وقوعه
فى موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولايجوز فى موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر
عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لايصح ان يكون خبرا عن المثنى
(واجيب) عن هذا الايراد من جانب البصريين (عن الذى يضرب) اى
عن الواقع فى الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى التثنية
(بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لايقع فيها بانا لانسلم عدم وقوعه
موقع الاسم وقوله (لانك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه

انمالم يقع اذا لم يجز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز أن تقول كذلك يحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخرا (ويكفينا وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) فى هذين الموضعين فى الجملة وهذا يكفى فى وظيفة المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى اعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعين(مع تقديره اسما) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب و كون يقوم على تقدير قائم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين كونهما فعلين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضرّنا تلك المغايرة (وعن نحو سيقوم) اى واجيب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لايقوم وحده) يعنى انه لم يجز أنه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر يعنى ان قيل ان عدم قيام السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده فى الحقيقة لكنه (فى حكم السين) الذى هو بمعناه فى الحكم بانه لايقوم وحده يعنى انه لايقوم حكما كما ان السين لايقوم حقيقة (وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) اى فى خبر كاد (الاسم وانما عدل عن الاصل) الى الفعل الذى هو غير الاصل (لما) اى للوجه الذى (يجئ) اى ذكره (فى باب افعال المقاربة) ان شاء الله تعالى ﴿ وينتصب ﴾ (اى المضارع) يعنى يقبل المضارع النصب ﴿ بان ﴾ وقوله (ملفوظة) بالنصب حال من كلمة ان وانما قيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها تقدير أن كما سيجئ لايكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثانى مقدرة واشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول ﴿ ولن ﴾ اى وينتصب ايضا بكلمة لن واختلفوا فى اصلها (قال الفراء اصله لا) اى النافية بقرينة كونها لنفى الاستقبال (ابدل الالف نونا) ورد بانه لامناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف الفا وكذا التنوين كذا فى حاشية العصام (وقال الخليل اصله لا ان) اى انها مركبة من النافية والمصدرية (فقصر كأيش) يعنى انه حذفت الالف من لا والهمزة من ان ووصلت اللام المفتوحة بالنون يعنى ابقى حرف من اوّله وحرف من آخره كما قصر (فى اىّ شئ) يعنى فى استفهام ماهية

الشئ فابقى من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار أيش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذى دخلت فيه عليه لان ما فى حيز أن لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيبويه تقديم المعمول عليه عن بعض العرب فى قولهم عمرا لن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لايلزم من ان يكون الشئ مركبا من شئ وغيره كون حكمه كحكم جزئه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستأنف ألا يرى ان لفظة لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التحضيض نحو ﴿لولا اخرتنى﴾ كذا فى بعض الحواشى (وقال سيبويه انه) اى لفظ لن (حرف برأسه) يعنى ليس مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحدث العصام مذهبا آخر بقوله اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التى حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لتأكيد النفى بل لتأكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التأكيد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفى بتأكيد النفى انتهى والله اعلم ﴿ واذن ﴾ وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذ أن فخفف) يعنى انه مركب من اذ الظرفية التى للماضى ومن أن المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذا) يعنى بكسر الهمزة وبالالف بعد الذال وهى (الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه) كما نون اذ حين حذف المضاف اليه فى مثل يومئذ وحينئذ والمعنى فى نحو اذا اكرمك لمن قال انا آتيك اكرمك وقت اتيانك ﴿ وكى ﴾ وهى رابعها اى وينتصب بكى * ولما فرغ من النواصب الملفوظة شرع فى بيان جواز تقدير بعضها فى مواضع مخصوصة فقال ﴿ وبان ﴾ واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيده بقوله ﴿ مقدرة ﴾ لدفع توهم العينية لانه لما قيده بالمقدرة بقى المعطوف عليه ملفوظة والملفوظة غير المقدرة يعنى انه كما ينتصب بان حال كونها ملفوظة ينتصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع ﴿ بعد حتى ﴾ (نحو سرت حتى ادخلها) يعنى سرت الى ان ادخل البلدة ﴿ و ﴾ (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد ﴿ لام كى ﴾ يعنى بعد اللام التى بمعنى كى (نحو سرت لادخلها) اى سرت كى ادخل البلدة ﴿و﴾ (بعد) ﴿لام الجحود ﴾ اى بعد اللام التى اكد بها النفى السابق (وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى) اى بحرف من الحروف النافية (نحو) اى نحو قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم) وانما قدر أن بعد المذكورة (لان هذه الثلاثة جوار) اى حروف جارة والجر من خواص الاسم (فيمتنع دخولها) اى الحروف الثلاثة (على الفعل) بحال (الا ان يجعله) اى يتصرف فى ذلك الفعل بان يجعله (مصدرا بتقدير ان)

اى بسبب تقدير أن (المصدرية) حتى يكون الجار داخلا فى الاسم ﴿و﴾ (بعد) ﴿الفاء﴾ اى وكذلك ينتصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرنى فاكرمك) ﴿و﴾ (بعد) ﴿الواو﴾ اى الواو العاطفة (نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن) ﴿و﴾ (بعد) ﴿او﴾ (نحو لالزمنك او تعطينى حقى) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا (عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعنى ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع الذى هو الخبر وكانتا واقعتين بعد الانشاء كانتا لعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع) اى والحال انه قد امتنع (عطف الخبر على الانشاء) اى بغير تأويل احدهما بما يوافق الآخر (فجعل) اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد أن يجعل المضارع (مفردا ليكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد المفهوم) اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز (فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك) انه (ليكن منك زيارة فاكرام منى اياك) يعنى طلب المتكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقيبها اكرام منه للمخاطب (وفى لا تاكل) اى فيكون المعنى فى لا تاكل (السمك وتشرب اللبن) انه (لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما او فهى ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لالزمنك الى ان تعطينى حقى او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لالزمنك فى جميع الاوقات الا وقت ان تعطينى فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد * ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب اجمالا شرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال ﴿فان﴾ بفتح الهمزة وسكون النون يعنى (التى ينتصب بها المضارع) ﴿مثل اريد ان تحسن الىّ﴾ (مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها بالفتحة ﴿و﴾ (مثل) ﴿ان تصوموا خير لكم﴾ (مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا (بحذف النون) اى نون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى (ولعله تركه) ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للطالبين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلا طهارة او بالتأويل بالرأى لما فيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بحذف نون التثنية مثل ان يصلحا بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره * ثم اراد أن يبين امارة الفرق بين المصدرية وبين المخففة من المشددة بقوله ﴿و﴾ (كلمة ان) ﴿التى تقع بعد العلم﴾ وقوله (اذا لم يكن بمعنى الظن) قيد للعلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى لا يكون بمعنى الظن اى اذا كان العلم مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد

الجازم الذى يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا فى معنى الظن
الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما سيجىء حكمه وقال العصام وهذا
يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور أنه لا يستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد
ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم
او الرؤية او الوجدان اوالظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيذ
بفهم مجيئه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى
فقال وان التى بعد العلم الغير المأوّل بالظن وان اوّل به يصح وقوع المصدرية
فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس
لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشىء اذ كون المراد منه العلم وما فى معناه
كعرف وظهر وتحقق وغير ذلك لا ينافى صحة التقييد اذ يكفى فى صحته مجىء بعض
منها بمعنى الظن كما لا يخفى وعلى انه المراد لا نسلم ان المراد منه العلم وما فى معناه بل
المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى وقوله والتى مبتدأ وقوله
﴿ هى ﴾ مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف لقوله
﴿ المخففة ﴾ وهو خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التى وقعت
بعد لفظ مشتق من العلم هى المخففة ﴿ من ﴾ (ان) ﴿ المثقلة ﴾ وهى التى من الحروف
المشبهة بالفعل لا انها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعة
(للتحقيق) اى لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب
العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى
هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى لان المصدرية الناصبة
ليست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعة (للرجاء والطمع) وهما دالان على
ان ما بعدها غير معلوم التحقق والعلم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقق واذا
كان كذلك (فلا تناسبه) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم * ثم انه لما افاد المصنف
ان ما وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال نقيضه
بالاستشهاد فقال ﴿ وليست ﴾ وقوله (اى ان الواقعة بعد العلم) تفسير للضمير المستتر
وهو اسم ليست وقوله ﴿ هذه ﴾ منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير
للمشار اليه انها مخففة لانها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير
القسمين هنا ولو كانت مصدرية لما يلايم دخول السين او سوف او قد او حرف
النفى عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها
مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار بالتمثيل
بقوله ﴿ نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم ﴾ ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال ﴿ و ﴾
(ان) ﴿ التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان ﴾ يعنى كونها مصدرية ومخففة وانما

يصح فيها الوجهان (لان الظن باعتبار دلالته) يعنى الظن يلايم التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالته (على غلبة الوقوع) اى كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر كذا صححه العصام (يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المثقلة فتعمل حينئذ فى ضمير الشان وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء فى قوله باعتبار دلالته متعلق بقوله يلايم ههنا. وكذا فى قوله (وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية) يعنى ان الظن لما لم يدل على الاعتقاد الجازم الذى لايحتمل النقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذى يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلى دل على عدم التيقن فيلايم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو أن المصدرية واذا وجد فى الظن استعداد الاعتبارين (فيصح وقوع كليهما) اى من المخففة والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما فيجرى فى ان) اى فى كلمة ان (التى) وقعت (بعده) اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها مخففة ومصدرية ﴿ولن﴾ وهى ثانية النواصب وهو مبتدأ وقوله ﴿مثل لن ابرح﴾ خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد أن تحسن يعنى ان كلمة ان مثل ماوقع فى لن ابرح ﴿ومعناها﴾ (اى معنى) كلمة (ان) ﴿نفى المستقبل﴾ اى نفى الفعل الذى وجد فى الزمان المستقبل وقوله (نفيا مؤكدا لا مؤبدا) يحتمل ان يكون منصوبا على المصدرية وان يكون على الحالية يعنى ان معناها الذى وضعت تلك الكلمة له هو نفى الفعل نفيا مؤكدا لا نفيا مجردا عن التأكيد كما فى لايقوم ولا نفيا مؤبدا كما قاله بعضهم ورده الشارح بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفى نفيا مؤبدا (يلزم) التناقض المنافى لكلام الله تعالى بل لكلام العقلاء لانه ان كان مؤبدا يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (فى قوله تعالى) حكاية عن بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى لن ازال فى الارض اى ارض مصر (حتى يأذن لى) اى الى ان يأذن لى (ابى) وهو يعقوب عليه السلام يعنى فاذا اذن ابى فى البراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح نفى البراح فى المستقبل مؤبدا بان يكون مراده لن ابرح ابدا لكان المستقبل شاملا لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ أن يوجد (تناقض) فى كلامه وهو التأبيد وعدمه (لان لن) على مازعمه (تقتضى التأبيد) لانه فرض عليه وقدر به على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأبيد (وحتى) اى واتيان لفظ حتى يقتضى عدم التأبيد لان حتى (تقتضى الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأبيد ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف فى التمثيل هذه الكلمة القرآنية ﴿واذن﴾ وهى ثالثة النواصب وهى مبتدأ وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتى وقوله (التى ينتصب

بها المضارع) صفة احترازية يعنى ان لها حالين احداهما كونها ناصبة للمضارع والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة ههنا التى هى ينتصب بها المضرع وانما ترك الشارح هذا القيد فى لن لانها لم توجد الا ناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط التى ذكرت فى الثلاثة الباقية وقوله ﴿اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها﴾ اما ظرف للانتصاب المفهوم يعنى انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد اوظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اى ان لم يكن مابعدها) تفسير للاعتماد يعنى ان المراد بالاعتماد المنفى هو أن لايكون مابعد كلمة اذن من الفعل المضارع (معمولا لما) اى للعامل الذى وقع (قبلها) اى قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا ويكون مابعدها خبرا له كما ستعرف وانما اشترط فى نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه) اى لانه (اذا اعتمد مابعدها على ماقبلها لاينتصب) اى لايكون المضارع الواقع بعدها منصوبا بها وانما لاينتصب (لانها) اى لان كلمة اذن (لضعفها) اى لكونها عاملة ضعيفة (لاتقدر) اى كلمة اذن (ان تعمل) اى ان تكون مؤثرة (فيما) اى فى المضارع الذى (اعتمد على ما) اى على العامل الذى (قبلها) اى قبل كلمة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لايكون عاملا له يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والآخر ماقبلها فرجح الاول للعمل لقوته ولضعف الثانى واذا كان المضارع معمولا للعامل الذى قبلها (فصار كأنه) اى صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كلمة اذن (سبقها حكما) اى سبقا حكميا بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق لايكون عاملا للسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا ﴿ وكان ﴾ (عطف على لم يعتمد) ولما كان الظاهر حين كونه معطوفا على لم يعتمد أن يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد والحال انه ليس كذلك اراد أن يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ماقبلها واذا كان) ﴿ الفعل ﴾ (المذكور) وهو الفعل المضارع الذى ذكر (بعدها) اى بعد اذن ﴿مستقبلا﴾ وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصا بالاستقبال يعنى انما يشترط فى النصب كونه مستقبلا لكونه كلمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهما) اى والحال ان الجواب والجزاء (لايمكنان) اى لايمكن وقوعهما فى زمان من الازمنة الثلاثة (الا فى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للفعل والمقابل لابد وان يكون بعد المقابل له فيكونان فى الزمان الآتى الذى هو المستقبل (فان فقد) اى عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا على ماقبله (نحو انا اذن احسن اليك) او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا اوكلاهما) اى اوعدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل (و) هو(كقولك لمن يحدثك

انااذن اظنك كاذبا) فان المضارع فى المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهوانا فكان معمولا لمعنى الابتداء اوالمبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثانى وهو كونه مستقبلا وفى المثال الثانى وان لم يكن معمولا لماقبله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى انى اظنك فى حال التحديث ولايدل على معنى انى لم اظنك فى الحال بل اظنك فيما يأتى وفى المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد يعنى اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذى وقع بعدها اوفى العصام ان فى تعليل الشارح الشرط الثانى بقوله لكونها جوابا وجزاء وهما لايمكنان الافى الاستقبال بحثالانا لانسلم وجوب كونهما مستقبلين لان جواب كلام القائل لايكون الابعد كلامه ولايجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز أن يكون فيما مضى نحو قولك فى جواب من قال اسلمت صار جزاؤك اذن عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لاتقدر أن تعمل فى الحال الذى هوجار للماضى الذى هومبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذاكان مدخولها مضارعا كما يفهم من كلام الرضى فمحصل كلامه ان اذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون اذن التى ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على الاغلب وهما فى المضارع لايمكنان الا فى الاستقبال اذلامدخل للجزاء فى الحال فاشترط بموجب ماكان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت) وانما قدره الشارح ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا فى الجواب السابق عليه وقوله (مثل بمثال) بيان لوجه اختيار المصنف فى التمثيل مادة دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا (لايحتمل الا الاستقبال) اى لايحتمل المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل تدخل البلد او تعصم دمك ونحوها مما يحتمل الحال * ثم شرع فى بيان الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ اوالكلمة مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد (ظرف) اى لغو (للانتصاب الملحوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اشرنااليه) وهو قوله التى ينتصب بها المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبرالمبتدأ) وقوله (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع مايتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته فى اخواتها وذكر المثال خبرا من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسط بينها وبين مثالها بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل المصنف لكلمة اذن

(بهذ المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق بل هو (على طريقة تمثيلات اخواتها) وهى ان ولن (الا انه) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بها) اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد أن يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيمابين) اى معترضة فيما بين(المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل ﴿ واذا وقعت ﴾(اى اذن)﴿ بعد الواو والفاء ﴾يعنى العاطفتين ﴿فالوجهان ﴾ فقوله (جائزان) للاشارة الى ان قوله وجهان مُبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية * ثم فسر الوجهين بقوله(النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام فى الوجهان للعهد والمراد بهما ماسبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتماد مابعدها على ماقبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة) والجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونهـا معتمدة على ماقبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال ﴿ وكى ﴾ وهى رابعة النواصب وقوله (التى ينتصب بهـا المضارع) للاشارة الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله ﴿ مثل اسلمت كى ادخل الجنة ﴾ بالرفع خبره وقوله﴿ ومعناها السببية ﴾ جملة معترضة بين المعطوفين * ولما كانت السببية نسبة تقتضى سببا ومسببا فسرها بقوله (اى سببية ماقبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كلمة كى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسببية الاسلام) اى فى هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور)﴿ وحتى ﴾(التى ينصب بها المضارع بعدها بتقدير أن) فقوله حتى مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله مثل اسلمت وقوله﴿ اذا كان ﴾(اى المضارع) ﴿مستقبلا﴾ ظرف لغو للانتصاب الملحوظ كما سبق يعنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا ﴿ بالنظر الى ماقبله ﴾ وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا) ﴿ بمعنى كى ﴾ (اى حال كون حتى بمعنى كى) وقوله (للسببية) ظرف مستقر صفة لكى يعنى بمعنى كلمة كى الكائنة للسببية ﴿اوالى﴾ اى اوكان حتى بمعنى كلمة الى الكائنة (لانتهاء الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانتهاء الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التى بمعنى مع فلا يرد

ماقال العصام انه لافائدة لتقيد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثانى بان الى حال كونها بمعنى مع لانتهاء الغاية ايضا وقوله ﴿ مثل اسلمت حتى ادخل الجنة ﴾ خبر للمبتدأ الذى هو حتى يعنى حتى التى ينتصب بها المضارع مثل ماوقعت فى هذا المثال وفيما سيجىء من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (لحتى بمعنى كى ولاستقبال) اى ومثال ايضا لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثال لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله يعنى ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سببا له وقد وجدت صحة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى زمان التكلم لوقوع التكلم فى الدنيا ووقوع الجنة فى العقبى وقوله ﴿ و ﴾ (كنت) ﴿ سرت حتى ادخل البلد ﴾ مجرور تقديرا على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كى) اى اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه غرضا ومقدما لك على السير فى الذهن (او) بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك فى الخارج (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) فقط كما هو الشرط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا اخبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا اخبرت به حال الدخول بعد انقضاء السير (او مستقبلا) اذا اخبرت قبل الدخول وحال السير ﴿ واسير حتى تغيب الشمس ﴾ (مثال) اى وهذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لايحتمل ان تكون غيبوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لماقبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق حصلا بالسير بخلاف هذا المثال لان غيبوبة الشمس ليست بحاصلة من السير (ولاستقبال) اى ومثال ايضا لكون (مابعدها) اى مابعد كلمة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيبوبة تقع بعد السير أراد المصنف ان يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال ﴿ فان اردت ﴾ يعنى اذا لم ترد ايها المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به ﴿ الحال ﴾ وفسره الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان لا الحال الذى هو من المعمولات ﴿ تحقيقا ﴾ وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله تحقيقا تميز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره

بقوله محققا* ثم فسر طريق التحقيق بقوله (بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجىء مثاله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقا ضبط لجواز أن يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (اوحكاية) (اى بطريق الحكاية عن غيره) فقوله ان اردت شرط جزاؤه ماسيجىء فى قوله كانت حرف ابتداء * ولماكان كلام المصنف خاليا عن بيان التحقيق فى تصوير طريق الحكاية اراد الشارح ان يذكره فقال (كما تقول) يعنى ان مثال مايراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت سرت امس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهومبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيما فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ماقبلها ومابعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضىّ مضمونه ماض فعبارته اللائقة له ان يقول حتى دخلت ولكن لماعدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب للتلفظ وهو أنه (كأنك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيأت) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئتك السابقة فى التعبير (وتحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم) حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هيأته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك (فكان ما) اى المضارع الواقع (بعدحتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعا) فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هوزمان الحال تحقيقا فالعبارة التى تؤدّى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان التكلم وتفرضه موجودا فيه فكأنك هيأت تلك العبارة وتحكيها (فابقيته بعينه على ماكان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ما وقع بعينه من غير تبديل شىء منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهوخلاف الظاهر والاظهر أن المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح فى هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لا انه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لعبارة المصنف وقوله (فى زمان الحكاية) كالعلة لماكان قبله يعنى انما تعين الرفع فى زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) فى زمان الحكاية

كما كان مرفوعا فى زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حينئذ) اى حين اذ كان
مراده حكاية الحال (تقدير أن) اى المصدية (لانها) اى لان المصدرية (علم
الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا بأن فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال
فهى منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزاء لقوله فان اردت فقوله (اى
حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر فى كانت راجع الى حتى بتأويل الكلمة
وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لاجارة) اى لم تكن
جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضى تأويل المضارع بالمفرد * ثم
ان المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها
فاراد أن يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء
ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى ان يبدأ
الكلام المستأنف بكلمة حتى (لا ان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء
أن يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) اى المضارع الذى وقع (بعده) اى
بعد المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون
حتى داخلة على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى
حرف ابتداء عند هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (اى ما بعد
حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم الناصب والجازم)
(وتجب السببية) (اى كون ما قبلها) اى ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا
بخلاف كى فان مابعدها سبب لماقبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل
الاتصال المعنوى) وهو سببية احدهما للآخر (وان فات) اى ولو فات (الاتصال
اللفظى) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف مابعدها على ماقبلها
حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق المقتضى للاتصال
اللفظى ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال
المعنوى ليكون جابرا لما فات حتى لا تخالف حتى لوضعها لانها وضعت لافادة
اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى
لايرجونه) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع
هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال (لما) اى لمضارع (اريد) بذلك المضارع
(الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا) وانما كان مثالا له (فانه) اى لان
المتكلم (قصد به) اى بقوله لايرجونه (نفى الرجاء فى زمان التكلم) حيث رفع
المضارع بالنون ولو اريد به الاستقبال لقال حتى لايرجوه بحذف النون ويجب فيه
ان يقصد كون المرض سببا لنفى الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان
مثالا لما اريد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكاية

انتهى لكن الشارح خصصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد به حكاية ما سبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد ﴿ ومن ثمه ﴾ فالجار متعلق بما سيأتى من قوله امتنع وجاز على سبيل التنازع وقوله (اى ومن اجل هذين الامرين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان ثمه اشارة الى الامرين وقوله (اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء) تفسير الامرين يعنى ان احدهما كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سببية ماقبلها لمابعدها) وهذان الامران موجودان فى هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد أحدهما يمتنع الرفع ولذا ﴿ امتنع ﴾ (نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء * ولما لم يصح كونها للابتداء امتنع ﴿ الرفع ﴾ (اى رفع ما بعد حتى) ﴿ فى ﴾ (قولك) ﴿ كان سيرى حتى ادخلها ﴾ وقوله ﴿ فى ﴾ (وقت حصول كان) ﴿ الناقصة ﴾ (فى هذا القول) قيد لامتناع الرفع يعنى انما امتنع الرفع فى هذا المثال اذا جعلت كان فى كان سيرى ناقصة (بان تجعل) كلمة (كان فيه ناقصة لا تامة) كما تجعل فى المثال الجائز الذى سيأتى فانه حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سيرى اسما له وحتى ادخلها خبراله فيكون معناه كان سيرى منتهيا الى دخول البلدة وانما امتنع الرفع على هذا التقدير (لانها) اى لان حتى (لوكانت حرف ابتداء) يعنى انه لوفرض كونها حرف ابتداء لزم فساد المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اى لزم انقطاع ما بعدها وهو المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن انقطاع مابعدها عما قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (فتبقى) اى فحينئذ تبقى (الناقصة) التى لاتتم الا بخبر منصوب (بلا خبر) اذ لاتعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوى فلا يقدر لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلقت تعلق الجار والمجرور فلابد أن يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ماقيل ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان تقدره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا فى بعض الحواشى جوابا لما اعترضه العصام واذا بقيت بلا خبر (فيفسد المعنى بخلاف ماذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر) وانما خص الشارح الامتناع فى هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثانى وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز أن يكون السير سببا للدخول فى البلد ﴿ و ﴾ (امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى) وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها * ولما لم يصح تقدير السببية امتنع الرفع (فى) قولك ﴿ اسرت حتى تدخلها ﴾ اى بهمزة الاستفهام وانما امتنع السببية فى هذا المثال (لانه حينئذ) اى حين اذ كان حتى حرف ابتداء(يكون مابعدها) اى مابعد

﴿ حتى ﴾

حتى وهو قوله تدخلها (خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه) يعنى لكونه كلاما مستأنفا يكون اخبارا عن الدخول الذى قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعنى لو فرض حينئذ أن ما قبلها سبب لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سببا للمقطوع به وانما كان ماقبلها مشكوكا فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهمزة التى فى اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول البلد (مع الشك فى وقوع السبب) وهو السير (وهو) اى الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى السبب (محال) قوله ﴿ وجاز ﴾ عطف على قوله امتنع اى ومن ثمه جاز رفع المضارع الذى بعده ﴿فى﴾ (وقت حصول كان) ﴿التامة ﴾ وفاعل جاز قوله ﴿كان سيرى حتى ادخلها ﴾ اى بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاما مستأنفا فانه لايلزم تعلق ما بعدها بماقبلها تعلقا لفظيا (فان معناه) اى معنى كان سيرى (ثبت سيرى) ومعنى حتى ادخلها (فانا ادخل الآن) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولا فساد فيه) من المفاسد التى تلزم لماسبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقها لماقبلها ﴿و﴾ (جاز) ﴿ أيهم سار حتى يدخلها ﴾ اى وجاز الرفع ايضا فى التركيب الذى يصدر بكلمة اىّ الدالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز اى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتفاء المحذور الثانى فيه وهو كون المشكوك سببا للمحقق (لان السير فى هذا المقام محقق) لانه لما قال ايهم سار فكأنه قال ان السير من اىّ فاعل صدر يكون سببا لدخول البلد (والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز أن يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكأنه قال السير المحقق الحصول الذى هو سبب الدخول المحقق سائره اى هو (فقوله) اى قول المصنف (ايهم عطف) اى معطوف (بتقدير جاز) اى على قوله جاز(فى التامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سيرى) اى لايجوز أن يكون معطوفا على قوله كان سيرى (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يجز (لعدم صلاحية تقييده) يعنى لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقيدا (بقوله فى التامة كالمعطوف) اى كما كان المعطوف (عليه) صالحا له فان فى المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح للتقييد واما فى المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحا للتقييد بالتامة وغيرها (وفى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (هكذا) اى وقع هكذا وهو قوله (وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة) اى بتأخير قوله فى التامة (اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا) اى على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) اى يجوز أن يكون قوله ايهم سار معطوفا (على) تركيب (كان سيرى ولا فساد فيه) اى

فى كونه معطوفا على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لايسرى
فى المعطوف بخلاف ماذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكره
العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ولهذا عطف فى النسخة الاولى بتقدير
الفعل ﴿ولام كى﴾ وهو مبتدأ وقوله (التى ينتصب المضارع بعدها بتقديرأن)
اشارة الى ان انتصاب المضارع الذى بعد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله
﴿مثل اسلمت لادخل الجنة﴾ خبره اى اللام الجارة التى تكون بمعنى كلمة كى
وينتصب المضارع الواقع بعدها بتقديرأن مثاله مثل لادخل فى اسلمت لادخل
الجنة (وانماتقدرأن بعدها) اى بعد تلك اللام (لانها) اى لان تلك اللام (جارة)
وامتنع دخول الجارة على الفعل لكون الجر من خواص الاسم ﴿ولام الجحود﴾
(التى ينتصب بها المضارع) وزاد الشارح قوله (هى) للاشارة الى ان قوله
﴿لام تأكيد﴾ خبر للمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل
وما كان الله وقوله (للنفى) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضى
مؤكدا بالفتح وقوله ﴿بعد النفى﴾ ظرف للتأكيد وقوله ﴿لكان﴾ اى للفظ كان
متعلق بالنفى اى بعد النفى الذى قصدبه نفى كان يعنى ماكان مشتقا من الكون
وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد النفى هى لام
التأكيد بعد النفى للفظ كان وهو غير صحيح لان النفى لايتعلق باللفظ بل بالمعنى
واجيب انه صحيح بتقدير المضاف اى بعد حرف النفى الموضوع لدخول كان
او بعد النفى لمعنى كان فحينئذيستقيم المعنى انتهى* ولما كان المراد بمعنى كان هو
المعنى الماضى المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى
منفهما من لفظ آخر اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول
يعنى ان المثال الذى اورده المصنف مثال لماينفهم من لفظ كان وهوقوله ﴿مثل
وما كان الله ليعذبهم﴾ وقوله (اومعنى) اشارة الى الثانى ومثاله (نحولم يكن ليفعل)
فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما بمعنى كان (وهى)
اى لام الجحود (ايضا) اى كلام كى (جارة ولهذا) اى ولكونها جارة (تقدر
بعدها) اى بعد تلك اللام (ان) اى كلمة ان* ثم انه لما كان لفظ الجلالة فى قوله
وماكان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبراله واشترط فى الخبر اتحاده مع الاسم
وخفى الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار
الفعل) اى الواقع بعدلام الجحود سواءكان فى المثال المذكور فى المتن اوفيما اورده
الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم
ولم يكن (زيد فعله فكيف) اى فحينئذ كيف (يصح الحمل) اى حمل التعذيب
والفعل على الاسم (قيل) اى اجيب عنه (على حذف المضاف) يعنى انه

وان لم يجز حمله بالحمل المتواطىء بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ماكان صفة الله تعذيبهم اومن الخبر) اى من جانب الخبر (اى ماكان الله ذا تعذيبهم) وقوله (اوعلى تأويل المصدر) معطوف على قوله اوعلى حذف المضاف يعنى ان لتوجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدها طريق المجاز بالحذف والآخر طريق المجاز فى الكلمة وقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله اوعلى تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثانى (اى وماكان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الشارح بان الاولى فى التقدير فى جانب الاسم ان يقدر وماكان فعل الله تعذيبهم واجاب عنه بعضهم بان تقدير وماكان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل العصام اورده نظرا الى ان التعذيب من صفات الفعل وهذا المجيب المعاون للشارح نظر الى جانب المبالغة فى النفى ولكل وجهة 《والفاء》 وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين واشار الشارح بقوله (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها من الفاآت وقوله (فتقدير أن بعدها لانتصاب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق بقوله مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحمل فى قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اى تقدير أن بعد الفاء لانتصاب المضارع (مشروط) 《بشرطين احدها السببية》 (اى قصد سببية ماقبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ماقبل الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتقدير أن حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لاضرورة داعية اليه ومع ذلك لاوجه للفاء فى قوله فتقدير أن والاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين وانما اشترط فى كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان العدول عن الرفع) اى الذى هو الاصل فى المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتنصيص) اى ليكون النصب نصا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية (حيث يدل تغيير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغيير المعنى) وهو قصد السببية يعنى ان تغيير المعنى يحتاج الى تغيير اللفظ حتى يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ماقبله يعنى اذا قصد السببية يحتاج الى تغيير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لايحتاج الى الدلالة) اى دلالة الملفوظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة 《والثانى》 اى الشرط الثانى للانتصاب بالفاء 《ان يكون ماقبلها》 (اى قبل الفاء) فقوله قبلها ظرف مستقر خبر أن يكون واسمه فى قول المصنف قوله امر او نهى الخ

وفى قول الشارح قوله (احد الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء احد الاشياء (ليبعد) اى ليكون المضارع بعيدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب تقديم الانشاء (اوما فى معناه) اى او بسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من النفى) وهو بيان لما وقوله (المستدعى) صفة للنفى وبيان لوجه كون النفى بمعنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والنفى (جوابا) وقوله (عن توهم كون مابعدها) متعلق بقوله ليبعد يعنى ليبعد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما بمعناه عليه عن توهم كون مابعدها اى مابعد الفاء (جملة معطوفة على الجملة السابقة) وهى الانشائيات وما بمعناها يعنى ان الفاء للعطف فيقدر أن ليعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم فلابد من اشتراط ذلك حتى ينقطع احتمال العطف بالكلية وهو عطف الجملة الاخبارية على الجملة الانشائية واما اذا كان المضارع فى حكم المفرد بتقدير أن المصدرية يكون من قبيل عطف المفرد فيزول المحذور وقوله ﴿امر﴾ بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعنى ان يوجد قبل الفاء امر (نحو زرنى فاكرمك) بالنصب (اى ليكن منك زيارة فاكرام منى) يعنى ان مضمون قوله فاكرمك هو الاكرام معطوف على مضمون قوله زرنى وهو الزيارة ﴿او نهى﴾ اى او يوجد قبلها نهى (نحو لا تشتمنى فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب منى) وقوله (ويندرج فيهما) الخ رفع اشكال وهو أنه مابال المصنف ترك (الدعاء) فاراد دفعه بانه يندرج فى الامر والنهى (نحو اللهم اغفرلى فافوز) وهذا دعاء بصورة الامر (ولا تؤاخذنى فاهلك) وهذا بصورة النهى وكذا يرد عليه خروج التحضيض والترجى فيندفع بما سيأتى من ادراج الشارح لهما فى محلهما ﴿او استفهام﴾ اى او يكون قبلها استفهام (نحو هل عندك ماء فاشربه) اى هل يكون منك ماء فشرب منى ﴿او نفى﴾ اى او يكون قبلها نفى (نحو ماتاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه) اى فى النفى (التحضيض) اى تحضيض المخاطب على فعل وسيأتى فى بحث الحروف (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار (لولا انزل عليه) اى على الرسول عليه السلام (ملك فيكون) بالنصب اى فيكون ذلك الملك المنزل (معه) اى مع الرسول (نذيرا) وانما كان المناسب ادراج التحضيض فى النفى (لاستلزامه) اى لكون التحضيض مستلزما (نفى فعل) وهو نفى الانزال ونفى كون الملك نذيرا مع الرسول يعنى لم يوجد واحد منهما فاذا دل التحضيض على النفى بالالتزام (فيندرج) اى فناسب ان يندرج (فى النفى) ﴿او تمن﴾ اى او يكون قبلها تمن (نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه) اى فى التمنى (ما) اى التمنى الذى (وقع على صيغة الترجى) وهى لعل (نحو) قوله تعالى

﴿حكاية﴾

حكاية عن فرعون (لعلى ابلغ الاسباب) وقوله تعالى (اسباب السموات) بدل من الاسباب وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم لاحد راويى عاصم الكوفى ﴿اوعرض﴾ اى اويكون قبلها همزة عرض (نحو ألا تنزل فتصيب خيرا اى ألا يكون منك نزول فاصابة خير منى) ثم اراد اجمال الكل بقوله (ففى جملة هذه المواضع) فقوله فى متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ الذى هو قوله (معنى السببية) وبين الخبر الذى هو قوله (مقصود) وقوله (والفاء تدل عليها) جملة معطوفة على الجملة السببية مقصود يعنى ان السببية مقصودة يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت الفاء بعدها والفاء حرف دال على السببية (وما) اى المضارع الذى (وقع بعد الفاء فى تأويل المصدر معطوف) اى بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك المصدر الا خر (مما) اى من الفعل الذى (وقع قبل الفاء) اى مما ذكر من الانشائيات وملحقاتها (واما نحو قوله) اى قول الشاعر (سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فاستريحا) يعنى بنصب المضارع الذى هو استريح وهو متكلم من الاستراحة والمعنى سأترك المنزل الذى كان لبنى تميم واصير ملحقا بالحجاز لاكون مستريحا وقد وقع فى هذا البيت المضارع الذى بعد الفاء منصوبا حال كونه (بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اى هذا القول محمول على ضرورة الشعر وقال العصام جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا سيقع منى ترك منزلى والحاق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو أن تجعل سأترك وألحق من معنى الامر اى لاترك ولالحق فاستريحا انتهى ﴿والواو﴾ (التى) اى كلمة الواو التى (ينتصب بعدها المضارع بتقدير أن فتقدير أن بعدها مشروط) وجعل الشارح ههنا قوله الواو مبتدأ بلا تقدير كما فى الفاء واستحسنه العصام ﴿بشرطين﴾ (احدهما) اى احد الشرطين ﴿الجمعية﴾ ولما كان على المصنف ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية بالياء المصدرية اشار اليه الشارح بقوله (اى مصاحبة ماقبلها) يعنى ان المراد بالجمعية امر نسبى وهو كون ماقبل الواو مصاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعدها) وليس المراد منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون اشتراط الواو بها حشوا لان الواو للجمع (دائما) سواء كان داخلا على المضارع او على غيره * اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ماقبلها ومابعدها مجتمعا فى زمان واحد اولا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط كونه للجمع بالمعنى الثانى اعنى اجتماعهما فى زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكأنه قال

ان انتصابه بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى فحينئذ لاحشو فيه وانما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر أن بعدها لتعلم الجمعية اى مصاحبة ماقبلها لما بعدها بمعنى اجتماعهما فى زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم كذا فى بعض الحواشى ﴿ و ﴾ (ثانيهما) اى وثانى الشرطين ﴿ ان يكون قبلها ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم لان يكون وقوله ﴿ مثل ذلك ﴾ خبر منصوب له ويؤيده انا وجدنا فى بعض نسخ الشروح هكذا اى ماقبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى مايماثل الواقع) يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (فى كونه) اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرهما (وامثلته) اى امثلة ماوقع بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن (بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام) وهذا مثال ما وقع قبلها امر (ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو هل عندك ماء واشربه والنفى نحو ماتأتينا وتحدثنا والتمنى نحو ليت لى مالا وانفقه والعرض نحو ألاتنزل وتصيب خيرا ﴿ واو ﴾ (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن) فقوله او اى كلتها مبتدأ وقوله ﴿ بشرط ﴾ ظرف مستقر خبره اى كونها ناصبة للمضارع الذى بعدها بشرط وجود ﴿ معنى الى ان او ﴾ وجود معنى ﴿ الا ان ﴾ ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط كون كلة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان دلالتها عليهما دلالة تضمنية اراد أن يبين ماهو المراد منها بقوله (اى بشرط ان يكون) اى لفظ او ملابسا (بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعد او يعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان ايضا داخلة فى مفهومها) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد به انها بمعنى الى او الا مع ان (يلزم من تقدير أن بعدها) اى بعد او (تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكررا احدهما انه ذكر فى ضمن او والآخر أنه قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة فى المضارع فقط ﴿ نحو لالزمنك او تعطينى حقى ﴾ (اى الى ان تعطينى حقى اوالا ان تعطينى حقى) وانما قدرنا فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زينى زاده فى معرب الكافية

من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان اوالا ان وجود هذا المعنى فى التركيب
لالكونها معنى اوكما فى الامتحان انتهى وفى بعض الحواشى وانما يلزم تقديرأن
لانها اما بمعنى الى اوالا والاول حرف جر لايدخل الا على الاسم ولا يدخل على
الفعل فوجب اضمار أن ليصح دخولها على الفعل والثانى كلمة استثناء وهى
لاتنصب المضارع فيلزم تقديرأن انتهى * ولما وقع بين الجمهور وبين سيبويه
اختلاف فى تقديراو فى انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلا من
المذهبين فقال (فسيبويه يقدرها) اى يقدراو (بالا) اى بمعنى الا وقوله (بتقدير
مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لالزمنك) يعنى
معنى قولنا لالزمنك او تعطينى حقى هو لالزمنك فى كل وقت (الا وقت ان تعطينى
حقى وغيره) اى وغير سيبويه من النحاة (يقدرها) اى يقدر ذلك الغير كلمة او
(بالى) اى بمعنى الى (بتأويل مصدر مجرور باوالتى بمعنى الى اى لالزمنك) اى
معنى قولنا لالزمنك اوتعطينى حقى عند غير سيبويه هو لالزمنك (الى اعطائك
حقى) فقوله ﴿ والعاطفة ﴾ مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد
حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة
*ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد
بها ههنا هى ماعدا ماذكر للقاعدة المقررة وهى اذا ذكر العام بعد الخاص يرادبه
ماوراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى
الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا
(سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو
(اولا) اى اولم تكن من المذكورة (كثم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة
(منها) اى من غير المذكورة (فمن غير اشتراط ماذكر) فى كل منها (من الشروط)
فان كلمة ثم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة
تقدير أن مابعدها) اى بعد غير المذكورة (اى ينتصب) اى فحينئذ ينتصب (المضارع)
الذى بعدها (بها) اى بتلك العاطفة (بتقدير أن) وقوله ﴿ اذا كان المعطوف ﴾
ظرف للمقدرة الملحوظة بواسطة العطف يعنى ان كلمة أن تقدر بعد العاطفة
اذا كان المعطوف ﴿ عليه اسما ﴾ (صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم)
بالنصب اى وأن تشتم (اوفتشتم) اى فان تشتم (اوثم تشتم فثم) اى فلفظ
ثم (ليس من الحروف المذكورة وتقدير أن بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط
المذكورة) اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال العصام
ان الشارح قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ
لاتقدر أن لجواز عطفه على مدلول أن ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر

لانه يشكل باعجبنى انك استاذ وتعلم فانه يجب فيه تقدير أن فالاولى ان لايقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف فى اعجبنى ان يضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن العطف انتهى والحاصل ان التقييد بالصريح ليس بتقييد يجب ذكره * ثم شرع فى بيان اعراب قوله والعاطفة فقال (فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير أن اعنى) اى اريد باول المعدودات قوله (حتى اذا كان مستقبلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقدير أن واذا كان مستقبلا ظرف له (اوعلى آخرها) اى اوأنه معطوف على آخر المعدودات (وهو) اى آخرها (او بشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره وبالجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل فى المقصود فانه ليس بخبر لحتى بخلاف قوله بشرط معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله والعاطفة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة فى قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد فيكون المعنى ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد حتى وبعد العاطفة * ثم اراد الشارح ان يبين الاعراب المرضى عنده من الاعراب فقال (وظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهر أن هذا اى كونه مجرورا (وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب) للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه) اى الشان وهو اسم ان وخبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله (العاطفة) نائب فاعل الجعل وقوله (اعم مما ذكر كما ذكرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما كان كونه مجرورا اقرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المعدودات او على آخرها اما ان يراد بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الاعم مما ذكر من الواو والفاء واو كما ذكرنا اى قولنا سواء كانت الخ او يراد به ماعدا ما ذكر فان اريد به الاول (يلزم ان يذكر فى التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجمال) فان الاجمال هو قوله العاطفة ان اريد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة فيها اولا يلزم ان يذكر الحروف الثلثة فى التفصيل بلا دخولها فى لفظ العاطفة لانه لايلزم من وجود الاعم وجود الاخص لجواز أن توجد العاطفة الغير الشاملة لها (وان خصت) اى وان خصت العاطفة (به) اى بما ذكر من الحروف الثلثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع منصوبا

(به وليس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس الحكم المذكور (فى الواقع مخصوصابه) اى بما ذكر (كماسبق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم ايضا) اى لجريانه فيما ذكر (ويردعليه) اى فحين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على ذلك المخصوص (انه كان المناسب حينئذ) اى حين اذ اريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة العاطفة (مرتين مرة فى الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة فى التفصيل) بان يقول وبان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء العاطفة واو العاطفة(كسائرماذكرنا) وقال العصام ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة فى تقديرأن على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فعد اولا المخصوصات بالشرط لتضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر تناسب المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر أن بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدرأن بعدها بشرط مخصوص كما فصل فى حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف التى ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى * ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى ينتصب المضارع فيها بان المقدرة شرع فى بيان مايجوز فيه اظهارها وما يجب فقال ﴿ ويجوز اظهار أن مع لام كى ﴾ اى كما يجوز تقديرها (نحو جئتك لان تكرمنى) وقوله (ومع ما الحق) معطوف على مع لام كى فى كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تلقينيا وهو عطف قول احد القائلين على قول القائل الآخر وانما سمى تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى ﴿قال ومن ذريتى﴾ يعنى انه كما يجوز اظهار أن مع لام كى يجوز ايضا اظهارها مع ما الحق (بها) اى بلام كى (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة ﴿و﴾ (مع الحروف) ﴿ العاطفة ﴾ (نحو اعجبنى قيامك وان تذهب) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار أن يعنى انما جاز اظهارها فى ما وقع مع لام كى ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثال اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كى (نحو جئتك لاكرامك و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (اعجبنى ضرب زيد وغضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك) فانه بمعنى اردت ضربك وقوله(فجاز) تفريع لقوله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة ان تدخل على الاسم الصريح وهى مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها) اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (يقلب الفعل الى الاسم الصريح

وهو) اى الحرف الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ماعداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم جواز اظهار لام الجحود (فلما) اى فثابت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح) ولم تكن معتادة به (لم يظهر بعدها) اى بعد لام الجحود (ان) اى لفظ ان ولم يجز أن يقول ماكان لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان الاغلب فيها) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره (وهى) اى حتى حال كونها ملابسة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لاتدخل على اسم صريح وحمل عليها) اى حمل على حتى التى بمعنى كى (التى) اى حتى التى (بمعنى الى) وانما حمل عليها (لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى الى (فى حتى) اى فى كلة حتى (التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلاثة (فلانها) اى فثابت لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اوجبت (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف الثلاثة المذكورة (للتنصيص) اى لغرض ان يكون نصا (على معنى السببية) اى كما فى الفاء (والجمعية) كما فى الواو (والانتهاء) اى كما فى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كعوامل النصب) حتى عدها بعضهم من النواصب لعدم التخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لايجتمع العاملان الناصبان احدهما ان المقدرة والآخر احد هذه الحروف التى توهمت عاملة * ولما فرغ من بيان مايجوز اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال ﴿ ويجب ﴾ (اى اظهار أن) ﴿ مع لا ﴾ (الداخلة) اى حال كونها مع كلة لاالتى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان فقوله مع لايجوز أن يكون ظرفا ليجب او حالا من المستكن فى يجب وكذا قوله ﴿ فى ﴾ متعلق بيجب بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة دخول) ﴿ اللام ﴾ حال كون تلك اللام ملابسة (بمعنى كى) وقوله ﴿ عليها ﴾ كما فى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان) وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتوالين) احدهما (لام كى و الآخر (لام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم) ولما كان لاضمار أن مواضع اخر غير هذه المواضع اراد الشارح ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضمر) اى وقعت مضمرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا) اى وقوعا كثيرا لكنها لاتضمر حال كونها عاملة وناصبة له بل تضمر حال كونها (من غير عمل لضعفها) اى لضعف أن المضمرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون

عاملة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه) فانّ قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز فحينئذ تقدّر أن حتى يكون مأوّلا بالمفرد فيكون معناه سماعك بالمعيدى خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (اومع العمل) عطف على قوله من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (على الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول اللائمى والوغى هو محل الخصومة يعنى ايها الذى يكون لائما لحضورى موضع الخصومة وكونه على الشذوذ (فى رواية النصب) اى نصب احضر واما فى رواية الرفع فليس بشاذ فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعنى ان اضمارها سواء كان بعمل او بغير عمل (ليس بقياسى كما فى تلك المواضع) اى كما كان قياسيا فى المواضع السابقة (ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه المواضع الاخيرة * ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع فى بيان الجوازم فقال (ويجزم) (اى) يكون (المضارع) مجزوما (بلم ولما ولام الامر ولا) (المستعملة) (فى) (معنى) (النهى) وقال العصام اضاف اللام لانها قابلة للاضافة ولم يضف لالانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق للمشهور أن يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى بجعل فى النهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى النهى ولم يقل لا النهى بالاضافة تفننا فى العبارة لالعدم الجواز كما قال به العصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه العصام لورد على قوله فيما بعد ولا النهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم (احترازا) اى تقييد لا بقوله فى النهى للاحتراز (عما) اى عن لا التى (استعملت فى معنى النفى) نحو لا ينصر فانها استعملت فى معنى النفى وهو اخبار نفى صدور النصر بخلاف النهى فانه لطلب ترك الفعل كما سيجئ وكذا وقع الاحتراز عن لا التى لم تستعمل فى شئ من النهى والنفى نحو لا اقسم (وهذه الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (تجزم فعلا واحدا) وانما ترك المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيجئ وكلم المجازاة تدخل على الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله تجزم فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزومها بالعطف فتقول

لا تضرب وتفعل انتهى ﴿ وكلم المجازاة ﴾ بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة اصله مجازية قلب الياء الفا وتكتب تاؤه قصيرة لاطويلة لكونها مصدرا لا جمعا وقوله (التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازاة اواسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحرف والاسم (والمجزوم بها) اى بتلك الكلم (فعلان) كما سيجيء يعنى قد يكونان فعلين كذا فى العصام ﴿ وهى ﴾ (اى كلم المجازاة) ﴿ ان ومهما واذ ما وحيثما ﴾ ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله (فاذ وحيث يجزمان المضارع) اذا كانا (مع ما واما بدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا يجزمان ﴿ واين ومتى ﴾ (وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما اولا) اى اوليسا بمقارنين لها ﴿ وما ومن واىّ ﴾ بالتنوين ﴿ وانى ﴾ وهذه الكلمات انجزام المضارع بها قياس ﴿ واما ﴾ (انجزام المضارع) ﴿ مع كيف ما واذا ﴾ اى مجردا من ما ﴿ فشاذ ﴾ وقوله (لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد) صفة كاشفة لقوله شاذ* ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال (اما مع كيف ما) اى وجه كون الجزم شاذا مع كيف ما (فلان معناه) اى معنى كيف ما (عموم الاحوال) وهو ينافى التعليق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيف ما تقرأ اقرأ) اى بالجزم فيهما (كان معناه على اىّ حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه كون الجزم شاذا (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى مما عدا ان فانها هى الاصل فى الشرط ودلالتها عليه بالمطابقة بخلاف ماعداها من كلمات الشرط فان معناها فى الاصل ظرف اواستفهام اوغيرهما ومحض هذه المعانى لا يقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التى هى موضوعة للابهام) لا للتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة للامر المقطوع به) ﴿ وبان مقدرة ﴾ اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه الاجمال شرع فى بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعانى والاحوال فقال ﴿ فلم ﴾ اى كلمة لم موضوعة ﴿ لقلب المضارع ماضيا ونفيه ﴾ (اى نفى

﴿ المضارع ﴾

المضارع) المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى تقلب زمان المضارع الى زمان الماضى ومن المعنى المنفى الحدث اى تنفى المضـارع الذى يقارن بزمانه المقلوب الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى نفيه الى المضارع كما فسر به الشارح * ثم اشار الى الاحتمال الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولايبعد) اى الجعل الذى يذكره بقوله (لوجعل الضمير) اى الضمير المنصوب فى نفيه (راجعا الى ما) اى الى مرجع (هواقرب اعنى) اى بالمرجع الاقرب (ماضيا) فحينئذ يكون المراد أنها تنفى الحدث الماضى فالتوجيه الاول بالنظر الى المقلوب والثـانى بالنظر الى المقلوب اليه ﴿ ولما ﴾ اى كلمة لما ﴿ مثلها ﴾ (اى مثل) كلمة (لم فى هذا القلب والنفى) اى فى كون كل منهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه وهذا مابه الاشتراك واما مابه الامتياز فهو قوله ﴿ وتختص ﴾ اى تمتاز (اى لما) من لم ﴿ بالاستغراق ﴾ والباء ههنا داخلة على المقصور لان الاستغراق مقصور على لما لا ان لما مقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بوا وقوله (اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستغراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به كون الازمنة مستغرقة بالنفى من وقت كونه منفيا الى وقت التكلم بكلمة لما وانما اختصت بالاستغراق لازدياد معناها بزيادة ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندبه ولايلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء الندم (الى وقت التكلم بهـا) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز أن يقول فى آدم عليه السـلام انه ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولما ينفعه الندم ولايجوز أن يعكس ويقول ندم آدم ولما ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل ﴿ وجواز حذف الفعل ﴾ وقول الشارح (اى وتختص ايضا لما) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتمتاز من لم بكونها للاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى بها) اى بلما وهذا الحذف ليس بجائز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه دليل) اى قرينة على المحذوف (نحو شارفت) اى قاربت (المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص) اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا تقول) اى فلايجوز أن تقول (ان لمايضرب ومن لمايضرب كما تقول) اى كما يجوز أن تقول (ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم ان وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهر أراد ان يذكرله وجها ظنيا فقال (وكأن ذلك) بتشديد

النون يعنى اظن ان وجه ذلك الاختصاص هو الاحتراز عن الفصل بفاصل قوى بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل فى لما (لكونها) اى لكون كلمة لما (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله) الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة فى الجملة لكنها لقلة حروفها بالنسبة الى لما ليست بقوية فى الفصل كقوة لما فيه وقال العصام ان فيه بحثين لان ان فى ان لم اضرب يعنى مثلا ليس عاملا فى اضرب ولا فعل اضرب معمولا له فانه ليس بمجزوم باداة الشرط بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه انما هو أثر لم لا اثر ان فاثر ان فى مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه بانا لا نسلم ان الفعل المنفى ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله فى لم اضرب هو الفعل المنفى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولية تطلق على الفعل لا على الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضا) كما تختص بالمذكورات (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالبا) اى فى غالب الاستعمال (فى المتوقع) اى فى الامر الذى ينتظر وقوعه (اى يتنى بها) اى بلما (فعل) اى حدث (متوقع مترقب تقول لمن يتوقع) وينتظر (ركوب الامير) اى تستعمل فيه لما وتقول (لما يركب الامير) ولا تقول لم يركب وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى الاختصاص للاستعمال الغالب لا لمطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (فى غير المتوقع ايضا نحو ندم الشيطان ولما ينفعه الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفعه الندم انما هو لعدم جواز استعمال لم فيه فان المادة مادة الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات التى ذكرها الشارح نظرية لم يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين ﴿ولام الامر﴾ وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هى) ليكون فاصلا بين كون قوله ﴿اللام﴾ خبر للمبتدأ وبين كونه صفة فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لا صفة كما هو شان ضمير الفصل وقوله ﴿المطلوب﴾ بالرفع صفة اللام وقوله ﴿بها﴾ متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكرا لكون نائبه مذكرا وهو قوله ﴿الفعل﴾ يعنى ان لام الامر التى يجزم بها المضارع هى اللام التى طلب بها الفعل اى الحدث * ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الدعاء ولم يكن الدعاء داخلا فى الامر اشار بقوله (تدخل فيها لام الدعاء) الى انه وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (نحو ليغفر الله لنا) ثم شرع فى بيان بنائها فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين

﴿لام﴾

لام الابتداء التى دخلت على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت باللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا فى بعض الحواشى (وفتحها) اى وفتح لام الامر (لغة وقد تسكن) اى قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد الواو والفاء وثم) مثال الواو والفاء (نحو) قوله تعالى (ولتأت طائفة اخرى) هذا مثال الواو (ولم يصلوا فليصلوا) هذا مثال الفاء وهذان فى آية واحدة (وثم ليقضوا) هذا مثال ثم وقد قرئ الاخير بالكسر ايضا وانما اسكنت مع هذه الحروف للتخفيف كما اسكنت فى باب كتف وكتف لان سكون العين قياس فى نحو كتف وكتف بكسر العين وسكونها كذا فى الشافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب نحو وليصلوا تأمل (ولا النهى) بالاضافة وفى بعض النسخ ولا للنهى كذا فى المعرب مبتدأ (هى لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (اى ترك الفعل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اى يطلب بها ترك الفعل الذى هو حدث مدخولها فلا يدخل فيها نحو اترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك الترك فان ماهو من الافراد هو لا تترك كما حقق فى محله (وفى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل) وقال العصام ان لا علم للنهى فلا يصح اضافة العلم وكانه نكره او جعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى وفى شرح اللب ولا النهى بالاضافة بتنكير المضاف او بتجويز نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتأويل الدال على النهى * ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا النهى بجواز الدخول فى جميع انواع المضارع وفى بعضها اراد أن ينبه عليه فقال (وهو) اى النهى وفى بعض النسخ وهى اى كلمة النهى (يدخل) بالياء على النسخة الاولى وبالتاء على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (المبنى للفاعل والمفعول) بالجر بدل من الانواع او بالرفع خبر للمبتدأ المحذوف اى تلك الانواع وبالنصب مفعول اعنى اى لا النهى يجوز دخوله على المضارع الذى بنى للفاعل وبنى للمفعول وبعد شمول دخوله على النوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان (مخاطبا او غائبا او متكلما) نحو لا تنصر لا ينصر الخ وهذا بخلاف الامر فانه ان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا واما ان كان مبنيا للفاعل فلزمته مسندا الى المتكلم والغائب تقول لينصر لينصرا لينصروا لانصر لننصر واما فى غيرهما فنادر كقوله تعالى ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ فانه اذا اريد المخاطب فالتعبير له بالامر بغير اللام تقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن يعنى ان النهى الغائب والحاضر مشترك بدخول لام الامر فان كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا فدخولها نادر كما سيجئ حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اى الكلمات

يقال لها كلم المجازاة سواء كانت حرفا او اسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاجمال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة وانما اوردها مظهرا فانه لو قال وهى يعنى بالضمير لتوهم رجوعه الى النهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (تدخل) خبره اى كلم المجازاة التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول ومسببية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم ولم تساعد عبارة المصنف فى كافيته لافادة المراد اراد أن يفسر مراده فقال (اى لتجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله (وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة ماتدخل على شيئين) يعنى فعلين (لتجعل الاول سببا للثانى) وهذا قرينة على ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم* ولما اسند الجمع الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجاز فقال (ولا شك) اى من البديهى (ان كلم المجازاة لا تجعل الشىء سببا للشىء) واذا تبين عدم جواز اسناده اليها (فالمراد بجعلها) اى بجعل الكلم المذكورة (الشىء سببا) يعنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شىء لشىء) وقوله (بل ملزومية شىء لشىء) اشارة الى ماحققه الرضى بان المراد بها جعل الاول ملزوما للثانى لئلا يرد نحو (ومابكم من نعمة فمن الله) اى اى شىء اتصل بكم من نعمة فمن الله وقوله (وجعل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (كلم المجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المعتبرة (ان يوردها) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة ايراد الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو تحقيق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الاكرام ايضا (مسببا حقيقيا له لا ذهنا) اذ الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم والاكرام (اظهارا) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه) اى يريد المتكلم بهذا الجعل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده) اى عند المتكلم

(المذكور)

المذكور ﴿ويسميان﴾ (اى هذان الفعلان) اللذان اعتبرت السببية بينهما (اوّلهما) ﴿شرطا﴾ وانما سمى الاول شرطا (لانه) اى لانّ الفعل الاول (شرط لتحقق الثانى) فقوله اولهما اشارة الى ان الضمير البارز الذى هو نائب فاعل يسمى يكون تثنية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لايعتبر الترتيب فاقتضى التوزيع والتفصيل يعنى ان الفعلين اللذين يسمى احدهما شرطا والآخر جزاء اوّلهما يسمى شرطا ﴿و﴾ (ثانيهما) يسمى ﴿جزاء﴾ فقوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعنى ان تسمية الثانى جزاء ناشئ من اجل كون الثانى (يبتنى على الاول ابتناء) اى مثل ابتناء (الجزاء على الفعل) يعنى انه من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به قوله ﴿ فان كانا ﴾ شروع فى تفصيل الفعلين اللذين وقعا شرطا وجزاء وفى بيان حكم كل من انواعهما (اى الشرط والجزاء) يعنى ان كان الفعل الذى وقع شرطا والفعل الذى وقع جزاء ﴿مضارعين﴾ (نحو ان تزرنى ازرك) ﴿ اوالاول ﴾ اى ان كان الفعل الاول الذى وقع شرطا (فقط) اى دون الثانى فقوله اوالاول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع الذى هو اسم كان ولاحاجة الى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبره محذوف قدّره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك) وهذا من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله ﴿ فالجزم ﴾ مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله (واجب) والجملة جزائية يعنى ان كان الفعلان مضارعين اوالاول مضارعا فالجزم واجب ﴿ فى المضارع ﴾ اى الواقع شرطا وجزاء اوشرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اى على ذلك المضارع الواقع (وهو) اى ذلك الجازم الداخل عليه اما (ان) اى الحرف الذى هو اصل فى الشرط (اوما) اى اوالكلمات التى (يتضمنها) اى يتضمن معنى كلمة ان (مع صلاحية المحل لكون المضارع معربا قابلا للجزم) اى مع كون الفعل الواقع صالحا لقبوله لفظا اوتقديرا وهو المضارع بخلاف الماضى فانه ليس بصالح لقبوله لفظا اوتقديرا بل صالح لقبوله محلا لبنائه الاصلى ﴿ وان كان الثانى ﴾ وهو معطوف على قوله فان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الشارح بقوله (مضارعا) والاول ماضيا ﴿ فالوجهان ﴾ (اى ففيه) اى فيجوز فى الثانى الواقع (الوجهان) احدهما (الجزم لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اى ذلك الجازم الذى يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزاء له (اداة الشرط) من كلمة ان اوغيرها (و) ثانى الوجهين (الرفع لضعف التعلق) اى بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك الضعف (لحيلولة الماضى) اى لكون الماضى الذى وقع فى موضع الشرط حائلا بينه وبين الجازم (والفصل) اى ولوقوع الفصل بينه وبين عامله الذى هو الجازم

(بغير المعمول) اى بغير المعمول الذى ليس صالحا لقبول العمل لفظا او تقديرا وهو الماضى فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل فى الصورة الاولى اعنى التى وقع فى محل الشرط منها مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا مضرا اعنى الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتانى زيدا آته) يعنى بالجزم (او) ان اتانى زيد (آتيه) يعنى بالرفع * ولما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجوب الجزم وجوازه شرع فى المسائل التى تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء ماضيا) فقوله (بغير قد) ظرف مستقر صفة لقوله ماضيا اى ماضيا كائنا بلا اتيان كلمة قد ولا يجوز أن يكون حالا منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اى ماضيا كائنا بغير قد حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الشارح بقوله (تفصيل للماضى) اى قوله لفظا تفصيل للماضى ومثال ماوقع لفظا (نحو ان خرجت) بضم التاء او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماض لفظى (او معنى) اى اوكان ماضيا معنويا (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماض فى المعنى لكونه جحدا مطلقا وان كان مضارعا لفظا (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظا او معنى (تفصيلا لقد اى لم يقترن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (بقد سواء كان) اى لفظ (قد ملفوظا كقوله تعالى (ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او منويا) مقدرا (كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يجز الفاء) اى لم يجز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يجز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (لقلب) اى لتأثير الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الإستقبال) وان لم يتحقق تأثيره لفظا اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه (فاستغنوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة الدالة على كونه جوابا) وهى الفاء (كقولك) فى الماضى الملفوظ (ان اكرمتنى اكرمتك و) فى الماضى المعنوى (ان لم تكرمنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المتحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه) حاصل بان (كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه واذا لم يتحقق التأثير لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقد ملفوظا او مقدرا

(وان)

﴿ وان كان ﴾ (اى الجزاء) ﴿ مضارعا مثبتا او منفيا بلا ﴾ (احتراز) اى قوله بلا احتراز (عما) اى عن المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منفيا بلم) و انما وجب الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المنفى بلم (مندرج فيما سبق) اى فيما يكون حكمه عدم جواز الادخال فيه (لكونه) اى لكون المنفى بلم (ماضيا معنى) وقوله (اوبلن) معطوف على قوله اذا كان منفيا بلم يعنى كما يكون قوله اومنفيا بلا احتراز عن المنفى بلم كذلك هو احتراز عن المنفى بلن (حيث) اى لانه (يجب فيه) اى فى المنفى بلن (الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك ﴿ فالوجهان ﴾ احدهما (الاتيان بالفاء و) ثانى الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير معناه) اى معنى ما ذكر من المضارع المثبت او المنفى بلا (كما تؤثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى) واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتى) اى فحينئذ يجوز أن يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها فقوله (واثرت) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعنى ان اداة الشرط لما كانت لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (فى تغيير المعنى حيث خلصت) والظاهر أنه بتشديد اللام من التخليص يعنى جعلت تلك الاداة المضارع الذى دخلته خالصا وخاصا (لمعنى الاستقبال) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لاصالحة لهما على الصحيح ولما وقعا فى حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال (فيترك الفاء) اى فحينئذ جاز أن يترك الفاء (لوجود التأثير فيه) اى لكون تأثير اداة الشرط موجودا (من وجه) وهو تأثيرها فى المعنى (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (التأثير فى المعنى قويا) اى كتأثيرها فى اللفظ فمثال الترك (نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين) ومثال الاتيان نحو قوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) فان يغلبوا فى المثال الاول وينتقم فى المثال الثانى مضارعان مثبتان وقعا جزاء فتركت الفاء فى الاول وذكرت فى الثانى وقال العصام ينبغى ان يقيد المضارع المثبت بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر و ينبغى ايضا ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لها فيهما معنى وكذا الاستفهام على ماسيجئ انتهى ﴿ والا ﴾ (اى وان لم يكن الجزاء الماضى اوالمضارع المذكورين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا اوكان ماضيا بقد اومضارعا منفيا بلم اوبلن ﴿ فالفاء ﴾ (لازمة فيه) اى فى ذلك الجزاء (لان الجزاء حينئذ) اى حين اذ كان ماعداهما (اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس اوتقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك

امس) حال كون الثانى (بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه بقد لفظا وبقد تقديرا (لاتأثير) اى لايوجد جنس التأثير (لحرف الشرط فى الماضى) امافى لفظه فظاهر واما فى معنـاه فلانه لماكان مقارنا بقد امتنع ان يراد به الاسـتقبال واذاكان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله (واما جملة) معطوف على قوله اماماض يعنى ان الجزاء اذا لم يكن مثل ماذكر فهو اما جملة (اسمية) نحو ان تكرمنى فانت مكرم (اوامر) نحو ان تكرمنى فليكرمك زيد (اونهى) نحو ان تكرمنى فلا يشتمك احد (اودعاء) نحو ان تكرمنى فاكرمك الله (اواسـتفهام) نحو ان لم يضربك زيد أفتضربه (اومضارع منفى بما) نحو ان لم يضربك فما تضربه (اوبلم) تضربه (اوبلن) تضربه (الى غير ذلك) كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع لاتأثير لحرف الشرط فى الجزاء (فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير فى الاسمية فظاهر واما فى الامر والنهى والدعاء والتمنى والعرض والمنفى بلن فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما فى الاستفهام فلانه يبقى على حاله لايصلح للتصيير الى الاستقبال كالجملة الاسمية واما المنفى بما فلانها لنفى الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفى بما الحال مع كونه جوابا للشرط وقوله ﴿ ويجيء اذا ﴾ استئنافية وقوله (التى للمفاجاة) تفسير لاذا وصفة احترازية لهاوقوله ﴿ مع الجملة الاسمية ﴾ ظرف ليجيء وقوله (التى وقعت جزاء) قيد للجملة للاحتراز عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله ﴿ موضع الفاء ﴾ ظرف ليجيء يعنى انه يجوز أن يستعمل اذا التى للمفاجأة فى موضع الفـاء الجزائية اذاكان الجزاء جملة اسمية وانمـا لم يقل ويكتفى باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لايجتمعان كذا فى حاشـية العصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانماكان قريبا منه (لانها) اى لان اذا المفاجأة (تنبئ) اى تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا السـبع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجى واذاكان المفهوم منها ذلك (ففيها) اى فيحصل فى اذا (معنى الفاء التعقيبية) لان غاية التعقيب ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان فى تلك الافادة (ولكن الفـاء اكثر) اى اكثر استعمالا فى هذا المعنى من اذا (وانما اشـترط اسمية الجملة الجزائية) فى كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لكون اذا المفاجأة مختصة (بها) اى بالجملة الاسمية ومقصورة عليها وانما اختصت بها (لان اذا الشرطية) اى التى

كان معناها الظرفيـة مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اى مقصورة (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ماكانت واقعة فى موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى بالاسمية * ولما اختصت الشرطية بالفعلية (فاختصت هذه) اى التى للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين الشرطية والمفاجأة (نحو قوله تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم يقنطون اى فهم يقنطون) فان قوله هم يقنطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفـاء حتى تربطهـا بالشرط فكان اصله فهم يقنطون بالفاء فجاء فى التنزيل باذا موضع الفاء * ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرا فقال ﴿وان﴾ ولما جاز فيها اعربان احدهما كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره وكون بعدالامر ظرفا لغوا للمقدرة والثانى ما اختاره الشارح وهو أن كلمة ان مبتدأ وفسرها الشارح بقوله (التى ينجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله ﴿مقدرة﴾ بالنصب حال من المبتدأ اومن الضمير المستكن فى الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للاشارة الى ان قوله ﴿بعدالامر﴾ خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لاحاجة الى هذا التقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثـال ماكانت مقدرة بعدالامر (نحو زرنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان تزرنى اكرمك) ﴿و﴾ (بعد) ﴿النهى﴾ (نحو لاتفعل الشر يكن خيرالك اى ان لم تفعله يكن خيرالك) ﴿والاستفهام﴾ اى وبعد الاستفهام (نحو هل عنـدكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) ﴿والتمنى﴾ اى وبعد التمنى (نحو ليت لى مالاً انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه) ﴿والعرض﴾ اى وبعد العرض (نحو ألا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا كان المضـارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صـالحا لان يكون مسببا لمـا تقدم) لان قصد السببية متوقف عليه لانه لولم يكن للمضارع صلاحيـة لان يكون مسببا لم يجز قصد السببية وقال العصـام لاحاجة فى تقدير ان الى اشـتراط الصلاحيـة بل يكفى قصد السـببية فان تحققت السـببية كان الكلام صـادقا والا كان كاذبا انتهى وقوله ﴿اذا قصد السببية﴾ ظرف للانجزام المفهوم اى انمـا ينجزم المضـارع وقت قصد السببية (اى سببية ماتقدم) وهى الاشياء الخمسة (له) اى للمضـارع الذى ينجزم بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى فحين اذ قصد أن يكون المضارع الذى اريد انجزامه مسببا لماتقدم (تقدر ان) اى التى للشرط (مع مضـارع) اى مع المضارع الذى (يؤخذ) اى ذلك المضارع (مما تقدم) اى من مادة ماتقدم

من الامر والنهى ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمنى والعرض وغيرها مثلا يؤخذ المقدر فى زرنى اكرمك لفظ تزرنى وفى لاتفعل الشر ان لاتفعل وهكذا قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اى فحينئذ تقدر ان مع مضارع ويجعل (المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (مجزوما بها) اى بان المقدرة وجزاء للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون السببية قرينة للشرط فانه لولم تقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة اوحالا اواستئنافا (وانما اختص تقدير ان بما بعد) اى وانما كان تقدير ان مقصورا على المضارع الذى وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اى لان الاشياء الخمسة المذكورة (تدل على المطلوب) اى طلب الفعل اوطلب الترك فى الامر والنهى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التمنى والعرض (والطلب غالبا) اى فى الاغلب (يتعلق) اى الطلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه اى على ذلك المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا اعنى سواء ترتب عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعنى انه يترتب عليه الفائدة التى يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اى لتلك الفائدة (وهى) اى الفائدة (مسبب له) اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصودا لذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون المضارع الذى وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعنى اذا كان المضارع الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة المجهول عطف على قوله كان يعنى ومع ذلك اذا قصدت (سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها) اى لتلك الاشياء (قدر) جواب اذا يعنى اذا كان الامران احدهما كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد السببية لزم أن يقدر ان (مع ذلك الفعل) يعنى مع فعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اى وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط يجعل (المضارع المذكور الواقع بعدها) اى المذكور الذى وقع فى التلفظ بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اى يجعل جزاء للشرط المقدر قوله (فينجزم) عطف على يجعل اى بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذى ذكر بعدها مجزوما (بها) اى بان المقدرة ﴿ نحو اسلم تدخل الجنة ﴾ بكسر اللام فى تدخل لكونه مجزوما على حد ﴿لم يكن الذين﴾ وهذا المثال يصح ان يكون مثالا للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اى بالامر الذى يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى الاسلام (مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى لتلك الفائدة

(وقصد اداء تلك السببية) اى قصد بهذا التركيب افادة كون الاسلام سببا لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (فقدر) اى فلذلك القصدقدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له) اى لذلك المقدر (فقيل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد الامر (و) (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهى (اى ان لاتكفر تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان لاتكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهى قرينة الفعل المنفى وهو لا تكفر (لا المثبت) اى لا انه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بالمثبت (و) (لهذا) (امتنع) فقوله امتنع عطف على ما قبلها بحسب المعنى وكأنه قيل جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لاتكفر تدخل النار) فانه ممتنع (عند الجمهور) (خلافا للكسائى) (فانه) اى الشان (لا يمتنع ذلك) اى مثل هذا التركيب مما يكون المقدر مثبتا مع وقوعه بعد النهى (عنده) اى عند الكسائى فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله (فامتناعه) اى فامتناع مثل هذا التركيب انما يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا للجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتناعه لكون التقدير عندهم (على ما عرفت) اى من قولنا فى تقدير الدليل وهو قوله لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت وقوله (ان لاتكفر تدخل النار) خبر ان يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهى بالنفى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو فى التركيب الجائز هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه) اى الكسائى (يقول معناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعنى بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت) وان كان النهى قرينة الشرط المنفى (والعرف قرينة قوية) اى لاتعارضها قرينة النهى يعنى ان فى مثل هذا التركيب تعارض مدلول القرينتين احداهما قرينة النهى فمقتضاه الامتناع والاخرى قرينة العرف فمقتضاه الجواز فاعتبر الجمهور الاولى والكسائى الثانية (هذا) اى هذا الحكم الذى هو انجزام المضارع حاصل (اذا قصدت السببية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم تقصد) اى السببية (لم يجز الجزم) اى فى المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جوازه مقطوع عند الكل (بل يجب) حينئذ (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفية) بان يوجد متعلقا يكون ذلك المضارع صالحا للوصفية له (كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى

فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) اى قرأ لفظ (يرثنى مرفوعا) اى وليا وارثا منى فان يرثنى وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه يجوز أن يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرثنى فحينئذ يكون مجزوما ويجوز ايضا ان لايقصد به السببية فحينئذ يكون يرثنى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان يهب له وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحال كذلك) اى او يجب ان يرفع الحال (كقوله تعالى فذرهم) اى اترك الكافرين (فى طغيانهم يعمهون) اى يتحيرون فان يعمهون مضارع واقع بعد الامر الذى هو فذرهم لكنه ما لم يقصد أن يكون الترك سببا للحيرة لم يجز انجزامه بل يجب ان يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف النون بان تكون الجملة منصوبة المحل على ان يكون حالا من مفعول ذرهم (اى عمهين) يعنى اتركهم متحيرين فى طغيانهم (او بالاستئناف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر * وقال رائدهم أرسوا نزاولها * فكل حتف امرئ يجرى بمقدار) فان نزاولها مضارع واقع بعد امر وهو أرسوا لكنه لما لم يقصد السببية لم يجز الجزم بل وجب ان يكون مرفوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان الرائد هو من يتقدم لطلب الماء والكلاء وأرسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها ونزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزاولها راجع الى الحرب اى قال رائد القوم وهو متقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقداره اى بقدره الذى قدره الله لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب فالامر بالارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة * ولما فرغ المصنف من مسائل الفعل المضارع بانواعه شرع فى مسائل الامر فقال ﴿ الامر ﴾ قال الشارح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثال الامر) اى بزيادة لفظ المثال كما هى فى شرح المصنف * ثم اراد أن يوجه النسخة الثانية فقال (وكأن المراد به) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثال الامر (صيغة الامر فانهم) اى فان النحاة (يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون) اى بالامثلة (صيغهما) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم ثم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح اللب ان الامر بالصيغة مقابل للامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفى وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى * ثم نقل توجيها آخر فقال (وفى بعض الشروح) والظاهر شروح الكافية فى بيان النكتة لزيادة لفظ المثال

(انما قال) ای المصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) ای لان لفظ الامر (كما اشتهر) ای استعمال ذلك اللفظ (فی هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر) ای استعماله (فی المعنی المصدری ایضا) یعنی من امر یأمر امرا (فاراد) ای المصنف (النص علی المقصود) ای مایكون نصا علی ان المراد به فی هذا المقام هو هذا النوع من الافعـال (وهو) ای لفظ الامر (فی اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكر المصنف فی شرحه) والحـاصل ان عبـارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ماقيل فی بعض الشروح من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لايندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر فی ألسنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فی قوة التعبير عنه بالامر بالصـيغة انتهی واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة الاخری فلا تنافی بين تعددالنكات وقوله ﴿صيغة﴾ بالرفع خبر للمبتدأ ای الامر او مثال الامر صيغة ﴿ يطلب بها ﴾ ای بتلك الصيغة ﴿ الفعل ﴾ (شامل) ای قوله يطلب بها الفعل جنس شامل (لكل امر غائبا كان) نحو لينصر (اومخاطبـا) نحو انصر (اومتكلما) نحو لانصر لتنصر (معلوما) ای وسـواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر (او مجهولا) نحو لينصر لتنصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم ﴿ من الفـاعل ﴾ (احتراز) ای هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احترز به (عن المجهول مطلقا) ای غائبا ومخاطبا ومتكلما (فانه) ای انما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل) ﴿ المخاطب ﴾ احتراز ای هذا فصل آخر يحترز به (عن الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما فی الاول من الفـاعل الغائب وفی الثـانی من الغائب المتكلم والباء فی قوله ﴿ بحـذف حرف المضارعة ﴾ متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق والثانی مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثـانی متعلق به باعتبار الطلب بالصـيغة من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور (احتراز) ای وهذا القول يحترز به (عن مثل قوتعالی فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ علی صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة وانما قال فيمن قرأ علی صيغة الخطـاب فانه فيمن قرأ علی صيغة الغائب يخرج بقوله من الفاعل المخاطب (وعن مثل) ای قوله بحذف احتراز ايضـا عن مثل (صه) بمعنى اسـكت (ورويد) بمعنى امهل فانهما

وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة * ثم شرع فى بيان حكم هذا الامر من الاعراب والبناء فقال (وحكم آخره) (اى آخر الامر) هذا تفسير للضمير المجرور والمراد بالحكم هو الاثر الحاصل فى آخر الكلمة وقوله (فى الحقيقة) تفسير للفظ الحكم يعنى انما قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر فى الحقيقة ليس بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء ما) اى لانتفاء السبب الذى (يقتضى اعرابه وهو) اى السبب المقتضى للاعراب هو (حرف المضارعة لان مشابهته) اى مشابهة المضارع (للاسم المقتضية) اى المشابهة التى تقتضى (للاعراب انما هى) اى تلك المشابهة حاصلة (بسببه) اى بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى السبب انتفى المسبب ايضا وقوله (وفى حكم الصورة) معطوف على قوله فى الحقيقة يعنى انه فى الحقيقة مبنى وفى حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اى مثل حكم المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزم خبر للمبتدأ والى ان الحمل انما يصح بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله (فى اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر فى المبنى لاثر المجزوم يعنى ان اثر الامر المبنى على الوقف كاثر المضارع المجزوم فى كون آخره ساكنا عند كون الآخر صحيحا (وسقوط) اى وفى سقوط (نون الاعراب) وهى نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة (وحرف العلة) اى وفى سقوط حرف العلة اذا كان آخر الكلمة حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اى الامر بالصيغة (لماشابه) اى ذلك الامر (ما) اى امر الغائب الذى (فيه اللام) اى لام الامر حل كون ذلك الامر الذى باللام (من المجزوم) اى من المضارع المجزوم (معنى) اى من جهة المعنى فى كونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اى لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبنى (حكمه) اى حكم الامر الغائب المجزوم (تقول اضرب) بسكون الباء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك فى اضربى واضربا (واخش) اى وتقول ايضا اخش بسقوط الالف فى آخره (واغزوارم) بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اى فى المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اى الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب فى محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا. وبقى مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال فى شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين

على السكون فى المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا فى البناء وحرك عند
لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة واما حذف الآخر فى المعتل فللتخفيف
فيما كثر استعماله وهو السبب فى تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم
ثم قال ان بعضهم استحسن ماقيل ان اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم
من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية
فيكون موقوفا فلاحذف فى الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لمامر انتهى
واقول خذ ما صفا والله اعلم* ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر
شرع فى بيان حكم اوله فقال ﴿ فان كان ﴾ الفاء تفصيلية يعنى ان فى حكم اوله
تفصيلا لانه اما ان يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك او حرف ساكن
ولما كان المصنف متعرضا للشق الثانى فقط كان على بيانه ان يكون اسم كان قوله
الآتى ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول مازجا لقول المصنف
بان يجعل اسم كان فى قوله ان كان ﴿ بعده ﴾ (اى بعد حرف المضارعة او بعد
حذفه) قوله (متحرك) اى ان كان بعد حرف المضارعة الذى اريد حذفه او بعد
حذفه بالفعل حرف متحرك (اسكن) اى حكمه انه اسكن (آخره) فقط
(وجعل مابقى) من جوهره (امرا تقول فى تعد) بعد حذف التاء منه (عد)
لان العين التى وقعت بعد التاء متحركة (وفى تضارب) اى وتقول فى تضارب
من المضاربة بعد حذف تائه (ضارب) ثم اراد أن يعتذر من طرف المصنف
لترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعنى ماكان بعده
متحرك (لظهوره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر* ثم
اوصل الشارح بقوله (وان كان بعده حرف) لقوله ﴿ ساكن ﴾ الى قوله فان كان
بعده والواو فى قوله ﴿ وليس ﴾ حالية وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله
﴿ رباعى ﴾ خبره والجملة منصوبة المحل على انها حال من قوله ساكن يعنى ان كان
بعد حرف المضارعة او حذفه حرف ساكن حال كون ذلك المضارع غير رباعى
زيدت همزة الوصل* اعلم ان الرابط للحال لذى الحال فى هذه الجملة هو الواو فقط
فانه ليس فى الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا فى المعرب
وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترنا
بالواو لان الحال اذا اقترن بالواو كما فى جاءنى رجل والشمس طالعة لم يجز تقديم
الحال على ذى الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كما
صرح به عصام الدين فى الحاشية انتهى* ولما كان قوله برباعى شاملا للرباعى
المزيد على الثلاثى وللمجرد توهم شموله ههنا وليس كذلك فان الرباعى المجرد
من القسم الذى وقع بعده متحرك فاراد الشارح ان يفسر الرباعى ههنا فقال

(والمراد بالرباعى) اى المنفى (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى رباعى (يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا تخصيص للرباعى من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفعيل والمفاعلة وقوله (وانما هو باب الافعال لاغير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعى هو باب الافعال لاغير كذا خصصه الرضى وتبعه الشارح وقال العصام وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعى لايخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لايتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لايعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى بعد حذف حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى فى مضارع رباعى بعد حذف حرف مضارعته ساكن انتهى وقوله ﴿ زيدت ﴾ جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزاد ﴿ همزة الوصل ﴾ (على ما) اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما زيدت تلك الهمزة (ليتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالساكن) لتعذر الابتداء بالساكن وقوله(حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله ﴿ مضمومة ﴾ بالنصب حال من الهمزة وقوله ﴿ ان كان بعده ﴾ قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو عند كون مابعده (اى بعد الساكن) ﴿ضمة ﴾ يعنى من الباب الذى تكون عين فعل مضارعه مضمومة وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعا) اى لقصد الدفع (للالتباس) اى الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع (المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح) اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة اومكسورة فان كانت مفتوحة يلزم ذلك الالتباس (فانه اذا قيل فى اقتل) بضم الهمزة (اقتل بفتح التاء) وبفتح الهمزة (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لايطالب احد بانه لم لم يفتح التاء اولم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حالة الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعى وبالمضارع المعلوم من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى مالا يريده فى الظاهر وقوله وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فاريد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله

﴿ ومكسورة ﴾

﴿ ومكسورة ﴾ بالنصب معطوف على قوله مضمومة ﴿ فيما سواه ﴾ وقوله (اى سوى ساكن) تفسير للضمير المجرور يعنى انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة فى صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا فى صورة ساكن لان الهمزة لا تزاد فى نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت فى ساكن كذا فى بعض الحواشى وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة اوكلمة ما عبارة عن الوقت اى فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الصور يعنى ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التى لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل ما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس فى كل صورة منها فانه (لو ضمت) اى الهمزة (فى مثل اضرب) يعنى فيما وقع بعد الساكن كسرة (لا لتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتحت) اى الهمزة على تقدير كسر ما وقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضراب (ولو ضمت) اى الهمزة (فى اعلم) يعنى فيما وقع بعد الساكن فتحة (لالتبس بالمضارع المجهول للمتكلم ولو فتحت) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لالتبس بالماضى الرباعى) ﴿ نحو اقتل ﴾ (مثال لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) ﴿ واضرب ﴾ (مثال لما يكون بعده كسرة) ﴿ واعلم ﴾ (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكن رباعيا ﴿ وان كان رباعيا ﴾ اى من باب الافعال ﴿ فمفتوحة ﴾ فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعنى ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخلة فى حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او استئنافية يعنى انها هى الهمزة التى كانت فى اصل الكلمة وهى همزة افعل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة الا ن (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعنى ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد للابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هى تزاد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده

الثلاثى المجرد من المتعدى وغيره من معانى باب الافعال وقوله ﴿ مقطوعة ﴾ بالرفع خبر بعد خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هى بعينها علة كونها مفتوحة وهى كونها اصلية فان كل همزة هى اصل فى الكلمة لا زائدة لاجل شئ فهى همزة قطع * ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع فى بيانه فقال ﴿ فعل مالم يسم فاعله ﴾ يعنى الفعل المجهول وقوله (اى فعل المفعول الذى) اشارة الى ان ما فى قوله مالم يسم موصولة وعبارة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسم بمعنى لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل الذى ذكر تعريفه فى المرفوعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله واضافة الفاعل شروع فى تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذى هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اى الى الضمير الذى يرجع اليه (لادنى ملابسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملابسة فعله ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله (اوعلى حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملابسة يعنى هذه الاضافة انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملابسة اوعلى حذف مضاف اى بين الفاعل والضمير فى قوله فاعله (اى فاعل فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى أن اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى ملابسة وهى مناسبة وقوعه عليه وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد أن يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) فحينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذى لم يذكر فاعله (وتكون اضافة الفعل) اى العام الشامل له ولغيره (اليه) اى الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية) نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهى اضافة لامية من قبيل اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد كذا فى المعرب لزينى زاده فقوله فعل مالم يسم فاعله مرفوع على انه مبتدأ وقوله ﴿ هو ﴾ ضمير فصل انكان ما موصولة وقوله ﴿ ما حذف ﴾ خبر لقوله فعل اويكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا وماحذف خبر له والجملة خبر للمبتدأ الاول هذا على النسخة التى ليس فيها الواو فى هو كما هى النسخة التى اختارها صاحب المعرب واما على النسخة التى وجدناها فى بعض نسخ المتن وهى هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ قوله فعل مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ما سيأتى اونحوه وجملة هو ما حذف تكون

﴿ جملة ﴾

جملة اخرى فتأمل يعنى ان فعل مالم يسم فاعله هو فعل حذف ﴿ فاعله ﴾ اى فاعل ذلك الفعل ولم يذكر ظاهرا ولامضمرا بارزا ولا مستكنا وضم الشارح قوله (واقيم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مرادا به * ثم اعتذر عن المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقيم المفعول (ههنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل مع انه المراد فى كل من الموضعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر ذلك القيد (فيما سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وقال العصام ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار أنه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى * ثم شرع فى تفصيله من حيث التغيير فقال ﴿ فان كان ﴾ وقوله (الفعل الذى) تفسير للضمير المستتر فى كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماض اومضارع فان كان الفعل الذى (اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما فسر حذف واقيم بقوله اريد حذف واقامة لانه من قبيل ﴿واذا قرأت القرآن﴾ يعنى يذكر الفعل ويراد سببه ﴿ ماضيا ﴾ وجواب ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء فى الحقيقة هو التغيير وكان الضم سببا له قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس المجهول بالمعروف واشار بقوله ﴿ بان ضم اوله ﴾ الى ان علة التغيير هى دفع اللبس والضم سبب له فاقيم السبب مقامه وقوله ﴿ وكسر ماقبل آخره ﴾ عطف على ضم اى غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذى يقع قبل آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج) بضم الدال وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام * ثم ذكر الشارح وجه اختيار التغيير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال (واختير هذا النوع) وقوله (من التغيير) بيان لجنس النوع يعنى ان للتغيير الذى اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع وهو ضم الاول وكسر ماقبل الآخر مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم ماقبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختير له) اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند البلغاء وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (لخروج الضمة) اى لوجود الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة)وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال وهو أن وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب فلم اختاروا الاول عليه

فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريبا) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو أنه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اى من عكسه واذا كان اثقل من الاول (فلاضرورة فى اختياره) اى فى اختيار الاثقل على الثقيل (بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اى بالثقيل الذى هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله ﴿ ويضم ﴾ بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما فى لم يمد لانه معطوف على ضم يعنى على الجزاء يعنى ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوّله وكسر ماقبل آخره ويضم ﴿الثالث﴾ اى الحرف الذى وقع ثالثا ﴿ مع همزة الوصل ﴾ اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) بضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف الثالث وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (واقتدر) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الدال (واستخرج) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (لئلا يلتبس فى الدرج بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة وهى همزة وصل تحذف فى الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب فى الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الآخر وقوله ﴿و﴾ (يضم) ﴿الثانى مع التاء ﴾ اعنى قوله والثانى معطوف على قوله الثالث واليه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوّله وكسر ماقبل آخره اما مصدّر بالهمزة او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم) بضم التاء والحرف الثانى الذى هو العين وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (وتجوهل) بضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا فى المجهول لانضمام ما قبلها (وتدحرج) بضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع مع التاء (لئلا يلتبس) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت) يعنى انهم لو اقتصروا فى التميز على ضم التاء وقالوا فى مجهول تعلم اعنى بفتح التاء تعلم بضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تاؤه فى مجهوله يكون بضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى او مجهول تعلم المضارع وكذا فى جاهل يجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضى او مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل فى مجهول ماضى تدرج بضم التاء وفتح الدال

لم يعرف انه هل هو مجهول تدحرج الماضى او مجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف فى جميع صور الماضى المجهول وحدوث ضم الثالث او الثانى فى بعض الاحيان واشار الشارح ايضا بايراد علمت وجاهلت ودحرجت بالتاء الى كونها نصا فى الماضى وقوله ﴿ خوف اللبس ﴾ بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله (هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى) وفصله الشارح كما عرفت * ولما كان فى الماضى المجهول من الناقص لغات اراد أن يذكر ماهو الافصح منها وماهو غير ذلك فقال ﴿ ومعتل العين ﴾ وهو مبتدأ اول وخبره جملة الافصح فيه قيل وبيع * ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد أن يفسره على وفق المراد فقال (اى مايكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف) يعنى المراد منه مايكون عينه معتلا لامايكون عينه ولامه معتلين فان الحكم الآتى خاص بالاول ولو لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لاتبنى منهما صيغة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يعل عينه) بان تقلب واوهما ياء وان تكسر فاؤهما لوقوع الياء بعدها كما كان فى بيع وقيل وانما لم يعل عين اللفيف (لئلا يفضى) اى لئلا يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى) اى فى مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقلب الواو ياء لزم ان يوجد فى مضارعه اعلالان احدهما قلب الياء التى هى لام الفعل الفا والثانى نقل حركة الواو التى هى عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفا بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه صحيحا (قيل الاصوب) اى اورد صاحب الوافية على عبارة المصنف بان الاصوب فيها (ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا) يعنى بزيادة قوله المنقلبة عينه الفا حتى يخرج عن الحكم المذكور المعتل الذى لم تنقلب عينه الفا (لئلا يرد عليه) يعنى لانه لو كان شاملا للذى لم تنقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معتلا العين مع انه لايجوز أن يقال فيهما عير وصيد ولو قيده بهذا القيد لم يردا عليه فان عينهما لاتنقلب الفا (وانما اختص معتل العين) اى امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اى بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرناه) اراد به

ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة الغموض والخفأ ولوقوع زيادة الاختلاف فى اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ماقبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمى ودعى فانه لانقل ولاابدال فى رمى ولانقل فى دعى واما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيجئ ولا اختلاف فى غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتبعيته ومناسبته احكام معتل العين فى المبنى للمفعول كما سيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال العصام ان فى كلام الشارح اختلالا فصوابه ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف فى الماضى كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ماذكرنا انتهى يعنى بهذا الاختلال ان ماذكره ليس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبنى للمفعول فعلى هذا كان حق العبارة ان يقول فى الماضى بدل قوله فى المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله ﴿الافصح﴾ مبتدأ وقوله ﴿فيه﴾ ان لم يكن فى المتن كما فى نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبتدأ الاول يعنى الافصح فى ماضى معتل العين ان يقال فى الواوى ﴿قيل و﴾ فى اليائى ﴿بيع﴾ يعنى بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) يعنى اصل قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقلت الكسرة من العين) يعنى كسرة الواو فى الاول وكسرة الياء فى الثانى (الى ماقبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف فى الاول والباء فى الثانى (بعد حذف حركته) اى بعد حذف حركة ماقبلها من القاف والياء لاستثقال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثانى (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانتهى الاعلال فيه ولم ينته فى الاول (و) صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (فابدل واو قول ياء لسكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ماقبلها فصار) بعد ذلك القلب (قيل) ثم شرع فى بيان اللغة الثانية فقال ﴿وجاء الاشمام﴾ يحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومعتل العين جاء الاشمام فيه ويحتمل ان تكون استئنافية او اعتراضية كذا فى المعرب * ولما كان المقابل للافصح لغتين اعنى الاشمام ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى ان الاشمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف كما سيشير اليه وقوله (فى نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاشمام محصورة فيهما دون ماسيجئ ثم اختلفوا فى حقيقة هذا الاشمام باقوال ثلاثة واشار اليه بقوله (وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى

جانب الضمة (فتميل) اى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة بعدها) اى بعدالضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا لاالى حدّ تكون واوا خالصة (اذهى) يعنى انما اميلت الياء نحوالواو لان الياء (تابعة لحركة ماقبلها) يعنى ان كان ماقبلها فتحة تقلب الفا وان كان كسرة استراحت فى حالها وان كان ضمة اضطر بت حالها (هذا) اى ماقرره الرضى من معنى الاشمام بانه عبارة عن مجموع الميلين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع) اى فى نحو قيل وبيع وكذا فى سئ وجئ وحيل ونحوهامما وردت به الرواية فى القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشمام ههنا) فى هذا الموضع (كالاشمام حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا) يعنى من غير امالة فى الفاء ولافى الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراءة فانه لارواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم الاشمام هو أن تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كمافى القول الثانى (عندهم) اى عندالنحاة والقراء بل لم يقل به احدمن ائمة القراءة (والغرض من الاشمام الايذان) اى الاعلام (بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف) يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ماضى معتل العين﴿ و ﴾(جاء)﴿الواو﴾ فقوله والواو بالرفع معطوف على الاشمام ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كما جاء الاشمام لكنه (على ضعف) اى لاعلى لغة فصيحة كالاشمام (فقيل) اى فاذا اريد أن يقرأ على هذه اللغة قيل فيها (قول وبوع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلانقل) اى من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة (وهذا) اى محض الاسكان (ظاهر فى الاول) اعنى فى الواوى واما فى الثانى فيحتاج الى تصرف واليه اشار بقوله (وجعل الياء واوا لسكونها) اى لسكون الياء (وانضمام) اى ولانضمام (ماقبلها) ثم شرع المصنف فى بيان ماقيس على ماسبق فى هذا الحكم فقال ﴿ومثله﴾ (اى مثل باب الماضى المجهول فى المعتل العين من الثلاثى المجرد) فقوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الشارح مزجه بقوله ﴿باب﴾ (الماضى المجهول من متعل العين فى باب الافتعال والانفعال نحو) ﴿اختير﴾ وهو الماضى المجهول من باب الافتعال﴿وانقيد﴾ وهو الماضى المجهول من باب الانفعال وقوله (فى مجئ اللغات الثلاث فيه) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذخير وقيد) بيان لوجه المماثلة يعنى ان معتل العين الواقع فى مجهول الماضى من هذين البابين يجئ (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرد منه (مثل قيل وبيع

بلا تفاوت) اى بلا تفاوت بين خير بكسر الخاء وقيد بكسر القاف و بين قيل وبيع ﴿ دون استخير ﴾ اى دون استخير يعنى بضم الهمزة والتاء و بكسر الخاء مجهول استخار ﴿ واقيم ﴾ اى ودون اقيم يعنى بضم الهمزة وبكسر القاف مجهول اقام فانه لاتجيء اللغات الثلاث فيهما (اذ) اى لانه (ليس ذلك) اى ليس استخير واقيم (مثل قيل وبيع) وانما لم يكونا مثلهما (لسكون ماقبل) اى لكون الحرف الذى وقع قبل (حرف علة فيهما) وهو الخاء فى الاول والقاف فى الثانى كاناساكنين (فى الاصل) اى قبل الاعلال فيهما (اذ اصلهما استخير) يعنى بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وسكون الخاء وكسر الياء (واقوم) يعنى بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الواو واليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما) اى فى استخير واقوم (اذا سكن ماقبلهما) اى كما فى حالهما قبل الاعلال (ان تنقل حركتهما) يعنى حركة الياء فى الاول وحركة الواو فى الثانى (اليه) اى الى ماقبلهما من الخاء والقاف (وتقلب) اى وبعد النقل المذكور بقيا ساكنين مكسورا ماقبلهما فحينئذ تقلب (العين) اى عين فعل الواوى (ياء اذا كانت) اى عين فعله (واوا) اى فى اقوم (فيقال) حينئذ (استخير) اى بضم التاء وكسر الخاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لغة واحدة) اى حال كون اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الياء فقط ولايجيء الاشمام والواو فيهما لعدم كون ماقبلهما مضموما فى الاصل كما كان فى اختير وانقيد * ولما فرغ من بيان الماضى المجهول شرع فى بيان حكم مضارعه فقال ﴿ وان كان ﴾ وقوله (اى الفعل الذى اريد حذف فاعله و) اريد (اقامة المفعول مقامه) اشارة الى مرجع الضمير المستتر فى كان وقوله ﴿ مضارعا ﴾ خبر كان وقوله ﴿ ضم ﴾ فعل مجهول جزاء الشرط اى ان كان ذلك المجهول المعتل مضارعا فحكمه ان يضم ﴿ اوّله ﴾ (وهو) اى ذلك الاوّل (حرف المضارعة) وانما فسر الاول بحرف المضارعة لئلا يتوهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج) وانما فسر الشارح اسم كان بقوله اى الفعل الذى اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذا لم تعتبر الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادهما لأن فعل مالم يسم فاعله هو ماضم اوله الخ فى الخارج فاعتبرت الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله ﴿ وفتح ﴾ معطوف على قوله ضم يعنى ان المضارع المجهول يحصل بمجموع امرين احدهما ان يضم اوّل حروفه وثانيهما ان يفتح ﴿ ماقبل آخره ﴾ اى الحرف الذى وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ماقبل الآخر فى المجهول (لخفة الفتحة) اى بين الحركات (وثقل المضارع بالزيادة) اى بسبب زيادة حرف المضارعة فى حرف اوّله ﴿ ومعتل العين ﴾ وهو مبتدأ وقيده الشارح بقوله (المبنى للمفعول)

ليحترز به عن المبنى للفاعل لان الحكم الذى افاده بقوله ﴿ تنقلب ﴾ (العين) ﴿ فيه الفا ﴾ مختص بالمبنى للمفعول يعنى ان عين فعل ذلك المضارع تقلب الفا (ياء كانت) اى سواء كانت تلك العين ياء (اوواوا نحو يقال) اصله يقول (ويباع) واصله يبيع (ويختار) واصله يختير بضم الياء وفتح التاء (وينقاد) واصله ينقيد بضم الياء وفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويقام) واصله يقوم وانما تقلب العين الفا فى هذه المذكورات (لتحركها) اى لكون العين متحركة فى كل منها اما (حقيقة) كما فى ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة (اوحكما) اى بعد النقل كما فى يقام فانه كان فى الاصل متحركا (وانفتاح ماقبلها) اى ولكون الحرف الذى وقع قبل تلك العين مفتوحا فى كل منها حقيقة لاغير * ولما فرغ من تقسيم الفعل بحسب الصيغة شرع فى تقسيمه بحسب توقف فهمه على الا خر وعدم توقفه فقال ﴿ المتعدى وغير المتعدى ﴾ اى بحثهما فيما سيأتى اوما سأذكره بحثهما فكأنه قال الفعل مطلقا اما متعد اوغير متعد * ثم فصل كلا منهما فقال ﴿ فالمتعدى ﴾ وقيده الشارح بقوله (من الفعل) لتخصيص المحدود بالمتعدى الذى هو قسم من الفعل لان المتعدى اعم من الفعل وغيره وهذا بقرينة التعريف فان المتعدى المطلق الشامل للفعل وغيره من الصفات والمصادر لايمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لايتوقف فهمه على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل وماسوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدى مايشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق مايتوقف فهمه على متعلق اويتوقف فهم مايشتق هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدى من الفعل ﴿ مايتوقف ﴾ اى فعل يتوقف ﴿ فهمه ﴾ اى تعلق مضمونه ﴿ على متعلق ﴾ بفتح اللام * ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره وكان المراد ههنا هو الثانى فسره بقوله (اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اى بذلك الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعنى لايكفى فيه مجرد التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اى فهم الفعل (عليه) اى على ذلك الامر * ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله (فان كل فعل) اى انما يشمل المتعلق للفاعل لان كل فعل (لابدله من فاعل وفهمه) اى والحال ان فهم الفعل (موقوف على فهمه) اى على فهم ذلك الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور) كقام (و) بطريق (القيام و) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولايقال فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح النحاة (انه) اى الفعل

(متعلق به) اى بالفاعل وانما لايقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) اى لفظ التعلق مخصص بانه (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء الى الفاعل اوغيره و بقرينة هذا الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم) شئ (غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) إلى الممثل واشارة الى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف * ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعنى ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولايمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الابعد تعقله) كالبيان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول و بين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه و توقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هوامكان التعقل بدونه وعدم امكانه فان المتعدى كضرب لايمكن تعقله بدون المضروب و يمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل والمفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل و تعقله بدون هذه الامور ممكن) (وغير المتعدى بخلافه) (اى بخلاف المتعدى يعنى) اى يريد بقوله بخلاف انه (لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) و يمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز) اى ممكن * ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى متعديا بها فقال (وغير المتعدى يصير) اى ينقلب و يحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة) اى بنقله الى باب الافعال (نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين) اى بنقله الى باب التفعيل (نحو فرحت زيدا اوبالف المفاعلة) اى بنقله الى باب المفاعلة (نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته اوبحرف الجر) اى بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده (نحو ذهبت بزيد) اعلم ان الصرفيين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب التعدية ولعلهم لم يذكروهما اكتفاء بذكر غيرهما والا فلافرق بينهما و بين التضعيف والهمزة كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعلل نحو تدحرج * ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد والى زائد فقال (والمتعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى غير المتعدى

فى اوّل النظر وان لم يجز عقلا يعنى ان المتعدى ﴿ يكون متعديا الى ﴾ مفعول ﴿ واحد كضرب ﴾ (وهذا) اى المتعدى الى الواحد (فى الكلام كثير) بالنسبة الى المتعدى الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين ﴾ ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار اليه المصنف بالمثالين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمزج المثالين فقال (ثانيهما) يعنى ان المتعدى الى اثنين اما متعد الى المفعولين اللذين ثانيهما (غير الاول) ﴿ كاعطى و ﴾ اما متعد (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لا بمعنى ان مفهوم احدهما عين مفهوم الاول بل بمعنى انه عين الاول (فيما صدق عليه) يعنى ان الثانى يصدق على ما صدق عليه الاول نحو (علم) فيقال للنوع الاول باب اعطيت وللثانى باب علمت ﴿ والى ﴾ (مفاعيل) ﴿ ثلاثة ﴾ اى ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل ﴿ كاعلم وارى ﴾ حال كون أرى (بمعنى اعلم) يعنى بمعنى رؤية البصيرة لا بمعنى رؤية البصر (وهما) اى اعلم وأرى (اصلان فى هذا القسم) اى فى القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين الى الثلاثة (فانهما) اى فان هذين الفعلين (كانا قبل ادخال الهمزة) اى حين كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة) اى فلما نقلا الى باب الافعال (زاد مفعول آخر يقال له) اى للمفعول الآخر الزائد (المفعول الاول) فانا اذا قلنا علم زيد عمرا فاضلا ثم قلنا اعلم زيد بكرا عمرا فاضلا فالزائد ههنا هو بكر * ولما كان مقصود الشارح ان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل فيها و بما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه واشار الى ما هو الاصل منها فاراد أن يشير الى ما ليس بأصل منها فقال ﴿ و ﴾ (اما الافعال الاخر وهى) اى جملتها ﴿ انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدّث ﴾ (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا فى التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها) اى تعدية الخمسة (اليها) اى الى الثلاثة (انما هى) اى تلك التعدية (بواسطة اشتمالها) اى اشتمال الخمسة (على معنى الاعلام) يعنى انها الحقت فى بعض استعمالها باعلم المتعدى ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ * ولما فرغ من بيان انواع المتعدى شرع فى بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض منها الى بعض آخر فقال ﴿ وهذه ﴾ وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشار الى القريب وهو مبتدأ وقوله ﴿ مفعولها الاول ﴾ مبتدأ ثان وقوله ﴿ كمفعولى ﴾ (باب) ﴿ اعطيت ﴾ خبر للثانى والجملة خبر الاول وقوله (فى جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعنى ان حكم المفعول الاول لها كحكم المفعولين لباب اعطيت بحيث يجوز أن يقتصر على ذلك الاول ويحذف الاخيران (كقولك اعلمت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر

المفعول الاول فقط وحذف الاخيران وقوله (والاستغناء) بالجر عطف على قوله الاقتصار يعنى وفى جواز الاستغناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف ويكتفى بذكر الاخيرين (كقولك اعلمت عمرا منطلقا) فانه ذكر المفعول الثانى والثالث ولم يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فكما لايجوز أن يقال اعطيتنى درهما لايجوز ايضا ان يقال اعلمتنى عمرا فاضلا كذا فى العصام* ثم شرع بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثانى) وهو معطوف على قوله الاول يعنى مفعولها الثانى (والثالث) ومن فى قوله (من مفعوليها) بيانية لاتبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها (كمفعولى علمت) (فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعنى انه اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر فلا يجوز أن يقتصر على احدهما فكما لايجوز أن يقال علمت زيدا بدون ذكر المفعول الثانى وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لايجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثانى وقوله (وفى جواز تركهما معا) بالجر معطوف على قوله فى وجوب يعنى ان حكمهما كحكم مفعولى علمت فيما ذكر وفى جواز تركهما معا فانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا بذكر الاول فقط وبترك الاخيرين معا وهذا مافهم بعينه من قوله والاستغناء عنه وقال العصام لا وجه لتخصيص بيان المصنف بل هما مشابهان فى خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم اوهل عمرو قائم اوما عمرو قائم وايضا يكون المفعول الثانى مع الفاعلين ضميرين لشئ واحد فتقول زيدا اعلمتنى قاعدا انتهى ولله در شارح اللب حيث لم يخصص بل قال ونحوهما* ثم شرع فى بيان افعال القلوب وفى احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعنى الافعال التى تصدر من القلب لامن الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعنى كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين * ولما كانت تسميتها بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله (وكأنهم) يعنى اظن انهم اى النحاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيفت اليه الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعنى بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الآخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الآخر على مافى القاموس لابمعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والا فلاشئ) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلايجوز تسميتها بافعال الشك لانه لاشئ (من هذه الافعال بمعنى

(الشك)

الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال القلوب
مبتدأ وقدر الشارح قوله (وهى) للاشارة ان قوله ﴿ ظننت ﴾ وماعطف عليه خبر
للمبتدأ وانما قدره كذا لوقوع البعد بين المبتدأ والخبر ﴿ وحسبت وخلت ﴾ بكسر الخاء
(وهذه الثلاثة للظن) ﴿ وزعمت ﴾ (وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى
بمعنى اليقين ﴿ وعلمت ورأيت ووجدت ﴾ (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله ﴿ تدخل ﴾ (اى
هذه الافعال) اما خبر بعد خبر اواستئنافية اى تدخل هذه الافعال ﴿ على الجملة
الاسمية ﴾ يعنى على اسمين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ماهو المبتدأ مفعولا اولا
وماهو الخبر مفعولا ثانيا وقوله ﴿ لبيان ما ﴾ متعلق بتدخل وعلة له يعنى ان هذه الافعال
انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبينة للكيفية التى ﴿ هى ﴾ (اى تلك الجملة من حيث
الاخبار بها) اى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بالرفع خبر هى وقوله ﴿ عنه ﴾ متعلق به
والضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول واشارة الى انه
عبارة عن معنى الافعال الداخلة يعنى ان الاخبار عن الجملة ينشأ اماعن الظن اوالعلم
لانه يعلم او يظن اولا ثم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان ان ما) اى لبيان معنى وهو أن ما اى المعنى الذى (نشأت هذه الجملة عنه) اى
عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى بتلك الجملة (واخبرت بها) اى بتلك الجملة
(عن قيام زيد) اى عن هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبر ان يعنى لبيان ان
هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيـان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعـال) اى من الزعم
والوجـدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشـارح حيث ارجع ضمير عنه
الى الموصول وجعله عبارة عن مضموم الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك
الجملة ناشئا عنه وقال العصام الاظهر أن المراد لبيـان ماهى اى الجملة المذكورة
عنه اى عبارة عنه يعنى بجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وبارجاع ضمير
هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال
وهذا الكلام سواء كان بمعنى ماذكره الشارح او بمعنى ماذكرناه يقتضى ان يكون
هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية و بمنزلة ان الداخـلة على الجملة لبيان انه
امر محقق فلا تفيد مع فواعلهـا فائدة تامة ولايصح السكوت عليها مع انهـا
خلاف ماعليه الاستعمال فالاوجه ان يقـال معنى الكلام لبيان ماهى اى الافعال
عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انهـا ليست من توابع الجملة الاسمية
بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسـائر
دواخـل الجمل فافهم انتهى ما قاله العصـام فقوله ﴿ فتنصب ﴾ معطوف على
قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال) عقيبه ﴿ الجزئين ﴾ اى جزئى الجملة

الاسمية المسند والمسند اليه على انهما) اى نصبها لهما بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال *ثم شرع فى بيان خصائص تلك الافعال فقال ﴿ ومن خصائصها ﴾ (وهى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى) اى الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يختص بالشئ ولايوجد فى غيره) وهذا تفسير للفظ الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير يعنى ان المعنى الذى لايوجد فى غير تلك الافعال كثير وبعضها ﴿ انه اذا ذكر احدهما ﴾ اى احد مفعوليها ﴿ ذكر الآخر ﴾ وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر يلزمه ان لايجوز الاقتصار (على احد مفعوليها) وان جاز أن لايذكرا معا كقوله تعالى ﴿ ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم ﴾ اى زعمتموهم اياهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على مافصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى ان لايصح علمت ضربى زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته فاحد المفعولين غير مذكور فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقعا والثانى بمعنى علمت كل رجل وضيعته حاضرا بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما مر فعلى هذا ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اوماينوب منابه انتهى ولعله اراد بقوله ماينوب منابه القرينة الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى سبب وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه الافعال (فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين معا) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة) وهو مصدر الثانى المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك (فلو حذف احدهما) اى فحينئذ لو حذف احد المفعولين عند ذكر الآخر (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة) فى انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما بقرينة يعنى انه مع عدم جواز هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر الآخر (مع القرينة على قلة) اى نادر فى الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولايحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ (ولايحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لايحسبن هؤلاء) يعنى الذين يبخلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (بخلهم) هو المفعول الاول الذى حذف

﴿ وقوله ﴾

وقوله (هو خيرا لهم) مفعوله الثانى الذى ذكر (فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول) بقرينة لفظية وهى يخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه حينئذ لايقتضى فاعلا ظاهرا لاستتاره فى الفعل وهو أنت فحينئذ يكون الذين يخلون مفعولا اول وهو خيرا لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر * لاتخلنا على غرائك انا * طالماقد وشى بنا الاعداء) فقوله لاتخلنا من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثانى محذوف (اى لاتخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى) ونقل عصام الدين عن الحاشية اى لاتخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذقد وشى بنا قبل ذلك الوشاة يعنى لاتظن انا جازعون اى خائفون لاغرائك اى لانبائك الملك ولا نمامك حالنا اليه لانه قدوشى بنا وانمنا اليه قبل ذلك الوشاة والنمامون عند الملك فلا يضرنا (بخلاف) اى هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اى فى هذا الباب (الاقتصار على احدهما) اى على احد المفعولين (مطلقا) اى سواء قدر ذلك المحذوف او لم يقدر يعنى كان منسيا (يقال) اى يجوز أن يقال (فلان يعطى الدنانير) يعنى يذكر المفعول الثانى الذى هو المعطى فقط يجوز هذا الذكر (من غير ذكر المعطى له) يعنى المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثانى وقوله (او يعطى الفقراء) مثال لحذف الثانى وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو الدنانير او الدراهم (وقد يحذفان معا) اى المفعولان معا (كقولك فلان يعطى ويكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين) يعنى ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة فى ذكرهما او فى ذكر احدهما (بخلاف مفعولى باب علمت) فانه لاتستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة (فانك لاتحذفهما) اى المفعولين (نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت) يعنى لايجوز أن تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى فى ذكر الفعلين المذكورين بلا تقدير مفعول (اذ من المعلوم) يعنى وانما لم يوجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لايخلو عن علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لايخلو عن تأمل وقال شارح اللب واما حذف المفعولين معا فمشترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقديرا كان نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى ﴿قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون﴾ وفلان يعطى ويمنع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لايجوز الحذف نسيا فى مفعولى

باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لايخلو عن علم وظن وهذا
لايفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى الاترى ان علماء المعانى
اوردوا الاية السابقة مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلوقيل العلم فى الآية بمعنى
المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يبقى العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا
التفريق اذا حذفا نسيا بغير قرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف
مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اى يخل مسموعه صادقا) ولا يحمله على الكذب (ومنها) اى من خصائص
افعال القلوب) (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المعجمة مصدر الغى يلغى اى جعله
لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى
فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما فى الالغاء بخلاف التعليق كما سيجىء
ولعل الشارح اهمل هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره فى تفسير التعليق
كما سيجىء * ولما كان المراد بالالغاء ههنا الابطال بعارض لا الالغاء مطلقا وكان
هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت) اى
جواز الالغاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم
(اوتأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت)
وقوله (وانما يجوز الالغاء على التقديرين) للاشارة الى ان قوله (لاستقلال
الجزئين) متعلق بالجواز وعلة له وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ
وخبرا اومفعولين لها) وقال العصام الظاهر الواو دون او (كلاما) تمييز عن
نسبة الاستقلال الى الجزئين اوحال من الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله
(تاما) ليصلح قوله لاستقلال علة لجواز الالغاء فانه لولم يكن تاما لم يجز الالغاء
فانهما حينئذ لايكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا كذا قيل وقال عصام الدين
لاتظهر فائدة فى وصف الجزئين يعنى بالصلاحية لهما وكذا لا فائدة فى تقييد
الكلام بالتام وكلاميته غير مفيدة فى التقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما
ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف
انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله كلاما تاما يعنى تماميته معتبرة على
تقدير ابطال عملهما وقوله (وجعلهما) بالجر عطف تفسير للالغاء اى ذلك
الالغاء باق بجعلهما (مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها) وذلك الضعف (بالتوسط)
اى بسبب توسط تلك الافعال (اوالتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم) اى
عند كون الفعل باقيا فى محله الاصلى (ايضا) اى كما جاز عند التوسط والتأخر
(نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال القلوب
لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لايجوزون) لانها قويت

بالتقدم ولان عامل النصب لفظى فمع تقدمها يغلب العامل المعنوى * ثم شرع
فى بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال)
اى افعال القلوب التى يجوز الغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها)
اى ابطالها (فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت) يعنى على حالها التى
الغيت بسبب التأخر (زيد قائم فى ظنى) يعنى يكون زيد مرفوعا على انه
مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استئنافية وقوله فى ظنى ظرف للنسبة (وفى
قوله جواز الالغاء) اى وحصلت فى قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها
جواز الالغاء ولم يقل ومنها الالغاء حصلت منه (اشارة الى جواز اعمالها
ايضا) اى كما حصلت الاشارة الى جواز الابطال (على تقدير التوسط والتأخر)
لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفى بعض الشروح) اراد به
شرح الوافية اى وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولى
على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير
التأخر (وفى بعضها) اى وفى بعض آخر من الشروح (انهما) اى الالغاء
والاعمال (متساويان) يعنى على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر)
وانما كانا متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهى
مستولية على الجزء الثانى كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول * ثم ذكر الشارح
وقوع الالغاء فى صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالغاء
فيها) اى فى هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى بين
فعل من افعال الجوارح (ومرفوعه) اى وبين مرفوعه (نحو ضرب
احسب زيد) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه
ضرب زيد فى حسبانى وظنى (وبين اسم الفاعل) اى ويقع الالغاء ايضا اذا
توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اى وبين معموله (نحو لست بمكرم
احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذى هو زيد
ومعناه ايضا انى لست بمكرم زيدا فى حسبانى (وبين معمولى ان) يعنى بين
اسمها وخبرها (نحو ان زيدا احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها
وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعنى انه يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك
الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه من الفعل (نحو
سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت
عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال
بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو) حيث توسطت

ههنا بين زيد وعمرو فمعناه جاءنى زيد فى حسبانى وظنى وعمرو يعنى ان مجئ زيد محقق ومجئ عمرو معه مظنون (ولاشك ان الغاءها) اى الغاء تلك الافعال (فى هذه الصور واجب) يعنى فى صور توسطها بين الفعل وفاعله و بين اسم الفاعل ومعموله و بين معمولى ان و بين سوف ومدخولها و بين المعطوف والمعطوف عليه فانه يمتنع الاعمال ههنا لانه لم يوجد فى تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلهذا) اى فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبيين (قيد) اى المصنف (جوازه) اى جواز الالغاء (المنبئ) اى لفظ الجواز الذى يخبر (عن جواز الاعمال ايضا) اى كما هو منبئ عن جواز الالغاء حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعنى به توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها او تأخرت) يعنى به ايضا تأخرها (عنهما) اى عن المفعولين لها والجملة ان قيد التوسط والتأخر بالمفعولين يكون احترازا عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرهما من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب كما فى تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لا يجوز ابطال العمل فيه بل يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما اشرنا اليه وهو الالغاء الجائز والثانى الالغاء المطلق اعنى سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح من الالغاء الواجب * ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال (وانما خص) اى امتاز (هذا الالغاء الخاص بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان مطلقه ايضا) اى كمقيده (من خصائصها) وقوله (لشيوعه) متعلق بخص يعنى ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعا (وكثرة وقوعه) اى وكثرة وقوع المقيد فى الكلام ﴿ ومنها ﴾ (اى من خصائص افعال القلوب) ﴿ انها ﴾ اى افعال القلوب ﴿ تعلق ﴾ يعنى يحكم عليها بانها تعلق يعنى يعرض لها ما يقال له التعليق فى اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعنى المراد من تعليقها (وجوب ابطال عملها لفظا) بان لم تؤثر فى نصب الجزئين (دون معنى) بان ابقيا على ماهما عليه من معنى المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المعتبر فى اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله ﴿قبل﴾ (معنى) ﴿ الاستفهام ﴾ وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشمل القسمين يعنى سواء كان بلا واسطة مضاف (كما يجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان) اى اذا وقع ذلك الفعل (قبل المضاف) اى قبل اسم اضيف (الى ما) اى الى لفظ (فيه) اى فى ذلك اللفظ (معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت معلق مع ان بينه و بين ما فيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام

﴿ المضاف ﴾

المضاف الى من وقال العصام فيه بحث يعنى لا حاجة الى هذا التعميم لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا فى هذا المثال الذى اورده الشارح لان المضاف الى مافيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يرى الاستفهام فى المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى ﴿ و ﴾ (قبل) ﴿ النفى ﴾ (الداخل) يعنى ويعرض التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل النفى الذى يدخل (على معمولها) اى معمول تلك الافعال ﴿ و ﴾ (قبل) ﴿ اللام ﴾ اى وبسبب وقوعها قبل اللام (اى لام الابتداء الداخلة على معموليها)﴿ مثل علمت أزيد عندك ام عمرو ﴾ (مثال للتعليق) اى هذا مثال للتعليق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل بسبب ذلك عمله فى زيد وعمرو ولكنهما فى المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اى المصنف (مثال اخويه) اى اخوى الاستفهام من النفى واللام (بالمقايسة) اى بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (فمثال النفى علمت مازيد فى الدار) فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفى الذى دخل على معموليه (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه * ثم اراد أن يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تعلق) اى انما عرض التعليق لها (بسبب وقوعها قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفى واللام (لان هذه الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هى انها (تقع فى صدر الجملة وضعا) فلا يجوز مخالفة ماهى موضوعة له فاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمرفوعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغيرها) اى تغيير الجملة (بنصب جزئيها) على المفعولية لها لكونها عاملة لفظية فحينئذ تعارض المقتضيان وامتنع جمعهما (فوجب التوفيق) اى التوفيق بينهما (باعتبار احدهما) اى احد المقتضيين (لفظا والآخر) اى وباعتبار الآخر (معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء) بان ابقيت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه (الافعال) بان جعل الجزآن مفعولين لها فى المعنى * ثم شرع فى بيان المعنى العرفى للتعليق وفى بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى و بين المعنى الاصطلاحى فقال (والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى انها (مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اى تلك المرأة

(كالشيء المعلق) اى كالشيء الذى يتوقف وقوعه على شيء آخر وتلك المرأة (لامع الزوج لفقدانه) اى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بيتها لمؤونة بيتها (ولا) انها (بلا زوج لتجويزها) اى لاعتقاد تلك المرأة (وجوده) اى وجود زوجها لعدم يقينها بموته او بتطليقه (فلا تقدر) اى فحينئذ لاتكون قادرة (على التزوج) اى بزوج آخر (فالفعل المعلق) وفى نسخة فان الفعل المعلق يعنى فالفعل الذى علق (ممنوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالفعل الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) اى وهو عامل (معنى وتقديرا) لامكان اعماله فى الجملة (لان معنى علمت لزيد قائم) هو أنه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) اى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اى عند كونه ناصبا للجزئين فى حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق (ومن ثمه) اى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ماهو معلق وبين مضمون غير معلق (جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها) اى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) اى على الجملة التى وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكرا قاعدا) على قوله لزيد قائم مع ان المعطوف بنصب الجزئين وان المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزأا الثانى على محل جزئى الاول ولولم يكن الجزآن للمعلق مفعوليه معنى لماجاز هذا العطف ثم بين مابين الالغاء والتعليق من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين فى معنى الابطال (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين اللذين هما مابه الامتياز هو (ان الالغاء جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثانى) من الوجهين (ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق) بخلافه فانه (ابطال العمل فى اللفظ لافى المعنى) وقال العصام فيه بحث لانه لوكان الالغاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالغاء استدراكا يعنى لكون الجواز داخلا فى مفهومه والاصح ماتقدم من ان الالغاء واجب فى الصور المفصلة يعنى فانه يفضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو ثم قال وغاية مايمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد أن يقال الفرق بين خصيصى الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجوب فتدبر انتهى اقول فكأن المحشى اراد أن يوجه مراد الشارح من قوله الالغاء جائز يعنى ان الالغاء مختص وممتاز من التعليق بالجواز وان وجد الوجوب فى بعض افراده كما فى الصور المفصلة وان القيد بالجواز

(فى)

فى كلام المصنف قيد بخواصه التى يمتاز بها من التعليق والله اعلم ﴿ومنها﴾ (اى ومن خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ اوخبر مقدم وقوله ﴿انه يجوز ان يكون فاعلها﴾ فى تأويل المفرد خبره اومبتدأ يعنى ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اى فاعل افعال القلوب) ﴿ومفعولها ضميرين﴾ (متصلين) ﴿لشئ واحد﴾ (وانما قلنا) اى قيدنا قوله ضميرين بقولنا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اى احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر نحو اياك ظلمت) يعنى بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارتان عن شئ واحد وهو المخاطب فجاز هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب ﴿مثل علمتنى منطلقا﴾ فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلان عبارتان عن المتكلم (وعلمتك) بفتح التاء (منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المخاطب (ولا يجوز ذلك) اى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد (فى سائر الافعال فلا يقال) اى فلا يجوز أن يقال (ضربتنى وشتمتنى) يعنى بضم التاء فيهما (بل يقال) اى بل اذا اريد أن يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك) يعنى ان وجه عدم الجواز فى غير افعال القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسى حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اى الاصل فى الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستتر المرفوع فى ان يكون وذلك جائز ههنا لوجود الفصل يعنى لان الاصل فى الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر أن يغاير المتأثر) وانما كان التغاير اصلا فيه لتغاير اكثر افراد المؤثر والمتأثر اى وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكون اكثر افرادها كذلك بحكم الاستقراء حكمنا عليه بان الاصل فيهما التغاير (ولا يتحقق الاتحاد) اى اتحاد المؤثر والمتأثر (الا نادرا) واذا كان كذلك (فان اتحدا) اى فحينئذ ان اتحد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين او مخاطبين (كره) على صيغة المجهول اى استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذى هو التغاير فى الجملة (فقصد) عطف على كره اى وبسبب استكراه الاتفاق فى اللفظ (مع اتحادها معنى) اى فى صورة كونهما متحدين (تغايرهما لفظا) بان يجعل احد الضميرين معبرا بالاسم الظاهر المنبئ عن التغاير (بقدر الامكان فمن ثمه) اى ولاجل قصد التغاير (قالوا) اى عبروا فى الصورة التى اتحدا فيها معنى بقولهم (ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى) وانما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتنى (فان الفاعل والمفعول به ليسا بمتغايرين) اى فى قولنا ضربتنى (بقدر الامكان) يعنى فى اللفظ (لاتفاقهما) اى

لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه اعتبر تغايرهما لفظا بقدر الإمكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسى) يعنى انه يوجد فيه التغاير بقدر الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى تحولت الى الحال التى شابهت (كأنها) اى بحال انها اى النفس (غيره) اى غير متكلم مع انها عينه فى الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اى فحينئذ حصل المقصود الذى هو اعتبار التغاير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان المفعول به) اى فلا يقصد فيها اعتبار تغايرهما بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى فى افعال القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذى وقع منصوبا اولا (فى الحقيقة) حتى يجرى فيه مايجرى فى غيرها من الافعال من اصالة تغاير الفاعل والمفعول به (بل) اى المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به فى قولنا علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان قولنا علمتنى قائما بمنزلة علمت قيامى وهو بعينه كقولنا ضربت نفسى (فجاز) اى فحينئذ جاز (اتفاقهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما ضميرين (لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا فى الحقيقة فاعلا و مفعولا به ومما اجرى) اى ومن بعض الافعال التى اجريت (مجرى افعال القلوب) فى جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشىء واحد هو فعل (فقدتنى وعدمتنى) بضم التاء فيهما وانما اجريا مجراها (لانهما) اى لان هذين الفعلين (نقيضا وجدتنى) بضم التاء (فحملا) اى ولكونهما نقيضه حملا (عليه) اى على وجدتنى (حمل النقيض على النقيض وكذلك) اى وكما اجرى هذا ان الفعلان مجرى افعال القلوب (اجرى مجراها) ايضا (رأى البصرية) اى من حيث جاز فيها رأيتنى بمعنى ابصرتنى (والحلمية) اى رأى الحلمية اى مارآى فى النوم حيث جاز فيها ارانى فى النوم (على رأى القلبية) اى حملا على رأى القلبية التى بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جوز (فيهما) اى فى رأى البصرية والحلمية (ماجوز فيها) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون) بيان لمايعنى ان ماجوز فى رأى القلبية هو كون (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشىء واحد كقول الشاعر * ولقد أرانى للرماح درية من عن يمينى تارة وامامى) هذا شاهد لما وقع فى رأى البصرية وقوله الدرية يهمز ولايهمز الحلقة التى يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن عن يمينى اى من جانب يمينى فعن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

بان اليسار كاليمين واما الظهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله لقد رأيت نفسى مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التى يتعلم عليها الطعن فتأتينى من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا) مثال لرأى الحلمية يعنى انى ارانى فى المنام * ولما كان بعض افعال القلوب متعديا الى مفعول واحد على خلاف ماهو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه فقال ﴿ ولبعضها ﴾ (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور وقوله (ماعدا حسبت وخلت وزعمت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من بعضها اوخبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله ولبعضها خبر مقدم وقوله ﴿معنى آخر﴾ مبتدأ مؤخر وقوله(قريب) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المعنى مغاير لمعناها ولكنه ليس ببعيد بل قريب (من معانيها الاول) بضم الهمزة جمع الاولى (وهى) اى تلك المعانى القريبة (اما العلم او الظن) يعنى انها اثنان فحينئذ يكون المراد من المعانى على ما وقع فى بعض النسخ ما فوق الواحد كذا فى حاشية العصام وقوله (بحيث) قيد للقريب يعنى ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول الوهلة (انه) اى ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين) كما كان فى معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس معناه الاول وانه بهذا المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اى انما قيدنا المعنى الاخير بقولنا انه قريب بهذه الحيثية (لئلا يقال) اى لئلا يرد على قول المصنف بانه (لاوجه للتخصيص بالبعض) اى بماعدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها) اى من افعال القلوب (معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت) اى جاء (بمعنى صرت ذا حسب وزعمت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى ﴿وانا به زعيم ﴾ ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقريبة من معناها الاول ولا يتوهم منه انه متعد الى مفعولين لكونها بعيدة من معنى العلم والظن وقوله ﴿ يتعدى به ﴾ صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك المعنى الآخر) متعديا ﴿ الى ﴾ (مفعول) ﴿ واحد ﴾ (لااثنين) اى كما هو المتوهم من قربه ثم فصله بقوله ﴿ فظننت ﴾ اى والفعل الذى هو ظننت يكون ﴿ بمعنى اتهمت ﴾ مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى فيقال ظننت (زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب منه (ومنه) اى ومن هذا القبيل (قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين) اى على قراءة من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (اى بمتهم) بفتح الهاء يعنى ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم انه يخبر كخبر

الكاهن الذى يخبر عن الغيب حتى يكون متهما ﴿ وعلمت ﴾ اى فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان ﴿ بمعنى عرفت ﴾ (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين ﴿ ورأيت بمعنى ابصرت ﴾ (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اى بالحاسة البصرية (ومنه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذى تبصر وفى كون قوله تعالى ﴿ فانظر ﴾ من هذا القبيل نظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو بمعنى الرأى الذى هو الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجوه القراآت ﴿ ووجدت بمعنى اصبت ﴾ (تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد أن يبين ان تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرنا به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (لعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشفة العليا) فانه بعيد من معنى العلم (ولوجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لمعانيه الثلاثة احدها وجدت (جدة و) ثانيها (وجدت موجدة و) ثالثها (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت (و) معنى الثانى (غضبت و) معنى الثالث (حزنت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده مافسرناه ﴿ الافعال الناقصة ﴾ (انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصة لانها) اى لكون تلك الافعال (لاتتم بمرفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها وليست (كالافعال الغير الناقصة) فانها تتم بمرفوعها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم المرفوع وقال العصام وفيه نظر لانهم لايسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وفيه مافيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افرادها وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله ﴿ ماوضع ﴾ خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام فى قوله ﴿ لتقرير الفاعل ﴾ متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا

(للموضوع)

للموضوع له واما للتعليل كما سيفصله الشارح وقوله ﴿على صفة﴾ متعلق بالتقرير
والمراد بالفاعل هو اسم الافعال الناقصة الذى اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل
هو اصطلاح بعضهم ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى
انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فحينئذ
لافرق بينها وبين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد
قائما فمعنى الكلام ان القيام ثابت لزيد فى الزمان الماضى فاراد الشارح
ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر فى الافعال
كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعتبرين عمدة فالعمدة فى الناقصة
هو التقرير وحده وفى التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولا شك ان هذه الصفة)
جواب عما ورد عليه وهو أنه اذا كان ما فى ماوضع عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو
عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزاءله فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا
فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة
فى الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة
(نسبة) اى عبارة عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام
وبين زيد (فكل من طرفيها) اى من طرفى النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد
(خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فبهذا التفسير لمراده خرج
(عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان الافعال
التامة (موضوعة لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل
(عليها) اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما) اى
فى المعنى الذى (وضعت) اى تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية
بلا ترجيح احدهما (لا التقرير وحده) اى العمدة ليس التقرير وحده كما فى الافعال
الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى النسبة التى بين الفاعل
والصفة (عمدة للموضوع له فى الافعال الناقصة لا التامة) حيث لم يقل فى التفسير
ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه
كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتمام
بمجرد التقرير (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة
على ذلك التقرير كالزمان فى الكل) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال
والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار للانتقال وكان للدوام وما برح
للاستمرار كما سيجئ وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى تصحيح الحد فى

معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زادها على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لوجعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال) اى على طريق انتقال الفاعل (اليه) اى الى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان الماضى) وفى يصير فى الزمان المستقبل (وكذا كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله (فلا شك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لاختل الحد لانه لاشك (ان كل جزئى من تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنه) اى عن تمام ما وضع له (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقدير جعل اللام فى لتقرير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولايخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم انتهى * ثم اراد أن يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد أن يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة لوضع) كما فى السابق وقوله (ولا شك) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفة خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها) اى من وضع التامة (مجموعهما) اى مجموع التقرير والصفة (لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقريرين وفى الامتحان شرح اللب انه لايجوز ان تكون اللام صلة لوضع والافلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما او مجهولا ثم قال ولما كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشراح فى الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر اى بحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعنى صاحب المتوسط والسيد عبدالله خصاها بغير مدلول مصدره وشىء منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه يمتنع كونه جامعا لخروج ليس حينئذ لانه ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود فى الاستعمال لدخل نحو تعال بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم رد

ماقاله الجامى بقوله و بعضهم فان معنى الحد أن العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لاغير بخلاف الفعل التام فان الصفة فيه عمدة ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا التوجيه بعد عدم تمشيته فى ليس وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف الزمان لاقرينة له يعتد بها عليه فلايلتفت اليه فى الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ اوبالاسم وفسر بالمبتدأ بعد دخول الفاعل عليهما لكان اقرب انتهى ملخصا ورده العصام ايضا حيث قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه ثم قال والاوجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة بها فتتأكد النسبة المدلولة للجمل بدخولها عليها ولاريب فى ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير بمعنى التأكيد هذا على تقدير كون اللام للصلة واما على تقدير جعلها للغرض فقال فيه ايضا انه على هذا التقدير ايضا لابد من حمل قوله ماوضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى مافى حاشية العصام وانما حكينا ماقاله الفاضل فى هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الافهام فخذ ماهو الاوجه فيه (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لايحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا) ﴿ وهى ﴾ (اى الافعال الناقصة) ﴿كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض ﴾ بمد الهمزة ﴿ وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك ومافتىء﴾ (بالهمزة) يعنى بعد التاء المكسورة (وقيل بالياء) يعنى المفتوحة بعد التاء﴿ ومابرح ومادام وليس ﴾ وهذا مذهب الجمهور (ولم يذكر سيبويه منها) اى من المذكورات (سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال) اى سيبويه (وماكان نحوهن) يعنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات بل ذكر بعضها واشار الى عدم الانحصار بقوله وماكان اى والافعال التى كانت نحوهن اى مثل كان وصار ومادام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (ممالا يستغنى) بيان للفعل اى من الافعال التى لاتستغنى (عن الخبر) يعنى لايتم بمرفوعه كلاما (والظاهر) اى الراجح من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة) وقال العصام التضمين ملاحظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعماله بهذه الملاحظة ولابرازه فى مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال فى تفسير تم التسعة بهذا عشرة تم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعنى بان يجعل الاصل

حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث
جعل الاصل الذى هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى تصير عشرة
تامة) فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لا انه صفة العشرة كما توهم
وكذا اختار فى قوله (وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا) حيث اخذ من كمل
لفظ الكامل وجعله حالا واقام مقام كمل لفظ صار وجعل زيدا اسماله وعالما
خبراله ﴿ وقد جاء ﴾ (جاء فى قولهم) وفى نسخة فى قولك وجاء فعل ماض وقوله
﴿ ماجاءت حاجتك ﴾ المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وجملة وقد جاء معطوفة على
ماقبلها فكأنه قيل قدجاءت الافعال المذكورة ناقصة وقد جاء ماجاءت حاجتك
(ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان الضمير المؤنث المستتر
تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها) اى خبر تلك
الكلمة الناقصة * ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح اليها
بقوله (امابان تكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما)
اى لفظة مافى ماجاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفى تلك الكلمة
(ضمير لما تقدم) اى راجع لما تقدم (من الغرارة) بالغين المعجمة من الغرورية
(ونحوها) اى ونحو الغرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فمعناه
على هذا التقدير أنه لم تكن (هذه) اى الغرارة (على قدر ماتحتاج اليه) اى الى
هذا القدر فقوله (أو استفهامية) معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون
مافى ماجاءت استفهامية (والضمير) اى المستتر (فى ماجاءت يعود اليها) اى
الى ما (وانما انث) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا
(باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا * ثم استشهد على جواز تأنيث
الضمير باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من فى من كانت استفهامية
مرفوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع
الى من وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانث ضمير كانت باعتبار خبره الذى
هو الام وكذا هذ التركيب وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى فحينئذ
حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت
حاجتك) وفيه وجوه اخر ذكرها زنى زاده وهى ان تكون ما الاستفهامية
منصوبة المحل خبرا مقدما لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال فى حاجتك
من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلى بل هو مبنى على الرواية قال فى مغنى اللبيب
روى برفع حاجتك فالجملة فعلية و بنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار
فعلى الاول ماخبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى مامبتدأ واسمها ضميرما وانث
حملا على معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج

(قتوه)

قالوه لابن عباس رضى الله تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه ﴿ و ﴾ (جاء ايضا) ﴿قعدت﴾ (ناقصة فى قولهم ارهف شفرته) اى حدّ سكينه (حتى قعدت اى صارت الشفرة) وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن فى قعدت راجع الى الشفرة بفتح الشين وهى السكين العظيم وقوله ﴿كأنها﴾ حرف تشبيه وهى مع اسمها الذى هو ضمير المؤنث وخبرها الذى هو قوله ﴿حربة﴾ خبر لقوله قعدت وقوله (اى رمح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدّ سكينه حتى صارت تلك السكين مشبهة بالرمح القصير * ولما انفهم من كلام المصنف كون قعد وجاء مستعملا ناقصا فى هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لايتجاوز اشار الى المذهبين فقال (قال الاندلسى لايتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذى استعملهما العرب فيه) اى فى ذلك الموضع (خلافا للفراء) فانه قال يتجاوز هما الموضع الذى استعملهما العرب فيه قال المصنف الاولى اطراد جاء فى مثل جاء البرّ قفيزين قال الرضى واجازه المصنف وقيل هو حال قال الرضى وليس بشئ لانه لايراد أن البر جاء فى حال كونه قفيزين ولامعنى له ثم قال المصنف يعنى فى بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد فى الموضع الذى استعمل فيه اولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاتبا بل يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة كذا فى بعض الحواشى والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسى وصاحب اللب اختار قول الفراء (و) قوله ﴿ تدخل ﴾ اذا وقع بغير واو كما فى اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اى وهى تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وماكان نحوهن) اشارة الى عموم هذا الحكم يعنى والافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلهن فى كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل ﴿على الجملة الاسمية﴾ وقيدها الشارح بقوله (المركبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل أقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان لكنهما ليستا بمركبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والفاعل وقوله ﴿ لاعطاء الخبر ﴾ متعلق بتدخل ومفعول له ولذا فسره بقوله (اى لاجل اعطائها) اى اعطاء تلك الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعوله الاول وقوله ﴿حكم معناها﴾ بالنصب مفعوله الثانى وقوله (اى معنى هذه الافعال) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الافعال لاالى الجملة وقوله (يعنى اثره المترتب عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر الذى ترتب على ذلك المعنى يعنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو أن تعطى تلك الافعال خبر

تلك الجملة اثره الذى ترتب على معناه (مثل صار زيد غنيا فمعنى صار) وهو الفعل الداخل ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه) اى اثر الانتقال الذى ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو الغنى (منتقلا اليه) اى من المعنى الذى كان متصفا به الى المعنى الذى هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل) اى ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعنى) بتلك الجملة (زيد غنى وافاد) ان ذلك الفعل (معناه الذى هو الانتقال اعطى) جواب لما يعنى ولما دخل وافاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (الذى هو غنى) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (وهو كون الغنى منتقلا اليه) تفسير للاثر وكأن الشارح اشار به الى ان اضافة الحكم الى المعنى فى قوله حكم معناها اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل الاضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكما هو معناه والفاء فى قوله ﴿ فترفع ﴾ عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قبيل عطف المسبب على السبب يعنى انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال الجزء) ﴿ الاول ﴾ (لكونه) اى لاجل كون الجزء الاول (فاعلا) ﴿ وتنصب ﴾ (الجزء) ﴿ الثانى ﴾ (لشبهه) اى لكون الجزء الثانى مشابها (بالمفعول به فى توقف الفعل عليه) يعنى كما ان الفعل المتعدى موقوف فى تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر فى كونه كلاما تاما ﴿ مثل كان زيد قائما ﴾ والفاء فى قوله ﴿ فكان ﴾ تفصيلية يعنى ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هى لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا والثانى بمعنى صار والثالث ما فيه ضمير الشان فشرع فى بيان القسم الاول فقال ان كلمة كان ﴿ تكون ناقصة ﴾ فقدر الشارح كلمة (كائنة) للاشارة الى ان قوله ﴿ لثبوت ﴾ ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعنى انها تكون الناقصة التى هى لبيان ثبوت ﴿ خبرها ﴾ اى خبر كلمة كان وقوله (لاسمها) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوتا) للاشارة الى ان قوله ﴿ ماضيا ﴾ مفعول مطلق للثبوت وفسره بقوله (اى كائنا فى الزمان الماضى) للاشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضى كونه فى الزمان الماضى ولذا قال العصام والاولى جعل ماضيا مفعولا فيه ووجه تنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وقوله ﴿ دائما ﴾ بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعنى ان كونه ثابتا فى الزمان الماضى اما ان يكون ماضيا دائما يعنى بالدوام انه (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا) ومنه امثال قوله تعالى ﴿ وكان الله عليما حكيما ﴾ وقوله ﴿ اومنقطعا ﴾ عطف على قوله

﴿ دائما ﴾

دائمـا يعنى واما ان يكون منقطعـا (نحو كان زيد غنيـا فافتقر) يعنى انقطع
غنـاه بعد ثبوته له فى الزمان الماضى ولايخفى ان القسم الاول مختص بالواجب
تعالى لان العدم السابق والانقطـاع اللاحق محـال فى حقه عز وجل واما
ماسواه فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطـاع اذ كل شئ هالك الا وجهه
والله اعلم * ثم شرع فى القسم الثانى فقال ﴿ و بمعنى صار ﴾ (عطف) يعنى ان
قوله بمعنى معطوف (على قوله لثبوت خبرها اى كان) يعنى كلمة كان (تكون
ناقصة كائنة بمعنى صـار) يعنى بمعنى دال على الانتقـال من صفة الى صفة لا
بمعنى ثبـوت الخبر للاسم واذا كان كذلك (فهو) اى هذاالعطف (من قبيل
عطف احد القسمين على الآخر) يعنى من قبيل عطف احدالقسمين على القسم
الآخر (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) اى على القسم الذى (هو)
اى المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا
على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونهما للثبوت اعنى قوله دائمـا او منقطعا
(كقول الشاعر * بتيهاء قفر والمطى كأنهـا * قطـا الحزن قدكانت فراخا
بيوضها) والباء فى بتيهاء بمعنى فى والتيهـاء بفتح المثناة الفوقية وسكون اليـاء
التحتية وبالمد المفازة والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى والمطى
جمع مطية وهى المركب والقطـا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحزن
بفتح الهـاء المهملة وسكون الزاى ماغلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى
صـارت يعنى بمعنى الانتقـال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر
والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة يحير فيها السـالك والحال ان المطايا
فى سرعة سـيرها كأنهـا قطا الحزن اى كأنهـا الطائر الذى يبيض فى المكان
المرتفع قدكانت بيوضهـا فراخا فتسرع اليهـا وقوله (اى صارت بيوضها
فراخا) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره
فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينـة كونها بمعنى صارت
فانهـا لوكانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيـا فى وقت كونهـا فراخا
وليس كذلك فان بيوضهـا (لم تكن فراخا) ولا يجوز أن يقال البيض فراخ
فان الفراخية لاتثبت على البيض (بل) اى بل المعنى الجـائز أنها (صـارت
فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخيـة فلم تبق البيضية بعـد كونهـا
فراخا * ثم شرع فى القسم الثالث فقال ﴿ ويكون ﴾ وقوله ﴿ فيها ﴾ خبر ليكون
وقوله ﴿ ضمير الشـان ﴾ اسمه (هذا) اى قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى
صار (عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة ويكون فيها ضمير

الشان اسما لها والجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة كان (خبرا مفسرا للضمير) وقال العصام وانما ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير لضمير الشان وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم قال والاظهر أنه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة اوتامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقوله * اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت اصنع) والقرينة كون قوله صنفان مأخوذا بالالف فانه لولم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء لكونه خبرا لكان ولما كان بالالف اقتضى ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره والجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو ومثن اسم فاعل من اثنى عليه بالخير والمعنى اذامت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويثنى بذكر الذى كنت اصنعه فى حياتى* ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع فى كونها تامة فقال ﴿ وتكون تامة ﴾ (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلمة كان (تكون تامة) وقوله (تتم بالمرفوع) صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تتم بمرفوعها (من غير حاجة الى منصوبها) اى الى خبر منصوب بعين مادة الفعل المذكور وقوله ﴿ بمعنى ثبت ﴾ صفة للتامة اى ملابسة بمعنى ثبت (و وقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهمَ هذا المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لايحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت عليه (كقولهم كانت الكائنة) اى ثبت ماثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر كائن) اى ما قدر فى الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى كن فيكون) اى اظهر واوجد وقال العصام ان قوله كن فى موقع الايجاب بمعنى اثبت فمعناه اذا قلنا اوجد فيوجد وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون فى الجميع ناقصة وتكون بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى ﴿و﴾ (تكون)﴿ زائدة ﴾ وانما وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهى) اى الزائدة (التى وجودها وعدمها) سواء وقوله (لايخل) صفة كاشفة لها يعنى ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها

﴿ وعدمها ﴾

وعدمها لايخل (بالمعنى الاصلى) اى المعنى الذى استفيد من مدخولها قبل
زيادتها يعنى ان اصل المعنى لايزيد بزيادتها ولاينقص بنقصانها بل هو باق على
الحالين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف نكلم
من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا) وفى هذا
التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اى
هنا (لتحسين اللفظ) لالافادة معنى زائد وقوله (اذ ليس المعنى على المضى)
دليل على كونها زائدة يعنى انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذى وجد فى الزمان
الماضى ولو دل على هذا المعنى لكان المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد
لا فى حال التكلم وليس كذلك فانه فى المهد حال التكلم وليس المراد أنه كان
فى الزمان الماضى فى المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اى المصنف
(هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونها) اى مع كون لفظة
كان فى القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك فى ايراد
المصنف هذين القسمين يعنى ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة
اوزائدة ليس بمقصود فلم ذكرهما المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء
لجميع حالاتها واستعمالها) اى ليكون الذكر مستوفى بحيث لا يبقى حال او استعمال
لم يذكر ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفى العصام ان كونها زائدة مختص
بلفظ كان اى بلفظ ماضيه بخلاف ما سبق يعنى من كونها تامة وغيرها فانها
شاملة لجميع تصاريفها من مضارعه وامره واسم فاعله * ولما فرغ من بيان معنى كان
واقسامها شرع فى بيان معانى سائر اخواتها فقال ﴿ وصار ﴾ يعنى ان كلمة صار
تكون ﴿ للانتقال ﴾ اى لبيان ان مرفوعها انتقل الى منصوبها * ثم فصل ذلك
الانتقال فقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعنى انتقل من صفة الجهل
الى العلم (واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) اى انتقل من حقيقة الطينية
الى حقيقة الخزفية (وتكون) اى وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا (تامة
بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول
الفعل (او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (ويتعدى حينئذ
بالى نحو صار زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان
(او من بكر الى عمرو) اى انتقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات * ثم ذكر
ملحقاته بقوله (ويلحق بصار مثل آل) بمد الهمزة (ورجع واستحال وتحول وارتد
قال الله تعالى فارتد بصيرا) اى صار بصيرا يعنى انه انتقل من صفة كونه غير بصير
الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه السلام كان
بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما القى عليه قميصه رجع بصره

الاول بزوال الابيضاض ولذاعبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله اعلم بالصواب (وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة * وقال * فيالك من نعمى تحولن ابؤسا) قوله تستحيل اى تصير العداوة مودة اى تنتقل منها اليها وقوله من نعمى بضم النون اى النعمة وكذا البؤس بضم الباء جمعه ابؤس من قولهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح وقوله فيالك استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنتقل الى المودة فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة والمودة كانت بؤسا ونقمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة الى النقم التى هى المودة والله اعلم * ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال ﴿ واصبح وامسى واضحى ﴾ (تكون) ﴿ لاقتران مضمون الجملة باوقاتها ﴾ وقوله (المدلول عليها) بالجر صفة للاوقات يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منصوباتها لمرفوعاتها بالازمنة التى دلت تلك الافعال على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها لاقترانها بالاوقات التى دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة اولا اعنى الزمان هو مدلول الفعل (مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول) وهو اصبح (يدل على اقتران مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت لزيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا القياس المثالان الاخيران) يعنى بهما امسى واضحى فمعنى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت المساء ومعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى ﴿ و ﴾ (تكون) اى تلك الافعال ﴿ بمعنى صار ﴾ (نحو اصبح اوامسى اواضحى زيد غنيا اى صار) يعنى معناه صار زيد غنيا واشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لايكون المراد منها (انه صار فى الصباح اوالمساء اوالضحى على هذه الصفة) يعنى ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك فى الاول بل المراد منها حينئذ انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا والا لم يحصل الفرق بين الاعتبارين ﴿ و ﴾ (تكون) اى تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون ﴿ تامة ﴾ كائنة (بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة

﴿ على ﴾

على دخول الخبر فى هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد فى وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناها ان فاعلها داخل فى هذه الاوقات كذا ذكره المصنف فى شرح المفصل ثم شرع فى بيان صنف آخر منها فقال ﴿ وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما ﴾ ﴿ فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له) اى لزيد (ذلك) اى السير (فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله) ﴿ وبمعنى صار ﴾ اى ويكون هذان الفعلان ملابسين بمعنى صار (نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار) زيد غنيا وبات فقيرا يعنى بلا دلالة على هذين الوقتين ايضا (وقد يجىء هذان الفعلان) اى ظل وبات (تامين ايضا) يعنى كما جاءت الافعال الثلاثة الاول (نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا) اى دخلت فى النهار ودخلت فى الليل بمبيت طيب (لكن لما كان مجيئهما) اى مجىء الفعلين اعنى ظل وبات حال كونهما (تامين فى غاية القلة جعله) جواب لما اى لما كانا كذلك جعل المصنف مجيئهما تامين (فى حكم العدم ولذلك) اى ولكونه فى حكم العدم للقلة (لم يذكرهما) اى لم يذكر المصنف اياهما (تامتين) كما ذكر فى الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة) مع كونهما مشتركين فى المعنى * ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآض) بمد الهمزة (وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعنى لهذه الاربعة معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اى هى تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (فى مثل قولك آض اوعاد زيد من سفره اى رجع وغدا) اى وكذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا (اذا مشى فى وقت الغداة و) معنى (راح اذا مشى فى وقت الرواح وهو) اى وقت الرواح (مابعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لنكتة تركه يعنى ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة) يعنى آض وعاد وغدا وراح (من البين) اى بين الافعال الناقصة (فى مقام التفصيل) اى مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها فى مقام الاجمال) مع انه لم يسقط سائر ماذكره فى الاجمال فالظاهر ان يذكرها ايضا (فكان الوجه) بتشديد النون يعنى اظن ان الوجه (فى ذلك) اى فى اسقاطها (انها) اى الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هى (من الملحقات ولذا) اى والشاهد على كونها من الملحقات انه (لم يذكرها

صاحب المفصل) وفى عدم ذكرها دلالة عليه (وقال صاحب اللباب) اى وصرح صاحب اللباب بقوله (والحق بها آض وعاد وغدا وراح) وفى هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (من البين اشارة) اى لقصد الاشارة (الى عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النحاة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يعتبروها (لانها من الملحقات) ثم شرع فى نوع آخر منها وهو مافى اوله لفظ ما فقال ﴿ ومازال ﴾ ولما احتمل لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ماهو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى مما كان مضارعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانها) اى لان ماكان مضارعها يزول (تامة) لاناقصة وفى الصحاح زال الشيء من مكانه يزول زوالا ومازال فلان يفعل كذا انتهى ﴿ ومابرح ﴾ بفتح الراء (بمعناه من برح اى زال) اى بمعنى مازال يقال مابرح زيد يفعل كذا اى مازال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة لليلة الماضية) وهى اقرب ليلة ماضية يقال لها لزوالها ﴿ وما فتيء ﴾ (ايضا بمعناه) وفى الصحاح وما فتيء اى مازال ومابرح ويختص بالجحد وقوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ اى ما تفتأ يعنى ماتزال فى ذكره ﴿ وما انفك ﴾ وفى الصحاح ما انفك فلان قائما اى مازال قائما وانما لم يقل بمعناه كما قال فى الاولين لان الزوال ههنا مدلوله اللازمى الانفكاك ولذا اشار الى معناه الاصلى الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ماانفصل) وقوله ﴿ لاستمرار خبرها ﴾ ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لافادة معنى نسبي وهو كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا ﴿ لفاعلها ﴾ اى لفاعل تلك الافعال * ولما قال المصنف ههنا لفاعلها ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائدة هذا التعبير ونقله الشارح بقوله (قيل سمى اسمها فاعلا) اى عبر المصنف عن الاسم بالفاعل (تنبيها) اى قصدا للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ليس بقسم على حدة من المرفوعات) لان اسمها فى الحقيقة فاعل لخبرها واذا قلنا كان زيد قائما فزيد فاعل القيام لا فاعل كان فكأنه قال ان اطلاق الاسم عليه اصطلاح لا انه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يعده المصنف من المرفوعات وقوله (كما ان خبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تبعية لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام لاتتم الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تتم الفائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلة فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما اسند اليه الفعل الخ فكل ماهو يصدق عليه هذا يجوز أن يطلق عليه الفاعل ولهذا لم يعد المصنف

(فى)

فى المرفوعات اسم كان واخواتها واما الخبر فلكونه مخالفا للمفعول من حيث
انه ركن والمفعول ليس بركن عدّه من المنصوبات حيث قال خبر كان
واخواتها والله اعلم وانما اورد الشارح هذه النكتة بطريق الحكاية
ولم يلتزمه واتاه بصيغة التمريض لاتيانه فى غير محله لان محله فى قوله ما وضع
لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس فى مرتبته
لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول نبه فى هذا الكلام
بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبر فلا يلزم
هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع بينهما احتاج الى التنبيه على
ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر على
اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا
واسما كما لا يسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله ﴿ مذ ﴾ مبنى على
السكون ظرف من الظروف المبنية اما بمعنى اوّل المدة وهو مبتدأ عند المصنف
او خبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله ﴿ قبله ﴾ من قبل يقبل
كعلم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الى الفاعل والضمير الراجع
الى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسره بقوله (اى قبل فاعلها خبرها)
وعند اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله
مجرورة المحل مضاف اليها لمذ وفى شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو
الصحيح وهكذا فى شرح لب الالباب للسيد عبدالله كذا فى المعرب فمعناه على
الاول ان اوّل مدة الاستمرار زمان قبل فاعلها خبرها اى صار صالحا لقبوله وعلى
مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل فى زمان صار الفاعل صالحا لقبوله
الخبر (اى من وقت) وهذا تفسير لمذ يعنى ان المراد بقوله مذ قبله ان الخبر
مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذى (يمكن ان يقبله) اى
ان يقبل الفاعل ذلك الخبر (عادة) اى فى العادة لا فى العقل (فمعنى ما زال
زيد اميرا استمرت امارته) اى المفهومة من الخبر الذى هو اميرا (من زمان قابليته
وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقابلية واشارة الى
ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا له بالفعل وهو وقت البلوغ
الذى يمكن قيام الامارة به فى ذلك الوقت لا من حالة الصباوة فانه لو كان
زيد اميرا حين ولادته يصدق عليه انه متصف بالامارة لكنه لا يقدر
على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد منه انه مستمر من وقت تقلدها
وهذا بيان لفائدة قوله مذ قبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور * ثم شرع

فى بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (اما دلالتها) اى وجه دلالة تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفى مأخوذ) اى فلكون النفى مأخوذا (فى معانى هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات النفى عليها) اى على تلك الافعال (كانت معانيها) اى معانى تلك الافعال (نفى النفى) لان معانى كل منها دالة على النفى وهو الزوال والانفصال فاذا ادخلت عليه حرف النفى يكون نفى النفى اعنى نفى الزوال والانفصال (ونفى النفى) اى القاعدة العقلية ان نفى النفى (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار العدم لايفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتبار الصلاحية) شروع فى بيان فائدة قوله مذ قبله يعنى كأنه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واما دلالتها على الصلاحية فليست بمدلولها ولا اعتبروها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلا) اى بمعونة العادة والحاصل ان الفرق بين الدلالتين هو ان الاولى وضعية اى داخلة والثانية عقلية اى خارجة وقال العصام وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا مقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذ قبله اقتضى عدم التفريق بين الدلالتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق للواقع لاتفسير لكلام المصنف يعنى انه فى الواقع كذا (ويلزمها) (اى هذه الافعال الاربعة) تفسير للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افعالا ناقصة (النفى) وهو بالرفع فاعل يلزمها * ثم اشار الى تعميم النفى بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات النفى (عليها) اى على تلك الافعال (لفظا وهو) اى وكونه لفظا (ظاهر) كما كانت الافعال على صورة ماذكرت فى المتن (او تقديرا كقوله تعالى) حكاية لكلام اخوة يوسف لابيهم يعقوب عليه السلام (تالله تفتأ تذكر يوسف اى لاتفتأ) ولا تزال وانما لزم النفى (فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر خبره (اى تعيينه) تفسير للتوقيت يعنى المراد بالتوقيت تعيين امر اى امر خارج عن الفعل مذكور قبلها (بمدة ثبوت خبرها) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها) متعلق بالثبوت يعنى ذكر كلمة مادام لافادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتا للفاعل (بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اى لذلك الامر (وذلك) اى افادة ذلك المراد

(ودلالتها)

دلالتها على الوقت حاصل به (لان لفظة ما) فى مادام (مصدرية فهى)
اى كلمة ما (مع مابعدها فى تأويل المصدر) يعنى ان ماالمصدرية موصولة
حرفية وما بعدها من الفعل صلتها والموصول مع الصلة فى تأويل المصدر
(وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله) اى قبل لفظ ما (فلابد
هناك من حصول كلام) اى لزم هناك حصول كلام مركب من المجموع بحيث
(يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله) اى مفيدا لما اراده المتكلم وقال عصام
الدين رحمه الله انقوله وتقدير الزمان الخ يفيد أن تقدير الزمان لكونه من
المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما فى دام لالكونه
مصدرا فان مادام صار علما فى تقدير الزمان حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر
بهذه المثابة فى شئ من المصادر انتهى وقوله ﴿ ومن ثمه ﴾ متعلق بقوله احتاج
(اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) ﴿ احتاج ﴾ اى
احتاج لفظ مادام ﴿ الى ﴾ (وجود) ﴿ كلام ﴾ (مستقل بالافادة) وقوله
﴿ لانه ﴾ متعلق باحتاج اى انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حينئذ) اى حين
كونه كما ذكرنا (مع اسمه وخبره) ﴿ظرف﴾ اى لذلك الامر (والظرف فضلة)
اى ليس بعمدة فى الكلام وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كاشفة للفضلة او
خبر بعد خبر (مثل اجلس مادام زيد جالسا) فقوله اجلس هو الامر الذى
اريد تعيينه وقوله مادام ظرفية (اى اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء
فى قوله (فمادام) تفريعية (لم يشفع مادام) وفى هذا الكلام ظرافة ظاهرة فان
المراد بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو
جعل الشئ زوجا للآخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة
صلة ما فى مادام الاول وهو ظرف لقوله لايفيد وقوله (باجلس) متعلق بلم
يشفع وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام مستقل) عطف على لم يشفع عطف
بيان وقوله (لايفيد) هو الامر الذى اريد توقيته يعنى ان قولنا فى المثال المذكور
وهو مادام زيد جالسا لايفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ
اجلس وترفيقه به وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين مادام
وبين سائر المائيات من الافعال فان سائر الافعال التى تصدر (بحرف النفى) ليس كذلك
وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو أن سائر الافعال (مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة) واذا كان مستقلا (فلاحاجة الى وجود كلام) اى آخر
منها(وراءها)اى وراء تلك الافعال﴿ وليس ﴾ وهو مبتدأ وفى الصحاح ان ليس كلمة
نفى وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب الفا لانها

لاتتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتم انتهى وقوله (لنفى مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالنصب على انه مفعول فيه للنفى (اى فى الحال) يعنى ان لفظ ليس الذى هو معدود من الافعال الناقصة كائن لنفى مضمون الجملة التى فيها مرفوعه ومنصوبه فى زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا فى الماضى والمستقبل اولا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفى فى الحال (اى الآن وهذا) اى تعيين وضعه وتخصيصه فى زمان الحال هو (مذهب الجمهور) اى غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هى لنفى مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا والى ان محل الخلاف هو فقط لامع ماقبله وقوله (ولذلك) اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خالق الله مثله) فان الخالق المنفى ماض من وقت التكلم وليس بممتد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فان نفى الصرف فى يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهو) اى هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع فى بيان مسئلة منقسمة الى انواع تلك الافعال وهى جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) (اى اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بالتقديم وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس فى هذه المسئلة (الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما) اى فى المعمولات التى (عامله فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز فى مابين سائر معمولات الفعل * ولما احتمل الجواز ههنا الى معنيين احدهما الامكان الخاص والآخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثانى يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه) اى ان اريد به استواء الطرفين على ماهو مقتضى الامكان الخاص (فينبغى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا مالم يعرض مايقتضى) يعنى انه يجوز تقديمها مالم يعرض شئ يقتضى (تقديمها) اى تقديم اخبارها (عليها) اى على اسمائها وانما ينبغى ان يقيد به ليخرج ماذا عرض مايقتضى التقدم والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لاجائزا فيبطل ارادة

ذلك الامكان أعنى استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك المقتضى يجب تقديمها ويمتنع تاخيرها على الاصل (نحو كم كان مالك) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضائها الصدارة فحينئذ لم يجز تأخيرها وقراءته على الاصل وقال العصام الظاهر أن هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (اوتأخيرها عنها) بالنصب معطوف على قوله تقديمها يعنى اولم يعرض مايقتضى تاخيرها (نحو صار عدوى صديقى) فانه لما انتفى اعراب الجزئين وانتفت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها فوجب التاخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اى بالجواز (نفى الضرورة عن جانب العدم فقط) يعنى لا عن جانب الوجود على ماهو مقتضى الامكان العام المقابل للامتناع لا بمعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع) يعنى لايحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغى ان يقيد بما لم يمنع (من التقديم) مانع (وحينئذ) اى حين اريد بالجواز نفى الضرورة عن جانب العدم باعتبار القيد المذكور اعنى مالم يمنع مانع (يجوز أن يكون واجبا كالمثال المذكور) يعنى نحو كم كان مالك وامثاله ويجوز أن يكون جائزا كما اذا لم يعرض هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به تجويز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لاتمتنع عن التقديم والموانع العارضة قدعلم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا انتهى قلت ولهذا لم يذكر صاحب اللب هذه الامثلة وقال فى شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذلو نظر الى الاصل فقدمر جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقدعلم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ماوجهه صاحب الامتحان * ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع فى بيان تقسيمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال ﴿ وهى ﴾ وفسر الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اى الافعال الناقصة) وترك ماهو الانسب وهو رجوعه الى الاخبار من قوله وهو من كان الى راح يقتضى ان يصرف الارجاع اليها كذا فى العصام يعنى انه لو رجع الضمير الى الاخبار لم يجز حينئذ ارجاع ضمير هو الى القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يجز ان يقال ان قسما من الخبر هو كان واخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله ﴿ فى تقديمها ﴾ متعلق بالخبر وهو قوله على ثلاثة اقسام (اى فى تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعنى انها

منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها ﴿ عليها ﴾ (اى على تلك الافعال) وقوله (واقعة) اشارة الى ان قوله ﴿ على ثلاثة اقسام ﴾ خبر للمبتدأ وقوله ﴿ قسم ﴾ بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ المحذوف اى الاول قسم واما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة اى كائن منها فحينئذ يكون قوله ﴿ يجوز ﴾ خبرا له كما كان على التقدير الاول صفة له يعنى ان قسما من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اى اخبار تلك الافعال (عليها) اى على تلك الافعال ﴿ وهو ﴾ اى ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله ﴿ من كان ﴾ ظرف مستقر خبره اى من لفظ كان منتهيا ﴿ الى راح ﴾ (وهو) اى هذا القسم (احد عشر فعلا) يعنى بها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وقوله (لكونها) بيان لعلة الجواز يعنى انما يجوز تقديمها فى المذكورات لكون المذكورات (افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال) يعنى ان ذلك الجواز لايحتاج الى علة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع جائزا بديهى (لقوتها) اى لكون الافعال قوية فى العمل لاصالتها وقوله ﴿ وقسم ﴾ بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اى وقسم من الثلاثة ﴿ لايجوز ﴾ (تقديم اخبارها عليها) اى يمتنع ﴿ وهو ﴾ (اى هذا القسم) ﴿ ما ﴾ اى فعل ﴿ فى اوله ﴾ اى وقع فى اول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة اوصلة لما وقوله ما فاعل الظرف والمراد به كلمته واليه اشار بقوله اى (كلمة) ﴿ ما ﴾ وانما فسره بالكلمة ولم يقل لفظ ما لئلا ينتقض بما الزائدة فانها واقعة فى اول تلك الافعال ولو قال لفظ ما كان شاملا لها لكون اللفظ شاملا للمهملات وكذا لو قال حرف ما لم يكن شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية والتعبير الشامل لهما هو الكلمة واشار اليه بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعنى ان كلمة ما الواقعة فى اولها سواء كانت نافية كما فى نحو مازال او مصدرية كما فى ما دام تمنع جواز تقديم اخبارها عليها (اما) يعنى اما منعها (اذا كانت) اى تلك الكلمة (نافية فلامتناع تقديم ما) اى تقديم المعمول الذى يقع (فى حيز النفى) اى فى محل بعده يعنى للقاعدة المقررة وهى تقديم معمول مايقع فى حيز النفى ممتنع وانما يمتنع ذلك (لانه) اى لكون حرف النفى (يقتضى التصدر) اى يجب ان يتصدر فى الكلام ولو قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لامتناع الفصل بينه وبين مدخوله فحينئذ يلزم تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعها (اذا كانت) اى تلك الكلمة (مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر) ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا ابن كيسان اراد المصنف ان يذكر ذلك الخلاف وقدر الشارح قوله (ويخالف هذا الحكم) ليكون اشارة

الى ان قوله ﴿ خلافا ﴾ مفعول مطلق حذف فعله ومراد الشارح بقوله (ثابتا) الاشارة الى ان اللام فى قوله ﴿ لابن كيسان ﴾ متعلق بثابتا المقدر لانه متعلق بالخلاف فانه لو كان متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له وليس كذلك بل الامر بالعكس فتفطن كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه) اى من جانب ابن كيسان (لامن جانب الجمهور كما يقتضيه) اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب المفاعلة) وهو تعبيره بالخلاف بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما فى القسم الآتى فان باب المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل وقوله (لتقدمهم) اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يعنى انما كان المخالف هو لكون الجمهور متقدما عليه ومتفقا على ذلك الحكم (فكأنه) يعنى فصار ذلك الخلاف مشابها بحكم (لامخالفة منهم) اى من احد من الجمهور (وذلك الخلاف) اى الذى ذكره المصنف اوالذى وقع (منه) اى انما صار من ابن كيسان وقوله ﴿ فى غير مادام ﴾ اما متعلق وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر للمحذوف يعنى هذا الخلاف الثابت فى غير مادام يعنى فى الافعال التى فى اوّلها ماالنافية لافيما وقع فى اوّلها ما المصدرية فان ابن كيسان مع الجمهور فيها فى عدم جواز التقدم وانما فرّق ابن كيسان وجوّز التقديم فى ماالنافية ولم يجوّزه فى المصدرية (لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى) يعنى زال وانفك وانفصل كما عرفت (افادت) اى تلك الاداة (الثبوت) لما مر من ان نفى النفى اثبات فتكون تلك الافعال افعالا ثبوتية لا نفى قبلها فيكون معنى مازال واخواته معنى ثبت واستمر (فصار بمنزلة كان) اى صار ذلك المجموع من اداة النفى والفعل المنفى بمنزلة فعل ثبوتى واذا كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم مافى حيز النفى) اى فلا يجرى هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم الممتنع وانما يلزم تقديم مافى حيز الثابت عليه وهو جائز جدا لان تلك الافعال وان كانت فى ظاهرها منفية بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية (بحسب المعنى) بخلاف غيرها فانها ليست كذلك فيجرى عليها الدليل السابق والحاصل ان مبنى دليل الجمهور انهم اطلقوا على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها افعالا مثبتة نظرا الى المعنى ﴿ وقسم ﴾ وهو ايضا بالجر اوبالرفع معطوف على ماقبله اى قسم من الثلاثة وقوله ﴿ مختلف ﴾ بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر صفة قسم واما بالرفع صفة اوخبر ونائب فاعله قوله ﴿ فيه ﴾ اى فى هذا القسم وقوله (ظهر فيه الخلاف) تفسير لقوله مختلف يعنى ان قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناشئ من الجمهور

وخـلاف بينهم يعنى المخالف والمخـالف له هو دائر فى مابينهم كما قال (من بعضهم مع بعض) اى بعضهم مخالف للاخر منهم فى الجواز وعـدمه وقوله (فان الافتعال) دليـل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هـذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على المشـاركة فكيف يدل على الخـلاف المشترك فيما بينهم فكأنه اجاب عنه بان الافتعـال وان لم يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا انه (بمعنى التفـاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا) يعنى كما دل لفظ مخالف لكونه من باب المفاعلة على المشاركة صريحـا بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلف عليها ايضا بالدلالة العقلية لان الاختـلاف لم يوجد الا بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) اى القسم المختلف فيه (كلمة) (ليس) الانسب والاولى ان يقول فعل ليس * ثم فصل الشارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال (فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى) ثابتون (على انه) اى تقـديم خبر ليس على نفسها (لايجوز مراعاة) اى لقصـد الرعاية (للنفى) الواقع فى ليس (اذ يمتنع) يعنى انما راعوا النفى لانه يمتنع (تقديم معمول النفى عليه) اى على ذلك العـامل الدال على النفى وكأنهم قالوا ان هـذا مطلق يعنى سواء كان النفى مستفـادا من الخارج اولا (والبصريون وسيبويه والسيرا فى والفـارسى) ثابتون (على انه) اى التقديم (يجوز بناء على انه) اى لفظ ليس (فعل و) قوله (جواز) بالجر عطف على مدخول على اى بناء على انه فعل و بنـاء على جواز (تقديم معمول الفعل عليـه) اى على الفعل العـامل (و بين الطـائفتين) اى الداخلتين فى جمـلة الجمهور (فى حكم هـذا القسم) وهو مالم يكن فى اوله ما مع كونه للنفى معارضة ومجـادلة وبهذا) اى بهذا البيان الصـادر منى (اندفع ما) اى اعتراض (قيـل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اى القسم الثـانى الذى (فى اوله ما النـافية من القسم المختلف فيه) وانمـا كان الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيـه) اى فى القسم الذى ليس فى اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخـلاف منه فى القسم الثـانى وفى التفريق بينهما اطنـاب لافائدة فيه كان وجـه الدفع ان المراد بالخـلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليـه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظـاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفـاعلة لتقدمهم وحاصـل الكلام ضعف جانب المخالف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبـه فى الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ماتقرر كذا فى العصام ثم قال ويمكن وجهـان آخران لتميز ليس عن

الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيما اختلف فيه اهل اللغات لاما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة فى ليس من قبيل اختلاف اهل اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف فى اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف فى ليس بخلاف النافية انتهى ماقاله العصام * ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المتاربة شرع فى بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال ﴿ افعال المقاربة ﴾ ثم شرع فى تعريفها بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال ﴿ ما وضع ﴾ (اى فعل وضع) وقال العصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة اى هو ماوضع انتهى فكأنه اشار الى ما يمكن ان يورد على تفسير الشارح للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فاراد المحشى دفعه بانه اراد اشارة الى ما هو اللائق فى باب التعريف وهو الافراد واما مضرة الحمل فمدفوعة بافتراق الجملتين كما انفهم من تقريره واللام فى قوله ﴿ لدنو الخبر ﴾ متعلق بوضع (اى لدلالة) وانما فسره به للاشارة الى ان اللام ليس بصلة لوضع بل هى لام الغرض كما اشار اليه فى قوله لتقرير الفاعل بقوله ولايبعد فارجع اليه وقوله (على قرب حصوله للفاعل) اشارة الى معنى الدنو والى انه مضاف الى فاعله وهو الخبر والى ان المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنا مثلا عسى زيد ان يخرج فلفظ عسى موضوع لمعنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله ﴿ رجاء ﴾ اشارة الى انه على ثلاثة انواع لانه اما لدلالة رجاء اوحصول اواخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدرية)اى على انه مصدر او مفعول مطلق مجازى (بتقدير المضاف اى دنو رجاء) ثم اشار الى تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه اشارة الى ان الرجاء فعل المتكلم (وطمعه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر) بالنصب مفعول للطمع يعنى ان المتكلم طمع فى حصول الخبر (له) اى للفاعل وقوله (لا لجزمه) يجوز أنيكون حالا من فاعل طمعه يعنى حال كون المتكلم غير جازم (به) اى بالحصول (فعسى فى قولك عسى زيد أن يخرج يدل) اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج)وهو مضمون الخبر (لزيد)وهو فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وتطمع فيه لانك جازم به) ثم اشار الى النوع الثانى منها بقوله ﴿ او ﴾ قد عرفت ان لفظة او لتقسيم المحدود يعنى ان نوعا منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل)وفيه اشارة

الى ان قوله ﴿ حصولا ﴾ عطف على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل قرب حصوله للتفنن فانه لما علم الحصول بتصريح المصنف غير العبارة الى الثبوت فان الثبوت والحصول مترادفان (اى دنوّ حصول بان يكون اخبار المتكلم) بكسر الهمزة مصدر اخبر (بذلك الدنوّ لاشراف الخبر) اى لكمال قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولا من الصعود فاذا شرع الحجر فى الهبوط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريبا الى الحصول بهيئة الاشراف اخبر المتكلم بانه مشرف (على حصوله) اى مضمون الخبر (للفاعل فكاد فى قوله كاد زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله) بخلاف النوع الاول فانه فى الطمع بعد وليس فيه جزم ﴿ او ﴾ (وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل)﴿ اخذا فيه ﴾ (اى دنوّ اخذ) وقوله (وشروع فى الخبر) بالجر عطف تفسير للاخذ يعنى انه بمعنى الشروع فان اخذ اذا عدى بفى يكون بمعنى شرع فيه واليه اشار بقوله (بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر) والباء فى بسبب متعلق بالجزم ايضا لكنها بمعنى السببية يعنى ان الجزم بالشروع بسبب كون الفاعل (متصدّيا) ومتعرضا (لما يفضى اليه) اى للاسباب التى تكون مفضية وموصلة الى الشروع (فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل) اى ذلك الفعل (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه) اى بشروع الفاعل (فيما) اى فى السبب الذى (يفضى) اى يوصل (اليه) اى الى خروجه * ثم شرع فى بيان تعيين الالفاظ الموضوعة لكل من المعانى الثلاثة فقال ﴿ فالاول ﴾ (اى ما) يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) ﴿ عسى ﴾ اى لفظه وهذا عند الجمهور (قال سيبويه عسى) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون اتصاف الفاعل بالخبر نوعان الاول (طمع و) الثانى (اشفاق فالطمع) مستعمل (فى المحبوب) اى فى الاتصاف الذى يحبه المتكلم (والاشفاق) مستعمل (فى المكروه) اى فى الاتصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال الاشفاق (نحو عسيت ان اموت) لان اتصاف المتكلم الذى اخبر بدنوّ الخبر لفاعله هو الموت وهو امر مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله ﴿ تعالى والذين هم من عذاب ربهم مشفقون ﴾ اى خائفون وقال العصام وعلى هذا يخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغى ان يقول رجاء واشفاقا لا تقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنوّ الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها انتهى يعنى ان دعوى ان خروج الاشفاقية مبنى على عدم اعتبار قيد الحيثية واذا اعتبر فلا خروج مع ان

﴿ ترك ﴾

ترك القيد مضرّ للزوم خروج افعال من تعريف المقاربة والله اعلم ﴿ وهو ﴾
اى لفظ عسى ﴿ غير متصرف ﴾ (حيث لايجىء) الخ تفسير لمعنى غير المتصرف
يعنى المراد بغير المتصرف انه لايجىء (منه) اى من عسى (مضارع ومجهول)
اى وماض مجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة) من اسم الفاعل
والمفعول وانما يتصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم صيغتان للغائب وهما عسى زيد
وعست هند وثلاث للمخاطب وثلاث للمخاطبة يقال عسيت عسيتما عسيتم عسيت
عسيتما عسيتن وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وانما لم يتصرف فى عسى) مع انه فعل
(لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فى الاغلب من معانى الحروف)
وان كانت من معانى الافعال فى بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اى
ومعلوم ان الحروف (لايتصرف فيها) وكذا الافعال التى بمعناها لاتتصرف
تصرف الافعال الغير الانشائية * ولما استعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على
خبره وتأخيره عنه اورد المصنف مثالين مشيرا بهما الى الاول فقال ﴿ تقول ﴾
(على احد استعماليه) ﴿عسى زيد أن يخرج ﴾ وهذا هو الاستعمال الاول (وهو)
اى الاستعمال الاول (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) وهو
زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدّر بان الاستقبالية)وانما صدّر
المضارع بان (تقوية) اى لقصد التقوية (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اى
انتظار (وجود الفعل) وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنسوب الى زيد ههنا
(فى الاستقبال) اى فى زمان الاستقبال ولما كان المضارع المجرد محتملا للحال
والاستقبال اكده بان التى هى مخصصة له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان يخرج
فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج) اى قرب اتصافه بالخروج حال
كون استقامة معناه وصحة الحمل (بتقدير مضاف) وذلك التقدير (اما فى جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج) فان الخروج انما يجوز حمله بحيث يتجه على
حال زيد لاعلى نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج (او)
ذلك التقدير (فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما يقدر كذا
(لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها
(وعلى هذا) اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف فى احد الطرفين (عسى
ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة
ثم نقل التوجيه الآخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال التامة فقال
(وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى المصدرية
(مشبه بالمفعول وليس بخبر) كما كان فى التوجيه الاول وانما لم يجعله خبرا
(لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد ههنا

بالمواطأة فلايقال ان زيدا هو أن يخرج (وتقدير المضاف) اى لتصحيح الحمل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى الذى هو اصل فى عسى هو قوله (قارب زيد أن يخرج اى الخروج) فلو بقى عسى فى هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى زيد أن يخرج منقولا من اصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكأن المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى فحين كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولو لم يبق (على المفعولية) اى على كونه حاملا لمعنى المفعولية (فى صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع (مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للنصب (لشبهه بالمفعول) اى فى الصورة (وعسى على هذا تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة المفعول (وقال الكوفيون ان) اى المصدرية و(يفعل) اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية كما فى التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما فى التوجيه الثانى بل هو (فى محل الرفع) اى مرفوع محلا حال كونه (بدلا مما قبله) وهو زيد (بدل الاشتمال) وانما كان بدل الاشتمال (لان فيه اجمالا) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده وكل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول وقوله (وفى ابهام الشئ) بيان لفائدة البدل وهى ان فى ذكر الشئ مبهما (ثم تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشئ فى النفس) بخلاف مايذكر تفصيلا فى اول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح الرضى والذى ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اى توجيه الكوفيين (وجه قريب) لكونه سالما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهية وجعله بدلا طريق شائع ورد ابن هشام فى مغنى اللبيب قول الكوفيين بانه حينئذ يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجاب عن رده الدمامينى فى شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البدل لازما فى بعض الصور مع مجئ مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم * ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى بقوله ﴿و﴾ (تقول على الاستعمال الآخر) ﴿عسى ان يخرج زيد﴾ (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو فى تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع

(كان منصوبا فى الاستعمال الاول) وهو أن يخرج (فاستغنى) اى انه كان لفظ عسى فى هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدّر له الخبر قدّر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو أن يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد لكونه فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء الحاصل المعتبر (فى علمت) اى فى باب علمت (ان زيدا قائم) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول له فان المفعول الاول هناك مشتمل على زيد الذى هو مفعوله الاول وعلى قائم الذى هو مفعوله الثانى فكان علمت مستغنيا (عن المفعول الآخر) الذى هو مفعوله الثانى (فاقيم) اى لاستغنائه عن الآخر اقيم مضمون ان زيدا قائم (مقامهما) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح فى باب علمت فان بعضهم يقدر فيه المفعول الثانى كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلمة عسى (فى هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت فى الاستعمال الاول بتقدير المضاف فانها فى هذا الاستعمال لما قدّر أن ان يخرج مع فاعله اسم لها وانها مستغنية عن الخبرية واقيم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى) اى فحينئذ كلمة عسى (تامة) لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا * ثم قال (وههنا) اى فى صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير الاحتمالين المذكورين (وهو ان يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير) اى مستتر (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذى هو مضرّ فى البلاغة فان زيدا وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسمها (وان يخرج) اى ويكون ان يخرج (فى محل النصب بانه خبر عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله احتمال آخر يعنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو أن يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا فيه (فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى و)كان (ان يخرج خبرا له مقدما عليه) فحينئذ يقدّر فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثانى) بان يكون زيد فاعل يخرج فبقى عسى مجردا عن الاسم فحينئذ (كان اسم عسى ما) اى الضمير الذى (استكن فيه) اى فى عسى (من ضمير زيد) يعنى حال كونه ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى) اى كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة

فى الاحتمال السابق * اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان بتثنية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرجا لمرجعه وايضا انه لوكان كذلك لكان ينبغى ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لاحاجة الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثانى تتوقف صحته على ثبوت عسيا ان يخرج الزيدان ولوكان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثانى فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل عسى فيلزم ان يكون عسيا بالتثنية كذا فى العصام * ثم شرع فى بيان الاستعمال الاول له فقال ﴿ وقد يحذف ان ﴾ (من الفعل) وقوله (المضارع) بالجر صفة كاشفة للفعل وقوله (فى الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثانى فانه لايجوز أن يحذف ان منه بان يقال عسى يخرج زيد وقوله (تشبيها لها بكاد) مفعول له لقوله يحذف يعنى ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى بكلمة كاد لئلا يحتاج الى تقدير شئ وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) تفصيل للتشبيه يعنى كما حذفت ان فى المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه (كذلك عسى زيد يخرج لايذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر أن (كقولهم * عسى الهم الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان الاصل) اى الاستعمال الاصلى فيه ان يقال عسى الهم الذى (ان يكون وراءه فحذف ان) وانما جاز حذف ان فى الاستعمال الاول (دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج) وقال العصام هذا واضح على تقدير أن يكون زيد فاعل يخرج اما لوكان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له اويكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت فى الاستعمال الاول * اعلم ان فى عسى صورتين احديهما عسى زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى ان يخرج زيد بعكسه فهى فى الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها وان يخرج فى محل النصب على انه مشابه بالمفعول او فى محل الرفع على انه بدل اشتمال من زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج فى تأويل المفرد خبرها بتقدير المضاف باحد الطرفين • فى الصورة الثانية فهى ايضا اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فان يخرج فى [illegible] المفرد مرفوع على انه فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فان يخرج فى تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولاخبر لها حينئذ لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته راجع الى زيد او انها من باب التنازع فان كان زيد اسم عسى ففاعل ان يخرج مستتر تحته

﴿ وان ﴾

وان كان فاعل ان يخرج فاسم عسى مستتر تحته فخذ هذا ﴿ والثانى ﴾ اى النوع الثانى من افعال المقاربة (اى ما وضع) يعنى ان النوع الثانى هو ما وضع (لدنوّ الخبر دنوّ حصول)﴿ كاد ﴾اى كلمة كاد ﴿ تقول كاد زيد يجيء ﴾ (فتخبر) اى فقصدك من هذا الكلام ان تخبر به (عن دنوّ الخبر) اى مضمونه وهو المجيء ههنا (باشرافه) اى بسبب طلوع الخبر لك (على الحصول للفاعل) وقوله (فى الحال) متعلق تخبر يعنى حصول الخبر لزيد فى الاستقبال طلع عليك باماراته القوية وتخبر فى الحال انه قريب من ان يحصل (ففاعله) اى اسم كاد (اسم محض كما هو الاصل) اى فى الفاعل وهو أن يكون اسما محضا لا مأوّلا به كما هو الجائز ايضا (وخبره) اى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل) اى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون الخبر الحاصل فى الاستقبال قريبا من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد معنييه من غير أن) اى معني المضارع المجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد زمانين فقوله من غير أن مناط الفائدة لتركها فى باب كاد وقوله (لدلالته) متعلق بتفهوم الكلام يعنى انما اختير المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدّرا بان كما كان فى خبر عسى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المنافى للحال) ولا يحمل حينئذ على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه فحينئذ لايحصل المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول هذا ما اختاره الشارح من الوجوه المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعترض عليه فى شرح اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لايدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصدرية تدل على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجيه عنده ان المصدرية على الرجاء وهو مناف للجزم المقصود والله اعلم ﴿ وقد يدخل انْ ﴾ (على خبرها تشبيها له يعنى) اى يريد بالتشبيه (كما انه) اى الشان (يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد) كذلك يدخل هو على خبر كاد ايضا بناء على هذه المشابهة لا على شيء آخر فان عسى لما شابه كاد فى معنى المقاربة المشتركة لزم ان يشابه كاد له ايضا لاشتراكهما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال بعض المحشين ان الصواب ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (قد كاد من طول البلى ان يمصحا) واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر الباء مصدر بلى يبلى كرضى يرضى ويمصح مضارع مصح الشيء مصوحا بمعنى ذهب وانقطع والالف ليس للتثنية بل للاشباع والاطلاق وهو خبر كاد وقد

دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار أن يذهب وينقطع من طول البلى
(فلما كان كل واحد منهما) اى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل
واحد منهما حكم الآخر من وجه) ﴿ واذا دخل النفى على كاد فهو ﴾ (اى كاد)
﴿ كالافعال ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى كسائر الافعال) يعنى انه كباقى الافعال
وقوله (فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها) بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى
الافعال يعنى انه كما افادت اداة النفى الداخلة على باقى الافعال ان مضمون
ذلك الفعل منفى كذلك كاد اذا دخل عليه النفى افاد نفى المقاربة التى هى مضمونه
وقوله ﴿ على ﴾ (القول) ﴿ الاصح ﴾ متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه كباقى
الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا) كان (او مستقبلا) اشارة الى
تحقق المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لافرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل
بخلاف القول الغير الاصح فمعنى ماكاد زيد أن يخرج انه ماقرب زيد أن يخرج
ومعنى لايكاد زيد يخرج انه لايقرب * ثم شرع فى بيان غير الاصح من القولين
فقال ﴿ وقيل نفيه ﴾ (اى نفى كاد) ليس كسائر الافعال بل (يكون) اى
نفيه ﴿ للاثبات ﴾ وقوله ﴿ مطلقا ﴾ اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه
للاثبات (ماضيا كان اومستقبلا) كما كان كونه للنفى مطلقا فى القول الاصح
فمعنى قولنا ماكاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن
ان يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب بل خرج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه
للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وماكادوا يفعلون) اى وماكاد اهل البقرة
من قوم موسى عليه السلام يفعلون ماامروا به من ذبح بقرة موصوفة بما
وصفه الله تعالى لهم فمعناه على القول الاصح انه لم يقربوا الى فعل الذبح
فضلا عن ان يذبحوها وقال المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد
اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل
هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفى المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه
الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قبلها (فذبحوها) فانه لوكان المراد به
نفى الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه
بقوله وماكادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع فلتخطئة
الشعراء اى فلحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو
قوله (اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حبة مية يبرح) يعنى ان بعض
الفصحاء خطأ ذا الرمة فى قوله هذا فقوله رسيس الهوى بالرفع اسم لم يكد
والرسيس يقال لبقية الشئ وقوله من حب مية اما حال من الرسيس يعنى حال
كونه باقيا من محبة مية او متعلق بقوله يبرح ومية بتشديد الياء اسم امرأة وقوله

يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكد والمعنى لم تقرب بقية المحبة حال كونها باقية من حب مية تزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار العشق الذى هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقعت التخطئة له من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال (فانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئتهم) اى تخطئة الفصحاء (وتغييره) اى ولتغيير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قوله لم يكد بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد رسيس الهوى من حب مية يبرح ليوافق الكلام مراده (فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم) بل يقول لهم حينئذ أنه لاخطأ فى كلامى فان المستفاد من قوله لم يكد نفى القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لا اثباته ولكنه لما علم انه كما قالوا سلم تخطئتهم واعترف بخطائه وصححه بالتغيير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (بان قوله تعالى وماكادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة) حيث اورد بصيغة الماضى الدال على حدوث الذبح (تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه) لا على ان الذبح استمر فى جميع الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق (ولاتناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته) اى وبين ثبوت ذلك الشئ (فى وقت آخر واما عن الثانى) اى واجيب عن الثانى بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم ذى الرمة بتلك التخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئته خطأ (فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة) اى الفصيح الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة ايضا) كما ان مخطئه فى الخطأ فى التخطئة كذا ذو الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبة) وهو على وزن طلبة من الاسماء العربية (انه) اى عتبة (قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذو الرمة كلامه لتسليم تخطئته (فقال عتبة) اى مخاطبا لذى الرمة (حدثت ابى) وهو ابوعتبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأه وسلم ذو الرمة كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذو الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكد (كقوله تعالى لم يكد يراها) اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فانا مقر بخطائى واغيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو) يعنى المراد بالفعل الواقع خبرا لكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو النفى فانه فى معنى

لم يرها فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الكفار بمن كان فى ظلمات عظيمة وبلغت فى العظمة مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده اى اعضاءه التى هو اقرب مرئياته لم يكد يراها اي لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ماهو أبعد منها فحينئذ يكون معناها انه (لم يرها) وهو منفى ولوكان المراد به الرؤية فهو فى ظاهر الفساد ﴿ وقيل ﴾ وهو شروع فى القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان ﴿ يكون ﴾ (اى النفى الداخل على كاد) نحو ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾ (ومايشتق منه) نحو لم يكد ويكاد ﴿فى الماضى﴾ يعنى ان كان فى الماضى يكون ﴿ للاثبات ﴾ اى لاثبات مضمون الخبر لفاعله كقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وهذاموافق (وفى المستقبل) يعنى وان كان فى المستقبل يكون ذلك ﴿ كالافعال ﴾ (اى كسائر الافعال فى افادة النفى) اى الداخل عليه (نفى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذاموافق للقول الاول وقوله ﴿ تمسكا ﴾ ان كان مصدرا للمجهول بمعنى المتمسك بفتح السين يكون مفعولا له لقيل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر اللازم لقيل يعنى لتمسكهم (فى الدعوى الاولى) يعنى فى كونه للنفى فى الماضى ﴿ بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ﴾ (وقد عرفت وجه التمسك) وهو أن المراد اثبات الفعل اى الذبح لانفيه بدليل فذبحوها (والجواب) اى عرفت الجواب (عنه) اى عن هذا التمسك وهوأن الذبح يعلم من قوله فذبحوها لامن النفى الداخل على كاد وقال العصام لايخفى على احد ان ﴿ ماكادوايفعلون ﴾ لنفى القرب وكان وجه قول من قال انه فى الماضى للاثبات انه انما ينفى به فى الماضى اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلايقال ماكاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد أن كان بعيدا عن الفعل يؤيده انه قال واثباته نفى اذلامعنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفى الفعل فحينئذ وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف انتهى ﴿ و ﴾ (فى الدعوى الثانية) وهى قوله انه فى المضارع كسائر الافعال وتمسكوا فيها ﴿ بقول ذى الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح ﴾ (حين اراد) يعنى هذا التمسك حاصل حين اراد اى ذو الرمة (بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح) اى الزوال (فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال) فانه لوكان للاثبات لزم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما اراده ثم اراد أن يزيف قول القائل بالمذهب الثالث حيث تمسك فى الدعوى الأولى بقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة وتخطئتهم عليه فيه فقال (وهذا) اى التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعنى لو قلت انه فى الماضى

﴿ للاثبات ﴾

للاثبات لقوله تعالى ﴿ وماكادوا يفعلون ﴾ وفى المضارع كسائر الافعال لوقوع الخطأ فى قول ذى الرمة لاجل استلزامه الاثبات المنافى لوضعه (لكن لايثبت مدعاه) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضى والمضارع (بمجرد ذلك) اى بمجرد التمسك بالقولين (مالم يثبت) اى مالم يقع الاثبات منه (دعواه الاولى) وهى ان كونه للاثبات فى الماضى ثابت مسلم لان كون كاد للاثبات فيما كادوا يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبحوها ودلالتها على ذلك ايضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدح فى تمسكه عليها) اى فى تمسك القائل الثانى على دعواه حيث اجيب عن التمسك الاول بما اجيب ولم يكن كونه للاثبات بناء على استدلاله بقوله فذبحوها مسلما بل كان فى حيز المنع ومادام يكون فى حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتا دعواهما ولذا قال المصنف انه كسائر الافعال مطلقا فى الاصح * ثم شرع فى بيان النوع الثالث من افعال المقاربة فقال ﴿ والثالث ﴾ (وهو ماوضع لدنو الخبر وقرب ثبوته) اى ثبوت مضمون الخبر (للفاعل) وهذا هو الامر المشترك فى الانواع الثلاثة وقوله (دنو اخذ وشروع فى الخبر) بالنصب مفعول مطلق واشار به الى مابه الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الاولين يعنى ان هذا النوع هو كلمة ﴿ طفق ﴾ حال كونه (بمعنى اخذ) اى شرع (فى الفعل يقال طفق يطفق) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع (كعلم يعلم) ومصدره يجىء (طفقا) على وزن نصرا (وطفوقا) على وزن دخولا (وقد جاء) فى بعض اللغة (طفق يطفق) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع كضرب يضرب ﴿ وكرب ﴾ (بفتح الراء) حال كونه (بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا قربت للغروب) ﴿ وجعل ﴾ (بمعنى طفق) ﴿ واخذ ﴾ (بمعنى شرع) ﴿ وهى ﴾ (اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال) ﴿ مثل كاد ﴾ واشار الى وجه التشبيه بقوله (فى كون خبرها) اى خبر تلك الاربعة (المضارع بغير أن تقول طفق زيد اواخذ اوكرب يفعل اوجعل زيد يقول) فالمراد بقوله تقول فى المضارع الاول معناه يعنى انك تقول كذا فى مثاله وفى الموضع الثانى لفظه لانه جزء من المثال * ولما وجد فى التنزيل مثال الفعل الاول اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (يخصفان) ﴿ واوشك ﴾ حاكونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) ﴿ وهى ﴾ (اى) كلمة (اوشك) ﴿ مثل كاد وعسى فى الاستعمال ﴾ يعنى (فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه) يعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك زيد أن يجىء) وهذا هو الاستعمال الاول (واوشك ان يجىء زيد) وهذا هو الاستعمال الثانى (وتارة تستعمل استعمال كاد بدون أن) وبامتناع تقدم الخبر على الاسم

(نحو اوشك زيد يجئ) ثم شرع فى بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل
التعجب فقال (فعل التعجب ماوضع) اى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه
النسخة الذى فيها ايراد الفعل مفردا لاغبار فيها لان الاصل فى التعريف هو الجنس
والاصل فى الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخريين حيث وقعتا على خلاف
الاصل فيحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد الشارح ان يشير اليها
فقال (وفى بعض النسخ) القليلة (وافعال التعجب) يعنى بالجمع (وفى اكثر النسخ
فعلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله
بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لايتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف
صيغة التثنية فانها وان لم تلتبس فى الرسم لكنها تلتبس بالمفرد فى اللفظ بحذف
الالف لالتقاء الساكنين * ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فافراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولايخفى انه لايحتاج الى ايراد نكتة للافراد لانه
الاصل كما عرفت الاان يقال انه ذكر استطرادا (وجمعه) ووجه ايراده بالجمع كما
وقع فى بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (وتثنيته)
اى وايراده بالتثنية كما وقع فى اكثر النسخ (بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كلا
التقديرين) اى الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (للجنس المفهوم)
يعنى لامانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (فى
ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو
ماوضع اى فعل وضع) يعنى مااعتبر فى النسختين الاخريين للمفرد المذكور فى
ضمن التثنية والجمع كان المآل هو ماوضع يعنى الى المفرد فلا يضر العدول
عن الاصل فى التعريف * اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيف الجواب
المذكور فى الحواشى الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع بجعل
المضاف جنسا كذا اجيب عنه فى تلك الحواشى لكن فيه نظر لانه لما احال
اضافة التثنية على اضافة الجمع فى جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجمع
للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنتسق
وان صرحوا فى بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد
ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه * ثم الشارح اراد أن يشير بتفسير الموصول
بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ماهو
مستعمل فى التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى بيان
مصحح للتفسير يعنى انما فسرنا الموصول بقولنا اى فعل وخصصناه به بقرينة
كون الكلام (فى قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلاينتقض الحد)
اى حد فعلى التعجب معا (بمثل لله دره فارسا) والتعجب من حسن صنيعه على انه

يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واهاله) فانه صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل (لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر و) نحو (لاشل عشره) فانه يصدق على قوله قاتله وعلى قوله ولاشل انهما فعلان وضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله من شاعر بمن الجارة على ماهو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية تدخل على المعارف لطلب التعيين غالبا ولا تدخل على النكرة كذا فى بعض الحواشى وقوله ولاشل الشلل اليبس فى اليد واذهابها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمى وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض يعنى ان التعريف ينتقض منعا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قاتله ولاشل ان كل واحد منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لاينتقض لانا لانسلم انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لايدفع النقض لانه ليس (لمحض الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة الى جواب النقض والى ضعفه يعنى انه لايندفع الا بان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعملت لذلك) اى للتعجب (بعد الوضع) اى للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال فى الجواب تحرير المراد يعنى انه لاينتقض لان المراد بالوضع المذكور فى تعريف التعجب انه (ما وضع لانشاء التعجب فحسب) يعنى اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لايستعمل فى غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لايصدق الا على فعل التعجب وما ذكر من مواد النقض) وان استعملت فى التعجب احيانا (فكثيرا ماتستعمل فى الدعاء) وما يستعمل فى الدعاء ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لايصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال العصام ويمكن ان يجاب يعنى لدفع النقض بنحو قاتله ولا شل بان المراد ما وضع لانشاء التعجب فى نفس مصدر هذا الفعل وهذا لايجرى فى قاتله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من حسن صنيعه لامن لفظ قاتله وشل انتهى ملخصا * ثم شرع فى بيان صيغته وحصرها فى عدد فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اى لفعل التعجب) والآخر قوله (او لما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبنى على انه راجع للمحدود والثانى مبنى على انه راجع للحد وكلاهما جائز ان فى امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق وهو ضاحك يجوز أن يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه ورجح العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشئ ينافى

للحكم عليه لا للحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله ﴿ صيغتان ﴾ مبتدا مؤخر * ثم اشار الى مابه الاشتراك فى الصيغتين والى مابه الامتياز فيهما فقال (احداهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) ﴿ ماافعله و ﴾ (اخراهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) ﴿افعل به ﴾ فالفعل المتضمن بفتح الميم هو مابه الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران احدهما بصيغة الماضى والآخر بصيغة الامر * ولما توهم من قوله صيغتان على تقدير الارجاعين ان مقتضاه وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لايجب وجوده فى ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين) يعنى ان دعوى الحصر انما تنافى اشتراط وجود ذلك الفعل فى ضمن هاتين الصيغتين * ثم شرع فى بيان حال الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال ﴿ وهما ﴾ (اى فعلا التعجب) يعنى هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التعجب ﴿ غير متصرفين ﴾ وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعنى المراد بكونهما غير متصرفين انهما لايتغير ان (الى مضارع) معلوما كان اومجهولا (ومجهول) اى ولا الى ماض مجهول (وتأنيث) اى ولا الى مؤنث بل هو ماض معلوم غائب مذكر فى الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد مذكر فى الثانية ابدا (وفى بعض النسخ وهى) يعنى بدل وهما فحينئذ كان راجعا الى مؤنث والتقدير (اى افعال التعجب غير متصرفة) والمناسب ان يقول وفى بعض النسخ وهى غير متصرفة بدل قوله وهما غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره فى التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة الموردة بالجمع كما سبق ﴿ مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ﴾ وهذه المسئلة هى الخاصة الواحدة له * ثم شرع فى بيان خاصة اخرى له فقال ﴿ ولايبنيان ﴾ (اى فعلا التعجب) يعنى ان فعلى التعجب الموجودين فى ضمن الصيغتين لايجوز بناؤهما من مادة ﴿ الا ﴾ اى يجوز أن يبنيا حينئذ ﴿ مما يبنى ﴾ اى من المادة التى يجوز أن يبنى ﴿ منه افعل التفضيل ﴾ (لمشابهتهما) اى لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له)اى لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما يعنى انهما مشابهان له من حيثية (ان كلا منهما) اى من فعل التعجب وافعل التفضيل يقعان (للمبالغة والتأكيد) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيد فلما فيه من الزيادة فى الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضى المزيد عليه فثبوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفعل بالضرورة ففيه تأكيد وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتأكيد فلانه لايتعجب من الشئ الا اذا زاد على غيره فى الصفة

﴿ وتجاوز ﴾

وتجاوز حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لتأكيد اصل الفعل وتقريره كذا فى بعض الحواشى يعنى ان التعجب وهو ادراك امر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع من الفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل الفعل باثبات لازمه الذى هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لايبنيان) الى كلام المصنف يعنى انهما لا يبنيان ايضا (الا للفاعل) يعنى يقعان على صيغة المعلوم ولا يقعان على صيغة المجهول المبنية للمفعول (كافعل التفضيل) اى كما وقع افعل التفضيل كذلك (وقد شذ) اى حكم بشذوذ ماوقع مجهولا قوله (ما اشهى الطعام) بصيغة المجهول يعنى يتعجب ان الطعام غير مشتهى وقوله (وما امقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اى لم يصر الكذب المذكور مبغوضا لنا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوما بشذوذيته * ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد أن يشير الى طريق بنائه فى ذلك فقال ﴿ويتوصل فى﴾ الفعل ﴿ الممتنع ﴾ فقوله يتوصل فعل مجهول من التوصل وهوطلب الوصلة الى شئ بتكلف وقوله فى الممتنع نائب فاعله ووسط الشارح قوله الفعل ليظهر موصوف الممتنع * ولما كان الممتنع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك المتعلق بقوله (بناء صيغتى التعجب منه) اى من ذلك الفعل وقوله (من رباعى) بيان للفعل الذى يمتنع بناء التعجب منه وهو ما يمتنع منه بناء افعل التفضيل فانه يمتنع بناؤه من فعل رباعى فصاعدا (او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب) بل يجب بناؤه من ثلاثى مجرد غير لون وعيب فاذا اريد أن يبنى من الرباعى فصاعدا او ثلاثى فيه لون اوعيب يتوصل ﴿ بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ﴾ فانه لما اريد بناؤهما من استخرج يستخرج امتنع بناؤهما منه فانه فعل يمتنع منه البناء لكونه غير ثلاثى فحينئذ يتوصل الى المطلوب باشد واسرع ونحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقوله (اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه) وهو أشد ههنا فانه مشتق من شد يشد وهو ثلاثى غير لون وعيب (وجعل الممتنع) اى وجعل الفعل الذى يمتنع منه وهو استخراجه (مفعولا) فى الصيغة الاولى (او مجرورا بالباء) فى الصيغة الثانية * ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال ﴿ ولا يتصرف فيهما ﴾ (اى فى صيغتى التعجب) يعنى ومن خواصه انه لا يجوز أن يتصرف فى صيغتى التعجب ﴿ بتقديم ﴾ (اى بتقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب) من الافعال مثل التقديم الجائز فى سائر الافعال (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل

فانه مما يجوز فى سائر الافعال مع انه ممتنع ههنا (وتأخيره) (اى بتأخير جائز فيما عداهما) يعنى ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيماعدا فعلى التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اى عن الجار والمجرور * ثم اشار الى فائدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اى فسرناهما بالقيد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (ليكون عدم التصرف فيهما) اى بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتى التعجب) وانما حملناها على الوصف المخصوص بهما بقرينة المقام (فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما) لابيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان فى امتناعه وقوله (فلا يقال) تفريع لقوله ولا يتصرف يعنى انه لمالم يجز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال اى فحينئذ لايجوز أن يقال (مازيدا احسن) بتقديم المفعول (ولا بزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك فى سائر الافعال وانمالم يجز فيهما (لانهما) اى لان هاتين الصيغتين (بعد النقل) اى بعد نقل الاولى من الماضى والثانية من الامر (الى التعجب) اى لانشائه (جريا) اى كان هذان اللفظان جاريين (مجرى الامثال) واذا جريا مجرى الامثال فى الاخراج عن موضوعها الاصلى الى غيره وانما قال مجرى الامثال ولم يقل انهما من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال حقيقة وليسا كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضربه بمورده (فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله فى المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون على طريقة واحدة عنداستعمالهافىالمورد * ولما ورد الاعتراض على تعبيرالمصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) اى على المصنف (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير و بالعكس) يعنى ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التعبير باحدهما الا خر (لان تقديم الشئ) اى على الغير (يستلزم تأخير غيره و كذا تأخيره) اى تاخير الشئ عن الغير (يستلزم تقديم غيره عليه) لان بين التقديم والتأخير تقابل التضايف (فلو اكتفى باحدهما لكفى) وماوجه ذكر كلمة زائدة (واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد) اى تاكيد معنى منفهم مما قبله ضمنا (لاللتأسيس) اى لا انه ذكر لافادة معنى جديد غير منفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكر من لزوم الاكتفاء فمورد السؤال قوله وتأخير ومنشأه ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقص

وتقرير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ماهو كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولا بمنع الصغرى سنده كونه للتأكيد يعنى انا لانسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لوكان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيد وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع فى جواب آخر بالعلاوة يعنى مع انا لو سلمنا كونه للتأسيس لايضر ولايلزم منه الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم ينفصل) اى ولولم ينفك احدهما (عن الآخر بالوجود لكنه) اى لكن احدهما (ينفصل عنه) اى عن الآخر (بالقصد) اى بكونه مقصودا للمتكلم اذقديكون قصد المتكلم الى تقديم المعمول فلايكون تأخيره مقصودا وقديكون الى تأخير الفعل فلايكون تقديمه مقصودا (فكأنه) اى اظن ان المصنف (اعتبر القصد) وبنى كلامه على انفصال احدهما عن الآخر فيه فذكر كلا منهما على حدة لعدم اجتماعهما فى القصد وقال العصام لايخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بمسكت والماء البارد لايحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد أنه لايقدم لفظ احسن يعنى فى ما احسن زيدا على ما يعنى الاستفهامية ولايؤخر عما بعدها لما نفى فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة مافتفطن انتهى ولايخفى ان هذا التوجيه جار فى الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديم شيء وتأخيره بالنسبة الى شيء آخر كتقديم زيد على ماوجب تأخيره عنه بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا مااحسن اومازيدا احسن وكتقديم احسن على الكل اوتأخيره عنه كما يقال احسن مازيدا اومازيدا احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم على كلمة ما اوماذكر بعدها ولايخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لايغنى عن ذكر التأخير ولا بالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار فى الصيغة الثانية والمقصود شموله كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما وبتأخيرها لاخصوصية له بصيغتى التعجب فانه يجوز مطلقا والكلام فيماله خصوصية اقول والاوجه ما نقله الشارح من الجوابين والله اعلم * ثم شرع فى بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال ﴿ولا﴾ وفسره الشارح بقوله (يتصرف فيهما بايقاع) للاشارة الى ان قوله ﴿فصل﴾ مجرور معطوف على قوله بتقديم اوعلى قوله وتأخير بحذف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للاشارة الى ان الباء فى بايقاع متعلق بما يتعلق به المعطوف عليه ولا زائدة يعنى انه كما لايجوز أن يتصرف فى فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لايجوز فيه ان يتصرف

بايقاع كلمة تفصيل (بين العامل) اى الذى هو فعل التعجب (و) بين (المعمول) اى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى وبزيد فى الصيغة الثانية (نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين (لاجرائهما) اى لكون هذين المثالين جاريين (مجرى الامثال كما سبق) من ان التغير كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا فيما جرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا اى سواء كان بالظرف او بغيره ﴿ واجاز المازنى الفصل بالظرف ﴾ (لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق) حيث وقع الفصل بين ما احسن وبين معموله الذى هو أن يصدق بقولهم بالرجل ولو لم يكن جائزا لما سمع هذا التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده وفى هذا الاستدلال رد على مااستدل صاحب الوافية بان تجويز المازنى للاتساع فى الظرف * ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل بين ما وبين احسن بكلمة كان (ومعناه) اى معنى التعجب الذى فصل بين ما واحسن بكلمة كان (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لما دل عليه كلمة كان (الا انه) اى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) اى قبل زمان المتكلم * ثم شرع فى بيان اعراب الصيغتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب فقال ﴿ وما ﴾ اى لفظ ما فى ما احسن ﴿ ابتداء ﴾ (اى مبتدأ) وانما فسر الابتداء بالمبتدأ فان مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء بناء (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) اى الذى هو المبتدأ كما فسره به (اوذو ابتداء بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما التصرف فى نفس الكلمة كما فى التفسير الاول فيكون مجازا لغويا والآخر بابقائه على مصدريته وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كما فى المعرب وهذا على اكثر النسخ (وفى بعض النسخ وما ابتدائية) اى بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعنى غير محتاج الى ان يصار الى المجاز باحد الوجهين وقوله ﴿ نكرة ﴾ خبر بعد خبر حال كونها (بمعنى شئ) وانما حمل ما على النكارة (لان النكارة تناسب التعجب لانه) اى لان التعجب

﴿ يكون ﴾

(يكون فيما) اى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سيبويه) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عند سيبويه ﴿ ومابعدها ﴾ (اى مابعدما) يعنى الفعل الذى بعد لفظ ما ﴿ الخبر ﴾ اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهمزة فى احسن للتعدية وقوله (من باب شرّ اهرّ ذاناب) اشارة الى سؤال ورد على كون مامبتدأ مع كونها نكرة فانه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة مخصصة من قبيل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال العصام وهذا عند من جعل المعنى شرّ عظيم اهرّ ذاناب لا شرّ حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل معنى قوله شرّ اهرّ ذاناب لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيبويه بوجه آخر وهو قوله ولا يبعد أن يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحث كما لا يخفى على الفطن وقال الرضى مذهب سيبويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو أن استعمال مانكرة غير مضافة نادر نحو ﴿فنعماهى﴾ وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شرّ اهرّ ذاناب فى مجرد كون المبتدا نكرة ومابعده خبره انتهى ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح من قوله من قبيل شرّ اهرّ الخ فلا يرد عليه ما حكى عن العصام من عدم جوازه بالقياس الى المعنى الثانى وقوله ﴿ وموصولة ﴾ عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (اى ما فى ما احسن (موصولة) ﴿ عند الاخفش ﴾ فتكون جملة احسن صلته وهو مع صلته يكون مبتدأ ﴿ والخبر ﴾ اى وخبر ذلك المبتدأ ﴿ محذوف ﴾ (اى الذى احسن زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول وقوله (اى جعله ذا حسن) اشارة الى ان الهمزة فى احسن للصيرورة وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف * ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال (وقال الفراء ما) اى لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى اىّ شئ (وما بعدها) اى الفعل الذى بعد كلمة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى) وانما يكون قويا (لانه) اى المتكلم (كان جهل) اى جاهلا (سبب حسنه) اى حسن زيد (فاستفهم) اى فطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يجهل سببه * ثم اكده بقوله (وقد يستفاد)

يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى (وماادريك مايوم الدين) وقال العصام وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه انتهى * ثم شرع فى بيان المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد مقدمة فقال (واما احسن بزيد فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال فى جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امرا ليس امرا حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضى من افعل) كما فى الصيغة الاولى (بمعنى صار ذا فعل) يعنى معناه ماض وهمزته للصيرورة (كالحم اى صار ذا لحم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المصنف بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى الماضى متفق عليه لكن فى توجيه المجرور اقوال احدها انه (اى مجروره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سيبويه) فقال (والباء زائدة) كما فى كفى بالله (لازمة) اى لايجوز حذفها فقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لايجوز حذفها فى وقت الا وقت كون المجرور الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) فحينئذ تكون ان مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان تقول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلاضمير) اشارة الى ما توهم ان هذا التوجيه مخل بالقاعدة فان افعل لما كان امرا فى الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لاضمير تحته مستترا (عند سيبويه) (فى افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اى ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع فى بيان مذهب آخر فى لفظ به (اى مجروره) يعنى ان محل المجرور بالباء فى به منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا كما قال سيبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة) (والباء للتعدية) يعنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل فى الباء توجيهان احدهما انها للتعدية وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فحينئذ تكون الباء للتعدية (اى تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن) وقوله (او) شروع فى بيان التوجيه الثانى فى الباء يعنى او (الباء) (زائدة) وهذا بناء (على ان يكون احسن متعديا

(بنفسه)

بنفسه و) على ان (تكون همزة احسن للتعديه كاخرج) فحينئذ يستغنى الفعل
عن حرف الجر الذى افاد تعديته ﴿ ففيه ﴾ (اى فى الفعل) اى واذا كان المجرور
مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة فى الفعل الذى هو احسن بصيغة الامر
﴿ ضمير ﴾ اى مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اى ذلك الضمير ﴿ فاعله ﴾ اى
فاعل ذلك الفعل فلايلزم حينئذ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة ماهو
واجب الاستتار (اى احسن انت بزيد) ان كانت الباء للتعدية (او زيدا)
ان كانت زائدة (اى اجعله حسنا) ولايخفى ملايمة هذا التفسير للتوجيهين
(بمعنى صفه) اى صف زيدا (به) اى بالحسن ثم نقل الشارح مذهبا آخر
فى التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد)
لا انه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بالامر يعنى كأن
المتكلم المتعجب يأمر كل من هو شانه الخطاب بان يجعل زيدا (حسنا) اى بالحكم
بحسنه (وانما يجعله كذلك) يعنى ان مراده بهذا التعميم اعنى بجعل زيد حسنا
(بان يصفه) اى بطريق ان يصفه (بالحسن) وانما فسر الجعل بالوصف
فان الامر بجعله حسنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن
الموجود (فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن
كل مايمكن ان يكون فى شخص واحد) وفى توجيه الفراء من المبالغة مالا يخفى
وقال العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعنى احكم بوجود الحسن بسبب زيد
فان الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ملخصا ﴿ افعال
المدح والذم ﴾ وفسره الشارح بقوله (يعنى الافعال المشهورة بهذا اللقب
عند النحاة) للاشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الاضافى يعنى بان
يراد به مطلق الفعل الذى يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال المشهورة
بين النحاة بهذا اللقب فانه لوكان المراد به مطلقها ينتقض الحد منعا بمثل مدحته
وذممته وغيرهما من الافعال التى لم توضع للانشاء والظاهر أن يقال فعل المدح
والذم فى اصطلاح النحويين ﴿ ماوضع ﴾ الخ كما ان المراد من قوله فعل التعجب
هذا كذا فى بعض الحواشى وفسره الشارح بقوله (اى فعل وضع) للاشارة
الى ان ماموصوفة وعبارة عن الفعل لكونه جنساله واختار كونها موصوفة
لملايمة النكرة فى الخبرية وان كانت الموصولة ملايمة لمقام التعريف وقوله ﴿ لانشاء
مدح اوذم ﴾ متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذممته) يعنى من الفعل
الذى يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين معدودة
(منها) اى من افعال المدح والذم المصطلح عليها (لانه) اى لان كل

واحد من مدحته وذممته (لم يوضع للانشاء) لانهما موضوعان لاخبار المدح والذم الواقعين فى الزمان الماضى لالانشائهما بهذين اللفظين * ثم شرع فى بيان افرادها فقال (فمنها) اى من تلك الافعال فعل (نعم وبئس) يعنى ان نعم من المدح وبئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (فهما) اى نعم وبئس (فى الاصل فعلان) يعنى مطابقان لصيغة الفعل الماضى فانهما فى الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعنى ان اصل نعم نعم بفتح النون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهمزة * ثم شرع فى بيان تصريفهما فقال (وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى) كل (فعل اذا كان فاؤه مفتوحا و) كان (عينه حلقيا) اى احدا من حروف الحلق (اربع لغات) فقوله اربع فاعل اطرد يعنى انه مطرد فى كل فعل شانه كذلك لانه مختص بهما (احداها) اى احدى اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) اى وهذه اللغة (الاصل) كبئس وصعق (والثانية) اى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهى لغة فى نعم ايضا كما قال فى الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح النون واسكان العين (والثالثة) اى اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة فى هذين الفعلين (والرابعة) اى اللغة الرابعة (كسر الفاء) اى مع كسر العين (اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين) يعنى فى نعم وبئس (عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح) اى انشاء المدح (اوالذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب) اى الكثير منهم (اتفقوا على لغة بنى تميم) ثم شرع فى بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (اى شرط نعم وبئس) (ان يكون الفاعل) اى فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون (معرفا باللام) اى باللام التى هى موضوعة (للعهد الذهنى) يعنى لحصة غير معينة من الجنس كما فسره بقوله (وهى) اى تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) اى قبل ذكر المخصوص (ويصير معينا بذكر المخصوص بعده) اى بعد ذلك المعرف (ويكون فى الكلام) ويحصل من ذكره ابتداء غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بعد الاجمال ليكون) اى لقصد أن يكون ذكر الشئ الواحد مرتين (اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد) فكأن الممدوح ذكر مرتين احداهما مبهما بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره بزيد وقوله (او) (يكون) (مضافا الى المعرف) بيان للشرط الثانى يعنى او يكون الفاعل مضافا الى المعرف (بها) (اى باللام) التى للعهد الذهنى وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل) وهذا مثال مايكون بواسطة واحدة (اونعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال مايكون

(بواسطتين)

بواسطتين (وهلم جرّا) وقوله ﴿ او ﴾ (يكون) ﴿ مضمرا مميزا بنكرة منصوبة ﴾
وصف النكرة المميزة لمجرد التوضيح اذالتميز اما منصوب اومجرور وهنا لايحتمل
الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما فى قاتله الله من شاعر ولك ان تريد به
المنصوبة لامحلا فاحترز به عن نحوما فى ﴿فنعما هى﴾ ليحسن التقابل بين النكرة
وبين ماحينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالمنفصل ردّ المذهب ابى علىّ
وسيبويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعنى ان
تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اى غير مضافة وقوله (او مضافة الى
نكرة) معطوف على قوله مفردة يعنى او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة
مثلها وقوله (او معرّفة) بالجر عطف على قوله الى نكرة يعنى انها اما مضافة
الى نكرة او مضافة الى معرفة حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية)
لا تكتسب التعريف منها (نحو نعم رجلا) هذا مثال للضمير المميز بالمفرد
(اوضارب رجل) يعنى اونحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف الى النكرة
(او زيد) بالجر عطف على رجل اى نحو نعم ضارب زيد اراد به التمثيل لما وقع
مضافا الى معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى
معموله المفعول (او حسن الوجه) اى او نعم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المعرّف
باللام حال كونه صفة مشبهة مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارة الى مخصوص
الامثلة المذكورة وقوله ﴿ او ﴾ (مميزا) عطف على قوله مميزا بنكرة يعنى ان هذا
الفاعل المضمر اما ان يكون مميزا بنكرة او مميزا ﴿ بما ﴾ اى باللفظ الذى (بمعنى
شئ) اى بمعنى الشئ النكرة حال كونه (منصوب المحل على التميز) ﴿ مثل
فنعما هى ﴾ (اى نعم شيئا) ففاعل نعم ضمير تحته وقوله ماتميزله وقوله (هى)
مخصوصه وكون مثل هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور
واختاره المصنف * ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال الفراء وابو علىّ هى
موصولة) اى ما فى ﴿فنعما﴾ (بمعنى الذى) يعنى انها معرفة (فاعل لنعم) اى كما فى
نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله
(فتكون الصلة باجمعها) اى بطرفيها (فى فنعما هى محذوفة) وانما حذفت
(لان هى مخصوصة) بالمدح (اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال
سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى نعم الشئ هى)
فحينئذ لايحتاج الى الصلة (فما) اى فحينئذ لفظ ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام
وهى) اى لفظة هى (مخصوصة) ثم شرع فى مسائل المخصوص فقال
﴿ وبعدذلك ﴾ (الفاعل) اى فى الاقسام الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشروطه
يحصل بعدذلك الفاعل ﴿ المخصوص ﴾ وهو مبتدأ مؤخر وخبره قوله بعد ذلك

يعنى انه يذكر المخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجملا وذلك هو المعنى (بالمدح او الذم) يعنى ماريد مدحه اوذمه مفصلا معينا * ثم اراد أن يشير الى ان البعدية ليست بواجبة بقوله (وبعديته) اى كون المخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل (انما هى) اى البعدية (بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين احدهما ماقاله ﴿وهو﴾ اى المخصوص ﴿مبتدأ وماقبله﴾ (اى الجملة الواقعة قبله غالبا) وهى الجملة الفعلية المركبة من نعم وفاعله ﴿خبره﴾ اى على انها جملة فعلية صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا) دفع لما توهم ان الجملة اذا وقعت خبرا تحتاج الى عائد الى المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبرا لاتحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدى مقامه) وقوله ﴿او خبر مبتدأ محذوف﴾ اشارة الى ثانى الوجهين وهو أن المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك المحذوف (هو) اى لفظ هو راجع الى الفاعل ﴿مثل نعم الرجل زيد﴾ (فزيد فى هذ المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال) يعنى انها جملة اسمية استئنافية جواب لسؤال سائل (فانه لما قيل نعم الرجل) اشار الى منشأ السؤال (فكأنه) اى المتكلم (سأل من هو) اى الممدوح (فقيل) اى فاجيب انه (زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية (وعلى الوجه الثانى جملتان) احدهما فعلية انشائية وثانيهما اسمية اخبارية * ثم شرع فى بيان شرط المخصوص ومسائله فقال ﴿وشرطه﴾ اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا ﴿مطابقة الفاعل﴾ ولما جاز أن يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة الى المفعول او من قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله (اى مطابقته الفاعل) اى مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واشار الى الثانى بقوله (او مطابقة الفاعل اياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب المنفصل الى كونه مضافا الى الفاعل والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه لكونه للمشاركة بين الاثنين وقوله (فى الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهى فى الجنس بان يكون المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة او حكما او تأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعى الفاعل من كونه مميزا بنكرة او بما فى نعم رجل زيد ونعما هى فان الاول مطابق فى الجنس حقيقة حيث كان زيد من اصناف الرجال والثانى مطابق له فيه

﴿تأويلا﴾

تأويلا بان مايأوّل ملابالشيء الذي يكون عبارة عمايرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون اشارة الى ماسيأتى من التاويل بحذف المضاف اوغيره فى الآية التى سنذكر (وفي الافراد) اى انه لابدأن يطابق الفاعل فى الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه مشروطا به يعنى انما اشترط ذلك لكون المخصوص (عبارة عن الفاعل فى المعنى) وان كان منفصلا عنه فى اللفظ فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل لغرض تحصيل المعنيين اى الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل فى الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال للمطابق فى التثنية (ونعم الرجال الزيدون) هذا مثال للمطابق فى الجمع (وبئست المرأة هند) هذا مثال الذم المطابق فى التأنيث (وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات) مثال الذم المطابق فى التثنية والجمع قوله (ويجوز أن يقال) اشارة الى ان هذا الفعل كماجاز مطابقته لفاعله فى التذكير والتأنيث يجوز أن لايطابقه فيجوز أن يقال (نعم المرأة هند وبئس المرأة هند) وانماجاز كذلك (لانهما) اى نعم وبئس (لما كاناغير متصرفين اشبهاالحرف) اى كانا مشابهين للحروف فى عدم جواز التصرف واذا كانا مشابهين لهما (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اى الحاق علامة التأنيث فى التأنيث الحقيقى بهذين الفعلين كماوجب فى سائر الافعال ﴿و﴾ (قوله تعالى) ﴿بئس مثل القوم الذين كذبوا﴾ واشار الشارح بقوله (جواب سؤال مقدر) الى وجه ايرادالمصنف يعنى ان هذا الايراد من المصنف فى معرض الجواب لسؤال مقدر بالنقض بايراد مادة لم توجد فيها المطابقة وهى هذه الآية الكريمة (حيث وقع المخصوص فيها اعنى الذين كذبوا جمعا مع افرد الفاعل وهو مثل القوم) فاراد أن يجيب عنه بان تلك الآية الكريمة ﴿و﴾ كذا ﴿شبهه﴾ (مما) اى من المواضع التى (لايطابق الفاعل) فى تلك المواضع (المخصوص) انما يرد بها النقض اذا لم يكن متأوّلا لكنه ﴿متأوّل﴾ بتأويلين احدهما بتقدير المضاف فى طرف المخصوص بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعنى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فيكون المثل المقدر المضاف مطابقا للفاعل وثانيهما بحذف المخصوص كما افاده بقوله (اويجعل) لفظ (الذين كذا صفة للقوم) لكون معناه جمعا (وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم) ثم شرع فى مايجوز للمخصوص فقال ﴿وقد يحذف المخصوص﴾ وقيد بقوله ﴿اذا علم بالقرينة﴾ (ليكون اشارة الى انه لايجوز حذفه اذا لم يعلم) ﴿مثل﴾ (قوله تعالى) فى قصة ايوب عليه السلام ﴿انا وجدناه صابرا﴾ ﴿نعم العبد﴾ ومخصوصه محذوف (اى ايوب) بقرينة ان ذلك فى قصته ﴿و﴾ (قوله تعالى) ﴿فنعم الماهدون﴾ (اى نحن)

يعنى ان الممدوح هو ذاته تعالى بقرينة ماقبله وهو قوله تعالى ﴿ والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون والارض فرشناها فنعم الماهدون ﴾ فان البانى للسماء والفارش للارض وماهدها هوالله تعالى وايراده بالجمع للتعظيم ﴿ وساء ﴾ حال كونه من افعال الذم ﴿ مثل بئس ﴾ (فى افادة الذم) اى فى المدلول (والشرائط) اى فى الشرائط الثلاثة المذكورة فى الفاعل (والاحكام) اى وفى احكامه من جواز حذف المخصوص بالقرينة ﴿ ومنها ﴾ (اى من افعال المدح والذم) لفظ (حب فى) ﴿ حبذا ﴾ واصل المتن ومنها حبذا لكن لماتوهم انه مجموع حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ماكان من جملة تلك الافعال هو حب فقط كمااشار اليه بقوله (وهو) اى حبذا (مركب من حب الشئ) بفتح الحاء (او حب) بضمها (اذا صار) اى ذلك الشئ (محبوبا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا) اشارة الى الجزء الآخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين حب بفتح الفاء يعنى الحاء كماهو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حب بضم الباء على وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب الخ ولذا قال المصنف ﴿ وفاعله ﴾ (اى فاعل هذا الفعل) ﴿ ذا ﴾ ثم اشار الى مسئلة خاصة له فقال ﴿ ولا يتغير ﴾ (اى حبذا) يعنى اصل فعله (اوفاعله) اى ولافاعله (اوذا) اى ولالفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ﴿ ولاتطع منهم آثما او كفورا ﴾ يعنى لاآثما ولاكفورا كمافى شرح اللب وقوله (عماهوعليه) متعلق بلايتغير يعنى ان كلا منهما لايتغير عن الشكل الذى كان عليه وفصله بقوله (فلايثنى ولايجمع ولايؤنث اذاكان المخصوص مثنى اوجمعا اومؤنثا لجريها) اى لكون تلك الكلمة المركبة جارية (مجرى الامثال التى لاتتغير) كماسبق تحقيقه (فيقال حبذا الزيدان) حين كون المخصوص تثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا (وحبذا هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور فى قوله وشرط المخصوص مطابقة الفاعل * ثم شرع فى بيان بعض ماهو مشترك فيه ومخالف فيه فقال ﴿ وبعده ﴾ (اى بعد حبذا) ﴿ المخصوص ﴾ كمافى اخواته ﴿واعرابه﴾ (اى اعراب مخصوص حبذا) ﴿ كاعراب مخصوص نعم ﴾ (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ وماقبله خبره وعلى كونه خبرا للمبتدأ المحذوف وهذا هوالحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله ﴿ويجوز ان يقع﴾ شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حبذا فقط ان يقع ﴿ قبل المخصوص ﴾ وفسره بقوله (اى مخصوص حبذا) لئلايتوهم الاشتراك ﴿ او بعده ﴾ (اى بعد مخصوصه) ﴿ تميز اوحال ﴾ حال كون كل منهما ﴿ على وفق

مخصوصه ﴾ اى موافقاله (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد) وهذامثال لمايقع فيه التميزقبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد رجلا) وهذامثال لماوقع بعده وكذا قولناحبذا رجلين الزيدان اوحبذا رجالا الزيدون (وحبذا زيدرا كبا) وهذامثال لماوقع حالا بعدالمخصوص (و) كذا (حبذا راكبا زيد) والاولى ايراده ايضا لئلا يتوهم عدم جوازه بناء على توهم كون المخصوص ذاالحال كماستعرفه لكنه اكتفى بالتمثيل بقوله (وحبذا رجلين اورا كبين) اى او حبذا راكبين (الزيدان وحبذا الزيدان رجلين اورا كبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التميز اوالحال ما)اى الصالح للعاملية الواقع (فى ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذوالحال هو ذا) يعنى الفاعل (لازيد) اى وليس ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يجز أن يكون زيد وامثاله ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص لايجيء الابعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر فى ضمن راكبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولوجعل حالا من المخصوص يلزم ان لايكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فالراكب حال) نتيجة للقياس الذى اثبته بابطال نقيضه يعنى ان لم يجز أن يكون حالا من المخصوص يتعين ان يكون حالا (من الفاعل لامن المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التميز فى نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر أن العامل فى التميز من الذات المذكورة هو الاسم المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل فى كلمة ذا كالضمير المبهم فى ربه رجلا انتهى وقال فى الامتحان ويمكن ان يقال التميز ههنا من النسبة كطاب زيد والدا ولله دره فارسا وانما قدم التميز على الحال لكونه راجحا لكونه انسب للمدح والذم * ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الآن فى احكام الحرف فقال ﴿ الحرف ﴾ اى حقيقته وحده ﴿ مادل على معنى فى غيره ﴾ وقوله (اى كلمة) تفسير لما واشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة الى ان قوله (فى غيره) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعقل بالنسبة الى الغير) صفة بعد صفة تفسير لحصول المعنى فى غيره يعنى ان المراد بكونه فى غيره ان تعقله لايمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لايكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعقل يعنى ان المراد بالتعقل بالنسبة الى الغير أنه لايكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث لايصلح لان يحكم عليه او به) متعلق بالمنفى يعنى ان المراد بعدم استقلاله انه لايصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ اوفاعلا

اولان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بد له) اى للحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله ﴿ ومن ثمه ﴾ متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجلية والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى فى غيره ﴿ احتاج ﴾ اى الحرف (فى جزئيته) اى فى كونه جزأ (للكلام ركنا كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركناله بان يكون عمدة (اوغيره) بان يكون فضلة ﴿ الى اسم ﴾ متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعقل معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتعقل الا بالاسم الذى هو البصرة ﴿ او فعل ﴾ (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقيق الخاص لا يتعقل الا بفعل ضرب * ثم شرع فى بيان انواعه فقال ﴿ حروف الجر ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ ما وضع ﴾ خبره يعنى ان حروف الجر حروف وضعت ﴿ للافضاء بفعل ﴾ وقوله (اى ايصاله) تفسير للافضاء اى المراد بالافضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير الافضاء بالايصال يعنى انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان معنى (الافضاء الوصول) اى جعل الشيء واصلا الى الآخر وقوله (ولما عدى) جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا لا يجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعنى بقوله بفعل (صار معناه الايصال) اى انتقل معناه من الوصول الى الايصال وقوله ﴿ او معناه ﴾ عطف على قوله بفعل يعنى ان ذلك الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اى معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحى من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره حتى ينكشف المراد فقال (وهو كل شيء) يعنى المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا اوغير مشتق (استنبط) اى استخرج (منه) اى من ذلك الشيء (معنى الفعل) اى الحدث (كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك (وغير ذلك) ﴿ الى ما يليه ﴾ اى ايصال معنى الفعل الى اسم يلى ذلك الاسم ذلك الحرف يعنى يذكر بعده متصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الذى يلى ذلك الحرف (اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد اوكان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها) يعنى بسعتها فالباء فى بما اوصل المعنى الذى هو حصول ضاقت الى الرحب الذى هو حاصل بعد

﴿ تاويل ﴾

تأويل مازحبت (وسميت هذه الحروف) يعنى كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اى لكونها (تضيف الفعل اومعناه الى ما يليه و) سميت (حروف الجر لانها) اى لكون تلك الحروف (تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر) اى اوسميت بها لكون الاثر الحاصل بها فى الاسم الذى يليه هو الجر من انواع الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوى والثانى بناء على المعنى الاصطلاحى وهو التأثر فى الاسم بالجر * ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجمالا ثم ما اختص بكل واحد منها من الخواص والمسائل فقال ﴿ وهى ﴾ (اى حروف الجر) ﴿ من ﴾ ابتدأ بها لانها للابتدأ وعقبها بالى فقال ﴿ والى ﴾ لكونها للانتهاء ﴿ وحتى ﴾ لكونها للغاية ﴿ وفى ﴾ ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما اتحد اسمه ومعناه والآخر ما افترق اسمه عن معناه اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وذكر هذه الحروف) اى ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على سبيل الحكاية) اى على طريق حكاية الفاظها من الحركة والسكون بان كانت اعاريبها تقديرية يعنى مرفوعة تقديرا على انها خبر للمبتدأ (لانه) اى الشان (ليس لها) اى لهذه الحروف (اسماء خاصة) اى كما كانت للحروف الآتية فان الحروف الآتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اى بتلك الاسماء (عنها) اى عن مسمياتها ﴿ والباء واللام ﴾ بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف السابقة (ذكرهما) اى ذكر المصنف هذين الحرفين (باسميهما) فان مسمياتهما الباء واللام المكسورتان (لوجودهما) اى كون اسميهما موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت للقسم او بمعنى رب (والتاء) اى للقسم (والكاف) اى ذكر الثلاثة (باسمائها حيث) اى لان اسمائها (وجدت بخلاف ما بقى) اى الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف ﴿ ورب وواوها ﴾ (اى الواو التى تقدر بعدها رب) يعنى تقدر رب بعد تلك الواو * ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية فى ان الجار هل هو رب او واوها حيث قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون انه للواو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح اليه بقوله (وفى عدها) اى عده واو رب (من حروف الجر) بان ذكرها على حدة (تسامح) بناء على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باءه مع البآت فرقا بين المعدود مسامحة وبين المعدود حقيقة وقال العصام والاظهر أنه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدهما ايضا

ولا يضمر بدون هذه الا حرف الثلاثة فى الشعر ايضا الا شاذا انتهى ﴿ وواو القسم وتاؤه ﴾ (اى تاء القسم) ﴿ وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا ﴾ ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم وبعضها بين الحرف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (فالعشرة الاولى) وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لا تكون) اى تلك العشرة (الا حرفا والخمسة التى تليها) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف ومذ ومنذ (تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخر اسما (والثلاثة البواقى) وهى خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وفعلا) والفاء فى ﴿ فمن ﴾ للتفصيل وهو مبتدأ يعنى ان لفظ من مبتدأ وقوله ﴿ للابتداء ﴾ خبره وفسره الشارح بقوله (اى لابتداء الغاية) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه * ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد أن يشير الى ان المراد به المجاز فقال (والمراد بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على الكل) اى على المجموع وقوله (اذلا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقى لم يحصل منه المعنى المراد لان الابتداء فى حقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء لا بالجزء الذى هو النهاية فحينئذ لا معنى لقولنا (لابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا ما) اى اطلاقا كثيرا (يطلقون الغاية و يريدون بها) اى بالغاية (الغرض والمقصود) اى من الفعل واذا كان كذلك (فالمراد بها) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى لان الفعل الذى يعبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطف تفسير للغرض يعنى ان المراد بغرض الفاعل هو ما قصد واشار الشارح بقوله قيل الى ضعف هذا القول لانه فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التى لها غرض كما قاله العصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى ان من لابتداء له نهاية لا لابتداء ليس له نهاية كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية * ثم اشار الى نوعى الابتداء بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) يعنى شرعت فى سير له ابتداء و نهاية فابتداؤه من حيث المكان هو البصرة (اومن الزمان) يعنى ابتداء اما من الزمان

(نحو صمت من يوم الجمعـة) يعنى ابتداء زمان صومى يوم الجمعة (وعلامة من الابتدائية) يعنى القرينة على كونها للابتداء (صحة ايراد الى اوما)اى اوايراد شيء (يفيد فائدتها) اى فائدة الى وهى افادة الانتهـاء وقوله (فى مقـابلتها متعلق بالايراد اى ايراد ذلك فى مقـابلة من فمثال صحة ايراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة و)مثال ايرادمايفيدفائدتها(نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانمـا افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله التجئ اليـه) اى الى الله فحينئذ يفيد أن ابتداء التجائى وفرارى من الشيطان وانتهاءه الى ربى ﴿ والتبيين ﴾ (بالجر عطف على الابتداء اى ويجيء من للتبيين ايضا) وهذا تفسير للعطف وقوله (اى لاظهـار المقصود من امر مبهم) تفسير للتبيين بانه بمعنى الاظهار يعنى اظهار ماقصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى وقرينة كونه للتبيين (صحة وضع الموصول فى موضعه مثل قوله تعـالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اذا قلت) يعنى اذا اوّلت قوله تعالى من الاثان وقلت ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى) يعنى يكون المعنى مسـتقيما وقوله ﴿ والتبعيض ﴾ بالجر عطف على ماقبـله كما افاده بقوله (اى وقد يجيء من للتبعيض وعلامته) اى علامة كونه للتبعيض (صحة وضع بعض) اى وضع لفظ بعض (مكانه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم) ﴿ وزائدة ﴾ (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لان قوله للابتداء وان كان مجرورا لفظـا لكنه (مرفوع) محلا (بالخبرية) وقوله (وزيادتها لاتكون) اى لاتوجد(الا) اشارة الى ان قوله ﴿ فى غيره ﴾ متعلق بالزيادة التى تضمنها قوله زائدة والى انها منحصرة فى غير (الكلام) ﴿ الموجب ﴾ اى لاتوجد فى كلام مثبت بل هى منحصرة فى كلام منفى (نحو ماجاءنى من احد وهل جاءك من احد) اورده بالمثالين للاشارة الى ان المراد بالمنفى اعم من ان يكون منفيـا بالصراحة نحو ماجاءنى اومنفيـا بالدلالة نحو هل جاءك فان الاستفهـام للانكار وهو بمعنى النفى وهذا الانحصار انما هو للجمهور من البصريين وقوله ﴿ خلافا للكوفيين والاخفش ﴾ (فانهم) لم يحكموا بالحصر فى غير الموجب (بل يجوّزون زيادتها) اى زيادة من (فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم) يعنى دليلهم على جواز الزيادة فى الموجب هو قول العرب (قدكان من مطر) فان من فى قوله من مطر زائدة مع انهـا وقعت فى موجب (واجاب) اىَ واراد المصنف ان يجيبهم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن اسـتدلال الكوفيين (بقوله) ﴿ وقدكان من مطر وشبهه ﴾ وقوله (ممـا يتوهم) بيان للشبه يعنى المراد بما يشبه هذا الكلام هو كلام يتوهم (منه زيادة من فى الكلام الموجب)

التام وقوله وقدكان مراد به لفظه وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه
وقوله ﴿ متأوّل ﴾ خبر والجملة استئنافية وقوله (بكونها) متعلق بقوله متأوّل
يعنى اذا وقع من فى كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون هذا التوهم فاسدا
لان التى وقعت فى امثاله ليست بزائدة لانها اما متأوّل بانها (للتبعيض او) متأوّل
بانها (للتبيين اى قدكان بعض مطر او شئ من مطر اوهو) يعنى هذا وامثاله
(وارد على الحكاية) فالمراد بكونه فى كلام غير موجب كونه فى الحال او فى الاصل
كذا فى العصام (كأن قائلا قال هل كان من مطر) اى بالاستفهام (فاجاب) اى
القائل عنه بقوله (بانه قدكان من مطر) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام
السائل ﴿ والى ﴾ اى كلمة الى موضوعة ﴿ للانتهاء ﴾ (اى لانتهاء الغاية) فى الزمان
والمكان بلا خلاف ماهو المراد من الغاية واذا كان كذلك (فهى) اى كلمة الى
(بهذا المعنى) اى حال كونها ملابسة بمعنى الانتهاء (مقابلة) بكسر الباء (لمن)
اى لكلمة من التى للابتداء يعنى مقابلة لها فى الجملة لان من اما للابتداء من الزمان
او للابتداء من المكان والى قد تكون للانتهاء فى غيرهما كذا فى العصام (سواء
كان) اى سواء وجد واستعمل (فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان)
اى او استعمل فى الزمان (نحو) قوله تعالى (اتموا الصيام الى الليل اوغيرهما)
اى او استعمل فى غير المكان والزمان (نحو قلبى اليك) فان الانتهاء فيه ليس
فى الزمان ولا فى المكان بل هى للانتهاء المطلق (فان قلب المخاطب منتهى اليه)
اى ينتهى اليه قلب المتكلم (باعتبار الشوق والميل) وقوله ﴿ وبمعنى مع ﴾
معطوف على قوله للانتهاء يعنى ان كلمة الى قد تكون بمعنى مع حال كون
ذلك المعنى ﴿ قليلا ﴾ اى فى زمان قليل او استعمالا قليلا (كقوله تعالى
(ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى) لا تأكلوا اموال اليتامى (مع اموالكم)
اى مخلوطة بها وقال فى شرح اللب والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم
انتهى يعنى ولا تأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفى الصحاح وقد يجئ
بمعنى مع كقولهم الذود الى الذود ابل وقال الله تعالى ﴿ ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم ﴾ وقال الله تعالى ﴿ من انصارى الى الله ﴾ وقال الله تعالى ﴿ واذا خلوا
الى شياطينهم ﴾ انتهى وكل من المذكوات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا
لمعنى الانتهاء ﴿ وحتى ﴾ اى كلمة حتى ﴿ كذلك ﴾ وقوله (اى مثل الى) تفسير للمشار
اليه وقوله (فى كونها) اى فى كون كلمة حتى (لانتهاء الغاية) تفسير لوجه التشبيه
(وبمعنى مع) يعنى حتى تجئ بمعنى مع ﴿ كثيرا ﴾ وهذا كالاستثناء من قوله كذلك
يعنى ان حتى مثل الى فى جميع ماذكر لكن بينهما فرق بوجهين احدهما كونها
بمعنى مع كثيرا بخلاف الى وثانيهما ان الى تدخل الظاهر والضمير بخلاف

حتى كما سيجئ واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونها) اى فى كون كلة حتى (بمعنى مع تشبيهابالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية) وقوله (للتفاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكتف اى لم يكتف لوقوع التفاوت بين الى وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه فى الى قليل وفى حتى كثير واشار الى الفرق الآخر بقوله (وتختص) (اى حتى) (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) وفسره به للتنبيه على ان الظاهر ههنا ما يقابل الضمير والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد داخلة فى الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصور لها بل يوجد فى الى ايضا وقوله (فلا يقال) تفريع عليه اى فبسبب اختصاصها بالظاهر لايجوز أن يقال (حتاه) حال كونها داخلة فى الضمير (كما يقال) اى كما يجوز أن يقال (اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها فى الضمير مع اشتراك الى وحتى فى معناه يعنى وانما لم يجز دخولها فى الضمير لان حتى (لو دخلت على المضمر لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير المجرور بالمنصوب) اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعهما) اى وقوع المجرور والمنصوب (بعدها) اى بعد حتى بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل للابتداء وللعطف وهذا عند الجمهور (خلافا للمبرد) (فانه جوّز دخوله) اى دخول حرف حتى (على المضمر) كالى (مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة) وهو قوله فلا والله لايلقى اناس * فتى حتاك يا ابن ابى زياد (والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوّزونه قياسا) فانه لانقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفى) موضوع (للظرفية) ولما كانت الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد أن يبين تعيين الطرفين فقال (اى لظرفية مدخوله) يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها ظرفا (لشئ) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه المظروف (نحو الماء فى الكوز او) لم يكن ظرفا حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا وكان (مجازا نحو النجاة فى الصدق) لان الصدق فى الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى يكون حقيقة بل هو مجاز امابطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف فى الاشتمال لكونه سببا للنجاة ومشتملا له او مجازا عقليا لان النجاة فى الحقيقة من فعل الله تعالى وهو من عند الله عز وجل فاسند الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على قليلا) اى كلة فى تجئ وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية عن فرعون حيث اوعد السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولاصلبنكم فى جذوع

النخل اى على جذوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا
حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس بمستعمل فى ماوضع له
بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء . وفى شرح اللب ان المحققين قالوا انها للظرفية
ايضا فى هذه الآية مجازا لتمكن المصلوب فى جذوع النخل تمكن المظروف
فى الظرف انتهى ﴿ والباء للالصاق ﴾ ولما كان الالصاق ايضا عبارة عن جعل الشئ
ملصقا بشئ اراد أن يعين ماهو ملاصق فقال (اى لافادة لصوق امر) اى متعلق
(الى مجرور الباء هذه) اى كونها كذلك (كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه
تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد
﴿ والاستعانة ﴾ بالجر عطف على الالصاق (اى استعانة الفاعل) اى طلب
فاعل الفعل المتعلق لها العون (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل (بمجروره
نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة فى صدور الكتابة عنى بالقلم ﴿ والمصاحبة ﴾
(نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه)
اى وجعله شريكا (مع الفرس فى الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس
فى الاشتراء * ولما كان بين كونها للالصاق وبين كونها للمصاحبة عموم
وخصوص مطلق حيث اجتمعا فى مادة وافترقا فى مادة اشار الى مادة الافتراق
بقوله (ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور اشتراء
الفرس (ملصقا به) بل يجوز أن يكون فى مكان آخر ويجوز أن يكون ملصقا به
وعليه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالصاق
وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والالصاق معا (فالالصاق يستلزم
المصاحبة) فان كل ماهو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير عكس)
يعنى ان المصاحبة لاتستلزم الالصاق ﴿ والمقابلة ﴾ (اى لافادة وقوع مجروره
فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك) اى بمقابلة ذاك ﴿ والتعدية ﴾ (اى جعل الفعل
اللازم متعديا لتضمنه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء)
اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور
بالباء (فان معنى ذهب زيد) فى حال كونه للازم (صدر الذهاب عنه) اى عن الفاعل
(ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدرا له وفيه
فعلان احدهما الصيرورة حيث اسند الى المتكلم وهو المتعدى وثانيهما
الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعدية بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل
اللازم متعديا (مختصة بالباء) وماوقع فى عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم
بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره فمخصوص بالباء وايضا موقوف

على السماع وقيل فى الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله (واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لااختصاص لها بحرف دون حرف) ﴿والظرفية﴾ (نحوجلست بالمسجد اى فى المسجد) وقوله ﴿وزائدة﴾ بالرفع عطف على محل قوله للالصاق يعنى ان كلمة با زائدة ﴿فى الخبر﴾ متعلق بزائدة وقوله ﴿فى الاستفهام﴾ متعلق ايضا به فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثانى باعتباره ظرف زمان يعنى فى وقوعه داخلا فى الخبر فى حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام مقيد بهل لابغيرها من اداة الاستفهام واشار بقوله (لامطلقا) وفصله بقوله (نحو هل زيد بقائم فلا يقال) يعنى انه لما اختص وقوعها بالاستفهام بهل لم يجز أن يقال (أزيد بقائم) فانه واقع فى الاستفهام بالهمزة وقوله ﴿والنفى﴾ بالجر عطف على قوله فى الاستفهام وقوله (بليس) قيد ايضا للنفى يعنى انها تكون زائدة ايضا فى الخبر الذى وقع فى النفى بليس (نحوليس زيد براكب وبما) اى فى النفى بكلمة ماالتى بمعنى ليس (نحو ما زيد براكب) ولما كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثانى سماعا كما ذكره المصنف اراد أن يمهد بقوله (فهى) يعنى فالكلمة التى هى مسمى الباء (زائدة فى الخبر فى هذه الصور) يعنى فى الاستفهام بهل وفى النفى بليس وبما ﴿قياسا﴾ اى زيادة قياس وقوله ﴿وفى غيره﴾ عطف على قوله فى الاستفهام (اى فى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى) ﴿سماعا﴾ ولما وقع سماعا اعم يعنى انه (سواء لم يكن خبرا) ﴿نحو بحسبك زيد﴾ حيث دخلت فيه فى المبتدأ (وكفى بالله شهيدا) حيث دخلت فى الفاعل ﴿والقى بيده﴾ حيث دخلت فى نائب الفاعل وتفسير الكل قوله (اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او) يعنى الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد) حيث دخلت فيه فى الخبر ﴿واللام﴾ بالرفع مبتدأ وقوله ﴿للاختصاص﴾ ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها* ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية (نحو المال لزيد) يعنى مختص لزيد لكونه مالكه (وبلا ملكية نحوَ الجل للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لاملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله ﴿والتعليل﴾ بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها للتعليل (اى لبيان علة شئ) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظ اولا فى ذهنه التأديب ثم شرع فى الضرب (اوخارجا نحو خرجت لمخافتك) فان المخافة وقعت فى الخارج ثم شرع فى الخروج وقوله ﴿وبمعنى عن﴾ عطف على قوله

للاختصاص يعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة ﴿ مع القول ﴾ اى
مع ماشتق من القول (نحوقلت لزيدأنه لم يفعل الشر اى قلت عنه) ﴿ وزائدة ﴾
اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردفكم اى ردفكم) ﴿ وبمعنى الواو ﴾
اى اللام بمعنى الواو اذا كان ﴿ فى القسم ﴾ وانمالم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان
الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه ﴿ للتعجب ﴾ اى لافادة التعجب
(نحولله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار أن مراده بالاتيان هو
التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى
فحينئذ لا يجوز أن يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب
من الامور الحقيرة قوله ﴿ ورب ﴾ اما ان يقصد به الحكاية اولا فان قصد به
الحكاية فهو مرفوع تقديرا على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل
اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا
وان كان الثانى فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعلمية والتأنيث كذا فى
المعرب وقوله ﴿ للتقليل ﴾ خبره ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فسره
بقوله (اى لانشاء التقليل) ﴿ و ﴾ (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء
موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله
﴿ لها صدر الكلام ﴾ مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالتزام (كما ان كم)
اى كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى لكلمة كم (صدر الكلام
لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء التكثير) وقوله ﴿ مختصة ﴾ خبر بعد خبر
او خبر للمحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة ﴿ بنكرة ﴾ فلا تدخل على المعرفة
(لعدم احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة)
وقال العصام يرد على هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر
حتى تمتنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه مابينه الرضى وهو
انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين
فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال ولك ان تقول
ان مجرور رب فى معنى التميز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم
للتكثير ففيها شائبة العدد الطالب للتميز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه
بيانهم انتهى وقوله ﴿ موصوفة ﴾ بالجر صفة بنكرة اى موصوفة اما بمفرد
او بجملة وانما اشترط بالموصوفية (ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب)
وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا وصف الشىء صار اخص واقل مما)
اى من الشىء الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطلق رجل
باعتبار ماصدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشتراط كونها

﴿ موصوفة ﴾

موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح)
ناظر الى كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم
اختلفوا فى اشتراط كونها موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز
أن تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا المذهب الاصح (هومذهب ابى على
ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير الاصح وهو أنه (لايجب
ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة اوموصوفة (والمختار
عندالمصنف الوجوب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل
اصلها) اى هو الاصل فى كلمة رب لكنه اصل يعدل عنه كثيرا وقوله (ثم تستعمل
فى معنى التكثير) اشارة الى انها تستعمل فى خلاف الاصل اكثر مما هو
فى الاصل كما فى مقام المدح والذم فيكون المقام قرينة على استعمالها فى التكثير
وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة وفى التقليل) اى
وتستعمل فى التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالمجاز المحتاج الى
القرينة) وانما قال كالحقيقة وكالمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا لعدم الاطلاع على
معناها الحقيقى ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة فى عدم الاحتياج الى
القرينة والثانى مشابه بالمجاز فى الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى)
اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى) اى الفعل الذى (تعلق به رب)
وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا (لانها) اى لان
كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لحالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق
والمعلومية (الا فى الماضى) فان المعلومية تتحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك
فى المستقبل فانه ليس بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم لقيته)
فان كثرة الملاقاة وتقليلها انما تتحقق بعد وقوع الملاقاة وهذا مثال للماضى لفظا
وقوله (اورب رجل كريم لم افارقه) مثال للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا
الاول للمثبت والثانى للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة ماض (اى ذلك
الفعل الماضى) محذوف (غالبا) (اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن)
ولوذكر مع وجود القرائن المحققة القوية لزم الاطناب ومثال المحذوف (نحو
(رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (اى لقيته) (وقدتدخل)
(اى رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمر) وقوله
(مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعنى ان المراد بالمضمر
المبهم انه ليس له مرجع وقوله (مميز) بفتح الياء صفة بعد صفة لمضمر يعنى
على المضمر المبهم الذى يميز ذلك المبهم (بنكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة
وقوله (على التمييز) متعلق بمنصوبة (والضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد)

خبره يعني ان ذلك المضمر المبهم مفرد دائما (وان كان) اى ولو كان (المميز مثنى او مجموعا) وقوله (مذكر) خبر بعد خبر اوصفة مفرد (وان كان) اى ولو كان (المميز مؤنثا نحو ربه رجلا اورجلين اورجالا) وهذا مثال لكونه مفردا على كل تقدير وقوله (اوامرأة) اى نحو ربه امرأة (اوامرأتين او نساء) مثال لكونه مذكرا على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمر المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمميزه مختلف فيه فما ذكره المصنف بقوله مفرد مذكر يعني انه غير مطابق مذهب البصرين (خلافا للكوفيين) وهذه المخالفة (فى مطابقة التميز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف اى فى كون المبهم مطابقا لتميزه وقوله (فى الافراد) بيان لمابه المطابقة وهو كونه مطابقا فى الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اى الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (اى رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ماوقوله (اى المانعة) صفة كاشفة للكافة يعني تلحق كلمة ماالتي تكف وتمنع رب (عن العمل) اى عن عمل الجر كما تلحق بان وكأن وقوله (وتدخل) معطوف على قوله تلحقهاو الضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعني ان رب (بعد لحوق ما) يجوز دخولها (على الجمل) (نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين والمراد بدخولها على الجملة هو أنها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم يعني انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ود ويؤكد ما قلنا قوله تعالى ﴿فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم﴾ اتى باذ وهو للماضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من الريب كذا فى الوافية (وقد تكون ما) اى لفظتها (زائدة فتدخل) فحينئذ تدخل كلمة رب (الاسم) اى المفرد (وتجر) اى تعمل الجر فى ذلك الاسم فان مالكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربماضربة) بالجر يعني رب ضربة حاصلة (بسيف صيقل) اى مجلو لقيتها وقوله (وواوها) مبتدأ (اى واورب) وقوله (فى حكمها) خبر فى كلام الشارح اما خبره فى كلام المص فهو قوله (تدخل) يعني ان واورب حرف جر ايضا ككلمة رب وحكمها كحكمها فى اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها فى حكمها فى كل مايجوز لرب فلا يروج ماوجهه العصام بما وجهه حيث قال وكأن الشارح اشار بتقدير

فى حكمها الى ان الاولى للمصنف ان يقول واوها فى حكمها ولايختص مشاركتها فى الدخول على نكرة موصوفة وكأن المصنف لم يقل واوها فى حكمها لئلا يلزم لحوق ماالكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبيها على التفاوت بينهما فى مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل * وبلدة ليس بها انيس * الا اليعافيروالا العيس) فقوله وبلدة بالجر بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر اوغامر والانيس الموانس وكل مايؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبي والعيس بالكسر الابل البيض تخالط بياضها شقرة وجملة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا اليعافير بالرفع على انه اسم ليس بمعنى لقيت بلدة كثيرة ليس بها مايؤنس به الا الظبيات والا الابل ثم انهم لما اختلفوافى حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين غير سيبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد الشارح ان يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعنى اذا كان الامر كما قال به سيبويه قيل عليه ان تلك الواو أن لم تقع (فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله) اى وان وقعت فى اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) اى فحينئذ يقدر (لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها) اى كلمة الواو (حرف عطف) اى فى الاصل (ثم صار قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اى لابتقدير رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصيرورتها) اى لانتقال تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون لها) اى لتلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لا يقدرون (لانه) اى لان التقدير (تعسف) ﴿ وواو القسم ﴾ اى الواو الجارة الموضوعة للقسم ﴿ انما تكون ﴾ بفتح الهمزة لوقوعها خبرا يعنى انما تقع ﴿ عند حذف الفعل ﴾ (اى فعل القسم) اى الذى يتعلق به الواو يعنى فعلا مشتقا من القسم كاقسمت واقسم (فلا يقال) اى فحينئذ لايجوز أن يقال (اقسمت والله وذلك) اى التزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها) اى لكون الواو مستعملا بالاستعمال الكثير (فى القسم فهى) اى الواو (اكثر استعمالا من اصلها اعنى) اى اريد باصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله ﴿ لغير السؤال ﴾ خبر بعد خبر (يعنى لاتستعمل الواو فى السؤال) يعنى فى الطلب (فلايقال) اى فلا يجوز أن يقال (والله اخبرنى كما يقال) اى كما يجوز أن يقال فى الباء (بالله اخبرنى) فان الباء تستعمل فى السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال

(حطا للواو) اى لجعل الواو منحطة (عن درجة الباء) اى التى هى اصلها وقوله ﴿ مختصة ﴾ بالنصب خبر ثالث لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة ﴿ بالظاهر ﴾ (يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لا على المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (اسم الله اوغيره) بخلاف التاء فانها لاتدخل الا على اسم الله وقوله (فلايقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى لكونها مختصة بالظاهر لايجوز أن يقال (وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اى كوجه اختصاصها لغير السؤال (لحط رتبته) اى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بتخصيصه) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فيلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر اوبالضمير (وخص الظاهر) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته) اى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم ﴿ والتاء ﴾ اى وتاء القسم ﴿ مثلها ﴾ (اى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل و) الثانى اشتراط (كونها لغير السؤال) وهذان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله ﴿ مختصة ﴾ بالرفع خبر بعد خبر اوبالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو أن التاء مختصة ﴿ باسم الله ﴾ (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطا لرتبتها) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبتها اى رتبة التاء (عن رتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اى رجح فى تعيين البعض (ما) اى اسم ظاهر (هو الاصل فى باب القسم وهو) اى الاصل فيه (اسم الله) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى ﴿ والباء اعم منهما ﴾ (اى من الواو والتاء) ﴿ فى الجميع ﴾ (اى فى جميع ماذكر) هذا تفسير للجميع وقوله (من حذف الفعل)

﴿ بيان ﴾

بيان لماذكر اى المراد بما هو كون فعلها محذوفا (و) من (كونهما لغير السؤال)
كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر والمضمر مطلقا) اى سواء كان
من اسم الله اولا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا (اوعلى اسم الله
خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط فى التاء وقوله (فهى)
تفصيل للعموم يعنى المراد بكون الباء اعم منهما (انها) اى الباء (كما تكون) اى
توجد (عند حذف الفعل تكون) اى توجد (عند ذكره) اى ذكر الفعل
مثال المحذوف (نحو بالله و) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) اى وايضا ان الباء
(تكون لغير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبرا (تكون للسؤال)
اى توجد حين كون جوابه طلبا (ايضا) مثال الخبر (نحو بالله لافعلن و)
مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما) اى وايضا ان الباء كما (تدخل على المظهر)
اى على الاسم الظاهر (تدخل ايضا على المضمر) اى على الاسم المضمر مثال
دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعلن و) مثال دخولها على المضمر نحو (بك
لافعلن) وغير العبارة فى قوله (وفى الدخول) للاشارة الى انه مقابل
للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على
جواز دخولها يجوز ايضا دخولها (على المظهر لاتختص) اى بحيث لاتختص
(باسم الله خاصة) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم
من اسماء الله (نحو بالرحمن لافعلن) والباء فى هذه الامور كلها ملابسة
(بخلافهما) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو والتاء (مختصان ببعض
هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالمراد) تفريع على تفسير الشارح قوله فى الجميع
بما ذكره يعنى اذا فسر لفظ الجميع بماذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع ماذكر
من الامور المختصة لاالاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منهما فى
الجميع انها اعم منهما فى الاختصاصات المذكورة فى كل منهما بمعنى انها مختصة
ايضا بما ذكر كما توهم وهذا اشارة الى ماذكر فى الحواشى الهندية من السؤال
والجواب وتقرير السؤال ان قوله فى الجميع يتناول الاختصاص المذكور
ايضا ففى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لايصح ان يقال ان الباء توجد مع
الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المنافاة وهو انها مختصة وغير مختصة
وتقرير الجواب ان المراد بالجميع ماذكر من الامور المختصة (فلايرد) عليه
(انه لايصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى)
يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المنافاة بين قوله اعم وبين قوله فى الجميع فان الاول
يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص * ثم شرع فى بيان
مسائل جواب القسم فقال ﴿ ويتلقى ﴾ (اى يجاب) يعنى المراد بتلقى القسم

جواب القسم يعنى انه يجاب (القسم) وقيده بقوله (الذى لغير السؤال) ليحصل الاحتراز عن القسم الذى للسؤال والطلب (كاسنبينه على وجهه وقوله (باللام) متعلق بيتلق يعنى ان جوابه يورد باللام (وان وحرف النفى) (اى) يعنى سواء كان حرف النفى كلمة (ماولو) كلمة (لا) ثم نبه على مواضع وقوع كل من الثلاث فقال (فاللام) انما تقع (فى الموجبة) اى فى الجملة التى اريد ايجاب نسبتها (اسمية كانت) اى تلك الجملة الموجبة (نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا ولكن) اى مكلفة ان تقع فى الجواب (فيها اى فى الاسمية) خاصة لامتناع دخولها فى الفعلية (نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا) اى يقع كل منهما (فى المنفية) اى فى الجملة المنفية (اسمية كانت) اى تلك الجملة المنفية (او فعلية نحو والله ما زيد بقائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اى ونحو والله لا يقوم (زيد) مثال للفعلية المنفية (وقد يحذف حرف النفى) اى فى الجملة الفعلية (لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى لا تفتأ) يعنى بالله لا تزال ان تذكر يوسف (واما قسم السؤال) اى الطلب (فلا يتلق) اى فلا يجاب (الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله لتخبرنى وبالله هل قام زيد) فالاول مثال للطلب فى ضمن الامر صريحا والثانى مثال للطلب فى ضمن الاستفهام (وقد يحذف جوابه) (اى جواب القسم) (اذا اعترض) اى وقت اعتراض القسم (اى توسط القسم) يعنى معنى كونه معترضا انه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التى تدل) اى تلك الجملة (على جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدما عليه وبعضها مؤخرا (او تقدمه) (اى القسم) يعنى يحذف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اى الجملة التى (يدل عليه) (اى على جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان القسم فى هذا المثال توسط بين المبتدأ والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة تقدم على القسم وانما حذف جوابه فى الصورتين (لاستغنائه) اى لكون القسم مستغنيا (عن الجواب فى هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لوجود ما يدل عليه) اى على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعنى وانما قلنا ان الجواب محذوف والمذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جوابا له لان الجملة التى ذكرت ليست جوابا بحسب اللفظ والمعنى فانها (وان كانت) اى لو كانت (جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه) اى الشان (بحسب اللفظ لا تسمى الا ما لا دالا على الجواب لا الجواب) للزوم وقوع القسم فى الصورتين فى غير صدر الكلام ووقوعه فى غير صدر الكلام ممتنع فى القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع من اول الامر على

المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (لايجب) اى لايقع (فيه) اى فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفى ﴿وعن﴾ موضوع ﴿للمجاوزة﴾ وقوله (اى لمجاوزة شئ) اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المقتضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز عنه وقوله (وبعديته) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشئ بعيدا (عن شئ آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بصور ثلاث (امابزواله) اى بان يكون الشئ الاول زائلا (عن الشئ الثانى) وهو المجرور بعن (ووصوله الى الثالث) وهو المجرور بالى (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال عن الشئ الثانى الذى هو القوس ووصل الى الشئ الثالث الذى هو الصيد (اوبالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث (وحده) يعنى لابزواله عن الثانى (نحو اخذت عنه العلم) يعنى ان العلم تجاوز عنه اى عن الثانى ووصل الىّ لكن لم يزل عن الثانى (اوبالزوال وحده) وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولا (نحو اديت عنه الدين) يعنى زال عنه الدين ﴿وعلى﴾ اى لفظ على موضوع ﴿للاستعلاء﴾ (اى لاستعلاء شئ على شئ) يعنى لافادة كون الشئ عاليا على شئ اما حقيقة (نحو زيد على السطح) اومجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) ﴿وقد يكونان﴾ (اى عن وعلى) اى قد لايكونان حرفين بل يكونان ﴿اسمين﴾ وبقوله قد يكونان اشار الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يعلم ذلك) ﴿بدخول من﴾ يعنى انما تتعين اسميتهما بدخول حرف الجر ﴿عليهما﴾ فان الجر من خواص الاسم (نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه) ﴿والكاف﴾ اى مسماه وهو الكاف المفتوحة موضوع ﴿للتشبيه﴾ اى لتشبيه شئ بشئ فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مشبه بالاسد فى الشجاعة ﴿وزائدة﴾ اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير) اى وانما حكم بانها زائدة فى الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شئ) لان المقصود نفى ان يكون شئ مثله لا نفى ان يكون شئ مثل مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى ﴿فاطر السموات والارض﴾ الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان فى الآية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان المراد نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بموجود لان اخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفى هذا الملزوم اولا بنفى اللازم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفى ان الله تعالى مثل مثل والمراد

نفى مثله تعالى اذلو كان له مثل لكان فاعلا مثله والثانى ماذكره صاحب الكشاف
وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يخل فنفى البخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله على اخص
اوصافه و يسدّ مسدّه فقد نفوه عنه كذا فى بعض الحواشى فقال العصام
ان الذين حكموا بالزيادة فى الآية المذكورة حكموا بها بوجهين احدهما الحكم
بزيادة الكاف كما عرفت والثانى بزيادة مثل لا بزيادة الكاف ﴿ وقد تكون ﴾
(اى الكاف) ﴿ اسما ﴾ حال كونه (بمعنى المثل) فتتعين اسميتها بدخول عن
عليها وتتعين حرفيتها لوقوعها صلة وتحتملهما فى نحو زيد كالاسد (نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم) وفسره بقوله (اى عن اسنان) وهو اشارة الى
الموصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب
الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهمّ فانه اسم فاعل من الانهمام
وهو الذوب وقوله (للطافته) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع الاول قوله
ثلاث بيض كنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نعجة وهى بقر الوحش وقوله
جم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لاقرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث
مبتدأ خبره يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب فى الرقة واللطافة ﴿ ويختص ﴾
(اى الكاف) يعنى يمتاز الكاف من بين سائر الحروف الجارة ﴿ بالظاهر ﴾ (اى
بالاسم الظاهر) فسره به ليكون اشارة الى ان المراد بالظاهر مايقابل الضمير
يعنى من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر دون الضمير وهذا (عند
الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز أن يقال (كه) وقوله
(استغناء) مفعول له يعنى انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على الضمير
لكونه مستغنيا (عنه) اى عن استعمال الكاف حال كونه فى الضمير (بمثل
ونحوه) اى بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعنى اذا اريد بيان تشبيه
شئ بشئ معبرا بالضمير يورد بنحو مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بكه
(وقد تدخل فى السعة) اى قد تدخل الكاف (على المرفوع) اى على
الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها فى السعة
على المرفوع دون غيره (خلافا للمبرد فانه) اى المبرد (اجاز ذلك) اى
دخولها على الضمير (مطلقا) اى على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا)
اى لانه ينظر نظرا (الى ماجاء فى بعض اشعارهم) ﴿ ومذ ومنذ ﴾ فقوله مذ
مبتدأ ومنذ عطف عليه وقوله ﴿ للزمان ﴾ ظرف مستقر خبر عنهما يعنى كائنان
للزمان وقيده الشارح بقوله (الماضى اوالحاضر) للاشارة الى التعميم من
وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فكونه اعم من الماضى والحاضر واما

التحصيص فلعدم شموله للمستقبل وقوله (فهما) ﴿للابتداء﴾ بدل اشتمال من قوله للزمان يعنى انهما اما بمعنى من الابتدائية او بمعنى فى الظرفية فقوله للابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثانى يعنى انهما بمعنى من ﴿فى﴾ (الزمان) ﴿الماضى﴾ وفسره بقوله (يعنى انهما للابتداء اذا اريد بهما الزمان الماضى) وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعنى الحاصل منه ان اريد بهما الزمان الماضى ان (مبدأ زمان الفعل) اى الذى تعلقتا به (المثبت اوالمنفى) اى سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منفيا (هو) اى مبدأ صدور الفعل او الكف عنه (ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما) اى بمذ ومنذ (لا) اى ليس المراد بهما (جميعه) اى جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما فى الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا) هذا مثال للفعل المثبت (اومارأيت فلانا مذ سنة كذا) وهو مثال للمنفى (بشرط) يعنى حال كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة فى المثالين (ان تكون هذه السنة ماضية لاحاضرة) كما قيده بقوله (لاتكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلا فى الزمان الحاضر فحينئذ تكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ للابتداء (فان معناه حينئذ) اى حين اذا اريد به كذا (ان مبدأ) زمان (مسافرتى) كما فى المثال الاول (اوعدم رؤيتى) كما فى المثال الثانى (كان) اى ذلك المبدأ (هذه السنة وامتد) اى ثبوت الفعل اونفيه (الى هذا الآن) اى الى زمان التكلم وقوله ﴿والظرفية﴾ بالجر (عطف على) قوله (للابتداء اى وهما) يعنى مذ ومنذ كائنان (للظرفية المحضة) يعنى بمعنى فى هذا تفسير لتصحيح معنى العطف وقوله (من غير اعتبار) اى مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله ﴿فى﴾ (الزمان) ﴿الحاضر﴾ معطوف على قوله فى الماضى وهذا من قبيل زيد فى الدار والحجرة عمرو وتفسير الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا اوحاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى لو مضى بعضه للاشارة الى ان كون الزمان ماضيا لايضر بتلك الارادة وقوله (يعنى) شروع فى تفسير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما اى بمذ ومنذ الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد) اى فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اى المذكور بعدهما (نحو مارأيته مذ شهرنا ومذ يومنا) اى مارأيته فى هذا الشهر وفى هذا اليوم (اى جميع زمان ابتداء انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا) اى ماكان المتكلم والمخاطب

فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة يعنى ان الظرفية المحضة فى المثالين انما تحقق اذا كان الزمانان المذكوران (لم ينقضيابعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما) فانهما لوكانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة (فالمثالان المذكوران كلاهما) اى الظاهر أنهما مثالان (للظرفية) لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثالا للاول والثانى للثانى فحكم صاحب الوافية على الامتناع حيث قال ولايحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول فى الكتاب ابتداء الغاية و بالمثال الثانى الظرفية لان العرب لاتريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار الشارح بقوله (ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان حمل المصنف على ترك المثال للاول لايليق بل الظاهر حمله على انه اورد المثالين للمقصد كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف نحو مارأيته مذ دخول شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضى ﴿ وحاشا وعدا وخلا ﴾ يعنى هذه الثلاثة ﴿ للاستثناء ﴾ (اى لاستثناء ما) اى المجرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف (عما) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فانك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (مابعدها) اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) اى تلك الثلاثة (حروفا جارة و بهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا نصبت بها) اى واذا نصبت انت الاسماء التى بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) ﴿ الحروف المشبهة بالفعل ﴾ فقوله الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء صفتها و بالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روعى اصالة حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها به) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (امالفظا) يعنى انها مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها فى اللفظ (فلا نقسامها) اى لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثى والرباعى والخماسى) يعنى كما لم يوجد فى الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا فى تلك الحروف قسم ثنائى بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد فيها مابنى على حرف واحد وعلى الاثنين (ولبنائها) يعنى مشابهتها له لفظا موجودة بوجه آخر وهو أن كل واحدة منها مبنية

﴿ على ﴾

(على الفتح مثله) اى مثل كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى واما مشابهتها له فى المعنى اومن جهة المعنى (فلان معانيها) اى الكون بمعانى تلك الحروف (معانى الافعال مثل اكدت) يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كأن (واستدركت) يعنى فى لكن (وتمنيت) يعنى فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل فالمراد بكونها كالافعال الماضية ليس انها بمعنى الافعال الماضية بان يكون ان مثلا بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء التأكيد والتشبيه والترجى والتمنى فى الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والشائع استعمال الماضى فى الانشاء كصيغ العقود نحو اشتريت وبعت كذا فى العصام وقال فى شرح اللب انها مشابهة له فى معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه انتهى (وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعنى لما كان الحروف جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالاحرف المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها (ستة لكنهم) استدراك على ارتكاب النحاة للتعبير الغير المناسب يعنى انهم (لما عبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا) اى لم يجعلوا (تغيير الاسلوب) مستحسنا بان يعبر فى بعضها بصيغة القلة وفى بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة) يعنى مع انه يجوز أن تستعمل احداهما (فى الاخرى) استعمالا شائعا وهذا ترق من التوجيه الاول يعنى انه لايحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجا اليه لو لم يجز استعمال احداهما فى الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها) ترق آخر يعنى مع قطع النظر عن الوجه الاول والثانى ان هذا الاستعمال فى موقعه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه عل (تبلغ) اى اذا لوحظت كذا كان عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكثرة) وهو مافوق العشرة وقال فى شرح اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعى فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لاتاتى فيما عدا المشبهة ثم قال والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافضاء وما شابه

الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوها اولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فتناسب صيغة الكثرة فى الابتداء انتهى فخذما صفا ودع ما كدر وقوله ﴿وهى﴾ اشارة الى انقوله ﴿ ان ﴾ وما عطف عليها بقوله ﴿ وان وكأن ولكن وليت ولعل ﴾ خبر لقوله الحروف (اخرهما) اى جعل ليت ولعل مؤخرين فى التعداد (لكونهما) اى لكون هذين الحرفين مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للانشاء بخلاف الاربعة السالفة) فان الاربعة السالفة موضوعات للاخبار ﴿ لها ﴾ (اى لهذه الحروف) اى الستة المذكورة ﴿ صدر الكلام ﴾ وهذه الجملة اما جملة اسمية مستأنفة وقوله لها خبر بعد خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتمدا على المبتدأ بالواسطة وقيده الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع مايتوهم من اللام من معنى الجواز يعنى ان كون تلك الحروف واقعة فى صدر الكلام وقوعا وجوبيا لاجوازيا وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اى لافادة ان يعلم (من اوّل الامر انه) اى كون هذا الكلام الذى دخل عليه حرف من هذه الحروف (ایّ قسم من اقسام الكلام) يعنى انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذكل منها) اى لان كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اى من الكلام (كالكلام المؤكد) اى مثل الكلام الذى اريد تأكيد مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل) اى ومثل الكلام الذى اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كأن زيدا اسد (والاستدراك) اى اشتمل على الاستدراك (والتمنى والترجى) وقوله ﴿سوى ان﴾ استثناء من الحروف المذكورة يعنى ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها الا ان (المفتوحة) وقال فى المعرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرا مفعول فيه للظرف المستقر اعنى لها ثم حكى عن الرضى وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى ﴿مكانا سوى﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اى بدله لان البدل سادّ مسدّ المبدل منه وكأن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد أن زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ﴿ فهى ﴾ اى ان المفتوحة كائنة ﴿ بعكسها ﴾ (اى بعكس باقيها) وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف

المضاف)

المضاف) وانما حمل على حذف المضاف اذ الضمير فى بعكسها يرجع الى جميع
هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه لولم يقدر المضاف لزم ان يعكس الشيء
بنفسه فانه يكون المعنى حينئذ أن للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها
بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة
يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعنى وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو
اخرج المفتوحة عن الضمير الثانى لاختلت الموازنة بين الضميرين لان الاول
حينئذ يكون راجعا الى كلها والثانى الى بعضها ولقصد المماثلة بينهما ارتكب
هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلها فى الموضعين واعترض
بعضهم عليه بانه لاحاجة الى هذا التقدير يعنى الى تقدير المضاف لتصيح
ارجاع الضميرين وقوله (بان تقتضى) اراد به تفسير بعكسها يعنى ان المراد
بكون المفتوحة بعكس الباقى انما تقتضى (عدم الصدارة) وانما فسره به
لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة
فيقتضى ان تكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها
يمتنع فيها الصدارة فاحتاج الى تفسير يفيد المراد وهو أن المراد بها اقتضاء
عدم الصدارة لا جوازها وانما تقتضى عدم الصدارة (لانها) اى لان
المفتوحة (مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد) واذا كانت كذلك (فلابد لها)
اى فيلزم للمفتوحة (من التعلق بشئ آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون
كلاما الا بضم شئ آخر اليه كما سبق (حتى تتم كلاما) اى حتى يكون الكلام
المشتمل على الجملة بالمفتوحة كلاما تاما بضم شئ آخر فان ان المفتوحة مع اسمها
وخبرها ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ وهكذا (وحينئذ)
اى حين اذ كانت محتاجة الى شئ (لو وقعت) اى المفتوحة (فى الصدر)
كما وقع باقى اخواتها (اشتبهت) اى التبست (بان المكسورة فى صورة الكتابة)
وان لم تلتبس بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتملهما
واعترض فى شرح اللب على الشارح بان المقدمات التى ذكرت فى دليل عدم
الصدارة مستدركة فان المقصود منها ان العلة لزوم الالتباس ولو قال انما تكون
المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لتم المقصود والاولى ان يذكر فى التوجيه
انها بعكس الباقى لانها لا تقع فى الصدر اصلا انتهى ملخصا واقول ان التعليل
بانها لاتقع فى الصدر يوهم المصادرة على المطلوب كما لايخفى وقوله (وانما
حملنا) شروع فى وجه تفسير العكس بقوله بان يقتضى يعنى انما حملنا قول
المصنف (بعكسها على اقتضاء عدم الصدارة لاعلى عدم اقتضاء الصدارة)
كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد الاستثناء) يعنى بقوله سوى ان (يكفى

فى ذلك) اى فى افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعنى ان المنفهم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكتف المص بالاستثناء وقال فهى بعكسها وكذا فى بعض الحواشى واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر فى المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فهى بعكسها فهو مستدرك ﴿ وتلحقها ﴾ (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة من غير استثناء شئ منها ﴿ما﴾ (الكافة) اى كلمة ما التى هى الكافة لاغيرها من الموصول ونحوه ﴿ فتلغى ﴾ بصيغة المجهول (اى تعزل هذه الحروف) فسره به للاشارة الى ان المراد بتلغى لازمه وهو العزل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لهالغوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله ﴿ عن العمل ﴾ متعلق به اعتبارا بهذا المعنى اللازمى وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لمكان ما الكافة) اى لوقوعها وقوله ﴿ على الافصح ﴾ متعلق بتلغى يعنى كونها ملغاة بها على الافصح (اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى ﴿ انما الله اله واحد ﴾ وقوله (وقد تعمل) اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح يعنى انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابغة حيث قال * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا او نصفه فقد * حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب وقال العصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل فى ليت فقط الا ان يراد بان استماعه فى البعض يشعر بتساعدته فى الجميع ﴿ وتدخل ﴾ (هذه الحروف) ﴿ حينئذ ﴾ (اى حين اذ تلحقها ما الكافة) ﴿ على الافعال ﴾ (لان ما الكافة اخرجتها) اى لما جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها والفاء فى ﴿فان﴾ للتفصيل بمعنى انه شرع فى بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو أن (المكسورة)﴿لا تغير معنى الجملة ﴾ وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مغيرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة * ثم اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم احدث به) اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (افدت) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليه لكنه (مع زيادة التأكيد) ﴿وان﴾ (المفتوحة) ﴿ مع جملتها ﴾ وهو ظرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى

كلمة ان كائنة فى حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها سماها جملة) للاشارة الى ان المراد بالجملة فى قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى ماتضمن الاشياء الثلاثة اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف ماذكر هنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجازا بعلاقة الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ماكانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة فى حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليهما) اى على الاسم والخبر ولذا اوردها المصنف بالاسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله ﴿ فى حكم المفرد ﴾ خبره يعنى ومعنى كونها فى حكم المفرد أنها لاتشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضى جزأ آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما * ثم فرع على هذا الحكم اعنى عدم التغير فى المكسورة والتغير فى المفتوحة قوله ﴿ ومن ثمه ﴾ (اى ومن اجل الفرق المذكور) اى التغير وعدمه ﴿ وجب الكسر ﴾ اى كسر همزة مادة الالف والنون ﴿ فى موضع الجمل ﴾ (اى فى موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (الجمل) اى ابقاء الجملة ﴿ و ﴾ (وجب) زاده الشارح للاشارة الى ان قوله ﴿ الفتح ﴾ معطوف على فاعل وجب ﴿ فى موضع المفرد ﴾ (اى فى موضع يقتضى المفرد) وفسر الشارح الاضافة فى الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوى لايراد الجملة اوالمفرد * ثم اراد تفصيله بقوله ﴿ فكسرت ﴾ على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار اليه بقوله ﴿ ابتداء ﴾ وتفسيره بقوله (اى فى ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى فى وقت ابتداء ليصح حذف فى او بلا تقدير عند ابى على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا فى المعرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان فى اول كلام المتكلم (نحو ان زيدا قائم) اوفى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم المستأنف ﴿ و ﴾ (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا وقعت ﴿ بعد القول ﴾ اى بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بعد (مايشتق منه) من قال و يقول وقل وانما كسرت ههنا (لان مقول القول لايكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم) ﴿ و ﴾ (كسرت ايضا) ﴿ بعد ﴾

(الاسم) ﴿ الموصول ﴾ وانما كسرت بعده (لان صلة الموصول لاتكون الا جملة نحو جاءنى الذى ان اباه قائم) ﴿ وفتحت ﴾ معطوف على قوله كسرت يعنى انه لماوجب الفتح فى موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة ﴿ ان ﴾ بفتح الهمزة (حال كونهـا) اى حال كون كلة ان (مع جملتها) وانما اورده الشارح ليكون اشارة الى ان قوله ﴿ فاعلة ﴾ بالنصب حال من المستتر فى فتحت (نحو بلغنى ان زيدا شاعر) يعنى بلغنى شعر زيد وانما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وانما وجب التأويل ههنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) لكونه من اقسام الاسم الذى هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد ﴿ و ﴾ فتحت ايضـا (حال كونها مع جملتها) ﴿ مفعولة ﴾ (نحو كرهت ان زيدا شاعر) اى كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لمامر ﴿ و ﴾ فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) ﴿ مبتدأ ﴾ (نحو عندى انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندى (لوجوب كون المبتدأ مفردا) ﴿ و ﴾ حال كونها مع جملتها ﴿ مضافا اليها ﴾ اى فتحت ايضا اذا اضيف شئ اليها مع جملتها (نحو اعجبنى اشتهـار أنك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا) قال العصـام ان الشـارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة على ان فى كلام المصنف مسـامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولامفعولا ولامبتدأ ولامضافا اليها لانها حرف بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونهـا احد هذه الاشيـاء فى المعنى فانها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل كمامر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيـامك فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبـوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول مالم يسم فاعـله مندرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرهـا مع انها مفعولة والقيـاس ان يستثنى من المضاف اليه كلة حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولاحاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المص كمامر من تعريفه للمضاف اليه انتهى من التنبيهات ماذكره العصـام رحمه الله ﴿ وقالوا ﴾ وانمـا غير العبارة للاشـارة الى انهم اختلفوا فى توجيه ان الواقعة بعد لولا مع اتفـاقهم على فتحها فزعم المبرد والكسـائى ان الواقعة بعد لولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ماهو المختار عنده فقـال انهم قرأوا ﴿ بعد لولا انك ﴾ اى الواقعة بعد لولا (بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية) اى التى وضعت لافادة امتنـاع الشئ لوجود غيره وانما فتحوها ﴿ لانه ﴾ (اى مابعد لولا الامتناعية) ﴿ مبتدأ ﴾ يعنى هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب

﴿ اى ﴾

اى قدعرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تمثيل تقديرى يعنى تقديره كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدا الواقع بعد لولا واجب الحذف كما نبه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان كلمة ان (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعد التحضيضية (معمول للفعل الواجب) اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك الفعل (نحو لولا انى معادلك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا اشارة الى تفسير الفعل المحذوف (اى لولا زعمت انى معادلك)اى كن معادلا ومثلالى فيكون خيرا لك (ولولا انك ضربتنى اى لولا صدر الضرب منك) وقوله ﴿ و ﴾ (كذلك قالوا)﴿ لو أنك ﴾ معطوف على قوله لولا انك يعنى ان النحاة كما قرأوا مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح الهمزة كذلك قرأوهااذا وقعت بعدلو(بفتح الهمزة)﴿لانه﴾ اى مابعدلو﴿فاعل﴾ لفعل محذوف (والفاعل) اى وقدعرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما (يجب ان يكون مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لو أنك قائم اى لو وقع قيامك) ولما فرغ من بيان الموضعين اللذين يجب فيهما احد الامرين شرع فى بيان مايجوز فيه الامران فقال﴿ فان جاز ﴾(فى موضع)﴿ التقدير ان ﴾ اى تقدير المفرد وتقدير الجملة ﴿ جاز الامران ﴾ اى احد الامرين اى الفتح حين يقدر مفردا (و) الآخر (الكسر) حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بجاز (الفتح)اى جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى تأويل المفرد مبتدأ (والكسر) أى جواز الكسر (على تقدير جعلها) اى جعل تلك المادة (معهما) اى معاسمها وخبرها (جملة) ﴿ مثل من يكرمنى فانى اكرمه ﴾ وقوله (مما وقعت) بيان للمثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت (بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية اواسمية فيجوز فيه التقديران (وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا ويقدرله مبتدأ (او اكرامى ثابت له) يعنى بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها)اى لان تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (اوخبر مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجح لكونه اصلا فيه وقوله ﴿ و ﴾ منه (مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر

يجوز فيه الامران ووسطه بين العاطف وبين قوله ﴿ اذا انه عبد القفا واللهازم ﴾ ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهاد بقوله فصيح وقوله (مما وقعت) بيان للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا الشعر أنها اذا وقعت (بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها) اى فى تلك المادة الكسر بناء (على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح) اى ويجوز الفتح بناء (على انها) اى كلمة ان (معهما) اى مع اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته) يعنى تقديره فى هذا البيت اذا عبوديته (للقفا واللهازم ثابتة) بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر فحينئذ يجب الفتح (واول البيت * وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا * اذاانه عبد القفا واللهازم * قوله ارى على صيغة المجهول) يعنى بضم الهمزة (بمعنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثانى) ومفعوله الاول مستتر تحته جعل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى معناه جعلت ظانا (وكما قيل) اى وهذه الجملة (معترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث يعنى ان ظنى كان موافقا لما اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما لاعضائه مناف للسيادة (ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه) اى رأسه ولهازمه اى همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان نائتان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما) اى قال اللهازم ولم يقل اللهزمتان (بارادة) اى بسبب كون الشاعر مريدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما)اى من الاعضاء التابعة لهما(تغليبا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكر اراد أن يشير الى شموله فقال ﴿ وشبهه ﴾ وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه) اى فى جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اى زيادة وشبهه (فى كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد أن يبين الشارح بعضها فقال (فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله) حيث جاز فى قوله انى التقديران جاز فيه القراءتان بالفتح وبالكسر (فان جعلت ما) فى قوله ما اقول (موصولة) بمعنى اول القول الذى (او موصوفة) بمعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى (لا) اى لايكون الحاصل حينئذ (المعنى المصدرى) بمعنى حمدى لله (فان المعنى المصدرى اعنى) بالمعنى المصدر الذى ليس بمفرد (الحمد) اى لفظ الحمد وهو (قول خاص) يعنى انه حمد اسند الى المتكلم وتعلق بالله وانه مفرد (وليس

من جنس المقولات وان جعلت ما) اى فى قوله ما اقول (مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى فحينئذ تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها) يعنى الحمد (لا) اى لايكون حاصله (ماهو من جنس المقول) كما كان فى الجعل الاول * ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجواز العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال ﴿ ولذلك ﴾ (اى ولاجل ان) كلمة ان (المكسورة لاتغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المنصوب فى محل الرفع) وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ماهو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع وقوله (لانها) علة للصغرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى لكون ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم العدم) فان الجملة باقية على ماكانت عليه قبل دخولها (اذ فائدتها التأكيد فقط) اى تأكيد مضمونها فقط لا لانها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة ولما ثبت كون اسمها فى محل الرفع ﴿ جاز العطف على ﴾ محل ﴿ اسم ﴾ ان ﴿ المكسورة ﴾ وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) للاشارة الى ان جواز العطف يترتب على كون اسمها فى محل الرفع لاعلى عدم تغييرها الجملة بل مايترتب عليه كون اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهمل المصنف منه حيث جعل لذلك متعلقا بجاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة للتعميم المنفهم من قوله ﴿ لفظا اوحكما ﴾ وقوله ﴿ بالرفع ﴾ متعلق بقوله العطف وقوله (بان تكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكمية يعنى انما تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور (كما اذا وقعت) اى مادة الالف والنون (بعد العلم) ومايشتق منه مثال المكسورة لفظا ﴿ مثل ان زيدا قائم وعمرو ﴾ مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل ﴿ علمت ان زيدا قائم وعمرو ﴾ حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار محله الذى هو الابتداء وقال العصام ان النحاة اختلفوا فى هذا العطف فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال) بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة اعم من اللفظية والحكمية لان كلمة ان فى المثال الثانى (وان كانت) اى ولو كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حينئذ تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الذى (عملت) اى تلك

المفتوحة صورة والمكسورة حكما (فيه بتأويل الجملة) لانه ناب مناب
المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان يرفع المعطوف على
اسمه حملا على محله) واعترض عليه بانه لايكون مع ماعملت بتاويل الجملة
لان مفعول علمت فى تاويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع مايتعلق بها
نائبا عن مفعوليه كونه فى تأويل الجملة ولم يجوّز السيرافى العطف على محل
اسم ان المفتوحة كذا فى العصام وقوله ﴿ دون ان المفتوحة ﴾ اما ظرف مستقر
منصوب المحل على انه حال من المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة
اوظرف لجاز يعنى جاز العطف بالرفع فى المكسورة لافى المفتوحة ويؤيده تفسير
الشارح بقوله (فانه لم يجز العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة
(بالرفع) متعلق بلم يجز وانما لم يجز هذا العطف فى المفتوحة (فانها) اى لان
المفتوحة (لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (لايصح
فرض عدمها) اى لايصح حينئذ أن يفرض عدم المفتوحة حتى يكون
يفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويبقى ذلك الرفع ملحوظا كما فى المكسورة فان
المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة فرض عدمها
تقتضى بقاء فرض الرفع فيه وفى العصام ان فى تخصيص جواز العطف
بالرفع فى المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوّزوا العطف فى المفتوحة
مطلقا واما فى سائر التوابع مما سوى البدل فيجوز فيه الرفع عند الجرمى
والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البدل ايضا ثم قال
العصام والقياس ان يجوز فى كل التوابع انتهى ملخصا وقوله ﴿ ويشترط ﴾
متعلق بمسائل ان المكسورة يعنى ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة
مشروط بشئ وقوله (فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة اليه
يعنى يشترط فيه ﴿ مضىّ الخبر ﴾ (اى ذكر خبرها) اى الشرط ان يذكر خبر
تلك المكسورة التى عطف على اسمها بالرفع (قبل العطف) اى قبل ان يعطف
عليه شئ وقوله ﴿ لفظا ﴾ تميز من ذات مقدرة بين المضاف والمضاف اليه
فى قوله مضىّ الخبر كما فى قوله اعجبنى حسنه ابا يعنى مضىّ الخبر سواء كان
ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمرو) ﴿ اوتقديرا ﴾ اى
اولم يكن مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا
وعمرو قائم) فان قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لوكان خبرا عنهما لكان تثنية
حينئذ وانكان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكنه فى التقدير مقدم عليه (اى ان زيدا
قائم وعمرو وقائم) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط مضىّ الخبر (لانه) اى لان
الخبر (لو لم يمض قبله لالفظا ولاتقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان

العامل فى نصب لفظ زيد هو كلمة ان والعامل فى محله الذى هو الرفع هو العامل المعنوى ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل فى رفعه عاملان احدهما العامل اللفظى والآخر العامل المعنوى (مثل انزيدا) يعنى مثال عدم مضىّ الخبر ان زيدا (وعمرو ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان) اى لاشك فى ان ذاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اى الذى هو عمرو المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية (فمن حيث انه) اى من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اى كلمة ان وقوله من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (فى رفعه) حال من العامل او متعلق بيكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعنى انه من هذه الحيثية يكون العامل فى رفعه لفظ ان (ومن حيث انه) اى ذاهبان (خبر عن المعطوف) وهو عمرو المرفوع (على اسمه) اى على زيد المنصوب (يكون العامل فى رفعه) اى فى رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى) اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اى اجتماع عاملين فى لفظ واحد (باطل) وخولف هذا الاشتراط (خلافا للكوفين) (فانهم لايشترطون فى صحة هذا العطف مضىّ الخبر فان ان) اى لفظه (عندهم لاتعمل الا فى الاسم والخبر) اى واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لابان (كما كان) اى كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اى ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلايلزم) اى حينئذ (اجتماع عاملين على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور فى هذا الحكم بين كون اسم ان معربا ومبنيا يعنى لافائدة موجودة (لكونه) (اى لكون اسم ان) (مبنيا) (فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضىّ الخبر عند الجمهور) يعنى ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضىّ الخبر لفظا اوتقديرا وفرع عليه عدم جواز قولنا انزيدا وعمرو ذاهبان للمحذور الذى ذكره فخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخر بين جمهور البصريين وبين المبرد والكسائى فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على العطف لفظا او تقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا او معربا واذا لم يمض الخبر عليه لايجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائى فى الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء كان الاسم معربا او مبنيا وفى عدم الجواز اذا كان معربا وخالفا فى الثانى اذا كان مبنيا فاشار بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل فى الصورتين

ثم فرّع عليه قوله (فلايجوز عندهم) يعنى لايجوز عند الجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضىّ الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلا فائدة فى بنائه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف فى الجواز وعدمه وقوله (كما انه لايجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان) وهذا محل الاتفاق فى عدم الجواز وقوله (فان المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعنى انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذى ذكروه وهو اجتماع عاملين فى لفظ واحد (مشترك بينهما) اى بين كونه معربا ومبنيا (خلافا للمبرد والكسائى) (فانهما يجوّزان) وقوله (فى مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعنى انهما يجوّزان العطف (على محل اسم ان بلا مضى الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوّز ان فيه (فانه) اى الشان (لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة) اى لما لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذى هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة (بنائه) اى بناء الاسم يعنى لكونه مبنيا (فكأنها) اى فصارت كلمة ان مشابهة للتى (لم تعمل فيه) اى فى اسمه فى الصورة وان كانت عاملة فيه ومؤثرة فى محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكأن الجمهور لم يفرّقوا فى المحذور بين التأثير فى اللفظ والتأثير فى المحل وفرق بينهما (ولكن) اى كلمة لكن التى من الحروف الستة (فى جواز العطف على محل اسمه) اى اسم لكن (كذلك) (اى مثل ان) يعنى ان هذه المسئلة وهى جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اى لان حرف لكن (لايغير معنى الجملة عما) اى عن الحال التى (كانت) اى تلك الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معناه) اى معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع توهم تولد من السابق (وهو) اى الاستدراك (لاينافى المعنى الاصلى) اى لايكون منافيا للمعنى الذى كان فى الجملة قبل دخوله (كما انه) اى كما ثبت انه (لاينافيه) اى المعنى الاصلى الذى كان قبل الدخول (التأكيد) يعنى فى ان المكسورة (فيجوز) اى اذا لم تغير الجملة وبقى معناها الاصلى فى لكن كما بقى فى ان يجوز (اعتبار محل اسمه) اى الذى هو الابتداء الخ فانه قبل دخولهما كان مبتدأ مرفوعا فبقيت رائحته بعد دخولهما (وعطف شئ عليه) اى على اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر) حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذى هو عمرا وكان رفعه تابعا لرفع محله الذى بقى (ولايجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اى اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها) اى فيما عداهما من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اما فى ان فظاهر واما فى

كأن لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واما ليت ولعل فلانهما تغيرانهما من الاخبار الى الانشاء والله اعلم * ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغيير المكسورة للجملة التى دخلت عليها وتغيير المفتوحة لها فقال ﴿ و ﴾ (ايضا) فقوله ايضا اشارة الى ان قوله (لذلك) معطوف على قوله وكذلك جاز (اى لاجل ان المكسورة لاتغير معنى الجملة والمفتوحة) اى ولاجل ان المفتوحة (تغيره) يعنى لاجل مجموع الامرين ﴿ دخلت اللام ﴾ اى جاز دخول اللام (التى هى لتأكيد معنى الجملة) ﴿ مع المكسورة ﴾ اى معان المكسورة (التى هى) اى تلك المكسورة (ايضا) اى كاللام (لذلك التأكيد) اى للتأكيد الذى استفيد من اللام وهو تاكيد معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تاكيدها باللام لان التأكد فرع وجود المؤكد ﴿ دونها ﴾ (اى دون المفتوحة) وهو ظرف مستقر حل من المكسورة اى دون المفتوحة وهو اى حال كون المكسورة فى هذا الحكم يعنى جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يجز دخولها على خبر المفتوحة (لكونها) اى كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (بمعنى المفرد فلا يجتمع معها) اى لكون المفتوحة كالمفرد لايجوز أن يجتمع مع المفتوحة (ما) اى اللام الذى (هو لتأكيد معنى الجملة) اذلا مؤكد فلا تاكيد وقوله ﴿على الخبر﴾ (متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها) يعنى خبر المكسورة (نحو ان زيدا لقائم) ﴿ او ﴾ وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله ﴿على الاسم﴾ معطوف على قوله على الخبر (اى على اسمها) يعنى على اسم المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم فرق وهوأن دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم ﴿ اذا فصل ﴾ على صيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى مصدره يعنى دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل ﴿ بينه ﴾ (اى بين الاسم) ﴿ وبينها ﴾ (اى بين ان) وذلك الفصل لايكون الا بظرف هو خبران (نحو ان فى الدار لزيدا) ومنه قوله تعالى ﴿ان فى ذلك لاية﴾ وامثالها اوظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائما ولايدخل على الخبر الماضى المتصرف اذا لم يكن مع قد ولايدخل على حرف النفى ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلايقال ان كل رجل لوضيعته وقد يتكرر اللام فى الخبر المتعلق نحو ان زيدا لعنك لراغب ويدخل على انفسها اذا قلبت همزته هاء كما فى لغة فيقال لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى ﴿ او ﴾ وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله ﴿ على ما ﴾ (وقع) معطوف اما على قريبه الذى هو قوله على الاسم اوعلى بعيده الذى هوقوله على الخبر يعنى وايضا يجوز دخول

اللام على الاسم الذى وقع ﴿ بينهما ﴾ (اى بين اسمها وخبرها) وليس باسم وخبر بل متعلق بالخبر (نحو ان زيدا لطعامك آكل) فاسمها زيدا وخبرها آكل وليس فيه لام بل اللام فى لطعامك الذى هو مفعول آكل (وانما خص دخول اللام) اى وانما اقتصر جواز دخول اللام (بهذه الصور) يعنى دخولها على الخبر فى صورة تأخره عن الاسم ودخولها على الاسم فى صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالى حرفى التأكيد (لانه فيما عداها يلزم توالى حرفى التأكيد والابتداء اعنى) اى بحرفى التأكيد (ان المكسورة واللام) يعنى ان هذه لام الابتداء المذكورة فى جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء فى التأكيد والتحقق وكلاهما حرف ابتداء (وهم كرهوا ذلك) اى النحاة كرهوا اجتماع ان مع اللام متواليين (واختاروا تقديم ان) يعنى انهما كانتا متساويتى الاقدام فى افادة التأكيد فايهما قدم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم ان (دون اللام ترجيحا للعامل) اى الذى هو ان (على ماليس بعامل) وهو اللام لان العامل احرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ الحرف ضعيف العمل ﴿ و ﴾ (دخول اللام) ﴿ فى لكن ﴾ (على اسمها وخبرها او على مابينهما) اى بين اسمها وخبرها كدخولها فى ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله ﴿ ضعيف ﴾ خبر للمبتدأ المحذوف الذى دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفا (لانها وان لم تغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (الا انه لاتوافق اللام) اى لاتكون موافقة ومساوية مع اللام (مثل ان) اى كموافقة ان (فى معناه الذى هو التأكيد وقدجاء مع ضعف فى قول الشاعر * ولكننى من حبها لعميد) الضمير عائد الى ليلى والعميد من عمده العشق اذا اثقله وقيل هو من انكسر قلبه بالمودة واجيب عنه بان اصله ولكن اننى فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون فى النون كذا فى بعض الشروح * ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة فى بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال ﴿ وتخفف ﴾ (ان) ﴿ المكسورة ﴾ وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شائع كثير كتشديدها وانما تخفف (لثقل التشديد) وقوله (وكثرة الاستعمال) بالجر عطف على قوله لثقل من قبيل عطف العلة على المعلول يعنى انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها فى الكلام ﴿ فيلزمها ﴾ عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعنى اذا تخففت يلزم (بعد التخفيف) ﴿ اللام ﴾ فى خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز ﴿ و ﴾ (حينئذ) اى حين اذ كانت مخففة ﴿ يجوز الغاؤها ﴾

(اى)

اى ولا يلزم الغاؤها كلزوم اللام (اى ابطال عملها) لفظا مع بقاء معناها (وهو
الغالب) يعنى كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها لكن الالغاء غالب استعمالها وانما
كان الالغاء غالبا على الاعمال (لفوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها
الحاصلة (بالفعل) وانما قال بعض وجوه لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها
لبقاء معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الآخر) يعنى مثال المشابهة
الفائتة كون آخرها ساكنا (وكونها) اى وككونها (على ثلاثة احرف) فانها
لما خففت وبقيت على حرفين فاتت المشابهة التى هى كونها على ثلاثة احرف
كالفعل الثلاثى وقوله (كما يجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز
الغاؤها يجوز اعمالها وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل)
يعنى الاعمال مبنى على حالها التى هى الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال
اصلا فيها (لم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاعمال (صريحا) بان يقول يجوز
الغاؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الآخر للجواز وقوله (واللام)
شروع فى وجه قوله فيلزمها اللام يعنى ان دخول اللام فى خبرها (على كلا
التقديرين) يعنى تقدير الالغاء والاعمال (لازم لها) اى للمكسورة (اما فى الالغاء) اى
اما لزومها فى تقدير الالغاء (فللفرق) اى فلتحصيل الفرق (بين المخففة) اى بين كون
ان حال كونها مكسورة الهمزة وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت الى
تلك الصورة فصورة ان التى بمعنى النفى كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجعلت
اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية فى مثل ان زيد قائم
وان زيد لقائم) فى الاول للنفى اى ما زيد قائم لعدم اللام فى خبرها وفى الثانى
مخففة لدخولها فى خبرها وهذا الالتباس حاصل فى الحقيقة على هذا التقدير
لان زيد مرفوع فى الصورتين (واما) لزومها (فى الاعمال) مع انه لا التباس فيه
بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا فى المخففة ومرفوعا فى النافية (فلطرد
الباب) اى وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق
الغائها واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على
تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان
الالتباس قد يقع على ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
لفظى) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند النصب نافية عند الرفع وعدم
ظهور الاعراب اللفظى اما (لكون اعرابه تقديريا) كما تقول ان موسى لقائم
وان موسى قائم (او لكونه) اى واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو لقائم
وان هو قائم مثل قوله تعالى ﴿ان هو الا وحى يوحى﴾ فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى
﴿وان كانوا من قبل لفى ضلال مبين﴾ فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم

اللام فى المخففة على الاطلاق يعنى سواء ظهر الاعراب او لم يظهر (خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عندالاعمال لايلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذاكان الاسم مبنيا معربا مقصورا وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتيج الى التوجيه باطراد الباب وقوله ﴿ و ﴾ (يجوز) تفريع آخر للتخفيف يعنى انها اذا خففت يجوز ﴿ دخولها ﴾ (اى دخول ان المخففة) ﴿ على فعل من افعال المبتدأ ﴾ (اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ) ﴿ والخبر ﴾ (لاغير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لادنى ملابسة لان المناسبة بين تلك الافعال و بين المبتدأ هى كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذى دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا انكان زيد لقائم جاز ايضا انكان قائما لزيد وقوله لاغير بالنظر الى غيرها من الافعال يعنى ان المكسورة المخففة لاتدخل الا على تلك الافعال ولا تدخل على غيرها من الافعال وانما زاد الشارح قوله لا غير وفسر به مراد المصنف بقرينة المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين فى التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيين عمموه لتلك الافعال ولغيرها ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتهما) وفى هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى وكاد والآخر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على تلك الافعال دون سائرها (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال كونها مشددة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر فانها فى قولنا ان زيدا قائم داخلة على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونها مخففة وبالغاء عملها بسبب انعدام المشابهة (اشترط ان لايفوت دخولها) اى جعل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية شرطا لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتها (على ما) اى على الفعل الذى (يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ماهو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثال مادخلت على كان (كقوله تعالى وانكانت لكبيرة) ومثال مادخلت على ظن كقوله تعالى (وان نظنك لمن الكاذبين) ﴿ خلافا للكوفيين فى التعميم ﴾ يعنى ان البصريين انكروا التعميم

﴿ والكوفيين ﴾

والكوفين اثبتوه وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما فى ذلك التعميم لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لاتدخل على فعل اصلا وليس المراد من محل الخلاف ذلك (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجويز دخولها) اى دخول المخففة المكسورة (على غير دواخلهما) اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اى اشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خالفوهم فيه حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد) يعنى اقسم بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلما عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة فى هذا القول على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ) اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) ﴿ وتخفف المفتوحة ﴾ يعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله(كالمكسورة) وقوله ﴿ فتعمل ﴾ اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الغاؤها واعمالها بخلاف المفتوحة فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) ﴿ فى ضمير شان مقدر ﴾ فلا يجوز الغاؤها كالمكسورة ولما اوجبوا فى المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه فى المكسورة اراد أن يبين سبب الفرق بقوله(والسبب) يعنى ان السبب (فى تقديره) اى فى تقدير ضمير الشان حتى لاتخلو عن العمل ولم يقدروه فى المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فما الفرق بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك الاقتضاء (ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به) اى بالفعل (كما سبق) اى سبق ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول حروفها مبنيا على الفتح كالفعل حتى انه فى بعض المواضع لم يفرق من الفعل فى مثل قولك ان زيد فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد فاعله من ان يئن انا والمكسورة ليست بهذه المثابة فى المشابهة وهذا

دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع فى دليل آخر على ايجاب عمل المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى فى سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف) وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى (غير جائز فقدّروا) اى فلذلك المحذور قدّروا (ضمير الشان حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجحها على الاضعف اذا رجح باعمالها فى سعة الكلام حين وجد معمولا ملفوظا فيرجح الاقوى عليها بانها سواء وجد او لم يوجد وسواء اعمل اولم يعمل فمعمولها موجود البتة وهو ضمير الشان المقدر وقوله (والجملة) بالرفع معطوف على اسم يكون اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قدّروا ضمير الشان حتى يكون ذلك المقدّر اسما والجملة (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشان خبرا لها) اى للمفتوحة (فتكون عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك الجعل عملها (فى المبتدأ والخبر كما كانت) اى تلك المفتوحة عاملة (فى الاصل فهى) اى المفتوحة حينئذ (لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عاملة) كما فى تلك الآية (وقد لا تكون) كما فى حال الالغاء (والعمل) اى عمل المكسورة فى السعة (فى) الاسم (الظاهر وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر) فترجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التى ليست بتلك القوة اذ دوام العمل فى كل وقت يرجح على العمل (فى وقت دون وقت فلا يلزم) اى فحينئذ لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع فى بيان فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة فقال ﴿ فتدخل ﴾ (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة انما يجوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية التى فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان المفتوحة المخففة لما عملت فى ضمير الشان المقدر وكانت الجملة التى بعدها تفسيرا لذلك الضمير فبناء على هذا جاز دخولها ﴿ على الجمل ﴾ (الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان) ﴿ مطلقا ﴾ (سواء كانت) اى تلك الجملة (اسمية) نحو ﴿ اشهد ان لا اله الا الله ﴾ (اوفعلية وداخلا) اى على تقدير كونها فعلية سواء كان (فعلها) من الفعل الذى يدخل (على المبتدأ والخبر اوغير داخل) على

المبتدأ والخبر ﴿ وشذ اعمالها ﴾(اى اعمال المفتوحة المخففة)﴿ فى غيره ﴾(اى فى غير ضمير الشان ولكنه قدحكى بعض اهل اللغة اعمالها) اى اعمال المفتوحة (فى الضمير فى سعة الكلام نحو قولهم اظن انك) بسكون النون مخففة (قائم واحسب انه) بسكون النون مخففة ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها فى المضمير وانث باعتبار الخبر وهو قوله (رواية شاذة) اى خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (واما فى الضرورة) يعنى اما اعمال المفتوحة المخففة فى غير ضمير الشان (فجاء) اى فى كلام البلغاء (فى المضمر فقط قال الشاعر فلو أنك) بتخفيف النون (فى يوم الرخاء سألتنى * فراقك لم ابخل وانت صديق) الرخاء مصدر رخى البال اى وسع الحال وفى الصحاح يقال رخى البال اى واسع الحال بين الرخاء بالمد والصديق يستوى فيه المذكر والمؤنث تشبيها له بفعيل بمعنى المفعول يصف الشاعر نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول لو أنك يامحبوب فى الرخاء والسعة الذى لايوجب الفرقة سالتنى ان افارقك لاجبتك لكراهتى لرد سؤالك وحرصا على رضاك * ثم شرع فى بيان اللوازم التى تلزم المفتوحة لمخففة فقال﴿ ويلزمها ﴾ (اى المفتوحة المخففة) وهذا تفسير للضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للاشارة الى ان قوله ﴿ مع الفعل ﴾ حال من مفعول يلزم وقوله (اى الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذى تقارنه وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل حال كونها داخلة لان تلك المخففة ليست بداخلة فى الفعل بل هى داخلة فى ضمير الشان المقدر كما عرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه يصرف الى الكامل الذى هو المتصرف اى الذى له مصدر وبقرينة لزوم ماسيأتى من الحروف لها ليحصل الفرق بينها وبين المصدرية لاشتراكهما فى الدخول فى الفعل والذى يحتاج الى الفرق هو الفعل الذى له مصدر وهو الفعل المتصرف (بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس للانسان الا ماسعى) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قد اقترب) فان لفظ ان فى المثالين مخفف قطعا ولا يحتمل المصدرية فانه لامصدر لليس وعسى حتى يحتمل لها ولا حاجة الى الفرق فلا يلزم مايلزم مع المتصرف وقوله ﴿ السين ﴾ بالرفع فاعل يلزم يعنى يلزم السين وماذكر بعده اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (علم ان سيكون منكم مرضى) فالمخففة فى هذه الآية دخلت على الضمير المقدر وجملة ان سيكون مفسرة له وعلامة كونها مخففة هى دخول السين فى ذلك الفعل فانه لوكان التركيب علم ان يكون بغير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها

مصدرية فانه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لامصدر سيكون ﴿ اوسوف ﴾ اى او يلزمها سوف (كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ما قدرا) فان ان المخففة كانت مقرونة بيأتى وهو فعل له مصدر وهو الاتيان ولما دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هى داخلة على ضمير الشان وجملة سوف يأتى مفسرة له وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين ﴿ اوقد ﴾ اى او يلزمها معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى (ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزم هذه الامور الثلاثة) يعنى السين وسوف وقد (للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ولتكون) اى هذه الامور (كالعوض عن النون المحذوفة) ﴿ اوحرف النفى ﴾ اى او يلزم معه حرف النفى (نحو) قوله تعالى (أفلا يرون ألا يرجع اليهم قولا) فان ألا فى هذه الآية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع فى القراءة المتواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرئ بالنصب * ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النفى فرق فى علة اللزوم قال (وليس لزوم حرف النفى الا ليكون) يعنى ان لزوم حرف النفى ليس لما يلزم به الامور الثلاثة السابقة لان لزومها لوجهين احدهما للفرق والآخر للعوض ولزوم حرف النفى ليس كذلك بل هو لايكون لازما الا ليكون (كالعوض عن النون المحذوفة) وانما خص له (فانه لايحصل بمجرده) اى بمجرد وجود حرف النفى (الفرق بين المخففة والمصدرية فانه) اى حرف النفى (يجتمع مع كل منهما) اى مع كل من المخففة والمصدرية كما فى قوله تعالى ﴿لئلا يكون﴾ وقوله ﴿ان لا تعبدوا﴾ وامثاله (فالفارق) اى فحين الاشتراك يحصل الفرق بينهما معنى ولفظا (اما) اى اما الفارق (من حيث المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النفى (الاستقبال) اى النفى فى الاستقبال (فهى) اى مادة الالف والنون (المخففة والا) اى وان لم يعن به الاستقبال (فهى المصدرية واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله تعالى ﴿ ألا يرجع ﴾ (فهى المخففة) ﴿ وكأن ﴾ اى من هذه الحروف التى عدت من الحروف المشبهة موضوعة ﴿ للتشبيه ﴾ ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من الحرفين فى الخبرية والانشائية اشار اليه بقوله (اى لانشاء التشبيه) يعنى ان التشبيه حاصل به * ولما اختلف النحاة فى انها هل هى حرف برأسه او مركبة من الحرفين بينه بقوله (وهى) اى وكلمة كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذاهب (حملا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان اخواتها من لعل

في سو قط في صحيفة سابعة ٧٤

﴿ وليت ﴾

وليت وغيرها حروف برأسها بالاتفاق وهى كذلك وقوله (ولان الاصل) معطوف على قوله حملا يعنى استدل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما ماذكر والثانى ان الاصل فى الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعنى ان المذهب الغير الصحيح هو ماذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة) واصلها كأن بكسر الهمزة وانما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التى بعد ها باقية على ما هى عليه ولم تتغير بدخولها (واصل كأن زيدا الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا اخبار لاانشاء لانه اخبربه ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائيات(وفتحت الهمزة) اى همزة ان (لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت الكاف (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلة والجارة تكون مستقلة فى كونها حرفا (والجارة انماتدخل على المفرد) اى الاصل انه اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون تفتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة اوعلى ماهو مفرد حكما فاحتاج الى تغيير الجملة والمغيرة للجملة انما هى المفتوحة (فراعوا) اى اعتبروا (الصورة) اى فى صورتها على قدر الامكان (وفتحوا الهمزة وان كان المعنى) اى ولوكان المعنى الذى اريد بها (على الكسر) ﴿ وتخفف ﴾ (اى كأن) كما تخفف اخواتها من النونيات ﴿ فتلغى ﴾ (عن العمل) ﴿ على ﴾ (الاستعمال) ﴿ الافصح ﴾ (لخروجها) يعنى وجه الغائها بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات فتحة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر * ونحر مشرق اللون * كأن ثدياه حقان) والواو فى ونحر واورب ونحر مجرور بها والنحر بمعنى الصدر ومشرق اللون بالجر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقيته وكأن مخففة وثدياه تثنية ثدى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان اعملتها) اى ان اعملت كأن (قلت كأن ثدييه) بالياء لانه يقتضى ان تكون التثنية منصوبة (لكنه) اى لكن القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح (لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن فى صورة المفتوحة وقد عرفت حال المخففة المفتوحة بانها لاتعمل فى الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لاتنفك عن العمل اضطروا ان يجعلوها عاملة فى ضمير الشان المقدر لئلا تفوت عن العمل فراعوا تلك القاعدة فى كأن كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كما فى ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها) اى فحينئذ يقتضى

ان يوجد فى كأن المخففة (ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان) المفتوحة (المخففة ويجوز أن تكون) اى كأن المخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره فى كأن (كما كان) احتيج اليه (فى ان) المفتوحة (المخففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها عن العمل فى جميع اللغات وكأن ليست كذلك فانها ملغاة عن العمل فى الافصح قال العصام وهذا هو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال المصنف ههنا وتخفف فتعمل فى ضمير شان مقدر ولم يقل هنا كذلك بل قال وتخفف فتلغى على الافصح وايضا موافق لعبارته فى بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا الامع ان اذا خففت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشان فى ان المفتوحة دون غيرها ﴿ ولكن ﴾ اختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للوجهين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة من لا) اى النافية (و) من (ان المكسورة) المشددة (المصدرة) اى التى صدرت (بالكاف الزائدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف وتشديد النون (فكلمة) يعنى تكون مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه فان (لا) النافية (تفيد أن مابعدها) اى ان حكم مابعدها من الجملة (ليس كما) اى كحكم ما (قبلها بل هو) اى ما بعدها (مخالف له) اى لما قبلها (نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون مابعدها) اى ان الجزء الثانى الذى هو كلمة ان تفيد معنى آخر وهو تحقيق مضمون ما بعدها والتحقيق يوافق المقام لانه مقام تأكيد وتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه واعترض الفراء على قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المتحرك كذا فى العصام فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله ﴿للاستدراك﴾ وفسره الهندى بانه طلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكن هذا تفسير لا يوافق مافى الصحاح حيث قال فلاستدراك مافات وتداركه بمعنى كون لكن لاستدراك مافات المتكلم بايهام كلامه ماليس بواقع بايراد رفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق هذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت) انت (ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ) ولما فرغ من بيان معناه شرع فى بيان مواضع استعماله فقال ﴿ ويتوسط ﴾ (اى لكن) يعنى انه يدخل ﴿ بين كلامين متغايرين ﴾ (نفيا واثباتا) يعنى ان كان الكلام الذى قبلها نفيا يكون ما بعدها اثباتا وبالعكس ﴿ معنى ﴾ وفسره بقوله (اى تغايرا معنويا) للاشارة الى انه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير وهو

التغاير المعنوى يعنى لايشترط فى التغاير بينهما ان يكونا متغايرين تغايرا لفظيا بل يكفى فيه التغاير المعنوى سواء وجد معه التغاير فى اللفظ اولا واليه اشار بقوله.(والضرورى) اى الذى يفيد التغاير بينهما بالضرورة (هو) التغاير (المعنوى ولهذا اقتصر) اى المصنف (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظى (واللفظى) اى والتغاير اللفظى (قد يكون) اى قد يوجد (نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ) فان جاءنى مغاير لقوله لم يجئ لفظا ومعنى (وقد لايكون) اى وقد لايوجد التغاير اللفظى (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان فى الاثبات لكن ما يفيده قوله حاضر مغاير لما يفيده قوله غائب فكأنه قال زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتخفف) (اى لكن) (فتلغى) (عن العمل بخروجها) اى بخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن المشابهة) اى عن المشابهة بالفعل التى هى سبب لعملها وانما تلغى عن العمل ولم يجز اعمالها فى المقدر اعتبارا لاصلها (لانها) لما خففت وخرجت عن المشابهة (اشبهت العاطفة لفظا ومعنى) اى وبعد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة فانها لما حصل فيها المشابهة لها (فاجريت) اى لكن (مجراها) اى مجرى لكن العاطفة اما مشابهتها لفظا فظاهر واما معنى فانها بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وان المخففتين) يعنى المكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (فانه) اى لان الشان (ليس لهما) اى للمكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (ما اجريتا عليه) يعنى ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلهما هذا فى النسخ الكثيرة من غير قيد (وفى بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر) يعنى فتلغى على الاكثر (وكأنه) اى اظن انه (اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها) اى اعمال لكن بعد التخفيف (قياسا على اخواتها المخففة) وهى ان وان وكأن وقوله (وقال الشارح الرضى) اشارة الى ضعفه والى ترجيح النسخة الاولى يعنى ان الشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء منهما فقال (ولا اعرف له) اى للاعمال بعد التخفيف (شاهدا) اى كلاما منقولا عن البلغاء (ويجوز معها) اى مع لكن (مشددة) اى هذا الجواز شامل لها سواء كانت مشددة (او مخففة) (الواو) مثل قوله تعالى ﴿ولكن اكثرهم لايشكرون﴾ وقوله تعالى ﴿ولكن كانوا انفسهم﴾ (وهى) اى تلك الواو التى دخلت على لكن (اما لعطف الجملة على الجملة) بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ماقبلها (واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير) اى كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان

كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون اليق بالاعتراض ﴿ وليت ﴾ اى هذا الحرف الذى هو من الحروف الستة موضوع ﴿ للتمنى ﴾ (اى لانشائه فتدخل) تفريع لكونها موضوعة لانشاء التمنى يعنى انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على الممكن) اى على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو ليت البخيل يجود لتحصل المقابلة بينها و بين لعل حيث كان الممكن فى جواز دخول التمنى مشروطا بكونه غير مرجوّ وفى جواز دخول الترجى مرجوّا (نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو ألاليت الشباب يعود يوما) فان عود الشباب مستحيل عادة* ولما كان بين المحققين وبين الفراء خلاف فى تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصوبين فى ان الجزء الثانى هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله ﴿ واجاز الفراء ليت زيدا قائما ﴾ (بنصب المعمولين) وبانهما معمولان لليت (بناء على ان ليت للتمنى فكأنه قيل أتمنى زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التمنى راجعا الى الاسناد ولم تصح دلالة تركيب ليت زيدا قائما على معنى اتمنى زيدا فسره الشارح بقوله (اى اتمناه كائنا على صفة القيام) يعنى معنى اتمنى الذى دل عليه ليت متعلق بالكون الذى هو المقيد بمعنى الاسناد لانه داخل على القيام الذى دل عليه قائما (فالجزآن) اى فذهب الفراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائى فى مثل هذا التركيب فقال (واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان) يعنى تقديره ليت زيدا كان قائما (ومتمسكهما) اى ما تمسك به الفراء والكسائى فى اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر* ياليت ايام الصبا رواجعا) فالجزء الاول لفظ ايام والثانى لفظ رواجعا وكلاهما وقعا منصوبين فى قوله (فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون) ومنهم المصنف (على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف) اى فى خبر ليت (اى ليت ايام الصبا) فقوله ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق بخبره وهو قوله (اى كائنة لنا حال كونها راجعة) اى هو حال من الضمير المستكن فى كائنة* واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائى وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى حذفت فيها كان وجوبا لكن عند الكسائى من المواقع التى وجب فيها حذف كان وعند المحققين من المواقع التى حذف فيها عامل الحال وجوبا كذا فى العصام ﴿ ولعل للترجى ﴾ (اى لانشائه ولا تدخل) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن

الغير الموجود * ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوا اولا وليس المراد به المطلق احتاج الى بيان معنى الترجى فقال (ومعناه) اى معنى الترجى (توقع امر مرجو) اى انتظار الامر الذى يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى او انتظار الامر الذى خيف من وقوعه مثال الامر الذى يرجى (كقوله تعالى لعلكم تفلحون و) مثال الامر المخوف كقوله تعالى (لعل الساعة قريب والغالب) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على امر مرجو *ولما كان فى استعمال لعل لغتان احداهما ان مابعده منصوب وانه حرف ناصب ومن الحروف المشبهة وهى اللغة المقبولة المستعملة وثانيتهما ان مابعده مجرور وانه حرف وهى اللغة الشاذة اشار اليه بقوله ﴿ وشذ الجر بها ﴾ (اى بكلمة لعل كما جاء) اى الجر بها (فى اللغة العقيلية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم العين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة (وانشد السيرافى فى ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جارا وهو قوله (وداع دعا يامن يجب الى الندى * فلم يستجبه عند ذاك مجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابى المغوار منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مرفوعا تقديرا على انه مبتدأ وان يكون مجرورا بواو رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثانى والندى بفتح النون النعمة وابى المغوار لماوقع بالياء علم ان لعل مستعملة هنا بالجارة والمغوار بكسر الميم فلم يستجبه مجيب عند ذاك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للمنادى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لانى ارجو أن يكون ابو المغوار قريبا منك فيسمع صوتك ويجيبك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيرافى (بانه) لانسلم ان يكون انشاده دالا على استعمالها جارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابى فى ابى المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشاد والانشاد قراءة شعر الغير فيجوز أن تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لا لالتزامه لتلك اللغة (كذا قال المصنف فى شرحه يعنى) اى يريد (انه) اى لفظ ابى المغوار (وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ماكان عليه اوكان) اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء) ويكون لفظ ابى منصوبا على انه اسم لعل وقريب خبراله لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك (فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء) فلم لايجوز أن يكون منصوبا لكنه ترجح نصبه لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشتهر لفظ بحال يستعمل عليها فى الاحوال الثلاث كما يقال كتب على ابن ابوطالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن وقوله (ولعل مراد المصنف) الخ جواب

عما ورد على تأويل المصنف فى شرح الكافية بانه بعد حكمه بالشذوذ لاحاجة
الى هذا التأويل فاجاب عنه انى اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره من التأويل
ان هذا البيت يحتمل انْ لايكون من قبيل هذه اللغة الشاذة) بل هو مستعمل على
اللغة المقبولة وابى المغوار منصوب بلعل لكن لما وقع فى قول شاعر آخر مجرورا
حكاه هذا الشاعر بعينه (والا) اى وان لم يكن مراد المصنف هذا (فلاحاجة) اى
فورد عليه بانه لاحاجة (الى التأويل بعد ماجزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه
جزما (بوجود الجربها) اى بوجود لغة تقع كلمة لعل جارة فيها (وحكم) اى بعد
ماحكم (بشذوذه) فحينئذ يحمل قول الشاعر على تلك اللغة الشاذة فلم يحتج الى
تطبيقه على اللغة القوية * ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع فى مباحث الحروف
العاطفة فقال ﴿الحروف العاطفة﴾ فالحروف مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله الواو
مع ماعطف عليه خبره * ولما لم يعرّفها المصنف بتعريف خاص علم انه احال على
معناها اللغوى فاشار الشارح اليه بقوله (العطف فى اللغة الامالة) اى جعل
الشىء مائلا الى شىء آخر يعنى ان معناه فى اللغة الامالة مطلقا وفى عرف النحاة
امالة المعطوف الى المعطوف عليه كذا فى الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى اما فى الحكم والاعراب
كما فى عطف المفرد على المفرد او فى الحصول كما فى عطف الجملة على الجملة كذا فى
بعض الحواشى وفى العصام يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها
تميل العامل الى المعطوف ولذا (سميت عاطفة وهى) اى تلك الحروف
﴿الواو والفاء وثم وحتى واو واما﴾ (بكسر الهمزة) احتراز عن اما بفتحها
فانه ليس بعاطف ﴿وام ولا وبل ولكن﴾ بسكون النون هذا ماعدّ عند الجمهور
(وعدّ بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين
(منها) اى من الحروف العاطفة وهو السكاكى وصاحب المستوفى وابو العباس
المبرد واليه ذهب الكوفيون واما الجمهور فلايعدّونها منها لانها لوكانت عاطفة
لماوقع مابعدها مفسرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللمرفوع المتصل من
غير تأكيد بالمنفصل (وعند الاكثرين) اى واما عند اكثر النحاة فليست تلك
الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان مابعدها) اى لفظ الذى يقع بعد
كلمة اى (عطف بيان لما) اى اللفظ الذى يقع (قبلها) اى كلمة اى وعند
هذا البعض تكون الحروف العاطفة احد عشر حرفا وبعضهم نفوها كما قال
(كما ذهب) اى ان المخالف للجمهور مذهبان احدهما المذهب الذى ذكرناه
والاخر المذهب الذى يذكر بقوله (بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد)
سواء وقعت بعد الايجاب (نحو جاءنى زيد بل عمرو) او وقعت بعد النفى

(و) هو نحو قوله (ماجاءنى زيد بل عمرو ليست) اى ليست كلمة بل التى تتصف بتلك الصفة (منها) اى من الحروف العاطفة (لان مابعدها) اى لان مابعد بل حين وقوعها فى عطف المفرد على المفرد (بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها) اى بدون كلمة بل (غير فصيح واما) اى واما بدل الغلط (معها) اى مع كلمة بل (ففصيح مطرد) اى مستعمل استعمالا اطراديا (فى كلامهم لانها) اى لان كلمة بل فى مثل هذا (موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد بايرادها تصحيح تركيب بدل الغلط لان المراد بها العطف ويمكن ان يجاب ان تصحيح المذكور بالعطف لا ببل مجردة فتكون عاطفة ايضا * ثم شرع فى تفصيل كل منها فى معانيها المخصوصة فقال ﴿ فالاربعة الاول ﴾ بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يعنى هذه الاربعة موضوعة ﴿ للجمع ﴾ والمراد من الجمع (اعم من ان يكون جمعا مطلقا) اى من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع فى الواو (اومع ترتيب) كما فى الثلاثة الباقية وسواء كان الترتيب ايضا مطلقا (اومع المهلة اومع ملاحظة الجزئية كما ستعرف) وانما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (ومراد النحاة بالجمع) بيان لتصحيح التفسير يعنى انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الاربعة مايقابل احد الامرين يعنى (ان لايكون) ذلك الحرف (لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت) كلمة (او واما) يعنى بقرينة المقابلة وقوله (وليس المراد) معطوف على قوله ومراد النحاة وبيان لتصحيح اطلاق الجمع فى الاربعة على الاشتراك وذلك الاشتراك لايحصل الا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل) بان يكون (فى زمان) واحد (او) فى (مكان) واحد فانه لوكان المراد هذا الاجتماع لم يجز أن يقال ان الفاء وثم للجمع فانه فى تركيب جاءنى زيد فعمرو لايجوز أن يقال ان زيدا وعمرا اجتمعا فى المجيئية فى زمان واحد فانه ينافى التعقيب والامهال (فقولك جاءنى زيد وعمرو او) جاءنى زيد (فعمرو او) جاءنى زيد (ثم عمرو اوحتى عمرو) قوله فقولك مبتدأ وقوله (اى حصل الفعل من كليهما) خبره يعنى ففى قولك جاءنى زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او بثم ان المجيئية حصلت من زيد وعمرو سواء كان فى زمان واحد اوفى زمانين اومكان واحد اوفى مكانين يعنى المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اى من زيد مثلا (دون الآخر) اى من عمرو كما كان فى العطف باو ونحوه فانه لواريد هذا المعنى لم يصح ان يقال انه للجمع * ثم ميز المصنف بين ماهو من الاربعة للمطلق و بين ماهو للمقيد فقال ﴿ فالواو ﴾ اى من الاربعة التى للجمع المقابل احد الامرين موضوعة

﴿ للجمع ﴾ وقوله ﴿ مطلقا ﴾ حال من الجمع لا من الواو ولان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى فى ان يكون وصفا للواو ﴿ لا ترتيب فيها ﴾ (فقوله لا ترتيب فيها) اى هذه الجملة (بيان لاطلاقها) اى اطلاق الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام الفصل (اى لا ترتيب فيها) اى فى كلمة الواو اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها) بيان لاطلاقها يعنى ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اى لا يفهم منها وجود الترتيب فى الواقع ولا عدمه ففى قوله جاءنى زيد وعمرو لا يفهم منه ان الترتيب الواقع مطابق للترتيب الذكرى او غير مطابق له لا انها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها فى جميع موادها استعمالا مجازيا ضرورة انه لا تنفك فى الصور الخارجية عن التقييد دون الاطلاق كذا فى بعض الحواشى ﴿ والفاء ﴾ موضوعة ﴿ للترتيب ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون فى الذكر فمعنى كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثانى يعقب الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة فى الوجود نحو جاءنى زيد فعمرو او فى الذكر اللفظى لا فى الوجود الزمانى فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الا ان المعنيين مرعيان فى الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا فى عطف المفصل على المجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ﴿ فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ﴾ وقد يكون فى غير ذلك كقوله تعالى ﴿ ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ﴾ وقوله تعالى ﴿ واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين ﴾ لان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد ذكره او اعتبارا حقيقة نحو قوله تعالى ﴿ ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما ﴾ فان التعقيب هو كون الثانى بعقيب الاول من غير مهلة فى هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ماقبلها حقيقيا للعلم بتراخى مابين ازمنة الاطوار المذكورة على ماورد فى الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر اجنبى عن التطوير اعتبر ذلك تعقيبا وعد الثانى كأنه وقع عقيب الاول من غير تراخ هذا ماقالوا فظهر منه ان الجمع حاصل فى الترتيب فى الذكر وذلك ان معنى الجمع فى الذكر حصول مضمونها فى الذكر كما ان معنى الجمع فى عطف الجمل حصول مضمونها فى نفس الامر كذا فى بعض الحواشى ﴿ وثم مثلها ﴾ (اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب) اى لا مقيده الذى هو الترتيب بغير مهلة لان ثم وان كانت مشتركة مع الفاء فى كونها

﴿ للجمع ﴾

للجمع مع الترتيب (الاانهـا) اى لكن كلمة ثم (مقرونة بمهلة) وقال العصـام
ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحـد بان يكون المعطوف امرا ممتدا وكان
انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء
نظرا الى اتصـال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهـائه
وتراخيه عنه انتهى ﴿ وحتى مثلها ﴾ (اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير أن المهلة
فى حتى اقل منها فى ثم) واذاكان كذلك (فهى) اى كلمة حتى (متوسـطة بين
الفاء التى لامهلة فيها) اى اصـلا (وبين ثم المفيدة للمهلة) وهذا فرق بين ثم
وحتى وقوله ﴿ ومعطوفها ﴾ اشارة الى فرق آخر (اى المعطوف بحتى) وفيه
اشارة الى ان اضـافة المعطوف لضمير حتى لادنى ملابسـة لان المعطوف ليس
بمعطوف بحتى بل حتى آلة للعطف يعنى أن حتى وان كانت مثلها فيما ذكر لكن
المعتبر فى العطف بها ان المعطوف بهـا (بحسب ما اقتضاه وضعهـ) اى وضع
حتى وهو كونها موضوعة للغاية ﴿ جزء ﴾ (قوى اوضعيف من حيث انه قوى
اوضعيف) قيد بهما ليكون مصححا التعلق قوله ﴿ من متبوعه ﴾ لانه متعلق بالجزء
لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكر راجع
الى المعطوف وانما اشترطت بهذا ﴿ ليفيد ﴾ (اى العطف بها) اى بحتى ﴿ قوة ﴾
(فى المعطوف) ﴿ اوضعفا ﴾ (فيـه) اى فى المعطوف وقوله (اى ليدل عليهما)
تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد بافادة العطف للقوة والضعف دلالته عليهما لان
القوة اوالضعف حاصلان فيه قبل العطف بل العطف دل عليه لانه افاده وقوله
(حتى يتميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف اوضعفه انمـا هو العطف
بحتى لابغيره من العواطف لان حتى يميز الجزء ﴿ بالقوة والضعف عن الكل فصار
كأنه غيره) اى بسبب تمييز حتى بين الجزء والكل صار ذلك الجزء مشابها بما هو
غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز
مشابها بالغير كان صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير للغاية
يعنى صالحا لان يجعل ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل
اليه) اى الى ذلك الجزء المعطوف (على شمول جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك
الجزء المميز المخرج عنه بالعطف فى القوة اوالضعف مثال الجزء القوى (نحو مات
الناس حتى الانبياء و) مثال الضعيف نحو (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانبياء
فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما اريد انتهاء
الفعل الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو النـاس اذ كل جزء منه منته فى القوة
الى الجزء الذى هو الانبياء ميز عنه واستخرج بالعطف بما دل على الانتهاء فكأنهم
كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من

آحاد الحجاج لضعف الماشى منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق (بين ثم وحتى بعد اشتراكهما) اى مع كونهما مشتركتين (فى الترتيب) اى فى كونهما للترتيب (مع المهلة) فعلم مما سبق ان الفرق بينهما (من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى كونه جزأ (فى ثم) فان المعطوف فى ثم لا يشترط كونه جزأ فيلزم حينئذ أن يكون المعطوف عليه صالحا للتجزى فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانيهما) اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى حتى ان المهلة المعتبرة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق بيتعلق (وان كان) اى ولو كان (موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس) فلا يجوز أن يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى كما كان المناسب ان يكون كذا فى هذا المثال كان (المناسب) ايضا (فى الذهن) بان يقال فى المثال الثانى (تقدم قدوم ركبان الحجاج) اى كان المناسب ان يكون كل راكب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل يعنى ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك) بان قدم الركبان بعد المشاة او قدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا) اى والحال انه مع وجود عكسه (يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة) يعنى فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم فانه لا يجوز أن يقال فى هذه الصورة قدم الحاج ثم المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع فى الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة فى حتى اقل منها فى ثم كما سبق من الشارح ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل * ولما كان الانتهاء فى كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزأ من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذى هو من مستعملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد

اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم
الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل فى ما قبله بل كان
مجاورا لجزئه الاخير (كقولك نمت البارحة حتى الصباح) اى كنت نائما فى الليلة
الماضية الى هذا اليوم حتى انتهى نومى الى الصباح فان الصباح غير داخل
فى اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهى اليها
الجزء الاخير من الليل (فانه) اى فان هذا الانتهاء الواقع فى هذا التركيب
(يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل) مع ان حتى فى هذه التركيب جارة
وليست بعاطفة (ولذلك) اى ولافادة الجارة هذا العموم (استعملت حتى
الجارة فى المعنيين جميعا) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزأ مما قبله وفيما
لايكون جزأ بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة
وبين العاطفة انه (لم يأت فى العاطفة ما) اى لم يأت المنتهى الذى (يلاقى
الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزأ من متبوعه (فان اصل حتى ان
تكون جارة لكثرة استعمالها) فى الجارة (فتكون العاطفة محمولة عندهم على
الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم يستعملوها)
اى العاطفة (فى معنييها جميعا ليبقى للاصل) اى للجارة التى هى
الاصل فيه (على الفرع) اى على العاطفة التى هى الفرع (مزية) اى شرف
وفضيلة وهذا بيان لتفريقهم فيما بينهما وهذا يقتضى ان استعمال الجارة
فى كل من المعنيين وعدم استعمالها فى البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون
الطرفين مبهمين وقوله (وانما استعملوها) بيان لوجه الترجيح فى تعيين
البعض للترك يعنى انما استعملوا حتى الجارة التى هى الاصل وخصوها
بالاستعمال فى المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك فى العاطفة لان هذا المعنى
ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جزأ فاستعملوا العاطفة
التى هى الفرع (فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزأ) اى من متبوعه
وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (لان اتحاد الاجزاء فى تعلق
الحكم اعرف فى العقل) لان الانبياء والمشاة المذكورين فى المثالين لدخولهما
فى عموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او القدوم اليهما اعرف بخلاف الصباح
فان البارحة لما كان ظرفا للنوم لم يكن وجود النوم فى الصباح الذى هو الخارج
عنها اعرف مما يكون جزأ منه وقوله (واكثر فى الوجود) عطف تفسير لقوله
اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين)
والمراد بالمتجاورين الملاقى والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كما قلنا
(فى بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاص

معطوفهـا بكونه جزأ من متبوعه) اى ظهر قوله ومعطوفها جزء من متبوعه
(وعدم الحاجة) وظهر ايضـا عدم الاحتيـاج (الى ان يقال الجزء اعم من ان
يكون حقيقة او حكما ليشمل) الحقيقى الذى هو المستعمل فى العاطفة و ليشمل
(المجـاور) الذى هوالجزء المجازى (ايضـا كما وقع فى بعض الحواشى) وفيـه
اشـارة الى ترجيح الوجه الاول * ولما فرغ من بيان الحروف التى تكون للجمع
شرع فى بيان مالايكون للجمع فقال﴿ واو واما وام ﴾ (كل من هذه الحروف الثلاثة
﴿ لاحد الامرين ﴾ (اى للدلالة على احد الامرين او الامور) وانما فسره بقوله
للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلا فى قولنـا
جاءنى زيد او عمرو ليست بموضوعة لزيد او لعمرو بل موضوعة لتدل على
ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور للاشارة الى ان
مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضـا لكنه اكتفى باقله
كما اكتفى فى قوله الكلام ماتضمن كلمتين وفى قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال
كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله ﴿ مبهما ﴾ حال من احد وفسر الشارح
المبهم بقوله (اى غير معين) وليس هذا التفسـير لكون معنى المبهم خفيـا محتاجا
الى تفسير بل لايضاح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهما فى الخارج بل المراد
منه ما يكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعانى الاخر
مثل الشك والابهام وغيرهما فانما تعرض فى الكلام فحينئذ لايتجه ماقيل ان هذا
التفسـير انما يصح فى او اذا كان للشـك واما اذا كان للتفصيل كما فى التقسيمات
او للابهام فهو للمعين وقوله (ولايتوهم) رد على ما توهم (ان او فى مثل قوله تعالى
ولاتطع منهم آثما او كفورا) يعنى اذا وقع فى حيز النفى ليس لاحد الامرين بل
(لكل من الامرين) حتى يحصل فى نفيه نفى كل منهما كما هو المراد منه لا نفى احدهما
لانه ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة او فى مثـل هذه الآية
(مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما فى الاثبـات وباقية (على ما) اى على المعنى
الذى (هو الاصل فيهـا) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم النفى الذى هو
المراد منـه (مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سـياق النفى) يعنى ان كلا من
الآثم والكفور واقع فى سـياق النفى فيلزم نفى الامرين بناء على ما هو المقرر
من ان النكرة اذا وقعت فى سـياق النفى تفيد العموم (لا) ان العموم مستفاد
(من كلمة او) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ احد او ما
يؤدى معناه فى الاثبات فمعنـاه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعنـاه
العموم فى الاغلب ويجوز أن يراد الواحد فقط فاحفظه ينفعك * ولمـا كان بين

﴿ ام ﴾

ام المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد أن يبين خواص كل منهما فقال ﴿ وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام ﴾ وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ماقيل من ان فى عبارة المصنف خللا فان عبارته تقتضى ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لوكان كذلك يلزم ان لا يوجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزومة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزومة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطقى بل يعني انها غير مستعملة بدونها ﴿ يليها ﴾ (اى يذكر بعدها بلافاصل) ﴿ احد المستويين ﴾ يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويان احدهما يلى ام المتصلة ﴿ و ﴾ (المستوى) ﴿ الآخر ﴾ (يلى) ﴿ الهمزة ﴾ فقوله والآخر بالرفع عطف على احد والهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فى يليها وقد أشار اليه بتكرير ذكر يلى وهذا جائز لانه من عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله ﴿ بعد ثبوت احدهما ﴾ ظرف لقوله يليها وقوله (اى احد المستويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالما بثبوت احدهما لاعلى التعيين وجاهلا فى التعيين فتستعمل ام المتصلة بهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلى احدهما تلك المتصلة والآخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلاشك بخلاف كلمة او فانها للشك فى التحقق وقوله ﴿ لطلب التعيين ﴾ متعلق بقوله يليها اى انما يليها كذلك لقصد طلب تعيين ذلك الاحد الذى وقع بلاشك لالدفع الشك وقوله (من المخاطب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احالته الى المخاطب ﴿ ومن ثمه ﴾ (اى لاجل) ماذكرنا من الشروط وهو (ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) ﴿ لم يجز ﴾ (تركيب) ﴿ أرأيت زيدا ام عمرا ﴾ (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اى احد المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولو ولى كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا) اى الحكم بعدم جواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والمنقول) يعنى ان مااختاره المصنف مخالف لما نقل (عن سيبويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائز (حسن فصيح و) تركيب (أزيدا رأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلى الهمزة

(احسن وافصح) من التركيب الاول (وحينئذ) اى وحين كون المنقول عن سيبويه هذا (يكون تركيب أرأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح) فحينئذ ثبت خلل فى كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفى الترجمة الشريفية) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعد الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع (انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف أرأيت زيدا ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان فى النسخة التى وجدت هكذا خللا ايضا لان حاصل اشتراط الولى للافصح والحكم بضعف هذا التركيب لا يبطلانه لكن (ان هذا الحكم بضعفه) التركيب (لتنزله) اى لقصد الاخبار (عن) تنزله (منزلة الافصحية الى) منزلة (الفصيحية غير مناسب لان ماكان حسنا فصيحا لايعد ضعيفا) يعنى ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحا (وبالجملة) اى سواء كان الواقع من المصنف قوله لم يجز اوقوله ضعف (فكلام المصنف ههنا لايخلو عن اضطراب والحق مانقل عن سيبويه) وقوله (و) (ايضا) (من ثمه) شروع فى تفريع آخر وقوله (اى من اجل ما ذكر بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها) (اى جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اى) جوابا صحيحا (بتعيين احد الامرين) بان اجاب بانه زيد اوعمرو (لان السؤال عنه) اى عن التعيين (دون نعم) يعنى لم يجز أن يجاب بنعم (اولا) (لانهما) اى لان نعم ولا حرفا تصديق لكنهما (لايفيدان التعيين) بل يفيدان اقرار اصل الفعل اونفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو فاجبت عنه بنعم اولا يفيد معنى انه جاء اولم يجىء ولايفيد ان الجائى هو زيد اوعمرو (بخلاف او واما مع الهمزة) وهذا شروع فى بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهمزة وبين غيرها من حروف الترديد وهى اوواما فانهما ايضا تستعملان مع الهمزة (كما اذا قلت أجاءك زيد اوعمرو او) قلت (أجاءك زيد واماعمرو فانه يصح جوابهما) اى الجواب عنهما (بلا ونعم لان المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لاعلى التعيين جاءك اولا) واذا قلت فى جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لاعلى التعيين واذا قلت لايكون معناه ان احدهما لم يجىء بمعنى انهما لم يجيئا قوله (وقد يجاب عنه) الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن السؤال بالهمزة وام المتصلة لايصح بنعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنفى كليهما)

بان يقال لم يجيء زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما) يعنى قد يكون المستفهم مخطئا فى دعواه ثبوت احد الامرين حيث اورده بالهمزة وام الدالتين على ان المتكلم اعتقد أن احدهما جاء لكن طلب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع احدالامرين ويذكر له بعد ذلك ما يرده الى الصواب بنفى كلا الامرين بان يقال لم يجيء كلاهما واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع فى الحديث انذا اليدين من الصحابة سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على رأس الركعتين فى احدى الصلوات الرباعية أقصرت الصلاة ام نسيت يارسول الله فاجابه عليه الصلاة والسلام بقوله ﴿كل ذلك لم يكن﴾ وقال العصام ان مراد الشارح باتيان هذا الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لا ينحصر الجواب فى التعيين وان يكون تنبيها على ان مراده بالحصر الحصر الاضافى يعنى انه يصح التعيين بنعم اولا فحينئذ لا ينافى هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء فى الجواب بالتعيين اولى مماذهب اليه الشارح فان الجواب بنفى كليهما ليس باجابة بل تخطئة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والاجابة انعام المسؤل بالامتثال لقوله تعالى ﴿واما السائل فلا تنهر﴾ والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب فى الجواب بالتعيين انتهى ملخصا * ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار فى كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالمشار اليه ثمه) فى قول المصنف ومن ثمه (فى الموضعين) اى فى قوله ومن ثمه لم يجز وفى قوله ومن ثمه كان (امر واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شان امثاله (لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة) يعنى باحد الشرطين ولى احدهما الهمزة وبالآخر طلب التعيين (فرع) اى المصنف (عليه) اى على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يجز مفرعا على الاول بانحصار الجواب فى الثانى وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلها) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعول له يعنى ذكر المصنف كلمة ثمه مكررة لقصد الاشارة (فى كل موضع) اى من الموضعين (الى شرط آخر لايخلو) اى هذا الجعل بناء على هذا القصد (عن سماجة) وهو بالجيم بمعنى القبح يعنى لايخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى العبارة التى تفيد المرام بلاقبح وهى الاقتصار على قوله (ومن ثمه لم يجز) وقوله (فى اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اى ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق) اى ولو جعل (كل حكم)

متغلقا (بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لايخفى)
* ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع فى بيان ام المنقطعة فقال ﴿و﴾﴿ام﴾﴿المنقطعة﴾
وهو مبتدأ وخبره قوله ﴿ كبل ﴾ يعنى ان كلمة ام التى يقال لها ام المنقطعة
مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك فى معناها فمن
جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (فى الاضراب) اى فى كونها للاضراب
(عن الاول) ﴿ و ﴾ (مثل) ﴿ الهمزة ﴾ (للشك فى الثانى) اى ومن جهة
كونها للشك فى الثانى مثل همزة الاستفهام ولما كان فى اللفظ الذى وقع بعدها
وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلهما بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح
الاول اراد الشارح ان يفصلهما بطريق مزج كلام المصنف فقال (والواقع
بعدها) اى الاسم الذى وقع بعد ام المنقطعة (اما خبر) يعنى ليس بانشاء
﴿ مثل ﴾ (قولك) ﴿ انها لا بل ام شاء ﴾ (اى ان القطيعة التى اراها لا بل)
يعنى اذا رأيت شبحا وجزمت بانها قطيعة ابل (وهى) اى وهذه الجملة (جملة
خبرية فلما علمت) اى بعد ان جزمت (انها ليست بابل) فظهر خطاؤك
فى الحكم والجزم (اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شيء
معين فانك لو جزمت بالثانى استعملت فيه بل لكنك لما لم يحصل لك علم فى الثانى
ولم يقع رجحان على شيء حصل الشك (فى انها) اى القطيعة المرئية (شاء او شيء آخر
فاستفهمت) اى طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اى بل أهى شاء)
فيكون معناها مركبا من معنى بل والهمزة اعلم ان استعمال ام المنقطعة فى هذا المعنى
هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به
نحو قوله تعالى ﴿ امانا خير ﴾ اذ لا معنى للاستفهام فى هذا الكلام لانه حكاية
عن فرعون بانه قال ام انا خير ولاشك انه جزم بكونه خيرا فى زعمه بقرينة
المقام وكذا لو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ﴿ام هل
تستوى الظلمات والنور﴾ فان وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد ام عن
الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم انها لابل ام شاء بانه
من عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندى
بانه استفهام مستأنف ورد بانه يلزم ان لاتكون ام المنقطعة من حروف العطف
بل تكون حرف استئناف والكلام على تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب
ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك أهى غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان
تؤول المنقطعة الى المتصلة واجيب بمنع اللزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام
سواء كان بالترديد كما قال فتشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه فلا تشتمل كأن يقتصر
على أهى شاء وعلى اى تقدير يحصل الفرق بينهما بان ام المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة

تستعمل فيه وفي غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف
قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز أن يؤول بل أهي شاء الى
قولك اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك
والتردد فيه كذا حققه عصام الدين * ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني
فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول أزيد عندك
ام عمرو اي بل عمرو حين يقصد) اي المتكلم (الاضراب عن الاستفهام الاول)
وهو قوله أزيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول * ثم شرع في خواص اما
العاطفة التي هي لاحد الامرين ايضا فقال ﴿ واما ﴾ وهو مبتدأ اي كلمة اما بكسر
الهمزة وقوله ﴿ قبل المعطوف عليه ﴾ ظرف للخبر وهو قوله ﴿ لازمة ﴾ وقوله
﴿ مع اما ﴾ ظرف له ايضا وقوله (اي غير مستعملة الامعها) تفسير للزوم وقوله
(يعني اذا عطف شيء) تفسير المجموع اي يريد باللزوم انه اذا عطف اي اذا اريد
عطف شيء (على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا) اي قبل العطف
(باما) اي بكلمة اما (ثم يعطف عليه المعطوف) اي الشيء الثاني الذي اريد
عطفه على الاول (باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما في المعطوف
عليه (ليعلم) اي لقصد أن يعلم (من اول الامر أن الكلام مبني على الشك) وقوله
﴿ جائزة ﴾ بالرفع خبر بعد خبر اي كلمة اما قبل المعطوف ليست بلازمة ﴿ مع او ﴾
(يعني) اي يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شيء على آخر باو يجوز أن يصدر
المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيدا وعمرو ولكن لا يجب) اي ذلك كما في العطف
باما بل يجوز في العطف باو (نحو جاءني زيد او عمرو) اي بلا تصدير اما وهذا عند
الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا) اي وان كانت من الحروف العاطفة لزم الخلف فان العاطفة
(لم تقع) اي لم يجز أن تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى
دليلهم الآخر على عدم كونها عاطفة وهو أنه لو كانت عاطفة لم يجز دخول
العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
هي) اي اما (ايضا) اي كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد العاطفين
معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول) اي عن دليلهم الاول وهو منافاة
التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعني انه لا يلزم
من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف وليس كذلك
(بل) هي (للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني) اي والجواب
عن الدليل الثاني وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما
يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشيء واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة

على اماالثانية لعطفها) اى لعطف اماالثانية (على اماالاولى واماالثانية لعطف مابعدها على مابعد اماالاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلاتكون لغوا) وقال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لاحداهما على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد يعطف به مابعد الثانية على مابعد الاولى ويتجه على الشارح انه لولم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه فى حكم الترتيب والمشهور أن الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غيرالعاطفة بخلاف لكن انتهى وفى بعض الحواشى انا لانسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المص فى شرح المفصل ان الواو فى اماحرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولاتكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله ويتجه على الشارح ليس فى محله والعجب منه انه بعد اعترافه بانه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز أن يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله ويتجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول ويتجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لاالى الناقل والله اعلم ﴿ ولا وبل ولكن ﴾ (وهذه الحروف الثلاثة) ﴿ لاحدهما ﴾ اى موضوعة لاحدالامرين كالحروف الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما مبهما وهذه الحروف لاحدهما ﴿ معينا ﴾ (اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين (على التعيين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الابهام * ثم فصل الشارح كلا منها فقال (فكلمة لا) يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعة للنسبة المذكورة هو أنها (تنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بتنفى (فالحكم ههنا) اى الحكم الثابت متعين (للمعطوف عليه لاللمعطوف نحو جاءنى زيد لاعمرو فحكم المجيء فيه) اى فى هذا (لزيد) اى ثبوته معين لزيد (لالعمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى انها تستعمل على وجهين احدهما بعد الاثبات والآخر بعد النفى فان كانت (بعد الاثبات) تكون (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجيء فيه) اى فى هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه) أى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى فى ماعطف

عليه ببل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفى والاثبات فحينئذ يكون (فى حكم المسكوت عنه) اى كما ان شيئا اذا لم يذكر لايحكم عليه بشئ فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بشئ وقوله (فكأنه) تفريع لكونه فى حكم المسكوت عنه يعنى انه شابه بشئ (لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ) لانصرافه عنه الى المعطوف (ولا بعدمه) لانه ثبت الحكم له قبل العطف (والاخبار الذى وقع منه) بكسر الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى اخبار المتكلم عن مجئ زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره (بمجئ عمرو ولهذا) اى ولكون الاخبار عن مجئ زيد غير مقصود (صرف) اى الحكم (عنه) اى عن زيد (بكلمة بل) فانه لوكان المقصود اثبات حكم المجيئية اليهما لقال جاءنى زيد وعمرو ولوكان نفيه عن الاول لقال لم يجئ زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم للاول بالوجهين * ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى لها فقال (واما كلمة بل بعد النفى) صدرها باما التفصيلية لوقوع الاختلاف فى حكمها يعنى انها اذا وقعت بعد النفى (نحو ماجاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف) اى فى كون الاول فى حكم المسكوت عنه كما فى الاثبات وفى كونه محكوما عليه بالنفى (فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها تصرف حكم عدم المجيئية فى هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو فمعنى قوله (نحو ماجاءنى زيد بل عمرو اى بل ماجاءنى عمرو والمعطوف عليه) يكون (فى حكم المسكوت عنه) كما فى الاثبات يعنى لايحكم عليه بنفى ولا باثبات (وذهب بعضهم الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفى (تثبت الحكم المنفى) اى لاثبات الحكم الذى ينفى (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعنى انها للحكم باثبات ما نفى قبلها للمعطوف (والمعطوف) اى فحينئذ يكون المعطوف (عليه فى حكم المسكوت او الحكم منفى عنه عنه فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو) هو أنه (بل جاءنى عمرو وزيد اما) اى فحينئذ يجوز فى زيد المعطوف عليه بقاؤه (فى حكم المسكوت عنه اوالمجئ) اولم يبق على السكوت عنه بل يجوز أن يحكم عليه بان المجئ (منفى عنه) ﴿ ولكن لازمة ﴾ بتخفيف النون وسكونها ﴿للنفى﴾ (اى غير مستعملة بدونه) اى بدون النفى وقدم مافيه ولماتبدل حكم كلمة لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد او لعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت) يعنى انها اما لعطف المفرد او لعطف الجملة فان كانت (لعطف المفرد على المفرد فهى) اى فكلمة لكن (نقيضة لا) فان لا لما كانت لنفى ما اثبت فى الاول (فتكون) لكن (لايجاب) اى لاثبات (ما انتفى عن الاول فتكون) اى فحينئذ تكون كلمة لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة للنفى يعنى ان لزوم كلمة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها فى هذا الاستعمال لازمة (لنفى

الحكم عن الاول نحو ماقام زيد لكن عمرو اى قام عمرو) فان الحكم بالقيام منفى
عن زيد وذلك لازم فانه لولم يرد نفى الحكم عن الاول لقال ماقام زيد ولا عمرو
وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلة لكن (لعطف الجملة على الجملة) اى
موضوعة له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى) اى فحينئذ
كلمة لكن (نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات) يعنى فى جواز وقوعها بعد
النفى مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد النفى) اى فان وقعت بعد النفى تكون
(لاثبات مابعدها وبعد الاثبات) اى وان وقعت بعد الاثبات تكون (لنفى مابعدها
نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ) فان قوله عمرو لم يجئ جملة عطفت على
جملة جاءنى زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لنفى مابعدها هذا مثال لوقوعها
بعد الاثبات وقوله (وماجاءنى زيد لكن عمرو قدجاء) مثال لوقوعها بعد النفى
(فعلى كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة بدون النفى) وقدعرفت ان المراد
باللزوم هو هذا المعنى (حروف التنبيه الا واما وها) يعنى كلمة ألا بتخفيف
اللام وكلمة أما بتخفيف الميم ايضا وقال العصام الظاهر أن هذه الحروف
ليست حروف معان بل اصوات وضعت لغرض التنبيه والأليق ان تجعل
من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والأليق لاحتمال ان يقال
ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم* ولما
اكتفى المصنف باضافتها الى التنبيه فى انها تقتضى الصدارة اراد الشارح
ان يبينها فقال (يصدر بها) اى باحد الحروف الثلاثة (الجمل كلها) اى سواء كانت
اسمية اوفعلية وقوله (حتى لايغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه) يعنى
انها وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه
فلا يغفل عنه اذ قديفوته بعض ماذكر على تقدير الغفلة (ولهذا) اى ولكون
الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم وأما زيد قائم وها
زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاوليين فقال (وتدخل ها) اى كلمة ها
من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاوليين مختصتان بالدخول على الجملة
بخلاف ها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة فى جميع المفردات
بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لايغفل المخاطب عن الاشارة التى لاتتعين
معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الابها) اى الابفهم الاشارة حتى تعين معناها الجزئى
(نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال العصام ان الصدارة فيها لازمة
الا فى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة فيقال زيد هذا
وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينها وبين اسم الاشارة واما
اذا فصل بينهما فهى فى صدر الكلام نحو قوله تعالى ﴿ها انتم اولاء﴾ والاصل

(انتم)

انتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل
كماسبق وغير القسم نحوها الله ذاتعلموا ونحوها لعمر الله ذاقسمى وفرق الصحاح
بين اما وألاافقال اما تحقيق للكلام الذى يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعنى انه
عاقل على الحقيقة دون المجاز وألايفتتح بها الكلام للتنبيه تقول ألاان زيدا
قائم كماتقول اعلم انزيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد
التنبيه وحينئذ يناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله فتامل
الى ان فيما قاله الصحاح نظرا ﴿حروف النداء﴾ اى الحروف التى تستعمل فى النداء
خمسة ﴿ ياءعمها ﴾ اى احدها كلة يا وهى اعم حروف النداء (استعمالا) اى من
جهة الاستعمال وانما كانت اعمها (لانها) اى لان كلة يا (تستعمل لنداء القريب
والبعيد) وكذا للمتوسط قال العصام اعلم ان يا كما انها اعم بحسب موارد الاستعمال
اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة ولايحذف من حروف النداء سواها
وايضا لاينادى اسم الجلالة الابها وكذا الاسم المستغاث وايها وايتها والمندوب
لاينادى الابها ﴿وايا وهيا﴾ اى هذه الكلمة موضوعة ﴿ للبعيد ﴾ اى لنداء البعيد
ومختصة به ﴿واى﴾ (بفتح الهمزة وسكون الياء) ﴿والهمزة﴾ اى وكذا الهمزة
المفتوحة موضوعة ﴿ للقريب ﴾ ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط
اراد الشارح ان يأول كلامه بحيث لايرد عليه النقض فقال (وكأنه) اى اظن
ان المص (اراد بالقريب ماعدا البعيد فيدخل) اى فحين اراد به معنى انه ماليس
ببعيد يدخل (فيه) اى فى القريب (المتوسط ايضا) وانما ادخله فى القريب (فان
القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله) اى ووضعت له
اى لهذا القريب (كلة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله) اى ووضعت
لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى مسمى الهمزة الذى هوأ (بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب)
لابالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب) ﴿ حروف
الايجاب ﴾ اى الحروف التى يجاب بها ستة وهى ﴿ نعم وبلى واى ﴾ وقوله
(بكسر الهمزة وسكون الياء) قيد الاخير للاحتراز عن اى التى بفتح الهمزة فانها
حرف نداء او تفسير ﴿واجل﴾ بفتح الهمزة والجيم ﴿وجير﴾ بفتح الجيم وسكون
الياء ﴿ وان ﴾ (بكسر الهمزة وفتح النون المشددة) وقوله (ومن بيان معانى
تلك الحروف) متعلق بقوله (تبين) اى ظهر (وجه تسميتها بحروف الايجاب)
من بيان معانى كل من الحروف فيما سيأتى وذلك ان معانى جميعها ايجاب
واثبات الا انها تفترق فى ان بعضها لايجاب ماسبق من الكلام نفيا كان
او اثباتا استفهاما كان اوخبرا وبعضها لايجاب النفى فقط وبعضها لا يجاب

الخبر فقط * ثم اراد أن يفصل خواص كل منها مع اشتراكها فى الكون للايجاب فقال ﴿ فنعم مقررة لما سبقها ﴾ (اى محققة لمضمونه) يعنى المراد بكونها مقررة انها محققة وبقوله لما سبقها انه لمضمون ماسبقها (استفهاما كان) اى ماسبق (اوخبرا فهى) اى فكلمة نعم (فى جواب أقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد) يعنى ان الفرق بين نعم وبلى هو أن الاولى لتحقيق ماسبق فان كان نفيا فهى لتحقيق النفى وان كان اثباتا فهى لتحقيق الاثبات (وبلى) يعنى بخلاف كلمة بلى (فى جواب ألم يقم زيد) يعنى يظهر الفرق بينهما فى جواب النفى فانه اذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه ببلى يكون (بمعنى قام زيد) يعنى على خلاف لما قلت * ثم اراد أن يؤيد هذا بقوله (فمعنى) والفاء فى قوله فمعنى تعليلية يعنى ان كلمة بلى بعد النفى لايجاب النفى لان معنى (بلى فى جواب ألست بربكم انت ربنا) وقوله (ولو قيل) اشارة الى انه اثبات بابطال نقضيه يعنى كون كلمة بلى لايجاب النفى فقط ثابت لان المعنى الصحيح فى تلك الآية هو أنت ربنا فحينئذ لو قيل (فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ) انت (لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيا اواثباتا ومضمون ماسبق ههنا منفى لدخول ليس وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر فى علم المعانى من ان مضمون النفى الداخل عليه همزة الانكار منفى وقال بعضهم ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ انه هو كاف واليه اشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا) اى فى جواب قوله تعالى ﴿ ألست بربكم ﴾ (بجعلها) اى بناء على جعل كلمة نعم (تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى) يعنى ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقتضى ان يكون مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى ﴿أليس الله بكاف﴾ هو أنه كاف وكذلك يكون مضمون ألست بربكم هو أنا ربكم فكلمة نعم تكون مقررة لمعنى انا ربكم لالمعنى ألست بربكم (وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يازيد أليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا) يعنى يكون بمعنى ان لك على الف درهم (ويقوم) اى لفظ نعم (مقام بلى) فى هذا الكلام (لتقرير الاثبات) اى لتقرير الاثبات الذى حصل من الانكار والنفى (بعد النفى) ﴿ وبلى مختصة بايجاب النفى ﴾ يعنى انها غير مستعملة فى تقرير النفى كما فى كلمة نعم والباء فى بايجاب النفى داخلة على المقصور والمعنى ان بلى ممتازة عن نعم بكونها لايجاب النفى وقوله (يعنى) تفسير لقوله بايجاب النفى يعنى ان المراد بكونها لايجاب النفى انها (تنقض النفى المتقدم) وتهدمه (وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ماقام زيد) يعنى اذا اخبر احد بنفى

قيام زيد بقوله ماقام زيد وقلت فى جوابه بلى كان معناه (اى قدم قام) فيكون ردّا عليه وكأنه قال انك اخطأت فى هذا الاخبار (اومقرونا) اى اوكان النفى مقرونا (به) اى بالاستفهام (فهى) اى كلمة بلى (اذن) اى فى وقوعها بعد النفى المقارن بالاستفهام تكون (لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار لا انها لتقرير الاثبات المفهوم من نفى النفى كما هو غير المختار (كقوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى) اى قالوا (اى بلى انت ربنا وقدجاء) اى لفظ بلى (على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب أقام زيد بلى قد قام زيد) ﴿ واى ﴾ بكسر الهمز وسكون الياء اى كلمة اى التى هى من حروف الايجاب ﴿ اثبات بعد الاستفهام ﴾ يعنى انها مختصة بكونها للاثبات الذى وقع بعد الاستفهام * ولما كان مراده به ان كونها كذلك غالبى لالزومى اشار اليه بقوله (ولاشك فى غلبة استعمالها) وقوله (مسبوقة) حال اى لاشك انها فى استعمالها الغالبى حال كونها مسبوقة (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل لايكون الاستعمال الاخير مخالفا لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم) يعنى انها مقررة لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى ان يذكرها مع نعم بان يقول فنعم واى مقررتان لما سبقهما ولما ذكرها المصنف ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويل يوافق ماذكره ابن مالك ﴿ ويلزمها ﴾ اى من خواص كلمة اى انه يلزمها ﴿ القسم ﴾ غير المصنف العبارة حيث لم يقل مثل ماسبق فى لكن وغيرها للتفنن فان مآل قوله واى لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو مافسره بقوله (اى لاتستعمل) اى كلمة اى (الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلايقال اى اقسمت وربى) يعنى لايجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه فى باء القسم وهذه خاصة اخرى وقوله (ولايكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى) خاصة اخرى (تقول اى والله واى وربى واى لعمرى) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهى انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اى الله الا اذا كان قبله كلمة ها للتنبيه نحو اى ها الله فانه مجرور لاغير لنيابة ها مناب الجار وفى ياء اى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجرى لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل فى الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظة الله تعالى ﴿ واجل وجير ﴾ (بالكسر والفتح) اى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقاء الساكنين كامس والفتح للتخفيف كأين وكيف كذا فى بعض الحواشى ﴿ وان ﴾ بكسر

الهمزة وبتشديد النون يعنى ان هذه الثلاثة ﴿ تصديق للمخبر ﴾ (بكسر الباء)
اى لتصديق المتكلم الذى اخبر عن شئ (وفى بعض النسخ تصديق للخبر
كقولك اجل او جير اوان للمخبر قداتاك زيد أولم يأتك) فمراده بالجواب باحد
الحروف الثلاثة فى الاول تصديق له اورد مثالين للاشارة الى انها لتصديق
المخبر موجبا او نافيا (اى قداتى) وفى الثانى تصديق له نافيا اى (اولم يأت وجاء
ان) اى دون اجل وجير (لتصديق الدعاء ايضا) اى كما جاء لتصديق الخبر
(نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك) فقال ابن الزبير له
(ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء) اى ان خاصة (بعد
الاستفهام ايضا) اى كما جاء بعد الخبر والدعاء (فى قول الشاعر * ليت شعرى
هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء) الجوى قال فى القاموس
الجوى هو الحزن الباطن والحرقة وشدة الوجد وداء فى الصدر وكلها فى المقام
حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من دائه الذى
حصل من حبهن واجاب بقوله ان اللقاء (اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها)
اى مجئ ان (فى هذين الموضعين) اى فى الدعاء والاستفهام (خلاف ماذكره
المصنف من كونها تصديقا للمخبر) ﴿ حروف الزيادة ﴾ فاضافة الحروف
من قبيل اضافة الموصوف الى صفته اى الحروف الزائدة ويؤيد ماقلنا
قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به (لانها قدتقع
زائدة) فلاينافى وقوع بعضها لمعنى وفائدة (لا انها) اى لا ان المراد بهذه
التسمية انها اى تلك الحروف (لاتقع الازائدة) فانه ينافى وقوع بعضها غير
زائدة (ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها) اى بدون
تلك الحروف (لايختل) بل يبقى على المعنى الذى يفيده اللفظ خاليا عن تلك
الحروف (لا انها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لافائدة لها اصلا) بل
باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك
(فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد فى كلام العرب اما معنوية) اى اما ان
يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من
الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يجئ وقولنا ليس
زيد بقائم (واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام
(بزيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس
فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها
(او الكلام) اوكون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (متهيأ)
اى مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر اوتحسين السجع او غير ذلك)

(من)

من محسنات الشعر (ولايجوز خلوها) اى كون تلك الزائدة خالية (عن الفائدتين معا والا) اى وان فرض انها ليست فى زيادتها فائدة من الفائدتين (لعدت) اى للزم ان تكون زيادتها (عبثا ولا يجوز ذلك) اى العبث اوالزيادة من غير فائدة (فى كلام الفصحاء لاسيما فى كلام البارى سبحانه وتعالى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز أن يخلو عن فائدة ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله ﴿ ان ﴾ بكسر الهمزة ﴿ وان ﴾ بفتحها حال كونهما (مخففتين) ﴿ وما ولا ومن والباء واللام ﴾ اى هذه الحروف السبعة ﴿ فان ﴾ (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزاد) للاشارة الى ان قوله ﴿ مع ما ﴾ متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تزاد مع ما ﴿ النافية ﴾ وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية و بين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله (لتأكيد النفى) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا) فان النفى مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اى ما رأيت زيدا) وفى هذا التفسير اشارة الى التأكيد المستفاد منه ﴿ وقلت ﴾ (اى زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع الى الزيادة المنفهمة من تزاد اى قلت زيادتها ﴿ مع ﴾ (ما) ﴿ المصدرية ﴾ (نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه) ﴿ و ﴾ (قلت) زيادتها (ايضا) اى كما قلت فى المصدرية ﴿ مع لما ﴾ (نحو لما ان قام زيد قمت) فان ان ههنا زيدت بين لما و بين مدخوله وهو قام ﴿ وان ﴾ (بفتح الهمزة وسكون النون) اى كلمتها وهو مبتدأ وقوله (تزاد) خبره وقوله ﴿ مع لما ﴾ متعلق بتزاد وقوله (كثيرا) للاشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير) ﴿ و ﴾ (تزاد) ﴿ بين لو والقسم ﴾ اى و بين القسم (المتقدم عليه) اى على لو (نحو والله ان لو قام زيد قمت) ﴿ وقلت ﴾ (زيادتها) ﴿ مع الكاف ﴾ (نحو كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف و بين مجرورها الذى هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الاول قوله * ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم * فقوله توافينا من الموافاة وهو الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اى الحسن من القسامة وهو الحسن وقوله تعطو من العطو وهو التناول برفع الرأس واليدين اى تتناول وعدى بالى لكونه متضمنا لمعنى الميل والجملة صفة ظبية والناضر بالضاد المعجمة من نضر وجهه اذا حسن واراد به الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يوما تأتينا كظبية تمد جيدها الى غصن ناضر من هذه الشجرة وانما شبهها بها

فى هذه الحالة لانهـا تكون احسن ﴿وما﴾ اى كلمة ما تزاد ﴿ مع اذا ﴾ الشرطية (نحو اذا ماتخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج)﴿و﴾(مع)﴿متى﴾ اى تزاد ايضـا مع متى (نحو متى ما تذهب اذهب) ﴿ و ﴾ (مع) ﴿ اىّ ﴾ (نحو اياما تدعو فله الاسماء الحسنى) ﴿ و ﴾ (مع)﴿ اين ﴾ (نحو اينما تجلس اجلس)﴿ و ﴾ (مع) ﴿ ان ﴾ بكسر الهمزة (نحو فاما ترين من البشر احدا) وقوله (حال كون تلك المذكورات مع ما) للاشارة الى ان قوله ﴿ شرطا ﴾ حال من جميع ماذكر من مدخولات ان (اى) حل كون اذا ومتى واىّ واين وان (ادوات الشرط) اعلم ان قوله مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك فى الرضى وغيره وقوله ﴿و﴾(مع)﴿ بعض حروف الجر ﴾ بالجر عطف على ماقبله يعنى ان كلمة ما تزاد كثيرا مع بعض حروف الجر (نحو) قوله تعـالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) اى فبرحمة (و) قوله تعـالى (مما خطيئاتهم اغرقوا) اى من اجل خطيئاتهم (و) قوله تعالى (عما قليـل) اى عن قليـل فكلمة ما فى هذه الآيات زيدت بين الجار ومجروره ولم يلغ عمل كل منها بقرينة كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كما ان عمرا اخى) مثـال لمـا دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان ﴿ وقات ﴾ (زيادة ما) ﴿ مع المضـاف ﴾ (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم (و) نحو قوله تعالى (ايما الاجلين قضيت) اى اىّ الاجلين اديت ومنه قوله تعالى ﴿ مثل ما انكم تنطقون ﴾ اى مثل نطقكم (وقيل ما) اى كلمة ما (فيها) اى فى هذه الامثلة (كانها نكرة) اى تامة بمعنى شئ (والمجرور) اى المجرور الذى يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منهـا) والمعنى فى الاول من غير شئ جرم وفى الثـانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيـه لايلزم حمل الآية على الاستعمال القليل فافهم ﴿ ولا ﴾ (اى كلمة لاتزاد) ﴿ مع الواو ﴾ (العاطفة) ﴿ بعد النفى ﴾ يعنى انها تزاد مع ما اذا عطف شئ على مدخول نفى سواء كان ذلك النفى (لفظا نحو ماجاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فان عمرا فى المثال الاول معطوف على زيد داخل فى حيز النفى اللفظى وهو ما والضـالين فى النظم معطوف على المغضوب الذى هو مدخول غير وليس بنفى لفظـا بل معنى ﴿ و ﴾ (تزاد)اى تزاد لا ايضا (بعد) ﴿ ان المصدرية ﴾ (نحو قوله تعـالى) خطابا لابليس وقت عصيانه باستنكاف السجود لآدم (مامنعك) اى اىّ شئ منعك ياابليس (ان لاتسجد اذ أمرتك) اى ان تسجد فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائدة اذ المعنى

المطلوب الجائز على تقدير كون المراد بما منعك المعنى الحقيقى هو مامنعك ان تسجد
لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان
المعنى مامنعك عن عدم السجود وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم
ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل قوله مامنعك على الامتناع
واما اذا حمل على معنى ماحملك فلا تكون لا زائدة فيكون معناه اى شئ حملك
على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره فى القرآن كما وقع
فى غير هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثانى نظر الى ان الحكم بعدم الزيادة
اولى من الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المنيف وذكر بعضهم نكتة خاصة
فى وجه زيادة لا بان فيها اشارة الى انه لامانع من السجود الا العزم على عدم السجود
كما قيل ﴿ وقلت ﴾ (زيادة لا) ﴿ قبل اقسم ﴾ وان كثرت قبل القسم الذى جوابه
نفى للايذان بان جوابه نفى نحو لا والله لا افعل كذا فى العصام (نحو قوله تعالى
لااقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد) فان معناها اقسم (والسر فى زيادتها)
اى زيادة كلة لا فى هاتين الآيتين قبل اقسم (التنبيه على جلاء القضية) يعنى
تزاد لا قبل اقسم للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى عن القسم
فيبرز لذلك) اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (فى صورة نفى القسم) فكأنه
سبحانه وتعالى يقول انه لايحتاج الى ان يقسم عليه ﴿ وشذت ﴾ (اى زيادتها)
﴿ مع المضاف ﴾ (كقوله) اى كقول الشاعر (فى بئر لا حور سرى ولا شعر)
بافكه حتى اذا الصبح جشر (اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى
هالك) مأخوذ (من حار اى هلك) والباء فى بافكه متعلق بلاشعر ومعنى البيت
ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر الهلاك وماعلم انه سار فيها بسبب افكه وكذبه
الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلة لا دخلت بين المضاف
الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور ﴿ ومن والباء واللام تقدم
ذكرها ﴾ (مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه
الحروف تكون زائدة ايضا فى نحو قوله ماجاءنى من احد ۞ وكفى بالله ۞ وردف لكم ۞
﴿ حرفا التفسير ﴾ اى اللفظ الذى وضع للتفسير حرفان احدهما ﴿ اى ﴾ بفتح الهمزة
وسكون الياء (فهى) اى كلة اى (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو
جاءنى زيد اى ابو عبدالله) فانه تفسير لزيد (والجملة) اى سواء كان من الجملة
(كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه ﴿ وان ﴾
اى وثانى الحرفين هو أن بفتح الهمزة وسكون النون ﴿ وهى ﴾ (اى) كلة (ان)
غير شاملة كاى بل هى ﴿ مختصة بما ﴾ اى بتفسير الفعل الذى ﴿ فى معنى القول ﴾
كما فسره الشارح بقوله (اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف

فيه اشارة الى ان فى اعنى فى قوله فى معنى القول مجاز لان الفعل الذى بمعنى القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف فى التقرير بقرينة ان هذا الفعل (غير منفك عنه) اى عن معنى القول كما لاينفك الظرف عن المظروف فاطلق ماوضع للمشبه به على المشبه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظروفا والمعنى ظرفا وتارة بالعكس كما فى اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما فى معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرفا وحكم المظروف لايشمل الظرف فرع عليه بقوله (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو بل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) يقع ايضا (بعدما) اى بعد الفعل الذى (ليس فى معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف * ثم اشار الى خاصة اخرى لها بقوله (فهى) اى كلمة ان (لا تفسر فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول) يعنى انها لا تفسر المفعول اللفظى بل تفسر لمفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذى هو ليس بصريح القول بل تكون تفسيرا لمفعول فعل (مؤد معناه) اى معنى القول (نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم) فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر) اى لمفعوله المقدر وهو كلمة بلفظ فى قوله (اى ناديناه بلفظ) وهذا هو المفعول المقدر لنادينا الذى هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعنى ان اللفظ الذى ناديناه به هو قولنا (يا ابراهيم. وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان) اى كلمة ان فى قولك ان ائت (حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعنى الذى هو لفظ شيئا ولما كان قوله انها لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا اقتضى ان تكون فى الاقل تفسر مفعولا مذكورا فمثله بقوله (وقوله تعالى ماقلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله) يعنى ان هذا مثال لوقوعها تفسيرا للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير فى به) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسيرا للمذكور وقوله (وفى امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال انها تفسير لصريح القول وهو ماقلت لهم يعنى انه لايجوز وقوعها تفسيرا لصريح القول وانه فى هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسيرا لما) اى للفظ ما (فى قوله تعالى ما امرتنى لانه) اى لان ما (مفعول لصريح القول) وذا لا يجوز (وقد يفسر بها) اى بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اى الظاهر الصريح (كقوله تعالى اوحينا الى امك مايوحى ان اقذفيه فان قوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى) اى لهذا اللفظ (الذى هو المفعول الظاهر

الصريح (لاوحينا) وقال الرضى وينبغى ان يعلم ان مابعد أن المفسرة ليس من صلة ماقبلها بل يصح الكلام بدونه ولايحتاج اليه الامن جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى ﴿ وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ﴾ ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغى ان يجعل من حروف التفسير الفاء فى قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ الآية على مذهب سيبويه انتهى ما افاده الرضى ﴿ حروف المصدر ﴾ اى حروف المصدر هى ﴿ ما وان ﴾ (المفتوحة المخففة) احتراز عما سيجئ من المشددة وهو قوله ﴿ وان ﴾ (المفتوحة المشددة) ﴿ فالاولان ﴾ (اى ماوان المفتوحة المخففة) ﴿ للفعلية ﴾ (اى للجملة الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى تدخلان على الجملة الفعلية) تفسير للام يعنى المراد بكونهما للفعلية انهما تدخلان عليها وقوله (فتجعلانها) بيان لفائدة دخولهما عليها يعنى انهما انما دخلتا عليها لافادة جعل تلك الجملة (فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت) يعنى ان ما فى ما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها فى تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبها بضم الراء وهو) اى معنى الرحب (السعة) اى وضاقت عليهم الارض بسعتها اى مع سعتها (ونحو قولك اعجبنى ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها فى تأويل المصدر حتى جوزت كونها فاعلا لاعجبنى (اى) اعجبنى (خروجك) ثم انه لما كان فى اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيبويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المصنف ذهب الى مذهب سيبويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية) على ما ذكره المص (انما هو) اى ذلك الاختصاص (عند سيبويه وجوز غيره) اى غير سيبويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعد ما المصدرية (وقال الشارح الرضى وهو) اى تجويز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها بالفعلية هو (الحق) لا ماذهب اليه سيبويه من عدم التجويز (وان كان) اى ولو كان وقوعها بعدها (قليلا) وهذا اشارة الى دليل سيبويه يعنى انه رجح عدم التجويز لقلة وقوعها لكن غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبارا لوقوعها (كما وقع فى نهج البلاغة) قوله (بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت على الجملة الاسمية فى هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التى هى الدنيا باقية ﴿ وان ﴾ (المفتوحة المشددة) ﴿ للاسمية ﴾ (اى للجملة الاسمية) ﴿ خاصة ﴾ ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة من العمل (بما) اى بسبب الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حينئذ (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون المشددة المفتوحة انها

(للاسمية) هو (انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تأويل المفرد) وهذا تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق يقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فما معنى دخولها عليها فاراد بيانه فقال ان معنى كونها داخلة على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة فى تاويل المصدر بل معناه انها لما عملت فى جزء الجملة اعنى الخبر جاز أن تجعل ذلك الخبر فقط فى تأويل المفرد (الذى هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك اوما فى معناه) اى تجعلها فى تأويل المفرد الذى ليس بمصدر صريح بل هو فى معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد) فالاخوة وان لم تكن مصدرا لاخوك الذى هو الخبر لكنها فى معنى المصدر له لكونه فى معنى اعجبنى ان زيدا يواخيك اومواخيك (فان تعذر) اى تعذر مصدر خبرها او ما هو فى معناه بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التعذر (الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيد ومعناهما واحد ﴿حروف التحضيض﴾ اى الحث والتحريض على شئ هى اربعة ﴿هلا والا﴾ (مشددتين) اى بتشديد اللام فيهما (ولوما ولولا) فهذه الاربعة للتحضيض ﴿لها﴾ اى للاربعة ﴿صدر الكلام﴾ (لدلالتها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احد و نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تبيين ذلك النوع (فتصدر) اى للاحتياج الى البيان تجعل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اى لتبين قبل شروع المتكلم فى الكلام ولتدل (على ان الكلام) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى ينبغى الاهتمام والاعتناء به لا من الكلام الذى هى فيه ﴿ويلزمها الفعل﴾ اى الفعل لازم لتلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد باللزوم عدم الانفكاك فلا اشكال فى كون الفعل لازما وملزوما وقوله ﴿لفظا﴾ حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) ﴿اوتقديرا﴾ (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير * ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى و بين دخولها على المستقبل فقال (فمعناها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه

﴿فكأنه﴾

فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعنـاه فى المضارع) يعنى اذا دخلت عليـه
(الحض) اى الحث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض
اى معنـاه الطلب (له) اى الفعل اذا كان معنـاه للطلب حين دخولها على
المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (فى المضارع بمعنى الامر) فكأنه
قال فى قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولايكون التحضيض فى الماضى
الذى قد فات) فانه لافائدة فى الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك
الحروف (تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك فى الماضى
شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنه من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى
على فعل يمكن وقوعه فى المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) ﴿حرف
التوقع ﴾ (والتقريب) ﴿ قد ﴾ (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع
كما اكتفى به المصنف و بحرف التقريب كما زاده الشـارح (لمجيئها) اى لمجىء
كلمة قد (لهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى
او المضارع فلابد فيه) اى فى هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا اشارة
الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذهو اصل لمعانيهـا وانما لم يضفها
المصنف اليه لاختصـاص التوقع بها وللرد على من قال انهـا ليست للتوقع
فى الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف
قد (يضـاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيعنون به
فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل فى معانيها (وهى) اى كلمة قد حال
كونها واقعة (فى) الفعل (الماضى) المثبت المتصرف كائنة (للتقريب) اى
تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبا (مع التوقع) اى
الانتظار من المخاطب قبل الاخبار ولذا فسر الشـارح معنى تقريبها الماضى من
الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا
عن قريب) اى واقعا فى الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصل
مدلوله فى الخـارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل للاول بقوله
(كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قد ركب) مقول القول
(اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله
واشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى ومن كون قد فى الماضى للتقريب من الحال مع
التوقع وهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت
الصلاة) مقول القول اى اشرف على القيـام وشرع فى مقدمتها تحقيقا والفاء
فى قوله (ففيها) للفصيحة اى اذا عرفت ماتقدم من المعانى ففى كلمة قد (اذن
ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التحقيق و) الثانى (التوقع و) الثالث (التقريب)

هذا فى الماضى وسيأتى لها معنى رابع فى المضارع وهو التقليل وانما تعد هذه المعانى اذا كانت قد حرفا فاما اذا كانت اسما فهى بمعنى حسب تقول قد زيد درهم اى حسبه وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد يكون كلمة قد مصاحبة (مع التحقيق والتقريب) فقط (من غير توقع) فلا تجتمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قد ركب زيد) اى تحقق ركوبه فى الماضى القريب من الحال والجار فى قوله (لمن لم يتوقع ركوبه) متعلق بتقول ﴿و﴾ (هى) اى كلمة قد حال كونها واقعة ﴿فى﴾ (الفعل) ﴿المضارع﴾ اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس) مثل يجود فى قولك قد يجود البخيل ثم ان فى توسيط الشارح كلمة هى بين العاطف والمعطوف فى قول المصنف وفى المضارع اشارة الى ان قوله ﴿للتقليل﴾ خبر للمبتدأ المقدر المعطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها فى المضارع للتقليل هو أن يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد بدخول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل فى معانيها كما تقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى يضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق فى الاغلب) احترز به عن غير الاغلب وهو استعمالها لمجرد التحقيق كما سيذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل يضاف وحينئذ يجتمع المعنيان كما فى (نحو) قولهم (ان الكذوب) المبالغ فى الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا محققا وقوله (وقد تستعمل) اى لفظ قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو) قوله تعالى ﴿قد نرى تقلب وجهك فى السماء﴾ وقوله ﴿قد يعلم الله المعوقين منكم﴾ اذ هى هنا للتحقيق فقط وقيل انها فى الآية الاولى للتحقيق مع التكثير * ثم ان الشارح اراد أن يتم الكلام عليها فقال (ويجوز) اى لا يمتنع (الفصل بينها) اى كلمة قد (وبين الفعل) الداخله عليه والباء فى قوله (بالقسم) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نحو) قولك (قد والله احسنت و) قولك (قد لعمرى) بفتح اللام الموطئة للقسم والعين المهملة اى لحياتى وبقائى (بت ساهرا) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها اقول تكميلا للفائدة ويجوز ايضا حذف فعلها تشبيها لها بلما فى التوقع لانهم قد يحذفون الفعل مع لما لجعلهم ما عوضا عن الفعل لان لما كانت فى الاصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو قول الشاعر * ازف الترحل غير أن ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد * اى وكان قد زالت ﴿حرفا الاستفهام﴾ اى طلب الفهم وهما ﴿الهمزة وهل﴾ فقط واما

(قولهم)

قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة فلغة فى فى هل بقلب الهاء همزة ﴿ ولهما ﴾ اى للهمزة وهل ﴿ صدر الكلام ﴾ بحيث (لايتقدمهما فى خيزها) لوجوب تقديمهما عليه (لدلالتهما على احد انواع الكلام) وهو الانشاء اذهما لانشاء الاستفهام (كامر) فى الكلام على كم الاستفهامية (وتدخلان) اى تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الاسمية و) الجملة (الفعلية) يشير الى هذا العموم تعدد الامثلة فى قوله ﴿ تقول ﴾ اى عند دخول الهمزة (فى) جانب الجملة (الاسمية) ﴿ ازيد قائم و ﴾ عند دخولها (فى) جانب الجملة (الفعلية) ﴿ اقام زيد وكذلك ﴾ اى وتدخل ﴿ هل ﴾ على الجملتين ايضا دخولا مثل دخول الهمزة عليهما حال كونك (تقول) عند دخولها (فيهما) اى الجملتين (هل زيد قائم) فى جانب الاسمية (وهل قام زيد) فى جانب الفعلية وقوله (الاان الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المصنف وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله بعد والهمزة اعم تصرفا فكأنه فى معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره فى قوله تقول أزيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم فى الاسمية بالنسبة الى الهمزة (بخلاف هل فانها لاتدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل زيد قام) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الاعلى) حل (الشذوذ) اى الاستعمال الغير الفصيح كما صرح به فى المفتاح (وذلك لان اصلها) اى اصل هل فى الاستعمال (ان تكون بمعنى قد) التحقيقية فهى قد جاءت على الفرع الذى هو معنى الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذى هو معنى قد (فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد أتى) فكما لايقال قد زيد قام لايقال هل زيد قام قال الرضى فان قيل مقتضى ماذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتاع ان يقال قد زيد قائم قلنا انما جاز حملا لها على اختها وهى أزيد قائم وانما لم تحمل على اختها فى مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اى اصل هل (قد وهى) اى قد (من لوازم الافعال) ومختصة بها (صارت) جواب لما (اذا رأت فعلا فى حيزها) اى وجدته فى مكانها (تذكرت عهودا بالحمى)جواب الشرط والعهود جمع عهد والحمى كالى مايحمى من الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء (وحنت)وهو امابالتخفيف من الحنو بمعنى الميل اوبالتشديد من الحنين بمعنى الشوق (الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعانقته)التزمته وضمته الى نفسها (وان لم تره فى حيزها) اى لم تجده فى مكانها (تسلت عنه)تكلفت السلوان عنه حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق مع المعشوق

والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى التزم والاترك * ولما كان قول المصنف فيما سبق وكذلك هل موهما لعمومها ولحصول المساواة بينها وبين الهمزة فى جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هى الاصل فى الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لايتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال ﴿ والهمزة اعم تصرفا ﴾ اى من جهة التصرف فهو تميز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (اى التصرف فيها) يعنى الهمزة وقوله (باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها) قيد للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لاتصرف فى الهمزة بخلاف هل فانه يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آنفا فقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من التصرف فى هل) خبره ﴿ تقول ﴾ هذا شروع فى بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة دون هل وعدّ منها هنا اربعة احدها ماذكره بقوله تقول ﴿ ازيدا ضربت ﴾ ملابسا (بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت فى حيزها لما سبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما اوفعلا (بخلاف هل زيدا ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل فى حيزها فانه لايجوز (لما عرفت) من انها لاتدخل على اسمية خبرها فعل الا شذوذا للعلة المتقدمة ﴿ و ﴾ الثانى ماذكره بقوله (تقول) منكرا ﴿ اتضرب زيدا و ﴾ الحال ﴿ هو اخوك ﴾ (باستعمال الهمزة لاثبات ما) اى الفعل الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار) هذا المثال من قبيل الانكار التوبيخى وهو أن يكون مابعد الهمزة واقعا وماكان ينبغى ان يقع وفاعله معلوم نحو ﴿ أتعبدون ماتنحتون والله خلقكم وماتعملون ﴾ وقد يجيء للانكار الابطالى وهو أن يكون مابعدها غير واقع ومدّعيه كاذب نحو ﴿ أفأصفاكم ربكم بالبنين ﴾ ومن حيث كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنا لو حمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة لانكار مادخلت عليه لكان اشمل وافيد (دون هل تضرب زيدا) الى آخره حيث لايجوز (لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذ لامعنى للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضاء المفهوم من التعليل بقوله (لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفى واقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه (وهل ضعيفة فى الاستفهام) هذا من تتمة التعليل (فلا يحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعا فيه (بخلاف الهمزة) حيث يحذف فعلها (فانها قوية) فى الاستفهام لكونها الاصل

(منه)

(منه) كما تقدم ﴿ و ﴾ الثالث ماذكره بقوله (تقول) مستفهما عن احد الامرين ﴿ ازيد عندك ام عمرو ﴾ ملابسا (بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذ هى مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد الاستفهام عن احد الامرين) وهو اما حصول زيد اوحصول عمرو (تعدد المستفهم عنه) جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انسب وأليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال بما هوالانسب عند العقل فلا يرد أنه لايدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على عدم الانسبية فتأمل (ويقع هل مع ام المنقطعة) لاالمتصلة المختصة بالهمزة (لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد) بل هو امر واحد(لانها) اى ام المنقطعة واقعة (للاضراب عن السؤال الاول) الداخل عليه هل (واستئناف سؤال آخر بام) المنقطعة (المقدرة ببل والهمزة) كما مر فى الحروف العاطفة (فان قولك هل زيد عندك ام عمرو) لاتعدد فيه اذهو (فى تقدير بل أعندك عمرو) حيث تركت السؤال عن زيد وأضربت عنه الى السؤال عن عمرو ﴿ و ﴾ الرابع ماذكره بقوله (تقول) اى تاليا لقوله تعالى ﴿ اثم اذا ماوقع ﴾ آمنتم به ﴿ و ﴾ قوله تعالى ﴿ افمن كان ﴾ على بينة من ربه ﴿ و ﴾ قوله تعالى ﴿ اومن كان ﴾ ميتافاحييناه (بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتمام التصدير لعراقتها فى الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا لمدخوله بماقبله لودخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لايقتضى كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للزمخشرى فان الهمزة عنده داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر فى مثل ﴿أفلا تعقلون ﴾ أجننتم فلاتعقلون وفى نحو ﴿ اولا يعلمون ﴾ اجهلوا ولايعلمون وقد قال الرضى الحق ماقاله الجمهور اذلوكان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها فى اول الكلام من غير أن يتقدم مايصلح العطف عليه مع انه لم يجئ فى الاستفهام الامبنيا على كلام متقدم انتهى * ثم ان قول المصنف ﴿ بخلاف هل ﴾ متعلق بقوله تقول أزيدا ضربت الى آخره فيكون قيدا فى الكل يعنى انك لاتقول هل فى هذه المواضع فقول الشارح (لكونها فرع الهمزة) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اى لاتقول هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلاتتصرف تصرفها) اذ الفرع لايتصرف تصرف الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهى مرادة عند القرينة كقول الشاعر * فوالله لاادرى وان كنت داريا * بسبع رمينا الجمرام بثمانيا * يعنى ابسع فحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل ﴿ حروف الشرط ﴾ الشرط فى اللغة الزام الشئ والتزامه

وقد نقل فى الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهى من اضافة الدال الى المدلول اى الحروف الدالة على التعليق وهى ثلاثة ﴿ ان ﴾ بكسر الهمزة وسكون النون ﴿ ولو واما ﴾ بفتح الهمزة والميم المشددة ﴿ لها ﴾ اى لكل منها ﴿ صدر الكلام ﴾ فيجب تقديمها على مادخلت عليه (لمامر) من انها تدل على نوع من انواع الكلام ﴿ فان للاستقبال ﴾ اى لحصول مادخلت عليه فى الاستقبال ﴿ وان دخلت على الماضى ﴾ يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت اومضارعا نحو ان تضرب اضرب ﴿ ولو عكسها ﴾ اى عكس ان وقد بينه الشارح بقوله (يعنى) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (للماضى وان دخلت على المستقبل) اى انها تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضى سواء دخلت على الماضى نحو لو ضربت ضربت اوالمضارع نحو لو تضرب اضرب قال الشارح (وفى بعض النسخ) اى نسخ المتن مانصه (فان للاستقبال ولو للمضى) اى بدون ذكر المبالغتين (ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضى اوالمستقبل) يعنى ان المبالغة الموجودة فى النسخة الاولى مرادة وان لم يصرح بها فى الثانية وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل فلاتدخل على الماضى وان لو مختصة بالماضى فلاتدخل على المستقبل كما قديتبادر منه وقوله (نحو ان تكرمنى اكرمك)مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (ان اكرمتنى اكرمتك) مثال لدخولها على الماضى واذا كان كذلك (فمعنى المثال الثانى بعينه) وهو الذى للمضى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصد به (ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثانى بلا فرق بينهما (وكذلك لو للمضى على ايهما دخلت) اى سواء دخلت على المستقبل اوالماضى (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضى (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ماقبله فهما (بمعنى واحد) بلافرق (اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه)وعلى هذا يكون معنى العبارة فى النسختين واحدا قوله (وقد تستعمل كان فى المستقبل) اشارة الى ان لو تجىء مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضى وذلك (نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من شركة ولو اعجبتكم) فان المعنى والله اعلم ان لاتعجبكم او تعجبكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ﴿ودوا لو تكفرون﴾ وكقوله ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ وكقوله ﴿يود المجرم لو يفتدى﴾ لايجوز أن تكون ههنا للامتناع لانه لاجواب لها انتهى ولما انهى الشارح

(الكلام)

الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث
معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو)
تستعمل (لانتفاء الثانى لانتفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتنى اعطيتك حيث
امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فانتفى الامران وكان انتفاء الثانى وهو الاعطاء
لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى
مدلولها اللازم لمعناها المطابقى (فانها موضوعة) اى مُطابقة (لتعليق حصول
امر فى الماضى) اذ هى حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صُرح
التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح والباء فى قوله (بحصول امر آخر)
متعلقة بقوله لتعليق وهو بمعنى على او سببية وقوله (مقدر فيه) بالجر صفة امر
والضمير راجع الى الماضى اى مقدر ومفروض وجوده فى الماضى وهذا بناء على
العرف وماقيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وما)
اى الامر الذى (كان حصوله) وجوده وثبوته (مقدرا) مفروضا
(فى الماضى كان منتفيا فيه) اى الماضى (قطعا) اى جزما واذا كان كذلك
(فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما) اى الامر الذى (علق به) اى عليه (ايضا)
اى كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصول المعلق وهو
الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لا على غيره (فاذا
قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك) مثال لبيان التعليق (فقد علقت حصول الاكرام)
وهو معلق (فى الماضى) متعلق بقوله حصول والباء فى قوله (بحصول) بمعنى على
فتكون متعلقة بعلقت او سببية اى بسبب حصول (مجيء مقدر) وهو المعلق عليه
(فيه) اى الماضى والفاء فى قوله (فيلزم) سببية اى فبسبب هذا التعليق التام بارتباط
المعلق بالمعلق عليه يلزم (انتفاؤهما) اى المعلق والمعلق عليه حال كونهما
(معا) اذ المعلق عليه وهو حصول المجيء المقدر فى الماضى منتف وبانتفائه
انتفى المعلق وهو حصول الاكرام فى الماضى (و) يلزم ايضا (كون انتفاء
الاكرام مسببا لانتفاء المجيء) يعنى ان انتفاء المجيء سبب لانتفاء الاكرام وهو
مسبب وناش عنه (فى زعم المتكلم) متعلق بقوله مسببا وانما قيد به اشارة الى
انه لا يلزم كون الثانى مسببا فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء المعرى * ولو طار
ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر * والحاصل ان معنى لو المطابقى هو
التعليق المخصوص وان انتفاء الامرين وسببية امتناع الثانى لامتناع الاول
هو المدلول الالتزامى وانه لما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق
الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية
قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول فاقاموا ماهو المقصود من المعنى

المطابق مقامه ووضعوه موضعه تنبيها على ذلك فاحفظه ولذلك قال الشارح (فاستعمال لو بهذا المعنى) اى الالتزامى المقدم ذكره (هو الكثير المتعارف) بين النحاة (وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول) اى من غير قصد كونه معلقا عليه وفى هذا اشارة الى انه معنى مجازى لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه المشار اليها بقد وقوله (مع انتفاء اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء (ليستدل به) اى باللزوم المقارن لانتفاء اللازم (على انتفاء الملزوم) ولذا لايحتاج الى استثناء التالى ولايجوز استثناء المقدم وذلك (كقوله تعالى لو كان فيهما) اى فى السموات والارض (آلهة الا الله لفسدتا) مثل بهذه الآية الكريمة استظهارا للمقام (فان لو ههنا) اى فى الاية (تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة) المستفاد من الجمع (و) تدل ايضا (على ان الفساد) اللازم (منتف) وفى هذا اشارة الى ان لو قائمة مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اى من انتفاء الفساد الذى هو اللازم (انتفاء التعدد) الذى هو الملزوم * ثم ان الشارح رحمه الله قد اورد ههنا اعتراضا فقال (ومن هذا الاستعمال) الذى هو قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول) كتعدد الآلهة فى الآية (لانتفاء الثانى) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو انها لانتفاء الثانى لانتفاء الاول (ولم يدر) عطف على توهم اى لم يدر المصنف ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم و (ان ماذكره) اى من اللزوم (معنى يقصد اليه) اى يقصده البلغاء (فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء الملزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدر ايضا (ان المعنى المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر) كسببية انتفاء المجيء لانتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان كذلك (فلايتصور هناك) اى فى بيان السببية (استدلال) لمعلومية الانتفائين وقوله (فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك) تعليل لنفى تصور الاستدلال (لم تقصد) جواب اذا اى لم يكن مقصودك فى صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام) كما تقصد فى صورة اللزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (كيف) استفهام تعجبى اى كيف تقصد هذا الامر العجيب (و) الحال (كلا الانتفائين معلوم له) اى المخاطب * ثم ان الشارح اضرب عن ذلك فقال (بل قصدت اعلامه) اى المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء) اى مسبب عنه لاغير وحينئذ لا استدلال فتدبر * ولما فرغ من التكلم على هذا الاستعمال

(الثانى)

الثانى للو استأنف الكلام على استعمال آخر لهـا فقال (ولها) خبر مقدم (استعمال) مبتدأ مؤخر (ثالث) صفته (وهو أن يقصد) مبنى للمجهول (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف الى (استمرار شئ) يعنى هو قصد القـائل اظهار الدوام لشئ من الاشـياء (فيربط) مبنى للمجهول (ذلك الشئ) نائب فاعله اى فبسبب هذا القصد يربط القـائل ذلك الشئ الذى اراد بيان استمراره (با بعد النقيضين عنـه) اى عن ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسـطة بين النقيضين وذلك (كقولك لو أهـانتى لا كرمتـه) حيث ربطت الا كرام بالاهانة وعلقته عليهـا وهى ابعد النقيضين عنـه (لبيـان استمرار وجود الا كرام) تعليل لربط الا كرام بالاهانة فى المثال المذكور (فانه) الحال والشان (اذا اسـتلزمت الاهانة) بالرفع فاعل (الا كرام) بالنصب مفعول وهى ابعد النقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة فى جواب اذا وكيف استفهام انكارى اى فلا يصح انه (لايسـتلزم الا كرام الا كرام) بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية اذهو اقرب النقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال ﴿ وتلزمان ﴾ (اى ان ولو) يعنى يلزم دخول كل منهما ﴿ الفعل ﴾ هذا بالنسـبة الى الشرط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية اومضـارعا مجزوما بلم اوماضيا فى اوله لام مفتوحة وقوله ﴿ لفظا ﴾ الخ تعميم اى سواء كان الفعل لفظا (كما مر فى الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك ولو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب ﴿ او تقديرا ﴾ عطف على لفظا وذلك (نحو قوله تعالى (وان احد من المشركين استجارك و) قوله تعالى ﴿ قل ﴾ (لو انتم تملكون) الاولى مثال لان والثانية للو وقد فسر الشارح التقدير فى الاولى بقوله (اى وان استجارك احد) وفى الثانية بقوله (ولو تملكون انتم)هكذا فى النسخ والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد وانتم) اى فى الآ تيين (مرفوعان لانهما فاعلان لفعلين محذوفين) اى ليسـا بفاعلين لمـا بعدهما بل هما فاعلان لفعلين محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظـاهر) اى الفعل الظـاهر بعد كل منهما * ولما كان فى فاعلية انتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس بفاعل لحذف الفاعل مع الفعل وانما هو تأكيد للفاعل اراد الشارح بيان ذلك دافعا للتوهم فقـال (اما احد فظاهر) اى فكونه فاعلا ظاهر (واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا) قال السيلكوتى الصواب اسقاط مستترا لكونه لغوا وليس سهوا الاعلى قول الاخفش والمازنى فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك

الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لغوا وقوله (وليس تأكيدا لفاعل الفعل المحذوف) دفع للتوهم اى ليس انتم فى الآية تأكيدا للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ماذهب اليه البعض تقليلا للتصرف (لان حذف الفعل والفاعل) اى معا (ابعد من حذف الفعل وحده) فيه انا لانسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل فتأمل ﴿ ومن ثمه ﴾ (اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها) يعنى من حيث ان ان ولو يلزم دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا ﴿ قيل ﴾ اى قال النحويون (بعد) كلمة ﴿ لو ﴾ (المحذوف فعلها) الداخلة عليه ﴿ انك بالفتح ﴾ اى فتح الهمزة (لابالكسر) اى كسرها ﴿ لانه ﴾ (اى ان) الذى هو حرف تأكيد حال كونه (مع معموليه) الاسم والخبر فى هذا المثال ﴿ فاعل ﴾ (للفعل المقدر بعد لو) المحذوف فعلها لفظا (والصالح للفاعلية) اى والذى يصلح لان يكون فاعلا من ان المفتوحة وان المكسورة انما (هو أن المفتوحة لا) ان (المكسورة) تقول اعجبنى انك قائم بالفتح دون الكسر اذلا يصح فيه ﴿ و ﴾ (قيل) عطف على قيل المتقدم اى ومن حيث انهم اذا حذفوا الفعل بعد لو فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ان يكون خبران فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو أنك ﴿ انطلقت بالفعل ﴾ (بصيغة الفعل) المتصل بتاء المخاطب ولم يقولوا لو أنك منطلق بصيغة الاسم بل وضعوا انطلقت ﴿ موضع منطلق ﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه منصوب بنزع الخافض وقوله (لان الاصل فى خبران هو الافراد) تعليل للياقة وقوع منطلق خبرا اذهو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت ﴿ ليكون ﴾ (الفعل المذكور) الموضوع فى (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق ﴿ كالعوض ﴾ (عن الفعل المحذوف) يعنى مدخول لو والفاء فى قوله (فيقال) للسببية اى فبسبب ذلك يقال (لو أنك انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو أنك منطلق) بالاسم على الاصل * ولما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو أن يقال لم قال المصنف كالعوض ولم يقل عوضا هل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما قال كالعوض) اى ولم يقل عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو (لابدله من فعل يفسره) كما مر مثاله فى قوله تعالى ﴿ قل لو انتم تملكون ﴾ (وان) اى وكلمة ان التى دخلت عليها لو فى قولهم لو أنك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت) وضعا (تدل على معنى) لفظ (ثبت) الذى هو الفعل (المقدر ههنا) اى فى هذا المثال

﴿ فقوله ﴾

فقوله ان فى محل رفع بالابتداء كما ان جملة تدل فى محل رفع ايضا على الخبرية والفاء فى قوله (فهو) فصيحة اى اذا عرفت ماتقدم فهو اى لفظ ان الدال على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع فيه خبرا) اى فى ان يعنى فى خبره وهو انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت (عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الاتيان بالفعل فى خبر ان دون الاسم انما يلتزم (اذا كان الخبر) اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل)كانطلقت (من مصدره) كالانطلاق مثلا وهذا على ما اشتهر من ان الاشتقاق من المصادر ﴿ فان كان ﴾ الخبر اسما ﴿ جامدا ﴾ كالحجر فى قولك لو أنه حجر لكان جمادا بحيث (لا يمكن اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه ﴿ جاز ﴾ اى لم يمتنع حينئذ (وقوع ذلك الإسم الجامد خبرا) حيث لم يمكن الاتيان بالفعل ﴿ لتعذره ﴾ (اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات وقوله(كقوله تعالى ولو أن مافى الارض من شجرة اقلام) تمثيل للجامد (فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الاتيان فيه بالفعل حتى (يوضع فعله فى موضعه) كوضع انطلقت موضع منطلق * ولما انتهى المصنف من الكلام مايتعلق بلو شرع يتكلم على مايتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال ﴿ واذا تقدم القسم ﴾ بفتحتين اى اليمين ﴿ اول الكلام ﴾ بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير الشارح له بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فمبنى على ماذهب اليه من انه ظرف زمان بحذف زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولايخفى مافيه * ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح ترك فى) وعلله بقوله (لكونه) اى اول (ظرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتضمين التقدم معنى الدخول اى وتقدير فى جائز فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ما ثبت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت فاما فيما تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا فتأمل (واحترز به) اى اول (عن توسط القسم) اى اورده للاحتراز عن توسطه الحاصل (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتى فى قول المصنف انا والله ان تأتنى آتك وقوله ﴿ على الشرط ﴾ من تتمة كلام المصنف * ولما كان قد يتوهم تعلقه بماقبله من الشرح قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا

للتوهم وقوله ﴿ لزمه الماضى ﴾ جواب واذا فسره الشارح بقوله (اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) بجعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء ﴿ لفظا اومعنى ﴾ تعميم فى الماضى (ليكون) اى الشرط الماضى مبنيا (على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط) اى لا تؤثر فيه ولا تفسره (فيطابق اى الشرط الجواب) فى العموم لفظا فيهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب) لصيرورته جوابا للقسم يعنى انه لما بطل عمل حرف الشرط فى الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل فى الشرط ايضا ليتطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف ﴿ وكان الجواب للقسم ﴾ عطف على قوله لزمه الماضى وانما كان للقسم لتقويه بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وربما يجوز أن يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم فى نفسه لانه كزائد فى المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط) لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله ﴿ لفظا ﴾ تميز اى كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (لا للقسم والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع النقيضين وهو باطل وقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اى دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف و يقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تميز ايضا اى واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون اليمين عليه) اى لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اى كما كان الجواب للقسم كان للشرط ﴿ لكونه ﴾ اى الجواب (مشروطا بالشرط) اى مرتبطا ومتعلقا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك ﴿ مثل والله ان اتيتنى ﴾ بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال للماضى لفظا) اذ لفظ اتيت ماض ﴿ اولم تأتى ﴾ عطف على اتيتنى وهو (مثال للماضى معنى) لان تأتى وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما دخلت عليه لم قلبت معناه للمضى فصار ماضيا معنى ﴿ لاكرمتك ﴾ هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصدر وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط لانه مشروط له

(و)

ومتعلق به كما عرفت وقوله ﴿ وان توسط ﴾ (اى القسم) يحترزبه بقوله واذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى فى خلاله واثنائه والباء فى قوله ﴿ بتقديم الشرط ﴾ سببية اى بسبب تقديم الشرط ﴿ عليه ﴾ اى القسم كما سيأتى فى قوله ان اتيتنى والله لآتيتك ﴿او﴾ بسبب تقديم ﴿غيره﴾ (اى تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخره لا يستلزم التوسط وسيأتى مثاله فى قوله انا والله ان تأتنى آتك وقوله ﴿جاز﴾ جواب ان اى صح فيه امران احدها ﴿ ان يعتبر ﴾ (القسم) فيراعى فى الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه ﴿ و ﴾ الثانى (ان) ﴿ يلغى ﴾ (القسم ويكون الشرط معتبرا) قد عرفت معناها مما قبلهما فلا نطول بالاعادة* ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل فى قوله جاز أن يعتبر وان يلغى وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضا على الشرط نبه على ذلك بقوله (ويحتمل) اى على بعد (ان يكون المعنى جاز أن يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد فى الجواب اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضا (ان يلغى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك ﴿ كقولك انا والله ان تأتنى آتك ﴾ بصيغة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطا وجوابا (فعلى) اى فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كلمة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اى حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (باعتبار التقديم) اى تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كليهما) اى كل منهما (نشرا على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاجمال ثم ذكر مالكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يردّه الى مجمله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثانى للثانى اوعلى غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب * ثم ان هنا لفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز الالغاء وبهذا تعلم ما فى عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشرا على ترتيب اللف وكان الظاهر أن يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشرا له فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا يكون شئ من المثالين نشر الواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير

ترتيبه إذ ليس فى المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغاء القسم المذكور فى اللف الثانى بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثانى اللهم الا ان يقال ان اللفين المستفادين من من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثانى ومن الثانى بقرينة الاول ولاشك حينئذ فى اشتمال كل من المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا * ثم ان قوله (وعلى المعنى الثانى) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وبناء على المعنى الثانى وهو ثانى الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كامر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم اى حيث روعى جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف) انظر ما الفرق بين ماهنا وما تقدم حيث خالف ثمه وجعله على ترتيب اللف وقد عرفت مافيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف وقول المصنف «وان اتيتنى والله لآتينك» عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم * ولما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو أن يقال لم خالف المص صنيعه الاول حيث اورد الشرط فى ذاك المثال بصيغة المضارع واورده هنا بصيغة الماضى فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذى اورد فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط المضىّ) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه) اى توسط القسم كما فى هذا المثال (كاشتراطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا (على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم (هذا المثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتنى حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لآتينك وبعدم الجزم (فهو) اى هذا النشر (باعتبارهما جميعا) اى باعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب اللف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين فى اللف (وعلى المعنى الثانى) وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولاعتبار جواز (الغائه) اى الغاء القسم (فالنشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو مايراد به تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الممثل (وباعتبار الثانى) اى الذى هو مايراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه فى اللف قدم اعتبار القسم (فى كل من المثالين) وهما انا والله ان اتيتنى وان اتيتنى والله (يقع

من حيث المعنى الثانى) اى بالنظر الى المعنى الثانى الذى هو تقديم الشرط والغاء القسم (اختلاف بين اعتباريه) فان فى المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط وفى المثال الثانى يوجد تقديم الشرط ولم يوجد الغاء القسم بل وجد اعتباره (بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو مايراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول يكون مثالا لتقديم غير الشرط والغاء القسم والمثال الثانى يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار القسم واذا لم يوجد اختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من حمله على المعنى الثانى لوجود الاختلاف فى الثانى (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول (وان كان رعاية) اى ولو وجد فى هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب اللف يقتضى) اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثانى) اى الذى فيه تقديم الشرط (على الاول) اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير الشرط ذكر فى الممثل مؤخرا والاتصال يحصل بتقديم مثال الثانى والشرط ذكر مقدما فتأخير مثال الاول يقتضى تأخير الثانى (على تقدير تقديم اللفين) احدهما تقديم الشرط والغاء القسم والثانى تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على نشرهما) اللذين احدهما المثال الاول للثانى والثانى للاول (من حيث مثالهما) قيد للنشر * ولما فرغ من ذكر القسم الملفوظ شرع فى حكم القسم المقدر فقال ﴿ وتقدير القسم كاللفظ ﴾ (اى كالتلفظ به) وهذا تفسير لقوله كاللفظ لانه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كملفوظه فى صدر الكلام) اى او المعنى ان تقدير القسم فى صدر الكلام كذكره فيه وقوله (فلزم فى الشرط) تفريع عليه يعنى انه لما كان تقديره كملفوظه لزم فى الشرط (الذى بعده المضى وكان) اى ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) ﴿ نحو ﴾ (قوله تعالى) ﴿ لئن اخرجوا لايخرجون ﴾ (اى والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولايخرجون) اى الجواب (جواب القسم فانه لوكان جزاء الشرط لكان) اى ورود قوله لايخرجون فى النظم (الجزم بحذف النون اولى به) اى من وروده بالنون مرفوعا (اى لايخرجوا) ﴿ و ﴾ (كذا قوله تعالى) ﴿ ان اطعتموهم انكم لمشركون ﴾ (اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط) اى قوله اطعتموهم (ماض و) قوله (انكم لمشركون جواب القسم فانه لوكان جزاء الشرط يلزم الاتيان) اى اتيانه (بالفاء) فكان يردفانكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع فى بيان اما فقال ﴿ واما للتفصيل ﴾ (اى لتفصيل ماجمله المتكلم فى الذكر) يعنى انه

موضوع له والتفصيل يقتضى مجملا وهذا التفسير اشارة الى بيان المجمل الصالح له
وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما مااجمله فى الذكر والثانى مااجمله فى الذهن
والاول (نحو قولك جائتنى اخوتك) هذا مجمل اجمل المتكلم فى لفظ الاخوة جميع
اخوة المخاطب * ثم فصل ماصدر منه فى حقهم فقال (اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه اواجمله) اى اواجمل المتكلم هذا المجمل
(فى الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث
الى اجماله فى الذهن هو وجود القرينة وقال الرضى وقديحذف لكثرة الاستعمال
وانما يطرد ذلك اذاكان مابعد الفاء امرا او نهيا وماقبلها منصوبا اذا فسر به فلايقال
زيدا ضربت ولازيدا فضربته بتقدير اما فماوقع فى توجيه اوائل الكتب فى قولهم
وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فحينئذ عدم التقدير ممالاينبغى انتهى مانقله
العصام عنه (وقدجاءت) اى كلمة اما (للاستئناف من غير أن يتقدمها اجمال
نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب) وقال فى شرح اللب ان اما الواقعة فى اوائل
الكتب مندرج فيما اجمله المتكلم فى الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستئناف
تضييع للوضع (ومتى كانت لتفصيل المجمل) المذكور اوالمقدر (وجب تكرارها)
وظهر منه ان مالم تكن للتفصيل بل كانت للاستئناف على ماقرره الشارح لايجب
تكرارها (وقديكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور)
يعنى اذا ذكر ضد لشئ يكون قرينة على ان ضده الآخر مذكور تقديرا (لدلالة
احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون
ماتشابه فان مايقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين
ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات) ولما حكم
فى اما بانها للشرط ولم يحكم فى حين واذا بانهما للشرط اراد ان يذكر وجه
الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعنى ان وجه الحكم
عليها بانها للشرط وعدها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع
امرين احدهما (لزوم الفاء فى جوابها و) الآخر (سببية الاول للثانى)
ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه
واذا لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة فى القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل
جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال
المستقبل فى الظرف الماضى وان امتنع وقوع المستقبل فى الماضى لان الغرض
لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت
فى الازمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المبالغة كذا
فى العصام * ثم ذكر هنا خاصة اخرى لاما دون الاولين فقال (والتزم حذف

(فعلها)

فعلها ﴾ اى يجب حذف فعل اما وذلك الفعل (الذى هو الشرط) ﴿ وعوض بينهما ﴾ (اى بين) كلة (اما) ﴿ وبين فائها ﴾ اى وبين فاء اما (الواقعة فى جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملابسة لان الفاء فى الحقيقة للجزاء فقوله عوض فعل مجهول وقوله ﴿ جزء ﴾ نائب فاعله يعنى جعل ﴿ مما فى حيزها ﴾ (اى حيز فائها او حيز اما) عوضا عن الفعل المحذوف * ولما ورد على التفسير الثانى بانه لم جاز أن يرجع ضمير حيزها الى اما قال (لان حيز الفاء ايضا حيزها) اى حيز كلة اما * ثم اشار الى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق) حيث قدم زيد الذى هو المبتدأ الواقع فى حيز الفاء وعوض بين اما والفاء (او) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان يوم الجمعة معمول لمنطلق الواقع بعد الفاء وقوله ﴿ مطلقا ﴾ مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار بقوله (اى تعويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعنى ان ذلك التعويض تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه) يعنى لم يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع فى حيز الفاء من المعمول الذى جاز تقديمه على الفاء او بانه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائز التقديم اولا (وهذا) اى ما اختاره المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه) فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا ﴿ وقيل ﴾ (القائل المبرد) ﴿ هو ﴾ (اى ما وقع بينها وبين فائها) ﴿ معمول الشرط المحذوف ﴾ لا انه معمول لما بعد الفاء وقوله (عملا) ﴿ مطلقا ﴾ اشارة الى انه مفعول مطلق وقوله (اى معمولية مطلقة) اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فان مصدر المعلوم بمعنى العاملية ومصدر المجهول بمعنى المعمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعنى المراد بقوله مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحال تجويز التقديم وعدمه) كما ذهب سيبويه الى ما ذهب كذلك ﴿ مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ﴾ (فان التقدير على المذهب الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط) اى جعل (يوم الجمعة) الذى هو معمول مما فى حيز الفاء مقدما مذكورا (بين اما وفائها) وانما جعل ذلك (لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما) اى التقدير (على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذى هو يكن لا انه معمول لما بعد الفاء كما كان فى الاول (فلما حذف فعل الشرط) اى

الذى هو مهما يكن وبقى ظرفه (صار) اى التركيب (اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فهذا القائل) اى المبرد (لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا) يعنى ذهب
الى ان مابعد الفاء لايجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما اولا * ثم شرع
فى نقل المذهب الثالث الذى هو التفصيل بين ما جاز تقديمه و بين ما لم يجز فقال
《وقيل》(القائل المازنى) حيث ذهب الى انه《ان كان》(مايتوسط بين اما
وفائها)《جائز التقديم》(على الفاء مع قطع النظر عن الفاء) اى مع عدم وجود
مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة فزيد منطلق《فمن》
(قبيل القسم)《الاول》(وهو) اى المراد بالقسم الاول (ان يكون المتوسط جزء
الجزاء قدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطلقا《والا》(اى واى لم يكن جائز
التقديم مع قطع النظر عن الفاء) اى ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اى الى
الفاء (مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لايعمل فيما
قبلها) فانه لما وقع لفظ ان فى هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان
كذلك《فمن》اى فيكون من (قبيل القسم)《الثانى》(وهو) اى القسم الثانى
(ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذى
نقله المصنف (وهذا القائل ميز بين ان لايكون وراء الفاء مانع آخر و بين أن يكون)
اى و بين ان يوجد مانع (فجعل) اى جعل هذا القائل بهذا التميز (لاما) اى اعطى
لها (خاصية قوة رفع حكم الامتناع عن الاول) يعنى ان لاما خاصية وهو نسخ ما
اقتضى الفاء من امتناع تقديم ما فى حيزها فى غير ما وقعت مع اما (دون الثانى) اى
ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعد اما) معمولا (منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره)
اى يكون تقدير الكلام (على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم
اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اى قدم على الفاء وجعل
متوسطا (بين اما والفاء لما ذكرنا فصار) بعد الجعل المذكور (اما زيد فمنطلق) اى
فهو منطلق (فارتفاع زيد) اى فيكون زيد على هذا التقدير مرفوعا (بالابتداء كما
كان اولا) اى قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثانى) وهو كون المرفوع
جزأ من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق) وفى هذا
التفسير اشارة الى ان قوله فمنطلق خبر للمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية
جزائية وزيد فاعل فعل الشرط الذى هو يكن (اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط) اى قوله يكن فبقى فاعله مذكورا (فصار اما زيد فمنطلق فزيد)
اى المذكور بعد اما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اى لا لانه مرفوع
بالابتداء * ولما كان فى هذا المقام مذهب آخر فى توجيه المرفوع والمنصوب

المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يردّه فقال (واما تقديره) وهو مبتدأ وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعنى ان تقدير البعض فى المثال المذكور (على تقدير الرفع) اى على تقدير كون المذكور فيما بعد اما مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق حيث وجهه (بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكر (المحذوف على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف) يعنى نائبه (وتقديره) اى وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير النصب) اى فيما وقع مابعد اما منصوبا وجهه (بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) اى فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لوكان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لايجوز الا على تأويل مرجوح وهو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد فى اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لايجوز وقوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر لايهام شئ آخر مضرّ وهو أنه (يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب و) يوهم ايضا (جواز امايوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما) اى مع ان نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بلاخلاف) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال (وانما مثل المصنف) اى اختار المثال (بما) اى من قبيل ما (تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها) ﴿ حرف الردع كلا ﴾ بفتح الكاف وتشديد اللام (الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول) اى ذلك الشخص جوابا لك (كلا ردعا لك) اى زاجرا لك ومانعا من مثل هذا الكلام (اى ليس الامر كما تقول) وفى العصام ان هذا مثال لردّ المخبر ونفى خبره يعنى لا انه ردّ لنفس الخبر فانه يجوز البغض منه وقديكون بيانا لكون الخبر الذى اتى به المتكلم منكرا فى نفسه كقوله تعالى ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا ﴾ (وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا) وتجيب له بقولك (كلا اى لاتجاب) يعنى لاينبغى ان تجاب (الى ذلك) اى ما امرتنى به ﴿ وقدجاء ﴾ (اى) وقد ورد لفظ (كلا) على غير معنى الردع بل ورد ﴿ بمعنى حقا ﴾ يعنى ثبت مايقال ثبوتا (والمقصود منه) اى من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز أن يجاب القسم (كقوله

تعالى كلا ان الانسان ليطغى) اى حق وثبت طغيان الانسان ويجوز أن يجاب ايضا به نحو قوله تعالى ﴿كلا بل تحبون العاجلة﴾ (واذا كان بمعنى حقا جاز أن يقال انه اسم بنى) يعنى على الالف (لكون لفظه) اى لفظ كلا حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا الذى هو حرف) فبينهما مناسبة لفظية (ولمناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى حقا (لمعناه) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة (لانك تردع) اى تزجر وتمنع (المخاطب عمايقوله تحقيقا لضده) يعنى كأن الله تعالى فى قوله ﴿كلا ان الانسان ليطغى﴾ لما اثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات بضده الذى هو عدم طغيانه هذا خلاف ما اختاره المصنف فان الظاهر من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء على انه وان جاز أن يكون الثانى اسما على ماتصرف الشارح فيه (لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما) اى للمعنى الذى (فهموا من ان المقصود به) اى بلفظ كلا بمعنى حقا (تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان) فى قوله ان زيدا قائم فحينئذ شابهت بان (فلم يخرجوا) اى بهذا السبب لم يخرج النحاة (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان بمعنى حقا (عن الحرفية) ﴿ تاء التأنيث الساكنة ﴾ واشار بقوله (لاالمتحركة) الى فائدة التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تاء التأنيث المتحركة (لانها) اى لان المتحركة (مختصة بالاسم) وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ ربت وثمت فيه تاآ تأنيث مع انهما قد دخلتا على رب وثم وهما حرفان اللهم الا ان يقال ان قوله مختصة بالاسم بناء على عدم الندرة فان دخولها على الحرف نادر قال العصام ولولم يقيد المصنف لم يصح اى لم يصح كلامه بقوله ﴿ تلحق ﴾ (الفعل) ﴿ الماضى ﴾ فكأن العصام اشار الى ان ماعلله الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على تقييده به لانه خصص تلك التاء بلحوقها بالفعل الماضى وماالحق به يعنى الساكنة لاالمتحركة وانماتلحق تلك التاء بالماضى (لتكون) اى لقصد أن تكون تلك التاء (من اول الامر) اى قبل ظهور المسند اليه (علامة) واللام فى قوله ﴿ لتأنيث المسند اليه ﴾ متعلق بقوله تلحق بالنظر الى عبارة المصنف و بقوله علامة بالنظر الى عبارة الشارح (فاعلا كان) يعنى ان المسند اليه الذى قصد تأنيث فعله اعم من ان يكون فاعلا بان اسند اليه الفعل على جهة قيامه به (او) يكون (مفعول مالم يسم فاعله) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه عليه (وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم) اى الاصل فى الاسم (الاعراب واصل الفعل) اى ولان الاصل فيه (البناء فنبه) اى فاريد

(ان)

ان ينبه (من اول الامر بسكون هذه) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل (على بناء ماالحقته) اى على ان ماالحقت به تلك التاء مبنى (وبحركة) اى واريدان ينبه بحركة (تلك) التاء اى اللاحقة بالاسم (على اعراب ما وليته) اى على ان ما وليت له التاء من الاسم معرب وانما جاز التنبيه به (لانهما) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف الاخير مما تلحقانه) ثم شرع فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به قد يكون مخيرا وقد يكون واجبا فقال ﴿فان كان﴾ (اى المسند اليه اسما) ﴿ظاهرا غير﴾ (مؤنث) ﴿حقيقى﴾ فانه ان كان اسما ضميرا راجعا الى مؤنث حقيقيا كان اوغير حقيقى وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقى واما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقى ﴿فمخير﴾ (اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه) اى وبين عدم الحاقه (اوفهو اى الحاق تاء التأنيث) وعدم الحاقه (مخير فيه على الحذف والايصال) يعنى ان فى التفسير الاول نائب الفاعل لقوله مخير تحته مستتر عبارة عن المخاطب فاعله قوله فيه فحذف الجار واستتر المجرور تحته كما كان فى قولهم مال مشترك وظرف مستقر (و) لما اورد صاحب المتوسط على المصنف انذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخيير فى التأنيث (قدتقدمت) اى فى بحث المؤنث فذكره مستغنى عنه فاجاب الشارح بانه وان تقدمت فى بحث المؤنث (الاانها) اى لكن هذه المسئلة (قدذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا) اى وذكرت هنا (من حيث انها من احكام تاء التأنيث) وقال العصام بهذا لايندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى ﴿واما الحاق علامة التثنية والجمعين﴾ (اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء) ﴿فضعيف﴾ (لعدم احتياجها) اى لعدم احتياج المذكورات (الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا) ولم يكن فى لفظه علامة كونه مؤنثا كهند (اوسماعيا) مثل شمس ولولم يوجد فى فعله علامة ايضا لم يوجد علامة اصلا ولم يعرف انه مؤنث اومذكر (وعلامة التثنية) اى بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيهما (غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت) اى ومع انها لوالحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (فليست بضمائر) اى لم تكن تلك اللواحق ضمائر (لئلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت ضمائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هى) اى بل علامة التثنية والجمعين الواقعة (حروف اتى بها) اى الحقت بما الحقت (للدلالة من اول الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تثنية وجمعا مذكرا اومؤنثا (كتاء التأنيث) اى كما الحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة (وفى

شرح الرضى هذا) اى ماذكر من التوجيه (ماقاله النحاة) واليه ذهب المصنف
(ولا منع) يعنى انه فى الحقيقة لاوجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمائر
وابدال الظاهر منها) اى ولامانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى
وان كان لزوم الضمائر قبل الذكر مانعا منه بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل
الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز أن تجعل تلك الحروف ضمائر
مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها بدلا من ذلك الضمير
(والفائدة فى مثل هذا الابدال مامرّ) اى فائدته مرّت (فى بدل الكل من الكل)
وقوله (اوتكون) عطف على مدخول من فى قوله من جعلها يعنى لامنع
ايضا من ان تكون (الجملة خبر المبتدأ المؤخر) وهوالاسم الظاهر المذكور
بعدها (والغرض) اى يجوز أن يكون الغرض من اضمار الفاعل وذكره
بعدها ظاهرا (كون الخبر مبهما) اى الابهام اوّلا والتصريح ثانيا وهو
غرض صحيح عند البلغاء (التنوين) ولما كان المراد بالتنوين ههنا معناه
الاصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان يبين معناه اللغوى الذى نقل منه
فقال (فى الاصل) يعنى التنوين فى الاصل اى فى اصل اللغة قبل النقل (مصدر
نوّنته) يعنى يقال نوّنت زيدا مثلا (اى ادخلته نونا) فكان التنوين على هذا
فعل المتكلم فالمتكلم منوّن بكسر الواو وزيد منون بفتح الواو والتنوين آلة
لذلك الفعل يعنى مابه ينون (فسمى مابه) يعنى ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى
مابه (ينوّن الشئ) فوضع له وضعا عرفيا فسمى مابه ينوّن الشئ (اعنى
النون تنوينا) وانما نقل من معنى المصدر (اشعارا) اى لقصد الاعلام (بحدوثه)
اى بحدوث ذلك النون (وعروضه) عطف تفسير للحدوث وانما افاد هذا
الاشعار (لما فى المصدر) اى لمعنى يقع فى المصدر (من معنى الحدوث ولهذا)
اى ولكون الحدوث والعروض معنى مستقرّا فى المصدر (سمى سيبويه المصدر
حدثا وهى) اى التنوين انث باعتبار الخبر (فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح
اهل العربية (نون ساكنة) اى بذاتها يعنى ان سكونها اصل فيها ولازم لذاتها
واذا كان كذلك (فلاتضرّها) اى لاتضرّ لكونها ساكنة (الحركة العارضة)
بسبب آخر وهو اجتماع الساكنين (مثل عادا الاولى وهى) اى النون اذا بقيت
معرفة بهذا القدر من التعريف (شاملة نون من و) نون (لدن و) نون (لم يكن
وامثالها) من النونات الساكنة التى لايطلق عليها التنوين فصار التعريف
شاملا للاغيار (فاخرجها) اى اراد المعرف ان يخرج ماذكر (بقوله) (تتبع
حركة الآخر) (اى آخر الكلمة) وانما اخرجت المذكورات بهذا القيد (فان هذه)
اى النونات المذكورة (اواخر تلك الكلمات لا) انها (توابع حركات اواخرها)

(فان)

فان النون الساكنة من من مثلا هى نون ساكنة وآخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها) اى لحوق نون التنوين (به) اى بالآخر (من غير تخلل شئ بينه) اى بين الآخر (وبينها) اى و بين النون الساكنة (وههنا) اى ولوقال تتبع الآخر لم يوجد اللحوق بتلك الصفة لانها لاحقة بالآخر مع حصول التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين) فان ضمة زيد المرفوع مثلا متخللة بين الدال التى هى آخر الكلمة و بين النون الساكنة (فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلاحاجة الى ذكر الحركة) يعنى ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الآخر لحصل المراد (قلت المتبادر من الآخر الحرف الأخير) يعنى لانسلم انه يفيد المراد لان المراد من الآخر ليس هو الآخر مطلقا بل المراد منه بقرينة التبادر هو الحرف الأخير الذى قام به الحركة (ولم يقل) يعنى انما قال حركة الآخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التنوين من خواص الاسم (ليشمل) اى التعريف (تنوين الترنم فى الفعل) (لا لتأكيد الفعل) يعنى ان النون الساكنة الواقعة فى الآخر انما سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه لا لتأكيد الفعل (فخرج به) اى بهذا القيد (نون التأكيد الخفيفة) فانها ساكنة يصدق عليها التعريف واما الثقيلة فلكونها غير ساكنة لم تدخل فى التعريف حتى تحتاج الى الاخراج (ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يارجل انطلق) فانه يوهم ان قوله نون ساكنة تتبع حركة الآخر لتأكيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة فى قوله انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام فى رجل فاجاب عنه بانه لا يرد النقض به (فان المراد بتبعيتها حركة الآخر) ليس مجرد وجودها بعدها بل (تطفلها) اى بتبعية النون (لها) اى لحركة الآخر (فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى) ثم شرع بعد تعريف التنوين فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى التنوين) ذكره باعتبار لفظ التنوين وان جاز تأنيثه باعتبار أنه نون ساكنة (للتمكن) (وهو) اى التنوين الذى يكون للتمكن (ما) اى تنوين (يدل على امكنية الكلمة) يعنى على تثبت الكلمة واحكامها * ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسره بقوله (اى كون الاسم لم يشبه الفعل) اى كون اسميته محققا ثابتا قويا بحيث لم يوجد فيه مشابهة للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالوجهين) اى بالعلتين (المعتبرين فى منع الصرف) او بما يقوم مقام العلتين فى منع الصرف (وحينئذ) وحين اذ فسر التمكن بهذا (لا يتصور معناه) اى معنى التمكن (فى غير المنصرف) يعنى فلا يمكن وجود هذا التنوين فيه فاذا دخل تنوين فى غير المنصرف يجب ان يحمل

على غير التمكن ﴿والتنكير﴾ اى وهو للتنكير (وهو) اى تنوين التنكير (الفارق) اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والنكرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فما وجد فى المعرفة غير تنوين التنكير كتنوين زيد فانه تنوين تمكن (فهو) اى هذا التنوين (دال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير معين نحو صه) بفتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المنونة فانه اسم فعل استعمل بوجهين فان استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك مطلوب فى اى سكوت كان وفى اى وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صه بغير التنوين) يعنى بكسر الهاء غير منون (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطلب منك سكوتا خاصا فى هذا الآن فلا ينافى سكوتك فى غير هذا الآن ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاهب قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم) يعنى قبل الحكم بمنع صرفهما او اذا استعملا غير علم (فليس) ذلك (للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته) اى جعلت لفظ رجل (علما تمحض للتمكن) يعنى يكون لمحض التمكن ﴿والعوض﴾ اى هو للعوض (وهو) اى ماهو للعوض (ما) اى تنوين (لحق) اى ذلك التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكورا عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها (كيومئذ) اى مثل التنوين فى مثل يومئذ وكذا فى حينئذ وليلتئذ (اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذفت الجملة للتخفيف) وهى كان كذا (الحق بها) اى بآخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقصد أن يكون عوضا (عن الجملة) اى التى حذفت وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله كما فى الغايات (لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ و) مثل (جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى وكذا قولك مررت (بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك) ﴿والمقابلة﴾ اى التنوين للمقابلة (وهو) اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكر السالم)

وهو نون مسلمون (كمسلمات) اى مثاله كالتنوين فى نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اى فى مثل مسلمات (علامة الجمع كما ان الواو علامة) اى كما كانت واو مسلمون علامة الجمع (فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها) اى فى مثل كلمة مسلمات (ما) اى علامة (يقابل النون فى ذلك) اى فى مسلمون (فزيد التنوين فى آخره) اى فى آخر مسلمات (ليقابله) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا مااختاره الجمهور من ان التنوين فى مثل مسلمات للمقابلة خلافا للبعض وهو قوله (وتوهم بعضهم انه) اى ذلك التنوين (للتمكن) لا للمقابلة (وهو) اى هذا التوهم (خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرف ولا يوجد فى غير المنصرف (ولو كانت) اى تلك التنوين (للتمكن لزالت) كما زالت فى مثل ابراهيم واحمد فان لفظ مسلمات غير منصرف (للعلتين) اى لوجود علتين (العلمية والتانيث وظاهر) يعنى ومن البين (انه) اى التنوين فى مثل مسلمات (ليس بتنوين التنكير لوجوده) اى لكونه موجودا (فيما) اى فى اللفظ الذى (كان علما كعرفات) فانه علم للجبل المشهور ووجوب تنوين التنكير فى العلم مناف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله نكرة (ولاتنوين العوض) اى وليس التنوين فى نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من ان تنوين العوض فيما حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه (ولاتنوين الترنم) اى وليس ماالحق مسلمات تنوين الترنم (لوجوده) اى لان تنوين الترنم مشروط بكونه فى آخر الابيات والمصاريع وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (فى غير اواخر الابيات والمصاريع) يعنى انه يوجد فى الاوائل والاواسط (فتعين ان يكون للمقابلة) اذ لم يبق قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى مناسب لحمل التنوين) اى التنوين الموجود فى مسلمات (عليه) اى على ذلك المعنى المتعين الذى هو المقابلة (والترنم) وفى الصحاح الترنم بفتحتين الصوت وقد رنم من باب طرب وترنم اذا ردّد صوته والترنيم مثله وترنم الطائر فى هديره وترنم القوس عند الانباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق لمجرد الترنم (وهو) اى اللاحق للترنم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد) وانما اختير التنوين لهذا القصد (لانه) اى لان التنوين (حرف يسهل به) اى باستعانته (ترديد الصوت) اى الذى هو سبب للتحسين المطلوب (فى الخيشوم) فانه الذى هو محل الغناء (وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء وقال العصام ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمى به

لان فيه ترك الترنم (وانما اعتبروا مالحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحقوقها للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها) اى فى اثناء الابيات والمصاريع (جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الآخر (لان محل التغنى به) بالتنوين (انما هو الآخر) وانما انحصر فى الآخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ماوقع فى اثنائها يلزم الخلل فى سلك النظم (بتخلله) اى بسبب تخلل التنوين (بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لئلا يختل يعنى وقوعه فى الاثناء كما يقتضى اخلال سلك النظم يقتضى ايضا الخلل (بفهم المعنى) الذى هو المقصود (وهو) يعنى تنوين الترنم (امايلحق القافية المطلقة وهى) اى القافية المطلقة (ما) اى قافية (كان رويها) الروىّ الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رائية (متحركا مشبعا باشباع حركته) اى حركة ذلك المتحرك وقوله (واحدا) بالنصب كما فى النسخ يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا بالاشباع بتضمين معنى الجعل يعنى يجعل حركته مشبعا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لاطلاق) اى لوجود اطلاق (الصوت) الذى يترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلثة حروف مدّ (ولحوق النون) وهو بالرفع مبتدأ يعنى ان حاصل ماذكرت ليس فيه تنوين مع ان الكلام فيه فاجاب ان لحوق النون الساكنة (بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به) اى بالنون (كمافى قول الشاعر

* اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن *

فروىّ هذ البيت الباء) لان آخر المصراع الاول العتاب وآخر البيت اصاب (وحصل باشباع فتحها) اى فتح الباء فى اللفظين (الالف) فيكون العتابا واصابا (وعوّض) اى ثم عوّض (عن هذا الالف) الذى هو للاطلاق (عند التغنى نون الترنم) فقوله اقلى امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء اى ياعاذلة بمعنى لائمة ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى اقلى لومك وعتابك على مافعله وتأملى فيه فان كنت مصيبا فبينى (واما) اى تنوين الترنم اما (يلحق القافية المقيدة وهى) اى القافية المقيدة (ما) اى قافية (كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان) اى ذلك الحرف الساكن (اوغير صحيح وسميت هذه الحروف) اى تلك القافية (مقيدة لتقيد الصوت بها) اى فى تلك القافية (وامتناع) اى ولامتناع (الامتداد) وانما امتنع الامتداد (لانه ليس ههنا حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليتيسر) متعلق بتحصل يعنى لايتيسر (امتداد

الصوت) لعدم حصول حروف الاطلاق التى هى حروف المد (كقول الشاعر
* وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * مشتبه الاعلام لماع الخفقن *
فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة) يعنى قاف المخترق فى آخر المصراع وقاف الخفق فى آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بها) اى فى المذكورة فى الاخر لكونها قافا ساكنة غير حرف مد (فحركت) اى القاف فى الكلمتين (عند التغنى بالفتح) اى فى لفظ المخترق (او الكسر) اى او بالكسر فى لفظ الخفق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول المخترق والثانى الخفق (والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن) فقوله وقاتم الاعماق مجرور بواورب وجوابه محذوف اى قطعته اوسلكته والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهوالغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو مابعد من اطراف المفازة والخاوى من خوى البيت اذاكان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا المحل الذى تخترقه الريح وتمر فيه بسهولة يعنى مهب الريح بحيث لا شئ يمنعها من المرور والاعلام جمع علم وهو مايهتدى به فى الطريق واللماع مبالغة اللامع واراد بالخفق السراب الخافق اى المضطرب من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم الجوانب فى المفازة اى بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاستخبار مشتبه الاعلام اى ملتبس غير متميز لماع السراب قطعته (ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى) اى التنوين الغالى (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز) فوجد هذا المعنى فى هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن) فيكون هذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب (ولهذا)اى ولكون التنوين متجاوزا عن حد الوزن (يسقط) اى وزن البيت الذى لحقه ذلك التنوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول) اى اللاحق بالقافية المطلقة (اسم يختص به) اى يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى) واذاكان كذلك (ففى عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا) اى كما فى تنوين الترنم (تأمل) كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لغرض جبر النقصان وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة فى الاسمية بحيث لا تشبه الفعل ومبنى الاصل وبخلاف تنوين التنكير فانه يدل على ان مدخوله غير معين ﴿ويحذف﴾ هذا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اى التنوين

وجوبا) يعنى انه يحذف حذفا واجبا لا يجوز ذكره ﴿ من العلم ﴾ وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله ﴿ موصوفا بابن ﴾ حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن) اشارة ان قوله ﴿ مضافا الى علم آخر ﴾ حال من الابن يعنى اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر يحذف التنوين وجوبا من العلم الاول الموصوف (نحو جاءنى زيد بن عمرو) فان زيدا موصوف بابن مضاف الى عمرو (وذلك) اى كونه محذوفا ثابت (لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به) اى بالابن (والآخر مضاف اليه له) اى للابن واذا كثر استعماله بهذه الكيفية (فطاب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظا) مطلوبا (بحذف التنوين من موصوفه وخطا) اى كان تخفيفه مطلوبا ايضا من جهة الخط (بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظ ابن (صفة) اى نعتا (لغير العلم اوكان) نعتا للعلم لكنه لم يكن مضافا الى العلم بل كان (مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافا الى غير العلم فان الابن فيه مضاف الى لفظ عالم وهوليس بعلم (لم يحذف التنوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لايحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبرا (نحو زيد ابن عمرو) انما يكون هذا مثالا بناء (على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن) فيقال هذه هند ابنة عمرو (فى جميع ماذكرناه) اى من حذف التنوين من اللفظ (الا فى حذف همزتها) اى همزة ابنة (فانها) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيثما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى وانما لم تحذف حيثما كانت كما حذفت فى ابن (لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى بالالتباس انه اذا حذفت همزة ابنة لالتبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العصام ان فى الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظرا لانه لا التباس ههنا لان تاء بنت اذا طولت لم يلتبس برسم خط ابنة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الالف للتخفيف لانه لوكان طالب التخفيف لاستعمله بها انتهى ﴿ نون التأكيد ﴾ (قسمان) وفيه اشارة الى ان قوله نون التأكيد مبتدأ وقوله ﴿ خفيفة ساكنة ﴾ خبره وقوله مشددة عطف عليه وانما كانت النون الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة (مبنية والاصل فى البناء السكون) ولذا لم تكن مبنية على الحركة وقوله ﴿ ومشددة مفتوحة ﴾ بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية على الفتح دون الضمة

﴿ والكسرة ﴾

والكسرة (لثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتحة) اى ولكون الفتحة اخف من الحركتين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله ﴿مع غير الالف﴾ كالاستثناء من قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف وقوله (اى غير الف التثنية) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الف التثنية (نحو اضربان والف الجمع) وقوله (اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث و) بين (النون المشددة) تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين النونين فاضافة الالف الى الجمع لادنى ملابسة لان الالف لاتكون علامة الجمع فى الفعل (نحو اضربنان فانها) اى اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معهما) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين المقارنة بهما لشبهها) اى لانها تكون (فيهما) مشابهة (بنون التثنية) ثم شرع فى بيان الخواص لهما مشتركتين فقال ﴿يختص﴾ (اى نون التأكيد) مع قسميه مطلقا ﴿بالفعل المستقبل﴾ والباء ههنا داخلة على المقصور عليه يعنى نون التأكيد مقصور على الفعل المستقبل الموصوف بالصفات الآتية ولايلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله ﴿فى﴾ (ضمن) ﴿الامر﴾ ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد) وقوله اضربن يحتمل ان يكون مثالا لمفرد الغائب للامر ولمفرد المخاطبة له ولجمع المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول وبكسرها للثانى وبضمها للثالث وفى ايراد المثالين اشارة الى ان هذه الصيغة محل لدخول النونين ﴿والنهى﴾ اى ويختص بالمستقبل الكائن فى ضمن النهى (نحو لاتضربن) بفتح الباء وكسرها وضمها كما سبق ﴿والاستفهام﴾ اى وبالمستقبل الكائن فى ضمن الاستفهام (نحو هل تضربن) ﴿والتمنى﴾ (نحو ليتك تضربن) ﴿والعرض﴾ (نحو ألا تنزلن بنا فتصيب خيرا) ﴿والقسم﴾ اى وبالمستقبل الكائن فى جواب القسم نحو والله لافعلن) وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان النون قابل للتمثيل بالقسمين (فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون) اى نون التأكيد مطلقا (بهذه المذكورات) اى بالفعل المستقبل المذكور فى ضمن المذكورات (الدالة) اى التى تدل (على الطلب) فان الامر والنهى لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والتمنى لطلب مايتمناه والعرض لطلب النزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضى والحال لانه) اى لان نون التأكيد (لايؤكد الامايكون مطلوبا) ﴿وقلت﴾ (اى نون التأكيد) يعنى لحوقها ﴿فى النفى﴾ (فلا يقال زيد مايقومن) وقوله (الاقليلا) استثناء مفرغ يعنى لايقع فى النفى استعمالا الااستعمالا قليلا وانما قلت فيه (لخلوه) اى لخلو النفى (عن معنى الطلب

وانماجاز قليلا تشبيهاله) اى للنفى (بالنهى) ﴿ولزمت﴾ (اى نون التأكيد) ﴿فى مثبت القسم﴾ (اى فى جوابه المثبت) وفى هذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدّر فيه اى مثبت جواب القسم وانما لزمت النون (لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو) اى الامر المنفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدوا يعنى انهم لما اكدوا الفعل بالقسم الذى هو امر منفصل عنه كرهوا ان يحصر التأكيد به من غير (ان يؤكدوه) اى الفعل (بما) اى بشىء من مؤكداته (يتصل به) اى بذلك الفعل (وهو) اى المؤكد المتصل (النون بعد صلاحيته) اى بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اى لقبول النون وذلك بان يكون مثبتا وبه اشار الى وجه تخصيص اللزوم بالمثبت (وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز) وقال العصام ان قوله لزمت النون فى الجواب المثبت منقوض بقوله تعالى ﴿ولئن متم اوقتلتم لالى الله تحشرون﴾ يعنى فان تحشرون جواب مثبت بغير النون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف اوجار مقدم عليه فمادة النقض مثبت لكن تعلق به الجار المقدم ﴿وكثرت﴾ (اى نون التأكيد) ﴿فى مثل اماتفعلن﴾ قوله (اى الشرط المؤكد) تفسير للمثل يعنى ان المراد بمثل اماتفعلن كل شرط اكد (حرفه) اى حرف ذلك الشرط (بما) اى بلفظ ما سواء كان التأكيد لازما كما فى حيثما واذما او جائزا كما فى اذا ما وانما كثرت فى مثل هذا (فانه لما اكدوا الحرف) اى حرف الشرط بالحاق لفظ ما به (قصدوا تأكيد الفعل ايضا) اى كتأكيد حرفه (لئلا ينتقص المقصود من غيره) اى لئلا يكون المقصود الاصلى الذى هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذى هو الحرف * ولما فرغ من بيان مسائله من حيث تلفظه ولحوقه شرع فى بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال ﴿وماقبلها﴾ (اى ماقبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة) ﴿مع ضمير المذكرين﴾ (وهو) اى ضمير المذكرين (الواو) يعنى اذا وقع كل من النونين مع الواو الذى هو ضمير جمع المذكر السالم فالحرف الذى قبلها ﴿مضموم﴾ وانما ضم (ليدل) اى ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده) يعنى ان التقاء الساكنين انما يكون وجها لحذف الواو على مذهب من قال ان كون التقاء الساكنين على حده اى على محله مشروط بشرط وهو (ان يكون الساكنان) اى اللذان التقيا (فى كلمة واحدة) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما فى كلمتين (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه وقوله (اولثقل الواو) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين

يعنى ليدل ذلك الضم على الواو التى حذفت لثقله (بعد الضمة وقبل النون المشددة) وهذا يكون وجها لحذفه (ان لم يشترط فى التقاء الساكنين) اى فى كونه على حده (ماذكر) اى كونه فى كلمة واحدة وقوله ﴿ و ﴾ (مع ضمير ﴿ المخاطبة ﴾ عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعنى ان النون اذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذى يقع قبلها ﴿ مكسور ﴾ وهذا ايضا (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) اى على الياء التى حذفت اما (لالتقاء الساكنين اولثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة) ﴿ و ﴾ (ماقبلها) ﴿ فيما عدا ذلك ﴾ (المذكور) اى فى ماعدا الذى ذكر (من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو) اى ماعداها (الواحد المذكر غائبا كان) اى ذلك الواحد المذكر (اومخاطبا) نحو ليضربن واضربن (والمؤنثة الغائبة) نحو تضربن وماقبل كل منها ﴿ مفتوح ﴾ وانما فتحت (طلبا) اى لقصد الطلب (للخفة وظاهر) يعنى ومن البين (ان ماعدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما) اى مع كون حكم النون فى التثنية وجمع المؤنث (غير ماذكر) من ان النون المشددة مكسورة فيهما وان الخفيفة لاتدخلهما واذا كان حكمهما غير ماذكر (فقوله) ﴿ وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ﴾ اى يكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء منه) اى من حكم ماذكر (فتقول فى المثنى) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعنى انك تقول فى المثنى (اضربان باثبات الالف) اى بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين فى الكلمتين وانما غير الحكم ههنا (لئلا يشتبه) اى لئلا يكون شبيها بحذف الفه (بالواحد واضربنان) اى وتقول (فى جمع المؤنث) اضربنان (بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات) احداها نون جمع المؤنث والاخريان نون التأكيد المشددة فانها نونان فى التلفظ * ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الخفيفة فقال ﴿ ولا تدخلهما ﴾ (اى التثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير التثنية يعنى لاتدخل التثنية وجمع المؤنث (النون) ﴿ الخفيفة ﴾ هذا عند الجمهور وقوله (للزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم بانها لاتدخلهما بمعنى لايجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم التقاء الساكنين (على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على حده وهو كون الاول حرف مد والثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة لافى المخففة ﴿ خلافا ليونس ﴾ يعنى خولف الجمهور خلافا ثابتا ليونس من النحويين (فانه) اى يونس (يجيز التقاء الساكنين) على حده وان كان (على غير حده ويجعله) اى يجعل التقاء الساكنين على حده (مغتفرا) اى مسوغا

وجائزا قوله مغتفرا بسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو العفو اى يجعله معفوا عنه فى دخول الخفيفة (كما) كان معفوا (فى الوقف) فان التقاء الساكنين اجيز فى الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجتمع الساكنان احدهما الياء والثانى النون مع ان الثانى ليس بمد غم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثانى ليس بمد غم وقوله (وهو ليس) رد لقول يونس يعنى ليس تجويزه قياسا للوقف (بمرضى عند الاكثرين) ولما كان فى النونين معاملتان احداهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال ﴿وهما﴾ (اى النون الثقيلة والخفيفة) ﴿فى غيرهما﴾ (اى غير التثنية وجمع المؤنث) ﴿مع الضمير البارز﴾ (اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة) ﴿كالمنفصلة﴾ (اى كالكلمة المنفصلة) يعنى حكمهما كحكمهما (يعنى) تفسير لكونهما كالمنفصلة اى يريد المصنف به انه (يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته) اى معاملة الآخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكهما ضما وكسرا) تارة اخرى كما سيجئ (وغرضه) اى غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر) اى بيان حكم الافعال التى كان آخرها حرف علة (عند الحاق النون) اى عند ارادة الحاق النون من النونين (بها) اى بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) يعنى معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ماذكر) وهو قوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث يعنى ان حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وابقاء الالف مع المشددة (ومع غيرهما) يعنى واما حكمهما مع غير التثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) فانهما (اما مع ضمير بارز) اولا (وهو) اى الفعل الذى فيه ضمير بارز (شيئان) احدهما (جمع المذكر) اى واوه (نحو اغزوا وارموا واخشوا و) الآخر (الواحدة المؤنثة) اى ياء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اى وهذا الفعل (الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش (فان ضميرها انت) وهو مستتر تحتها (فالنون) اى واذا عرفت هذه الاقسام فنون التأكيد (مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة) يعنى فكما حذفت الواو والياء اذا التقيا بالساكن الذى فى ابتداء الكلمة الثانية تحذف منهما كذلك (نحو اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم الميم (ياقوم بحذف الواو) منهما (كما حذفت فى اغزوا الكفار وارموا الغرض) فان الواو حذفت فى اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن وارمن حال كونهما بضم الزاى والميم (نحو اغزن وارمن يا امراة) يعنى بكسر الزاى فى الاول والميم

في الثاني حال كونهما مع ياء المخاطبة (بحذف الياء كما حذفت) اى الياء (في اغزى الجيش وارمى الغرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة واما اذا كان ماقبلها مفتوحا فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) اى تضم انت الواو التى فتح (ماقبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو احشون كما ضممتها) اى كما ضممت الواو المفتوح ماقبلها اذا وقعت (مع) الكلمة (المنفصلة نحو احشوا الرجل) قوله (وتكسر) معطوف على قوله وتضم يعنى وتكسر ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين) اى في المخاطبة (كاخشى الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة المنفصلة في نحو اخشى الرجل (فان لم يكن) اى وان لم يكن النون (اى مع الضمير البارز وهو) اى عدم كونه مع البارز واقع (في الواحد المذكر نحو اغزون وارمن واخشن (فكالمتصل) (اى فالنون كالكلمة المتصلة) اى فحال النون فيه كحال الكلمة المتصلة (ويعنى بها) اى بما كان كالمتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات) اى المحذوفة قبل لحوق النون (وفتحها) اى فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت اغزوا وارميا واخشيا) اى هذا كما قلت برد اللامات وفتحها اذا اتصلت الف التثنية التى هى متصلة بالفعل ولا يجوز انفصالها عنه (ومن ثمه) اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل (قيل هل ترين) اى بفتح الراء وبكسر الياء لا بحذفها (في هل ترى كما يقال هل تريان) اذا كان بالف التثنية (هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل) (و) (هل) (ترون) اى وقيل ايضا هل ترون (في ترون باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأكيد (والحق نون التأكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال مافيه ضمير بارز يضم لاجل النون) (و) (هل) (ترن) اى وقيل هل ترن يعنى بكسر الراء والياء (في مثل هل ترين باسقاط نون الواحدة وباثبات الياء وكسرها) اصله تريين يعنى في مخاطبة ترى والاول مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالمثالين الاخيرين يعنى حركت الياء في ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالمنفصلة وكما حركت الياء في المنفصلة في قولك (لم ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال مافيه ضمير بارز يكسر لاجل النون) (واغزون) (عطف على هل ترن) حتى يجوز ان يقدر ويقال هل ترن في هل ترى (لا على ترن) فانه اذا عطف على الاول تكون الكلمة مفردا مخاطب وهو المطلوب واما اذا عطف على الثانى يكون

مثالا للجمع المذكر المخاطب (ومن ثمه قيل اعزون بردّ الواو المحذوفة)
اى التى حذفت للوقف (كما يرد) اى الواو (مع ضمير التثنية فى اعزوا) (واغزن)
اى ومن ثمه قيل اغزن فى اغزوا بحذف الواو المضموم ماقبلها كما قيل) اى
بحذفها (اغزوا القوم) فانها كالمنفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول
(واغزن) (فى اغزى بحذف الياء المكسور ماقبلها كما قيل اغزى القوم وهذه
الامثلة) التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة (على ترتيب تصريفها
الواقع فى كتب التصريف) يعنى لم يورد امثلة النونين فى غيرهما مع الضمير
البارز معا وكذا لم تورد امثلتهما مع غير الضمير البارز معا جريا على ترتيب تصريفها
الواقع فى كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد
المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل)
وهو هل ترين وهل ترون (وبعضها) اى وحيث ذكر بعضها (لما هو مع غير
الضمير البارز كالمتصل) وهو هل ترين واغزن (كما اشرنا اليه) (و) (النون)
(المخففة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون
المراد (اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها) يعنى هذه النسخة محمولة على انه اراد
بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لا الساكن الذى هو النون (وفى بعض النسخ
للساكنين) اى وقع فيه والمخففة تحذف للساكنين فحينئذ يريد باحد
الساكنين النون المخففة وبالآخر ماوقع فى اول الكلمة التى تليها (كقول
الشاعر * لاتهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه * اى لاتهينن)
يعنى اصله لاتهينن بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وبفتح النون بعدها
وبالنون الخفيفة (حذفت النون المخففة لالتقائها) اى لالتقاء تلك النون
(اللام الساكنة التى بعدها و ابقيت فتحة ماقبلها) وهى فتحة النون (لتدل)
اى تلك الفتحة (عليها) اى على النون المخففة المحذوفة وانما يحمل على هذا
(والا) اى وان لم يحمل على هذا (لكان الواجب ان يقال لاتهن الفقير) يعنى
بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان تكون النون متحركة بالكسر
كما فى امثالها من قوله *لم يكن الذين* (ولم يحركوها) يعنى وانما حذفوا النون
ولم يحركوها بالكسرة (كما يحرك التنوين) يعنى اذا وقع التنوين قبل الساكن
يحركون ذلك التنوين بالكسرة ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق
(فرقا) اى لتحصيل الفرق (بينهما) اى بين النون المخففة والتنوين (وانما
لم يعكس) يعنى وانما اختاروا الحذف فى النون والتحريك فى التنوين ولم يعكسوا
الامر (حطا) اى لقصد الحط (لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل

(الاسم)

الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقوله فى البيت لا تهين بمعنى لاتحتقرن وعلك لغة فى لعلك اجرى مجرى عسى فى دخول ان فى خبرها والمعنى لا تحتقر الفقير عسى ان تركع وتزل يوما والزمان رفعه واعزه فيستغنى هو وتفتقر أنت لان احوال الزمان لا تدوم ﴿ و ﴾ (تحذف ايضا المخففة) ﴿ فى ﴾ (حال) ﴿ الوقف ﴾ (على ما الحقت) اى على حرف الحقت تلك النون (به) اى بذلك الحرف (تخفيفا) اى لطلب التخفيف (اذاضم) اى هذا اذا ضم (او كسر ماقبلها) اى ماقبل النون الخفيفة (كما يحذف التنوين لذلك) اى للتخفيف ﴿ فيرد ﴾ اى فحينئذ يرد ﴿ ما ﴾ اى لام الفعل الذى ﴿ حذف ﴾ اى كان محذوفا (لاجل المخففة كما) اى حال هذا كحال ما (اذا الحقت المخففة باغزوا) اى نحو اغزوا (او اغزى وقلت) اى واردت ان تلحق بهما المخففة وحذفت الواو والياء لاجله وقلت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها (بحذف الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقفت عليهما) اى على اغزن واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه) اى التنوين (لا يرد ما) اى الحرف الذى (حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست بلازمة) يعنى اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما اريد عدمه فى الوصل بسببها من الواو والياء بناء على انهم قدروا النون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فانه لازم اذا لم يكن مانع فكأنه ثابت عند عروض الحذف واذا حصل الفرق بينهما بلزوم التنوين وبعدم لزوم النون (فجعل) اى لاجل هذا جعل (للازم مزية) اى اريد أن يعطى للازم فضيلة زائدة وهى (بابقاء اثره على ماليس بلازم) ﴿و﴾ (المخففة) ﴿ المفتوح ماقبلها تقلب الفا ﴾ (كقولك فى اضربن اضربا) ومنه قوله تعالى ﴿وليكونا من الصاغرين﴾ وقوله تعالى ﴿ لنسفعا بالناصية ﴾ (تشبيهالها) اى لقصد تشبيه المخففة (بالتنوين) فان التنوين اذا انفتح ماقبله يقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف (نحو اصبت خيرا) هذا مثال لما فتح (واصابنى خير واختم لى بخير) ولما ختم الشارح آخر امثلته بالخير تفألا تصدى الى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولاتلحق بنا من تبعة شرورنا) اشار به الى ان الشرور تتابع كثيرا وقوله (ضيرا) بفتح الضاد وسكون الياء لغة فى الضرر ثم تصدى الى مناجاة ملايمة لما ختم المصنف كتابه به من مسئلة نون التأكيد واشار بها الى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال

(واجعل نونات نقائصنا) وفيه تلميح الى ان الاعمال السيئة التى تصدر من الانسان مؤكدة باعانة الوسواس يعنى اجعل ماصدر عنا من النقائص المؤكدة (خفيفة كانت) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر (او ثقيلة) يعنى الكبائر (فى مواقف الندامة منقلبة بالف) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وان يراد به الالف من الحروف وباضافته الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان القيام عند ربه ممدود مثل الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقرينة اضافته الى الآداب واشار بقوله (على نهج الاستقامة) الى ترشيح الاستعارة يعنى بدل سيئاتنا الى الحسنات حيث وعدته بقولك فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ويحتمل ان يكون بكسر الهمزة من التأليف والمعنى اللهم وفقنا الى التوبة بترك المنكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من كلمة شفاعته فى محو ارقام الضلالات) يعنى به المعاصى غير الشرك فان الشرك لاتنفع فى حقه شفاعة الشافعين فقوله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية) والجملة صلة من وقوله (ومن مضرة) معطوف على قوله فى محو يعنى كلمة شفاعته من مضرة (شناعة اسقام الجهالات شافية) ولايخفى مافى قوله كلمة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمى كتابين للمصنف (وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كمد) وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم (الانتهاض) هو الشروع يعنى قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكمد يعنى كنت بعد اتمام التسويد محزونا على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض فيسر الله لى اتمام التبييض ايضا فزال عنى ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض) وقوله (العبد) فاعل استراح يعنى نال الراحة العبد (الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامى) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامى وقد ولد رحمه الله بجام من قصبات خراسان اشتغل اولا بالعلم وكان من افاضل عصره ثم صحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغرى وصحب مع خواجه عبيد الله السمرقندى وتوفى بهراة سنة ثمان وتسعين وثمان مائة وقيل لما توجهت الطائفة الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودفنه فى ولاية اخرى ثم فتشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا مافيه من الاخشاب وتاريخ وفاته ﴿ ومن دخله كان آمنا ﴾ (وفقه الله سبحانه فى وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة

السبت الحادى عشر من رمضان المنتظم فى سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمان مائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية) هذا آخر ماقصدت من اتمام حاشية محرم * اكمل الله نقائصنا بحرمة البيت المحرم * وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبدالله بن صالح * غفر الله له ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح * فى اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبى صلى الله عليه وسلم من شهور سنة سبع وثلاثين بعد المائتين بعد الالف اصلح الله من سامح غلطات كلماته وافاض انوار عنايته على من اصلح سقطات حروفاته وارجو من الله الذى اعرب ألسنة الانسان وبنى له بيتا فى جوفه وعلمه البيان ورفع درجات الذين اوتوا العلم بماخصهم بعناياته ونصبه خليفة فى الارض بمناصب علمه ودراياته وخفض دركات الجهلة بمخفوضات افعاله واحصى ماصدر عن الانسان من الفاظه واقواله ان يخلص من قبضة النفس لجامى وان يحرم على النار برحمته لحامى بحرمة حبيبه الذى لايرضى واحدا من امته فى النار حيث قال ولسوف يعطيك ربك فترضى



نجز ختام طبع هذه الحاشية المفيدة * التى الفها العالم النحرير المكرّم * والكامل الفاضل المسمى بمحرّم * على شرح الكافية للمولى الجامى * قدس الله سرّهما السامى * مع تكملتها التى حرّرها العالم العلامة * والفاضل الفهامة * رئيس مشايخ القراء * واساتذة اصحاب التجويد واهل الاداء * الامام الاول فى جامع ابى ايوب الانصارى * المدعوّ بالحاج الحافظ عبدالله الايوبى * فى عصر سلطنة حضرة سلطاننا الاعظم * والخاقان المعظم * حامى حماة الملة والدين * راعى رعاة اهل اليقين * ألا وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان السلطان الغازى * عبد الحميد * خان * ادام الله دولته وابد سلطنته ماتعاقبت الازمان * بحرمة نبى آخر الزمان * عليه صلوات الله الرحمن * وكان ذلك فى المطبعة العثمانية * فى دار الخلافة العلية * صانها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات الكونية * لخمسة عشر ليال بقين من جمادى الاولى * سنة تسع وثلاثمائة
بعد الف من هجرة من له العز والعلى فى الآخرة والاولى * الحمد لله
ولى الاتمام * والصلاة على سيدنا اسعد الانبياء والرسل محمد
عليه السلام * وعلى آله الفخام * واصحابه الكرام *
عليهم رضوان الله المنان

باب مشيختپناهيدن تعين اولنان بايزيد جامع شريفى درسعاملرندن اكينلى اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى افندى المصحح

بايزيد جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استانبولى السيد حافظ محمد اسعد افندى رئيس المصححين فى المطبعة العثمانية

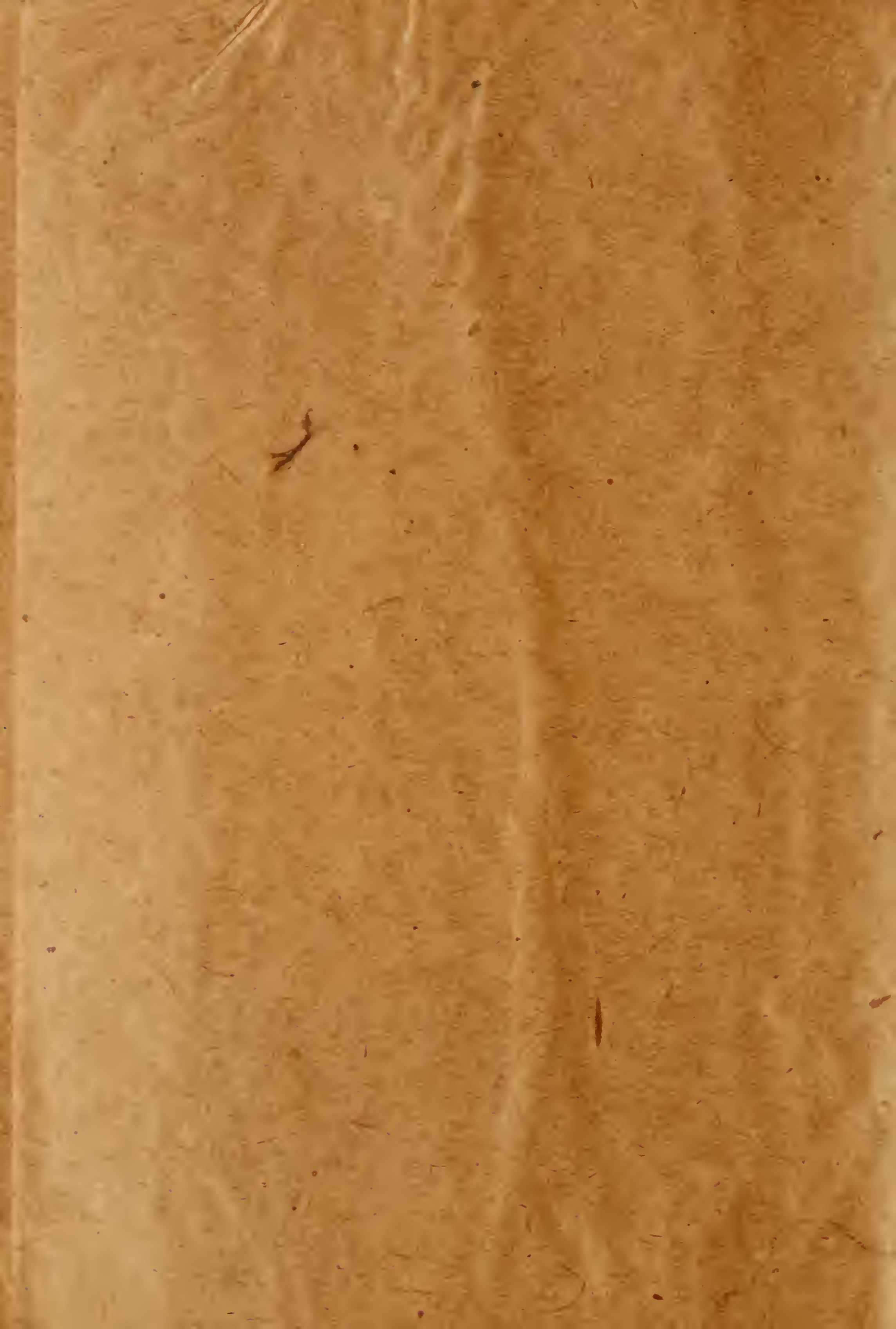
فاتح جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استانبولى السيد حافظ محمد امين افندى المصحح

باب مشيختپناهيدن تعين اولنان آيدينلى قاضى زاده الحاج حافظ محمد امين افندى المصحح

نورعثمانيه امام اولى ريزه لى الحاج حافظ احمد افندى المصحح










ARBOR
Presented to the
LIBRARY of the
UNIVERSITY OF TORONTO
by
the estate of
M. Durmuş Gökçen



PJ
6101
I172J336
1890
v.2
c.1
ROBA